

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المكتبة اللغوية

كتاب

كشَفُ النَّقَابِ

عَنْ مَخْذَرَاتِ مَلْحَةِ الْإِعْرَابِ لِلْحَرَبِيِّ

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاضل
الحاكم الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

المجلد الأول

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

المكتبة اللغوية

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب

كشَفُ النِّقَابِ

عَنْ مَخْذَرَاتِ مَاحِةِ الإِعْرَابِ لِلْحَرِيرِيِّ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكري
المكي السافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه

الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

المجلد الأول

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة

ت: ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

E-mail: alsakafa_alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٥ / ١٨٧٠٢	رقم الإيداع
977-341-252-0	الترقيم الدولي I.S.B.N.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة الكتاب

أحمد الله - تعالى - حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد المصطفى
المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه البررة الطيبين، والتابعين لهم بإحسان إلى
يوم الدين، ويعد:

فهذا الكتاب الموسوم بـ "كشف النقاب عن مخدرات ملححة الإعراب" شرح
نحوي جيد للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي (ت: ٩٧٢ هـ) على منظومة
نحوية لم تنل حظها من الشهرة والذيع والانتشار كما نالت مثيلاتها؛ أعني منظومة
ابن معط ومنظومة ابن مالك (الألفية) مع أنها أسبق زمنًا وتأليفًا من هاتين
المنظومتين الشهيرتين^(١) وهي منظومة أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري
المتوفى ٥١٦ هـ المسماة "ملحة الإعراب وسنحة الآداب"، وهي منظومة نحوية
مهمة جدية بالدراسة؛ وذلك لما أودع فيها من العلم والآداب؛ فإنها مع سهولة
ألفاظها اشتملت على جمل جمّة من مهّمات النحو والتصريف.

وهذا الكتاب مع وجازته كافل بحل مباني الملححة وتفكيك نظامها وتعليل
أحكامها - على حدّ تعبير الفاكهي نفسه - وقد عالج فيه مؤلفه الفاكهي المسائل
النحوية الواردة في الملححة معالجة واضحة بعبارات لائحة، وكان في معالجته يعرض
الآراء النحوية المختلفة حول المسألة الواحدة ويفندها ويختار أصحّها.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في الأمور التالية:

- تجلية منظومة نحوية أسبق زمنًا من تلك المنظومات النحوية الأخرى التي
اشتهرت وذاع صيتها في الأوساط النحوية كمنظومة ابن معط ومنظومة ابن

(١) حيث كانت وفاة ابن معط سنة (٦٢٨ هـ) وكانت وفاة ابن مالك سنة (٦٧٢ هـ). رحم
الله الجميع رحمة واسعة.

مالك ومنظومة السيوطي وغيرها؛ وهي منظومة تتميز عن غيرها بأن أسلوبها يتسم بالطابع الأدبي الفني الواضح؛ فمقامات صاحبها الحريري قد أعطته ذوقاً فنياً أدبياً عند صياغته لها، فخرجت هذه المنظومة إلى النور وهي تجمع بين أمرين اثنين هما: المادة العلمية والصبغة الفنية الأدبية.

- إبراز شخصية الحريري النحوية؛ فالرجل نحويٌّ متمكن وأديب بارع، ولكن شهرته الأدبية قد طغت على شهرته النحوية؛ فمقاماته قد طبقت الآفاق قديماً وحديثاً وغطت على الملحة وحجبتها عن الرؤية فلم تنل حظها من الذبوع والانتشار، واحتيج إليه في عصره كأديب ولم يحتج إليه كنحوي؛ وذلك راجع لقلّة علماء الأدب آنذاك وكثرة علماء النحو فيه.

- الكشف عن شخصية الفاكهي النحوية وإيضاح المنهج الذي كان يتبعه في الدرس النحوي.

- الكشف عن مذهبه النحوي وإيضاح أن الرجل كان بصري المذهب في النحو، وذلك لأنه نهج منهج البصريين وسار على دربهم واستشهد بشواهدهم واستدلّ بأدلّته وعلّل لمسائله بتعليلاتهم.

وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يكون في قسمين كبيرين تسبقهما مقدمة وتقفوها خاتمة، وذلك على النحو التالي:

- المقدّمة عبارة عن تعريف بالكتاب وموضوعه وأهميته في الدراسات النحوية واللغوية، وتعريف بطبيعته ومحتواه.

- وأما القسم الأول - وهو القسم الخاص بالدراسة - فقد بدأته بتمهيد تحدّث فيه عن النظم العلمي طبيعته ودوافعه وبداياته وأهم من اشتهر به، كما تناولت نماذج عديدة لمنظومات علمية بوجه عام ونحوية بوجه خاص، ثم أوضحت أن معظم هذه العلوم المنظومة كانت تنظم على بحر الرجز بوجه خاصّ وبيّنت سبب ذلك.

- وتقع الدراسة في أربعة أبواب؛ تناولت في الباب الأول الحريري ومنظومته ملحة الإعراب. وجعلته في فصلين؛ تناولت في الفصل الأول الحريري؛ حيث سقت ترجمة مستفيضة له تناولت فيها اسمه ولقبه، ومولده، ونشأته وحياته، وأخلاقه وصفاته ومكانته العلمية، ومذهبه النحوي، وشعره وألغازه، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره. وفي الفصل الثاني سقت تعريفاً مستفيضاً بملحة الإعراب وأقسامها، وتحدثت عن شروحيها المتعددة، تلك الشروح التي أربت على الثلاثين، ثم تحدثت عن أسلوبها، وعقدت موازنة موجزة بين شرح الفاكهي وشرح الحريري عليها، ثم أوردت نص الملحة؛ وذلك إتماماً للفائدة.

- والباب الثاني خاصٌّ بالفاكهي نفسه؛ وقد جعلته في ثلاثة فصول؛ تحدثت في الفصل الأول عن عصر الفاكهي وبيئته، وفي الفصل الثاني الفاكهي نفسه؛ حيث سقت ترجمة مستفيضة له تناولت فيها اسمه ولقبه، ومولده وحياته، ومكانته العلمية، وثقافته، ومذهبه الفقهي، ووفاته، ومن اشتهر بلقبه من العلماء، وشيوخه وتلاميذه، ثم تحدثت بإيجاز عن أسرته لما لكل واحد منهم من فضل وعلم. وفي الفصل الثالث تحدثت عن آثاره؛ حيث تحدثت عن مؤلفاته ومصنفاته، وكذلك عن كتب نسبت إليه خطأ.

- وأما الباب الثالث - وهو الخاص بمنهج الفاكهي النحوي - فقد جعلته في ثلاثة فصول، تحدثت في الفصل الأول عن أصول النحو عند الفاكهي (السماع - القياس) وما يتعلق بها من قضايا أصولية (التأويل والتقدير - التعليل - العامل). وفي الفصل الثاني تحدثت فيه عن مصطلحاته النحوية ومدى دلالتها على مذهب النحوي. وفي الفصل الثالث تحدثت عن شواهد النحوية المتعددة، وبيّنت موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي.

- والباب الرابع جعلته للكتاب المحقق؛ وفيه تعريف به، وتحقيق عنوانه، وتحقيق صحة نسبه إلى مؤلفه، وأشارت إلى الدافع وراء تأليفه، وتاريخ تأليفه، وطباعته، ومنهج الكتاب وأسلوبه، ومصادره.
- وأما القسم الثاني - وهو الخاص بالتحقيق - فقد صدرته بمقدمة تتضمن الحديث عن الكتاب ومخطوطاته، ثم قدمت وصفًا عامًا لكل نسخة من نسخ الكتاب الخمس، ثم تحدّثت عن النسخ المعتمدة في التحقيق، مع تقديم نماذج خطية للمخطوطات المعتمدة في التحقيق، ثم عرضت منهجي في تحقيق الكتاب، وبعد ذلك النص المحقق.
- وأمّا الخاتمة فهي عبارة النتائج والتوصيات. يليها مجموعة الفهارس الفنية للكتاب.

هذا والله أسأل أن يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا دائمًا لما فيه رضاه، وأن يوفقنا لخدمة لغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم... إنه سميع مجيب.

د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول الدراسة

تمهيد: النظم العلمي.

الباب الأول: الحريري وكتابه "مُلحة الإعراب"

الباب الثاني: الفاكهي.

الباب الثالث: منهج الفاكهي النحوي.

الباب الرابع: الكتاب المحقق.

تمهيد
النظم العلمي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

لقد جرت عادة العرب منذ العصر العباسي الأول على تصنيف المتون والمختصرات في شتى العلوم ومختلف الفنون، حيث اعتبرت السبيل الأمثل لتقيد تلك العلوم وحفظها.

وقد سلك المصنّفون سبيلين في تحقيق هذا الغرض، هما: تأليف المتون الثرية، ونظم المتون الشعرية.

وقد انمازت المتون الشعرية بسهولة الحفظ، فكانت خير عون للطلاب على حفظ شتى العلوم والفنون لما تشتمل عليه من موسيقى الوزن والقافية.

ولقد راج نظم العلوم أيما رواج؛ ويرجع ذلك لسهولة حفظ النظم واستظهاره فالشعر المقفى والنظم الموزون أسهل استيعابًا، وأكثر استقرارًا، وإن كان النظم لا يخلو من بعض التعقيدات نظرًا لما يتطلبه من ضرورات بالإضافة إلى التركيز الذي قد يؤدي إلى الإلغاز أحيانًا.

كما كان من الدوافع التي أدت إلى نظم العلوم: تشجيع الملوك والأمراء لهؤلاء الناظمين؛ وذلك بالعطايا والهبات الطائلة، فلو رجّعنا إلى العصر العباسي، لرأينا أن كثيرًا من الشعراء والأدباء قد قاموا بنظم كتب علمية لإرضاء ملوكهم وأمراءهم، ونيل عطاياهم، وأصدق مثال على ذلك: كتاب (كليلة ودمنة)، فقد قام كثير من الشعراء والأدباء بنظمه، وعلى رأسهم أبان بن عبد الحميد اللاحقي^(١)، فقد نظمته

(١) هو: أبان بن عبد الرحمن بن لاحق بن عفير الرقاشي؛ أديب، شاعر، عاصر الرشيد، ولد (١٤٩هـ/٧٦٦م) وتوفي (١٩٣هـ/٨٠٩م) اختص بنقل الكتب المشوّرة إلى الشعر المزوج، منها: كليلة ودمنة، وله قصيدة سهاها: ذات الحلل.

وأهداه إلى يحيى بن خالد البرمكي، فأعطاه يحيى عشرة آلاف دينار، كما أهداه الفضل بن يحيى خمسة آلاف دينار.

كما نظمه سهل بن نوبخت الحكيم، ويقول حاجي خليفة في (كشف الظنون): إن سهل بن نوبخت أهدى منظومته ليحيى بن خالد البرمكي، وزير المهدي وهارون الرشيد ونال جائزة مقدارها ألف دينار^(١).

وكذلك قام بنظمه علي بن داود كاتب زبيدة بنت جعفر؛ زوج الرشيد، وكذا بشر بن المعتمر^(٢)، ونظم الكتاب أيضًا الشاعر ابن الهبّارية^(٣)؛ فقد قام بنظم الكتاب من بحر الرجز المزدوج القافية وسمى منظومته (نتائج الفطنة في نظم كليلة ودمنة)^(٤).

ونظمه كذلك أبو المكارم أسعد بن ممتي المصري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ^(٥) في عهد

معجم المؤلفين: (١/١).

(١) انظر كشف الظنون: ص ٥٠٨.

(٢) هو: بشر بن المعتمر البغدادي (أبو سهل) متكلم، شاعر، من آثاره: (اجتهاد الرأي) و(الحجة في إثبات النبوة) و(حدوث الأشياء) و(الرد على أهل التناسخ) و(الرد على الفلاسفة).

معجم المؤلفين: (٤٦/٦).

(٣) هو: الشريف نظام الدين أبو يعلى محمد بن محمد بن صالح بن حمزة بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن داود بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس المعروف بابن الهبّارية الهاشمي، والملقب بنظام الدين. تُوِّفِي بكرمان سنة ٥٠٤ هـ.

راجع ترجمته في: وفيات الأعيان: (١٩/٢).

(٤) انظر: عبد الله بن المقفع: ص ٢٥٥.

(٥) هو: أسعد بن المهذب بن مينا بن زكريا بن ممتي (أبو المكارم) كاتب، أديب مشارك في أنواع من العلوم، أصله من نصارى أسيوط بصعيد مصر. تولى رئاسة الديوان بالديار

السلطان صلاح الدين الأيوبي.

وكذلك نرى أن المنافسة العلمية الشريفة بين العلماء، ومحاولة إظهار ما هو أفضل كانت دافعا وراء تأليف المنظومات العلمية، فعندما نظم العلامة الحريري منظومته (مُلحّة الإعراب وسنحة الآداب)، وأقبل عليها الناس وأعجبوا بها أيما إعجاب وخاصة العلماء، أراد ابن معط^(١) أن يكون له ما للحريري من الشهرة وذبوع الصيت فنظم ألفيته المعروفة باسم (الدرّة)، ثم جاء من بعده العلامة ابن مالك فنظم ألفيته الشهيرة وسماها (الكافية الشافية) وأشاد بها وذكر أنّها تفوّقت على سابقتها، ألفية ابن معط، فقال: ^(٢)

وَتَقْتَضِي رِضًا بغيرِ سُخْطٍ فَائِقَةَ الْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي

ومن بعده جاء العلامة السيوطي (ت سنة ٩١١هـ)^(٣)، فنظم ألفيته في النحو وسماها (الفريدة) وقال عنها: ^(٤)

فَائِقَةُ الْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ لِكُونِهَا وَاضِحَةَ الْمَسَالِكِ

المصرية، والقضاء، وتولى بحلب. من آثاره: كتاب (سر الشعور) و(قوانين الدواوين) (حجة الحق على الخلق) في التحذير وسوء عاقبة الظلم، و (روائع الوقائع في التاريخ) (ديوان شعر).

معجم المؤلفين: (٢/٢٤٩).

(١) هو: زين الدين، يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي.

راجع ترجمته في: معجم الأدباء: (٢٠/٣٥، ٣٦). والأعلام: (٨/١٥٥).

(٢) الألفية: ص ٩.

(٣) ترجمته في: حسن المحاضرة: (١/١٤٠). وشذرات الذهب: (٨/٥١).

(٤) ألفية السيوطي النحوية: ص ١.

ثم جاء الإمام الأجهوري المالكي^(١) ليؤلف ألفية أخرى، يقول عنها: (فَأَثَمَةُ
الْفِيَةِ السِّيُوطِي).

ويعلق على ذلك الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري المتوفى سنة
١٢٨٧هـ^(٢)، بقوله (فسبحان المتفرد بالكمال الذي لا يدانى)

وليس ثمة شك أو خلاف حول كثرة المنظومات العلمية وتعددتها في مختلف
العلوم والفنون، ولا يكاد يختص عصر دون عصر بتلك المنظومات التعليمية،
ولكن مبعث الخلاف حول بداية هذا اللون التعليمي، وأول من نظم في هذا
المجال.

ذهب الدكتور شوقي ضيف في كتابه (التطور والتجديد في الشعر الأموي)^(٣)
إلى أن الأرجوزة الأموية تعدُّ أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية، وأن الشعر
التعليمي في عصر بني العباس ما هو إلا امتداداً لخط رؤية ورُجَّاز بني أمية.

وذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن أبا الأسود الدؤلي قد يكون أول من

(١) هو: الشيخ عطية الأجهوري، الشافعي البرهاني الضرير، وُلِدَ بأجهور الورد إحدى قرى
مصر، وقدم مصر فحضر دروس الشيخ العشماوي والشيخ مصطفى العزيري، وتفقه
عليهما وعلى غيرهما، وأتقن في الأصول، وسمع الحديث، ومهر في الآلات ودرس جمع
الجوامع وغيره. وله في أسباب النزول مؤلفٌ حسنٌ في باب جامع لما تشتت من أبيابه،
وحاشية على الجلالين مفيدة، وحاشية على شرح الزرقاني على البيهقونية في مصطلح
الحديث وغير ذلك وقد حضر عليه غالب علماء مصر الموجودين واعترفوا بفضله. ومات
سنة ١١٩٠هـ.

تاريخ الجبرقي: (٤/٢).

(٢) هو: الشيخ محمد بن محمد بن مصطفى الدمياطي.

انظر الأعلام: (٢/٢٥٤)

(٣) انظر: ص ٣١٩.

وضع نحو المنظومات؛ لكونه شاعرًا يشعر بحاجة النفس إلى نظم المعلومات ولكنه بعد أن افترض هذا الافتراض لم يجد الدليل المادي الذي يؤازره فقال:

ولكن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد توقع لا يؤازره الدليل المادي لكنه لا يرفض^(١).

ويقرّر هذا الباحث بعد ذلك أن الخليل بن أحمد يُعدُّ أول من قدم نحوًا منظومًا حفظه لنا التاريخ، وحثه في ذلك أن خلف الأحمر^(٢) قد ذكر في المقدمة التي تنسب إليه، وتسمى (مقدمة في النحو) أن للخليل قصيدة في النحو، ونقل منها هذين البيتين (الكامل):

فَأَسِيقُ وَصِلُ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلُّهُ وَبِلَا وَثْمٍ وَأَوْ قَلَيْسَتْ تَضَعُبُ
الْفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا وَسَيْبُلُهَا رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مُشْعَبُ^(٣)

وثمة باحثٌ معاصر آخر قد تناول ما ارتآه الباحث السابق بالمناقشة وانتهى به الأمر إلى استبعاد أن يكون أبو الأسود الدؤلي، أو الخليل أول من قدّم نظمًا نحويًا تعليميًا، وحثّه في ذلك أن فكرة النظم أتت بعد اتساع الدولة الإسلامية وانتشار

(١) الليثي: النحو المنظوم، دكتوراه- دار العلوم سنة ١٩٨٢: ص ١٨.

(٢) هو: خلف بن حيان، أبو محرز المعروف بالأحمر؛ راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة، كان أبواه موليين من فرغانة، اعتقلها بلال بن أبي موسى الأشعري، وكان يضع الشعر وينسبه إلى العرب.

قال صاحب (مراتب النحويين): ذلك عند أهل البصرة، وأهل الكوفة، وله: ديوان شعر، وكتاب (جبال العرب).

انظر الأعلام: (٢/٣٥٨). وقد حقّق (مقدمة خلف) في النحو، الدكتور: عز الدين التنوخي. طبعت في دمشق سنة ١٩٦١م.

(٣) انظر (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر: ص ٨٤.

نفوذ الأعاجم، وكثرة الترف، واللهو، والنعيم للمسلمين، وانتشار اللحن ووجود القواعد النحوية، والخلافات النحوية ومحاولة تسهيل تلك القواعد وحفظها من الضياع، أما عصر أبي الأسود فكان الدرس النحوي في طوره الأوّل^(١).

واستبعد أن يكون الخليل أول من نظم النحو، وناقش المرجحات التي ذكرها سابقه^(٢)، ثم قال: ونرى أن المرجحات السابقة لا تؤكد أن الخليل أول من نظم النحو التعليمي؛ لأنّ النظم التعليمي لم يكن منهجاً للخليل، فطبيعة الدرس النحوي آنذاك كان وصفيّاً، بمعنى أن الخليل وأبا الخطاب وأبا عمر بن العلاء ويونس كانوا يأخذون اللغة من الأعراب الرواة ويذهبون إلى البداية^(٣).

ونحن وإن كنا نتفق مع الباحث في تعليقه بالنسبة لأبي الأسود، إلا إنّنا نجد أنّ تعليقه الخاص بالخليل قابل للمناقشة، فليس بلازم على عالم يريد أن ينظّم قصيدة ما في علم من العلوم بهدف تعليمي أن يتخذ من النظم منهجاً له؛ بدليل أننا نرى الحريري وقد نظم النحو ولم يتخذ من النظم منهجاً له، فهو: نحوي، وأديب، وناظم، وناثر، وله مؤلفات منظمة وأخرى مشوّرة وكذلك غيره.

وعلى هذا يمكن اعتبار أنّ تلك القصيدة التي ذكرها خلف ونسبها للخليل إنّ صحّت نسبتها -قصيدة للخليل، وتعتبر من جملة ما ضاع من كتب الخليل حتى يأتي باحث آخر ويثبت بالدليل المادي القاطع أنّها لغيره؛ وبهذا يكون الخليل بن أحمد أول من قدم لنا نحواً منظوماً بهدف تعليمي.

ووصل هذا الباحث إلى نتيجة هي أنّ النظم بدأ بإبان اللاحقي في العصر

(١) عرفة: بحر الرجز، ماجستير - دار العلوم سنة ١٩٨٧م، ص ١٢٥.

(٢) انظر: النحو المنظوم: ص ٢٠.

(٣) بحر الرجز: ص ١٢٦.

العباسي، وهو بهذا يتفق في الرأي مع باحث آخر يصل إلى هذه النتيجة^(١).

وثمة باحثٌ عراقيٌّ معاصر يقول: (وربما كان الناشئ الأكبر المتوفى سنة ٢٩٣هـ أقدم من نظم في هذا الباب، فالمصادر تذكر أن له قصيدة في أربعة آلاف بيت على رويٍّ واحد وقافية واحدة نونية منصوبة ذكر فيها فنوناً من العلم^(٢)).

وبعد أن استعرضنا تلك النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون حول بداية النظم التعليمي عامة أقرر أن أول أو أقدم ما لدينا منه خطبة طريفة قالها الوليد بن يزيد^(٣) وهي تجري مجرى الحكم والأمثال، روى صاحب الأغاني (٥٧/٧) قال: إن الوليد بن يزيد كان مع أصحاب له على الشراب، فقيل له: إن اليوم يوم الجمعة وقد حان وقت الصلاة فقال: والله لأخطبكنم بشعر، فصعد المنبر فقال في أولها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِيَّ الْحَمْدِ أَحْمَدُهُ فِي يُسْرِنَا وَالْجَهْدِ

و ما جاء العصر العباسي حتى كان هذا اللون من النظم التعليمي قد رَسَخَتْ قَدَمُهُ وفشا أمره، فنظم أبان بن عبد الحميد اللاهقي أرجوزة في الفقه، وأخرى حوّل بها كتاب (كليلة ودمنة) من منشور إلى منظوم مقفّى^(٤).

(١) عصمت غوشه: الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى، دكتوراه - آداب القاهرة سنة ١٩٨٠م.

(٢) مجلة المورد، المجلد الخامس عشر - العدد الثالث سنة (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) بحث للأستاذ هلال ناجي: ص ١٧١.

(٣) هو: الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ويكنى أبا العباس ولد في خلافة عمه الوليد بن عبد الملك سنة (٨٨هـ) تولى الخلافة في ربيع الثاني سنة (١٢٥هـ / فبراير سنة ٧٤٣م).
انظر الأغاني: (١/٧-٨٤).

(٤) انظر المرشد: ٢٤١، ٢٤٠.

ونظم أبان منظومته من الرجز المزدوج ولم يبقَ منها إلا ستة وسبعون بيتاً بعضها يتعلّق بباب الأسد والثور، وبعضها الآخر يتعلّق بباب بعثة بُرزويه^(١).

ويبدأ أبان منظومته، بقوله:

هَذَا كِتَابٌ أَدَبٍ وَمَجْنَنُهُ وَهُوَ الَّذِي يُدْعَى كَلِيلَةَ وَدِمْنَةَ
فِيهِ ذَلَالَاتٌ وَفِيهِ رُشْدٌ وَهُوَ كِتَابٌ وَضَعْتَهُ الْهِنْدُ
فَوَصَّوْا الْأَدَابَ كُلَّ عَالِمٍ حِكَايَةً عَنِ السُّنَنِ الْبَهَائِمِ
فَالْحُكَمَاءُ يَعْرِفُونَ فَضْلَهُ وَالسُّخَفَاءُ يَسْتَهْتَهُونَ هَزْلَهُ
وَهُوَ عَلَى ذَاكَ يَسِيرُ الْخِفْظِ كَذَا عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ اللَّفْظِ

وقال في باب (بُرزويه الطيب)^(٢):

وَإِنَّ مَنْ كَانَ دَنِيءَ النَّفْسِ يَرْضَى مِنَ الْأَرْفَعِ بِالْأَخْسِ
كَمَثَلِ الْكَلْبِ الشَّقِيِّ الْبَائِسِ يَفْرَحُ بِالْعَظْمِ الْعَتِيْقِ الْيَائِسِ

ولزم اللاحقي بيته لا يخرج منه حتى فرغ من هذا النظم في أربعة أشهر، وهي قريبة من خمسة آلاف بيت لم يقدر أحد من الناس أن يتعلّق عليه بخطأ في نقله^(٣).

وفي العصر نفسه نظم أبو العتاهية أرجوزته الطويلة المسماة (ذات الأمثال)

(١) للأب لويس شيخو بحث قيم عن نظم (كليلة ودمنة) في اللغة العربية، نشر في مجلة (المشرق) العدد الرابع: ٩٧٨-٩٨٦.

(٢) انظر: عبد الله بن المقفع: ٢٥٤.

(٣) المصدر السابق.

وقد ضاع أكثرها فلم يَبْقَ منها إلا أبياتٌ، نحو^(١):

إِنَّ الشُّبَابَ وَالْفَرَاعَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَةٍ
يَا لِلشُّبَابِ الْمَرْحِ التَّصَابِي رَوَائِحُ الْجَنَّةِ فِي الشُّبَابِ

وتاريخ العلوم حافلٌ بأعدادٍ ضخمة من المتون المنظومة؛ فقد تمَّ نظم العلوم المختلفة كعلم القراءات، وعلم مُصطلح الحديث، وعلم الفرائض وعلم الرياضيات وعلم الفلسفة، وعلم الفقه، وعلم النحو، وعلم الفلك، وعلم الطب، وعلم التجويد، وفن التوحيد، وعلم الرسم، وعلم الميقات، وعلم البحث والمناظرة وغير ذلك من العلوم.

فمن المنظومات العلمية التي أُطْلِعْتُ عليها في علم القراءات: منظومة (حرز الأمان) ووجه التهاني، في القراءات السبع، تأليف القاسم بن قُتْرَةَ بن خلف بن أحمد الشاطبي الرغبي الأندلسي المتوفى سنة ٥٩١هـ^(٢) وأولها:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا
وَتَبَيَّنْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدٍ الْمُهَدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا^(٣)

وفي علم الحديث تطالعنا ألفية الحافظ العراقي^(٤) المسماة (تبصرة المبتدي

(١) انظر المرشد: ٢٤١.

(٢) وهي مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٥٥هـ/١٩٣٧م).

(٣) حرز الأمان: ص ٣.

(٤) هو: الحافظ زين الدين، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الشهير بالعراقي، ولد سنة

(٧٢٥هـ) وتوفي سنة (٨٠٦هـ).

ترجمته في: شذرات الذهب: (٧/٥٥) والأعلام: (٢/١٦٤).

وتذكرة المنتهي^(١) وهي تلخيص لمقدمة ابن الصلاح في علم الحديث.

وتحتوي ألفية الحافظ العراقي على ألف بيت بالإضافة إلى خاتمة من ثلاثة أبيات تحدث في الخاتمة عن المكان الذي كُملت فيه هذه الأرجوزة.

ومطلع الأرجوزة، قوله^(٢):

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ	عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيِّ ^(٣)
مِنْ بَعْدِ تَحْمِيدِ اللَّهِ ذِي الْآلَاءِ	عَلَى اثْنَيْنِ جَلَّ عَنْ إِخْصَاءِ
تُمْ صَّلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ	عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ ^(٤)
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَيَّمَةُ	تَوْضِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَةٌ ^(٥)
نَظَّمْتُهَا تَبَصُّرَةً لِلْمُبْتَدِي	تَذِكْرَةً لِلْمُنْتَهَى وَالْمُسْنِدِ ^(٦)
لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَةَ	وَزِدْتُهَا عَلَمًا تَرَاهُ مَوْضِعَةً

ونجد كذلك في علم الحديث، ألفية السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ومطلعها^(٧):

(١) وقد طبعت هذه المنظومة مع الشرح المسمى (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) بمطبعة الأزهر بمصر سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٧ م.

(٢) انظر فتح المغيث: (٧/١).

(٣) الأثري: نسبة إلى علم الأثر، وهو علم الحديث.

(٤) المراحم: جمع مرحة، وهي الرحمة.

(٥) رسم الحديث: آثار أهله الذين بنوا عليها أصولهم.

(٦) المُسْنِدُ بكسر النون: اسم فاعل من (أسند الحديث) أي: رواه.

(٧) ألفية السيوطي في الحديث: ص ١، وطبعت بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر في ١٩١

لِلَّهِ تَحْمِيدِي وَالنَّبِيِّ أَشْتَدُّ
ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ تَحْمِيدِي
وَهَذِهِ الْفَيْئَةُ تَحْكِي الدُّرُزَ
فَائِقَةَ الْفَيْئَةِ الْعِرَاقِي
وَاللَّهِ يُجْرِي سَائِعِ الْإِحْسَانِ
وَمَا يَثُوبُ فَعَلَيْهِ أَعْتَمِدُ
خَيْرُ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ سَرْمَدِ
مَنْظُومَةٌ ضَمَّتْهَا عِلْمُ الْأَنْزِ
فِي الْجَمْعِ وَالْإِيجَازِ وَأَتَسَاقِ
لَهُ وَلِيٍّ وَلِلذَّوِي الْإِيمَانِ

وتحدث عن الحديث الصحيح، فقال^(١):

حَدُّ الصَّحِيحِ مُسْتَدُّ بَوْضِيهِ
وَلَمْ يَكُنْ شَدًّا وَلَا مُعْلًّا
ظَاهِرِهِ، لَا الْقَطْعُ إِلَّا مَا حَوَى
مَا انْتَقَدُوا فَاثْبُنُ الصَّلَاحِ رَجَحَا
بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ عَنْ غَيْرِهِ
وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ عَلَى
كِتَابِ مُسْلِمٍ أَوْ الْجُعْفِيِّ (سِوَى
قَطْعَائِهِ) وَكَمِ إِمَاءٍ جَنَحَا

ومن المنظومات الكثيرة في مجال علم اللغة تُطالعنا منظومة لابن مالك النحويِّ المتوفَّى سنة ٦٧٢ هـ^(٢)، تسمى: النظم الأوجز فيما يُهمز وما لا يهمز^(٣) وله منظومة أخرى في الفرق بين الظاء والضاد^(٤) وأولها^(٥):

أَقُولُ حَامِدًا إِلَّا صَامِدًا مُصَلِّبًا عَلَى النَّبِيِّ أَخْمَدًا

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر ترجمته في هامش ص () من التحقيق.

(٣) وقد طبع هذا النظم، وشرحه لابن مالك وصدر عن دار العلوم في الرياض بتحقيق الدكتور: علي حسين البواب

(٤) وهذه المنظومة حققتها طه محسن، ونشر التحقيق في مجلة المورد (ص ٩٥: ١٢٢).

(٥) المرجع السابق: ١١٠.

وَأَلِيهِ الْأَبْرَارِ وَالصَّحَابَةِ أُولِي النَّهْيِ وَالْفَضْلِ وَالنَّجَابَةِ
إِنِّي اسْتَخَرْتُ اللَّهَ فِي أَنْ أَجْمَعَهَا أَرْجُوزَةً فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ مَعًا

وعدد أبيات تلك الأرجوزة (١٩٥) بيتًا.

ولابن مالك كذلك منظومات أخرى في الفرق بين الظاء والضاد، وهي الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد^(١) وهي منظومة في ثلاثة وستين بيتًا أولها:

بِسَبْقِ شَيْنِ أَوْ الْجِيمِ اسْتِيَانَةٌ ظَا أَوْ كَافٍ أَوْ لَامٍ أَيْضًا كَاكُظٌ مُتَلَمِّظًا

وله كذلك منظومة في الفرق بين الظاء والضاد، وهي في أربعة وستين بيتًا، أولها^(٢):

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا عَمَّمِ الْوَرَى بِنِعَمٍ وَمَا أَرْجَى شَاكِرٌ مِنْهُ مَزِيدَ كَرَمٍ

وله كذلك في الظاء: (ظاءات القرآن الكريم، وهي أبيات ذكر فيها أصول الألفاظ الظائية في الذكر الحكيم)^(٣).

ويُعدُّ ابن مالك -بحقِّ- إمام النظم في علوم اللغة العربية؛ إذ بلغ ما ألفه نظمًا أكثر من خمسة عشر مصنفًا، وصل إلينا منها تسعة مصنفات يبلغ عدد أبياتها حوالي سبعة آلاف وخمسمائة بيت تعالج موضوعات النحو والصرف واللغة^(٤).

(١) ولابن مالك شرح مبسوط عليها يحمل عنوانها نفسه، قام بتحقيقه طه محسن بالاشتراك مع حسين تورال، وطبع في النجف الأشرف عام (١٩٧٢م). السابق: ٩٥.

(٢) ولابن مالك شرح عليها محفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم ٥٨٣٠.

(٣) وقد ذكرها بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي): (٢٩٦/٥) ولم نطلع عليها.

(٤) انظر مجلة المورد: ٩٥، العدد السابق.

وسبق ابن مالك باحثون ألفوا في حربي الضاد والطاء رسائل ومنظومات منذ بداية القرن الرابع الهجري يزيد عددهم على الأربعين^(١).

وفي مجال الطب تُطالعا أرجوزة في أسباب الحُمَيَّات^(٢)، لابن سينا^(٣) (ت سنة ٤٢٨هـ) أولها^(٤):

الحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْقَادِرِ البَدَائِمِ الْفَرْدِ الْحَكِيمِ الْفَاطِرِ

وهذه المقدمة في سبعة أبيات، وبعد ذلك ينتقل إلى الكلام عن حدِّ الحمَّى وأجناسها، فيقول:

وَحَدُّ هَذِي الْحُمَيَّاتِ الْهَائِبَةِ حَرَارَةٌ عَنِ الطَّبَاعِ خَارِجَةٌ
تَضُرُّ بِالْأَغْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ مِخْلَةٌ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ
أَجْنَأْسُهَا ثَلَاثَةٌ عَدَدُهَا لَا غَيْرَ فَاحْفَظْهَا كَمَا يَبِيئُهَا
مِنْهُنَّ مَا تَنْسِبُهُ لِلْيَوْمِ تَحْدُثُ عَنْ حَرَكَةٍ أَوْ صَوْمِ

(١) انظر مجلة المورد، العدد السابق: ص ١٠٠.

(٢) وهي أرجوزة لطيفة، في أسباب الحُمَيَّات وطرق علاجها، وعدد أبياتها (٢٤٤) بيتاً، ويوجد منها نسخة خطية كاملة في مكتبة الأوقاف بالموصل (بالعراق) ضمن مجموع تحت رقم (٩/٢٧) وضمن مجموع مخطوطات الدكتور داود الجلبي، وقد حققها د. داود مزبان الثامري، وعقّب على هذا التحقيق د. محمود الحاج قاسم محمد الموصللي، ونشرت المخطوطة كاملة في مجلة المورد في اثنتي عشرة ورقة.

انظر المورد: ٢٢١، العدد السابق.

(٣) هو: الرئيس، أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا.

راجع ترجمته في الشذرات: (٣/٢٣٤) وَوَقِيَّاتِ الْأَعْيَانِ (٢/١٥٧-١٦٢).

(٤) نقلاً عن المخطوطة المصورة التي نشرتها مجلة المورد ص ٢٢٥.

وَحَمِيَّاتُ الدَّقِّ جِنْسٌ ثَانِي فَلَا تَكُنْ عَنْ عِلْمِهَا بِوَائِي
 وَحَمِيَّاتُ الْعَفْنِ جِنْسٌ ثَالِثٌ وَالْخَبْرُ عَنْ أَسْبَابِيهِنَّ بَاحِثٌ
 فَحَمِيَّاتُ الْيَوْمِ فِي الْأَرْوَاحِ عَمَّا قَرِيبٍ بَرُّؤَهَا يَصَاحِ
 وَحَمِيَّاتُ الدَّقِّ فِي الْأَعْضَاءِ الْمُتَشَابِهَاتِ فِي الْأَجْزَاءِ
 وَحَمِيَّاتُ الْعَفْنِ فِي الْأَخْلَاطِ إِنِّي حَفِظْتُ ذَلِكَ عَنْ بُقْرَاطِ

وفي علم الرسم نجد للإمام الشاطبي منظومةً رائيةً تسمى (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، وله قصيدة أخرى تسمى (ناظمة الزهر) وهي في علم عدد الآي، وقصيدة دالية في خمسمائة بيت لخص فيها التمهيد لابن عبد البر^(١).

وفي الفقه تطالعنا منظومة ابن عبد القوي (٦٣٠هـ-٦٩٩هـ)^(٢)، ومطلعها^(٣):
 بِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ أَنِّي وَابْتَدِي فَحَمْدُكَ فَرَضٌ لَازِمٌ كُلُّ مَوْجِدِ
 وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَأَسْأَلُهُ عَفْوًَا وَإِتْمَامَ مَقْصِدِ

وفي علم النحو تكثر المنظومات العلمية كثرة واضحة لا سبيل إلى حصرها، ومن تلك المنظومات الكثيرة في النحو: منظومة ابن معط، ومنظومة ابن مالك، ومنظومة السيوطي، وتلك منظومات غنية عن التعريف، فهي مشهورة في هذا

(١) انظر: حرز الأمانى ووجه التهاني، في القراءات السبع: ص ١٠٠.

(٢) هو: العلامة شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المرادوي، الصالحى، الحنبلى المولود بقرية (مردا) في فلسطين سنة (٦٣٠هـ) وتوفي بصالحية دمشق سنة (٦٩٩هـ).

انظر ترجمته في مقدمة عقد الفرائد: (٣-٥).

(٣) انظر: عقد الفرائد، مختصر نظم ابن عبد القوي: ص ٩.

الفنّ معروفة، وأطلق عليها (الألفيات).

وفي القرن الثامن الهجري نظم ابن الوردي^(١) أرجوزته الشهيرة (التحفة الوردية)^(٢) بلغت مائة وخمسين بيتاً، أولها:

قَالَ الْفَقِيرُ عَمْرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ اللَّهُ شُكْرِي أَبَدًا وَخَمْدِي

وثمة منظومة أخرى في النحو لأحد الماليك، وهو طيبرس الجندي^(٣). وفي مجال التصوف تنسب قصيدة لبهلول المجنون الصوفي^(٤).

وفي اختلاف الآيات توجد أرجوزة تسمى (نظم الجواهر) وهي لطاهر

(١) هو: قاضي القضاء، زين الدين أبو حفص، عمر بن المظفر بن عمر بن محمد أبي الفوارس المرعي، الحلبي المشهور بابن الوردي الشافعي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ).

انظر ترجمته في الشذرات: (٦/١٦٢، ١٦١) والمؤلفين: (٣/٨) والأعلام: (٥/٢٢٨).

(٢) والنظم مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٢٣) نحو تيمور) ونسخة أخرى برقم (٥٩١) نحو تيمور) وكذا بالمكتبة الأزهرية برقم (٣٩١١) ودار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (٦٣٨٦ عام).

انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية حرف (ت) وفهرس المخطوطات بالظاهرة: ٥٦٥.

(٣) هو: طيبرس بن عبد الله الجندي (علاء الدين): فقيه، نحوي، أديب، شاعر من الماليك، ولد تقريباً سنة ٦٨٠هـ وقدم دمشق فتفقه بها، ومهر في العربية والآداب، توفي بصالحية دمشق.

معجم المؤلفين: (٥/٤٦).

(٤) هو: أبو وهب بهلول بن عمرو الصيرفي (أو الصوفي) المجنون، نشأ في الكوفة، ثم دعاه هارون الرشيد إلى بغداد، وكان شاعراً زاهداً وقصّاصاً، وكان به ميل إلى التشيع، توفي سنة (١٩٠هـ/٨٦٠م).

الأعلام: (٢/٥٦).

الأصبهاني^(١).

ومن المتون الشعرية في علمي العروض والقوافي: (الرامزة) لعبد الله بن محمد الأندلسي المتوفى سنة ٦٢٦هـ ومنظومة الصبَّان، وألفية الآثاري في العروض والقوافي - وهي ألفية لا نظير لها^(٢).

ويضيق بنا المجال عن حصر تلك المنظومات العلمية التعليمية، فليس حصرها مجال بحثنا، وإنما أردنا التمثيل على ما نحن بصدده فحسب، فالمنظومات العلمية في مختلف الفنون كثيرة جداً وخاصةً في مجال الدراسات النحوية واللغوية.

ومن الطريف حقاً أننا نرى ولأول مرة - حسب علمنا - يجري نظم أرجوزة في أصول تحقيق النصوص التراثية، وقد قام بنظمها الشاعر المحقق الأستاذ هلال ناجي، وهو عراقي الجنسية وقد تحدث عن الدوافع التي جعلته ينظم هذه الأرجوزة فقال: إنَّ رغبتني في وضع متن علمي في قواعد تحقيق النصوص التراثية يسهل حفظه على المتعلمين والشُّدَّة، ويسهل الاستشهاد به، وخلو المكتبة العربية من مثل هذا الفن طيلة أربعة عشر قرناً مرّت، دفعتني إلى نظم هذه الأرجوزة محاولاً استقصاء ما يمكن استقصاؤه في هذا الباب، مؤثراً التفصيل على الاختصار^(٣)، ومدخل الأرجوزة قوله^(٤):

(١) هو: طاهر بن عمر بن إبراهيم بن أحمد الأصبهاني، مقرئ، ولد في المحرم وتوفي سنة (٧٨٦هـ/٣٨٤م).

المؤلفين: (٣٨/٥).

(٢) انظر مجلة المورد - العدد الثالث: ص ١٧١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) وقد ذكرت تلك الأرجوزة كاملة في مجلة (المورد) التي تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية في عددها الثالث (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ص ١٧٢-١٨٢، وهي

لَمَّا أَتَى لِأُورْبَا أَنْ تَنْهَضَا
وَنَشَرَتْ شِرَاعَهَا الْمَفْضَضَا
أَقَامَتِ التَّهَضُّةَ فِي قَرْنَيْنِ
عَلَى جَلِيلٍ لَاحٍ فِي أُسْبِينِ
أُسُّ بِهِ صَنَعَتِ الرَّابَا
وَآخِرٌ أُخِيَتْ بِهِ الْأَدَابَا
وَكَانَ لِلْيُونَانِ وَاللَّاتِينِ
إِزْتُ مِنْ الْأَدَابِ مُذْ قُرُونِ

وقال عن كيفية ترتيب النسخ:

أَوْلَى النُّصُوصِ نُسْخَةُ الْمَصْنُفِ
فِيهَا إِذَا مَا سَلِمَتْ بِهِ تَفِي
وَإِنْ فَقَدْنَا النُّسْخَ الْمَطْلُوبَةَ
مُسْنَدَةً مَرُوءَةً مَنْسُوبَةً
فَالْأَضْلُ أَنْ تُقَدَّمَ الْقَدِيمَا
مُعَارِضًا مُقَابِلًا قَوِيمَا
وَقَدْ تُلَاقِي نُسْخَةُ جَدِيدَةَ
لِكِنَّهَا قَوِيمَةٌ سَائِدَةٌ
قَدْ نُقِلَتْ عَنْ نُسْخَةٍ قَدِيمَةٍ
مَضْبُوطَةٍ دَقِيقَةٍ سَلِيمَةٍ
فَلِلْأَصْحْحِ السَّبْقِ وَالتَّفْضِيلِ
وَذَاكَ مَا نَحْنُ بِهِ نَقُولُ

وقال عما يجب في تحقيق النص:

وَأَوَّلُ مَا يُوجِبُهُ التَّعْرِيفُ
مَعْرِفَةٌ بِمَنْ لَهُ التَّصْنِيفُ
وَدَقِّقِ الْفَهْرَسْتَ وَالْمَعَاجِمَا
وَكَُنْ بِعُنْوَانِ الْكِتَابِ عَالِمَا

أرجوزة طويلة، اسمها (موضحة الطريق إلى صَوَى مناهج التحقيق) لهلال ناجي، وعدد أبياتها مائتان وسبعة وخمسون بيتاً من الرجز المزدوج، ونظمها صاحبها عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

فَرُبَّمَا زُيِّفَ فِي الْعَنَوَانِ تَزْيِيفَ نُسَاخٍ بِإِلَامِعَانِ
 وَرُبَّمَا ضَمَّ لَكَ النُّسَاخُ حَتَّى لَقِيْلَ إِنَّهُمْ مُسَاخُ
 فَدَقِّقِ الْمَنْهَجَ وَالْأَسْلُوبَا وَحَقِّقِ الْأَحْدَاثَ وَالْغُيُوبَا

وبعد أن عرفنا الدوافع التي أدت إلى نظم العلوم، وبداية النظم العلمي ونماذج لبعض الناظمين ونُبتد من أهم أعمالهم ينبغي بعد ذلك أن نتعرف على البحر الذي اختاره هؤلاء الناظمون لينظموا عليه منظوماتهم.

إذا نظرنا إلى النظم العلمي وجدنا أن أكثر ما جاء منه جاء على بحر الرجز؛ وذلك لعذوية نغمه وخفته في الإنشاء - ولأمر ما تجدد التعليمات التي نظمت على غير الرجز ثقيلة جداً كلامية الأفعال مثلاً^(١) - وكذلك لسعته العروضية، وكثرة صورته لدخول الزخافات في جميع الأجزاء من عروض وضرب، وقد تتبادل هذه التفعيلات بما يعطي صوراً للرجز تفوق صور أي بحر آخر^(٢).

وخلاصة القول أن الرجز شاع نظماً في كافة العلوم النظرية والعملية والدراسة التي قام بها أحد الباحثين المعاصرين تؤكد تغلغل الأراجيز في سائر العلوم وبخاصة المشطورة المزدوجة^(٣).

وليس معنى هذا أن بحر الرجز هو البحر الوحيد المتفرّد بهذه المنظومات العلمية فقد نجد منظومات أخرى جاءت على غير الرجز ولكنها قليلة إذا ما قيست بالمنظومات الرجزية، فهناك على سبيل التمثيل ألفية ابن معط التي لم ينظمها

(١) انظر المرشد: ص ٢٣٤.

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية - المجلد العاشر: ٥٨، مادة رجز

(٣) عرفه: بحر الرجز - ماجستير سنة (١٩٨٧ م).

جميعها على بحر الرجز، ولكنه راوح بين بحرین هما: مشطور بحر الرجز وبحر السريع، وهو نفسه يعترف بذلك في البيتين (١٤، ١٣).

لَا سِيَّامَ شَطُورَ بَخْرِ الرَّجَزِ
أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ

فقد بدأها بقوله^(١) (الرجز):

يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةَ الْغُفُورِ بَجَيْسِي بِنُ مُعْطِ بْنِ عَبْدِ التُّورِ

ويستمر على ذلك البحر حتى البيت السابع والعشرين، ثم يأتي البيت الثامن وفيه يقول (وهو من السريع):

وَأَشْتَقُّ الْأَسْمَ مِنْ سَاءِ الْبَضْرِيُونَ وَأَشْتَقُّ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيُِّونَ

ففي هذه الألفية نجد أن ثلاثة عشر بيتاً جاءت من بحر السريع، أما البقية الباقية فقد جاءت على بحر الرجز^(٢).

وهناك منظومة أخرى في مجال الدراسات النحوية قد جاءت على بحر الطويل، وهي لضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي (ت سنة ٥٤٩هـ)^(٣)، أولها:

وَلِلشُّعْرِ مِيزَانَ يُسَمَّى عَرُوضُهُ بِهَا النَّقْصُ وَالرُّجْحَانُ يَدْرُسُهَا الْفَتَى

(١) مقدمة ألفية ابن معط.

(٢) النحو المنظوم: ٩٥.

(٣) ترجمته في معجم المؤلفين: (١١٧/٦) (والمنظومة مطبوعة بالطبعة اليمنية بمصر سنة

١٣٢٤هـ).

وأيضًا توجد منظومة للسخاوي (ت سنة ٦٤٣هـ)^(١) وقد سماها (الضوابط النحوية)^(٢) وهي من (بحر الكامل) ومنها:

قَدْ جَاءَ مَا أَعْنَى وَسَدَّ عَنِ الْحَيْرِ فِي حَذْفِهِ وَرَوَالِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ
حَذْفٌ وَشَرْطٌ أَوْ جَوَابٌ مُسَائِلٍ أَوْ خَالَفَ بِسِرٍّ وَمَعْمُولُ الْحَيْرِ

إلى غير ذلك من المنظومات العلمية التعليمية، وبخاصة النحوية التي جاءت على غير بحر الرجز.

وبعد هذا العرض الموجز لقضية النظم العلمي بعامة، والنحوي بصفة خاصة والتي تعرّفنا من خلاله على طبيعته، والدوافع التي أدت إلى نظم العلوم، وأول من نظم في هذا المجال، وأشهر المنظومات العلمية التعليمية، والبحر الذي ينظم عليه - أقرّر ما يلي:

(١) إنَّ أول ما وصل إلينا من النظم التعليمي خطبةً طريفةً قالها الوليد بن يزيد - وهي تجري مجرى الحكم والأمثال - عندما كان مع أصحاب له على الشراب وحان وقت الصلاة، فقال: والله لأخطبكنم بشعر. وما جاء العصر العباسي حتى كان هذا اللون من النظم التعليمي قد رسخت قدمه وفشا أمره فنظم أبان وغيره، وتوالى النظم بعد ذلك وتسابق الكثيرون في هذا المجال.

(٢) إنَّ أول نظم في مجال الدراسات النحوية هو للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ، وهو القصيدة التي ذكرها خلف في مقدمته، ونقل منها بيتين اثنين.

(٣) إنَّ أغلب المنظومات العلمية جاءت على بحر الرجز المزدوج، وإنَّ بعضها جاء

(١) وهي مخطوطة في سبع ورقات محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦٠٤ - نحو).

(٢) الضوابط النحوية: الورقة (٣).

على غير هذا البحر ولكنه قليل جداً إذا ما قيس بما جاء منه على بحر الرجز.

وفي نهاية هذا المبحث أكرّر ما قاله غيري، وقول: نَّ المنظومات في مجال الدراسات النحوية - والمقصود بالدراسات النحوية: ما يشتمل النحو والصرف - كثيرة جداً حفظتها لنا خزائن الكتب، ولكنها في انتظار جهود الباحثين المتخصصين من المخلصين المعنيين بشأن التراث لإخراجها من بطون تلك الخزائن إلى أضواء البحث إلى النور، وذلك ليتسنى للخلف الوقوف على جهود السلف.

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

الباب الأول
الحريري وكتابه
(ملحة الإعراب)

الفصل الأول: الحريري (صاحب ملحة الإعراب)
الفصل الثاني: ملحة الإعراب.

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحريري

صاحب ملحمة الإعراب

اسمه ولقبه

هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري^(١)، البصري الحرامي^(٢)، الشافعي^(٣): أديب، نحوي، ناظم، ناثر^(٤). وهو عربي أصيل ينتسب إلى ربيعة الفرس^(٥).

مولده ونشأته وحياته

ثمة إجماع من كتب التراجم التي ترجمت لأبي محمد القاسم بن علي الحريري على أنه وُلد سنة ٤٤٦ هـ، ولكنه لم يرد في أيٍّ منها تاريخ محدد لليوم أو الشهر الذي ولد فيه، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الكتب التي تذكر أن مولده كان في حدود هذه السنة، يعني: على وجه التقريب^(٦).

وقال الأنباري: قال ابن السمعاني: سألت أبا القاسم بن أبي محمد الحريري عن وفاة أبيه، فقال توفي سنة ٥١٦ هـ بيني حرام من البصرة. وسألته عن مولده، فقال: لا أدري غير أنه كان له وقت أن توفي سبعون سنة^(٧).

وولد بقرية المشان^(٨) بالقرب من البصرة، وسكن محلة بني حرام

(١) تسميته بالحريري نسبة إلى الحرير؛ وذلك لأنه كان يصنعه أو يبيعه.

(٢) الحرامي، بفتح الحاء المهملة: نسبة إلى محل سكنه بني حرام. وبنو حرام: قبيلة من العرب سكنوا محلة بني حرام بالبصرة فنسبت إليهم.

(٣) انظر: معجم الأدباء: (١٦/٢٦١ - ٢٦٣).

(٤) ربيعة الفرس: أبو قبيلة، وهو ابن نزار بن معد بن عدنان.

(٥) راجع: إنباه الرواة: (٢٤/٣) والنجوم الزاهرة: (٥/٢٢٥).

(٦) نزهة الألباء: ٢٦٥.

(٧) المشان بفتح الميم: بلدة قريبة من البصرة، كثيرة التمر والرطب والفواكه.

بالبصرة^(١)، وقرأ الأدب على الفضل القصباني^(٢)، وكان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله وتقرُّ بنبله، وكفاه شاهدًا المقامات التي أبرَّ بها على الأوائل، وأعجز الأواخر^(٣).

وسمع الحديث من أبي تمام: محمد بن الحسين بن موسى المقرئ، وأبي القاسم بن الفضل العثماني الأديب وغيرهما، وروى عنه: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النقور، والوزير علي بن طراد، وأبو العباس المنذائي، وخلق آخرون.

ثقافته

من العجيب أننا نرى الحريريَّ هذا متعمِّقًا جامعًا لكلِّ فنون اللغة والأدب، فلم تقتصر ثقافته على الإلمام بفرع دون آخر، أو فنٍّ دون آخر، وإنما رأيناها ملِّمًا بكلِّ علوم اللغة العربية وفروعها، فنراه أديبًا، ولغويًا، ونحويًا، وناظرًا، وناثرًا، ومحدِّثًا، وفقيرًا.

فنراه نحويًا بارعًا، ويشهد لذلك ما ألفه في مجال النحو، وفي القمَّة منظومة (مُلحَّة الإعراب) تلك التي تتسم بطابع أدبيٍّ في معالجتها لمسائل النحو وقضاياها، وكذلك شرحه على الملحة يؤيد ذلك.

ونراه لغويًا، ومؤلفه (دُرَّة الغَوَاص في أوهام الخواص) خيرُ شاهد على ذلك، فقد جمع فيه أخطاء المتعلمين والمثقفين ممن هم صفوة عصره، ذاكراً الصواب مؤيِّدًا

انظر: معجم البلدان: (٦٠ - ٦١).

(١) بني حرام: خطة كبيرة بالبصرة تنسب إلى حرام بن سعد بن عدي بن فزارة بن زيان بن بغيض، ومنهم رؤساء وشعراء وأجواد.

انظر: معجم البلدان: حرام.

(٢) انظر ترجمته في ص: () من البحث.

(٣) انظر: بغية الرعاة: ٣٧٨.

بالحُجَّة والبرهان.

ونراه أديبًا فاضلاً بليغًا، وكفاه شاهدًا على ذلك المقامات التي قال عنها العلماء:
إنَّه أبرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر^(١).

وهو ناظمٌ، وهذا واضح من خلال نظمه للملحة، وكذا من خلال شعره
الكثير المتناثر في كتب التراجم، والذي تتضمنه مقاماته، وسوف نُفرد لشعره جزءًا
من حديثنا فيما بعد - إن شاء الله تعالى^(٢).

وهو ناثر عملاق، ويتضح ذلك من خلال رسائله المدونة، والتي منها الرسالة
السينية، والرسالة الشينية، والرسالتان ذكرهما ياقوت في معجم الأدباء^(٣).

والرسائل تنمُّ عن شخصية صاحبها، وعن عبقريته وإبداعه؛ فالرسالة الشينية
تحتوي كل كلمة فيها على حرف السين، وكذلك الشينية لا تخلو كلمة فيها من
حرف الشين، وتلك براعة قلَّمًا تجدها مثلًا.

وقد انقطع الحريري لتعلم اللغة والنحو والأدب، فكان غاية في الذكاء والفطنة
والفصاحة والبلاغة، قال الأنباري: وكان أديبًا، فاضلاً، بارعًا، فصيحًا، بليغًا،
صنَّفَ كتبًا حسنة عذبة العبارة^(٤).

فالحريري - كما قلنا - نحويٌّ كما أنَّه أديب، لكنَّ شهرته الأدبية قد طغت على ما
سواها وغطَّت مقاماته على الملحة وحجبتها عن الرؤية، فشهرة مقاماته عمَّت
الآفاق قديمًا وحديثًا، ففي عصره يُبيِّن لنا الإمام محمود الزمخشري، المعاصر له،

(١) بغية الوعاة: ٣٧٨.

(٢) انظر: ص: () من البحث.

(٣) ص: ٢٧٠ - الجزء السادس عشر.

(٤) نزهة الألباء: ٣٧٩.

والذي تُوفي سنة ٥٣٨ هـ منزلة المقامات بقوله:

أُقْسِمُ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَمَعْشَرِ الْحُجَّجِ وَمِيقَاتِهِ
أَنَّ الْحَرِيرِيَّ حَرِيرِيٌّ بَأَنَّ تُكْتَبَ بِالتَّيْرِ مَقَامَاتُهُ^(١)

ولعلَّ تفردَه بكتابة المقامات في عصره دون سواه، وكثرة علماء النحو في ذلك الوقت جعل الأنظار تتجه إليه في الأدب دون النحو، ومع ذلك فإن مؤرخي النحو لم ينكروا شأنه، ولم يغفلوا منزلته؛ فترجموا له في كتبهم، وأشاروا إلى مؤلفاته، ومنها الملحة وشرحها^(٢).

والحريري قد درس الفقه على المذهب الشافعي على يد أبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر بن الصباغ^(٣).

أخلاقه وصفاته ومكانته العلمية

قال السبكي في طبقات الشافعية: كان الحريري من البلاغة والفصاحة بالمحل الرفيع الذي تشهد به مقاماته التي لا نظير لها، رشيقي النظم والنثر، حلوا الألفاظ، عذب العبارة، إمامًا مُتقدِّمًا في الأدب وفنونه.

قال السمعاني: لو قلت إن مفتاح الإحسان في شعره، كما أن مختتم الإبداع بثره، وإن مسير الحسن تحت لواء كلامه، كما أن نخيم السحر عند أقلامه؛ لما زلقت من شاق الإنصاف إلى حضيض الاعتساف.

وقال عنه أحد الأئمة في الأدب واللغة: لم يكن له في فنّه نظير في عصره، فاق

(١) انظر: النجوم الزاهرة: (٥/ ٢٢٥).

(٢) انظر: شرح ملحّة الإعراب للحريري: ص ٦.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٤/ ٢٩٦).

أهل زمانه بالذكاء والفصاحة، وتنميق العبارة وتحسينها، وكان فيما يُذكر غنيًا كثير المال^(١). ويقال: إنه كان له بالمسّان ثمانية عشر ألف نخلة.

والحريري على رشاقتة في الكتابة والتأليف لم يكن يهتم بمظهره، فقد كان مولعًا بالعبث بلحيته بحيث يتشوّه بذلك حتى نهاه الأمير ابن المتوكل عن هذا الصنيع، وتوعّده إن أخلّ بشعر لحيته^(٢).

وقال القفطي^٣: وكان لفكرته في الأدب يشتغل بجذب لحيته فيتنفها وهو غافل لفكرته^(٤). وكان الأمير كثير المجالسة له، فبقي كالمقيد أمامه لا يتجاسر على العبث بلحيته^(٥).

وفي أحد الأيام أدلى بحديث قيّم أعجب الأمير، وسرّ منه، واستحسنه؛ فقال له الأمير: سلني ما شئت حتى أعطيك.
فقال الحريري: أقطعني لحيتي!!
فقال له الأمير: قد فعلت!!

ونظرًا لعدم اهتمامه بمظهره، وسوء منظره، فإن من كان يراه لا يتوقع أنه الحريري الذائع الصيت.

ويحكى أنه كان دميًا قبيحًا فجاءه شخص غريب يزوره، وبأخذ منه شيئًا، فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه، فلما التمس منه أن يملي عليه قال له اكتب.

(١) نقلًا عن طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٢٩٦/٤) بتصرف.

(٢) انظر: نزهة الألباء: ٢٦٤.

(٣) إنباه الرواة: (٢٦/٣).

(٤) انظر: نزهة الألباء: ٢٦٤.

مَا أَنْتَ أَوْلَ سَارٍ غَرَّةَ قَمَرٍ وَرَائِدٍ أَعْجَبْتَهُ خُضْرَةَ الدَّمَنِ
فَاخْتَرْتَهُ لِنَفْسِكَ غَيْرِي إِنَّنِي رَجُلٌ مِثْلُ الْمَعْيَدِيِّ فَاسْمَعْ بِي وَلَا تَرْنِي^(١)

فخجل الرجل وانصرف عنه.

ويحكى أن رجلاً آخر قصده؛ ليقراً عليه، فاستدل على مسجده الذي يقرأ فيه، فلما أراد الدخول رأى شخصاً دميم المنظر فاحتقره، وقال: لعله ليس هذا فرجع، ثم قال لنفسه لعله يكون هذا، ثم استبعد أن يكون هو - والشيخ يلحظه - فلما تكرر ذلك منه تفرس الشيخ منه ذلك، فلما كان في المرة الأخيرة، قال له: ارحل فأنا من تطلب أكبر من قرد مْحَنِكَ^(٢).

وقال ياقوت: وكان مع هذا الفضل قدراً في نفسه، وصورته، ولبسته، وهيئته، قصيراً دميماً بخيلاً مبتلى بتف لحيته^(٣).

مذهب الحريري النحوي

كان الحريري بصري المذهب في النحو، وهذا واضح تماماً مما كتبه في النحو كملحة الإعراب وشرحه عليها، فهو نهج نهج البصريين، وسار على دربهم،

(١) هذا اقتباس من المثل العربي: تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.

المَعْيَدِيُّ، بضم الميم وفتح العين وإسكان الياء، وبعدها دال مهملة مكسورة وياء مشددة: نسبة إلى معد بن عدنان.

قال ابن خلكان: وقال المفضل الضبي: أول من تكلم بهذا المثل المنذر بن ماء السماء، قاله لشقة بن ضمرة التميمي الدارمي، وكان قد سمع بذكره فلما رآه اقتحمته عينه، فقال له هذا المثل وسار عنه، فقال له شقة: أبيت اللعن، إن الرجال ليسوا بجزر يراد منها الأجسام، إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه، فأعجب المنذر ما رأى من عقله وبيانه. وهذا المثل يضرب لمن له صيت ذائع، ولا ينظر له. راجع: وَقِيَّاتُ الْأَعْيَانِ: (٦٨/٤).

(٢) انظر: نزهة الألباء: ٢٦٣.

(٣) معجم الأدباء: (٢٦٢/١٦).

واستدل بأداتهم، واستشهد بشواهدهم، وسوف نستعرض بعض المسائل التي تؤكد ما نحن بصدده وتوضحه، ومن هذه المسائل ما يلي:

١- أنه قسم الفعل إلى أقسامه الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، وهو بهذا يتفق مع البصريين في الرأي، ويخالف رأي الكوفيين القائل بأنه: قسامان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع^(١)، قال في الملحة:

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجِي عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ
فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا هُنَّ رَابِعٌ مَاضٍ وَفِعْلٌ الْأَمْرِ وَالْمَضَارِعُ

وقال في شرحه على الملحة: إنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام؛ لأن كل فعل يدل بصيغته على قسم من أقسام الزمان بعينه، ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل انقسم الفعل أيضًا إلى ثلاثة أقسام: ماض ويعتبر بأمس، وحاضر ويعتبر بالآن، ومستقبل يعتبر بغد^(٢).

٢- أنه أطلق ألقاب: الرفع والنصب والجر والجزم، وجعلها قاصرة على حالات الإعراب، وأطلق على حالات البناء ألقابًا أخرى هي: الضم والفتح والكسر والسكون، قال في باب الإعراب.

وَإِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ الْإِعْرَابَ لِتَتَّقِيَ فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَ
فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجُزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي

(١) انظر: مدرسة الكوفة: ٢٢٧.

وقال:

وَالْجُرِّي فِي الْأَنْسِمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرَفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قَبِلَ صِفَ

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب، للحريري: ٤٣.

وقال في الشرح: وجوه الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم^(١).

وذكر في باب البناء: أنه يكون بالضم والفتح والسكون والكسر^(٢).

٣- أنه عبر بمصطلح الجر، ولم يعبر بمصطلح الخفض، والأول قد أخذه البصريون عن الخليل وارتضوه لأنفسهم، والثاني أخذه الكوفيون عنه وارتضوه كذلك لأنفسهم، قال في الملحّة:

والجرُّ يَسْتَأْتِرُ بِالأَسْمَاءِ

وقال في الشرح: (وإنما لم يدخل الجر الأفعال؛ لأنّ الجر يدخل الاسم من أحد طريقين...)^(٣).

٤- أنه استخدم مصطلحاً خاصاً بالبصريين وهو مصطلح: (اسم الفاعل) الذي كان الكوفيون يطلقون عليه (الفعل الدائم) قال في الملحّة:

وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً مُنَوَّنًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيِّنًا
فَارْفَعِ بِهِ فِي لَازِمِ الأَفْعَالِ وَأَنْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ
تَقُولُ: زَيْدٌ مُشْتَرٍ أَبَوُهُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ يَشْتَرِي أَخُوهُ

٥- أنه يتحدث عن جملة المفاعيل الخمسة: المفعول به وله وفيه، والمفعول المطلق، وكذلك المفعول معه، وهو بهذا يتفق في الرأي مع البصريين الذين يطلقون عليها اسم (المفاعيل)، على حين أن الكوفيين لا يجعلونها مفاعيل، وإنما هي عندهم

(١) المصدر السابق: ٥٧.

(٢) انظر: شرح الملحّة للحريري: ص ٢٦١.

(٣) المصدر السابق: ٥٨.

أشباه مفاعيل^(١).

٦- أنه يرى -تبعاً للمذهب جمهور البصريين- أنَّ العامل في المفعول معه النصب هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، وهو بهذا يختلف في الرأي مع رأي الكوفيين القائل: بأنَّ العامل في المفعول معه النصب هو ما يسمُّونه من العوامل (الخلافاً)^(٢)، يقول في شرح الملحة: اعلم أنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى (مع)^(٣).

٧- أنه علَّل لرفع الفاعل، ونصب المفعول بنفس تعليل البصريين لذلك، حيث قال: وإنَّما اختير للفاعل الرفع، وللمفعول النصب؛ لأنَّ الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، والفعل لا يُرفع به إلاَّ فاعلاً واحداً، وينصب به عدة مفاعيل؛ كالمصدر، والظرفين، والحال، والمفعول له، فجعل الرفع المستقل إعراباً ما قلَّ، والفتح المستخفَّ إعراباً ما كَثُرَ^(٤).

وكذلك علَّل لعمل إنَّ وأخواتها بنفس تعليل البصريين، حيث قال: وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وياء؛ كما يتصل بالفعل بأجريتْ مجرَّي الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته إلاَّ أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله^(٥).

وثمة مسائل أخرى كثيرة كلها تؤيِّد ما ذهبنا إليه من كون الحريري بصري المذهب في النحو، وقد ذكر بعضها الدكتور أحمد قاسم، وهو بصدد تحقيق شرح

(١) انظر: الجمع: (١/١٦٥).

(٢) انظر: المسألة رقم (٣٠) من الإنصاف.

(٣) انظر: شرح الحريري على الملحة: ١٣٢.

(٤) المصدر السابق: ١١١.

(٥) السابق: ١٦٤.

الحريري على الملحة، منها^(١):

أنه اتفق مع البصريين في الرأي حين قال: الاسم مشتقُّ من السموِّ، وخالف رأي الكوفيين القائل بأنه مشتق من الوَسْمِ^(٢).

اتَّفَقَ مع البصريين كذلك في قوله: أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون، وسكوئها سكون بناء لا جزم.

وهو بهذا يخالف الكوفيين في قولهم: فعل الأمر معرب مجزوم^(٣).

وكذلك اتفق مع البصريين في قولهم: المصدر أصل للفعل في الاشتقاق؛ حيث قال في الملحة:

وَالْمُضَدُّ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَأْصَحُ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

وقال في الشرح: المصدر هو أصل الأفعال ولهذا يسمى مصدرًا^(٤).

وقال أيضا: المصدر ينتصب بفعله المشتقُّ منه^(٥).

ولم يُشِرْ إلى رأي الكوفيين القائل بأنَّ: الفعل أصل المشتقات^(٦).

وافق البصريين في قولهم: إنَّ نعم وبئس فعلان، ولم ينظر إلى قول الكوفيين

(١) السابق: (١٦-١٧).

(٢) راجع الإنصاف، المسألة رقم (١).

(٣) راجع المسألة (٧٢) من الإنصاف، وكذلك التصريح: (١/٥٥).

(٤) شرح الحريري على الملحة: ص ١٢٦.

(٥) السابق: ١٢٨.

(٦) راجع المسألة (٢٨) في الإنصاف.

باسميتها^(١).

لم يُجِز التعجب من السواد والبياض، فلا يصحُّ عنده أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده، ولم ينظر إلى رأي الكوفيين الذي أجاز ذلك^(٢).

أجاز تقديم الحال على عاملها الفعل، وهو بذلك يتفق في الرأي مع البصريين، ومخالف للكوفيين الذين لم يجيزوا ذلك^(٣).

وتلك وما قبلها من مسائل تؤيد كونَ الحريريِّ بصريِّ المذهب في النحو، وقد سقناها على سبيل التمثيل لا الحصر فهي قُلٌّ من كُثْر ولو تتبَّعنا ما كتبه الحريري باستفاضة لذكرنا أضعاف ما ذكرناه من مسائل؛ كلُّها تؤيد أنه بصري المذهب في النحو، ولكن يُكتفى بهذا القليل عن الكثير فيما نحن بصدده، وبخاصة وأن المجال هنا لا يتسع لتفصيل أو استفاضة.

ويؤكد ما ذهبنا إليه قول د. قاسم: فإذا أنعمنا النظر فيما سبق لوجدنا الأدلة والبراهين التي تثبت أن الحريريِّ بصري المذهب في النحو، فهو متفق تمامًا مع البصريين فيما ذكرنا من مسائل أوردناها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر؛ لذا فإنني أستطيع أن أجزم بأنه بصري المذهب في النحو^(٤).

شعر الحريري

كان الحريري شاعرًا مجيدًا، فهو قد نظم شعرا كثيرًا بالإضافة إلى أنه قد نظم النحو في (٣٧٨) بيتًا، وهذا يدلُّ على عبقرية واقتدار.

(١) انظر: شرح الملحة للحريري: ص ٣٥، وانظر كذلك: المسألة رقم (١٤) في الإنصاف.

(٢) انظر: شرح الملحة: ص ١٦٠، وانظر: الإنصاف، المسألة (١٦).

(٣) انظر: شرح الملحة: ص ١٣٥. وكذلك المسألة رقم (٣١) من الإنصاف.

(٤) شرح ملحة الإعراب: ص ١٨.

وقد ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان أن له قصيدة في (١٨) بيتاً من بحر الخفيف في الفرق بين الضاد والطاء في مكتبة برلين تحت رقم (٦٧٩) وذكر أن له أيضاً بعض القصائد في مكتبة برلين تحت رقم (٧٦٧٤)^(١).

ومن شعره الكثير، قوله:

يَأْهَلْ ذَا الْمَغْنَى^(٢) وَقَيْتُمْ شَرًّا وَلَا لَقِيْتُمْ مَا بَقِيْتُمْ ضُرًّا
قَدْ دَفَعَ اللَّيْلُ الَّذِي اكْفَهَرَ^(٣) إِلَى ذَرَائِكُمْ^(٤) شِعْرًا مُغْبِرًا^(٥)

وكتب الحريري إلى سديد الدولة في صدر كتابه^(٥):

وَمَا نَوْمَةٌ بَعْدَ الضُّحَى لِمُسَهَّدٍ زَوَى هُمُ بِاللَّيْلِ عَنِ جَفْنِهِ السَّنَةِ
بِأَحْلَى مِنَ الْبُشْرَى بِأَنَّ رِكَابِكُمْ سَتَسْرِي إِلَى بَغْدَادٍ فِي هَذِهِ السَّنَةِ

ومما يدل على سرعة بديهته ما حكاه ياقوت، قال: وحدثني أبو عبد الله الديلمي، قال: حدثني أبو الحسن علي بن صابر، حدثني أبي أبو الفضل جابر بن زهير، قال: حضرنا مع ابن الحريري في دعوة لظهير الدين بن الوجيه رئيس البصرة في ختان ابنه أبي الغنائم، وكان هناك مغلنٌ يعرف بمحمد المصري، وكان غايةً في امتداد الصوت وطيب النغمة، فغنى:

بِالَّذِي أَلْهَمَ تَعْدِيهِمْ بِي ثَنَائِكَ الْعِدَابَا

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي: (١٥١/٥).

(٢) المغنى: مكان الإقامة.

(٣) اكْفَهَرَ اللَّيْلُ: اشتدَّ ظلامه. وَالَّذِي بِاللَّيْلِ: الدار، وقيل: فتاؤها ونواحيها، والأشعث: مغبر الرأس، متلبّد الشعر لقلّة تعهده بالرعاية.

(٤) انظر: معجم الأدباء: (٢٦٦/١٦).

(٥) السابق: ٢٦٧/١٦.

مَا الَّذِي قَالَتْهُ عَيْنَا لِكِ لِقَابِي فَأَجَابَنَا

فطرب الحاضرون وسألوا ابن الحريري أن يزيد فيها شيئاً، فقال:

قُلْ لِمَنْ عَذَّبَ قَلْبِي وَهُوَ مَحْبُوبٌ مُحَابِي^(١)

وَالَّذِي إِنْ سُمِّتَهُ الْوَصْلُ لَ تَغَالَى وَتَغَابِي^(٢)

فاستحسنها الجماعة، وأقسموا على المغني ألا يغنيهم غيرها، فمضى يومهم أجمع بهذه الأبيات^(٣).

ومن شعره أيضاً:

لَا تَحْطُؤَنَّ إِلَى خِطْءٍ وَلَا حِطَاءٍ مِنْ بَعْدِ مَا لَشَيْبٍ فِي فَوْدِيكَ قَدْ وَحَطَاءٍ^(٤)

وَأَيُّ عُذْرٍ لِمَنْ شَابَتْ ذَوَائِبُهُ إِذَا سَعَى فِي مَيَادِينِ الصَّبَا وَحَطَاءٍ^(٥)

وكذلك:

خُذْ يَا بَنِي بِي مَا أَقُولُ وَلَا تُزِعْ مَا عِشْتَ عَنْهُ تَعِشْ وَأَنْتَ سَلِيمٌ^(٦)

لَا تَغْتَرِرْ بِبِنِي الزَّمَانِ وَلَا تَقْلُ عِنْدَ السُّنْدَائِدِ لِأَخٍ وَنَدِيمٍ

(١) محابي: محبوب، قد اختص بالميل إليه.

(٢) سُمِّتَهُ الْوَصْلُ: كَلِفْتُهُ إِيَّاهُ، أو أوليته إياه، تغالى من الغُلُو: بالغ، تغابي: تغافل.

(٣) انظر: معجم الأدباء: (٢٧٠/١٦).

(٤) الحِطْءُ: الذنب، وما تُعْمَدُ منه، والحِطَاءُ: ضد الصواب، وما لم يتعمد من الذنب، فوْدِيكَ:

مثنى فوْد وهو: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، وناحية الرأس، وَوَحَطَهُ الشَّيْبُ: خالطه،

أو فشا فيه، أو استوى سواده وبياضه.

(٥) حِطَاءُ: من الخطو، يقال: خطأ يخطو. أو من الخطأ بمعنى الذنب.

(٦) لا تُزِعْ: يضم التاء وكسر الزاي: لا تَمَلِّ. ما عِشْتَ: مدة عيشك.

جَرَّبْتُهُمْ فَإِذَا الْمَعَايِرُ عَاقِرٌ وَالْأَلُّ آلٌ وَالْحَمِيمُ حَمِيمٌ^(١)

ومن شعره أيضًا ما قاله في سديد الدولة محمد بن عبد الكريم الأنباري، قال:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالتَّمَنِّي خُرَافَةٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَاحَةٌ لِأَخِي الكَرْبِ
أَتَذُرُونَ أَنِي مُذْ تَنَاءَتْ دِيَارُكُمْ وَشَطَّ اقْتِرَابِي مِنْ جَنَابِكُمُ الرَّحْبِ
أَكَابِدُ شَوْقًا مَا يَزَالُ أَوَارُهُ يُقَلِّبُنِي بِاللَّيْلِ جَنْبًا إِلَى جَنْبِ^(٢)

وهي قصيدة طويلة ذكرها ياقوت في معجم الأدباء^(٣)

وذكر له السبكي بيتين ثم قال: واقتصرت على ذكر هذين البيتين؛ لأنني لم أر له نظماً ولا نثراً إلا ونظمه في المقامات أحسن منه، وله ديوان رسائل وشعر^(٤).

وللحريري أشعار أخرى كثيرة متناثرة في ثنايا كتب الأدب والتراجم، وكذا في مقاماته أشعار أيضًا، وذكر تلك الأشعار بالتفصيل ليس مجال بحثنا، فقد ذكرنا بعضًا منها على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لكي نؤيّد ما نحن بصدده، وجمع تلك الأشعار يحتاج لبحث مستقل في موضع آخر.

(١) الْمَعَايِرُ: الملازم الذي يتعاقر معه الخمر، وعَاقِرٌ من العقر: وهو الجرح والإيذاء. وَالْأَلُّ آلٌ: أي والأهل سرابٌ، وَالْحَمِيمُ حَمِيمٌ: أي والصديق ماء حار.
(٢) الأوار: بضم الهمزة: حرُّ النار، والشمس، والعطش، والدخان، واللهب، والمراد: حرارة الشوق وألمه.

(٣) راجع: ج ١٦: ٢٧٤-٢٧٦.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: (٢٩٧/٤).

الغازه

قال ياقوت^(١): وقرأت في كتاب لبعض أدباء البصرة: قال الشيخ أبو محمد حرس الله نعمته معاياة^(٢).

مِيمَ مُوسَى مِنْ نُونٍ نَصْرٍ فَفَسَّرَ أَيْمَهُذَا الْأَدِيبُ مَاذَا عَنَيْتُ؟

وذكر تفسيره، قال: مِيمَ الرَّجُلِ: إذا أصابه الموم، وهو البرسام ويقال: إِنَّهُ أَشَدُّ الْجَدْرِي.

ونون نصر: حوت نصر، النون: السمكة، يعني أَنَّهُ أَكَلَ سَمَكَةَ نَصْرٍ فَأَصَابَهُ الْمَوْمُ.

وله في مثله:

بَاءً بَكْرٍ بِلَامٍ لَيْلَى فَمَا يَدُ فَكٌ مِنْهَا إِلَّا بَعَيْنٌ وَهَاءُ^(٣)

وكتاب المقامات على الرغم من أَنَّهُ يُعَدُّ ضَمْنًا كَتَبَ الْأَدَبُ إِلَّا أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ عَرَضَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، بَلْ إِنَّمَا لَنَجِدُ أَنَّ إِحْدَى مَقَامَاتِهِ الْخَمْسِينَ قَدْ اقْتَصَرَتْ عَلَى عَرْضِ عَدَدٍ مِنَ الْأَلْغَازِ النَّحْوِيَّةِ فِي صُورَةٍ أَدْبِيَّةٍ، فَلِمَقَامَةِ الرَّابِعَةِ وَالْعَشْرُونَ^(٤) اشْتَمَلَتْ عَلَى أَسْئَلَةٍ مَلْغُزَةٍ فِي النَّحْوِ، فَلَقَدْ طَرَحَ فِيهَا اثْنَيْ عَشَرَ سُؤَالَ نَحْوِيًّا عَلَى لِسَانِ الْحَارِثِ بْنِ هَمَامٍ، الَّذِي رَوَى لَهُ الْمَقَامَاتِ عَنْ أَبِي زَيْدِ السَّرُوجِيِّ.

فالحريري قد ذكر في تلك المقامة الأسئلة الملغزة التي تحتاج عند الإجابة عنها إلى إعمال الفكر، وإنعام النظر، وإجهاد العقل، فبعد أن ذكر قول الشاعر:

(١) معجم الأدباء: (١٦/٢٦٩ - ٢٧٠).

(٢) المعاياة: الإتيان بكلام لا يبتدى له كالألغاز والأحاجي.

(٣) بَاءٌ: أي أقر، واللام: الدرع، فلما أقر لليلي به ألزمته فلا ينفك منها إلا بعين: أي الدرع بعينه. وها: أي خذي.

(٤) انظر: مقامات الحريري: ص ٢٣٦.

فَإِنْ وَصَلًا أَلُوذُ بِهِ فَوَصَّلْ وَإِنْ صَرَمًا فَصَرِّمْ كَالطَّلَاقِ

أورد سؤاله قائلًا:

لم نصب الوصل الأول ورفع الثاني؟

ثم أجاب بقوله: لقد نطق ما اختاره سيويه^(١).

فتشعبت حينئذ آراء الجمع في تجويز النصب ورفع.

فقال فرقة: رفعها هو الصواب.

وقالت طائفة: لا يجوز فيها إلا الانتصاب.

واستبهم على آخرين الجواب.

ثم قال: يا قوم أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيح القول من عليه.

إنه يجوز رفع الوصلين، ونصبهما، والمغايرة في الإعراب بينهما؛ وذلك بحسب

اختلاف الإضمار، وتقدير المحذوف في هذا المضمار^(٢).

(١) انظر: الكتاب: (١/١٣١).

(٢) قول الشاعر:

إِنْ وَصَلًا أَلُوذُ بِهِ فَوَصَّلْ وَإِنْ صَرَمًا فَصَرِّمْ كَالطَّلَاقِ

هو نظير قولهم:

النَّاسُ مَجْزُؤُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ

ولقد جوز النحاة في إعراب ذلك ومثله أربعة أوجه هي:

ثم قال بعد ذلك سائلاً مُلغِزاً:

ما كلمةٌ هي - إن شئتم - حرفٌ محبوبٌ، أو اسمٌ لما فيه حرف حلوب^(١).

وأي اسم يتردد بين فرد حازم، وجمع ملازم^(٢)؟

وما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله؟^(٣).

(أ) أن تنصب (خيراً) الأولى خبراً لكان المحذوفة مع اسمها، وترفع الثانية على أنها خبر لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت أعمالهم شراً فجزاؤهم شر، وهنا حذفت كان مع اسمها ثم حذف المبتدأ بعد ذلك وبقي خبره.

(ب) أن تنصب (خيراً) الأولى خبراً لكان المحذوفة مع اسمها وتنصب الثانية كذلك على المفعولية، ويكون التقدير: إن كانت أعمالهم خيراً فهم يجزون خيراً، وإن كانت شراً فهم يجزون شراً.

(ج) أن ترفع (خيراً) الأولى اسماً لكان وترفع الثانية خبراً لمبتدأ محذوف، ويكون التقدير: إن كان في أعمالهم خير فجزاؤهم خير.

(د) أن ترفع (خيراً) الأولى اسماً لكان، وتنصب الثانية على المفعولية، ويكون تقدير الكلام: إن كان في أعمالهم خير فهم يجزون خيراً، وإن كان في أعمالهم شراً فهم يجزون شراً.

(١) الكلمة التي يريد بها هي كلمة (نعم) بفتح النون والعين، فهي قد تكون حرف جواب إذا أردت بها تصديق الإخبار.

وقد تطلق على (الإبل) وعلى كل ماشية فيها الإبل. والناقاة الضامرة يطلق عليها (الحرف) تشبيهاً لها بحرف السيف، وقد تطلق هذه التسمية على الناقاة الضخمة تشبيهاً لها بحرف الجبل.

(٢) الاسم المتردد بين فرد حازم وجمع لازم هو كلمة (سراويل) فالبعض يرى أنها كلمة مفردة وجمعها (سراويلات) ولأن السراويل ضيقة عند الخصر فقد قيل بأن السراويل حازم، أي: ضيق. وآخرون يرون أن (السراويل) جمع (سروال) فهو على هذا القول جمع وهو ملازم؛ لأنه لا ينصرف.

(٣) العامل الذي يتصل أوله بآخره، ويعمل معكوسه مثل عمله هو (يا) ومعكوسها هو: (أي) وهما من حروف النداء، ويستويان في العمل، وإن كانت (يا) أكثر استعمالاً.

وفي أي موطن يلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال^(١)؟ وأين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب^(٢)؟

وعلى هذا المنوال سار الحريري في مقامته الرابعة والعشرين، وقد ذكرنا بعض المسائل الملهزة وقدمنا لها التفسير، وذلك فقط على سبيل التمثيل لا الحصر.

وفاته

توفي أبو محمد الحريري في السادس من شهر رجب سنة (٥١٦) ست عشرة وخمسةائة عن عمر يبلغ السبعين عامًا، وبالبحرّة كانت وفاته^(٣).

(١) الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان... إلخ، هو الأعداد ما بين الثلاثة إلى العشرة، فهي تذكر مع المؤنث بدون التاء، وتؤنث مع المذكر بالتاء مثل قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَينَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

(٢) يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب حين يشتهب الفاعل بالمفعول لعدم ظهور علامة الإعراب فيهما مثل: ضَرَبَ موسى عيسى، فيراعى مرتبة كلٍّ منهما، فيجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول حتى لا يحدث لبس.

(٣) انظر: ترجمة الحريري في:

- ١- معجم الأدباء: (١٦/٢٦١-٢٩٣).
- ٢- بغية الوعاة: (٣٧٨-٣٧٩).
- ٣- شذرات الذهب: (٤/٥٠-٥٣).
- ٤- نزهة الألباء: (٢٦٢-٢٦٥).
- ٥- وقفيات الأعيان: (٤/٦٣-٦٨).
- ٦- الأعلام: (٦/١٢).
- ٧- مرآة الجنان: (٣/٢١٣-٢٢١).
- ٨- المؤلفين: (٨/١٠٨).
- ٩- تاريخ الأدب العربي: (٥/١٤٤-١٥٥).
- ١٠- كشف الظنون: (٥٠٧، ٧٤١، ٧٨٩، ١٧٨٤، ١٧٩٢، ١٨١٧، ١٨١٨).
- ١١- طبقات الشافعية: (٤/٢٩٥-٢٩٨).
- ١٢- إنباه الرواة: (٣/٢٣-٢٧).

غير أن ثمة من أرخ لوفاته بغير ذلك، فقد أرخ أبو الفدا لوفاته بسنة (٥١٥هـ)^(١).

وذكر السبكي في (طبقات الشافعية)^(٢) أن الحريري تُوفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة (٥١٦هـ).

ولكن الراجح ما ذكرناه من أن وفاته كانت في السادس من رجب سنة ٥١٦هـ، وذلك لتواتر الروايات في ذلك. أما بالنسبة لتأريخ سنة وفاته بـ(٥١٥هـ) فلم أرَ أحدًا يذكر ذلك إلا أبا الفدا في (تاريخه)، وكذلك لم يذكر أحد سوى السبكي أن وفاته كانت يوم الاثنين ثاني رجب.

شيوخ الحريري وتلاميذه
أولاً: شيوخه

تتلمذ أبو محمد الحريري على عدد من أكابر علماء عصره الذين أقر لهم بسعة الأفق وغزارة العلم والإمامة في اللغة والأدب، وقد تعددت مناحي الأخذ عنهم على الوجه التالي:

أ- في الأدب^(٣)

١- الفضل القصباني: هو أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي بن الفاضل القصباني النحوي البصري. قال ياقوت^(٤): كان واسع العلم، غزير الفضل، إماماً في علم

١٣- النجوم الزاهرة: (٥/٢٢٥).

١٤- تاريخ أبي الفدا: (٢٣٥-٢٣٦).

(١) انظر: تاريخ أبي الفدا: (٢: ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) طبقات الشافعية: (٤: ٢٩٧).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/٢٩٧).

(٤) معجم الأدباء: (١٦/٢١٨).

العربية، وإليه كانت الرحلة في زمانه.

وأخذ عنه الأدب: الخطيب التبريزي والحريري وغيرهما^(١)، وروي عنه شعر، منه^(٢):

فِي النَّاسِ مَنْ لَا يُرْتَجَى نَفْعُهُ إِلَّا إِذَا مُسَّ بِإِضْرَارٍ
كَالْعُودِ لَا يُطَمَعُ فِي رِيحِهِ إِلَّا إِذَا أُحْرِقَ بِالنَّارِ

وكانت وفاته - رحمه الله - يوم الخميس لستّ خلون من شهر صفر سنة (٤٤٤ هـ) في خلافة القائم بأمر الله تعالى^(٣).

٢- ابن فضال المجاشعي: هو أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيراوني، من أكابر العلماء في عصره، صحب نظام الملك، وله مؤلفات مفيدة منها مدرج البلاغة^(٤) وغيره وكانت وفاته سنة (٤٧٩ هـ) - رحمه الله تعالى^(٥).

ب- في الفقه^(٦)

تفقه الحريري على يد علمين من أعلام الفقه في عصره، هما:

١- أبو نصر بن الصباغ: هو عبد الله السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي، الشافعي المذهب، وأحد أئمة الفقه المشهورين، وكان نظير الشيخ أبي إسحاق

(١) قال السيوطي في البغية ص ٣٧٣: وأخذ عن الحريري والخطيب التبريزي.

(٢) معجم الأدباء: (٢١٨/١٦).

(٣) انظر: نزهة الألباء: ٢٤١.

(٤) ذكره البغدادي ضمن مراجع الخزانة.

انظر: خزنة الأدب: (٢٣/١).

(٥) راجع ترجمته في: شذرات الذهب: (٣٦٣/٣) ومعجم الأدباء: (٥/٢٨٩-٢٩٥).

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٢٩٦/٤).

الشيرازي، وهناك من يقدمه عليه في نقل المذهب الشافعي، وكان ورعاً، وزاهدًا، فقيهاً، ثبتاً، حجة، أصولياً، محققاً، ولي النظامية بعد أبي إسحاق ثم كُفَّ بصره.

روى عنه محمد بن الحسين القطان، وأبي علي بن شاذان، وصنف كتباً مفيدة، منها: كتاب (الشامل)، وكتاب (الكامل) في الخلاف بين الشافعية والحنفية، و(العمدة) في أصول الفقه، وغير ذلك.

وكانت ولادة الشيخ سنة (٤٠٠هـ)، وكانت وفاته سنة (٤٧٧هـ) - رحمه الله تعالى رحمة واسعة^(١).

٢- الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: هو جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، الشافعي ولد في سنة (٣٩٣هـ)، وقيل سنة (٣٩٥هـ)، وقيل سنة (٣٩٦هـ)^(٢) بفيروزآباد تفقه في شيراز، وقدم بغداد، وله اثنتان وعشرون سنة - كما ذكر ابن العماد^(٣) فاستوطنها، ثم لزم القاضي أبا الطيب حتى صار معيداً له في حلقة.

وكان أعلم أهل زمانه، وأفصحهم، وأورعهم، وأكثرهم تواضعاً وبشراً، وكان فقيراً متعففاً قانعاً بالقليل اليسير، وقد درس بالمدرسة النظامية مدة بعد أبي نصر بن الصباغ للمرة الثانية، وتفقّه على جماعة من الأعيان ببغداد منهم أبو أحمد عبد الروهاب بن محمد بن أمين، وأبو عبد الله بن عبد الله اليبضاوي أبو القاسم منصور بن عمر الكرخي وغيرهم^(٤).

(١) ترجمت في: الشذرات: (٣/٥٥٥) وَوَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: (٣/٢١٧-٢١٨).

(٢) راجع: وفيات الأعيان: (١/٣٠).

(٣) انظر: الشذرات: (٣/٣٤٩).

(٤) انظر: وفيات الأعيان: (١/٢٩).

ج- في الحديث^(١)

سمع الحرير الحديث من أشهر رجال الحديث في عصره وهم^(٢):

- ١- أبو تمام، محمد بن الحسن بن موسى المقرئ.
- ٢- أبو القاسم ابن الفضل العثماني الأديب.
- ٣- أبو القاسم الحسن بن أحمد بن الحسين الباقلاني.

د- في الفرائض والحساب^(٣):

- ١- أبو الفضل الهمداني.
- ٢- أبو حكيم الخيري^(٤).

ثانياً: تلاميذه

تتلمذ على الحريري عدد كبير منهم: الأمراء والوزراء، ومن هؤلاء^(٥):

١- ابن طراد الزينبي: هو شرف الدين، علي بن طراد بن محمد بن علي بن أبي تمام الزينبي المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ولي نقابة الأطباء في عهد المستظهر بالله، ثم وزير للمسترشد ثم للمقتفي^(٦).

٢- الماندائي: أحمد بن بختيار بن علي بن محمد الماندائي، وقيل: المندائي، أبو العباس الواسطي، قال ياقوت: له معرفة جيدة باللغة، والنحو، والأدب، قرأ على

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/٢٩٥).

(٢) لم أجد لهؤلاء الثلاثة ذكراً في واحد من كتب التراجم.

(٣) المصدر السابق: (٤/٢٩٦).

(٤) لم أعثر على ترجمة تُذكر لكل من أبي الفضل الهمداني، وأبي حكيم الخيري، في كتب التراجم.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/٢٩٥).

(٦) ترجمته في: شذرات الذهب (٤/١١٧) والنجوم الزاهرة: (٥/٢٧٣ - ٢٧٤) ونزهة الألباء: ٢٦٣.

الحريري، وتفقه بواسطة على مذهب الإمام الشافعي، وسمع من أبي الفضل ابن ناصر وغيره، وولي قضاءه وقضاء الكوفة، ثم عُزل وقَدِم بغداد، وولي إعادة النظامية، ومات بها في جمادى الآخرة سنة (٥٥٢هـ). وكانت ولادته في ذي الحجة سنة (٤٧٦هـ). وله تصانيف كثيرة منها تاريخ البطائح، والقضاة^(١).

- ٣- مؤتمن الدولة أبو القاسم علي بن صدقة وزير المقتفي^(٢).
- ٤- الأمير ابن المتوكل.
- ٥- أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أحمد النُّور البزاز^(٣).
- ٦- أبو الفضل عبد الوهاب بن هبة الله البغدادي.
- ٧- أبو المعمر، المبارك بن أحمد الأزجي.
- ٨- بركات بن إبراهيم الخشوعي.
- ٩- أبو الفضل بن ناصر^(٤).

(١) انظر: بغية الوعاة: ١٢٩، ونزهة الألباء: ٢٦٣.

(٢) راجع: وفيات الأعيان: (٦٤/٤).

(٣) انظر: معجم الأدباء: (٢٦٢/١٦) وإنباه الرواة: (٢٤/٣) ونزهة الألباء: ص ٢٦٣.

(٤) لم أعثر لهؤلاء الأعلام الأربعة على ذكر في كتب التراجم.

آثار الحريري

للحريري مصنفات عديدة وقيمة وكثيرة، منها:

١- المقامات^(١)

وهي خمسون مقامة، يقال: إنَّ أول مقامة عملها هي المقامة الحرامية، ثم عمل الباقي بناء على طلب الوزير أنوشروان^(٢).

وذكر ابن خلكان أنه رأى نسخة من المقامات بخط الحريري، وقد كتب عليها أنه صنفتها للوزير جمال الدين عميد الدولة، أبي الحسن أبي العز علي بن صدقة المتوفى سنة (٥٢٢هـ / ١١٢٧م)^(٣). وزير المسترشد بالله، غير أنَّ -الشائع الأرجح أنَّه ألفها

(١) ويحكى أن سبب وضع المقامات ما قاله ولده أبو القاسم، عبد الله: كان أبي جالساً في مسجده ببني حرام فدخل شيخ ذو طمرين عليه أهبة السفر، رثَّ الحال فصيح الكلام حسن العبارة، فسألته الجماعة: من أين الشيخ؟ فقال: من سروج، فاستخبروه عن كنيته، فقال: أبو زيد، فعمل أبي المقامة المعروفة بالحرامية، وهي الثامنة والأربعون -وعزاها إلى أبي زيد المذكور، واشتهرت فبلغ خبرها الوزير أنوشروان، وزير المسترشد بالله، فلما وقف عليها أعجبه، وأشار إلى والدي أن يضم إليها غيرها، فأتمها خمسين مقامة. انظر: وفيات الأعيان: (٤/٦٣-٦٤) وشدرات الذهب: (٤/٥٠).

وطبعت المقامات في أوروبا والهند والشام ومصر مراراً، وطبعت في بولاق سنة (١٢٦٦هـ) وسنة (١٢٧٢هـ) سنة (١٢٨٨هـ) سنة (١٣٠٠هـ) سنة (١٣١٧هـ). وطبعت بالتحجر في القاهرة سنة (١٢٧٧هـ) (١٢٧٩هـ) (١٣١٣هـ). كما طبعت بالقاهرة سنة ١٣٢٦. ونشره الملا منصور أحمد ومصطفى جواد علي في هيجلو سنة (١٨٧٥هـ) كما طبعت في لكنو سنة (١٢٩٣هـ) (١٨٦٩م، ١٨٧٣م). وطبع الكتاب بترجمة فارسية وهوامش سنة (١٩٠٨م) وفي تبريز سنة (١٢٨٢هـ). وطبعت مع شرح لها بالقاهرة سنة (١٣٣٩هـ)

وانظر: معجم المطبوعات العربية: (٧٤٩-٧٥٠).

(٢) انظر ترجمته في: شدرات الذهب: (٤/١٠١). ووفيات الأعيان: (٤/٦٤). ومعجم الأدباء: (١٦/٢٦٤).

(٣) انظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٦٣.

للوزير أنوشروان بن محمد بن خالد بن محمد القاشاني.

وفي تاريخ تأليفها وإتمامها، يقول بروكلمان: وقد بدأ الحريري في تأليف مقاماته سنة (٤٩٥هـ / ١١٠١م)، ويقال: إنه أكملها حوالي سنة (٥٠٤هـ / ١١١٠م) والراجح أنه أكملها بعد هذا التاريخ^(١).

٢- كتاب: توشيح البيان^(٢).

٣- ملحمة الإعراب وسحنة الآداب.

٤- شرح ملحمة الإعراب.

٥- شرح ديوان شعر^(٣).

٦- ديوان رسائل: وهي رسائل متعددة مدونة، وفيها تتضح براعة الحريري في التأليف والتصنيف. ومن أعظم تلك الرسائل: رسالتان التزم في الأولى السين في كل كلمة من كلماتها، فلا تكاد تخلو واحدة من كلماتها من حرف السين، وفي الثانية الشين في كل كلمة من كلماتها، والأولى تسمى: الرسالة (السينية)، والأخرى: (الشينية).

فالرسالة الأولى: قد كتبها على لسان بعض أصدقائه يعاتب صديقاً له أخلّ به في دعوة دعا غيره إليها، وكتب على رأسها: باسم القدوس أستفتح، ويأسعاده أستنجح، سجية سيدنا سيف السلطان سُدّة سيدنا الأسفهيلاار السيد النفيس سيد الرؤساء، حُرستْ نفسه، واستنارت شمسُه وَبَسَقَ عَرْسُه^(٤) واتسق أنسه^(٥)... إلخ،

(١) تاريخ الأدب العربي: (١٤٥/٥).

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون، انظر: ص ٥٠٧.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي: (١٥١/٥).

(٤) بَسَقَ عَرْسُه، أي: ارتفعت أغصانه وطالت.

(٥) اتَّسَقَ أنسه: أجمع وتم.

وله نظم في هذه الرسالة^(١).

والرسالة الأخرى: وهي الشينية قد كتبها إلى طلحة بن النعمان الشاعر لما قصده إلى البصرة يمدحه ويشكره، ويتأسف على فراقه، قال: بإرشاد المنشئ أنشئ شغفي بالشيخ شمس الشعراء ريش معاشه^(٢)، وفشا رياشه، وأشرق شهابه، واعشوشبت شعابه^(٣).

ومن شعره فيها:

وَشَوَّهَ تَرْقِيشَ الْمَرْقِشِ رَقِشُهُ فَأَشْيَاعُهُ يَشْكُونَهُ وَمَعَاشِرُهُ^(٤)

٧- كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص)^(٥): وقد نقد الحريري في كتاب هذا كثيرًا من الأخطاء النحوية اللغوية التي وقع فيها خواص الناس من أبناء عصره، وجمع هذا الكتاب ما وصل إليه من أخطاء بلغت اثنتين وعشرين ومائتي مسألة.

وكان منهجه في الكتاب أن يذكر العبارة التي شاع فيها الخطأ، فيبين موضع الخطأ معلقًا لدعواه، ثم يذكر صحة العبارة مؤيدًا رأيه بالدليل القاطع، والحجة القوية والبرهان الساطع.

وهو من أحسن الكتب تأليفًا، وأجملها تصنيفًا، وأعلاها شأنًا وقدرا، وبالجملة فالكتاب قيم ومفيد، ونفعه كبير.

(١) انظر: معجم الأدباء: (٢٧٨/١٦ - ٢٨٣). تاريخ الأدب العربي (٥/ ١٥٠ - ١٥١).

(٢) ريش معاشه: زين. والرياش: جمع ريش، وهو اللباس الفاخر، والخصب والمعاش.

(٣) اعشوشبت: كثر عشب أغصانه. والشعاب جمع شعبة وهي غصن الشجر.

(٤) شوّه، من التشويه، قبح. والترقيش: زخرفة الكلام وتزيينه.

المرقش: أحد الشعارين: وهما: المرقش الأكبر واسمه: عمرو بن سعد، والأصغر واسمه

ربيعة بن حرملة بن سفيان البكري. المعاشر: جمع معشر وهم أهل الرجل وجماعته.

(٥) انظر شروحه في بروكلمان: (٥/ ١٥١ - ١٥٢).

الفصل الثاني مُلْحَة الإِعْرَاب

- تَعْرِيفُهَا.

- أَقْسَامُهَا.

- شُرُوحُهَا.

- أُسْلُوبُهَا.

- مُوَازَنَة بَيْنَ شَرْحِ الْفَاكِهِيِّ، وَشَرْحِ الْحَرِيرِيِّ عَلَيْهَا.

- نَصُّ الْمُلْحَةِ.

تَعْرِيفٌ بِالْمُلْحَةِ

مُلْحَةٌ الإِعْرَابُ^(١)

هي منظومة في النحو^(٢)، أولها^(٣):

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ

وَأَخْرَجَهَا^(٤):

وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةَ الإِعْرَابِ مَوَدَعَةً بَدَائِعِ الإِغْرَابِ
فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ المُسْتَحْسِنِ وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ
وَإِنْ تَجِدُ عَيْبًا فَسُدِّ الخَلَالَ فَجَلَّ مَنْ لَاعَيْنَبَ فِيهِ وَعَلَا
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ المَوْلَى

(١) المُلْحَةُ: مَا يُسْتَمْلَحُ مِنَ الأحَادِيثِ، وَالْجَمْعُ: مُلْحٌ.

راجع القاموس المحيط: ملح.

(٢) ويوجد منها (١١) إحدى عشرة نسخة خطية بدار الكتب المصرية، أرقامها: ٣٦٦،

١٠٥٦، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٩٥، ٥٧٢١، نحو، ٣٢٠ (نحو تيمور) ٤٤٨، ٥٩٤، ٦٢٨

(نحو تيمور) ٥٨١ (نحو طلعت) وأوراقها بالترتيب: ١٣، ١٠، ١٠، ١٩، ٨، ٢٧، ٧٦،

(ق) ١٥٨، ٣٥، ٢٢، ١٢ (ص).

راجع فهرس المخطوطات، بدار الكتب المصرية: (حرف م، ص) وطبعت المُلْحَةُ عدة

طباعات: في باريس عام (١٨٨٥ م) مع شروح وتعليقات باعتناء المسيو بتتو، وطُبع أيضًا في

باريس سنة (١٩٠٤) مع ترجمة بالفرنسية، وطُبعت في مصر سنة (١٢٢٦ هـ) وعام

(١٢٩٩ هـ) وفي بيروت سنة (١٣٠٢ هـ).

راجع معجم المطبوعات العربية: ٧٥٠.

(٣) انظر: المُلْحَةُ ص ٢.

(٤) السابق.

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفَى مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ الْأَفْضَلِ الْأَخْيَارِ مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِزَّتِهِ وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُؤْتِهِ

وصاحبها: أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، المولود سنة ٤٤٦هـ والمتوفى سنة ٥١٦هـ وعدد أبياتها (٣٧٨) بيتاً في النحو، وبعض أبواب في الصرف: كباب الترخيم، والتصغير، والنسب، وحروف الزيادة.

وقد عاجلت النحو بطريقة جديدة ومفيدة؛ وهي سابقة على غيرها من الألفيات كألفية ابن معط (ت سنة ٦٢٨هـ)، وألفية ابن مالك (ت سنة ٦٧٢هـ)، وألفية السيوطي (ت سنة ٩١١هـ).

وقد توافر على شرحها كثير من العلماء، دلالة على أهميتها، وعلو قدرها، وما أودع فيها من العلم والآداب، فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جمل جمّة من مهمّات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة، والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها، وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء؛ ليتنفع به حفظاً، أو قراءة وتفهماً، على حد تعبير الفاكهي^(١).

وقد بدأت بباب الكلام وانتهت بباب البناء بخلاف ألفية ابن مالك التي انتهت بباب الإدغام.

ويغلب على الملحّة الطابع الأدبي وكثرة الاستشهاد والتمثيل، فعلى سبيل المثال

(١) راجع ص (٥٩٩) من الكتاب.

نجده يقول في باب الاسم^(١):

فَالأَسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَدِإِ
مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ
أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

ويقول في باب الفعل^(٢):

وَالفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسُّبُّنُ
أَوْ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ مَنْ يُحَدِّثُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا إِذَا اشْتَقَّاقِي نَحْوُ قُلْ
عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ
كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ: لَسْتُ أَنْتُ
وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

ويقول في باب الأمر^(٣):

وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ
مِثَالُهُ أَحْذِرْ صَفْقَةَ الْمَغْبُورِ

ونراه يقول في باب جمع التصحيح^(٤):

وَتَسْقُطُ التَّوْنَانِ فِي الإِضَافَةِ
نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةِ

ويقول في باب "جمع التكسير"^(٥):

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الجُمُوعِ
كَالْأَسَدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ

(١) انظر: الملحة ص ٣.

(٢) السابق: نفس الصفحة

(٣) السابق: ص ٥.

(٤) السابق: ص ١٠.

(٥) السابق: ص ١٠، ١١.

فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِي فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

وإنَّ القارئَ للمُلْحَةِ الإعرابِ ليجدُ على حدِّ قولِ الدكتورِ أحمدِ قاسمٍ - أن قدرةَ الحريريِ الأدبيةَ قد أعطته ذوقًا فنيًّا عند صياغته لها، فهي سهلة العبارة جيدة الأسلوب، متناسقة التراكيب، عذبة الألفاظ، واضحة المعاني، متداولة الأمثلة، بيّنة الشواهد بلا تكلف، ولا تعقيد، ولا إلغاز^(١).

وقد استخدم ابن نباته أبيات المُلْحَةِ أساسًا لقصيدة له في مدح والد السُّبكي^(٢).

وكذلك استخدم عثمان مدوخ أعجاز أبيات مُلْحَةِ الإعراب في أرجوزته المسماة بمطبوعة الآداب المودعة بعض أعجاز مُلْحَةِ الإعراب^(٣)، والتي بدأها بتهنئة عيدية، ومدحة تعييدية لتصور باشا ناظر الأوقاف والمدارس آنذاك، قال في مقدمتها:

العِيدُ أَضْحَى بِأَهْرِ السُّفُورِ	مُهَنِّئًا بِالْعُودِ فِي السُّرُورِ
يُهْدِي التَّهْنِئَاتِ لِلْمُسَيِّرِ الْعَارِفِ	وَنَاطِرِ الْأَوْقَافِ وَالْمَدَارِسِ
صَدْرِ الْعُلَاةِ عَيْنِ الْمَلَا مَنْصُورِ	الْعَادِلِ الْمُدَبِّرِ الْوَزِيرِ
وَمُودَعَامِعِ التَّهْنِئَاتِ مِدْحَهُ	أَعْجَازَ أَبِياتِ بَمَتْنِ الْمُلْحَةِ
مِنْ مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ كَابْنِ الْوَرْدِيِّ	وَكَالْتَقِيٍّ وَالصَّلَاحِ الصَّفْهَدِيِّ
وَكُلُّهُمْ كَالسُّكَّرِ النَّبَاتِيِّ	قَدْ أُوْدِعُوا أَوْاخِرَ الْأَبْيَاتِ

(١) انظر: شرح مُلْحَةِ الإعراب، للحريري: ص ٦.

(٢) راجع: طبقات الشافعية للسبكي: (٦/٤١-٤٤).

(٣) طُبعت بمصر سنة ١٢٩٣ هـ بمطبعة وادي النيل المصرية، وعدد صفحاتها ثمانين صفحات، وعدد أبياتها (١٠٨) مائة وثمانية أبيات، وتوجد نسخة منها بمكتبة جامعة القاهرة، محفوظة تحت رقم (١٩٠٠).

وقال في خاتمتها:

وَمَهْذِهِ مَطْبُوعَةُ الْأَدَابِ مُؤَدَّعَةٌ بِدَائِعِ الْأَغْرَابِ
أُودِعْتُ تَضْمِينِي مِنَ الْإِعْجَازِ مِنْ مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ بِالِإِيْجَازِ
فَأَحْفَظُ - وَوَقَيْتَ السَّهْوَ - مَا أَمْلَيْتُ وَقَسَّ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا الْغَيْتُ

أقسام المُلْحَةِ

تنقسم المُلْحَةُ إلى أقسام ثلاثة كما يلي:

أولاً: المقدمة

وهي من خمسة أبيات (من البيت رقم (١) حتى البيت رقم (٥) وبدأها بحمد الله تعالى، والثناء على نبيه محمد - عليه الصلاة والسلام، ثم الثناء على آل النبي وعترته - رضوان الله تعالى عليهم جميعاً، ثم خاطب سائلاً يسأله، بقوله:

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ
اسْمَعْ هُدَيْتَ الرَّشْدَ مَا أَقُولُ وَافْهَمَهُ فَهَمَّ مِنْ لَهْ مَعْقُولُ

ثانياً: الموضوع

تعالج المُلْحَةُ أبواب النحو، وبعض أبواب من الصرف، على النحو التالي:

رقم الباب	موضوعه	من رقم	إلى رقم	الأبيات
الباب الأول	الكلام	٦	٧	
الباب الثاني	الإسم	٨	٩	
الباب الثالث	الفعل	١٠	١٢	
الباب الرابع	الحرف	١٣	١٤	
الباب الخامس	النكرة والمعرفة	١٥	٢١	

٣٢	٢٢	قمة الأفعال	الباب السادس
٤٠	٣٣	الفعل المضارع	الباب السابع
٤٦	٤١	الإعراب	الباب الثامن
٥١	٤٧	إعراب الاسم المفرد المنصرف	الباب التاسع
٥٥	٥٢	الأسماء الستة المعتلة المضافة	الباب العاشر
	٥٦	حروف العلة	الباب الحادي عشر
٦٢	٥٧	إعراب الاسم المنقوص	الباب الثاني عشر
٦٥	٦٣	إعراب الاسم المقصور	الباب الثالث عشر
٦٩	٦٦	إعراب المثني	الباب الرابع عشر
٧٦	٧٠	إعراب جمع التصحيح	الباب الخامس عشر
٧٨	٧٧	إعراب جمع المؤنث	الباب السادس عشر
٨٠	٧٩	إعراب جمع التكسير	الباب السابع عشر
٨٧	٨١	حروف الجر	الباب الثامن عشر
٨٩	٨٨	حروف القسم	الباب التاسع عشر
٩٦	٩٠	الإضافة	الباب العشرون
٩٨	٩٧	كم الخبرية	الباب الحادي والعشرون
١٠٧	٩٩	المبتدأ والخبر	الباب الثاني والعشرون
١٠٩	١٠٨	الاشتغال	الباب الثالث والعشرون
١١٦	١١٠	الفاعل	الباب الرابع والعشرون
١٢٠	١١٧	مالم يُسَمَّ فاعله	الباب الخامس والعشرون
١٢٣	١٢١	المفعول به	الباب السادس والعشرون
١٢٨	١٢٤	ظنٌّ وأحواتها	الباب السابع والعشرون

١٣٢	١٢٩	عمل اسم الفاعل المتون	الباب الثامن والعشرون
١٤٠	١٣٣	المصدر	الباب التاسع والعشرون
١٤٤	١٤١	المفعول له	الباب الثلاثون
١٤٧	١٤٥	المفعول معه	الباب الحادي والثلاثون
١٥٣	١٤٨	الحال	الباب الثاني والثلاثون
١٦١	١٥٤	التمييز	الباب الثالث والثلاثون
	١٦٢	كم الاستفهامية	الباب الرابع والثلاثون
١٧٢	١٦٣	الظرف	الباب الخامس والثلاثون
١٨٢	١٧٣	الاستثناء	الباب السادس والثلاثون
١٨٨	١٨٣	لا النافية للجنس	الباب السابع والثلاثون
١٩٣	١٨٩	التعجب	الباب الثامن والثلاثون
١٩٥	١٩٤	الإغراء	الباب التاسع والثلاثون
١٩٧	١٩٦	التحذير	الباب الأربعون
٢٠٩	١٩٨	إن وأخواتها	الباب الحادي والأربعون
٢٢٢	٢١٠	كان وأخواتها	الباب الثاني والأربعون
٢٣٣	٢٢٣	النداء	الباب الثالث والأربعون
٢٤٢	٢٣٤	الترخيم	الباب الرابع والأربعون
٢٥٧	٢٤٣	التصغير	الباب الخامس والأربعون
٢٦٦	٢٥٨	الحروف الزائدة	الباب السادس والأربعون
٢٧٣	٢٦٧	النسب	الباب السابع والأربعون
٢٨١	٢٧٤	التوابع	الباب الثامن والأربعون
٣٠٧	٢٨٢	ما لا ينصرف	الباب التاسع والأربعون

٣١٤	٣٠٨	العدد	الباب الخمسون
٣٣٣	٣١٥	نواصب المضارع وجوازمه	الباب الحادي والخمسون
٣٥٨	٣٣٤	الأمثلة الخمسة	الباب الثاني والخمسون
٣٧١	٣٥٩	البناء	الباب الثالث والخمسون

ثالثاً: الخاتمة

من البيت رقم ٣٧٢ حتى البيت رقم ٣٧٨، وقد ذكر فيها اسم منظومته (وقد تقضت مُلححة الإعراب....)، ثم أوصى بحسن النظر إليها، والظن بها وأن من لاح له فيها عيبٌ أن يعالجه حيث تحققه، ثم ختم بما بدأ به وهو الصلاة المعقَّب بالحمد لله - سبحانه وتعالى -، ثم صلَّى على النبي محمد - عليه الصلاة والسلام وآله وصحابه وعترته وتابعي مقاله وستته.

ولنا بعد هذا العرض التفصيلي، أو لنقل التقسيمي، للملحة الإعراب بعض الملاحظات التي نودُّ تسجيلها هنا، ومنها:

- ١- أن الناظم، في عرض قضاياها النحوية كان يُجمل، ثم يفصّل بعد ذلك، -وندلّل على ذلك بأنّه بدأ منظومته بباب الكلام (الباب الأول)، ومعلوم أن الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، ولكنه عاد ففصّل فذكر باباً للاسم (الباب الثاني)، وآخر للفعل (الباب الثالث)، وباباً للحرف (الباب الرابع)، ثم عاد إلى الفعل مرة أخرى فذكر باباً لقسمة الأفعال (الباب السادس)، ثم أعقبه بباب الفعل المضارع خاصة (وهو الباب السابع).
- ٢- أنّه قدّم باب النكرة والمعرفة؛ وذلك لتوقّف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة؛ لأنّها الأصل، لاندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس.

ولكنه يؤخذ عليه أنّه قدّمه إلى غير موضعه، فكان ينبغي أن يجعله عقب الانتهاء من المقدمات التي هي الكلمة، والكلام، وأقسام الكلمة، ولكنه ذكره بعد

ذكره أقسام الكلمة، وقبل باب قسمة الأفعال، وباب الفعل المضارع.

وبالرجوع إلى أشهر المنظومات النحوية التي أتت بعد مُلحة الحريري، بل ألفية ابن معط المتوفى سنة ٦٢٨هـ وألفية ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ وألفية السيوطي سنة ٩١١هـ نجد أن ابن مالك والسيوطي قد استفادا مما صنعه الحريري من تقديم باب النكرة والمعرفة بعد الحديث عن المقدمات، على العكس من سابقهما ابن معط الذي جاء بعد الحريري مباشرة، ولم يفتن إلى مثل هذا فجعل الباب المذكور عقب باب ما لم يُسمَّ فاعله (الباب الثاني عشر من ألفية ابن معط)، وقبل باب التوابع.

٣- أفرد الناظم باباً مستقلاً لـ (كم)، وكان حقه أن يلحق بباب العدد.

٤- اقتدى بأبي القاسم الزجاجي في جملة، وابن عصفور في مقربه في ذكره باب الاشتغال عقب (المبتدأ والخبر).

وتابعه في هذا ابن معط؛ إذ جعل باب الاشتغال عقب باب المبتدأ والخبر كذلك، أما ابن مالك والسيوطي فنجدهما قد اختلفا عنهما؛ إذ جعل الأول باب الاشتغال عقب باب الفاعل ونائب الفاعل، وخصّه بالأبيات من (٢٥٥ إلى ٢٦٦) من الألفية^(١)، وجعل الثاني الباب المذكور عقب باب التنازع، وخصّه بالأبيات من (٦٨٨ إلى ٧٠٢) في ألفيته المسماة (الفريدة)^(٢).

٥- لم يقدّم الحريري بنظم أوزان جمع التكسير في الملحة، وعلّل لذلك بأن شيخه أبا القاسم الفضل بن محمد القصباني النحويّ أشار إلى أن هذا الجمع لم تفسد فيه السنة العامة، ولكنه عاد فذكر هذه الأوزان في شرحه لمنظومته، وعلّل لذلك بأن بعض الأبنية تغلط فيها العامة، وتحتاج إلى التنبيه عليها^(٣).

(١) انظر: ألفية ابن مالك ص ٢٧.

(٢) انظر: ألفية السيوطي النحوية ص ٥٢، ٥٣.

(٣) انظر: شرح مُلحة الإعراب، للحريري ص ١٣.

٦- لم يُشِرْ ذُ الحريري بالملحة كما أشاد غيره بمؤلفه، ولم يدع أنها فائقة غيرها كما فعل ابن مالك والسيوطي وغيرهما، ولم يزعم أنها خالية من الخطأ أو الخلل، ولكنه تواضع تواضع العلماء حيث قال في خاتمتها:

وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسُدِّ الخَلَا فَبَجَلٍ مَنْ لَاعَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

٧- تناولت الملحة مادة النحو، وبعض أبواب من الصرف، كالنسب والتصغير وحروف الزيادة، على حين أننا نجد أن ألفية ابن مالك مثلاً عاجلت النحو والصرف، هذا بالإضافة إلى أننا نجد الحريري يهمل بعض أبواب من النحو لم يتحدث عنها، وذلك مثل بابي أفعال المقاربة، والتنازع.

٨- لم يرتب الحريري أبواب النواسخ، ولم يربط بينها وبين باب الابتداء، وإنما جعلها متناثرة وغير مرتبة ومبعثرة بين الأبواب الأخرى، بعكس ابن مالك الذي ربط بين تلك الأبواب ونسقتها.

٩- كذلك لم يربط الحريري بين الأبواب الصرفية التي ذكرها، ولكنه جعلها متناثرة بين الأبواب النحوية، ولكننا نجد ابن مالك قد جمع في ألفيته كل أبواب الصرف بعد أن فرغ من أبواب النحو.

١٠- ملحة الإعراب - كما قلنا - يغلب عليها الطابع الأدبي وكثرة التمثيل والاستشهاد، بينما يغلب على الألفية الحرص على الإلمام بالموضوع واستيعابه.

شروح ملحة الإعراب

نظرًا لأهمية الملحة والقيمة العلمية لها فقد اهتم بها كثير من العلماء والباحثين على مر العصور ومختلف الأزمنة، وقد أثبت مؤرخو العلوم^(١) أن كثيرًا من العلماء

(١) انظر كشف الظنون: ١٨١٧، ١٨١٨، وإيضاح المكنون: ٥٥٢، ٥٥٣، وبروكلمان: (١٥٤/٥).

قد قاموا بشرح أبيات المُلحّة وإعرابها، ومن هؤلاء الشّراح^(١):

- ١- أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري صاحب النظم، المتوفى سنة ٥١٦هـ وسماه: "شرح مُلحّة الإعراب"^(٢).
- ٢- أبو العباس أحمد بن مبارك الحوفي المتوفى سنة ٦٦٤هـ^(٣).
- ٣- بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن الناظم الدمشقي (ت سنة ٦٨٦هـ)^(٤).
- ٤- محمد بن الحسن بن سباع الصائغ الجزامي المصري الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٢هـ^(٥)، وسماه: اللمحة في شرح المُلحّة وهي في مجلد كبير^(٦).
- ٥- أبو المحاسن عبد الله بن عبد الحق: انتهى من إتمام شرحه في رمضان سنة ٧٣٥هـ وسماه: جمل الإعراب في شرح مُلحّة الإعراب^(٧).
- ٦- زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى عام ٧٤٩هـ، اختصرها

(١) وسوف نقوم بترتيب أصحاب الشروح حسب سني وفاتهم.

(٢) ويوجد منه خمس نسخ خطية محفوظة بدار الكتب المصرية، أوراقها بين ١٩٣، ٤٧ق، ويوجد منه كذلك أربع نسخ خطية محفوظة بدار الكتب بالظاهرية بدمشق، أرقامها بالترتيب: ٧٧٥٥ عام، ١٧٥٨ عام، ٦٦١٧ عام، وأوراقها: ٩٥، ١٠٧، ٨١، ١١٣ق. راجع فهرس المخطوطات العربية بدار الكتب المصرية، حرف (ش) وكذا فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرية بدمشق: (٣٤٨-٣٥٠).

وقد طبع هذا الشرح في بولاق سنة (١٢٩٢هـ) وفي مطبعة شرق سنة (١٣٠٢هـ) واليمينية سنة (١٣٠٦هـ) وقام بتحقيقه في طبعة طلابية موجزة الدكتور: أحمد محمد قاسم، وطبع الكتاب سنة (١٤٠٣هـ / سنة ١٩٨٣م).

(٣) ترجمة في بغية الرعاة: ١٥٤.

(٤) ترجمته في البغية: ٩٦، وشذرات الذهب: (٣٩٨/٥) والأعلام: (٢٦٠/٧).

(٥) ترجمته في البغية: ٣٤، والنجوم الزاهرة: (٢٤٨/٩).

وقيل: توفي سنة (٧٢٠هـ). انظر: الأدب في العصر المملوكي: (١٥٧/١).

وقيل: وفاته سنة (٧٢٥هـ) انظر البغية: ص ٣٤.

(٦) انظر كشف الظنون: (١٨١٧/٢).

(٧) المصدر السابق.

- وشرحها^(١).
- ٧- محمد بن أحمد بن جابر المتوفى سنة ٧٨١هـ له مختصر منظوم من المُلحَة ويسمى (المنحة) ويشرح المؤلف^(٢).
- ٨- أحمد بن موسى المعروف بابن الوكيل (ت سنة ٧٩١هـ) اختصرها وشرحها^(٣).
- ٩- سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٢هـ^(٤).
- ١٠- شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي، المعروف بابن أرسلان المتوفى سنة ٨٤٤هـ^(٥).
- ١١- عبد الله بن عيسى المرادي، المقدسي، الحنبلي، فرغ من الشرح في ذي الحجة سنة ٨٤٧هـ^(٦).
- ١٢- محمد القرافي (ت سنة ٨٦٧هـ) له شرح على المُلحَة.
- ١٣- الشيخ سريجا بن محمد بن سريجا المصري المتوفى سنة ٨٨٨، وسماه: منحة الإعراب^(٧).
- ١٤- نور الدين علي بن محمد القلصادي الأندلسي المتوفى سنة ٨٩١هـ^(٨).
- ١٥- عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن أحمد بن إبراهيم باخرمه الحميري الشيباني،

(١) راجع ترجمته في: الشذرات: (١٦١/٦، ١٦٢) والأعلام: (٢٢٨/٥) ومعجم المؤلفين: (٣/٨) والنجوم الزاهرة: (٢٤١/١، ٢٤٠)، والبغية: ٣٦٥.

(٢) راجع بروكلمان (١٥٤/٥).

(٣) راجع ترجمة ابن الوكيل في: البغية: ١٧١، والشذرات: (٣١٦/٦) وكشف الظنون: ١٨١٧.

(٤) ترجمته في البغية: ٣١١.

(٥) ترجمته في البدر الطالع: (٤٩-٥٢) والشذرات: (٢٤٨/٧).

(٦) انظر معجم المؤلفين: (٢٩/٦) وكشف الظنون: (١٨١٨/٢).

(٧) انظر الدرر الكامنة: (١٣٠/٢) والشذرات: (٣٠١/٦).

(٨) كشف الظنون: ١٨١٨.

- الحضرمي، العَدَنِيُّ، الشافعيُّ (ت سنة ٩٠٣هـ)^(١).
- ١٦- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت سنة ٩١١هـ)^(٢) وقد اختصرها في (١٢٠) بيتاً^(٣).
- ١٧- الشيخ بَحْرَق، محمد بن محمد بن عمر الحضرمي، (ت سنة ٩٣٠هـ)^(٤) "تحفة الأحاب وطرفة الأصحاب، في شرح مُلحة الإعراب"^(٥).
- ١٨- عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيُّ (ت سنة ٩٧٢هـ)، وسَمَاه: كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب وهو موضوع التحقيق.
- ١٩- عبد الملك بن دعسين (ت سنة ١٠٠٦هـ) له شرح على المُلحة، سَمَاه: منحة الملك الوهاب في شرح مُلحة الإعراب^(٦).
- ٢٠- عبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافى، أَلْفَه في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ١٠٢٦هـ/ ٣١ مارس سنة ١٤١٦م^(٧).
- ٢١- علي بن محمد المعروف بابن مطير اليماني (ت سنة ١٠٤١هـ)، وسَمَاه: كشف النقاب بشرح مُلحة الإعراب^(٨).
- ٢٢- أبو الجود مصطفى بن محيي الدين أحمد بن منصور بن إبراهيم بن محمد سلامة

(١) راجع شذرات الذهب: (٢٠/٨).

(٢) انظر ترجمته في حسن المحاضرة: (١٨٨/١) والكواكب السائرة: (١/٢٢٦-٢٣١) وشذرات الذهب: (٥١/٨) والضوء اللامع: (٦٥/٤).

(٣) انظر كشف الظنون: ١٨١٧.

(٤) انظر ترجمته في شذرات الذهب: (١٧٦/٨).

(٥) راجع بروكلمان: (١٥٣/٥) وكشف الظنون: ١٨١٧، ويوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٠٦، ومنه نسخة خطية كذلك بمكتبة البلدية بالإسكندرية تحت رقم (٥) نحو.

(٦) بروكلمان: (١٥٤/٥).

(٧) السابق.

(٨) انظر معجم المؤلفين: (١٨٦/٧).

- الدمشقي الحنفي الشهير بالمحبي (ت سنة ١٠٦١هـ)^(١).
- ٢٣- حسين والي بن إبراهيم الأزهري (ت سنة ١٣٠٦هـ) وسماه: نفحة الآداب في شرح مُلحة الإعراب، وفرغ من الشرح سنة ١٢٩٣هـ^(٢).
- ٢٤- إسماعيل بن عبد القادر المحلاوي، وسَمَّى الشرح: مفتاح الألباب^(٣).
- ٢٥- وثمة شرح مجهول لأحد المختصرات ذكره بروكلمان في كتابه^(٤).
- ٢٦- وثمة شرح مجهول المؤلف، تحت عنوان: تذكرة ذوي الآراب في شرح مُلحة الإعراب^(٥).
- ٢٧- محمد بن محمد الشعاب، له إعراب لأبيات المُلحة وسماه: كشف النقاب في محيا مُلحة الإعراب^{(٦)(٧)}.

- (١) انظر ترجمته في معجم المؤلفين: (٢٤١/١٢) وهدية العارفين: (٤٤١/٢) وسماه: الحبر الحريية في شرح المُلحة الحريية، ومنه نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٧٥٩/عام، تقع في: ١٧٥ ق (فهرس الظاهرية ص ١٦٥، ١٦٦).
- (٢) طبع هذا الشرح في القاهرة سنة (١٢٩٣هـ).
- (٣) انظر: تاريخ الأدب العربي: (١٥٤/٥).
- (٤) السابق.
- (٥) وهو كتاب مفيد، وقد اطلعت عليه وقرأته كاملاً، وتوجد منه نسخة خطية في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (٣٣) وهي نسخة مصورة عن نسخة محفوظة بمكتبة سواهج تحت رقم (٨٤) نحو، وتقع في ١١٩ ق، مقاسها: ٢٥ × ١٧ سم.
- (٦) ولقد وهم بروكلمان حينما عدَّ كتاب: كشف الطرة عن الغرة، لمحمود الألوسي زاده؛ شرحاً من شرح المُلحة، إذ هو شرح لدرة الغواص في أوهام الخواص، للحريي المتوفى سنة (٥٤٦هـ) لذا فلا ينبغي أن يُعدَّ ضمن شروح المُلحة.
- (٧) ويوجد من الكتاب نسخة خطية بحوزتنا، وهي مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز آل سعود، بالمدينة بالمملكة العربية السعودية ورقمها (٢٢١٥-عام) تقع في (١٦٠) صفحة، منسوخة سنة ١٢٢٧هـ.

أسلوب الحريري في المُلْحَة

من مميزات أسلوب الحريري في المُلْحَة انطباعه بالطابع الأدبي الواضح الذي قد أعطته مقاماته ذوقًا خاصًا قلما يوجد عند غيره، هذا بالإضافة إلى كثرة الاستشهاد والتمثيل فيها، ومن أهم السمات المميزة لأسلوب الحريري في المُلْحَة:

(أ) الاقتباس من القرآن الكريم في تمثيله
ويتضح هذا فيما يلي:

١- الاقتباس الأول: جاء في الشطر الثاني من البيت رقم (١٧٦) وهو:

تَقُولُ مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

اقتبس (وهل محل الأمن إلا الحرم) من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمْكِن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾ [القصص: ٥٧].

٢- الاقتباس الثاني: جاء في البيت رقم (١٨٦) وهو:

تَقُولُ لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالُ فِيهِ، وَلَا عَيْبٌ وَلَا إِخْلَالُ

حيث اقتبس (لا يبيع ولا خلال فيه) من قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١].

٣- الاقتباس الثالث: جاء في البيت رقم (٢٣٠)، وهو:

وَالهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيهِ كَالهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيهِ

حيث اقتبس (سلطانيه) من قوله تعالى: ﴿هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]

٤- الاقتباس الرابع: جاء في البيت رقم (٢٣١)، وهو:

وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَأْغْلَامًا كَمَا تَلَّوْا يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا

حيث اقتبس: (يا حسرتا على ما) من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَنْحَسِرْتُ عَلَىٰ مَا قَرَّبْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

٥- الاقتباس الخامس: جاء في قوله في البيت رقم (٣٤٦):

تَقُولُ لَا تَتَهَرَّ الْمُسْكِينِ وَمِثْلَهُ لَمْ يَكُنِ الْذِينَا

حيث اقتبس (لم يكن الذينا): من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١].

٦- الاقتباس السادس: جاء في قوله في البيت رقم (٣٤٨):

تَقُولُ لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا تَقُلْ بِإِعْلَامٍ وَلَا تَحْسُ الطَّلَا

وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْرِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦].

٧- الاقتباس السابع: جاء في البيت رقم (٣٥٤) حيث قال:

وَزَادَ قَوْمٌ مَا قَالُوا إِيَّاكُمْ وَأَيْتَمَا كَمَا تَلَّوْا إِيَّاكُمْ

اقتبس (إيأما) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا وَاتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

٨- الاقتباس الثامن: جاء في البيت رقم (٣٦١) الذي يقول فيه:

وَضَمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْهَمُوا وَاسْتَبِينُوا

اقتبس (من قبل ومن بعد): من قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ب- الضرورات الشعرية التي جاءت في النظم
تحكمت الضرورة الشعرية في الحريري فألجأته إلى اتباع صورها التالية:

أولاً: قصر الممدود

ويظهر ذلك في أبيات منها: البيت رقم (٩٥) الشطر الثاني:

وَيُؤْمِنَنَّ وَعَكْسُهَا بِلَا مِرَا

فقصر كلمة (المراء) الممدودة.

والبيت رقم (١٠٤):

وَدَعَّ عَنْكَ الْمِرَا

فقصر كلمة (المراء) الممدودة كذلك.

والبيت رقم (١٦٢):

فَانصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوُكَبًا تَحْوِي السَّمَا

فقصر كلمة (السماء) الممدودة.

والبيت رقم (٢٣٣):

..... إِنَّ تَشَأَ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا

فقصر كلمة (النداء) الممدودة كذلك.

والبيت رقم (٢٦٣):

..... وَأَخْبَّ السُّفْرِيحُ فِي فَضْلِ الشَّتَا

فقصر كلمة (الشتاء) الممدودة.

ثانياً: حذف حرف من حروف الكلمة

وذلك مثل حذف إحدى الياءين كما في البيت رقم (٦١):

وهكذا تفعل في ياء الشَّجِي
كقوله: وراكبٌ بجاوي

فقد حذف ياء من كلمة (الشَّجِي) المشددة الياء لضرورة الوزن.

والبيت رقم (٨٧):

كقوله: وراكبٌ بجاوي

فحذف ياء من كلمة (بجاوي) المشددة كذلك.

وأيضاً مثل حذف الهمزة في البيت رقم (٦١) الشطر الثاني: (وكل ياء بعد

مكسور تيجي)، فحذف الهمزة من كلمة تيجي ء.

ثالثاً: قطع همزة الوصل

ويتضح هذا في البيت رقم (١٩٦):

وَتَنْصِبُ الإِسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ
فكلمة (الاسم): همزتها همزة وصل، ولكنه قطعها هنا ليستقيم الوزن.

رابعاً: تسهيل الهمزة

وذلك في البيت رقم (٩٩):

وإن فتحت النطق باسم مبتداً
فكلمة (مبتداً): قد خففت همزتها لضرورة القافية.

خامساً: إشباع الحركة

وهذا واضح في البيت رقم (٥٢):

وَسَيِّئَةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي

فكلمة (راوي) حقها (راوي)، حذف التنوين وبقيت الكسرة ثم أُشبعت كسرة الواو فيها فصارت (راوي) كما أرادها الناظم.

سادساً: مخالفة المشهور من قواعد النحو

وقد أُلجأت الضرورة إلى مخالفة المشهور من قواعد النحاة، وذلك في: البيت رقم (٢٢).

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ

والبيت رقم (٤٠):

وَإِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ أَبَا لَتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا

فالكلمتان (لينجلي - لتقتفي) حقهما النصب بعد اللام ولكنه سكن الفعلين مراعاة للوزن.

موازنة موجزة بين شرح الفاكهي وشرح الحريري

١- كل من العالمين يستشهد بالقرآن الكريم ويجعله المصدر الأول للاستشهاد عنده، لكن الفاكهي كان أكثر استشهاداً به من الحريري، فبلغت شواهد الفاكهي القرآنية (٢٣٦) آية منها (١١) آية استشهد بها على وجه من أوجه القراءات على حين بلغت شواهد الحريري من القرآن (١٩٩) آية.

٢- لم يذكر الحريري من الأحاديث إلا حديثاً واحداً في باب الأفعال استشهد به على أن (نعم وبئس) أفعال لقبولها تاء التأنيث، وهو قوله -ﷺ: «من توضأ يوم

الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(١) على حين نجد الفاكهي يكثر من الاستشهاد بالحديث في شرحه هذا، وكذا في كتبه الأخرى التي تبدو هذه الظاهرة فيها بصورة أكثر وضوحاً كمجيب النداء وشرح الفواكه الجنيّة.

٣- عقد الحريري في شرحه على المُلْحَة باباً خاصاً للضرورات الشعرية، تحدث فيه أنواع الضرورات، ممثلاً لذلك باثنين وثلاثين بيتاً من الشعر^(٢)، بينما نجد الفاكهي لم يفعل ذلك وإنما اكتفى بأن ذكر ذلك عرضاً عندما كان يتحدث عن المنوع من الصرف، ممثلاً لذلك بيتين فيها ضرورة صرف المنوع من الصرف، وهما:

قول امرئ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

وقول الشاعر:

أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَصَوَّغُ

٤- كان الفاكهي في عرض مسائله يقابل بين رأي البصريين ورأي الكوفيين في المسألة الواحدة، ثم يفضل ويختار رأي البصريين معللاً لرأيه بنفس تعليل البصريين وأدلتهم، وهو بهذا يختلف مع الحريري في شرحه على المُلْحَة، فقد التزم الحريري برأي البصريين وحدهم، ولم يتعرض للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين إلا في مسألتين اثنتين فقط، هما: ترك صرف ما ينصرف، ومد المقصور فقد أجازها الكوفيون^(٣) ولم يجز سيبويه وجمهور البصريين ذلك.

(١) انظر شرح مُلْحَة الإعراب للحريري: ص ٣٦.

(٢) المصدر السابق: (٢٢٧-٢٣٦).

(٣) انظر شرح الحريري على المُلْحَة: ص ٢٢٧.

٥- يغلب على شرح الحريري على الملحة الطابع الأدبي الذي أثرته به مقاماته بينما يغلب على شرح الفاكهي عليها الطابع الديني الواضح من خلال كثرة التمثيل والاستشهاد بالقرآن والحديث النبوي الشريف.

٦- كلاهما يتسم شرحه بطابع الإيجاز والاختصار، لكن شرح الفاكهي -مع وجاهته- كافل بحل مباني الملحة وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتعليل أحكامها، وذلك بصورة أكثر وضوحاً مما نراه عند صاحبها الحريري؛ لأنَّ الفاكهي متأخر بالطبع عن زمن الحريري، وقد قرأ شرح الحريري واستفاد منه وأضاف إليه واستدرك عليه أشياء لم يذكرها ولم يستوفها حقها.

هذه هي أهم الملامح العامة للموازنة بين الشرحين المذكورين. ونكتفي بما قلناه خشية الإطالة.

منظومة مُلَحَّة الإعراب وِسنَحة الآداب

تأليف

الإمام أبي محمد القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان

الحريريّ البصريّ، البصريّ، الشافعيّ

المُتَوَفَّى سنة ٥١٦ هـ

-رَحِمَهُ اللهُ-

[مقدمة الناظم]

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ	بِحَمْدِ ذِي الطُّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ
وَيَعْدُهُ فَأَفْضَلَ السَّلَامِ	عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْسَامِ
وَأَلِهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ	فَأَفْهَمِ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي
يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ	حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمِ
اسْمِعْ هُدَيْتِ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ	وَأَفْهَمُهُ فَهَمَ مَنْ لَهْ مَعْقُولُ

[١- باب الكلام]

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَقَادَ الْمُسْتَمِعَ	نَحْوُ: سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَّبِعَ
وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى	إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

[٢- باب الاسم]

فَالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى	أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
--	--

مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَعَنَمٌ وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

[٣- باب الفعل]

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ: بَانَ أَوْ يَبِينُ
أَوْ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ مِّنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ: لَسْتُ أَنْفُتُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ: قُلُ وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَأَنْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

[٤- باب الحرف]

وَالْحَرْفُ مَا كَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
مِثَالُهُ: حَتَّى وَلَا وَئِذَا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

[٥- باب النكرة والمعرفة]

وَالْإِسْمُ ضَرْبَانِ: فَضَرْبُ نَكْرَةٍ وَالْآخِرُ الْمَعْرِفَةُ الْمُسْتَهْرَةٌ
فَكُلُّ مَا رَبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَارْجُلُ
نَحْوُ: غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقٍ كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ غُلَامٍ لِي أَبِى
وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ
مِثَالُهُ: الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغَنَسَا
وَأَلَّةُ التَّعْرِيفِ الِ فَمَنْ يُرَدُّ تَعْرِيفَ كَبِدٍ مُّبْهَمٍ قَالَ: الْكَبِدُ
وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطُّ إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى تُدْرَجُ سَقَطُ

[٦- باب قسمة الأفعال]

لِيَنْجِي عَنكَ صَدَا الْإِشْكَالِ
 مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمَضَارِعِ
 فَإِنَّهُ مَاضٍ بِنَغِيرِ لَبْسٍ
 كَقَوْلِهِمْ: سَارَ وَبَانَ عَنْهُ
 مِثَالُهُ: اخْتَذَرَ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ
 فَأَخْسِرَ وَقُلْ: لِيَقْمِ الْعُلَامُ
 فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا
 وَاسْعَ إِلَى الْحَيْرَاتِ لَقِيَتْ الرَّشِدَ
 فَأَخَذَ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبِيهَا
 وَمِنْ أَجَادٍ أَجَادِ الْجَوَابِ
 فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالِ الْعَبَثِ

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ
 فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا هُنَّ رَابِعٌ:
 فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ
 وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ
 وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ
 وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَا مَ
 وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا
 تَقُولُ: يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ
 وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي أَرَمٍ مِنْ رَمَى
 وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعَقَابَا
 وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ

[٧- باب الفعل المضارع]

أَوْ نُونِ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءٍ
 فَإِنَّهُ الْمَضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي
 سِوَاهُ وَالتَّمْثِيلُ فِيهِ: يُضْرَبُ
 مُسَمَّيَاتٍ أَحْرَفَ الْمَضَارِعِ
 فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ
 مِثْلُ: يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ السَّاعِي
 وَلَا يُبَلِّ أَحْفَ وَرْنَا أَمْ رَجَحَ
 وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً
 قَدْ لِحِقَتْ أَوَّلَ كُفْلٍ فِعْلٍ
 وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ
 وَالْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابِعَةُ
 وَسُمِّيَتْهَا الْحَاوِي لَهَا: تَأْيِثُ
 وَصَمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرَّبَاعِي
 وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ
 مِثَالُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي

[٨- باب الإعراب]

وَأِنْ تُرِيدُ أَنْ تُعْرِفَ الْإِعْرَابَا
فَأِنَّهُ بِالرَّفْعِ تُسَمَّى الْجَرُّ
فَالرَّفْعُ وَالنَّضْبُ بِأَلَا مُمَانِعِ
وَالجَّرُّ يُسْتَأْتَرُ بِالْأَسْمَاءِ
فَالرَّفْعُ ضَمٌّ آخِرُ الْحُرُوفِ
وَالجَّرُّ بِالْكَسْرَةِ لِلتَّيِينِ
لِتَقْتَفِي فِي نَطْقِكَ السَّوَابَا
وَالنَّضْبُ وَالجَّرُّ جَمِيعًا يَجْرِي
فَقَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْمُضَارِعِ
وَالجَّرُّ بِالْفِعْلِ بِأَلَا مُتِرَاءِ
وَالنَّضْبُ بِالْفَتْحِ بِأَلَا وَقُوفِ
وَالجَّرُّ فِي السَّلَامِ بِالتَّسْكِينِ

[٩- إعراب الاسم المفرد المنصرف]

وَتَوْنِ الْإِسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ
وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفِ
تَقُولُ: عَمْرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا
وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ
مِثَالُهُ: جَاءَ غُلَامٌ السَّوَالِي
إِذَا دَرَجْتَ قَائِلًا وَلَا تَقِفْ
كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ
وَحَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدًا
أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ
وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالغَزَالِ

[١٠- فصل: الأسماء الستة المعتلة المضافة]

وَيَسْتَعْتَلُ بِهَا بِالسَّوَالِي
وَالنَّضْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلِفِ
وَهِيَ: أَخُوكَ وَأَبُو عَمْرَانَا
تُسَمَّى هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ
فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْرِفْ
وَدُوٌّ وَفُوكَ وَهُمُوعُمَانَا
فَاخْفِظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الدَّكَاةِ

[١١- باب حروف العلة]

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الْإِعْتِلَالِ الْمُكْتَنَفِ

[١٢- إعراب الاسم المنقوص]

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَفِي الْمُسْتَشْرِي وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا
وَنَوْنُ الْمُنْكَرِ الْمُنْقُوصَا تَقُولُ: هَذَا مُسْتَشْرٍ مُخَادِعٌ
وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِيِّ هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُحْتَفَّةٌ
سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرُّ نَحْوُ: لَقِيْتُ الْقَاضِي الْمَهْدَبَا
فِي رَفْعِهِ وَجَرَّهُ خُصُوصًا وَأَفْرَعُ إِلَى حَامِ جِهَاهُ مَانِعٌ
وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ نَجِي فَأَفْهَمُهُ عَنِّي فَهَمَّ صَافِي الْمَعْرِفَةِ

[١٣- إعراب الاسم المقصور]

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرَ مِثَالُهُ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا
فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ مِنْ الْأَسْمَاءِ أَنْزَرُ إِذَا ذُكِرَ
أَوْ كَحَيًّا أَوْ كَرَحَى أَوْ كَحَصَى عَلَى نَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلِفِ

[١٤- إعراب المثني]

وَرَفْعُ مَا تَنَيْتُهُ بِالْأَلِفِ وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ
تَقُولُ: زَيْدٌ لَا يَسُّ بُرْدَيْنِ وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ تَنَيْتَ
كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ كَانَا مَا لَفِي بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءٍ
وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمَقَارِيدِ لِجَيْرِ الْوَاهِنِ

[١٥- إعراب جمع المذكر السالم]

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّأْهِبِ رَائِدُهُ
 فَرَفَعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعٌ مِثْلُ: سَجَانِي الْحَاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ
 وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ
 تَقُولُ: حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مَنَى وَسَلَّ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا؟
 وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُنْثَى تُكْسَرُ
 وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَةِ
 وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَحِينَا فَأَعْلَمُهُ فِي حَذْفِهَا يَقِينَا

[١٦- إعراب جمع المؤنث السالم]

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ رَائِدَةٌ فَارْفَعَهُ بِالضَّمِّ كَرَفَعِ حَامِدَةٌ
 وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ: كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

[١٧- إعراب جمع التكسير]

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسَدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ
 فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعُ مَقَالِي وَأَتْبِعُ صَوَابِي

[١٨- باب حروف الجرّ]

وَالْجُرِّ فِي الْإِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُتَصَرِّفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفٌ
 مِنْ وَإِلَى وَفِي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَنْ وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا
 وَالْبَاءِ وَالْكَافِ إِذَا مَا زِيدَا وَاللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
 وَرُبَّ أَيْضًا ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرَ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ

تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يُؤْمِنَا
وَرُبَّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَةً
وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ
وَرُبَّ عَبِيدٍ كَيْسٍ مَسْرَبِي
وَلَا يَلِيهَا إِلَّا نَكْرَةً
كَفَّوْهُمْ: وَرَأَيْتُ بِجَاوِي

[١٩- حروف القسم]

ثُمَّ تَجْرُ الْإِسْمَ بَاءَ الْقَسَمِ
لَكِنَّ تَخْصُ التَّاءَ بِاسْمِ اللَّهِ
وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيْضًا فَاعْلَمْ
إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلَا أَشْتِيَاهُ

[٢٠- باب الإضافة]

وَقَدْ يُجْرُ الْإِسْمُ بِالِإِضَافَةِ
فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ
وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ إِذَا
وَفِي الْمُضَافِ مَا يُجْرُ أَبَدًا
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَدُو وَمِثْلُ
ثُمَّ الْجِهَاتُ السُّتُّ: فَوْقُ وَوَرَا
وَهَكَذَا غَيْرُ وَبَعْضُ وَسِوَى
كَفَّوْهُمْ: دَارُ أَبِي قُحَافَةَ
نَحْوُ: أَتَى عَبِيدُ أَبِي مَكَّامٍ
قُلْتُ: مَنْ رَزَيْتَ فَقَسْ ذَلِكَ وَذَا
مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمَعَ وَعِنْدَ وَأُولُو وَكُلُّ
وَيَمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلَا مِرَا
فِي كَلِمِ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى

[٢١- كم الخبرية]

وَاجْرُرْ بِكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرًا
تَقُولُ: كَمْ مَالٍ أَفَادْتَهُ يَدِي
مُعْظَمًا لِقَوْلِهِ مَكَّابِرًا
وَكَمْ إِمَاءٌ مَلَكَتُ وَأَعْبُدُ

[٢٢- باب المبتدأ والخبر]

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمِ مُبْتَدَأٍ
تَقُولُ: مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ
وَلَا يُحْوَلُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ
فَازْفَعُهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا
وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ
لَكِنْ عَلَى جَهْلَتِهِ وَهَلْ وَيَلْ

[٢٣- فصل تقديم الخبر]

وَقَدِّمِ الْأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَهْمُ
وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ
وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبْرًا
تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدًا
وَإِنْ تَقُلْ: أَيَّنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا
كَقَوْلِهِمْ: أَيَّنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ؟
وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ؟
فَأَوْلِيهِ النَّصْبُ وَدَعَّ عَنْكَ الْمِرَا
وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدًا
وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَائِسُ
وَقَدْ أُجْمِرَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

[٢٤- الاشتغال]

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لَتُهُ
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ
وَخَالِدٌ صَرَبْتُهُ وَضِمَّتُهُ
كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

[٢٥- باب الفاعل]

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ
فَازْفَعُهُ إِذْ تُعْرَبُ فَهَوَ الْفَاعِلُ
عَقِيبَ فِعْلِ سَالِمِ الْبِنَاءِ
نَحْوُ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَادِلُ

[٢٦- فصل: إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنينه]

وَوَحَّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ
 وَإِنْ تَشَأْ فَرِزْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوُ: اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ
 وَتَلَحَّصْ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقَةٌ
 كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سُعَادٌ ضَاحِكَةً وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هِنْدِيَّةً رَاتِكَةً
 وَتُكْسَرُ التَّاءُ بِإِلَّا مَحَالَةً فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَةُ

[٢٧- باب ما لم يُسَمَّ فاعله]

وَأَفْضِرْ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
 مِنْ بَعْدِ صَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي
 وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ الْإِلْفِ فَافْكِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ
 تُقُولُ: يَبِيعُ الثَّوْبُ وَالْعُلَامُ وَكَيْلُ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

[٢٨- باب المفعول به]

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الْأَمِيرُ أَرْبَابَنَا
 وَرَبَّيْنَا أَخْرَعَهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ: قَدِ اشْتَوَى الْحَرَّاجُ الْعَامِلُ
 وَإِنْ تَقُلْ: كَلَّمَ مُوسَى يَعْلى فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ فَهُوَ أَوْلَى

[٢٩- باب ظنٍّ وأخواتها]

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ: سَقَى وَيَسْرُبُ
 لَكِنْ فِعْلُ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
 تُقُولُ: قَدْ خِلْتُ الْهَلَالَ لَا يَحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا

وَمَا أَطُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
وَهَكَذَا تَضَعُ فِي عَلِمَتْ وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

[٣٠- باب عمل اسم الفاعل المنون]

وَأِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا مَنُونًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بَيْنًا
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَأَنْصِبْ إِذَا عَدَى بِكُلِّ حَالِ
تَقُولُ: زَيْدٌ مُشْتَرٍ أَبَوُهُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ: يَشْتَرِي أَخُوهُ
وَقُلْ: سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُمَانًا بِالنَّصْبِ مِثْلُ: يُكْرِمُ الصُّفِيَانَا

[٣١- باب النصب على المصدرية]

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَضْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِ اسْتِثْقَاكَ الْفِعْلِ
وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا فِي قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا
وَقَدْ أُقِيمَ الرَّصْفُ وَالْآلَاتُ مَقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْأَبْنَاتُ
نَحْوُ: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوَاطًا فَهَرَبَ وَأَضْرَبَ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرَّيْبَ
وَأَجْلَدَهُ حَدًّا أَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَأَحْبَسَهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى عَبْدَهُ
وَرَبَّيْمَا أَضْمَرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ: سَمِعْنَا وَطَوَعْنَا فَاخِيرَ
وَمِثْلُهُ: سَقِيَا لَهُ وَرَغِيَا وَإِنْ تَشَأْ جَدْعًا لَهُ وَكَيْيَا
وَمِنْهُ: قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَأَشْتَمَلَ الصَّيَّاءَ إِذْ تَوَضَّأَا

[٣٢- باب المفعول له]

وَأِنْ جَرَى نُطْقُكَ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ فَأَنْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ
وَهُوَ لَعْنَمِرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ

وَعَالِبُ الْأَخْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ: لِمَ فَعَلْتَ مَا تَبَوَّاهُ
تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَعُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الْبَدْرِ

[٣٣- باب المفعول معه]

وَأِنْ أَقَمْتَ السَّوَاءَ فِي الْكَلَامِ مَقَامَ مَعَ فَأَنْصِبُ بِلَا مَلَامٍ
تَقُولُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالْحَبَابُ وَأَسْتَوِي الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابُ
وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى فِقِسْ عَلَى هَذَا تُصَادِفُ رُشْدًا

[٣٤- باب الحال والتمييز]

وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْبَيَانِ
ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ
لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتَقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ
ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ سَالَ
مِثَالُهُ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَاجِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عَكَاظِ خَاطِبًا
وَمِنْهُ مَنْ ذَا فِي الْفَنَاءِ قَاعِدًا وَيَعْتُهُ بِإِدْرَاهِمٍ فَصَاعِدًا

[٣٥- فصل التمييز]

وَأِنْ تُرِيدَ مَعْرِقَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
فَهُوَ الَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَ الْعَدِيدِ وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمِرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذَكَّرَهُ وَتُظْهِرَهُ
تَقُولُ: عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدًا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ نَحْلًا وَمَالَهُ غَيْرُ جَرِيْبٍ نَحْلًا

[٣٦- أساليب المدح والذم]

وَمِنْهُ أَيضًا: نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَيَشَسْ عِبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا
وَحَبَّذَا أَرْضُ الْبَيْعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطَهَرُ مِنْكَ عِرْضًا
وَقَدْ قَرِزْتُ بِالْإِيَابِ عَيْنًا وَطَبِيتَ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

[٣٧- باب "كم" الاستفهامية]

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَانصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوَكَبًا تَحْوِي السَّمَاءَ

[٣٨- باب الظرف]

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَّرْفُ أَزْمَنَةٍ وَالظَّرْفُ مَعِ الدَّهْرِ وَظَّرْفُ أَمْكِنَةٍ
وَالكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي تَقْوِيلٍ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلِّي
وَقِيمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ وَدَارُهُ غَرِيْبٌ قَيْضِ الْبَصْرَةِ
وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ
وَأَيْتَانَا صَادَقَتْ فِي لَا تُضْمَرُ وَتَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَّرْفُ أَمْكِنَةٍ
فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَانْتَفِ بِغَابِ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبِدٍ وَالزَّرْعُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِ
وَتَمَّ عَمْرُو فَادُنْ مِنْهُ وَأَقْرَبِ وَتَخَلَّهْ شَرْقِيَّ نَهْرٍ مُرَّةً
وَإِنْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ لَكِنَّهَا بِمِنْ فَفَطُّ مَجْرُ
فَارْفَعِ وَقُلْ يَوْمَ الْحَمِيسِ نَسِيرٌ

[٣٩- باب الاستثناء]

تَمَّ الْكَلَامَ عَنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
 وَقَامَتِ النَّسْوَةُ إِلَّا دَعْدَا
 فَأَوْلَاهُ الْإِبْدَالُ فِي الْإِعْرَابِ
 وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ
 فَارْفَعُهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ
 تَقُولُ: هَلْ إِلَّا الْعِرَاقُ مَغْنَى
 أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَأُنْصَبِ أَبَدَا
 وَمَا خَلَا عَمْرًا وَلَيْسَ أَحْمَدَا
 جُرَّتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوَلِيَّةِ
 مِثْلَ إِسْمٍ إِلَّا حِينَ يُسْتَنَى بِهَا

وَكُلُّ مَا اسْتَشَيْتَهُ مِنْ مُوجِبٍ
 تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِيهَا سِوَى الْإِيْجَابِ
 تَقُولُ: مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكَرَمُ
 وَإِنْ تَقُولُ: لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ
 وَأُنْصَبِ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَنَى
 وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَنَى بِمَا عَدَا
 تَقُولُ: جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدَا
 وَغَيْرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَشَيْتَهُ
 وَرَأَوْهَا تَحْكُمُ فِي إِعْرَابِهَا

[٤٠- باب لا النافية للجنس]

كَقَوْلِهِمْ: لَا شَيْءَ فِيهَا ذَكَرَهُ
 فَارْفَعْ وَقُلْ: لَا لِأَيْبِكَ مُبْغِضُ
 أَوْ غَايِرِ الْإِعْرَابِ فِيهِ تُصِيبُ
 فِيهِ وَلَا عَيْبٌ وَلَا إِخْلَالُ
 قَدْ جَارَ وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ فَافْعَلِ
 وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِيعَا

وَأُنْصَبِ بِلَا فِي النَّقْيِ كُلِّ نَكِيرَةٍ
 وَإِنْ بَدَأَ بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ
 وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفِيًا وَأُنْصَبِ
 تَقُولُ: لَا يَبِيعُ وَلَا يَخْلَالُ
 وَالرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الْأَوَّلِ
 وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا جَمِيعَا

[٤١- باب التعجب]

تُنْصَبُ الْمَقَاعِيلُ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
 وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجِبِ
 تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا

وَأَنَّ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْإِلْوَانِ وَأَوْعَاهُ تَحَدُّتُ فِي الْأَبْدَانِ
فَأَبْنِ لَهَا فِعْلًا مِنَ الثَّلَاثِي ثُمَّ أَنْتِ بِالْإِلْوَانِ وَالْأَحْدَاثِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بِيَّاضَ الْعَاجِ وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

[٤٢- باب الإغراء]

وَالنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسٍ وَهُوَ يَفْعَلُ مُضْمِرٌ فَافْتَهُمَ وَقَسِ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلَابًا بَرًّا دُونَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا

[٤٣- باب التحذير]

وَتَنْصِبُ الْإِسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ عَنْ عَوْضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ
مِثْلَ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَاهِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ

[٤٤- باب "إن" وأخواتها]

وَسِتَّةٌ تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَبَاءُ
وَهِيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمَلَيْتَا إِنَّ وَأَنَّ يَسَافَتَا
ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلَّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُضْحَى لَعَلَّ
وَإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمَّ الْأَخْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَيَبْغِدُ الْحَلِيفِ
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لَيْسْتَيْنِ فَضَلُّهَا فِي ذَاتِهَا
مِثْلُهَا: إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلُ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلُ
وَقِيلَ: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمُ وَإِنَّ مِنْهَا لِأَبْوَهَاءِ عَالِمِ
وَلَا تُقَدِّمُ خَيْرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ لِي زَيْدًا مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالًا

وَأَنَّ تَزِيدَ مَا بَعْدَ هَذِي الْأَحْرُفِ وَالنَّصْبُ فِي كَيْتَ لَعَلَّ أَظْهَرُ
فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَ فَاغْرِفِ
وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعَ مَا يُؤْتَرُ

[٤٥ - باب كان وأخواتها]

وَعَكْسُ إِنَّ يَا أَحْيَى فِي الْعَمَلِ وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى
كَانَ وَمَا أَنْفَكَ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا يَبْرُحُ وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
وَأُخْتَهُمَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا وَمَا فَتَى فَاغْفَهُ بَيْنِي التَّصْحُحُ
تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَاحْتَزَرَ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاغْلَمِ وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِيَا
وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَبْنَمْ
مِثَالُهُ: قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائْتَلُ مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقْبَلْ مَا اخْتَارَا
وَإِنْ تَقُلْ: يَا قَوْمَ قَدْ كَانَ الْمَطْرُ وَوَأَقْفَا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ
وَهَكَذَا يَضْعَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ فَلَسْتُ مَحْتَجًّا لَهَا إِلَى خَبْرٍ
وَالْبَاءُ مَخْتَصٌ بِلَيْسَ فِي الْحَبْرِ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثٌ
كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُخْتَقَرِ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

[٤٦ - فصل: ما النافية الحجازية]

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةُ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةً
قَقَوْلِهِمْ: مَا عَامِرٌ مُوَافِقًا كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

[٤٧ - باب النداء]

وَنَادٍ مَنْ تَدْعُو بِيَا أَوْ يَا يَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيَّ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

كَقَوْلِهِمْ: يَا أَيُّهَا الشَّرُّ
فَلَا تُؤْتِنَاهُ وَضُمَّ آخِرَهُ
وَمِثْلُهُ: يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ
كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ
فِي يَا غَلَامُ قَوْلُ: يَا غَلَامِي
وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَّةِ
كَمَا تَلَّوْا: يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا
كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
فَحَذَفُ (يَا) مُتَمَتِّعٌ يَا هَذَا

وَأَنْصَبُ وَنَوْنٌ إِنْ تَنَادَ النِّكَرَةَ
وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً
تَقُولُ: يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ
وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النِّدَاءِ
وَخَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ
وَجَوُزُوا فَتَحَةً هَذِي الْيَاءِ
وَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَلَامِيَّةِ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ: يَا غَلَامَا
وَحَذَفُ يَا يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ
وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَا دَا

[٤٨ - باب الترخيم]

فَأَخْصَصَ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُتَقَرِّدَا
وَلَا تُغَيِّرُ مَا بَقِيَ عَنْ رَسْمِهِ
كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ: يَا سُعَا
فَقَبِيلَ: يَا عَامُ بِضَمِّ الْمِيمِ
مِنْ وَزْنِ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولِ
وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَا فَهَمْ وَقَسِ
وَلَا تُلَايِيَّا خَلَا مِنْ هَاءِ
فِي هِبَةٍ: يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلِ
شَدًّا لِيَعْنَى فِيهِ بِأَصْطِلَاحِ

وَإِنْ تَشَأَ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَاءِ
وَاحْدَفَ إِذَا رَحِمْتَ آخِرَ اسْمِهِ
تَقُولُ: يَا طَلْحَ وَيَا عَامَ اسْمَعَا
وَقَدْ أُجِزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ
وَالسِّيَّ حَرْفَيْنِ بِسَلَا غُفُولِ
تَقُولُ فِي مَرْوَانَ: يَا مَرْوَا اجْلِسِ
وَلَا تُرَخِّمُ هُنْدَ فِي النِّدَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ آخِرَهُ هَاءً فُقِلَ
وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِ

[٤٩- باب التصغير]

وَأَنَّ تُرِدُ تَصْغِيرَ الْإِسْمِ الْمُحْتَقِرِ
فَضُمَّ مَبْدَأَهُ هِذِي الْحَادِثَةِ
تَقُولُ فِي فَلْسٍ: فَلَيْسَ يَأْتِي
وَأَنَّ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرَدَقَهُ
فَصَغَّرَ النَّارَ عَلَى نُورِيَّةٍ
وَصَغَّرَ الْبَابَ فَقُلْ: بُوَيْبُ
لِأَنَّ بَابًا جَمَعَهُ أَبْوَابٌ
وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فَوَيْعِلُ
وَأَنَّ تَجِدُ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفٌ
تَقُولُ: كَمْ غَزِيلٍ دَبَّحَتْ؟
وَقُلْ: سُرْمِحِينَ لِسَرْحَانَ كَمَا
وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُنْيَانَ الْأَلْفِ
وَهَكَذَا زُعَيْفَرَانُ فَاعْتَبِرْ
وَأَزِدْ إِلَى الْمَحْدُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةِ: شُفَيْهَةٌ

إِمَّا التَّهْوَانَ وَإِمَّا لِصِغَرِ
وَزِدْهُ يَاءً تَبَدَّى ثَالِثُهُ
وَهَكَذَا كَلُّ ثَلَاثِيٍّ أَتَى
هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوَ وَصَفَتُهُ
كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَةٌ
وَالنَّابُ إِذَا صَغُرَتْهُ: يُسَبُّ
وَالنَّابُ أَضَلُّ جَمْعُهُ أُنْيَابُ
كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ: رُوَيْجِيلُ
فَأَقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ
وَكَمْ دُنَيْبِيرٍ بِهِ سَمَحَتْ
تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: سِرَاحِينَ الْحَمَى
وَلَا تُكْثِرْ أَلْفَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
بِهِ السُّدَّاسِيَّاتُ وَأَفْقَهُ مَا ذَكَرُ
مِنْ أَضْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُتَّصِفٌ
وَالشَّاءُ إِذَا صَغُرَتْهَا: شُوَيْهَةٌ

[٥٠- فصل: الحروف الزائدة]

وَالسِّي فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَقَلُّ
وَالْأَحْرَفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمِ
تَقُولُ فِي مَنْطَلِيقٍ مُطَلِيقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرِجَلٍ: سُفْرِيحُ
وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّغْوِيضِ
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَطَلِيقَ أَتَى

زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَنْقَلُ
يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ
فَأَفْهَمُ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرْتَزِقُ
وَفِي قَتْسَى مُسْتَخْرِجٌ مُخْرِجُ
وَالجَيْرُ لِلْمَصْغَرِ الْمَهْيُضِ
وَإِحْبَابُ الشُّفْرِيحِ إِلَى فَضْلِ الشُّتَا

تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذِيَا
شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغْتَرِبَانُ
فَاتَّبَعَ الْأَصْلَ وَدَغَّ مَا شَذَّ

وَشَذَّ مِمَّا أَصْلُوهُ دَيَّيَا
وَقَوْلُهُمْ أَيضًا: أُنَيْسَانُ
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُجْحَدِي

[٥١- باب النسب]

أَوْ بِلَدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاغْرِفِ
كَمَا تَقُولُ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ
أَوْ وَزْنَ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنَ مَتَى
وَعَاصٍ مَنْ مَارَى وَدَغَّ مَنْ نَاوَى
وَكُلُّ لُحُوذِيٍّ مُؤَبِّسٌ
وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ
وَمُحَدَّفُ الْهَاءِ بِلَا تَوْكُفٍ
تَقُولُ: قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ
وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنَ فَتَى
فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَأَوَا
تَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُغْرَقٌ
وَأَنْسِبْ أَخَا الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ

[٥٢- باب التوابع]

تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الْأَوَّلِ
مَوْضُوعًا مِنْهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً
وَأَقْبَلَ الْحَجَّاجُ أَجْمَعُونَ
وَاعْطِفَ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ
كَقَوْلِهِمْ: ثِيبٌ وَاسْمٌ لِلْمَعَالِي

وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكِيدُ أَيْضًا وَالتَّبَدُّلُ
وَهَكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ
تَقُولُ: خَلَّ النَّزْحَ وَالْمَجُونَا
وَأَمْرُ زَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ
وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ

[٥٣- باب حروف العطف]

وَأَخْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشْرَةٌ
وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَتَمَّ لِلْمَهْلِ
وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرَ
مَخْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَةٌ
وَلَا وَحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَوَلِ
وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرَ

[٥٤- باب ما لا ينصرف]

هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلٌ
مِثَالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ
أَوْ جَاءَ فِي الْوِزْنِ مِثَالُ سَكْرَى
أَوْ وَزْنَ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ
أَوْ وَزْنَ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ
أَوْ مِثْلَ مَثَى وَثَلَاثَ فِي الْعَدَدِ
وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفٌ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ
وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلِفٌ
نَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ
وَإِنْ يَكُنْ مُحَقَّقًا كَدَغْدِ
وَأَجْرٌ مَا جَاءَ بِوِزْنِ الْفِعْلِ
فَقَوْلُهُمْ: أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْمَبُ
وَإِنْ عَدَلَتْ فَاعِلًا إِلَى فَعَلٍ
وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ: مِيكَائِيلَا
وَهَكَذَا الْإِسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا
فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ
لِشِبْهِهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقْبَلُ
كَقَوْلِهِمْ: أَحْمَرُ فِي الشَّيْءِ
أَوْ وَزْنَ دُنْيَا أَوْ مِثَالِ ذِكْرَى
فَعَلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُسُهُ
كَمِثْلِ: حَسَنَاءُ وَأَنْبِيَاءُ
إِذَا مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدُ
وَهُوَ حُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
نَحْوُ دَنْبَانٍ بِلَا إِشْكَالٍ
فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا الْمُعْرَفُ
فَهُوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ
وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ؟
فَأَصْرَفُهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرَفِ سَعْدِ
مَجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَضْلِ
وَقَوْلُهُمْ: تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ
لَمْ يَنْصَرِفْ مُعْرَفًا مِثْلُ: رُحَلُ
كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا
كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِيبَا

عَلَى اخْتِلَافٍ فَإِنَّهُ أَحْيَانًا
وَرَحْمَةً اللهُ عَلَى عُنَانَا
وَمَا أَتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ
فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٌ
نَحْوُ: سَخَى بِأَطْيَبِ الضَّبَاغِ
إِلَّا بِقَاعِ جِئْنٍ فِي السَّمَاعِ
وَوَاسِطِ وَدَابِئِ وَحَجْرٍ
أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَالًا يَنْصَرِفُ

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَاتَا
تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَى كِرْمَانَا
فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفُ
وَإِنْ عَرَاهَا أَلْفٌ وَوَلَامٌ
وَهَكَذَا تُصْرِفُ بِالِإِضَافَةِ
وَلَيْسَ مَضْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ
مِثْلُ: حُنَيْنٍ وَمَنْى وَبَدْرٍ
وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصَّلِفِ

[٥٥- باب العدد]

فَانظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقِيَتْ الرَّشْدُ
وَاحْدِيفَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُسْتَهْرِ
وَأَزْمُومَ لَهَا نِسْبًا مِنَ النُّوْقِ وَقَدْ
وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لَا يُعْرَبَا ***
بِأَخِيرِ الثَّانِيِ وَلَا تَكْتَسِرُ
جُمَانَةً مَنْظُومَةً مَعَ ذَرَّةٍ
عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ
فَأَثَبْتَ الْهَاءَ مَعَ الْمَذْكَرِ
تَقُولُ: لِي خَمْسَةٌ أَنْوَابٍ جُدُّ
وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرْكَبًا ***
فَالْحَقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ
مِثَالُهُ: عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ
وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ

[٥٦- باب نواصب الفعل المضارع وجوازمه]

مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ
وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْلًا وَإِذَنْ
فَأَنْصِبُهُ تَشْفِي عِلَّةَ السَّقِيمِ
كَمِثْلِ مَا تَكْسِرُ لَامَ الْجَرِّ
وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالنَّفْسِ

وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ مَرْحَاتِي فَيَفْهَمُ
فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ
وَالنَّصْبُ فِي الْمُعْتَلِّ كَالسَّلِيمِ
وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ
وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ

وَأَيْنَ مَعْدَاكَ وَأَنْسَى وَمَتَى؟
 فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ
 وَكُلُّ ذَا أَوْدِعَ كُتِبَ شَتَّى
 وَلَنْ أَزَالَ قَائِلًا أَوْ تَرَكَبَا
 وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْيَمَامَةَ
 وَعَاصِ أَسْبَابِ الْهَوَى لِيَسْلَمَا
 وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتَعْتَبَا
 وَكَيْتَ لِي كَنْزَ الْغِنَى فَأَرْفَدَهُ
 وَلَا تُحَاضِرْ وَتُسَيِّءُ الْمَحْضَرَا
 فَقُلْ لَهُ: إِنِّي إِذَا أَحْتَرَمَكَ
 تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا كَلَا
 مَثَلُهَا فَأَخَذُ عَلَى تَمَثَالِي
 فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَمْتَلِفُ
 حَتَّى يَرَى تَتَابِيعَ الْوَعُودِ

وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى؟
 وَالْوَاوُ إِذَا جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ
 وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى
 تَقُولُ: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا
 وَجِئْتُ كَسِي تُولِيَنِي الْكِرَامَةَ
 وَاقْتَسِمِ الْعِلْمَ لِكَسِي مَا تَكْرَمَا
 وَلَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتُعَبَّيَا
 وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهُ؟
 وَزُرْ فَتَلْتَدُ بِأَصْنَافِ الْقَرَى
 وَمَنْ يَقُلْ: إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ
 وَقُلْ لَهُ: فِي الْعَرَضِ يَا هَذَا أَلَا
 فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ
 وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةَ الْفِعْلِ أَلِفُ
 تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ

[٥٧- فصل الأفعال الخمسة]

فِي نَصْبِهَا فَالِقِهِ وَلَا تَحْفُفُ
 وَيَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ الْمَبَانِي
 وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا
 فِي نَصْبِهَا لِيُظَهَرَ السُّكُونُ
 وَفَرَقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرَقَا
 وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمًا يُسَلِّمُوا
 يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يَرْوِي الصِّدِّي

وَخَمْسَةٌ تَحْدِفُ مِنْهُنَّ الطَّرْفُ
 وَهِيَ -لَقِيَتِ الْحَيْرَ- تَفْعَلَانِ
 وَتَفْعَلُونَ نُمُّ يَفْعَلُونَ نَا
 فَهَذِهِ يُحْدِفُ مِنْهَا النُّونُ
 تَقُولُ لِلزُّيْدَيْنِ: لَنْ تَنْطَلِقَا
 وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُوا
 وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعُدِي

[٥٨- الجوازم]

وَيَجْزِمُ الْفِعْلُ بِلَمِّ فِي النَّفْيِ
 وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا
 تَقُولُ: لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَدَلَ
 وَخَالَدًا يَرِذْ مَع مَنْ وَرِذْ
 وَإِنْ تَلَاهُ أَلِيفٌ وَلَا مٌ
 تَقُولُ: لَا تَتَّبِعْ الْمُسْكِينَا
 وَإِنْ تَرَ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِذْفًا
 تَقُولُ: لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا
 وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوِ الْمَنَى
 وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ

وَالسَّلَامُ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ
 وَمَنْ يَزِيدُ فِيهَا يَقُولُ: أَلَّا
 وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
 وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاوِصْ مَنْ يَوَدُّ
 فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلَامُ
 وَمِثْلُهُ: لَمْ يَكُنْ أَلَّذِينَ
 أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فَسِمَةُ الْحَذْفِ
 تَقُولُ بِلَا عِلْمٍ وَلَا تَحْسُ الطَّلَا
 وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِتَقْدِيرِي مِنْسِي
 فَاغْتَعِبْ بِإِيحَازِي وَقُلْ لِي: حَسْبِي

[٥٩- باب الشرط]

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
 وَتَلَوْهَا أَيُّ وَمَنْ وَمَهْمَا
 وَأَيَّنَ مِنْهُنَّ وَأَنْسَى وَمَتَى
 وَرَأَدَ قَوْمٌ مَا فَقَالُوا إِيْمًا
 تَقُولُ: إِنْ تَخْرُجْ تُصَادَفْ رُشْدًا
 وَمَنْ يَزُرُ أُرْزُهُ بِاتَّفَاقٍ
 فَهَلْ فِيهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ
 فَاخْفِظْ وَوَقِيتِ السَّهْوَمَا أَمْلَيْتُ

تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءٍ
 وَحَيْثُمَا أَيْضًا وَمَا وَإِذْمَا
 فَاخْفِظْ جَمِيعَ الْأَدْوَاتِ يَا فَتَى
 وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْا أَيَّامًا
 وَأَيْنَمَا تَذْهَبُ تُسَلِّقُ سَعْدًا
 وَهَكَذَا تَضَعُ بِالْبَوَاقِي
 جَلَوْنُهُمَا مَنظُومَةَ السَّلَالِي
 وَقَسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا الْعَيْتُ

[٦٠- باب البناء]

مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ
 وَمُذْ وَلَكِنْ وَنَعْمَ وَكَمْ وَهَلْ
 بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَأَفْهَمَ وَأَسْتَبِنُ
 وَقَطُّ فَأَحْفَظُهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
 كَيْفَ وَشَتَانٌ وَرُبَّ فَا عَرِفِ
 يَفْتَحُ كُلَّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ
 صُغْرٌ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطْنِ
 كَأَمْسٍ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ
 قَالُوا: حَذَامٌ وَقَطَامٌ فِي الدُّمَاءِ
 فَمَا لَهُ مُغْتَبِرٌ بِحَالِ
 يَسْرُحْنَ إِلَّا لِلْحَقَاقِ بِالنَّعْمِ
 جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْإِلْسَانِ
 عَلَى سِوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أذْكَرُهُ

نَمْ تَعَلَّمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ
 فَسَكَّنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلِ
 وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
 وَحَيْثُ نَمْ مُنْذُ نَمْ نَحْنُ
 وَالْفَتْحُ فِي أَيْبِنَ وَأَيَّانَ وَفِي
 وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدِ
 وَأَمْسٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ
 وَجَبَّ أَيْ: حَقًّا وَهَوْلَاءِ
 وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ: نَزَالَ مِثْلَ مَا
 وَقَدْ بِنِي يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ
 تَقُولُ مِنْهُ: النُّوقُ يَسْرُحْنَ وَلَمْ
 فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِأَبْنِي
 وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ

[خاتمة النظم]

مُودَعَةٌ بِدَائِعِ الْأَعْرَابِ
 وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ
 قَدْ جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا
 فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ
 وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُؤْتِيهِ

وَقَدْ تَقَضَّتْ [مُلْحَةُ الْإِعْرَابِ]
 فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ
 وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسُدَّ الْحَقْلَا
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى
 نَمْ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ
 وَاللَّهُ الْأَفَاضِلُ الْأَخْيَارِ
 نَمْ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعَثْرَتِهِ

الباب الثاني الفاكهي حياته وآثاره

الفصل الأول: عصره وبيئته

الفصل الثاني: الفاكهي نشأته وحياته

الفصل الثالث: آثاره

الفصل الأول عصر الفاكهي وبيته

تمهيد

لمحة تاريخية عن دولة المماليك

الحياة العلمية في عصر المماليك

عصر الأتراك العثمانيين

الحياة العلمية في عصر العثمانيين

عصر الفاكهي وبينته

تمهيد

يعد الإمام الفاكهي مخضرمًا^(١)؛ فقد أدرك أواخر عصر المماليك، وأوائل عصر الأتراك العثمانيين، حيث عاش في ظل دولة المماليك التي كانت تتخذ مصر عاصمةً لها نحوًا من ربع قرن في آخر عهدها، كما استظل بظل الدولة العثمانية نحوًا من نصف قرن في بداية عهدها، وكانت الدولة العثمانية قد اتخذت الأستانة عاصمة لها بدلًا من مصر عاصمة المماليك.

والفاكهي بذلك يكون قد عاش في فترة شهدت دولتين مهمتين من عمر الحكم الإسلامي في مصر، وقد كانت الجزيرة العربية بما فيها الحجاز واليمن ومسقط وحضرموت كلها تابعة لمصر:

الدولة الأولى: دولة المماليك والأتراك، والشراكسة (٦٤٨-٩٢٣هـ).

الدولة الثانية: دولة الأتراك العثمانيين (٩٢٣-١٢٢٠هـ).

لمحة تاريخية عن دولة المماليك

ودولة المماليك: فئة من الحكام تربعت على عرش مصر ما يقرب من ثلاثة قرون، وقد انقسمت بدورها إلى دولتين متميزتين هما:

دولة المماليك الأتراك

وقد سُميت بدولة المماليك البحرية؛ لأنَّ الملك الصالح نجم الدين أيوب كان قد بنى لهم قلعة يقيمون فيها بجزيرة الروضة على نهر النيل، واختار منهم فرقة تعمل في الأسطول سُميت (الفرقة البحرية) وهذا سبب تسميتهم بالمماليك البحرية.

(١) وذلك إذا اعتبرنا أنَّ المخضرمة تعني امتداد الحياة عبر عشرين من عصور التاريخ، وإنَّ كانت هذه التسمية قد غلبت على معاصرة الجاهلية والإسلام بصفة خاصة.

وقد قامت هذه الدولة على أنقاض الدولة الأيوبية، باستيلاء شجرة الدر على الملك في مصر بعد مقتل ابن زوجها (توران شاه) على يد جماعة من أمراء المماليك بعد موقعة المنصورة عام (٦٤٨هـ). وانتهت بموت السلطان الملك الصالح زين الدين حاجي عام (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م).

وكان عمر هذه الدولة ما يقرب من قرن ونصف قرن، تولى الحكم خلاله خمسة وعشرون من سلاطينهم، بداية بالملكة شجرة الدر التي حكمت البلاد لمدة أربعين يومًا بعدها آل الحكم إلى زوجها عز الدين أيبك الذي قتل سنة (٦٥٥هـ) ثم انتقل الحكم إلى ابنه المنصور الذي قتل هو الآخر عام (٦٥٧هـ) وبعده تولى الحكم السلطان قنظ.

ثم انتقلت السلطنة إلى أشهر سلاطين هذه الدولة وأقواهم وأبعدهم أثرًا في العلم والأدب، وهو السلطان الظاهر بيبرس البندقداري الذي استمر حكمه اثنين وعشرين عامًا؛ قام في أثناءها بكثير من الحروب والحملات ضد التتار والصليبيين في الشام والعراق وأرمينيا، وجنوبًا في النوبة وشمال السودان، وكان من نتيجتها كسر حدة الموجات التتارية، وتصفية الجيوش الصليبية، وتأمين الحدود الجنوبية لمصر... وغير ذلك.

وأعقب بيبرس خلفاؤه من أبنائه الصغار الذين لم يعمرُوا في السلطنة كثيرًا، وسرعان ما انتقلت هذه السلطنة من بيته إلى المنصور قلاوون، مؤسس الأسرة القلاوونية الشهيرة في عصر الدولة الأولى، والتي حكمت أطول فترة من عمر تلك الدولة فيما عدا فترات قليلة خرج فيها الحكم من أبنائها إلى غيرهم من كبار أمراء المماليك، وخاصة في أول حكمها بعد وفاة مؤسسها قلاوون، ومقتل ابنه وخليفته الأشرف خليل.

دولة المماليك الشراكسة (٧٨٣-٩٢٣هـ)

وسمّيت بهذا الاسم نسبة إلى بلادهم، وهم في الأصل عناصر اشتراها السلطان قلاوون أحد المماليك البحرية، ويطلق عليهم كذلك (البرجية) وصاحب تلك التسمية السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، حيث قسم المماليك السلطانية إلى طوائف، وأسكن طائفة الشركس في أبراج القلعة^(١).

وقد قامت هذه الدولة بتولي الظاهر برقوق عام ٧٨٤هـ وانتهت بآخر سلاطينهم؛ وهو طومان باي الذي قتله السلطان سليم الأول العثماني بعد هزيمة السلطان الغوري، وقتله في موقعة (مرج دابق سنة ١٥١٦هـ)، وباستيلاء الأتراك العثمانيين على مصر عام ٩٢٣هـ ينتهي عصر المماليك (البحرية والبرجية)، ويبدأ عصر جديد وهو عصر الدولة العثمانية.

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد أنني أوسعت نطاق الحديث - إلى حد ما - عن عصر الفاكهي بحديثي السريع عن دولة المماليك ككل بدولتيها الأولى والثانية، وكان ينبغي أن أتحدث فحسب عن دولة المماليك الثانية (البرجية) والتي قامت سنة ٧٨٣هـ ثم أنتقل إلى الحديث عن الفترة الثانية من حياة الرجل، وهي فترة الحكم العثماني الذي بدأ في سنة ٩٢٣، حيث إنَّ الرجل قد ولد سنة ٨٦٩هـ وتوفي سنة ٩٧٢هـ.

ولكنني وجدت أنَّ دولة المماليك الثانية قد قامت على أنقاض الأولى (البحرية) وسارت على نهجها، وأكملت ما بدأته، ولم تبدأ مستقلة من فراغ، فأحسست أن حديثي سيكون مبتورًا أو مقطوعًا إذا ما تحدثت عن الدولة الثانية فحسب، وأكون قد غمطت عن الدولة الأولى حقها، وأغمضت الطرف عن جهود سلاطينهم العظام.

(١) انظر موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: (٥/٢٢٦-٢٢٧).

وكذا الإسلام والحضارة العربية: (٢/٤٦٧).

لذا وجدت أنه من الضروري أن أتحدث عن فترة المماليك بدولتيها حديثاً موجزاً؛ يكشف عن الحياة العلمية في عصرهم بما يتضمنها من إنشاء دور للعلم ودور للكتب... وغير ذلك، ثم عن أشهر النابيين فيها من العلماء، ثم عن النجوى في ذلك العصر، ووجدت أن تقسيمها المتعمد هو من قبل تقسيم الكل إلى أجزائه، أو قل - إن شئت: هو من قبيل التفصيل الذي يكشف الغموض الذي اكتنف هذه الفترة من تاريخ المشرق العربي.

الحياة العلمية في عصر المماليك

كانت سياسة المماليك استمراراً لسياسة صلاح الدين الأيوبي وخلفائه من ملوك الدولة الأيوبية في نشر العلم والتعليم، ونشر مذهب أهل السنة، والتمكين له في مصر والشام؛ ببناء المساجد والمدارس الكبرى التي تنهض بهذا العيب، وازدادت أهمية مصر في العالم الإسلامي؛ باعتبارها قلعة الإسلام والمسلمين وموئل الثقافة الإسلامية خاصة بعد سقوط بغداد - عاصمة الخلافة الإسلامية - على يد المغول بقيادة هولاكو سنة ٦٥٦هـ وإضاعة التتار الكتب والمصنفات التي ضمت كنوز الفكر الإسلامي.

وورثت مصرُ العراق في الزعامتين، الدينية، والسياسية للعالم الإسلامي والعربي، كما عقد لها لواء الزعامة الفكرية والحضارية، وصارت القاهرة خليفة بغداد منذ منتصف القرن السابع، وطوال قرون طويلة تالية.

وكانت الحركة العلمية في مصر في أيام المماليك في قمة ازدهارها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

١ - غيرة السلاطين المماليك وأمرائهم على الدين وتعصّبهم له تعصباً قوياً؛ مما بعث الحمية في نفوس علماء ذلك العصر، وكان ذلك حافزاً لرجال الدين إلى حمايته ورعايته، ودفعهم إلى تجديد شبابه، وبعث روحه، ونشر رايته، وأدائهم

في ذلك التعليم والتأليف ومواصلة البحث.

٢- تعظيم سلاطين الممالك لأهل العلم؛ وأبرز دليل على ذلك ما روي عن الظاهر بيبرس وأنه كان منضويًا تحت كلمة الشيخ عز الدين بن عبد السلام^(١) وأنه لما مات الشيخ، قال: ما استقر حكمي إلا الآن^(٢).

وكذلك ما رواه السيوطي من أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد (٧٠٢هـ) حضر مرة عند السلطان لاجين، فقام السلطان وقبّل يده، فلم يزد الشيخ على قوله: أرجوها لك بين يدي الله^(٣).

٣- عناية السلاطين بعلوم اللغة العربية، وبخاصة النحو ورجاله خدمةً لعلوم الدين.

٤- إنشاء دور للتعليم ودور للكتب.

٥- تنافس العلماء، والعناية باختيارهم.

٦- تشجيع المؤلفين.

وغير ذلك من العوامل التي أدت إلى ازدهار الحركة العلمية آنذاك.

وكان من نتائج نشاط تلك الحركة التأليفية في ذلك العصر؛ كثرة العلماء والأدباء؛ وإقبال الطلاب على الالتحاق بدور التعليم؛ ونشاط الحركة التأليفية.

دور العلم في ذلك العصر

لاشك أن إنشاء دور العلم والتعليم يعدُّ سببًا أساسيًا وحيويًا لتنشيط الحركة

(١) هو عبد العزيز بن أبي القاسم بن حسين بن محمد بن مهذب السلمي، ولد سنة ٥٧٧هـ وقيل: سنة ٥٧٨هـ ببلاد الشام، وتوفي في جادى الأولى عام ٦٦٠هـ وقد عاش نحوًا من

(٨٣) عامًا انظر ترجمته في الشذرات: (٣٠١/٥).

(٢) انظر عصر السلاطين الممالك: (ج ٣/ ص ٢٣).

(٣) حسن المحاضرة: (١٦٩/٢).

العلمية؛ لما تضمُّه من مدرسين وطلاب، ولما يقرر فيها من دروس، وهي البيئات الطبيعية التي ينمو فيها العلم ويزدهر.

وتتمثّل دور التعليم في العصر المملوكي فيما أنشئ من مدارس ومساجد للمذاهب الأربعة، وما شُيّد من خوانق وأربطة وزوايا للصوفية، وكان إلى جوار هذه المعاهد التعليمية مكاتب صغيرة متواضعة ملحقة بها تُعنى بتعليم الصّبيّة مبادئ القراءة والكتابة، وطرفاً من العلوم الأولية، وتحفيظ القرآن الكريم، وتمهد للالتحاق بالمدارس الجامعة^(١).

ومن أشهر تلك الخوانق التي وجدت في العصر المملوكي: خانقاه سعيد السعداء، والخانقاه البيرسية التي أنشأها السلطان بيبرس الجاشنكير المنصوري وأتمها سنة (٧٠٩هـ) وخانقاه شيخو (وهي المعروفة الآن بجامع شيخون بحي القلعة)، وأنشأها الأمير شيخو العمري سنة (٧٥٦هـ) وكذا خانقاه قوصون التي أنشأها الأمير سيف الدين قوصون قريباً من القلعة سنة (٧٣٦هـ)^(٢).

ومن أهم الجوامع التي اتخذت أماكن علم آنذاك:

- جامع عمر بن العاص: في الفسطاط، الذي أسسه صاحبه سنة ٢١هـ وجدّده السلطان بيبرس سنة ٦٦٦هـ وكذلك السلطان المنصور بن قلاوون سنة ٧٨٧هـ^(٣).
- جامع ابن طولون^(٤): بناه أحمد بن طولون سنة ٢٦٦هـ، ثم أمر السلطان لاجين المملوكي بتجديده سنة ٦٩٦هـ.

(١) نقلاً عن: عصر سلاطين المماليك: (٢٧/٣).

(٢) انظر حسن المحاضرة: (٢/٢٦٠-٢٦٦).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٣٩) والأدب في العصر المملوكي: (١٨/١).

(٤) حسن المحاضرة: (٢/٢٤٦).

- الجامع الأزهر^(١): الذي بناه جوهر الصقلي بأمر من المعز لدين الله الفاطمي سنة ٣٥٩هـ، وتم بناؤه في رمضان سنة ٣٦١هـ، فظل منذ بنائه جامعة إسلامية يقصدها الطلاب من أنحاء العالم الإسلامي، وجاء عصر الماليك فازدهر وجدد في عهد السلطان الظاهر بيبرس.
- جامع الحاكم: أسسه العزيز بالله - بن المعز الفاطمي - ثم أكمله الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٣هـ، وجدده الأمير بيبرس الجاشنكير سنة ٧٠٢هـ^(٢).

أما عن المدارس فكانت كثيرة؛ منها ما تم بناؤه قبل عصر الماليك، ثم كان لسلاطين الماليك فضل تجديدها واستمرارها والأوقاف عليها مثل المدرسة الفاضلية التي بناها القاضي الفاضل في زمن الأيوبيين، والمدرسة الكاملية (أو تسمى دار الحديث الكاملية) التي بناها الملك الكامل ابن العادل الأيوبي سنة ٦٢٢هـ، وكذلك المدرسة الصالحية التي بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤١هـ^(٣).

ومنها ما بُني ابتداءً في عهد السلاطين الماليك، وذلك كالمدرسة العزّية التي بناها السلطان عز الدين أيبك الجاشنكير سنة ٦٥٤هـ^(٤)، والمدرسة الظاهرية التي بناها الظاهر بيبرس سنة ٦٦٢هـ، ويسمّيها السيوطي (المدرسة الظاهرية القديمة) تمييزاً لها عن المدرسة (الظاهرية الجديدة) التي بناها الظاهر برقوق سنة ٧٦١هـ^(٥)، والمدرسة المنصورية التي أنشأها هي والمارستان المنصوري السلطان المنصور

(١) السابق: (٢/٢٥١).

(٢) السابق: (٢/٢٥٣).

(٣) السابق: (٢/٢٦٢).

(٤) انظر عصر سلاطين الماليك: (٣/٤٠).

(٥) انظر حسن المحاضرة: (٢/٢٦٤). والأدب في العصر المملوكي: (١/١١٢).

قلاوون على يد الأمير علم الدين سنجر الشجاعى^(١).

وكذلك المدرسة الناصرية، والقطبية، والمدرسة الخروبية التي أنشأها تاج الدين محمد بن صلاح الدين الخروبي المتوفى سنة ٧٨٥هـ والمدرسة الفارقانية التي أنشأها الأمير شمس الدين آق سنقر الفارقاني السلحدار، وفتحت سنة ٦٧٦هـ^(٢)، وكذلك مدرسة صرغتمش التي بنيت سنة ٧٥٧هـ^(٣)... وغير ذلك من المدارس التي بناها سلاطين المماليك البحرية.

وثمة مدراسٌ أخرى بناها سلاطين المماليك الشراكسة منها:

المدرسة الظاهرية الجديدة التي بناها السلطان الظاهر برقوق أول ملوك الدولة الثانية وفرغ منها سنة ٧٨٨هـ والمدرسة المؤيدية التي أسسها الملك المؤيد شيخو، وفرغ منها سنة (٨١٩هـ)^(٤).

ومنها أيضًا مدرسة إينال التي بنيت سنة ٧٩٥هـ، والمدرسة الإيتمشية التي بنيت سنة ٧٨٥هـ والمحمودية التي بناها الأمير جمال الدين محمود بن علي الأستادار سنة ٧٩٧هـ^(٥). وغير ذلك.

ولم يقتصر اهتمام الناس بالعلم على الانتظام في الدرس بالمدارس والجوامع، بل شغفوا بالكتب واقتنائها، فراجت تجارتها، وقرأ طلاب العلم ما كان يقع بين أيديهم من الكتب الدينية والأدبية واللغوية والطبيعية والفلكية وغيرها^(٦).

(١) انظر حسن المحاضرة: (٢/٢٦٤).

(٢) انظر عصر سلاطين المماليك، المجلد الثالث: ص ٤٦.

(٣) انظر حسن المحاضرة: (٢/٢٦٨).

(٤) السابق: (٢/٢٧١-٢٧٢).

(٥) انظر عصر سلاطين المماليك، المجلد الثالث: ص ٥٢.

(٦) انظر الأدب في العصر المملوكي: (١/١٢٠).

دور الكتب في عصر المماليك

قال الدكتور محمود رزق سلم: ومما هو جدير بالذكر هنا أنك قلَّ أن تجد مدرسة أو مسجدًا أو دارًا تعليمية أنشئت في ذلك العصر، دون أن تزود بخزانة كتب نافعة؛ تُعين المدرسين والطلاب فيها والهاوين إليها، وظل الأمر يزداد بطول الأيام حتى غصت البلاد بذخائر علمية نفيسة من هذه المؤلفات فوق ما خلفه العصر الأيوبي، وكان بعض السلاطين مغرمًا باقتناء الكتب العلمية النفيسة، فكان لذلك أثر نافع؛ كالسلطان الملك الناصر حسن بن قلاوون^(١).

ومن خزائن الكتب في ذلك العصر

خزانة الكتب بالقبة المنصورية التي أنشأها المنصور بن قلاوون، وخزانة الكتب بالمدرسة الحجازية، وخزانة الكتب بالمدرسة الناصرية، وخزانة الكتب بالمدرسة المنكوتيرية، وخزانة الكتب بالمدرسة السابقة، وخزانة الكتب بالمدرسة المحمودية، وغيرها من الخزائن الكثيرة في ذلك العصر^(٢).

النحو في عصر المماليك

كان الاهتمام بعلوم اللغة واضحًا في ذلك العصر، وخاصة النحو ورجاله، وكان هذا الاهتمام لازمًا لخدمة الدين وعلومه، وقد ظهر جماعة من كبار أئمة النحو بلغ اهتمامهم بالنحو مبلغًا جعل السبكي يقول: ومن العلماء طائفة استغرقت حب النحو واللغة عليها، وملا فكرها فأدأها إلى التقعر في الألفاظ، وملازمة حوشي اللغة بحيث خاطبت به من لا يفهمه، ونحن لا ننكر أن الفصاحة فنٌّ مطلوب، واستعمال اللغة عزيز حسن، ولكن مع أهله، ومن يفهمه^(٣).

(١) عصر سلاطين المماليك: (٦٧/٣).

(٢) ولمن أراد استزادة أن يرجع إلى خطط المقرئ: (٤/٢١٩-٢٥٤).

(٣) معيد النعم وعيد النغم: ص

ويمكن أن نطلق على نحو هذه الفترة نحو الفقهاء، فلست بواجباً أحدًا من الفقهاء ورجال الدين لم تستهوه دراسة النحو، ولم يطلبه فأصبح لذلك كثير من الفقهاء علماء في النحو، واهتموا بالنحو واللغة اهتمامًا بلغ بهم إلى حفظ أمهات كتبها، وخاصة المختصرات المشهورة التي بدأت تظهر في ذلك العصر كألفية ابن مالك وغيرها.

ومن ينطبق عليه عبارة (نحو الفقهاء) الإمام عبد الله الفاكهي، فمؤلفاته في النحو تأخذ طابعًا دينيًا واضحًا، وقد ألفها بناء على رغبة الأصفياء من فقهاء عصره على حدّ تعبيره^(١).

وعلى الرغم من أن نحويّ ذلك العصر لم يأتوا بجديد ممتع، ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم في توضيح مسائل النحو، وتوجيه قواعده، والاستدلال بها من عرض الآراء المتناقضة أحيانًا، والموازنة بينها، وترجيح أحدها، وأن بعضهم نحا إلى وضع المتون، ثم إلى شرحها أو اختصارها - وذلك على نمط ما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه.

وزادت التحشية على المؤلفات والاستدراك عليها ونحوه حتى نتج عن ذلك نتاج وفير في النحو والصرف، إلا أن بعضهم كانت له في بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن التدقيق لمادته، عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جيد التعليل والتوجيه، ومن هؤلاء على سبيل المثال: ابن هشام المصري، الذي قال فيه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه^(٢).

(١) انظر مقدمة المؤلف في كتاب (كشف النقاب... ص (٢٦٧).

(٢) عصر سلاطين المماليك: (٣/ ١٥٢-١٥٣).

وبالجمله يمكن أن يطلق على عصر الماليك: عصر الموسوعات والجامع؛ وذلك لنشاط علمائه وعدم تخصصهم وتبحرهم في العلم، كما يطلق على عصر الأتراك العثمانيين الآتي: عصر الشروح والحواشي^(١).

أشهر النابهين في ذلك العصر من العلماء

نيج في عصر الماليك علماء كثيرون في علوم اللغة والنحو وعلوم الدين، ومن أشهرهم: الرضيُّ الاسترابادي (ت سنة ٦٨٦هـ)^(٢)، وابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٧٧هـ)^(٣)، وابن تيمية (سنة ٧٢٨هـ)^(٤)، وابن قيم الجوزية (ت سنة ٧٥١هـ)^(٥)، وابن خلدون (ت سنة ٨٠٨هـ)^(٦)، وابن حجر العسقلاني (ت سنة ٨٥٢هـ)^(٧)، وأبو حيان النحوي (ت سنة ٧٤٥هـ)^(٨)، وتقي الدين السبكي (ت سنة ٧٥٦هـ)^(٩)، وابن هشام النحوي (ت سنة ٧٦١هـ)^(١٠).

وكذلك ابن منظور صاحب لسان العرب (ت سنة ٧١١هـ)^(١١)، والسُّمَني (ت سنة ٨٧٢هـ)^(١٢)، وابن عقيل النحوي (ت سنة

(١) انظر تاريخ آداب اللغة: (٣/٢٧٢)، وموسوعة الحضارة الإسلامية: (٥/٢٢٦-٢٢٧)، والإسلام والحضارة العربية: (٢/٤٦٧)، والأدب في العصر المملوكي: (١٣/٤٨).

(٢) ترجمته في أعيان الشيعة: (١٢/١٦-١٧).

(٣) راجع ترجمته في النجوم الزاهرة: (٨/٢٠٧)، والبدر الطالع: (٢/٢٢٩)، والشذرات: (٥/٦).

(٤) ترجمته في الشذرات: (٦/٨٠).

(٥) ترجمته في الشذرات: (٦/١٦٨).

(٦) ترجمته في المصدر السابق: (٦/٧٦).

(٧) السابق: (٧/٢٧٠).

(٨) ترجمته في ص (٢٧٥) من الكتاب.

(٩) ترجمته في الشذرات: (٦/١٨٠).

(١٠) ترجمته في ص (٢٨٩) من الكتاب.

(١١) راجع ترجمته في بغية الوعاة: ص ١٠٦.

(١٢) ترجمته في الشذرات: (٧/٣١٣).

٧٦٩هـ^(١)، والمقرئزي (ت سنة ٨٤٥هـ)^(٢)، والعيني (ت سنة ٨٥٥هـ)^(٣)، وابن الهمام (ت سنة ٨٦١هـ)^(٤)، والسيوطي (ت سنة ٩١١هـ)^(٥)، والفيروزأبادي صاحب القاموس المحيط (ت سنة ٨١٧هـ)^(٦).

ومنهم كذلك القلقشندي، صاحب صبح الأعشى (ت سنة ٨٢١هـ)^(٧)، وابن الصائغ (ت سنة ٧١١هـ)^(٨)، وابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ)^(٩)، والدماميني (ت سنة ٨٢٧هـ)^(١٠)، والشيخ خالد الأزهرى (ت سنة ٩٠٥هـ)^(١١)، وابن آجروم (ت سنة ٧٢٣هـ)^(١٢)، ومحمي الدين النووي (ت سنة ٦٧٦هـ)^(١٣)، والشيخ زين الدين زكريا الأنصاري (ت سنة ٩٢٦هـ)^(١٤)، والكافيجي (ت سنة ٨٧٩هـ)^(١٥).

ولا ننسى نحوياً نابهاً أخرجته مصر في القرن العاشر الهجري وهو الأشموني

- (١) ترجمته في الشذرات: (٦/٢١٤).
- (٢) ترجمته في معجم المطبوعات العربية: (١٧٧٨)، وتاريخ آداب اللغة: (٣/١٧٥).
- (٣) ترجمته في الشذرات: (٧/٢٨٦)، ومعجم المطبوعات العربية: (١٤٠٢).
- (٤) ترجمته في الضوء اللامع: (٨/١٢٧-١٣٢)، والشذرات: (٧/٢٩٨)، وبغية الوعاة: ص ٧٠.
- (٥) انظر ترجمته في ص (٧٥) من هذا العمل.
- (٦) ترجمة الفيروزأبادي في بغية الوعاة: ص ١١٧، والشذرات: (٧/١٢٦)، وتاريخ آداب اللغة العربية: (٣/١٤٥).
- (٧) ترجمته في الضوء اللامع: (٢/٨)، والشذرات: (٧/١٤٩).
- (٨) ترجمته في بغية الوعاة: (١٠٧).
- (٩) راجع ترجمته في ص (٢٧٣) من هذا العمل.
- (١٠) راجع ترجمته في ص (٥٥٠) من هذا العمل.
- (١١) ترجمته في الشذرات: (٨/٢٦).
- (١٢) ترجمته في الشذرات: (٦/٦٢).
- (١٣) ترجمته في الشذرات: (٥/٣٥٤).
- (١٤) ترجمته في عصر سلاطين المماليك، المجلد الثالث: ص ٣٨٩.
- (١٥) ترجمته في الشذرات: (٧/٣٢٦).

المتوفى سنة (٩٢٩هـ)^(١).

عصر الأتراك العثمانيين

أما في الفترة الثانية من حياة الإمام الفاكهي فهي التي عاصر فيها استيلاء دولة العثمانيين على مصر وما تبعها من البلاد الحجازية وغيرها على يد السلطان سليم الأول سنة ٩٢٦هـ وقد عاصر الفاكهي اثنين من أقوى سلاطينها:
الأول: هو السلطان سليم الأول.

والثاني: ولده سليمان القانوني المتوفى سنة ٩٧٤هـ.

وقد خضعت مصر وما تبعها للحكم العثماني خضوعاً تاماً منذ عام ٩٢٣هـ وأصبحت ولاية عثمانية إلى أن وضع محمد علي يده عليها سنة (١٢٢٠هـ).

لمحة تاريخية

استولى السلطان العثماني سليم الأول على الشام بعد انتصار على السلطان الغوري في موقعة مرج دابق، ومنها سار الفاتح إلى مصر برأ، فاستولى عليها، وأمن مملكتها طومان باي آخر ملوك المماليك ثم قتله.

وقد عمد السلطان سليم الأول إلى فتح مصر والشام انتقاماً من السلطان الغوري؛ لأنّه حالف عدوه الشاه إسماعيل الصفوي عليه، وكانت مصر آنذاك في غاية الاضطراب والفساد، وقد شاخت دولتها، وآذنت شمسها بالزوال تمهيداً لقيام تلك الدولة الشابّة، ففتح السلطان العثماني سليم الأول الشام ومصر فأصبحتا ولايتين عثمانيتين ابتداء من سنة ٩٢٣هـ وبها يبدأ العصر الذي نحن بصددده.

(١) هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى المعروف بالأشموني، راجع ترجمته في الشذرات: (١٦٥/٨).

ثم أرسل إليه شريف مكة يبذل له الطاعة، فدخلت الحجاز أيضًا في حوزته وأضحت مملكة بهذه الأقطار التي افتتحت توازي بمساحتها ضعفي المملكة التي فتحها أجداده الثمانية قبله، وفي عهد ابنه سليمان القانوني -عاشر ملوكهم- فتحت اليمن والحبشة والعراق وطرابلس وبرقة وتونس والجزائر والصحراء الكبرى والسودان، وبفتح العرق أصبح السلطان العثماني بحق (سلطان البرين والبحرين).

وأصبحت الدولة العثمانية آنذاك في قمة ازدهارها، إذ توسعت فتوحاتها في البلاد المجاورة فكانت رقعتها تضم يوغسلافيا وبلغاريا في الشمال، وتشمل إيران والعراق شرقًا، ومصر والشام جنوبًا، واليونان وقبرص غربًا^(١).

الحياة العلمية في ذلك العصر.

إذا أردنا أن نقارن بين الحياة العلمية في عصر العثمانيين، والحياة العلمية في العصر السابق (عصر سلاطين المماليك) وجدنا أن الحركة العلمية في عصر العثمانيين أصبحت في أحط أدوارها، وندر نبوغ العلماء والمفكرين أو المستنبتين فيه، وأكثر ما كتب فيه إنما هو من قبيل الشروح والحواشي والتعليقات والتقارير وغير ذلك، ويصحُّ أن يُطلق عليه عبارة جورجى زيدان: عصر الشروح والحواشي، في مقابل العصر المملوكي الذي أطلق عليه: عصر الموسوعات والمجاميع^(٢).

وقد شاع في العصر العثماني التصوف، وتعددت الطرق الصوفية، وكثر التأليف بلا نظام وانحطَّ أسلوب الإنشاء حتى أوشك أن يكون عاميًا، وظهرت قصص خيالية، كـ(سيرة الظاهر بيبرس والأميرة ذات الهمة، وقصة رأس الغول) وتضخمت قصص كانت معروفة من قبل، مثل (سيرة أبي زيد الهلالي) و(سيرة

(١) انظر الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي: (٢/٤٨٧-٥٣٧)، وتاريخ آداب اللغة

العربية، جورجى زيدان: (٣/٢٧٠).

(٢) تاريخ آداب اللغة: (٣/٢٧٢).

عنتر بن شداد) و(سيرة سيف بن ذي يزن) و(قصة ألف ليلة وليلة).

وكان يتخلل تلك القصص شعر تقترب لغته من العامية، ينشده القاص مع أعوانه تنشيطاً للسامع، وراجت سوق الأدب الشعبي رواجاً كبيراً، ويرجع ذلك إلى انحطاط المستوى الفكري والثقافي آنذاك.

وكان عهد الدولة العثمانية حافلاً بالصراع الداخلي والخارجي، ولم تكن عقلية القادة بناءة أو خلّاقة كعقلية سابقهم من المماليك، فمَثَلُوا في المجال العلمي والثقافي نفس الدور الذي مثله المماليك قبلهم، ولم يأتوا بجديد ليضاف إلى ما تركه المماليك، وعلى حد تعبير أستاذنا الدكتور أحمد شلبي: إنَّ المماليك والعثمانيين امتزجوا معاً، وكانوا في مستوى متقارب من حيث الثقافة والفكر، ولكن الشعب المصري حمل مسؤوليته الفكرية بنجاح على الرغم من انحراف القادة^(١).

ومما يلاحظ في هذا العصر أن الحركة العلمية فيه كانت نظرية محضة، ولم يعرف المصريون العلم التجريبي القائم على المشاهدة والتجربة والاختيار، وأنها استقت من المصادر القديمة، ولم يكن فيها تجديد أو ابتكار، ولم تتصل بالنهضة الأوروبية من قريب أو من بعيد.

لذلك لما اطلَّعُوا على العلوم الحديثة التي صاحبت الحملة الفرنسية أبدوا دهشتهم واستغرابهم، واعتقدوا أنها أنواع من السحر، أو هي من قبيل المعجزات!!

وحينما أرسل محمد علي البعوث العلمية إلى أوروبا رأى الطلبة علومًا جديدة لا عهد لهم بها من قبل، ورأوا كتبًا مؤلفة بطرق تختلف عن الطرق المتبعة في البلدان العربية، وأدركوا الفرق البعيد بين الشرق والغرب وقد سجل رفاة الطهطاوي إعجابه بالطرق الغربية الحديثة في التأليف، ونعى على الكتب العربية كثرة ما عليها

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: (٥/٣٤٣).

من شروح وتعليقات، وما في أساليبها من تعقيد والتواء.

وقد تحدّث بروكلمان عن حياة العثمانيين أنفسهم فقال^(١): كانت حياة العثمانيين العلمية خُلُوًا -أو تكاد- من الأصالة والإبداع؛ فهي تتخذ سبيلها في مجاري التقليد والاتباع الثابتة، ذلك أنّ العلم لم يكن يعني عند المسلم اكتساب معرفة جديدة، بل التمكن إلى أقصى حد مستطاع من المادة التي أنتجتها الأجيال السالفة.

وكان أعظم القدر والاعتبار يخلع على التفقه في الدين، والشرع الإسلامي الذي لم يكن ليفصل عن القانون المدني، والذي طغى على هذا القانون أيضًا، وإذا كانت أمهات الكتب القانونية موضوعة بالعربية فقد اصطنع العلماء العثمانيون في آثارهم التشريعية هذه اللغة أيضًا في الأعمّ الأغلب، ولم يكتب باللسان الوطني غير بعض الكتب الوعظية الموضوعة لعامة القراء، والواقع أن فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير وجرأته؛ ولكنها في الذاكرة الحافظة والتطبيق الجلّد الصبور.

دور العلم في عصر العثمانيين

تنوعت المراكز العلمية التي كانت تلقى فيها الدروس العلمية والتعليمية، وكان منها المساجد والمدارس والزوايا ومنازل بعض مشاهير العلماء والتجار.

أما بالنسبة للمدارس والجوامع فما هي إلا امتداد لصورتها في عصر المماليك، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس والجوامع التي أنشئت في ذلك العصر.

ومن الزوايا التي اتخذت أماكن للعلم في ذلك العصر: زاوية الشيخ الخضري، والزاوية الملحقة بالجامع الكبير بالمنصورة، وكذلك زاوية الشيخ الدرديري، وغيرها من الزوايا^(٢).

(١) الأتراك العثمانيون وحضارتهم: ص ١٠٥

(٢) انظر تاريخ الجبرتي: (٢/١٤٧-١٤٨).

ومن المنازل التي كانت تقام فيها الحلقات العلمية: منزل الحاج أحمد بن محمد الشرايبي المتوفى سنة (١١٧١هـ) وكان من أعيان التجار ومشاهيرهم، وكذلك بيت الشيخ حسن الجبرتي، وكذلك بيت الشيخ مصطفى الرئيس البولاقى (ت سنة ١١٩٤هـ)^(١).

(١) موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية: (٣٥٣/٥).

النحو في عصر العثمانيين وأشهر رجاله

نشطت الدراسات النحوية في هذا العصر الذي نحن بصددده نشاطاً ملحوظاً، على الرغم من جمود الحركة الفكرية فيه بصفة عامة، ولكننا وجدنا أن هذا النشاط لم يكن من قبيل التأليف، بل من قبيل الشروح والتعليقات والحواشي، فقد كثرت الشروح والاختصارات على المؤلفات التي ألفت قبل ذلك، وزادت التحشية على تلك المؤلفات والاستدراك عليها، ونحو ذلك حتى نتج من ذلك نتاجٌ وفير في كتب النحو والصرف^(١).

ولعل من أشهر أصحاب الحواشي في العصر العثماني: الشنواني المتوفى سنة (١٠١٩هـ) والدنوشري (ت سنة ١٠٢٥هـ)، والشيخ ياسين (ت سنة ١٠٦١هـ)، والحنفي (ت سنة ١١٧٨هـ)، ومحمد الأمير (ت سنة ١١٨٨هـ)، والشيخ حسن الكفراوي.

ومن رجال النحو في العصر العثماني أيضاً: بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المصري النحوي (ت سنة ٩٩٢هـ)^(٢).

ولعل من أشهر علماء النحو واللغة: الصبَّان^(٣)، وعبد القادر

(١) انظر المدارس النحوية: ص ٣٦١.

(٢) انظر ترجمته في شذرات الذهب: (٤٢٨/٨).

(٣) هو محمد بن علي الصبَّان الشافعي، ولد بمصر، وحفظ القرآن والمتون، واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره وجهابذة مصر، وبرع في النحو، وألف حاشية على الأشموني وصفها الجبرتي بقوله: سارت بها الركبان، وشهد بدقتها أهل الفضل والعرفان.

البغدادي، صاحب خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، والذي توفي
سنة ١٠٩٣هـ.

وتوفي سنة ١٢٠٦هـ انظر ترجمته في الأدب المصري في ظل الحكيم العثماني
(٢٩٣-٢٩٤).

الفصل الثاني

الفاكهي

نشأته وحياته العلمية

تنويه.

اسمه، ولقبه.

مولده، وحياته.

مكانته العلمية، وثقافته.

مذهبه الفقهي.

وفاته.

من اشتهر بلقب الفاكهي من العلماء.

شيوخه وتلاميذه.

أسرته.

الفصل الثاني

الإمام الفاكهي

تنويه

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه قد واجهتني صعوبات جمة عندما أقدمت على عمل ترجمة لعبد الله الفاكهي، إذ إنني لم أعثر على ترجمة سوى تلك التي ذكرها صاحب النور السافر في كتابه، وكانت تلك الترجمة مصدرًا لكلّ الترجمات التي ذُكرت في كتب التراجم من بعده، ثم أرسلتُ إلى واحد من أساتذتي الأجلاء المعارين إلى المملكة العربية السعودية للعمل بإحدى جامعاتها؛ لطلب الحصول على أية معلومات عن عبد الله الفاكهي من مسقط رأسه مكة المكرمة فأفادني -بعد مرحلة من البحث والاستقراء- بأنه لا توجد أية معلومات عن الرجل، وأنه على الرغم من شهرته، وصيته الذائع لم يزل مجهول المجال النحوي.

لذا فقد آثرت الاعتماد على كتاب النور السافر، للعيدروسي، وعلى غيره من كتب التراجم التي ترجمت له، والتي اعتمدتُ بدورها على كتاب النور السافر، وذلك لعمل ترجمة له تتضمن الحديث عن: اسمه ولقبه، ومولده وحياته، ومكانته ووفاته، ومن لُقّب بلقبه.

وعندما أردت الحديث عن شيوخه وتلاميذه، لم أجد لذلك ذكرًا في واحد من كتب التراجم أو غيرها، ولكن ثمة اتفاق على أن عبد الله الفاكهي تعلّم ودرس على والده، وأن والده أحمد بن علي هو الشيخ الأول والأخير والمعلم الأوحّد لولده عبد الله، وأن أسرته جميعها كان كلُّ واحد منها ذا فضل وعلم، فكان لزامًا عليّ أن أخصّ الوالد بحديث موجز يكشف عن جوانب شخصيته العلمية ومن أثر فيها من الناحية العلمية باعتباره المعلم الوحيد لولده، وأيضًا ارتأيت أنه ليس من فضول القول أن أخصّ كلُّ واحد من أفراد تلك الأسرة بترجمة موجزة لعلها تكشف أو تساعد على الإمام بجوانب شخصية عبد الله صاحب الترجمة.

أما بالنسبة للدراسة النحوية عنده فقد استخلصتها من مؤلفاته وآثاره التي تركها، فليس ثمة شك في أن عمل الشخص - أيًا كان العمل وأيًا كان هذا الشخص - هو السبيل الوحيد إلى معرفة شخصيته، وجوانبه وطبيعتها، فتحدثت عن الأصول النحوية عنده: السماع، القياس، العامل، العلة، التقدير، والتأويل، ثم عن مصطلحاته النحوية وكذا عن منهجه النحوي، ومذهبه النحوي وشواهد النحوية، ومصادره، وموقفه من الشواهد النحوية، ومن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على نحو أخص.

اسمه ولقبه.

هو جمال الدين^(١)، وقيل: عفيف الدين^(٢) عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، الفاكهي، المكي، الشافعي، النحوي^(٣).

مولده وحياته

ولد عبد الله الفاكهي بمكة المكرمة سنة ٨٩٩هـ ونشأ بها ثم رحل إلى مصر فأقام بها مدة، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن سلفه كانوا كلهم حريصين كذلك على زيارة مصر والبقاء بها مدة، فوالده أحمد بن علي نسب إلى مصر^(٤)، وكذلك كان جده الأدنى: علي بن محمد^(٥)، وكذا جده الأعلى: علي بن محمد الملقب بنور الدين

(١) انظر الأعلام: (١٩٣/٤)، ومعجم المؤلفين: (٢٨/٦).

(٢) انظر الحدود النحوية: (ص ١٣)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: (ص ١٤٣٢)، وتاريخ الأدب العربي: (١٢/٢) ملحق بالألمانية.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر شذرات الذهب: (٢١٤/٨)، والنور السافر: (ص ٢٠٠).

(٥) الضوء اللامع، للسخاوي: (٣٢٤/٥).

والمعروف بالفاكهاني^(١).

وقد نشأ الفاكهي في كنف عائلة لها مكانتها العلمية، فقد كان والده من خيرة علماء عصره، وكان هو المعلم الأوحده لابنه كما قلنا، وكان حافظاً، وتكرر قدومه للقاهرة، وكان حاذقاً فطناً منوراً، مخالطاً للأكابر مع الحرص على تحصيل الوظائف^(٢).

وكذلك كان جده الأدنى مفوهاً، طلق العبارة، بحتاً، نظراً، ذا نظم ونثر، وكان حافظاً^(٣).

وكان جده الأعلى: علي بن محمد بن عمر مفوهاً كذلك، ميلاً إلى الأدب معنياً بمتعلقاته من العروض والنحو وغيرهما، فتنبه فيه، ونظم الكثير من القصائد.

وأيضاً كان أخواه: عبد القادر ومحمد، قال صاحب النور السافر: ومن العجائب أن المشايخ الثلاثة - هو والشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر - كانوا كلهم أهل فضل وعلم^(٤)!

اشتغل عبد الله بالعلم على والده، ودرس وانتفع به الناس وكان مشاركاً في جميع العلوم، وألف كتباً مفيدة، منها: شرح القطر لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦٢هـ^(٥)، وقد سناه: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، ويقال: إنه ألفه وكان عمره حينئذ ثمانية عشر عاماً، وذلك كما أجمعت المصادر^(٦).

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر النور السافر: (٢٠٠).

(٣) انظر الضوء اللامع: (٣٢٥/٥).

(٤) انظر النور السافر: (ص ٤١٠).

(٥) انظر ترجمته في هامش ص (٢٨٩) من التحقيق.

(٦) انظر ص (١٤٥) من الكتاب.

ومن كتبه أيضًا: شرح متممة الأجرومية، وشرح على الملحة، وهو الشرح الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه، والحدود النحوية، وشرحها.

مكانته العلمية وثقافته

كان الفاكهي - رحمه الله تعالى - من كبار علماء عصره مشاركًا في جميع العلوم، شافعي المذهب في الفقه، بارعًا في مجال اللغة والنحو، وقد فاق أقرانه في النحو على وجه خاص، قال عنه صاحب النور السافر: ... وبالجملة فإنه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله تعالى حتى قيل: إنه سيبويه عصره - رحمه الله^(١).

وحكي أنه حضر مرة في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ على بعض المشايخ شرحه على القطر المسمى: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى فأشكل عليهم بعض العبارات فحلها لهم، وذكر أنه الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البينة على ذلك، وشهد من كان من أهل مكة هناك^(٢).

وكان الرجل غزير العلم، واسع المعرفة، وكتبه تدل على غزارة علمه ودقة فهمه، ومنها: مجيب النداء الذي ألفه وهو ابن ثمانية عشر عامًا؛ وهو شرح في غاية الحسن والدقة، ومنها أيضًا كتاب: الحدود النحوية؛ الذي جمع فيه الحدود المستعملة في علم النحو، وما ضم إليه، وعددها ١٣٧ حدًا، وشرحها أيضًا في كتاب يحمل عنوان: شرح الحدود النحوية، ومن كتبه كذلك: الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، وغير ذلك.

(١) انظر النور السافر: (ص ٢٧٨).

(٢) السابق، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: (١٤٣٢).

مذهبه الفقهي

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لعبد الله الفاكهي على أنه كان شافعي المذهب في الفقه^(١).

وفاته

ثمة إجماع من كل كتب التراجم التي ترجمت له على أنه توفي بمكة، وذلك في سنة ٩٧٢هـ، عن عمر يبلغ ثلاثًا وسبعين عامًا، تغمده الله بواسع رحمته وكرمه^(٢).

من اشتهر بلقب (الفاكهي) من العلماء

لم يقتصر اسم الفاكهي على عالمنا فحسب، بل اشتهر آخرون بهذا الاسم، ومنهم:

- ١- أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، وهو من علماء القرن الثالث الهجري، وهو صاحب كتاب (تاريخ مكة) ألفه سنة ٢٧٢هـ^(٣).
- ٢- عبد القادر بن أحمد الفاكهي: وهو أخ لعبد الله صاحب الترجمة، وقد توفي سنة ٩٨٢هـ^(٤).
- ٣- الفاكهي محمد: أخوه أيضًا، وكانت وفاته في سنة ٩٩٢هـ^(٥).
- ٤- الفاكهي أحمد بن علي: والده، وكانت وفاته في سنة ٩٣٦هـ^(٦).
- ٥- الفاكهي أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي^(٧).

(١) نفسها.

(٢) انظر في ترجمته: الأعلام: (٤/١٩٣)، وإيضاح المكنون: (١/٢٩٦، ٢/٢٠٢)، تاريخ النور السافر: (٢٧٧-٢٧٨)، الحقائق النحوية: (٤٧-٤٨)، شذرات الذهب: (٨/٣٦٦-٣٦٧)، كشف الظنون: (١٣٥٢)، معجم المؤلفين: (٦/٢٨)، معجم المطبوعات العربية والعربية: (١٤٣٢)، هدية العارفين (١/٤٧٢).

(٣) انظر معجم المؤلفين: (٩/٤٠).

(٤) انظر المصدر السابق: (٥/٢٨٣).

(٥) المصدر السابق: (٨/٢٩٨).

(٦) انظر شذرات الذهب: (٨/٢١٤-٢١٥).

(٧) انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرية بدمشق: ص ١٦٩، ٢٢٢ - للوقوف على

شيوخه وتلاميذه

لم تذكر كتب التراجم - كما قلنا - شيئاً عن أساتذة عبد الله أو تلاميذه سوى ما ذكر عن والده، فقد اتفق المترجمون، وأجمعوا على أنه أخذ عن والده، ولم تذكر له شيوخاً غيره، وهذا يعني أن الابن شرب من منهل عذب فرات؛ الوالد كما يعني أيضاً أن أساتذة الوالد وشيوخه هم بطريق غير مباشر أساتذة للابن وشيوخ له، لذلك أجد أنه من الضروري أن أفرد حديثاً موجزاً عن الأب يكشف عن جوانب شخصيته العلمية ومكانتها، ومن أثر فيها وأيضاً سوف نخص كل واحد من أفراد أسرته بحديث موجز لما لهم جميعاً من فضل وعلم.

أسرته

من العجيب والمفيد أننا نرى لكل فرد من أفراد أسرة عبد الله الفاكهني مكانته العلمية في عصره، وذلك بداية من الجد الأكبر - علي بن محمد بن عمر - المعروف بالفاكهاني، ثم حفيده - علي بن محمد بن علي - المعروف بابن الفاكهاني، وهو موسوعة في فنون شتى، وكان مفوهاً عبقرياً، ثم رأينا ابن الرجل الثاني وهو: أحمد بن علي المتوفى سنة ٩٣٦ هـ وكانت له مكانته العلمية التي لا تجحد.

ثم الأبناء الثلاثة لأحمد المذكور وهم: عبد الله، وعبد القادر، ومحمد وكان الثلاثة أهل فضل وعلم، وسوف نفرّد لكل واحد منهم حديثاً موجزاً.

أولاً: والده

هو شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر الفاكهني، المصري، المكي، الشافعي، ابن أخت السراج البلقيني، قال صاحب النور السافر: ... وكان مولده في شعبان سنة ٨٦٨ هـ بمكة، ونشأ بها

فحفظ القرآن، والأربعين للنووي، وإرشاد ابن المقري، وألفية ابن مالك، وعرض على البرهان بن ظهيرة، والمحب الطبري والعلمي، وعمر بن فهد وآخرين.

قال السخاوي: سمع مني بمكة والمدينة أشياء، بل وقرأ عليّ بالقاهرة سنن أبي داود، وتكرّر قدومه لها، وهو حاذق فطن منور.

قال الشيخ جار الله بن فهد - رحمه الله: واستمر على حاله في التردد والحدق وكثرة دخول القاهرة ومخالدة الأكابر، مع الحرص على تحصيل الوظائف، وتزوج واحدة بعد أخرى ورزق جملة أولاد أنجبهم عبد الله من حبشية، وغيره من مكية ومدنية، وحصل الأملاك وعمرها، ثم ضَعَفَ في آخر عمره فقطع له فتق في بدنه وانقطع في بيته نحو جمعة بالإسهال ثم مات بعد وصية، وحصل بالإسهال الشهادة، ووقى فتنة القبر بموته يوم الجمعة، وناهيك بها من سعادة - رحمه الله وإيانا- وخلف عبد الله وعبد القادر وأبا السعادات حمداً، وقد اشتهر كل من أولاده بمزيد من العلم خلا عمر^(١).

وكانت وفاته يوم الجمعة تاسع عشر من المحرم سنة ٩٣٦هـ ودفن على قبر أبيه وجدته، جوار الفضيل بن عياض^(٢).

ثانياً: أخوه عبد القادر

كان عبد القادر الفاكهي هذا فاضلاً عالماً، من أهل مكة مولداً ووفاءً، وكان مشاركاً في جميع العلوم، وُلد في شهر ربيع الأول من عام عشرين وتسعمائة (٩٢٠هـ).

وله مصنفات كثيرة جداً بحيث لا تنحصر، وذلك في مختلف العلوم والفنون؛

(١) النور السافر للعيدروسي: (ص ٢٠٠).

(٢) المصدر السابق: (ص ٣٥٣).

كالفقه، والسير، والأخلاق، والفضائل، والبلدان، وغير ذلك.

قال العيدروسي في النور السافر: ومصنفاته كثيرة لا تنحصر، ورأيت منها جملة عديدة من فنون شتى، وكَعَمْرِي أَنَّهُ يشبه الجلال السيوطي في كثرتها بحيث إِنَّه يكتب على كل مسألة رسالة^(١).

وكان عبد القادر يقرض الشعر^(٢)، وقد وقفت على شعر كثير له لا أجد هنا متسعاً لعرضه.

وكانت وفاته - رحمه الله تعالى - بمكة سنة (٩٨٢هـ / ١٥٧٤م) على أصح الأقوال^(٣)؛ فقد توفي بعد أخيه عبد الله بعشر سنين.

ولكن هناك من وهم في سنة وفاته، فقد أرّخ الشوكاني^(٤) لوفاته بسنة ٩٨٩هـ وأرّخ بهذه السنة كذلك عمر كحالة في كتابه^(٥) وقد أرّخ صاحب الظنون لوفاته بسنة ٩٦٣هـ^(٦).

ثالثاً: أخوه محمد

هو أبو السعادات، محمد بن أحمد الفاكهي، المكي، الحنبلي؛ فقيه لغوي، أديب ناظم، ناثر.

ولد بمكة سنة (٩٢٣هـ / سنة ١٥١٧م) وتفقّه على المذاهب الأربعة، وكانت

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر الأعلام: (٤/ ١٦١)، وهديّة العارفين: (١/ ٥٩٨)، والنور السافر: (ص ٣٥٣).

(٤) البدر الطالع: (١/ ٣٦٠).

(٥) معجم المؤلفين: (٥/ ٢٨٣).

(٦) كشف الظنون: (١٨٤٥).

له اليد الطولى في جميع العلوم وتفنن فيها، ورزق الخطوة في زمانه، وكان جواداً سخياً لا يُمسك شيئاً؛ ولذلك كان كثير الاستقراض، وكانت تغلب عليه الحدة، وله شيوخ كثيرون يزيدون على التسعين - كما ذكر ابن العماد في شذراته^(١) منهم شيخ الإسلام ابن حجر الهيثمي، والشيخ محمد الخطّاب وآخرون من أهل مكة وحضر موت وزيد... وغير ذلك.

وحفظ القرآن الكريم، وأربعين النووي... وغير ذلك من مختلف العلوم والفنون، وبالجملة فمخطوطاته كثيرة جداً، وهي أكثر من أن تحصى.

ودخل الهند وأقام بها مدة، ثم رجع إلى وطنه مكة في سبع وخمسين فحجّ ذلك العام وزار النبي ﷺ، ثم رجع في السنة التي تليها وعاد إلى الهند في سنة ٩٩٠هـ فأقام بها إلى أن توفي في ليلة الجمعة الحادي والعشرين من جمادى الآخرة ٩٩٢هـ^(٢).

رابعاً: جده الأدنى

علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، نور الدين المصري الأصل، المكي الشافعي، الآتي جده قريباً.

ولد في ذي الحجة سنة ٨٣٦هـ بمكة، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم وأربعين النووي وألفية ابن مالك، وشافية ابن الحاجب في الصرف... وغير ذلك كثير، واشتغل في بلده والقاهرة والشام وغيرها^(٣)، وبرع في الفقه العربية والمعاني

(١) انظر شذرات الذهب: (٨/٤٢٧-٤٢٨).

(٢) انظر ترجمته في النور السافر: (٤٠٧-٤١٠)، ومعجم المؤلفين: (٨/٢٩٨)، وهدية

العارفين: (٢/٢٥٧)، والأعلام: (٦/٢٣٥).

(٣) وقد ذكره حفيده عبد الله الفاكهي في نجيب التدا: ص ٢٥، قال: ولا يجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافاً للجمهور، قال جدّي - رحمه الله: والشواهد لما قاله كثيرة، والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدر، إذ المسألة ليست قطعية، فلينبغي المصير إليه ورفض القياس، إذ المبحث لغوي.

والبيان وغيرها من الفضائل، وأذن له غير واحد في التدريس والإفتاء، وتصدى لإقراء الطلبة بالمسجد الحرام فانفتح به الكثيرون.

وقد ذكر السخاوي شيوخًا له كثيرين في مختلف العلوم والفنون منهم العلم البلقيني والكافيجي وغيرهما^(١).

وكان الرجل مفوهًا، طلق العبارة، قادرًا على التعبير عن مراده، بحأًا نظرًا إذا نظم ونثر^(٢)، توفي في مغرب ليلة الأربعاء خامس رمضان سنة ٨٨٠هـ، ودفن عند سلفه بالقرب من الفضيل بن عياض.

خامسًا: جده الأعلى

علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر، يعرف بالفاكهاني، وهو جد علي بن محمد الماضي ذكره.

ولد بمكة وسافر عقب بلوغه إلى مصر والشام لطلب الرزق، وكان ميالًا إلى الأدب، معنيًا بمتعلقاته من العروض والنحو، وغيرهما فتنبه فيه، ونظم الكثير من القصائد وغيرها، وفيه ما يستجاد، وسمع بمصر صحيح مسلم عن الموسوي من محمد بن عمر البليسي، وله شيوخ كثيرون، منهم: يحيى التلمساني المدني، والجمال بن ظهيرة والشيخ إسماعيل الجبرتي الصوفي.

ودخل اليمن أكثر من مرة، وحصل له برٌّ من السلطان الأشرف محمد بن

وقد ذكر أيضًا أن جده هذا قد شرح الأجرومية، قال في (موجب النداء ص ٤١): قال جدي رحمه الله - في شرح الأجرومية: ولا حاجة إلى هذه الزيادة؛ لأن ذلك غير داخل تحت قولنا: ما جمع بألف وتاء.

(١) انظر الضوء اللامع: (٥/٣٢٥).

(٢) السابق.

قلاوون وولده الناصر، وغيرهما، وقال السخاوي: ... ذكره الناس في مكة^(١)، وقال^(٢): سمعت شيئاً من نظمه بوادي الطائف وكان ذا دين وحياء ومروءة، صحبنا، - فرأينا منه ما يحمد، مات في ليلة الخميس، سادس عشر من رمضان سنة ١٨هـ^(٣) بمكة ودفن بالمعلاة، ولعله بلغ الخمسين - رحمه الله.

(١) المصدر السابق (٢/٦).

(٢) السابق.

(٣) يقصد سنة ٨١٨ هجرية.

الفصل الثالث آثار الفاكهي

مؤلفاته ومصنفاته.

كتب منسوبة إلى الفاكهي خطأ.

الفصل الثالث

آثار الفاكهي

أ- مؤلفاته، ومصنفاته

ترك الفاكهي مصنفات عظيمة ومفيدة تدل على غزارة علمه، ودقة فهمه، وكلها في النحو وهي:

١- مجيب النداء إلى شرح قطر النداء^(١)

وهو شرح على قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ وهو شرح ممزوج، يحل ألفاظ القطر ويبين معانيه مع الإتيان بدليل السائل وتعليل جانب فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل. وقد فرغ من شرحه سنة ٩٢٤هـ^(٢)، وهو كتاب في غاية الحسن والجودة.

(١) يوجد منه ثمان نسخ خطية محفوظة بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

أرقامها: (٧٣٥٣، ٦١٨٩، ١٧١٥، ٤٩٦٠، ٣٦٧٨، ٣٦٥٤، ١١٥٢، ١٧١٦).

وأوراقها: (١١٥، ٨٣، ١١٥، ١٣٢، ١٠٠، ١٠٠، ١٥٣، ٥٧) ورقة.

انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرة: (٤٤٦-٤٥١).

وكذا يوجد منه (١٠) نسخ خطية بدار الكتب المصرية بالقاهرة، أرقامها: (٦٦٨، ٢٦٩،

٢٧٠، ٤٢١، ٥٧٩، ٨٦٤، ١٤٦٣، ١٤٦٦، ١٥٦٥، ١٦ ش).

انظر فهرس الكتب العربية: (٧٤/٢). وقد طبع كتاب مجيب النداء بمطبعة حمد شاهين

سنة (١٢٨١هـ في ٢٣١ صفحة) وبمطبعة بمبي سنة ١٨٨٠م في (١٩٤) صفحة، وفي

مطبعة بولاق سنة ١٢٦٤هـ.

انظر معجم المطبوعات العربية ص ١٤٣٢.

(٢) ذكر ابن العماد في شذراته (٨/٢١٤) أن الفاكهي صنّف كتابه المذكور سنة ٩١٦هـ وكان

عمره حينئذ ثمانية عشر عامًا، وفي معجم المطبوعات (١٤٣٢).

ويقال: إنّه ألفه وهو ابن ثمانية عشر عامًا، وفي كشف الظنون: (١٣٥٢): وفرغ من شرحه

يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة ٩٢٤هـ.

ولنا أن نقول: إنه بدأ أو شرع في تأليفه سنة ٩١٦هـ وكان عمره حينئذ ثمانية عشر عامًا، ثم

وثمة حواش على مجيب النداء منها:

- ١- حاشية بالقول للشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)^(١). وهي مجموعة فوائد^(٢) أضافها الشيخ ياسين لشرح الشيخ الفاكهي مع تلخيص ما جاء في حاشية أبي بكر الشنواني.
- ٢- حاشية التونسي^(٣): كتبها السيد أحمد بن عبد اللطيف التونسي، توفي -رحمه الله- ولم يكملها.

ولمجيّب النداء شرح اسمه: (إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النداء إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) وهو للشيخ علي بن عبد القادر النبتي الحنفي مؤذن الجامع الأزهر المتوفى بمصر في نيّف وستين وألف^(٤).

فرغ منه سنة ٩٢٤هـ ونكون بهذا قد وفّنا بين ما ذكرته المصادر السابقة.

وأما ما قاله صاحب الحقائق النحوية (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٠٤، نحو تيمور الورقة: ٤٧) وهو: يقال إنّه ألفه هو ابن أحد وسبعين سنة، فذاك وهم منه ولا أساس له من الصحة بدليل إجماع المصادر التي ترجمت لعبد الله الفاكهي على هذا التاريخ الذي ذكره وانقراده هو به.

(١) انظر ترجمة الشيخ ياسين العلّيمي في المؤلفين: (١٣/١٧٧)، والأعلام: (٩/١٥٥)، كشف الظنون: (٢/١٣٥٢).

(٢) يوجد منه نسختان بدار الكتب الظاهرية بدمشق: الأولى: أوراقها (١٨١)، ورقمها (٩٧٠٨-عام) والثانية: أوراقها (٤٦٧)، ورقمها (١٧٢١-عام). انظر فهرس المخطوطات (ص ١٤٠).

(٣) منها نسخة خطية بدار الكتب الظاهرية تقع في (١٠٨) ق تحت رقم (١٠٩٦٧-عام)-. انظر فهرس المخطوطات (ص ١٤١).

(٤) وقد أتم شرحه في يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٠٤٠هـ في مجلدين

٢- كتاب الحدود النحوية^(١)

وهو كتاب جمع فيه الفاكهي الحدود المختارة المستعملة في علم النحو، وما ضم إليه، وعددها (١٣٧) حدًا.

وبدأ بتعريف الحد قائلاً: اعلم أنَّ الحدَّ والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عن جميع ما عداه^(٢).

وقال عن حد النحو: اصطلاحًا: علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم إعرابًا وبناءً^(٣).

وقال عن حد الضرورة الشعرية: حدُّ الضرورة ما لا يقع إلا في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا^(٤).

وقال في الخط: حدُّ الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائه بتقدير الابتداء والوقف^(٥).

مخطوطين برقم (٨٣٧).

انظر فهرس الكتب العربية: (٧٤ / ٢).

(١) طبع كتاب الحدود النحوية في كلكتة سنة (١٨٤٩م) باعتناء المسيو سير نُغر، وتقع هذه الطبعة في ثلاثة عشر ورقة.

انظر معجم المطبوعات العربية: (ص ١٤٣٢).

(٢) الحدود النحوية: ١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق: ص ١٢.

(٥) المصدر السابق: ص ١٣.

٣- كتاب شرح الحدود النحوية^(١)

وهو شرح لكتاب الحدود النحوية السابق. وهو شرح مزوج يناسب الأصل في الاختصار والإتقان، ويكفل حل مبانيه، وتوضيح معانيه.

وقد ذكره العيدروسي في كتابه^(٢)، والزركلي في أعلامه^(٣)، وبروكلمان في كتابه^(٤)، وابن العماد في شذراته^(٥)، والبغدادي في هدية العارفين^(٦)، وكذا في إيضاح المكنون^(٧)، وحاجي خليفة في كشف الظنون^(٨).

٤- كتاب: الفواكه الجنية على متممة الأجرومية^(٩)

وهو تعليق لطيف ألفه الفاكهي على كتاب: متممة الأجرومية الذي ألفه محمد

(١) يوجد منه نسختان خطيتان بدار الكتب الظاهرية بدمشق، أوراقهما: (٣٨٠، ٣٠) ق، وأرقامهما: (٩٤٧٣-عام)، (١٠٥٢٠-عام).

انظر فهرس المخطوطات (٢٨٨-٢٨٩)، وكذا يوجد منه نسختان بدار الكتب المصرية بالقاهرة أرقامها: (٤٥٤ نحو طلعت)، (٤٢٩ نحو طلعت).

انظر فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية حرف ش.

(٢) انظر النور السافر (ص ٢٧٧).

(٣) (٤/١٥٣).

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي: (٢/٤٩، ٣٨٠).

(٥) (٨/٣٦٦).

(٦) (١/٤٧٢).

(٧) (١/٢٩٦).

(٨) انظر (ص ١٣٥٢).

(٩) توجد منه نسخ خطية بدار الكتب الظاهرية بدمشق في (١٧٠) ق برقم (٨٩٢٧-عام) وتاريخ

النسخ (الثلاثاء/ ٩ محرم/ سنة ١٢٤٩هـ)، والناسخ: محمد صادق بن مصطفى الكوراني.

انظر الفهرس: (٣٩٦-٣٩٧).

بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الشهير بالحطّاب^(١) المولود سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٧م) والمتوفى سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧م).

الأجرومية لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن أجروم، ولد بفاس عام ٦٨٢هـ، وتوفي بها سنة ٧٢٣هـ).

وقد قرر فيه الفاكهي معاني (متممة الأجرومية) وحرر مبانها مع فوائد جمة وزوائد مهمة، وفرغ من تأليفه يوم الأحد ١٠ من رجب سنة ٩٥٦هـ^(٢).

وقد ذكره البغدادي في إيضاح المكنون^(٣)، وابن العماد في الشذرات^(٤)، وكحالة في المؤلفين^(٥)، والزركلي في أعلامه^(٦)، والعيدروسى في النور السافر^(٧).

٥ - كتاب: كشف النقاب عن مخدّرات ملحمة الإعراب

وهو كتاب شرح فيه مؤلفه: (ملحة الإعراب وسنحة الآداب) وهي أرجوزة في النحو للإمام أبي محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، وهو كتاب لطيف ألفه الفاكهي بناء على رغبة بعض الفقهاء الأصفياء من علماء عصره.

(١) انظر ترجمته في الأعلام (٥٨/٧).

(٢) وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، فطبع بالمطبعة الشرفية في سنة ١٢٩٨هـ وفي مطبعة مصر سنة ١٣٠٤هـ وكذا سنة ١٣٠٦هـ وفي مطبعة بولاق بمصر سنة ١٣٠٩هـ. انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة: (١٤٣٢).

(٣) انظر الجزء الثاني.

(٤) انظر (٣٦٦/٨).

(٥) انظر (٢٨/٦).

(٦) انظر (١٩٣/٤).

(٧) انظر الجزء الثاني.

وهذا هو الكتاب الذي تصدى لتحقيقه ودراسته في عملنا هذا، والله الموفق،
ومنه يستمد العون.

ب- كتب منسوبة إليه، والصحيح أنها لغيره

نسب المستشرق الألماني كارل بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) أربعة
كتب إلى عبد الله الفاكهي^(١) وبعد التحقق من صحة نسبة هذه الكتب تبين
الصحيح أنها لغيره، وليست له وإنما وهم بروكلمان عندما عدّها له، والكتب هي:

١- شرح جمل الزجاجي

قال بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي): (١٧٤/٢) شرح الجمل لعبد
الله بن أحمد الفاكهي (ت سنة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م).

وأشار إلى: القاهرة ثان (٦٧/٤).

وقد اختلط الأمر على بروكلمان ووهم في ذلك، إذ يوجد في فهرس دار الكتب
المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى (٦٧/٤)، ما نصّه: (شرح الحدود النحوية
للفاكهي)، ويليه مباشرة: (شرح الجمل. لعلي بن محمد الضائع)، فخلط بروكلمان
بينها، ومن هنا نشأ الخطأ والوهم.

٢- كتاب: مناهل السمر في منازل القمر

ذكر بروكلمان في كتابه الملحق الثاني باللغة الألمانية ص ٥١٢، نسبة هذا الكتاب
إلى عبد الله الفاكهي، وذكر أنه منظومة وتوجد نسخة منه في الفاتيكان، ولكنني

(١) وردت نسبة تلك الكتب إلى عبد الله الفاكهي مجتمعة، في الملحق الثاني باللغة الألمانية
(ص ٥١٢)، من كتاب بروكلمان.

عُثرت على عدة مراجع تنسب هذا الكتاب إلى عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري ت ١٠٣٧هـ، ومن تلك المراجع التي ذكرت نسبه إلى عبد الرحمن العمري:

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر^(١)، وإيضاح المكتون^(٢)، وهديّة العارفين^(٣)، ومعجم المؤلفين^(٤)، والأعلام^(٥).

٣- شرح المعلقات

ذكر بروكلمان في كتابه: (٧١/١) عند حديثه عن شروح المعلقات ما نصّه: (شرح لعبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٢هـ/١٥٦٤م)، وأشار إلى وجود نسخة في مكتبة راغب باشا باستانبول بتركيا تحت رقم ١١٥٤، وبعد العودة إلى فهرس مكتبة راغب باشا ص ٤٨ تبين أنّ الكتاب المذكور الذي يحمل الرقم (١١٥٤) هو لعبد القادر بن أحمد الفاكهي (ت ٩٨٢هـ)، وهو أخ لعبد الله.

٤- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني

قال بروكلمان في كتابه (٢٨٩/٣) عند حديثه عن شروح رسالة ابن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني (٣١٦هـ/٣٨٦هـ): شرح لعبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٣هـ/١٥٦٤هـ).

وأشار إلى وجود نسخة له في مكتبة رامبور برقم (٢٦٨) وأحال على فهرس

(١) انظر: (٣٦٩/٢).

(٢) انظر: (٥٦٤/٢).

(٣) انظر: (٥٤٨/٥).

(٤) انظر: (١٦٤/٥).

(٥) انظر: (٣٢١/٣).

المخطوطات بمكتبة رامبور ص ٢٠٧.

وبعد العودة إلى فهرس مكتبة رامبور ص ٢٠٧ تبين أن هذا الشرح الذي يحمل الرقم المذكور وهو (٢٦٨)، اسمه التحرير والتحرير، وهو للشيخ أبي حفص عمر بن سالم اللخمي الإسكندري الشهير بابن الفاكهاني المتوفى سنة (٧٣١هـ)^(١)، ولعل التقارب بين اللقيين كان منشأ اللبس عند بروكلمان.

٥- كتاب: حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل

نسب هذا الكتاب إلى عبد الله الفاكهي وقد وردت نسبه إليه في الأعلام^(٢) وكذا في معجم المطبوعات العربية والمعربة^(٣).

والصحيح أنه لأخيه عبد القادر الفاكهي المتوفى سنة (٩٨٢هـ) فقد وردت نسبه إليه في أكثر من مصدر، منها البدر الطالع^(٤) للشوكاني، وكذا في معجم المؤلفين^(٥)، ولم يذكره بروكلمان في كتابه ضمن مؤلفات عبد الله.

وقد طبع هذا الكتاب بهامش: الإنحاف: بحب الأشراف؛ للشيخ عبد الله الشبراوي، وبهامش خلاصة الوفا للسمهوري (نور الدين): مكة سنة (١٣١٦هـ)^(٦).

(١) انظر كشف الظنون: (٨٤١)، والدرر الكامنة: (١٦٨/٣)، وبغية الوعاة: (٣٦٢)،

وشذرات الذهب: (٩٦/٦)، والأعلام: (٥٦/٣).

(٢) انظر: (١٩٣/٤).

(٣) انظر: ص ١٤٣٢.

(٤) انظر: (١٣٦/١).

(٥) انظر: (٢٨٢/٥).

(٦) انظر معجم المطبوعات العربية: (ص ١٤٣٢).

الباب الثالث منهج الفاكهي النحوي

الفصل الأول: الأصول النحوية والمنهجية عند الفاكهي.

الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي، ومذهبه النحوي.

الفصل الثالث: الشواهد النحوية عند الفاكهي.

- أ- القرآن الكريم والقراءات.
- ب- الحديث النبوي الشريف.
- ج- الشعر العربي.
- د- أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.
- هـ- موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي.

الفصل الأول

الأصول النحوية والمنهجية عند الفاكهي

أولاً: أصول النحو

أ- السماع.

ب- القياس.

ثانياً: أصول منهجية

أ- التأويل والتقدير.

ب- التعليل.

ج- العامل.

الفصل الأول

الفاكهي وأصول النحو

أولاً: أصول النحو

أ- السماع

اعتمد الفاكهي السماع أساساً لقواعده، فقد استشهد في كتابه (كشف النقاب) بنحو (٢٣٦) ست وثلاثين ومائتين آية من القرآن الكريم، هذا بالإضافة إلى أنه استشهد بنحو (٧١) واحد وسبعين بيتاً من أشعار العرب، بالإضافة إلى نحو عشرة أحاديث نبوية شريفة، بالإضافة إلى كثير من أقوال العرب وحكمهم، وهو بهذا تابع للحريري في هذا المنهج، فالحريري استشهد في كتابه "شرح ملحّة الإعراب" بنحو (١٩٩) آية، وبنحو (٨٠) بيتاً من الشعر، وكذلك بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الفاكهي في كل مؤلفاته يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم إذا ما قيس ذلك بشواهد الشعرية، أو بالأحاديث النبوية الشريفة، أو شواهد المأثور من كلام العرب.

ويؤيد اعتماده السماع الأصل الأول من أصول النحو، قوله: وأما نحو قضية (ولا أبا حسن لها) فينول، وعملها على خلاف القياس، لكن ورد السماع به^(١).

وكذلك يتضح اتخاذه السماع أصلاً أول، قوله - عندما كان يتحدث عن تقديم أخبار كان وأخواتها عليها - فيرى أنه يجوز تقديم أخبارها عليها وقد يجب ذلك إلا "ليس" لعدم السماع، وذلك حين قال: "... وقد يجب ذلك - أي التقديم - نحو: أين كان زيد؟، وكم كان مالك؟، وكيف كان بكر؟. نعم يستثنى منه إطلاق خبر

(١) كشف النقاب: ص (٤٣٩) من التحقيق.

"ليس" فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح، وإن كان ظرفاً لعدم السماع^(١).

إلى غير ذلك من الأدلة التي تؤكد أن الفاكهي كان يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو:

ب- القياس

اعتبر الفاكهي القياس أصلاً من أصول النحو عند عدم وجود الشاهد السماعي، يدل ذلك على هذا قوله في باب العدد: "... فالأحاد من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر حذفها مع المؤنث، وما دون ذلك على القياس"^(٢).

وقوله في نفس الباب: وإلا ثنائي فلك فتح الياء وإسكانها، ويقل حذفها مع بقاء كسر لنون وفتحها، وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر وتبنيها على الفتح مطلقاً، فتقول في المذكر عندي أحد عشر عبداً... إلخ^(٣).

وقوله عندما كان يتحدث عن صياغة فعل الأمر من المضارع، فيقول: يعني إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سعى وغدا وربما فاحذف الحرف الأخير منه، وهو حرف العلة ليكون مبنياً على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدل على المحذوف فتقول: يَا زَيْدُ اسْعَ وَاغْدُ وَازِمِ، وقرس على ذلك^(٤).

وقوله في باب الإضافة: وأما القسم الثاني فمته: كل وبعض وغير وسوى وأي

(١) السابق: ص (٤٦٤) من التحقيق.

(٢) كشف النقاب: ص (٥٥٤) من التحقيق.

(٣) المصدر السابق: ص (٥٥٤) من التحقيق.

(٤) السابق: ص (٢٨٩) من التحقيق.

وحسب وأول وقبل وبعد وأسماء الجهات الست، وهي: فوق وتحت ويمين وشمال ووراء وأمام، تقول: جاءني كل القوم، فيكون مضافاً لفظاً ومعنى، ولك قطعُهُ عن الإضافة لفظاً، نحو: جاءني كل، وهو منويُّ الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة^(١).

وقوله في باب "كان وأخواتها" عندما كان يتحدث عن خبر "ليس"، هل يجوز تقديمه عليها، فقال: فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصحّ وإن كان ظرفاً لعدم السماع به وقياساً على "عسى" بنجامع الجمود^(٢).

وقوله في باب "العدد" كذلك: فالواحد والاثنتان يجريان على القياس يذكران مع المذكور، نحو: واحد واثنان، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: واحدة واثنتان^(٣).

وقوله في باب "التصغير" عندما كان يتحدث عن تصغير عثمان وسكران: "... فيقال فيهما: عُثَيَّانٌ وَعُمَيْرَانٌ وَسُكَيْرَانٌ، ومثله نحو: زَعْفَرَانٌ نَمَا الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف فإنه إذا صغّر لا يغير ألفه فتقول فيه: زُعَيْفَرَانٌ، وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون كثعلبان ومرطبان^(٤).

وقوله عن جمع المؤنث السالم: ينصب بالكسرة وجوباً حملاً للنصب على الجر قياساً على أصله، وهو جمع المذكر السالم^(٥).

وقوله في باب "الضمائر": فالضمائر كلّها مبنية لشبهها بالحروف وضعاً، كالتاء في (ضربت)، والكاف في (أكرمك)، ثم أجريت بقية الضمائر (كنحن) مجراها طرداً

(١) السابق: ص (٣٥٥) من التحقيق.

(٢) السابق: ص (٤٦٤) من التحقيق.

(٣) كشف النقاب: ص (٤٩٢) من التحقيق.

(٤) السابق: ص (٥٥٤) من التحقيق.

(٥) مجيب النداء: ص ٤١.

للإبَابِ^(١).

وقوله في باب "ما النافية" إِنَّ الحِجَازِيْنَ يُعْمَلُونَهَا عَمَلٌ لَيْسَ فِي رَفْعِ الْإِسْمِ وَنِصْبِ الْخَبْرِ لِشَبْهِهَا بِهَا فِي نَفْيِ الْحَالِ وَالِدُخُولِ عَلَى الْمَعَارِفِ وَالنِّكَرَاتِ، وَفِي دُخُولِ الْبَاءِ فِي الْخَبْرِ، وَبِنُوعِ تَمِيمٍ لَا يُعْمَلُونَهَا، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ مَهْمَلَةٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا يَخْتَصُّ بِقَبِيلٍ بَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَأَصْلُهَا أَلَا تَعْمَلُ^(٢).

وقوله: ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام، وقاسه النحويون في الباقي^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أَنَّ الْفَاكِهِيَّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - أَعْنِي تَمْسِكُهُ بِالْقِيَاسِ - يَنْهَجُ مِنْهَجَ صَاحِبِهِ الْحَرِيرِيِّ، فَتَرَى الْحَرِيرِيَّ يَقُولُ فِي مَنْظُومَتِهِ فِي بَابِ "الْحَرْفِ":

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عِلْمَةٌ فِقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ فَهَامَةٌ

وقوله في آخر باب "نواصب الفعل المضارع":

فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ مَثَلُهَا فَاخْذُ عَلَى تَمَثَالِي

وقوله في باب "الجوازم":

فَاخْضُ - وَقِيَّتَ السَّهْوِ - مَا أَمَلَيْتُ وَقِسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

إلى غير ذلك من الشواهد التي تؤيد أَنَّ الْحَرِيرِيَّ كَانَ يَقِيسُ عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ الشَّاهِدِ السَّمَاعِيِّ، وَتَابِعَهُ عَلَى هَذَا الْإِمَامِ الْفَاكِهِيَّ كَمَا قُلْنَا.

(١) المصدر السابق: ٦٩.

(٢) السابق: ١٠٦.

(٣) السابق: ٥٨.

ثانياً: أصول منهجية

أ- التأويل والتقدير

وهو من الأصول التي استخدمها الفاكهي وبنى عليها منهجه النحوي وهو أصل من الأصول المعتمدة التي شغف بها نحاة مدرسة البصرة وأولعوا بها.

يقول بعد أن ذكر رأي الكوفيين حول إعراب الفعل المضارع الواقع بعد لام الجحود: "... وذهب البصري إلى أن خبر كان محذوف، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها - على الأصح - في موضع جر، والتقدير في نحو: ﴿ وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ما كان الله مُريدًا لتعذيبهم، ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام، والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مَصْرَحًا به في بعض كلام العرب، فقال:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُوْ

فصرح بالخبر الذي هو قوله (أهلاً) مع وجود اللام والفعل بعدها^(١).

وكذلك لجأ إلى التأويل، تأصيلاً لمنهجه البصري عندما خالف يونس والبغداديين والكوفيين، عندما رأى أن الحال لا بد وأن تكون نكرة، وإن جاءت معرفة تؤول بنكرة، فقال: "... وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو: اجْتَهِدْ وَحَدِّكْ، أي: منفردًا، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، أي: مرتين^(٢).

ولجأ إلى التأويل كذلك عندما رأى أن التمييز لا بد وأن يكون نكرة، ويؤول بنكرة إن جاء بلفظ المعرفة، ومثَّل لذلك بقول الشاعر:

(١) مجيب النداء: ٤٥.

(٢) المصدر السابق: ١٦١.

وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وقال: أي نفساً^(١).

وكذلك حين قال: وأما نَحْوُ (فَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) فمؤول وعملها - يقصد (لا) - على خلاف القياس^(٢).

وحين قال في "باب كان وأخواتها": وأما (ليس) وزال وفتى فإِنَّهَا ملازمة للنقص، وما أوهم خلافه يؤول^(٣).

وحين قال في باب "التوابع": ويجوز أيضاً عطف الاسم على الفعل وبالعكس وعطف المفرد على الجملة وبالعكس - في الأصح - بالتأويل بأن يكون الاسم يشبه الفعل، والجملة في تأويل المفرد نحو ﴿مُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] و﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ ﴿فَأَنْزَلَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]^(٤).

إلى غير ذلك من المواطن التي لجأ فيها إلى التقدير والتأويل مما لا يتسع المجال هنا لعرضه، فقليل الكلام يغني عن كثيره.

ب- التعليل

اتجه الفاكهي في تعليلاته النحوية اتجاهًا عقليًا ومنطقيًا، وهو في تعليلاته لم يخالف رأي البصريين بل يتفق معهم ويعلل لأرائهم، وسنوضح ذلك عند الكلام عن مذهبه النحوي.

(١) كشف النقاب: ص (٤٠٤) من التحقيق.

(٢) السابق: ص (٤٣٩).

(٣) السابق: ص (٤٦٦).

(٤) كشف النقاب.

ولقد علل لكثير من المسائل النحوية ومن ذلك ما يلي:

- ١- علل لحذف التنوين في حال الإضافة بقوله: وذلك لأنَّ التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً^(١).
- ٢- وعلل لنصب المفعول به ورفع الفاعل قائلاً: وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلاً واحداً بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر، ليكون ثقل الرفع موازناً لقلّة الفاعل وخفة الفتحة موازنة لكثرة المفعول^(٢).
- ٣- ونجده يعلل لاختياره رأي البصريين القائل بأنَّ المصدر أصل للفعل في الاشتقاق بقوله: لأنَّ الفرع لا بد فيه من الأصل وزيادة، ولا شك أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان، بل والذات التي قام بها الفعل، ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاق، فيكون فرعاً للمصدر^(٣).
- ٤- علل لاستثثار ظرف الزمان مطلقاً بالنصب على الظرفية فقال: وإنَّما استأثر (ظرف الزمان) مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنَّه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط^(٤).
- ٥- ورجح رأي البصريين القائل بنسبة الرفع في اسم كان وأخواتها إليها، وعلل لذلك بقوله: لاتصاله بها إذا كان ضميراً، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب وأما أنَّه ينصب ولا يرفع فلا^(٥).

(١) كشف النقاب: ص (٣١٦) من التحقيق.

(٢) المصدر السابق: ص (٣٧٨) من التحقيق.

(٣) المصدر السابق: ص (٢٨٩) من التحقيق.

(٤) المصدر السابق: ص (٤٢١) من التحقيق.

(٥) المصدر السابق: ص (٤٦٢) من التحقيق.

- ٦- وعلل للبناء في أسماء الاستفهام (مَنْ وَكَمْ) فقال: وعلل بنائهما شبههما بالحرف في الوضع^(١).
- ٧- وعلل لبناء (أَيْنَ) بقوله: وعللة بنائه شبهه بالحرف في المعنى، وهو معنى الاستفهام أو الشرط^(٢).
- ٨- وعلل لبناء (أَمْس) بقوله: وعللة بناء أَمْس شبهه بالحرف وهو تضمنه معنى لام التعريف، وبني على الحركة ليعلم أنَّ له أصلاً في الإعراب وكان كسرة، لأنها في الأصل في التخلص من التقاء الساكنين^(٣).
- ٩- وقال في علة بناء "ستان": وُبنيَ لشبهه بالحروف في كونه عاملاً غير معمول وقيل: لوقوعه موقع المبني^(٤).
- ١٠- وعلل لبناء "هؤلاء" فقال: وعللة بنائه تضمُّنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك^(٥).
- ١١- وعلل لإعراب الأسماء الستة بالحروف بقوله: وإنما أعربت بالحروف؛ لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها؛ لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبدال المثني والمجموع الفرعي عن المفرد بالإعراب بالأقوى فاختراروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة بالأقوى وهو الحرف، وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثني والمجموع في أنَّ آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفي استلزام كل

(١) المصدر السابق: ص (٥٨٩) من التحقيق.

(٢) المصدر السابق: ص (٥٩٢) من التحقيق.

(٣) المصدر السابق: ص (٥٩٣) من التحقيق.

(٤) المصدر السابق: ص (٥٩٢) من التحقيق.

(٥) المصدر السابق: ص (٥٩٤) من التحقيق.

منها ذاتا أخرى كالأخ للأخ، والأب للأب^(١).

١٢- وعلل لتقديم الجزم على النصب بقوله: لأنَّ النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثني والمجموع على حده؛ لأنَّ الجزم نظير الجر في الاختصاص^(٢).

١٣- ويرجح رأي البصريين القائل بنسبة الرفع إلى "إنَّ وأخواتها" في الخبر ويعلل ذلك، فيقول: لأنَّ لهذه الأحرف شبهًا بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعَمِلَتْ عملها معكوسًا؛ ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قَدَّم وفاعل آخر، تبيينًا على الفرعية، ولأنَّ معانيها في الأخبار فكنَّ كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العمد والفضلات^(٣).

١٤- ورجح رأي البصريين القائل بنسبة العمل لأنَّ المضمرة بعد حتَّى في الفعل المضارع بقوله: لأنَّها قد ثبتَ جرُّها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا؛ لأنَّ لما تقرَّر من أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأنَّ ذلك ينفي الاختصاص^(٤).

ويتضح من خلال المسائل التي عرضناها -على سبيل المثال لا الحصر- أنَّ الفاكهي كان يعلّل للكثير من المسائل النحوية وكان يتجه في تعليقاته هذه اتجاهًا منطقيًا وفلسفيًا كما هي طبيعة المدرسة البصرية في تعليقاتها وكما هو واضح عنها في كتاب الإنصاف لابن الأنباري وغيره، من مطولات النحو وحواشيه تلك التي تختص بالنحو البصري.

ج- العامل

اهتم الفاكهي بالعامل اهتمامًا كبيرًا، ونراه في حديثه عن العامل يختار رأي

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: ص ٣٣.

(٢) مجيب الندا للمؤلف: ص ٤٤.

(٣) السابق: ص ١١١.

(٤) السابق: ص ٥٥.

البصريين ولم يختار رأي الكوفيين إلا في مسألة واحدة فقط، وذلك عندما كان يتحدث عن عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع ورأى أنه التجرد من الناصب والجازم، وهو رأي الكوفيين، إلا أنه عاد إلى رأي البصريين فذكره في مجيب النداء^(١) عندما قال: "وقيل: حلولة محل الاسم"، وهو اختيار البصريين.

وما عدا ذلك فهو يختار رأي البصريين عندما يتحدث عن العامل في المسائل التي تستلزم ذكر العامل، ومن تلك المسائل: قوله في مقدمة الكتاب: وبعد: منصوبٌ على الظرفية العامل فيه (أمّا) المحذوفة تخفيفاً لكثرة استعمالها^(٢).

وقوله في باب المفعول به^(٣): واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعدّد - كما مرّ - أو صفة، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَانٍ أَمْرُهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٤) أو مصدره، نحو: ﴿وَأَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠]، أو اسم فعل نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وقوله في باب "الحال": واعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها^(٥).

وقوله في باب "المبتدأ والخبر": وإنما اختلفوا في رافعها على أقوال أصحابها عند ابن مالك ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو جعلك الاسم أولاً تخبر عنه، والخبر مرفوع بالمبتدأ فعامل الأول معنوي والثاني لفظي^(٦).

- (١) السابق: ص ٤٨.
- (٢) كشف النقاب: ص (٢٦٩) من التحقيق.
- (٣) السابق: ص (٣٩٧).
- (٤) هي قراءة وانظر تخريجها في التحقيق.
- (٥) كشف النقاب: ص (٤٠٧).
- (٦) كشف النقاب: ص (٣٥٧).

وقوله في باب "التمييز": والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه^(١)

وقوله في باب "الظرف": والعامل في المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه^(٢).

وقوله في باب "التوابع": والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل، فالعامل فيه مقدّر وكلها تعرب بإعراب ما قبلها^(٣).

وقوله في باب: الإغراء - عن الاسم المغرى به - وعامله إما ظاهر، نحو: الزم أخاك...، وإما مضمّر، وإضماره إمّا جوازًا نحو: الصلاة جامعة، أي: احضروا الصلاة...، وإمّا وجوبًا، وذلك في العطف، نحو: الأهل والولد والمروءة والنجدة^(٤).

وقوله في باب "الفاعل": ورافعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه^(٥).

(١) السابق: ص (٤١٢).

(٢) السابق: ص (٤١٨).

(٣) السابق: ص (٥٠٨)، ومجيب النداء: ١٩٠.

(٤) كشف النقاب: ص (٤١٨).

(٥) السابق: ص (٣٧٠).

الفصل الثاني

المصطلحات النحوية عند الفاكهي

ومذهبه النحوي

- المصطلحات النحوية.

- مذهب الفاكهي النحوي.

الفصل الثاني

المصطلحات النحوية عند الفاكهي

من المتعارف عليه بين النحاة والدارسين أنَّ المصطلحات النحوية قد استقرت منذ زمن مبكر، وأنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ هو أول من فكر في وضع تلك المصطلحات، فقد وضع بعض المصطلحات التي احتيج إلى معرفتها في زمنه، ثم تطورت المصطلحات على يد تلاميذه الكثيرين الذين تفرعوا وانقسموا بدورهم إلى فريقين فيما بعد، الفريق الأول يمثل الاتجاه البصري، والثاني يمثل الاتجاه الكوفي، وقد اتخذ كل فريق منهما ما يروق لهم من مصطلحات الخليل ثم أضافوا إليها مصطلحات نحوية أخرى لم يتعرض لها الخليل، فاستقرت على يد أعلام المدرستين من أمثال سيويه والمبرد والفراء وغيرهم، ثم تطورت وأخذت شكلاً أكثر استقراراً حتى زمن ابن هشام وابن مالك أو قبل ذلك.

ولا نريد هنا أن نتبع القضية تبعاً تاريخياً منذ بدأت على يد الخليل إلى أن استقرت بعد ذلك وأخذت شكلاً نهائياً، فهذا مما لا يتسع المجال له، وموضعه رسائل متخصصة، ولكننا نريد أن نتعرف على موقف الشيخ الفاكهي من تلك المصطلحات النحوية وما هي المصطلحات التي يستعملها وهل هي مصطلحات بصرية أم كوفية؟

وسوف نذكر بعض المصطلحات التي توضح ما نحن بصدده، والتي استعملها الفاكهي وذلك على سبيل التمثيل، لا الحصر، فالقُلُّ يغني عن الكثير.

١- فعل الأمر:

استعمل الفاكهي هذا المصطلح، وقد أخذه من البصريين، وأما الكوفيون فلم يجعلوا ثمة فعل أمر، وإنما هو عندهم قسيم للمضارع، بناء على أنه مقتطع منه، إذ أصل (افْعَلْ): لِتَفْعَلْ، وذلك كأمر الغائب، ولكن لما كان أمر المخاطب أكثر على

أستهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، لذا فهو عندهم معرب، وعند البصريين مبني على ما يجزم به مضارعه^(١).

٢- ألقاب الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم

هذه الألقاب أطلقها الشارح تبعاً للبصريين وجعلها خاصة بحالات الإعراب^(٢)، وأطلق على حالات البناء ألقاباً أخرى هي: الضم والفتح والكسر والسكون^(٣).

وهو بهذا يختلف مع الكوفيين الذين أطلقوا مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم وجعلوها ألقاباً مشتركة بين كلٍّ من الإعراب والبناء.

٣- الجر والخفض

قال الفاكهي في باب حروف الجر^(٤): الجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين ومؤداهما واحد ولا مشاحة في الاصطلاح.

وهو هنا يتفق مع السيوطي الذي يقول^(٥): الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين.

لكن هل مصطلح الخفض من ابتكارات الكوفيين، وكذلك مصطلح الجر من ابتكارات البصريين؟ بمعنى أن كلاً من المصطلحين لم يكن يعرف قبلهما؟

(١) انظر المسألة رقم (٧٢) من الإنصاف، وانظر كذلك التصريح: (٥٥/١).

(٢) انظر كشف النقاب: ص (٣١٠) من التحقيق.

(٣) انظر كشف النقاب: ص (٤٤٥) من التحقيق.

(٤) انظر كشف النقاب: ص (٣٣٩) من التحقيق.

(٥) انظر الأشباه والنظائر: (٨٩/٢).

لو دققنا النظر لوجدنا أنَّ المصطلحين كليهما من ابتكارات الخليل، ثم جاء البصريون فاخترتوا لهم مصطلح (الجر)، واختار الكوفيون لهم مصطلح (الخفض)، ومؤداهما واحد، وعمموا استعمال المصطلح فأطلقوه على المنون وغير المنون على حين أن الخليل كان يطلق الخفض على المنون، والكسر على غير المنون، والجر على الكسرة التي يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين.

والفاكهي بعد أن ذكر كلا المصطلحين، الكوفيِّ والبصريِّ، نجده وقد التزم بالمصطلح البصري (الجر) فيقول: حروف الجر، والاسم المجرور... إلخ، ولم يقل: حروف الخفض أو الاسم المخفوض... إلخ.

٤- لام الابتداء

استعمل الفاكهي مصطلح (لام الابتداء) وذلك عندما كان يتحدث عن وجوب تأخير الخبر، فقال: "... أو مقرونًا بلام الابتداء، نحو: كَزَيْدٌ قائمٌ"^(١).

وهذا مصطلح بصريٌّ لم يعرفه الكوفيُّون، بل هم يُنكرونه؛ لأنَّ ما يسميه البصريون (لام الابتداء) يسميه الكوفيون (لام قسم)، وعندهم أن اللام في قولهم: كَزَيْدٌ أفضل من عمرو، جواب قسم مقدر، والتقدير: والله كَزَيْدٌ أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها"^(٢).

٥- أسماء الأفعال

وذلك نحو: نَزَالٌ، وَدَرَاكٌ، وَهَلَمٌّ، وَتَعَالٌ، وَصَهٌ، وَمَهٌ، وَإِيهٌ وغيرها، فقد استعملها الفاكهي بهذا المصطلح وهو بهذا يخالف الناظم الذي اعتبر الأربعة الأولى أفعال أمر، فقال: وقضية كلامه -يعني الناظم- أن نَزَالٌ وَدَرَاكٌ فعلا أمر لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه، فإنَّ (نَزَالٍ) مشتقٌّ من النزول، وإنَّ (دَرَاكٍ) مشتقٌّ من الإدراك وليس كذلك،

(١) كشف النقاب: ص (٣٦٢) من التحقيق.

(٢) انظر الإنصاف: المسألة رقم (٥٨).

بل هما اسما فعل أمر، وأنَّ (هَلُمَّ وَهَاتِ وَتَعَالَ) ليست أفعال أمر^(١).

وتلك تسمية البصريين، وأما الكوفيون فجعلوها أفعالاً حقيقة سواء دلت على الماضي كَشَتَّانَ وَهَيْهَاتَ، أو على المضارع نحو: أُمَّ وَوِي، أو على الأمر كَصَه، وَمَه^(٢).

٦- اسم الفاعل

هذا المصطلح استعمله الفاكهي عن البصريين، وهو بهذا يختلف مع الكوفيين الذين كانوا يطلقون عليه (الفعل الدائم).

وعرفه قائلاً: اسم الفاعل، هو ما اشتق من مصدر الفعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبني للفاعل^(٣).

فاسم الفاعل عند البصريين وكذا عن الفاكهي يقابله (الفعل الدائم) عند الكوفيين.

٧- الظرف

استعمله الفاكهي بهذا الاصطلاح الذي أطلقه البصريون على كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عليه عامل في معنى (في)، وهم يقولون عنه: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظرفية على حين أن الكوفيين يطلقون عليه مصطلحاً آخر هو (المحل أو الصفة)، ويقولون: مَنْصُوبٌ عَلَى المحل أو على الصفة^(٤).

٨- الابتداء

هو عامل الرفع في المبتدأ نحو: (أَمَامَكَ زَيْدٌ) عند الفاكهي والبصريين أما

(١) كشف النقاب: ص (٢٨٨) من التحقيق.

(٢) انظر التصريح: (١٩٦/٢).

(٣) كشف النقاب: ص (٣٨٦) من التحقيق.

(٤) انظر الإنصاف: مسألة رقم (٦).

الكوفيين فعندهم أنَّ المبتدأ مرفوع بالمحل أو الصفة (أي الظرف) (١).

٩- المفاعيل: (معه، ولأجله، وفيه، والمطلق)

قد استعملها الفاكهي بالإضافة إلى المفعول به وتلك اصطلاحات أخذها عن البصريين، أمَّا الكوفيون فلا يعرفون منها إلا المفعول له فقط، وأمَّا المنصوبات الأخرى فهي عندهم أشباه مفاعيل (٢).

١٠- الخلاف

هذا مصطلح خاصٌّ بالكوفيين، قد أطلقوه على عامل النصب في المفعول معه، في نحو قولهم: (اسْتَوَتِ الْمِيَاءُ وَالْأَخْشَابُ) (٣)، وكذلك أطلقوه على عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، في نحو: (زَيْدٌ أَمَامَكَ) (٤).

وكذلك على عامل النصب في العامل المضارع المنصوب الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والتنفي والاستفهام والتمني والعرض (٥).

لكنَّ البصريين وتابعهم الفاكهي، -وكذا الناظم- قد أطلقوا على عامل النصب في المواضع المذكورة مصطلحات وعوامل أخرى، فعامل النصب في المفعول معه عندهم هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، وفي الظرف الواقع خبرًا هو فعل مقدرٌ أو اسم فاعل مقدرٌ والتقدير عندهم في نحو: (زيد أمامك): زيد استقر

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر الهمع: (١/١٦٥).

(٣) انظر الإنصاف: مسألة رقم (٣٠).

(٤) السابق: مسألة رقم (٢٩).

(٥) انظر الإنصاف: مسألة رقم (٧٦).

أمامك أو مستقر أمامك^(١).

وعامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، عندهم هو (أن) مضمرة.

والفاكهي ينفي أن يكون الفعل منصوبًا هنا بالفاء أو بالمخالفة (الخلاف)^(٢) فهو لا يعترف بما يسمى من العوامل: بالخلاف الذي هو مصطلح الكوفيين.

١١- الفاعلية والمفعولية

لم يرتضِ الفاكهي من العوامل ما يسمى بالفاعلية أو المفعولية شأنه في ذلك شأن جمهور البصريين؛ فهم لا يُقرُّون العمل للفاعلية أو المفعولية، وإنما عندهم الفاعل مرفوع بالفعل والمفعول به منصوب بالفعل أيضًا.

لكن الكوفيين يروون أن (الفاعلية) عامل للرفع في الفاعل^(٣)، وأن (المفعولية) عامل للنصب في المفعول به، فعندهم العامل معنوي وعند الفاكهي والبصريين لفظي^(٤).

١٢- النفي والجحد

الفاكهي يستعمل دائمًا مصطلح (النفي) ولم يلتفت إلى مصطلح (الجحد) والأول هو مصطلح البصريين، والثاني اصطلاح الكوفيين.

١٣- التمييز والمفسر

استعمل الفاكهي مصطلح (التمييز) وأطلقه على ما يقابله عند الكوفيين (المفسر) وقد أخذته عن البصريين؛ لأنه مصطلح بصريٌّ لا شأن للكوفيين باستعماله.

(١) انظر كشف النقاب: ص (٣٨٦) من التحقيق.

(٢) انظر كشف النقاب: ص (٥٠٨) من التحقيق.

(٣) انظر الهمع: (١٥٩/١).

(٤) انظر الإنصاف: مسألة رقم (١١).

١٤- البدل

استعمله الفاكهي، وهو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فيطلقون عليه:
(الترجمة أو التبيين أو التكرير).

١٥- النعت

استعمله الفاكهي بمصطلحه هذا، وهو اصطلاح الكوفيين وقد أطلقوه على
الاسم المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه، وأما البصريون فيطلقون عليه
(الصفة أو الوصف).

ويلاحظ هنا أن الفاكهي اختار مصطلح (النعت)؛ لأنه وإن كان اختيار
الكوفيين إلا أنه اختيار لبعض البصريين كذلك، فاستعمله الفاكهي تابعاً لهذا
البعض البصريي، وإن كان معظم البصريين يبدلونه بمصطلح الصفة أو الوصف.

١٦- العطف

هذا المصطلح هو المستعمل عند الفاكهي ويطلقه في بابه، فيقول: العطف
والمعطوف وحروف العطف، وهو المصطلح الخاص البصريي.

أما الكوفيون فيطلقون عليه (النسق)، فيقولون: حروف النسق بدلاً من
(حروف العطف).

وغير ذلك من المصطلحات التي لا يتسع المجال هنا لتفصيل القول فيها.

مذهب الفاكهي النحوي

إنَّ ما كتبه الفاكهي يؤكِّد أنَّه كان بصريَّ المذهب في النحو؛ وذلك لأنه نهج نهجهم، وسار على دربهم، واستشهد بشواهدهم، واستدل بأدلتهم، ومما يوضح ذلك ويؤيد هذا الرأي ما يلي:

١- أنَّه اتفق مع البصريين في الرأي حين قال: إنَّ المصدر أصل للفعل في الاشتقاق وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأنَّ الفعل أصل للمصدر في الاشتقاق^(١)، يقول: وهو أصل للفعل في الاشتقاق عند البصريين لوجوه مذكورة في كتبهم، ولهذا سمِّي مصدرًا؛ لأنَّ فعله صدر عنه؛ أي أخذ منه، وقيل: بعكس ذلك وهو مذهب الكوفيين وهو ضعيف؛ لأنَّ الفرع لا بدَّ فيه من الأصل وزيادة ولا شك أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان بل والذات التي قام بها الفعل، ففيه زيادة على المصدر، وهي فائدة الاشتقاق فيكون فرعًا للمصدر^(٢).

٢- اتفق مع البصريين في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، وردَّ رأي الكوفيين من أنه قسمان، بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع، يقول في كشف النقاب: وما ذهب إليه الناظم من أنَّ الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّه قسمان بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع، إذ أصل (افْعَلْ): لِيَتَفَعَّلَ... والراجح ما في النظم^(٣).

٣- اتفق رأيه مع رأي البصريين في أنَّ (نعم وبشئ) فعلان ولم ينظر إلى قول

(١) للوقوف على مذهب البصريين والكوفيين حول هذه القضية يرجع إلى المسألة رقم (٢٨) في الإنصاف.

(٢) كشف النقاب: ص (٣٨٩) من التحقيق.

(٣) المصدر السابق: ص (٣٠٠) وينظر كذلك د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص ٢٢٧.

الكوفيين باسميتهما^(١)، قال: بها - أي تاء التأنيث - يتبين لك أنّ نعم وبئس فعلان لقبولهما إياها ... خلافاً لمن زعم أنّهما اسمان لدخول حروف الجر عليهما^(٢).

٤- يرى أنّ إعراب الأسماء الستة بالحروف هو المشهور، وهو بهذا يتفق مع البصريين^(٣)، قال: وما ذكره الناظم من أنّ هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة^(٤).

٥- اتفق رأيه مع رأي البصريين القائل بأنّ زيّداً في (زيّداً لمته) منصوب بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور، والتقدير: لمت زيّداً لمته، وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأنّه منصوب بالعامل بعده^(٥)، يقول: ونصبه على المفعولية بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور^(٦).

٦- يتفق في الرأي مع سيبويه وجمهور البصريين في أنّ المصدر في (جاء الأمير ركضاً، وأقبل زيّد سعيّاً) منصوب على الحال على تأويله بالمشتق، أي: راکضاً وساعياً، قال: "... فذهب بعضهم إلى أنّه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم، وذهب بعضهم إلى أنّه حال على حذف مضاف؛ أي: ذا ركض وذا سعي، والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين أنّ مثل ذلك منصوب على الحال على تأويله بالمشتق؛ أي: راکضاً، وساعياً وهو الأوجه^(٧).

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم (١٤)

(٢) ص (٢٨٧) من التحقيق.

(٣) انظر: الإنصاف مسألة رقم (٢).

(٤) كشف النقاب: ص (٣١٩) من التحقيق.

(٥) راجع المسألة رقم (١٢) من الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (٦٠/١).

(٦) كشف النقاب: ص (٣٨٩) من التحقيق.

(٧) السابق: ص (٣٦٧) من التحقيق.

٧- يرى أن المستثنى إذا كان مسبقاً بكلام تام في غير الإيجاب من النفي وشبهه من نبي أو استفهام إنكاري، يعرب بدل بعض من كل، وهو بهذا يتفق مع البصريين في رأيهم، وقد نصَّ هو على ذلك^(١).

٨- يخالف رأي الناظم والكوفيين في أن اسم (لا) منصوب بها نصب اسم إنَّ المشددة مفرداً كان أو غيره، ويتفق مع البصريين في كونه مبنياً^(٢)، يقول: وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم (لا) منصوب بها نصب اسم إنَّ المشددة مفرداً كان أو غيره هو مذهب كوفي، والراجح ما ذكرناه من التفصيل^(٣).

٩- يؤيد رأي البصريين القائل بأنَّ (إنَّ وأخواتها) ترفع الخبر ويسمى خبرها، وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه، يقول: ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الخبر المرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه ولهذا يجوز (إنَّ قائم زيدياً) ولو كان معمولاً لها لجاز، والأصحُّ الأول؛ لأنَّ لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستثناء بهما فعملن عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تبيهاً على الفرعية؛ لأن معانيها في الأخبار فكنَّ كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العمد والفضلات^(٤).

١٠- اتفق في الرأي مع البصريين القائل بنسبة الرفع في اسم (كان وأخواتها) إليها

(١) انظر ص (٤٢٦) من التحقيق.

(٢) راجع المسألة رقم (٥٣) في الإنصاف.

(٣) كشف النقاب: ص (٤٤٢) من التحقيق.

(٤) مجيب النداء في شرح قطر الندى: ص ١١١، وأيضاً كشف النقاب: ص (٤٥٣) من التحقيق.

وهو بهذا يخالف رأي الكوفيين القائل بأن هذه الأفعال لا تعمل إلا في الخبر، يقول: ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه، والصحيح الأول؛ لاتصاله بها إذا كان ضميراً والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب، وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب ولا يرفع فلا^(١).

١١- يتحدث عن نواصب الفعل المضارع، فيخالف رأي الناظم والكوفيين في عددها ويتفق مع البصريين، فيقول: وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب، والنواصب على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة - وهو ضعيف - والأصح أنها أربعة، وهي: أن، وكن، وإذن، وكَي وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة^(٢).

١٢- خالف رأي الناظم والكوفيين في أن لام الجحود تنصب الفعل المضارع بنفسها ورجح رأي البصريين القائل بأنه منصوب بأن مضمرة وجوباً^(٣) فيقول: فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم، وعند غيره - وهو الراجع - بأن مضمرة جوازاً إلا بعد لام الجحود فوجوباً^(٤).

١٣- يرى أن الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بإضمار (أن) وجوباً، وهو بهذا يتفق مع رأي البصريين، ويخالف رأي الكوفيين القائل بأن الفعل بعد فاء السببية منصوب بالخلاف، وكذا يخالف رأي أبي عمرو الجرمي (من الكوفيين)

(١) كشف النقاب ص (٤٦٢) من التحقيق، وكذا مجيب النداء: ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) كشف النقاب: ص (٥٥٧) من التحقيق.

(٣) راجع المسألة في الإنصاف.

(٤) كشف النقاب: ص (٥٦٢) من التحقيق، ومجيب النداء: ص ٥٤.

الذي يرى أنه منصوب بالفاء نفسها^(١)، يقول: ومذهب الجمهور أنّ الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أن وجوبًا بعد الفاء، لا بها، ولا بالمخالفة خلافًا لمن زعم ذلك^(٢).

١٤- اتفق رأيه مع رأي البصريين في أن "حتى" جارة، والفعل المضارع بعدها منصوب بإضمار (أن) وجوبًا والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى، وهو بهذا يختلف مع رأي الكوفيين القائل بأنه حرف نصب ينصب المضارع من غير تقدير أن^(٣)، قال: والصحيح أن حتى جارة والنصب بإضمار أن وجوبًا بعدها، والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى^(٤).

وقال في مجيب النداء: والأصح أن النصب بعدها بأن مضمرة، لا بها، لأنه قد ثبت جرّها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص^(٥).

١٥- اتفق مع البصريين في الرأي عندما قال في باب التنازع: يجوز لك إذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد أخواك، أو اختلفا في نحو: ضربني وضربت زيدًا، إعمال الأول منهما في الاسم الظاهر، وإهمال الثاني، وهذا الوجه اختاره الكوفيون لقوته بالسبق... وإعمال الثاني في الظاهر وإهمال الأول، وهذا الوجه اختاره البصريون لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وهو الصحيح؛ لأن إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، ذكر ذلك سيبويه^(٦).

(١) راجع المسألة رقم (٧٦) من الإنصاف.

(٢) كشف النقاب: ص (٥٦٥) من التحقيق.

(٣) راجع المسألة رقم (٨٣) من الإنصاف.

(٤) كشف النقاب: ص (٥٦٩) من التحقيق.

(٥) مجيب النداء: ص ٥٥.

(٦) مجيب النداء: ص ١٤٠.

١٦- خالف رأي يونس والبغداديين والكوفيين حول الحال، فهو يرى أنَّ الحال لا بد أن تكون نكرة، وإن جاءت معرفة تؤول بنكرة قال: والحال شرطها من حيث هي التنكير، خلافاً ليونس والبغداديين مطلقاً، وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وإنما شرط ذلك؛ لأنَّ المقصود بها بيان هيئة صاحبها، أي: كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة إلى تعريفها صوتاً للفظ من الزيادة والخروج عن الأصل لغير الغرض، وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير، نحو: اجتهد وحدك، أي: مفرداً وادخلوا الأول فالأول، أي مرتين^(١).

١٧- وإذا كان الفاكهي قد اتفق رأيه مع رأي الكوفيين في علة رفع الفعل المضارع بأنه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم^(٢) - وهي المرة الوحيدة في كتابه (كشف النقاب) التي اختار فيها رأي أكثر الكوفيين - فلعله علل بهذا لأن هذا التعليل أقرب إلى المتعلم.

ومع ذلك فإنه قد أضاف في كتابه: مجيب النداء قوله: وقيل: رافعه حلُّوله محل الاسم^(٣) وهو اختيار البصريين.

فإذا أمعنا النظر فيما سبق لوجدنا الأدلة والبراهين التي تثبت أنَّ الفاكهي بصري المذهب في النحو، فهو متفق تماماً مع البصريين فيما سبق ذكره من مسائل أوردناها، بعد تتبع لها في كتبه وعرضها على نظائرها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري وغيره من كتب الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة على سبيل التمثيل لا الحصر.

(١) المصدر السابق: ص ١٦١.

(٢) كشف النقاب.

(٣) مجيب النداء: ص ٤٠.

لذا فإني أستطيع أن أجزم بأنه بصري المذهب في النحو.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الناظم -الحريري- بصري المذهب في النحو كذلك، وقد أكد ذلك أحد الباحثين المعاصرين^(١) وهو بصدد دراسته، بعد أن مثل ببعض المسائل يتفق فيها مع البصريين.

(١) هو: الدكتور أحمد قاسم، انظر صدر تحقيقه لشرح الحريري على الملحة:

الفصل الثالث

الشواهد النحوية عند الفاكهي

- القرآن الكريم بقراءاته.
- الحديث النبوي الشريف.
- الشعر العربي.
- أقوال العرب، وأمثالهم وحكمهم
- موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي.

الفصل الثالث

الشواهد النحوية عند الفاكهي

تعددت مصادر الاستشهاد النحوي عن الفاكهي شأنه شأن أسلافه ومعاصريه من علماء اللغة والنحو؛ فنراه يستشهد في جميع كتبه بالقرآن الكريم وبالحدِيث النبوي الشريف وبكلام العرب نثره وشعره، على الوجه التالي:

أولاً: القرآن الكريم

جعل الإمام الفاكهي القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر الاستشهاد في جميع كتبه؛ فنراه يكثر من الاستشهاد بآياته إذا ما قيس ذلك بغيره من مصادر الاستشهاد الأخرى كالشعر والحدِيث وكلام العرب وأمثالهم.

وبدراسة كتبه تبين أنه قد استشهد في كشف النقاب بـ (٢٤٠) آية منها (٤) آيات ذكرها للاستئناس بها أو لتقرير معاني لغوية بالإضافة إلى (٢٣٦) آية استشهد بها لإثبات القواعد النحوية أو تقويتها.

ومن هذه الآيات إحدى عشرة آية قد استشهد بها على وجه من أوجه القراءات فيها.

وكذلك نراه يستشهد في كتابه: (الفواكه الجنية على متممة الأجرومية) بـ (٤٧١) آية منها (١٩) تسع عشرة استشهد بها على وجه من أوجه القراءات فيها.

وأما كتابه الرائع (مجيب النداء): فقد فاقت الشواهد القرآنية فيه ذلك بكثير، وذلك نظرًا لكبر حجم الكتاب عن هذين الكتابين نسبيًا.

وفي كتاب "شرح الحدود النحوية" يستشهد بنحو (٦٠) آية فقط، منها (٥) خمس على وجه من أوجه القراءات فيها.

ويلاحظ ضآلة نسبة الشواهد القرآنية في كتاب (شرح الحدود) بالنسبة للكتب الأخرى، وذلك راجع إلى طبيعة الكتاب نفسه؛ إذ يهتم فيه بإيراد حدٍّ نحويٍّ لكل مصطلح يمرُّ به، ولا يحتاج الأمر كثيرًا إلى استشهاد نحويٍّ من أي نوع؛ لأن الرجل فيه ليس بصدد الحديث عن قواعد نحوية وإثباتها أو تقويتها والاحتجاج عليها بذكر شواهد من اللغة، وإنما هو يهتم بإعطاء تعريف أو حد جامع مانع للمصطلحات النحوية المستعملة أو المذكورة في كتب النحو فالأمر لا يتطلب الاستشهاد.

والملاحظ على الفاكهي أنه في استشهاده بالقرآن لا يذكر الآية كلها، وإنما كان يأخذ منها القدر الذي يكون فيه موضع الشاهد فحسب دون أن يذكر بقية الآية.

مدى اعتماده النص القرآني من بين المصادر الأخرى كان الفاكهي في الأعم الأغلب يكتفي بالشاهد القرآني من بين مصادر الاستشهاد الأخرى؛ فنراه يقوي القاعدة ويحتج عليها بآية أو أكثر دون أن يتبعها غالبًا بشاهد آخر من الشعر أو من كلام العرب.

ونراه في أحيان أخرى يجمع في الاستشهاد بين الآية والحديث أو بينها وبين شاهد شعري أو نثري من كلام العرب.

وعلى أية حال فالرجل يهتم بالشاهد القرآني أكثر من اهتمامه بغيره من الشواهد التي ذكرها في كتبه.

القراءات القرآنية

يهما هنا أن نتعرف أولاً على موقف الرجل من القراءات وهل كان يقف نفس الموقف الذي وقفه نحاة البصرة. منها أم كان له موقف آخر يختلف عنهم؟

لذا ينبغي أن نتعرف أولاً على موقف البصريين منها - ولو بشيء من الإيجاز - ثم نتبع ذلك بالتعرف على موقف الرجل نفسه من هذا المصدر الهام.

موقف البصريين من القراءات

القرآن الكريم بقراءاته المتعددة يعدُّ مصدرًا هامًا من المصادر التي ينبغي أن يستنبط منها قواعد النحو واللغة- بل هو المصدر الأول والرئيس لاستنباط قواعد النحو، وذلك لأنَّه كلام ربِّنا -عزَّ اسمُه-، وكلامه أفضل كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأذته، ولا يُفرَّق بين قراءة منه وأخرى عند الفطن، وهذا ما فعله الكوفيون؛ فقد اهتموا به وبقراءاته وقبلوها واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيرًا من أصولهم وقواعدهم وأحكامهم.

وهذا الموقف من القراءات ليس بمستبعد منهم؛ وذلك لأنَّ مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة وهو الكسائي، وثقافته عربية إسلامية محضة، فلا بد أن يولي القراءات اهتمامًا خاصًّا؛ لأنَّها من القرآن، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل.

ولكن بالنظر إلى موقف نحاة مدرسة البصرة من القراءات، نجده مغايرًا لموقف نظرائهم الكوفيين، لأنهم قد أخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم -ولو بالتأويل- قبلوه، وما أبأها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ أو بالتضعيف؛ فنراهم يغلطون ابن عامر في قراءته: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ بنصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)؛ لأنَّه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وقد منع ذلك جمهور البصريين ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ورفضوا الاحتجاج بقراءته^(١).

وضعف البصريون قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بخفض (الأرحام)، لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة

(١) راجع الإنصاف: مسألة رقم (٦٠).

الحافظ وعلی أبو العباس المبرد، فقال: لا تحل القراءة بها^(١).

ووصف البصريون بالشذوذ أيضًا قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء، وزواية يعقوب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ قال ابن الأنباري - وهو أحد البصريين - : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ بالنصب فهي شاذة، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب^(٢).

وهذا وغيره يبين لنا بوضوح وجلاء موقف البصريين من القراءات القرآنية وكيف أنهم كانوا يُخضعون القراءة لأصولهم وأحكامهم فما وافق منها قبل وما عارض منها رفض أو ضَعَّفَ أو حكم عليه بالشذوذ، أو لجأوا فيه إلى التأويل.

والذي دعا البصريين إلى رفض بعض القراءات هو أن القواعد لديهم مأخوذة من نصوص أخرى، والقواعد هنا أحكام نافذة لا ينبغي مخالفتها أو الخروج على مقتضاها لأي نص حتى القراءة الواردة الصحيحة السند أحيانًا - كما قال أستاذنا الدكتور محمد عيد^(٣).

هذا هو موقف البصريين من القراءة القرآنية، لكن ما هو موقف الفاكهي نفسه منها؟

موقف الفاكهي من القراءات

لم يقف الفاكهي هذا الموقف الذي وقفه غيره من نحاة مدرسة البصرة بالنسبة إلى الاحتجاج بالقراءات؛ فهو اعتمدها وقبلها وعدّها مصدرًا رئيسًا، ولا ينبغي رفضها أو الحكم بتضعيفها أو بآثها شاذة؛ وذلك لأنها من القرآن، والقرآن أولى

(١) انظر شرح المفصل: ٧٨/٣، والإنصاف: المسألة (٦٥).

(٢) انظر الإنصاف: المسألة (١٠٢).

(٣) انظر الرواية والاستشهاد باللغة: ص ١٢٥.

بالقبول وأجدر بالتفصيل كما ذكرنا.

والقراءات التي أوردها في كشف النقاب مثلاً إحدى عشرة آية هي:

- ١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وهي بتشديد نون (إِنَّ)، وهذان بالألف، وقد قرأ بها نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف. وذكرها شاهداً على استعمال المثني بالألف دائماً والإعراب بحركات مقدرة وذلك على لغة بعض العرب^(١).
- ٢- قراءة: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ بالنصب على الاستثناء وهي قراءة ابن عامر^(٢).
- ٣- قراءة: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ بإثبات الياء ساكنة وهي قراءة المدنيّين وأبي عمرو وابن عامر^(٣).
- ٤- قراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ بتخفيف (أَلَا)، وبالوقف على (يا) وحذف المنادى والتقدير: (يا هؤلاء) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ورويس^(٤).
- ٥- قراءة: ﴿سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا﴾ - بصرف (سَلَسَلًا) لمناسبة (أَغْلَالًا)، وهي قراءة نافع والكسائي^(٥).
- ٦- قراءة: ﴿وَوَحْسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ بالرفع إجراءً للظن مجرى العلم، وهي قراءة البصريّين وحمزة والكسائي وخلف^(٦)، وعنده أن القراءتين تستويان.
- ٧- قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾: بإثبات الياء في (يتقي) ضرورة، أو إجراء

(١) انظر ص (٣٢٦) من التحقيق.

(٢) انظر التحقيق.

(٣) انظر: ص (٤٧٧) من التحقيق.

(٤) انظر: ص (٤٨١) من التحقيق.

(٥) انظر: ص (٥٥٠) من التحقيق.

(٦) انظر: ص (٥٥٨) من التحقيق.

١- قراءة الجحدري والعقيلي: ﴿لله الأثر من قبل ومن بعد﴾، بكسر (قبل) و(بعد)

للفعل المعتل مجرى الصحيح^(١).

٨- قراءة الجحدري والعقيلي: ﴿لله الأثر من قبل ومن بعد﴾، بكسر (قبل) و(بعد) دون التنوين^(٢).

٩- قراءة: ﴿وَدَا وَلَا سُوعَا وَيَعُوثَا وَيَعُوْقَا وَسُرَا﴾ بصرف (يعوثًا ويعوقًا). وهي قراءة الأعمش والأشهب العقيلي^(٣).

١٠- قراءة: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ على الجمع، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وحزرة، والكسائي وعاصم، وأما قراءة حفص وابن كثير بالتوحيد (رسالته)^(٤).

والآية شاهد على أن حيث وقعت مفعولاً به، وناصبه مقدر دل عليه (أعلم) فهي لم يستدل بها على وجه من أوجه القراءات؛ لأن الأفراد أو الجمع ليس موضعاً للاستشهاد هنا.

١١- قراءة: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ وهي قراءة أبي عمرو وحزرة والكسائي وخلف^(٥).

وذكرها هنا ليستدل على مجيء صاحب الحال معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها، وهي تؤدي الغرض سواء أكانت بقراءة (خاشعًا) أم بقراءة (خُشِعًا)، إذ

اللفظة المغايرة ليست هي المقصودة في الاحتجاج بالآية، وذلك بما يؤيد أن الرجل لم يفرق بين قراءة وأخرى، فالقراءات عنده منزلة واحدة لا يفرق بين متواترها وشاذها.

(١) انظر: (٢٢٢) ص: ١٢٢.

(٢) انظر: (٢٢٢) ص: ١٢٢.

(٣) انظر: (٧٧٣) ص: ١٢٢.

(٤) انظر: (١٨٤) ص: ١٢٢.

(٥) انظر: (٥٥٥) ص: ١٢٢.

(٦) انظر: (١٩٩) ص: ١٢٢.

(١) انظر: ص (٥٨٢) من التحقيق.

(٢) انظر: ص (٥٩٠) من التحقيق.

(٣) انظر: ص (٥٥٠) من التحقيق.

(٤) انظر: ص (٤٢٣) من التحقيق.

(٥) انظر: ص (٤٢٩) من التحقيق.

تقييم عام لموقف الفاكهي من القرآن والقراءات

كان الفاكهي - كما قلنا - يكثر من الاستشهاد المتعمد بالقرآن الكريم ويجعله مصدرًا أصليًا وأوليًا للاحتجاج على القواعد النحوية وإثباتها؛ فقد اعتمد النص القرآني اعتمادًا عظيمًا، ووجه إليه الكثير من عنايته، وهو بهذا ينهج نهج ابن هشام الأنصاري الذي كان يعتمد بدوره على القرآن اعتمادًا كبيرًا وذلك واضح في كتبه مثل الشذور وشرحه، والقطر وشرحه... وغير ذلك من كتبه.

والفاكهي بهذا - وهو تابع لابن هشام - ينهج، أو لنقل: يطبق الموقف النظري لعلماء اللغة الذين ينصّون صراحة على أن القرآن سيّد الحجج وأن قراءاته كلّها سواء أكانت متواترة أم شاذة مما لا يصح ردّه حتى ولو كانت القراءة الواردة مخالفة للقياس^(١).

وهذا الموقف النظري الذي نرى عليه النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين يختلف مع موقفهم العملي أو التطبيقي ولم يتوافق معه، فهم على الرغم من أنهم ينادون به إلا أنّنا نراهم ينحّون هذا الأثر الجليل جانبًا من كتبهم، أو يقللون منه، ويأتي عندهم في مرحلة متأخرة من كلام العرب شعره ونثره.

فكتاب سيبويه مثلًا - وهو أقدم أثر نحوي وصل إلينا، وأعظمه - قد جاءت شواهد القرآنية في مرحلة متأخرة عن الشعر، وكذلك عن كلام العرب وأمثالها؛

(١) يقول السيوطي في الاقتراح (ص ٤٨): أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته محتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى...".
وقال صاحب الخزانة (٩/١): قائل ذلك - يعني النثر - إمّا ربنا تبارك وتعالى، فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه...".

فشواهده القرآنية بلغت (٣٧١) شاهداً على حين بلغت شواهده الشعرية (١٠٦١)،
وقيل: ١٠٥٠.

وهذا ما نجده أيضاً عند غير سيبويه من ضالة الشاهد القرآني أمام غيره من
الشواهد.

ولعل الذي دفعهم إلى هذا الموقف من القرآن الكريم هو التحرز الديني كما
قال أستاذنا الجليل الدكتور محمد عيد^(١)، وأن النحاة القدامى انصرفوا عن هذا
المصدر الهام عند استنباط القواعد النحوية.

ويمكننا أن نقرر هنا أن الشاهد القرآني يحتل المركز الأول عن الفاكهي فهو له
الصدارة عنده بالنسبة لمصادر الاستشهاد الأخرى.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف

اعتمد الفاكهي الحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية، وعده مصدرًا مهمًا
من مصادر الاحتجاج في كتبه كلها، فنراه يذكر في كتاب (كشف النقاب) أحد عشر
حديثاً منها عشرة أحاديث على قواعد نحوية، وحديث واحد لتقرير معنى بلاغي
أو لغوي لكلمة ماء، أو ذكره مستأنساً به وهو حديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
بحمد الله فهو أقطع» وقد ذكره وهو بصدد الحديث عن لفظة الحمد وأنه ينبغي أن
يبدأ بالحمد تأسيساً بهذا الحديث.

ونراه يستشهد بـ(٢٩) حديثاً نبوياً في كتابه (مجيب النداء) وبـ(٢٣) حديثاً في
(الفواكه الجنية)، اشترك الكتابان في خمسة عشر حديثاً، وانفرد المجيب بأربعة عشر.

وبهذا يتبين لنا بوضوح أن الرجل كان من المؤيدين للاستشهاد بالحديث

(١) انظر الرواية والاستشهاد باللغة: (١٣٥، ٢٥٩)

النبي على القواعد النحوية كما يتضح هذا الموقف في كتبه بالرغم من اتسامها بطابع الوجازة والاختصار مما لا يساعده على إبراز هذا الموقف منه بصورة واضحة.

هذا وسوف نفرّد قولاً مستقلاً للحديث عن موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي وذلك في موضعه من هذا البحث - إن شاء الله.

ثالثاً: الشعر العربي

حظي الشعر العربي بنصيب الأسد - كما يقولون - في الاحتجاج والاستشهاد على إثبات القواعد النحوية واللغوية منذ عهد النحاة الأوائل كسيبويه ومن أتى بعده من النحاة حتى وقتنا الحاضر.

وقد ذكرنا كيف أنّ سيبويه كان يفضّل الشاهد الشعري ويكثر منه في كتابه ويفضله في الأولوية على مصادر الاستشهاد الأخرى ومنها القرآن الكريم نفسه.

والذي نجده عند الفاكهي غير ذلك، فالشعر العربي عنده يأتي في مرحلة تالية بعد القرآن الكريم، ثم يأتي بعدهما الحديث النبوي الشريف ثم في المرحلة الأخيرة كلام العرب وأمثالهم.

وقد استشهد الفاكهي في هذا الكتاب بـ (٧١) شاهداً شعرياً منهم (٦١) من الشعر، و (٩) من الرجز، وذلك في (٧١) موضعاً، فقد استشهد بالشاهد رقم (٢٥) وهو بيت أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

في موضعين من كتابه، الموضع الأول ذكره شاهداً على نصب الفعل (تأتي) بأن مضمره وجوباً بعد الواو، وفي الموضع الآخر على دخول (لا) الناهية على الفعل وأنها تجزمه بحذف حرف العلة إن كان معتل الآخر.

وجميع هذه الشواهد قد ذكرها النحاة ممن قبله في كتبهم عدا بيتاً واحداً مجهول القائل وهو:

أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ . هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ

وكان الرجل في الغالب لا يذكر البيت كاملاً وإِثْمًا يأخذ منه قطعة تتضمن موضع الشاهد.

الشعراء الذين استشهد بشعرهم

لسنا هنا بصدد الحديث عن قضية الاحتجاج بالشعر والشعراء الذين يحتج بشعرهم والذين لا يستشهد بشعرهم، وطبقاتهم، فهذا مما لا يتسع المجال فعرضه. وتفصيل القول فيه، وموضعه، دراسات وأبحاث مستقلة.

ولكن الذي يهمنا هنا هو أن نتعرف على الشعراء الذين احتج بشعرهم، وهؤلاء هم:

امرؤ القيس، وأمية بن أبي الصلت، وسويد بن أبي كاهل اليشكري، وبنار بن برد، وهوير الحارثي، وحميد بن ثور الهلالي الصحابي، سحيم بن وثيل الرياحي، وأبو صخر الهذلي، وعدي بن الرعاء العساني، وورقة بن نوفل، والأعشى، ونصيب بن رباح، وعامر بن جوين الطائي، وكثير عزة، والكميت، وعنصرة، وأبو الأسود الدؤلي، وذو الرمة، والراعي النميري، وراشد بن شهاب اليشكري، وعامر بن الحارث المعروف بجروان العود، ومسكين الدارمي، والفرزدق، والنابغة الذبياني، والمعدل بن عبد الله، والشنفرى، وعقبة بن هبيرة، وعباس بن الأحنف، وليد بن ربيعة العامري، وعبد الله بن كيسبة، ومراد الملهبي، والمتملمس، وحسان بن ثابت، ودثار بن شيبان النميري، ومحمد بن بشير، والشريف الرضي، وزباد الأعجم، وجريز، وقيس بن زهير، والحطيئة، ويزيد بن الصعق، ورؤبة، والعجاج، وأبو النجم.

شواهد سيويه التي استشهد بها الفاكهي

استشهد الفاكهي من بين الشواهد التي ذكرها بواحد وعشرين شاهداً من الشعر والرجز؛ قد استشهد بها إمام النحاة سيويه في كتابه، وتلك من أوثق الشواهد؛ وذلك لأنه من المعلوم لدينا أنّ شواهد سيويه من أصحّ الشواهد وأوثقها؛ نظراً لدقته في اختيارها، وعلمه بقائلها^(١).

والفاكهي أيضاً قد استشهد بيت لبيد بن ربيعة، وكان سيويه قد استشهد ببعض شعره؛ ليتفادى سلاطة لسانه، ويتحاشاه.

رابعاً: المأثور من كلام العرب، وأمثالهم، وحكمهم

كذلك قد استشهد الفاكهي من بين شواهد بالكثير من كلام العرب، وأمثالهم، وحكمهم، وذلك في جميع كتبه، ومن ذلك:

قوله في المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه^(٢).

وقوله كذلك: ما هي بنعم الولد، نصرتها بكاءً، وبرها سرقة^(٣).

وقوله أيضاً: نعم السير على بنس العير^(٤).

(١) قال الجرمي: نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها.
راجع الخزانة (١٧/١) وقد اعتمدنا على النقل، لا الأصل؛ لعدم التمكن من الرجوع إلى الأصل.

(٢) انظر ص (٢٨٤) من الرسالة.

(٣) انظر ص (٢٨٣) من الرسالة.

(٤) انظر ص (٢٨٣) من الرسالة.

وقولهم: إذا عُرِفَ السببُ بَطَلَ العَجَبُ^(١).

ومن كلامهم كذلك قولهم: مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوُكَ^(٢)، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَضَعَةُ مِنْ ثَرِيدٍ^(٣)، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا^(٤)، وَأَذْهَبَ بِيَدِي تَسْلَمٌ^(٥) وكذلك قولهم: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا^(٦) إلى غير ذلك من كلامهم وأمثالهم التي ذكرها الفاكهي في كتبه.

موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

قبل أن أتعرض لموقف الفاكهي من هذه القضية أودُّ بدايةً أن أستعرض -ولو بشيء من الإيجاز- تطور هذه القضية تاريخياً، أو لنقل موقف النحاة القدامى من الاحتجاج بالحديث النبوي، وأدلتهم التي استندوا إليها في مواقفهم، ومن أول من احتج بالحديث النبوي في التعميد النحوي؟ ومن أول من أثار هذه القضية موضوعاً للدراسة والمناقشة؟ ومن أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي؟ معتمدين على ما كُتِبَ في هذا الموضوع من مؤلفات، ورسائل علمية متخصصة، ثم نعقب على ذلك بما نستخلصه من آراء لنا، أو تقارير حول هذا الموضوع.

ثمة شبه اتفاق بين النحاة والدارسين على أن أول من احتج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية هو النحوي (ابن خروف) المتوفى سنة ٦٠٩ هـ^(٧)، وأن

(١) السابق: ص (٤٤٦).

(٢) السابق: ص (٣٦٠).

(٣) السابق: ص (٣٩٩).

(٤) السابق: ص (٣٦١).

(٥) السابق: ص (٣٥٤).

(٦) السابق: ص (٤٠٦).

(٧) راجع خزانة الأدب للبغدادي: (١٣/١)، والعربية ليوهان فُك: ٢٣٥، وشرح اللوحة البدرية، بتحقيق د. صلاح رَوَّاي: (٣٩٥/٢).

النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بالحديث النبوي على القواعد النحوية^(١).

قال أبو حيان: إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرنين الأحكام من لسان العرب، والمنسبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس^(٢).

وقال أستاذنا الدكتور صلاح روائي: فقد استقر في أذهان النحاة، وأصبح ماثلاً لديهم أن النحاة الأوائل - من بصريين وكوفيين - لم يستدلوا بها ورد من الأحاديث النبوية على القواعد النحوية، وقد صرح عدد من النحاة بذلك في مؤلفاتهم ومصنفاتهم^(٣).

لكن: ما مواقف النحاة الأوائل من قضية الاحتجاج بالحديث من وجهة نظر الدارسين؟

لقد درجت عادة الدارسين على تقسيم مواقف النحاة من هذه القضية إلى

(١) انظر مدرسة الكوفة د. المخزومي: ص ٥٢، ومدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد: ٢٥٦، وشرح اللمحة البدرية: (٢/٣٩٥).

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: (٥/١٦٩)، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم: ٦٢، نحو. وقد نقل هذا النص عن أبي حيان صاحب الخزانة: (١/١٠)، د. محمد عيد في كتابه الراوية والاستشهاد باللغة: ١٣٠، والدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية: ١٩، والدكتور صلاح روائي في شرح اللمحة البدرية لابن هشام الجزء الثاني، والسيوطي في الاقتراح: ١٧، طبعة حيدر أباد، ود. خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ١٧، ١٨، والدكتور عبد الرحمن السيد في مدرسة البصرة النحوية: ٢٥٨.

(٣) شرح اللمحة البدرية: (٢/٣٩١).

ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: اتجاه يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي على القواعد النحوية مطلقاً، وهذا الاتجاه يمثله ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ).

ويستدلون بعدة نصوص وردت عنهم تفيد ذلك منها: ما يراه أبو الحسن بن الضائع عندما أثار هذه القضية في شرحه لجملة الزجاجي؛ إذ يقول: تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث^(١).

ومنها نص أبي حيان السابق، وكذلك ورد عن السيوطي أنه لا يكاد يميز الاستشهاد بالحديث^(٢).

وتنحصر الحجج التي استند إليها هذا الفريق في ثلاثة أمور هي:

- ١- أن الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت من النبي ﷺ، وإنما رُويت بالمعنى^(٣).
- ٢- أن أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشيء منها^(٤). وحجتهم هذه في حاجة إلى إعادة نظر ومراجعة، وسوف نتعرض لها بالمناقشة في هذا البحث - إن شاء الله تعالى.
- ٣- وقوع اللحن كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث؛ لأنَّ بعض رواة ليسوا عرباً^{(٥)(٦)}.

(١) نقلاً عن خزانة الأدب للبغدادي: (١٠/١).

(٢) انظر الاقتراح: ١٦، طبعة حيدرآباد، الهند.

(٣) راجع خزانة الأدب: (٩/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) راجع التذييل والتكميل (١٦٩/٥) مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٦٢) نحو، وانظر كذلك: الرواية والاستشهاد باللغة: ١٣٢.

(٦) يرى الدكتور محمد عيد أن (التحرز الديني) هو الدافع وراء ترك الأئمة كسيويه وغيره -

الاتجاه الثاني: اتجاه المجوزين مطلقاً، ويمثله ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والرضي (ت ٦٨٨هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، والبدر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، وعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، وهؤلاء قد أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مطلقاً.

الاتجاه الثالث: المتوسطين بين المنع والجواز، وهذا المذهب - كما قال أستاذنا الدكتور محمد عيد^(١) - يفرق في نصوص السنة بين ما يُعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ، وما يحتمل التغير في ألفاظه، ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة، والأحاديث التي اعتُني بنقلها بألفاظها في موقف خاص، أو حادثة خاصة، وهذا يُحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول.

وأما النوع الثاني - وهو في الغالب - فمنه الأحاديث الطويلة التي لا يُستطاع حفظها، والأحاديث الغريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها، وهذا لا يحتج به؛ لأنه نقل بالمعنى.

ويمثل هذا المذهب - كما رأى الباحثون - الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وقد نقل عنه صاحب الخزانة قوله في شرحه للألفية: ولم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفهاهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفُحْشُ والحنَى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم؛ فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لِمَا ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث.

انظر الرواية والاستشهاد باللغة: ص ١٣٥، ٢٥٩.

(١) الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد: (١٣٢-١٣٣).

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ؛ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية^(١).

لكن هل كان ابن خروف النحوي المتوفى سنة ٦٠٩هـ أو ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ، هما أول من احتج بالحديث النبوي على القواعد النحوية؟ ... وهل صحيح أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يستشهدوا بالحديث النبوي في التعيد النحوي؟

وما القيود التي وضعها المحدثون للاحتجاج بالحديث النبوي، وكذا مجمع اللغة العربية؟

ويترتب على تلك التساؤلات السؤال التالي: هل هذا التقسيم الثلاثي لمواقف النحاة من قضية الاحتجاج بالحديث صحيح على إطلاقه، أم هو بحاجة إلى إعادة نظر وتعديل؟

يرى كثير من الدارسين أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بشيء من الحديث الشريف على القواعد النحوية، وأن أول من احتج به على القواعد النحوية بصورة فعلية هو النحوي ابن خروف^(٢).

(١) خزانة الأدب للبغدادي: (١٢/١-١٣).

(٢) وهذا ما يراه المستشرق الألماني يوهان فُك، متابعا في ذلك صاحب الخزانة عبد القادر البغدادي، حيث يقول: إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي ابن خروف الأندلسي. انظر العربية: ص ٢٣٥.

وقد رد عليه الدكتور رمضان عبد التواب، فقال في هامش الصفحة المذكورة من العربية: لم يكن ابن خروف أول من استشهد بالحديث كما تُوهِم هذه العبارة فعند سيويه، وأبي علي الفارسي بعض الأحاديث، ولكن كان ابن خروف أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث، وهذا هو نص

وحجتهم في هذا أن الأحاديث تُروى بالمعنى، مستندين بما قاله سفيان الثوري: إن قلت لكم إنني أحدثكم كما سمعتُ فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى^(١).

وكذلك بما رُوي في زمانه ﷺ من قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن»، «ملككتكها بما معك من القرآن»، «أخذها بما معك من القرآن»^(٢)، فقد تعددت روايات الحديث الواحد: «زوجتكها - أخذها - ملككتكها»، مما يدل على أنه ﷺ قال بلفظ ما، ثم رُوي عنه بالمعنى.

ولكن الفكرة التي أخذت، وعُرفت عن النحاة الأوائل من كونهم لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف في كتبهم ليست صحيحة على إطلاقها، وإنما هي بحاجة إلى إعادة نظر وتعديل.

فالمتعارف عليه بين النحاة والدارسين أن سيبويه وغيره من أئمة النحو، كالبرد والفراء وغيرهما لم يحتجوا بشيء منه على القواعد النحوية، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم ومعاصريهم.

ولكن بأدنى نظر في كتب هؤلاء الأعلام وغيرهم نقول: إن جميع النحاة من

=

عبارة ابن الضائع في خزنة الأدب (٥/١) قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فلتحرر عبارة المؤلف.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه، والإيضاح لأبي علي الفارسي قد وضع أنهما لم يصرحا بأن ما استشهدا به من قول الرسول ﷺ، وإنما كان يسبقانه بقولها: كقول العرب، أو كما قالت العرب، أو كقولهم.

انظر الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد: (١٣٠-١٣١) وخزنة الأدب: (٩/١٠)، ومدرسة البصرة النحوية: (٢٥٦-٢٥٨)، ومدرسة الكوفة للمخزومي: (٥٠، ٥٣)، وشرح

اللمحة البدرية: (٣٩٥/٢).

(١) خزنة الأدب: (١١/١).

(٢) المصدر السابق.

بصريين وكوفيين، أوائل ومتأخرين قد وردت في كتبهم بعض الأحاديث، وذلك بصورة أو بأخرى، سواء صُرح بنسبتها إلى الرسول ﷺ، وذلك كالبراء ومن أتى بعده، أم لم يُصرَّح بذلك، كسيبويه والمبرد مثلاً.

وبالنظر في كتاب إمام النحاة سيبويه نجد أنه قد ذكر فيه واحدًا وعشرين مقتطفًا من واحد وعشرين حديثًا نبويًا شريفًا^(١)؛ أتى بمعظمها لتفصيل قواعد نحوية، وبيعضها لتقرير بعض المعاني اللغوية للفظة معينة، وسوف نورد بعض الأحاديث التي وردت في الكتاب؛ لتأييد ذلك على سبيل التمثيل فحسب، فليس هنا مجال للتفصيل، وإنما موضع ذلك رسائل متخصصة وأبحاث مستقلة، ومن تلك الأحاديث:

١- في الكتاب (١/٣٢٧): (وأما: سُبُوْحًا قُدُوسًا رَبَّ الملائكة والرُّوح).

وهذا نص حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه -كتاب الصلاة- باب ما يقال في الركوع والسجود: (٢/٥١)، وهو عنده هكذا: «سُبُوْحٌ قُدُوسٌ رَبُّ الملائكة والرُّوح».

وفي الكتاب (٢/٣٩٣): (وأما قولهم: كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللِّدَانِ يَهُودَانِيَهُ وَيَنْصَرَانِيَهُ).

(١) اختلف في عدد الأحاديث الواردة في كتاب سيبويه، فذكر أستاذنا الدكتور محمد عيد أنه لا يوجد فيه سوى حديث واحد (انظر الرواية والاستشهاد باللغة: ١٣٠، وذكر أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتابه الضرورة الشعرية: ٣٩٠- أنه لم يقف إلا على أربعة أحاديث فقط في كتاب سيبويه ثم ذكرها، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون، وهو بصدد تحقيق الكتاب سبعة أحاديث فقط، فهرس الكتاب (٥/٣٢)، وكذلك يرى أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد أن كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد لم يرد فيها إلا حديثان أو ثلاثة (هامش ص ٢٥٨ من: مدرسة البصرة النحوية).

وهذا نص حديث خرجه الأستاذ عبد السلام هارون وهو بضد تحقيق الكتاب^(١).

٣- وفي الكتاب (٣/٢٦٨): (كما قال: إن الله ينهاكم عن قيل وقال). وهو نص حديث شريف رواه البخاري في صحيحه بلفظ: وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال^(٢).

٤- وفي الكتاب (٤/١٦٦): (ومثل ذلك: فيها ونعمت). وهذا جزء من حديث شريف، وهو بتمامه: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلِهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَأَغْسَلَ أَفْضَلُ»^(٣).

٥- وفي الكتاب (٢/٢٩٢): (كما قال بعض العرب: لا حول ولا قوة إلا بالله). وهذا جزء من حديث، وهو بتمامه: «لا حول ولا قوة إلا بالله أكثر من كثرة الجن»^(٤).

٦- وفي الكتاب (١/٥١، ١٥٩): (كما في قولهم: عسى الغوير أبو ساء). وهو جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه^(٥).

٧- وفي الكتاب (٢/٣٢): (ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها للصوم منه في عشر ذي الحجة).

وهذا جزء من حديث رواه الترمذي في سننه، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

(١) صحيح مسلم - كتاب القدر، باب إذا أسلم الصبي فمات: (٢/١١٨)، وراجع تخريجه بهامش الكتاب: (٢/٣٩٣).

(٢) انظر البخاري - كتاب الرقاق - باب ما يكره من قيل وقال: (٤/٨١).

(٣) راجع تخريج الحديث في ص (٢٨٧) من التحقيق.

(٤) راجع ص (٤٤٢) من التحقيق.

(٥) انظر (٢/٦٩) - كتاب الشهادات.

أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَغْدُلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(١).

فتلك سبعة أحاديث أتينا بها للتمثيل، ويمكن أن نستعرض كل الأحاديث الواردة في الكتاب وعددها واحد وعشرون، وذلك بنفس الطريقة، ولكن لا أجد ما يدعو لذلك وإنما التمثيل كافٍ هنا.

وبعد هذا لا أعتقد أنَّ ثمة من ينكر على سيبويه احتجاجه بالحديث النبوي الشريف في التععيد النحوي.

ولعل الدافع وراء اتخاذ هذا الموقف بالنسبة لسيبويه من كونه لم يستشهد بالحديث هو أنه لم يصرح بنسبة الأحاديث إلى الرسول الكريم ﷺ، وإنما كان يأتي بعبارات تُوهم أنَّها من كلام العرب، ومن تلك العبارات: وأما قولهم^(٢)، وذلك قولك^(٣)، وتقول^(٤)، وكما قال بعض العرب^(٥)، وكما قال^(٦)، ومثل ذلك^(٧)... إلى غير ذلك من العبارات التي تُوهم أنَّ المذكور ليس حديثاً، وإنما هو من كلام العرب.

ولعل الدافع وراء عدم تصريح سيبويه بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ؛ هو أنه لم يكن ليعلم بكونها أحاديث، وأن ما علمه هو أنَّ تلك وأمثالها عبارات مذكورة على لسان عربي موثوق بعربيته وفصاحته فعدها من كلامهم، ولم يكن ليعلم بأن العربي

(١) انظر سنن الترمذي - صوم: (١٢٢/٣).

(٢) الكتاب: (٣٩٣/٢).

(٣) السابق: (٢٥٨/١).

(٤) السابق: (٦٤٨/٣).

(٥) السابق: (٢٩٢/٢).

(٦) السابق: (٢٦٨/٣).

(٧) السابق: (٣٢/٢).

أخذها من كلام النبي ﷺ بعد أن كثرت، وتداولها الناس - خاصة وأنه ليس عربياً في الأصل، وإنما هو فارسيُّ أقبل على تعلم العربية من بيئاتها.

وربما كان الدافع وراء ذلك هو التحرز الديني والشعور بالهوية أمام هذا النص النبوي الشريف، على نحو ما ارتآه الدكتور محمد عيد.

وأما أبو العباس المبرد فنجده قد احتج بالحديث الشريف على القواعد النحوية، ولكنه متابعة لنهج سابقه سيبويه لم يصرِّح بالحديث ونسبته إلى الرسول الكريم ﷺ.

وبالنظر في كتابه المقتضب مثلاً نجده قد ذكر فيه ستة عشر حديثاً نبوياً، ومعظمها مما ذكر سيبويه، ومن ذلك:

- ١ - عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُوْسَا^(١).
- ٢ - سُبْحَانَ اللَّهِ...^(٢).
- ٣ - مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصُّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(٣).
- ٤ - لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(٤).

(١) انظر المقتضب: (٣/ ٧٠، ٧٢)، وعدّه المبرد على أنه مثَّل من أمثال العرب، ولعل الحديث قد كثر في كلام العرب حتى صار بمنزلة المثل، وذُكر في مجمع الأمثال للميداني (ج ٢، ص ١٧).

(٢) هذا جزء من حديث نبوي شريف، والحديث بتمامه: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ». راجع تخرجه في التحقيق.

(٣) انظر المقتضب: (٣/ ٢٥٠)، وقال الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في هامش الصفحة المذكورة من المقتضب: الأشموني في شرحه على الألفية (ج ٢، ص ٢٦٤) جعله حديثاً فقال: ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر»، والرواية في كتب الحديث: البخاري، والترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي ليس فيها (أحب) رافعاً للاسم الظاهر.

(٤) المقتضب: (٤/ ٣٧١).

وغير ذلك من الأحاديث الستة عشر المذكورة في المقتضب.

فهل نستطيع بعد ما رأيناه من أحاديث عند أعلام مدرسة البصرة أمثال سيبويه والمبرد أن نقول مع القائلين: إن الأوائل لم يحتجوا بالحديث شأنهم في ذلك شأن أسلافهم ومعاصريهم؟!!

لا يحق لنا أن نقول بهذا، وإنما نقول: إن الأوائل قد احتجوا بالحديث النبوي على القواعد النحوية، وإن سيبويه لم يصرح بنسبة الحديث إلى الرسول ﷺ ربما لجهله بالحديث، وتابعه المبرد في عدم التصريح بنسبتها- لا لعدم علمه بها وإنما جرياً على سنة شيخه سيبويه.

وكشفت رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث أحمد مكي الأنصاري، والتي بعنوان: (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) - أن الفراء كان سباقاً إلى اعتماد الحديث الشريف حجة في النحو واللغة، وأنه كان أسبق من ابن خروف بالأندلسي الذي عدّه المستشرق الألماني (يوهان فُك) على أنه أول من احتج بالحديث الشريف، متبعاً في ذلك صاحب الخزانة عبد القادر البغدادي، ومن لفّ لفّه من المؤرخين غافلين عن أن الفراء قد سبق ابن خروف إلى ذلك بعدة قرون^(١).

وبالاطلاع على مؤلفات النحو القديمة منها والحديثة، بدء من كتاب سيبويه، ثم الفراء والمبرد، ومن جاء بعدهم كأبي علي الفارسي والسهيلي وابن مالك وابن هشام وأبي حيان والسيوطي وغيرهم ممن جاء بعدهم حتى العصر الحديث، نجد أن الجميع قد استشهدوا بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية، وذلك على تفاوت بينهم، وأن بعضهم كأن يأتي ببعض الأحاديث؛ لتقرير معانٍ لغوية فحسب.

لذا نرى أن يتقسم موقف النحاة من قضية الاحتجاج بالحديث إلى إتجاهين

(١) أبو زكريا الفراء: (ص ٨٨، ٥١٣).

اثنين فقط، لا ثلاثة هما^(١):

١ - اتجاه متحفظ يرى التحقق من صحة ما يُستشهد به من الحديث؛ حتى لا يكون مروياً بالمعنى، أو وقع رواته في اللحن، وهذا الاتجاه يمثله ابن الضائع، وأبو حيان، والسيوطي، والشاطبي، وهذا الاتجاه يتسم في الغالب بالإقلال من الاستشهاد بالحديث النبوي.

٢ - اتجاه يبيح الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، ويمثله ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام، والرضي الإستراباذي، والدماميني، والبغدادي الذي يقول في الخزانة^(٢): والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت.

ويستدل على هذا التقسيم الثنائي بأمرين:

الأمر الأول: أن كلَّ نحوٍ ممن عُرف عنهم منع الاحتجاج بالحديث لم ينكر حجية الاحتجاج به في كونه من المصادر اللغوية المعتدّ بها في إثبات قواعد النحو، فأبو حيان الذي عُرف عنه أنه من المانعين قد استشهد به في بعض المواضع من كتبه، فهو لم يمنع الاحتجاج به مطلقاً، ولكنه يمنع الإكثار منه، وحتى ولو كان صحيحاً أنه كان في أول أمره يمنع الاحتجاج به إلا أنه ارتدّ عن موقفه هذا، وذكر بعض الأحاديث في كتبه، فهو يعد من المتحفظين بالنسبة إلى ذلك.

وكذلك لم يرد نصٌّ صريح عن السيوطي يدل على أنه يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ولكنه يصرح بجواز الاستدلال بما ثبت أن الرسول ﷺ قاله على

(١) ونحن بهذا نتفق مع أحد الباحثين المعاصرين وهو العمروسي (انظر دور الحديث:

ص ١٢٤).

(٢) (١٠-٩/١).

اللفظ المروي، بل إنَّه يعدُّ الحديث مصدرًا من مصادر الاستشهاد الذي يعبر عنه بالسماع مع الاستشهاد بالحديث أيضًا.

وقد يؤيد هذا أن السيوطي أشار في كتابه (معجم الهوامع) أنه بيَّن في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضائع، وأبي حيان أنها -أي: ابن الضائع وأبا حيان- لم يستدلا بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، وهذا يعني أنهم يجوزون الاحتجاج بما اتفق منه مع القاعدة النحوية، قال في المعجم^(١): وقد بيَّنت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنَّه مرويٌّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول ﷺ والأحاديث التي رواها العجم والمولَّدون لا من يحسن العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم.

ويُفهم من كلام ابن الضائع في شرحه للجمل، وهو قوله: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصریح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصیح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن مَنْ قَبْلَهُ أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى^(٢).

إنَّه لم يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات اللغة مطلقًا، فهو يصرح أنَّه كان الأولى في إثبات فصیح اللغة؛ وذلك لأنَّه كلام أفصح العرب، لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، فلو ثبتَّ عنده أن الحديث بلفظ الرسول ﷺ

(١) (١/١٠٥).

(٢) الخزانة: (١/١٠). وقد اعتمدنا في النص على النقل لا الأصل؛ لصعوبة الرجوع إلى الأصل وهو (شرح الجمل لابن الضائع).

لكان الأولى بعد القرآن.

وكذلك كل ما أخذه على ابن خروف أنه يكثر من الاستشهاد بالحديث خاصة بعد أن صرح العلماء بجواز النقل بالمعنى، وكان ينبغي أن يتحفظ في هذا ويقلل، ويرى أن تلك الكثرة من ابن خروف إن كانت على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كانت لازمة وواجبة من وجهة نظر ابن خروف فليس كما رأى.

والأمر الثاني: لتقسيمه الثنائي أن النحاة الذين اشتهر عنهم بأنهم من المتوسطين في الاحتجاج بالحديث نجدهم يتفقون في نفس الحجج التي يرددها المانعون للاحتجاج والتي تلتخص في: رواية الحديث بالمعنى - ووقوع اللحن من بعض رواته - وعدم احتجاج النحاة المتقدمين والمتأخرين به.

لكن: ما رأى المحدثين من العرب والمستشرقين بالنسبة إلى حجية الحديث النبوي في التععيد النحوي، أو - لنقل - في إثبات القواعد النحوية؟ وماذا يرى مجمع اللغة العربية بالنسبة لهذه القضية؟

يكاد يتفق الجميع على أن يحتل الحديث النبوي الشريف موضعه بعد القرآن الكريم في إثبات القواعد النحوية، وأنه أولى بالاعتقاد من كلام العرب، نظمه ونثره^(١)، فالرسول الكريم ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وهو أفصح العرب؛ إذ إنه من

(١) قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد: إن موطن العجب أن تطرح الأحاديث جملة ما ثبت منها وما لم يثبت، ما عني الرواة بلفظه، وما انصرفت عنايتهم إلى معناه، وما اشتهر الرواة بالسبق والتقدم، وما طعن في بعض من روهه، كيف تطرح الأحاديث لجواز روايتها بالمعنى، وفي المحدثين من يقول عنه يونس عندما سئل: أيكما أسن، أنت أم حماد بن سلمة؟ فقال: هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية. (مدرسة البصرة: ٢٥٧)

وقال أستاذنا الدكتور محمد عيد: وخلاصة الرأي في هذا الموضوع أن نصوص القرآن

قريش، هذا بالإضافة إلى أنه قد تلقى القرآن وحفظه، ثم علمه لهم فينبغي اعتقاد حديث رسول الله ﷺ.

وكونه مرويًا بالمعنى لا يغض من شأنه، فالتغيير يكون من لفظة مستعملة إلى أخرى مستعملة وفصيحة، والغالب عدم وقوع تغيير أو تحريف من الرواة في ألفاظ الحديث، وغلبة الظن كافية في إثبات الأحكام الشرعية، وكذا غلبة الظن في عدم التبديل كافية في إثبات قواعد اللغة والنحو، هذا بالإضافة إلى أن رواة الأحاديث كانوا من العرب الفصحاء، أو هم أفصح العرب فلا شك أن رواية عربي عن رسول الله ﷺ أفصح من رواية عربي عن آخر.

وقد رأى مجمع اللغة العربية أن الأحاديث يُحتج بها في أحوال خاصة بينها فيما يأتي^(١):

١- لا يُحتج بالعربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب

وكذلك السُّنَّة -صحيحة أو غير صحيحة- ينبغي أن يُنحَى من النظر اللغوي إليها ما داخلها من العرف الديني، وما أدى إليه قديماً من الانصراف عن استنباط القواعد منها، كما ينبغي في ضوء هذا الفهم درسها من جديد باعتبارها مصدرًا مهمًّا يمثل (نثر الفصحى) في عصر الظهور الإسلام، بل وما قبله من لغة الجاهلية. (الرواية: ٢٦٢)

وقال إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية- طبع القاهرة سنة ١٩٢٩هـ): الأحاديث الصحيحة أهم كثيرًا في نظرنا أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح؛ لأنها من النثر، وهو دائمًا يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر؛ لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعد عن تمثيل الحياة العادية الحقة، وتنبه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف. (انظر ص ٢٠٦ من كتابه المذكور).

(١) نقلًا عن مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد: ص ٢٥٩، وقد اعتمدت على النقل، لا الأصل؛ لعدم تمكني من الرجوع إلى الأصل، وهو مجلة فؤاد الأول العربية.

الصحاح الست فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفه الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعدُّ من جوامع الكلم.

د- كُتِبَ النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية؛ لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث

بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

وقد أضاف أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد إلى ما ارتآه المجمع ما يأتي^(١):

١- الأحاديث التي رواها من العرب من يُوثق بفصاحتهم، وإن اختلف ألفاظها،

فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى

النبي ﷺ.

٢- الأحاديث التي يُطمأن فيها إلى عدالة روايتها، والتي يغلب على الظن تعدُّ

مواطن الاستفهام فيها، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة؛ ذلك

لأنَّ الأحاديث إنَّما يستدل بها على سلامة اللغة، وصحة العبارة، وكل هذه

الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض^(٢).

وبعد هذا العرض لقضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف يمكننا أن

نستخلص ما يأتي:

١- أنَّ جميع النحاة قد ثَبَّتَ عنهم أنهم استشهدوا بالحديث النبوي الشريف على

(١) انظر مدرسة البصرة النحوية: ص ٢٥٩.

(٢) مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد: ٢٦٠.

القواعد النحوية بدءًا من إمام النحاة (سيبويه)، وكذلك الفراء زعيم مدرسة الكوفة النحوية، ثم تبعهما على ذلك المتأخرون من الفريقين، على تفاوت بينهم.

٢- أن أول من احتج بالحديث النبوي بصورة مؤكدة في مجال إثبات القواعد النحوية هو إمام النحاة (سيبويه)، وتبعه المبرد، وليس ابن خروف كما أشار إلى ذلك المستشرق الألماني (يوهان فُك) وغيره، وليس هو ابن مالك كما هو شائع ومتعارف عليه بين الدارسين، وكل ما فعله ابن مالك هو أنه أباح الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقًا، ودعا إلى وجوب احترام هذا النص اللغوي الفصيح.

٣- أن جميع النحاة قد عرفوا عن سيبويه أنه لم يحتج بالحديث النبوي؛ لأنه لم يكن ينسب الحديث، ولم يذكر صراحة أنه نص حديث لرسول الله ﷺ؛ إذ إنه أتى بعبارات تُوهم أنه ليس بحديث، وإنما هو من كلام العرب وأمثالهم، وذلك نحو (قال بعضهم)، (قولك)، (قول العرب) وغير هذه العبارات المتثورة في كتابه، وسواء أكان يُعرف أنها أحاديث أم لا فهو قد ذكرها فلتعد أحاديث.

٤- أن الفراء أول من ذكر صراحة نسبة بعض الأحاديث - أو معظمها إلى الرسول الكريم ﷺ، وأنه كان سبًا - بعد إمام النحاة سيبويه - إلى اعتماد هذا الأثر الجليل في التقعيد النحوي.

٥- أن أول من فجر هذا الأمر، وجعل منه قضية كثر حولها الخلاف، وطال بشأنها الجدل بين النحاة هو ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وهو تلميذ ابن خروف (ت ٦٠٩هـ).

٦- أن أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي على القواعد النحوية هو ابن خروف النحوي، ثم تبعه ابن مالك، وغيره من المؤيدين لهذا الاتجاه.

٧- أن النحاة انقسموا تجاه هذه القضية إلى قسمين اثنين فقط هما:

أ- المؤيدين مطلقاً: ويمثلهم ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام، والرضي الإستراباذي، والبدر الدماميني صاحب كتاب (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) الذي يمثل أعلى نسبة من الأحاديث المستشهد بها في كتب النحو المختلفة كما ذكر الباحث العمروسي في رسالته، بعد دراسة إحصائية قام بها في هذا الكتاب.

ب- المتحفظون: ويمثلهم ابن الضائع، وأبو حيان، والسيوطي، والشاطبي.

وبعد هذا العرض المجمل، وبعد أن عرفنا موقف النحاة من قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، نريد أن نتوصل إلى معرفة موقف الإمام الفاكهي منها، وإلى أية طائفة من الطائفتين يميل؟

بدراسة كتب الفاكهي ومؤلفاته النحوية، واستقرائها تبين لنا أنه لا يكاد يخلو واحد منها من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على قواعد نحوية كلية، أو جزئية على تفاوت بينها، فقد يكثر من الاستشهاد بالحديث في أحد هذه المؤلفات، وقد يقلل في آخر بحسب حجم المؤلف وطبيعة مادته، فمثلاً نجده قد استشهد بتسعة وعشرين حديثاً في (مجيب النداء على شرح قطر الندى)، وبثلاثة وعشرين حديثاً في كتاب (الفواكه الجنية على متممة الأجرومية)، ذكر منها (١٥) خمسة عشر حديثاً في مجيب النداء، وانفرد كتاب (الفواكه الجنية) بثمانية أحاديث تضاف إلى الخمسة عشر المذكورة في (مجيب النداء) على حين أنه ذكر في كتابه (شرح الحدود النحوية) ستة أحاديث فقط، وليست كلها على قواعد نحوية، فثلاثة منها على قواعد نحوية وقد استشهد بها النحاة من قبل، وذكر ثلاثة أحاديث أخرى؛ لإقرار بعض المعاني اللغوية.

والسبب الذي جعله يقلل من الاستشهاد بالحديث في هذا الكتاب، لعله راجع إلى طبيعة الكتاب نفسه؛ إذ إن صاحبه يهتم في المقام الأول بذكر الحدود وشرحها

ولا يحتاج - غالبًا - إلى التمثيل والاستشهاد، فالكتاب منطقي، وتميل الحدود فيه إلى الناحية المنطقية أو الفلسفية، فالكتاب تقل فيه الشواهد جميعها - بصفة عامة - فشواهد القرآنية ستون فقط في أربعة وستين موضعًا.

أما الكتاب الذي معنا وهو (كشف النقاب) فقد استشهد فيه الرجل بأحد عشر حديثًا، عشرة منها على قواعد نحوية، بالإضافة إلى حديث آخر ذكره في المقدمة؛ لإقرار معنى لغوي لكلمة من الكلمات.

والسؤال الآن: إلى أي مدى كان اعتماد الفاكهي على الحديث النبوي الشريف في القواعد النحوية؟

الحق أن اعتماد الفاكهي على الحديث النبوي الشريف كان اعتمادًا عظيمًا في جميع مؤلفاته، فعلى سبيل المثال يتنوع اعتماده على الحديث النبوي في الكتاب الذي معنا على الوجه التالي:

أولاً: نراه يستدل أحيانًا بالحديث الشريف وحده من بين مصادر الاستشهاد الأخرى؛ لإقرار القاعدة النحوية، فقد استدل على أن (نَعَمْ، وَيَسَّ) فعلانٍ بدخول تاء التأنيت عليهما بالحديث فقط من بين مصادر الاستشهاد الأخرى، كالقرآن والشعر العربي، وذكر حديثين هما:

- قوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ»^(١).
- وقوله ﷺ: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِنُسْتِ الْبِطَانَةِ»^(٢).

وكذلك استدل بحديث: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^(٣) على أن (مثنى) تأتي خبرًا

(١) انظر تخريج الحديث في ص (٢٨٧) من التحقيق.

(٢) انظر تخريج الحديث في ص (٢٨٧) من التحقيق.

(٣) انظر تخريج الحديث في ص (٥٣٢) من التحقيق.

للمبتدأ، واستدل بالحديث فقط، ولم يستشهد بنص قرآني، أو بيت شعر.

ثانياً: وقد يستدل بالحديث؛ لتقوية الحكم النحوي في القرآن الكريم - ويقدم القرآن الكريم والحديث النبوي على الشعر العربي، غالباً - ومن ذلك أنه قال عن رَبِّ^(١): وتستعمل للتكثير، نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، ومنه قوله - عليه السلام -: «يَا رَبِّ كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وقوله عندما كان يتحدث في باب الإضافة عن الإضافة المعنوية^(٣): وقد تكون بمعنى (في) وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول، نحو: ﴿بَلَّ مَكْرَ اللَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وفي الحديث: «فَلَا تَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»^(٤).

ثالثاً: نراه أحياناً يُجَرِّج الحديث الذي لا يتفق مع القاعدة النحوية على احتمال أنه مروى بالمعنى، وذلك عندما كان يتحدث عن حذف حرف النداء (يا) مع النكرة المقصودة، فيقول: وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة، واسم الإشارة لحديث: «ثوبى حجرٌ»، واشتدي أزمة تنفرجي^(٥). فيرى رأي الكوفيين بقوله: وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ^(٦).

وهو هنا يقصد العبارة كاملة مجتمعة هكذا «ثوبى حجرٌ» واشتدي أزمة

(١) انظر ص (٣٤٤) من التحقيق.

(٢) انظر تخريج الحديث في ص (٣٤٤) من التحقيق.

(٣) انظر التحقيق.

(٤) انظر تخريج الحديث في ص (٣٥١) من هذا التحقيق.

(٥) انظر ص (٤٧٩) من التحقيق.

(٦) انظر ص (٤٨١) من التحقيق.

تنفرجي، لكن الصواب أن العبارة شطران؛ الأول: «ثوبى حجر» حديث شريف، وقد خرَّجناه في التحقيق^(١)، والثاني: (واشندي أزمة تنفرجي) لم يثبت أنها حديث لرسول الله ﷺ بمعناه أو بلفظه، فلم أعر عليها في كتب السنة، ولكنها كما ذكر مفتتح قصيدة الشيخ التوزري، وتُسمى القصيدة بالمفترجة، والبيت الأول منها:

أَشْتَدِّي أَرْمَةً تَنْفَرِجِي قَدْ أَدْنَى لِيْلُوكِ بِالْبَلَجِ^(٢)

وبعد ما ذكرناه يمكننا أن نقرر أن الشيخ الفاكهي يُعدُّ من المؤيدين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقاً على القواعد النحوية، وأنه يوضع ضمن طبقة المؤيدين مطلقاً، وهم: ابن خروف، وابن مالك، والرضي الإستراباذي، والدماميني، وابن هشام.

(١) انظر ص (٤٧٩) من التحقيق.

(٢) انظر ص (٤٧٩) من التحقيق.

الباب الرابع
الكتاب المحقق
وفيه ثمانية مباحث

المبحث الأول: تعريف بالكتاب المحقق.

المبحث الثاني: تحقيق عنوانه.

المبحث الثالث: تحقيق صحة نسبته إلى الف

المبحث الرابع: الدافع وراء تأليفه.

المبحث الخامس: تاريخ تأليفه.

المبحث السادس: طباعته.

المبحث السابع: منهج الكتاب وأسلوبه.

المبحث الثامن: مصادره.

تعريف بالكتاب المحقق

كتاب (كشف النقاب عن مخدّرات مُلحّة الإعراب) تأليف: الإمام عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي النحوي المتوفى سنة ٩٧٢هـ، هو شرح على منظومة الإمام أبي محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ والمسماة (بملحة الإعراب وسنحة الآداب)، وهي منظومة في النحو، وعدد أبياتها ثمانية وسبعون وثلاثمائة بيت.

والكتاب شرح وجيز على الملحة، لكنّه مع وجازته كافلٌ بحلّ مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكير نظامها، وتعليل أحكامها، على حدّ تعبير المؤلف نفسه^(١).

والمؤلف في هذا الكتاب يسير وفقاً لترتيب الحريري لمنظومته مراعيًا ترتيبه نفسه شارحًا الأبيات شرحًا موجزًا، موضّحًا لمسائل النحو وقضاياها، معللاً لهذه المسائل وتلك القضايا تعليلًا جانبًا فيه الإيجاز المخلّ، والإطناب المملّ، مع الحرص -منه- على التقريب لفهم مقاصدها.

وهو يتعرض فيه لسرد الخلافات النحوية في المسألة الواحدة، سواء أكانت هذه الخلافات بين مدرستي البصرة والكوفة، أم كانت خلافات فردية، قد يرجح رأيًا على آخر، معللاً لهذا الترجيح تعليلًا مقنعًا، وهو في هذا الترجيح، وذلك التعليل لم يتعدّ رأيَ البصريين، وتعليلاتهم التي تتسم بطابع فلسفيّ، فنراه يتفق -دائمًا- في الرأي مع البصريين ورد رأي الكوفيين، وكذلك يرد رأي الناظم ويضعفه إن كان تابعًا للكوفيين في مذهبهم في مسألة ما، وذلك كما أوضحنا عند الحديث على مذهبه النحويّ وتعليلاته النحوية^(٢).

(١) انظر: مقدمة المؤلف: ص (٢٦٧) من التحقيق.

(٢) انظر: ص (١٦٤) من التحقيق.

والكتاب في معالجته لمسائل النحو وقضاياها يتسم بالميل إلى المنطق والتأثر به، وهذا واضح من إيراد صاحبه حدًّا جامعًا مانعًا لكل ما يتعرض له أو يصادفه من المصطلحات النحوية، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف يأخذ على الناظم إثارة التمييز بالعلامة على الحدِّ، وذلك في المقدمة (في باب الكلام وأقسامه وعلامات كل قسم) فيرى أن الحدَّ أضبط لا طَرَادِهِ وانعكاسه بخلاف العلامة؛ إذ هي لا تنعكس^(١).

وسوف نفضل القول في هذا عند حديثنا عن (منهجه النحوي) في موضعه من هذا البحث - إن شاء الله تعالى.

تحقيق عنوان الكتاب

قال الإمام الفاكهي في مقدمة مصنفه؛ عن تسمية الكتاب: وسَمَّيْتِه كَشْفُ النَّقَابِ عَنِ مُحَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ^(٢)، ويتضح هذا العنوان ويبرز عن غلاف نسخ الكتاب الخطية، وكذا على النسخة المطبوعة.

لكن السؤال الذي يبرز هنا: هل اتَّفقت جميع تلك النسخ على عنوان واحد؟

نقول: نعم، قد اتَّفقت جميعها على العنوان المذكور، وهو: كَشْفُ النَّقَابِ عَنِ مُحَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ (خاصةً وأنَّ الفاكهي قد جاء في المقدمة ودَوَّنَه حتى لا يتغير بعد ذلك، إلا أننا وجدنا النسخة المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز بالسعودية، والتي تحمل رقم (٢١٨٢) لم يذكر على غلافها ولا في فهرس المخطوطات بالمكتبة هذا الاسم، وإنما وجد عنوان آخر، وهو: شرح الملحة للشيخ الأجلِّ الفاضل المحقِّق عبد الله الفاكهي ...

(١) انظر: ص (٢٨١) من التحقيق.

(٢) مقدمة الكتاب: ص (٢٦٧) من التحقيق.

وأما عن كتب التراجم: فقد وردت هذه التسمية في كتاب (إيضاح المكنون)^(١) للبغدادي، وكذا في (الأعلام)^(٢) لخير الله الزركلي.

وأما صاحب معجم المؤلفين فلم يذكر الكتاب مطلقاً ضمن مؤلّفات الرجل^(٣).

وجاء في (شذرات الذهب) لابن العماد الحنبلّي: و(شرح الملحّة)^(٤) وذلك ضمن ترجمته للفاكهي.

وقد ذكره كارل بروكلمان في كتابه^(٥) هكذا (كشف النقاب) لعبد الله الفاكهي. وهو بصدد حديثه عن الملحّة وشروحها، وكذلك وردت هذه التسمية في معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سرّكيس^(٦).

تحقيق نسبته إلى الفاكهي

بالرجوع إلى فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية (حرف ك) لمعرفة مؤلّف الكتاب، وجدتُ ما نصّه: (كتاب كشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب، لم يعلم مؤلّفه)^(٧)، وبالإطلاع على النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب تحت رقم (٢٣٨) نحو، لم أجد على غلاف المخطوطة سوى اسم الكتاب غير منسوب إلى مؤلّف.

(١) انظر: (٣٦٩/٢).

(٢) انظر: (١٩٣/٤).

(٣) انظر: (٢٨/٦).

(٤) انظر: (٣٦٧-٣٦٦/٨).

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي: (١٥/٥).

(٦) انظر: ص ١٤٣٢.

(٧) انظر: فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بدار الكتب القومية (حرف ك) ص ٨٩.

وبعد الاطلاع على (ملحة الإعراب) وشروحها تبين أن ثمة شرحاً لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ تحت عنوان: (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب رقم ٢٣٨ نحو، وعدد أوراقها (٧٩) ورقة - إذا هي النسخة السابقة التي لم يعلم مؤلفها، فكان لزاماً عليّ أن أقرأ هذا المخطوط قراءةً متأنيةً فاحصةً عليّ أجد إشارات أو خيوطاً توصلني إلى معرفة صاحبها، هل هو الفاكهي أم غيره؟.

ورأيت أن أوّجّل هذا حتى استشير كتب التراجم التي ترجمت للفاكهي، هل اتفقت فيما بينها على تعداد هذا المؤلف ضمن مؤلفات الشيخ الفاكهي أم لا؟.

وبالرجوع إليها والوقوف عليها تبين أن معظمها يكاد يتفق على تسمية الكتاب ونسبته إلى الفاكهي (عبد الله ت ٩٧٢ هـ) وأن بعضها عده مجهول المؤلف، ومنهم من لم يذكر الكتاب ضمن أعمال عبد الله الفاكهي، ومنهم من ذكر أن للفاكهي شرحاً على الملحة دون أن يذكر اسم الكتاب، وذلك بالتفصيل التالي:

فقد ذكر الزركلي في (أعلامه)^(١)، وبروكلمان في (تاريخ الأدب العربي)^(٢)، ويوسف سركيس في (معجم المطبوعات العربية والمعربة)^(٣)، أن كتاب (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب) لعبد الله الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ.

وذكر العيدروسي^(٤)، وكذلك ابن العماد الحنبلي^(٥) أن لعبد الله الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ شرحاً على الملحة، دون أن ترد تسمية الكتاب عندهما.

(١) الأعلام: (٤/١٩٣).

(٢) انظر: (٥/١٥٣).

(٣) ص ١٤٣٢.

(٤) تاريخ النور السافر: ٢٧٧.

(٥) شذرات الذهب: (٨/٣٦٦، ٣٦٧).

أما صاحب إيضاح المكنون^(١)، فقد ذكر اسم الكتاب، ثم عدّه مجهول المؤلف. ولم يذكر عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين)^(٢) أن للفاكهي شرحاً على الملحة، ولم يعد هذا الكتاب ضمن مؤلفات الإمام عبد الله الفاكهي.

وبالعودة مرة أخرى إلى مخطوط دار الكتب المصرية وقراءته تبين أن المؤلف أحال في مواضع ثلاثة على شرح له على (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، فقد أحال في ص (٢٥) من المخطوط على شرح القطر، وذلك في باب المبتدأ والخبر، عندما كان يتحدث عن الإخبار بالظرف وبالجملة الفعلية، فيقول: (وهنا فوائد ذكرتها في شرحي على القطر فمن أحبها فليراجعه).

وأحال في موضع آخر عليه، وذلك في باب (إن وأخواتها) عندما كان يتحدث عن موقف البصريين والكوفيين من العامل في خبر (إن وأخواتها) قال: (وهو الراجح لما ذكرته في شرح القطر)^(٣).

وأحال في موضع ثالث عليه، وذلك في باب النكرة والمعرفة، بقوله: وهنا ضابط ذكرته في شرحي على القطر^(٤).

ويرجوعي إلى شروح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري لمعرفة الشرح المحال عليه، تبين لي أنه شرح الإمام الفاكهي، والمسّمى (مجيّب النّدا) إلى

(١) إيضاح المكنون: (٣٦٩/٢).

(٢) انظر: معجم المؤلفين: (٢٨/٦).

(٣) كشف النقاب: الورقة رقم (٤١) من المخطوط المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٨) نحو.

(٤) المصدر السابق: الورقة (٧).

شرح قطر الندى)، وبالرجوع إلى الأبواب المذكورة في (كشف النقاب) ومقابلتها بنظائرها في كتاب (مجيّب النداء) وجدت بالفعل مواضع الإحالة؛ فقد ذكر في باب النكرة في (مجيّب الندى)^(١) الضابط لتفاوت النكرات في بعضها، وكذلك ذكر في باب (إن وأخواتها)^(٢) الرأي الذي رجّحه وأشار إليه، وكذلك ذكر في باب المبتدأ والخبر^(٣) تلك الفوائد التي أحال إليها، ومن هذا يتبين لنا بوضوح، وبما لا يدع مجالاً للشك أن الكتاب لعبد الله الفاكهي صاحب كتاب (مجيّب الندى إلى شرح قطر الندى).

ويؤيد هذا أيضًا إنَّ النسخة المطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م) والتي عثرنا عليها، تحمل عنوان: (كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب) تأليف عبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي، من علماء القرن العاشر).

وكذلك النسخة الخطية التي حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية بالكويت والمصورة على نسخة خطية محفوظة بمكتبة الإحقاف للمخطوطات بتريم، حضر موت، والتي برقم ١٣٧، مجاميع آل يحيى تنسب الكتاب إلى عبد الله الفاكهي، وكذلك النسخة المخطوطة التي حصلنا عليها من مكتب المتحف البريطاني بلندن، والتي برقم ٩٢٤، وأيضًا النسخة الخطية التي حصلنا عليها من مكتبة الملك عبد العزيز بالسعودية والتي رقمها ٢١٨٢ تؤيد ذلك.

والآن يمكننا أن نقرّر بما لا يدع مجالاً للشك أن كتاب: (كشف النقاب عن ملحّة الإعراب) من تأليف الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ.

(١) انظر: ص ٦٦.

(٢) انظر: ص ١١١.

(٣) انظر: ص ٢٢.

تاريخ تأليف الكتاب

ليس لدينا دليل مادي من كتب التراجم، ولا من النسخ الخطية لكتاب (كشف النقاب)، ولا حتى من النسخ المطبوعة يحدد تاريخ تأليف الكتاب، ولم نعثر في مصدر ما على تحديد - ولو بصورة تقريبية - لزمان تأليف هذا الكتاب.

ولكن بدراسة كتبه اتضح أنه كان يجيل في كتبه المتأخرة على كتبه المتقدمة؛ فندأ أحال في (الفواكه الجنية على متممة الأجرومية)^(١) على (مجيب النداء إلى شرح قضا الندي)، وفي (شرح الحدود النحوية) أحال على (مجيب النداء) أيضًا أكثر من أربعة مواضع، وفي (الفواكه الجنية) أحال على (الحدود وشرحها) في موضع أو أكثر^(٢) وأحال في (كشف النقاب) على (مجيب النداء) في ثلاثة مواضع.

ومما يلاحظ هنا أنه أحال في كل كتبه على مجيب النداء الذي فرغ من شرحه سنة ٩٢٤هـ، كما ذكر معجم المطبوعات العربية^(٣)، وأن (مجيب النداء) هو أسبق كتب الفاكهي تأليفًا، ويتضح أيضًا أن (الحدود وشرحها) أسبق من (الفواكه الجنية على متممة الأجرومية)، فقد فرغ من (الفواكه الجنية) يوم الأحد ١٠ من رجب سنة ٩٥٦هـ، لكن أين يوضع كتاب (كشف النقاب) من هذه الكتب زمنيًا؟.

يغلب عليّ الظن أن الفاكهي ألفه قبل (الحدود وشرحها)، وقبل (الفواكه الجنية)، ويؤيد هذا الظن أنه لو كان تأليفه بعدها لأحال فيه عليها، وهذا لم يحدث. ويمكن أن يقال: إنه لو تم تأليفه قبلها للزم أن يحال فيها عليه، ولكننا نرد بأن هذا مستبعد خاصة، وأن كتاب (كشف النقاب) يتسم بالإيجاز، إذ ليس بلازم أن يحال

(١) الفواكه الجنية: (١٨، ١٩، ٢١، ٣٠، ٤٥، ٥٢، ٧٧، ٩٥).

(٢) السابق: ٤٤.

(٣) انظر: ص ١٤٣٢، وكذا ذكر نفس التاريخ فهرس المخطوطات بدار

بدمشق: ص ٤٤٦.

في غيره عليه.

وعلى أية حال، ليس هذا الدليل قوياً، بل هو مجرد ظن واحتمال يمكن نقضه ورده إذا وجد بالدليل القاطع تاريخ محدد لتأليف هذا الكتاب، ويمكن الأخذ به حتى يثبت غيره بعد ذلك.

طباعته

طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، فقد طبع في المرة الأولى بالمطبعة الميمنية سنة ١٣٢٧هـ^(١)، وطبع مرة أخرى بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥١هـ وطبع مرة ثالثة سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

الدافع وراء تأليفه

ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن الفاكهي كان يؤلف كتبه بعد إلحاح من علماء عصره وفقهائه، فنراه يذكر ذلك في مقدمة كتبه فيقول في المقدمة بعد أن يُعرّف بالكتاب ويسمّيه: (سألني بعض الفقهاء الأصغياء المعتقدين الأولياء، فأجبت سؤاله وحققت أماله وقلت مستمداً من الله الهداية والتوفيق إلى خير طريق...)^(٢).

ونراه يقول في مقدمة كتاب (الحدود النحوية): (وبعد، فقد سألتني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المستعملة في علم النحو وما ضم إليه، فأجبت إلى سؤاله وشرعت فيه مقتصرًا على ذكر الحدود مستمداً من الله التوفيق)^(٣).

فالرجل قد طلب منه أن يضع شرحاً على ملحّة الإعراب يكفل حلّ مبانيها وتوضيح معانيها، وتفكيك نظامها، وتعليل أحكامها، فأجاب الطالب إلى مطلبه

(١) معجم المطبوعات العربية والمعربة: ص ١٤٣٢

(٢) كشف النقاب: ص (٢٦٧).

(٣) الحدود النحوية: ص ١.

مراعياً فيه السهولة والاختصار حتى يسهل تداوله بين أهل زمانه عامة، ومن طلبه من الفقهاء الأصغياء خاصة. وقد كان كذلك.

منهج الكتاب وأسلوبه

- ١- سار الفاكهي في شرحه هذا على (ملحة الحريري) على نفس ترتيب أبيات النظم، وعلى ترتيب الحريري في شرح منظومته.
- ٢- بدأ الفاكهي كتابه بمقدمة تحدث فيها عن تسمية الكتاب، وسبب تأليفه، فقال: (وسميته: (كشف النقاب عن مخدرات ملححة الإعراب) سألني بعض الفقهاء الأصغياء المعتقدين الأولياء)^(١).

ويلاحظ هذا على الفاكهي في جل مؤلفاته، فنراه يذكر في مقدمة كتابه: (الحدود النحوية) ما يلي: (وبعد: فقد سألني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المختارة المستعملة في علم النحو، وما ضم إليه فأجبتة إلى سؤاله وشرعت فيه مقتصرًا على ذكر الحدود)^(٢).

وكذلك يذكر مثل هذا في مقدمة كتبه الأخرى، شأنه في هذا شأن أسلافه ومعاصريه.

- ٣- كان يجيل في بعض المواضع من كتابه (كشف النقاب) على كتاب (مجيب النداء) ومن تلك المواضع:

حين كان يتحدّث في باب (النكرة والمعرفة) عن المنكرات وكيف أنّها تتفاوت في بعضها كالمعارف، قال: (ولهذا ضابط ذكرته في شرحي على القطر)^(٣).

(١) كشف النقاب، المقدمة: ص (٢٦٧) من التحقيق.

(٢) الحدود النحوية: ص ١.

(٣) كشف النقاب: ص (٢٩٤) من التحقيق. وهو بهذا يجيل على ص ٦٦ من (مجيب النداء).

وكذلك أحال على (مجيب النداء) في موضع آخر، في باب (المبتدأ والخبر) حينما كان يتحدث عن الإخبار بالظرف وبالجملة الفعلية، قال: (وههنا فوائد ذكرتها في شرح على القطر فمن أحبها فليراجعه)^(١).

وأحال في موضع ثالث منه على (مجيب النداء) في باب (إن وأخواتها) عندما كان يتحدث عن موقف البصريين والكوفيين من العامل في خبر (إن وأخواتها)، قال: (وعبارة الناظم صادقة بالمذهبيين، وإلى الأول أقرب، وهو الراجح لما ذكرته في شرح القطر)^(٢).

٤- اعتمد الفاكهي مصدرًا عظيمًا من مصادر اللغة وهو الحديث النبوي الشريف فقد احتج به واعتمده، مخالفًا بذلك مذهب البصريين والكوفيين على السواء، ويبدو هذا واضحًا في كتاب (كشف النقاب) وفي غيره من مؤلفات الفاكهي، وسوف نُفرد بحثًا من موقفه من الاستشهاد بالحديث في موضعه من هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

٥- يبرز في هذا الكتاب بشكل واضح اهتمامه بالحدود؛ لعدم تمكن الناظم من إيراد الحدود في النظم، ويتضح هذا - كمنهج عام للرجل - في كل كتبه، وأما في هذا الكتاب فنراه يورد حدًا نحويًا لكل مصطلح يصادفه بل إنه أخذ على الناظم إثارة التمييز بالعلامة على الحد في قوله:

فلا اسم ما يدخله من وإلى أو كان مجرورًا بحثى وعلى

فقال: (والناظم أثر التمييز بالعلامة على الحد، وإن كان هو أخطب لا طراد

(١) السابق: ص (٣٦٤)، وهو بهذا يحيل على ص ٩١، ٩٢ من (مجيب النداء).

(٢) السابق: ص (٤٥٤). أحال على ص (١١١) من المجيب.

وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس^(١).

ولعل تأليفه لكتاب (الحدود النحوية) هو الذي ترك، أو قل إن شئت: ساعد على انطباع كتاباته بهذا الطابع المنطقي الفلسفي، فتراه قد جمع الحدود المستعملة في علم النحو وبلغت (١٣٧) حدًا في هذا الكتاب، وسنذكر بعضًا منها على سبيل التمثيل:

يقول عن حدّ النحو: (فحدّ النحو اصطلاحًا): علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً^(٢).

وقال عن حدّ المفرد: (ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه ويقابله المركّب)^(٣).

وقال: (حدّ التثنية: جعل الاسم القابل للتثنية اثنين متفقين لفظًا ومعنى بزيادة في آخره يليها نون مكسورة)^(٤).

وقال عن حدّ اسم الجنس: (الاسم الموضوع للحقيقة مُلغى فيه اعتبار الفردية...)^(٥)، وغير ذلك.

وكذلك يؤكد ما قلناه من تأثر الفاكهي بالمنطق، قوله في تعريف اسم الجنس النكرة: (ما وضع للماهية مطلقًا أي: بلا تعيين كأسد اسمًا لماهية السبع يقال: أسد

(١) كشف النقاب: ص (٢٨١).

(٢) الحدود النحوية: ص ١.

(٣) السابق: ص ٢.

(٤) السابق: ٢، ٣.

(٥) الحدود النحوية: ٣.

أجرأ من ثعلب، كما يقال: أسامة أجرأ من ثعالة^(١).

وكذلك قوله في مجيب النداء^(٢): (والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء، ثم متحيز، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم ماشٍ، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل، والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحتها أخص.

وكذلك يبدو تأثيره بالمنطق من خلال اختياره لمصطلحات المناطقة، فقد استخدم من مصطلحاتهم: الجوهر، والذات، والجنس، والظاهر، والمؤول... وغير ذلك.

فيلاحظ عنايته الشديدة بالحدود، وهذه الحدود هي بمعناها العام حدود نحوية، وإذا أردنا الدقة قلنا: إنَّها حدود نحوية ممزوجة بحدود فقهية وأصولية، فهي إذن مزيج من حدود نحوية وفقهية ومنطقية، ويؤيد هذا الذي ندعيه قوله في الحد الأول من حدوده (واعلم أنَّ الحدَّ والمعرفَّ في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عن جميع ما عداه)^(٣).

٦- كثيراً ما نرى الفاكهي في كتابه هذا يتعرض لذكر الخلافات النحوية في المسألة الواحدة، سواء أكانت هذه الخلافات بين نحاة المدرستين: البصرية والكوفية، أم كانت آراء فردية، ومن ذلك:

آتينا نراه في باب (النكرة والمعرفة) يتحدَّث عن آلة التعريف، ويذكر آراء النحاة

(١) مجيب النداء: ٧٢.

(٢) السابق: ٦٦.

(٣) الحدود النحوية: ١.

حولها، فيقول: (اختلف في آلة التعريف: فمذهب الخليل وسيبويه أن (أل) برمتها للتعريف، لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة لكنها معتدٌّ بها في الوضع، ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي (اللام) فقط، وضعت ساكنة، واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت؛ لكثرة استعمالها مع اللام، ونسب هذا لسيبويه أيضًا، فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف، على أنه يحكي عن المبرد أن الهمزة للتعريف، واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام^(١)).

وكان دائمًا في عرض مسأله يذكر رأي البصريين والكوفيين وغيرهما، ثم يفضل أو يختار رأي البصريين، ويعلل لرأيه بنفس تعليل البصريين وأدلتهم، وهو بهذا يختلف مع الناظم في شرحه على ملحته، فالناظم لم يتعرض للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين إلا في مسألتين اثنتين فقط، هما: ترك صرف ما يتصرف، ومدّ المقصور^(٢)، وما عدا ذلك لم يعرض رأيًا للكوفيين، وإنما التزم برأي البصريين وحدهم.

أمّا الفاكهي فكان يقابل دائمًا بين الرأيين (الكوفي والبصري) على وجه الخصوص، ثم يضعف الرأي الكوفي ويرجح البصري، ومن ذلك:

قوله - عن إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود -: (واختلف في الفعل الواقع بعدها؛ فذهب الكوفي إلى أنه خبر (كان) واللام للتوكي، وجرى عليه ابن مال في التسهيل، لكنه يقول بوجود إضمار (أن) تبعًا للبصري فهو قول مركب من قولين، وذهب البصري إلى أن خبر (كان) محذوف، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر

(١) كشف النقاب: ص (٢٩٧) من التحقيق.

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري: ٢٢٧

المحذوف، وأن الفعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من (أن) المضمرة والفعل المنصوب بها على الأصح في موضع الخبر...^(١).

وكذلك ذكر رأي الفريقين عندما كان يتحدث عن اشتقاق الاسم في اللغة قال: (الاسم لغة: مشتق من السمو - وهو العلو - في رأي بصري، أو من السمة - وهي العلامة - في رأي الكوفي)^(٢).

إلى غير ذلك من المسائل التي عرضت فيها لاختلاف المدرستين، وهي كثيرة جداً في هذا الكتاب وفي غيره من كتب الفاكهي الأخرى.

٧- يتسم موقف الفاكهي في هذا الكتاب بالنسبة إلى الناظم بالاعتدال، فهو تارة يتفق معه، وأخرى يختلف معه، وثالثة يحاول تسوية رأيه بما يتفق ورأيه على الوجه التالي:

نراه يتفق مع الناظم في باب قسمة الأفعال، وذلك حين قال: (وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع... وانتصر لهم ابن هشام في المعنى، والراجع ما في النظم)^(٣).

ثم نراه يخالف الناظم في كثير من المسائل، منها:

قوله عن الحريري: (على أن في جعله حرف المعنى جزءاً للكلام تجوزاً أو جرياً على مقالة ضعيفة)^(٤).

(١) مجيب النداء: ٥٤.

(٢) كشف النقاب: ص (٢٨٢) من التحقيق.

(٣) السابق: ص (٣٠٠) من التحقيق.

(٤) السابق: ص (٣٠٠) من التحقيق.

وقوله في باب (المفعول له): (لكن التقييد بقوله: (وغالب الأحوال) لا معنى له)^(١).

وقوله: (والنواصب له - أي: للفعل المضارع - على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفية تسعة وهو ضعيف، والأصح أنها أربعة، وهي: أن، ولكن، وإذن، وكى. وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة)^(٢).

ويعترض على الناظم كذلك، فيقول: لكن تمثيل بقوله: (لَيَقُمُ الْغُلَامُ) غير مطابق، إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم المضارع لا في المضارع المقرون بلام الأمر، وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً^(٣).

وكذلك يعترض عليه في باب (الفعل) حين قال: وقضية كلامه أن نَزَالَ، وَدَرَاكَ فعلاً أمر؛ لدلالاتهما على الأمر بما اشتقا منه، فإن نَزَالَ مشتقٌّ من النزول، وَدَرَاكَ مشتقٌّ من الإدراك، وليس كذلك، بل هما اسما فعل (أمر)^(٤).

واعترض عليه كذلك، حين قال: (وتقييده نيابة العدد بالإثبات - في المفعول لمطلق - في النظم لم يظهر لي وجهه)^(٥).

ونراه في بعض الأحيان يحاول تسويغ موقف الناظم إذا كان ثمّ لبس ما، ولا يحاول أن يتصيد الزلل له أو الخطأ، فيقول: (وقد يقال: إن الناظم - رحمه الله - قَسَمَ الكلام إلى غير أقسامه؛ لأن هذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام؛ لأن علامة صحة

(١) السابق: ص (٣٩٦) من التحقيق.

(٢) السابق: ص (٥٥٧).

(٣) كشف النقاب: ص (٣٠٣) من التحقيق.

(٤) السابق: ص (٢٨٨).

(٥) السابق: ص (٣٩٢).

القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام، ويحاج بأن هذا من تقسيم الكلّي إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلّي إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك^(١).

وكذلك في قوله: (لكن ظاهر كلام الناظم أن (مذ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر كما يومئ إليه قوله: (دون ما منه غير)، أي: دون ما من الزمن مضى ... ويمكن حمل كلامه على ما قلناه بأن يراذ بقوله (غبر) أي: بقى ولم يقع بعد، ويكون قوله: (فيما حضر من الزمان) شاملاً لما حضر ولما وقع بالفعل ولم ينقطع^(٢).

ونراه يستدرك على الناظم مسائل جديدة لم يتعرض لها ولم يذكرها، أو قل لم يستوفها حقها، ومن تلك المسائل:

أنه استدراك عليه بعض أحكام التوابع، فقال: (اختصر الناظم أحكام هذه التوابع ولا بأس بذكر جمل منها، فنقول: ...)^(٣).

وكذلك التمييز المحول عن المفعول صَرَبَ له مثلاً، الآية الكريمة: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]^(٤)، ثم وضح بعد أن قال: (لم يتعرض له الناظم)^(٥).

واستدراك عليه لغتين للمنادي الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة مثل (غلامي)، فالناظم ذكر أربع لغات له هي: يا غلام - يا غلامي - يا غلامِي - يا غلامًا. ثم ذكر الفاكهي لغتين، هما: يا غلامَ (بعد حذف الألف اكتفاء

(١) السابق: ص (٢٨٠).

(٢) كشف النقاب: ص (٣٤٢) من التحقيق.

(٣) السابق: ص (٥٠٩).

(٤) كشف النقاب: ص (٤٥٤).

(٥) السابق: ص (٤٧٧).

بالفتحة)، ويا غلامٌ (ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة)^(١).

واستدراك على الناظم كذلك الملحق بالثنى، والملحق بجمع المذكر السالم، والملحق بجمع المؤنث السالم. وكان يضع مثل هذه الاستدراكات تحت عنوان (تمة)^(٢).

وكذلك استدرك عليه الحديث عن وجوب تأخير الخبر^(٣).

٨- تابع الفاكهي صاحبه الحريري في اختياره عاملاً من العوامل ليطلق عليه (أمّ الباب)، فنراه يقول في باب (النداء) عن (يا): (وهي أمّ الباب؛ لدخولها على كل نداء، وتعين في نداء اسم الله)^(٤).

وهو بذلك تابع للحريري القائل في الملحّة:

وَإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمَّ الْأَخْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ

ويقول الحريري في شرحه على منظومته، في باب (حروف الجر): (أمّا الحروف فهي أربعة عشر حرفاً تضمنتها هذه الأبيات المقدمة، وأمّها (من) لأنّ كل أدوات يتفق عملها فلا بدّ لها من أم تتولى عليها، مثل (من) في حروف الجر، و(الهمزة) في أدوات الاستفهام، و(إلا) في أدوات الاستثناء)^(٥).

٩- استشهد الفاكهي في كتابه هذا بالقرآن الكريم كثيراً، وبأحاديث الرسول ﷺ

(١) السابق: ص (٤٦٢).

(٢) السابق: ص (٣٢٨، ٣٣٢).

(٣) السابق: ص (٣٦٠).

(٤) كشف النقاب: ص (٤٧٣) من التحقيق.

(٥) شرح ملحّة الإعراب للحريري: ٨٨.

وبالشعر العربي، وبأمثال العرب، حيث بلغت شواهدة القرآنية (٢٣٦) آية، وبالإضافة إلى (٧١) بيتاً من أشعار العرب، وعشرة من الأحاديث النبوية الشريفة، والكثير من أقوال العرب.

١٠- لم ينسب من أبياته الشعرية التي استشهد بها إلا بيتاً واحداً نسبه إلى قائله وهو أبو الأسود الدؤلي - وهو قوله:

لَاتِنَّهُ عَن حُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ
عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وما عدا ذلك لم ينسبه إلى قائله.

١١- يلاحظ أن الفاكهي في مصادره كان يذكر أحياناً المصدر دون أن يذكر صاحبه، وكان في أحيان أخرى يعكس هذا، فيذكر العلماء دون ذكر كتبهم، وسوف يتضح هذا عند حديثنا عن مصادر الكتاب في موضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

١٢- كان الفاكهي يذكر بعض أقوال لمعاصريه؛ فقد ذكر رأياً للشيخ خالد الأزهري في ص ٧٤ من مجيب النداء وفي غيرها، وكذا السيوطي ذكره في كشف النقاب، ونص على ذلك صراحة.

مصادر كتاب (كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)

تنوع مصادر الكتاب الذي معنا على الوجه التالي:

أولاً: كتب نقل عنها منسوبة إلى أصحابها، وهي:

* ألفية ابن مالك: وشرحها له.

* التسهيل: وشرحه لابن مالك.

* التوضيح: لابن هشام.

* الأمالي الشجرية.

* قطر الندى: لابن هشام.

* المغنى: لابن هشام

* الشذور: وشرحه لابن هشام.

ثانياً: كتب نقل عنها دون ذكر أصحابها، منها:

* كتاب المتوسط: وهو لركن الدين، الحسن الأستراباذي النحوي ت ٧١٥ هـ

وهو شرح على كافية ابن الحاجب.

* اللباب: وهو (اللباب في علل البناء والإعراب) وصاحب: أبو البقاء العكبري

المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

ثالثاً: علماء ورد ذكرهم^(١)، وذكر آراء لهم دون ذكر كتبهم وهم:

* الخليل بن أحمد ت ١٧٥

* سيويه ت ١٨٠

* يونس بن حبيب ت ١٨٢

* علي بن حمزة الكسائي ت ١٨٩

(١) وقد رتبناه حسب سني وفاتهم بالتاريخ الهجري.

٢١٥	ت	* والأخفش
٢٤٩	ت	* المازني
٣١٠	ت	* الزجاج
٣٧٧	ت	* أبو علي الفارسي
٣٨٦	ت	* المبرد
٤٧١	ت	* الجرجاني
٤٩٦	ت	* ابن بابشاذ
٥٣٨	ت	* الزمخشري
٦٤٦	ت	* ابن الحاجب
٦٦٩	ت	* ابن عصفور
٦٧٢	ت	* ابن مالك
٦٨١	ت	* ابن إياز
٦٨٨	ت	* ابن أبي الربيع
٧٤٥	ت	* أبو حيان
٧٤٩	ت	* المرادي
٧٧٨	ت	* ناظر الجيش
٨٣٧	ت	* البدر الدماميني
٩١١	ت	* الجلال السيوطي

كتابُ كَشْفِ النُّقَابِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ

كتابٌ في النحو أَلْفَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْفَاكِهِي؛ شرحًا على أرجوزة (مُلْحَةِ الإِعْرَابِ
وَسِنْحَةِ الآدَابِ) للإمام أبي مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ.

مخطوطاتُ الكتاب

عندما عرّضت على تحقيقِ كتاب (كَشْفُ النُّقَابِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ)
كنتُ قد وقعتُ على نسخةٍ خطيَّةٍ منه محفوظةٌ بدار الكتبِ المصريةِ بالقاهرةِ برقم
(٢٣٨ نحو). أوراقها (٧٩) لوحة، باللّوحةِ صفحتان.

وبعدَ أن قرأتها كاملةً على الميكروفيلم، وتبيّن لي مدى جودتها وجدارتها
بالدراسة والتّحقيق حصلتُ على صورة ميكروفيلمية لها، ثم شرعت في البحث
والتنقيب في مكتبات جمهورية مصر العربية المعنية بحفظ كتب التّراث عليّ أجدُ
نسخًا أخرى تضافُ إلى النُّسخة السابقة ولكن لم يتمّ لي ذلك، فكاد اليأس يتطرق
إلى نفسي لولا أن وفقني الله تعالى للعثور على نسخة مطبوعةٍ بمطبعة مصطفى البابي
الحلبي بمصر سنة (١٩٥٤م) وذلك بفضل واحد من الزملاء المخلصين.

وقد كنت في أثناء ذلك على اتّصالٍ ومراسلةٍ دائمين بمكتبات الوطن العربي
بعثًا عن نسخ خطيَّةٍ أخرى، وكنتُ كذلك حريصًا على متابعة ما تنشره المجلات
الدورية والثقافية الخاصة بكتب التراث العربي والإسلامي، وبالمتابعة المستمرة كان
ما يلي:

أمّا بالنسبة لمكتبات مصر فلم أعثر على أيّة نسخةٍ خطيَّةٍ أخرى بالرغم مما بذلته
من جهد في البحث والتنقيب.

هذا وقد جاء بكتاب (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق الألماني كارل بروكلمان

أنه يوجد خمس نسخ خطية من كتاب (كشوف النقاب عن مُحَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإعراب) لعبد الله الفاكهي، الأولى بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٨ نحو)، وقد حصلنا عليها، والثانية بمكتبة المدينة، والثالثة بمكتبة المتحف البريطاني بلندن، والرابعة بمكتبة هامبورج للمخطوطات بألمانيا الغربية، والخامسة بمكتبة باتافيا بهولندا.

أخذت في متابعة البحث والتقيب لعلّي أجدُ جديدًا يضاف إلى ما سبق، ولكن هذا لم يحدث، فانبريتُ لمتابعة ردود القوم الذين أرسلتُ لهم فكان ما يلي:

أمّا عن نسخة المدينة فقد تحقّق لي ما أردتُه من الحصول على صورة فوتوغرافية لها، وذلك بفضل أستاذي الكريم الدكتور صلاح الدين على رزق المدرس بقسم الدراسات الأدبية بكلية دار العلوم، والمعار حاليًا بكلية التربية جامعة الملك عبد العزيز آل سعود بالمدينة المنورة.

وأمّا عن نسخة المتحف البريطاني بلندن فقد تلقّيت مظرورًا يحتوي على ثلاثة ورقات فقط من المخطوط فأصيبتُ بالدّهشة خاصّةً وأنّ تلك الوريقات المرسلّة لا تعادلُ التكلفة المادية أو المقابل الماديّ الذي طلبوه، فأرسلتُ لهم ثانيةً وثالثةً؛ فأفادوني بأن المخطوطة المحفوظة عندهم تقع بالفعل في ثلاث ورقات فقط، وأنها ليست مصوّرة عن نسخ أخرى، وهي محفوظة عندهم ضمن مجموعة، وقد أرفقوا لي مع الرسالة مظرورًا يضم تلك الأوراق التي أرسلوها سابقًا وأرقامها هي: (٢٣٧٢ / ٢٣٨٧ / ٢٣٨٢) وكذلك أرسلوا بعض فهارسهم التي تؤكد صحّة كلامهم.

وأما عن نسخة هامبورج بألمانيا الغربية فقد تلقّيتُ ردًا يفيد أنها ناقصة، وأنها مصوّرة ضمن مجموعة، عن نسخة المتحف البريطاني وهي في ثلاث ورقات كذلك. ولكنني طلبتها لكي يطمئن قلبي فأرسلوها، فكان القول ما قالوا، لذا فقد استبعدتها من المقابلة لتكرارها وعدم اكتمالها.

وأما عن نسخة (هولندا) فقد أرسلت في طلبها مرارًا وتكرارًا، ولكن للأسف

لم يصلني ردُّ واحدٍ على رسالة واحدة من الرسائل التي أرسلتها، ولعلَّهم إنَّما فعلوا ذلك لعدم وجودها في مكتبتهم.

وبعد ذلك علمت بوجود نسخة خطيَّة للكتاب لم يذكرها بروكلمان في كتابه، وهي محفوظة بمكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم - حضرموت - اليمن وهي برقم (١٣٧) - مجاميع آل يحيى.

وقد علمت بها بفضل واحد من الزملاء المخلصين الذي أكد لي أنه علم بها بدوره عن طريق إحدى المجلات الدورية الثقافية المعنية بشئون التراث العربيِّ الإسلاميِّ، وبالفعل فقد أرسلت في طلبها؛ ولكن لظروف سياسية معيَّنة كانت قائمة بين البلدين لم أتمكن من الحصول عليها، وكذلك لم يصلني منهم ردُّ.

وبالمتابعة المستمرة توصلت إلى أنه توجد نسخة خطيَّة مصوَّرة عن نسخة مكتبة الأحقاف هذه، وذلك بمعهد المخطوطات العربية بدولة الكويت فعملت جاهداً على الحصول عليها؛ لتريجني من عناء التفكير في طلب الحصول على النسخة الأصلية المصوَّرة عنها.

وقد تحقَّق لي ما أردت بفضل الأستاذ الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مدير معهد المخطوطات بالكويت، فقد تفضَّل مشكوراً بإرسال صورة فوتوغرافية لها.

وبهذا يكون قد توفَّر لديَّ من كتاب (كشَفِ النَّقَابِ عَنِّ مُحَمَّدَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ) خمس نسخ:

الأولى: هي المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

والثانية: المصوَّرة عن النسخة المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعوديَّة.

والثالثة: المصوّزة عن نسخة المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية بالكويت .

والرابعة: المصوّرة عن نسخة المتحف البريطاني بلندن.

والخامسة: نسخة مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

وبين تلك النسخ جميعًا اختلافات جزئية سوف نذكرها في موضعها عند المقابلة بينها إن شاء الله تعالى.

أما الآن فسوف نسوق وصفًا مفصلاً لكلٍّ من المخطوطات الخمس مع العلم بأن ترتيب النسخ حسب جودتها ودقتها هكذا:

الأولى: نسخة دار الكتب، وقد اعتبرتها الأصل الذي اعتمدت عليه لمرجحاتٍ ذكرتها عند عند وصف النسخ المعتمدة في التحقيق وأخذت الرمز (د).

الثانية: نسخة معهد المخطوطات العربية بالكويت والتي رمزتُ إليها بالرمز (ك).

الثالثة: النسخة المطبوعة وأخذت الرمز (ط).

الرابعة: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز وأعطيناها الرمز (س).

الخامسة: نسخة المتحف البريطاني بلندن وهي ناقصة، ورمزها (م).

وصف ما أطلعتُ عليه من نُسخِ مخطوطة
كَشَفُ النَّقَابِ عَنِ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ

أولاً: مخطوطة دار الكتب المصرية

مخطوطة في مجلد واحد، بقلم نسخي جيّد متقن، تقع في (٧٩) لوحة كل لوحة من صفحتين، مقاسها (١٧ك) (١٣) ثلاث عشرة كلمة في المتوسط.

وقد كتب بالصفحة الأولى -وهي صفحة الغلاف- عنوان الكتاب، وهو: (كتابُ كَشَفِ النَّقَابِ عَنِ مُخَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ) وذلك في منتصفها إلى أعلى، كما كتب في أعلى الصفحة من المنتصف كذلك عبارة (شرح ملحّة الإعراب) وذلك أعلى عنوان الكتاب، وتحت عنوان الكتاب خاتم كبير واضح باسم الكتبخانة الخديوية المصرية، وتحت هذا الخاتم من الجهة اليسرى كتب رقم المخطوط، وتحت الرمز والفن وهكذا (٢٣٨ك) (نحو الحسين).

وتبدأ اللوحة الثانية (أ) بصلب الكتاب، حيث يقول الشارح:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، سُبْحَانَكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، وَأَصَلِّيَّ وَأَسَلِّمُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مَنْ خَصَّصْتَهُ بِرُوحِ قَدْسِكَ....

وقد سار الفاكهي على نفس تبويب الناظم لمنظومته، فلم يقدّم باباً على باب آخر، ولكنّه كان يراعي ترتيب المصنف.

وأما الناسخ فقد انتهج في المخطوطة نهجاً مطرداً، حيث إنّه يكتب عنوان الباب، وكذلك أبيات الناظم بالمداد الأحمر، وقد عمد إلى تذييل الصفحة (أ) بأول لفظة تبدأ بها الصفحة (ب).

وهذه النسخة ليست مقسّمة إلى أجزاء أو إلى كراسات، وإنما هي متتابعة

الصفحات باطراد من البداية حتى النهاية.

والنسخة خالية من أي هوامش أو حواش أو تعليقات، وخالية كذلك من أي خرم، أو سقط، أو أثر أرضة، أو تصحيف أو تحريف مما يجعلنا نظمنُ إليها ونفضّلها على غيرها من نسخ الكتاب الأخرى.

ولم يعلم اسم الناسخ، وأما تاريخ النَّسخ: فيو ٢٦ من ذي القعدة، كما صرّح به الناسخ في الصفحة الأخيرة ولكنّه لم نسخت فيها.

جاء بالصفحة الأخيرة: وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين من ذي القعدة غفر الله لكاتبه ومالكه، والناظر فيه بخير، ولمن قال آمين.

وتنتهي النسخة بخطبة الختام التي جاء بها: وليكن هذا آخر ما تيسّر جمعه، فله الحمدُ سبحانه، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير.

ويوجد بمنتصف الصفحة الأخيرة من جهة اليسار خاتم وقف باسم (يوسف بن سليمان) سنة ١٣١٠هـ، وهذا الخاتم موجود أيضًا باللوحة الثانية الصفحة (أ) وذلك بالزاوية اليمنى من أعلى.

والمخطوطة محفوظة بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم (٢٣٨ نحو)، وقد أمكننا الحصول على صورة ميكروفيلمية لها.

ثانياً: نسخة المدينة

هي نسخة خطيّة في مجلّد واحد، بقلم نسخيّ جيّد متقن، وتقع في (٦٠) لوحة باللوحة صفحتان، مقاس الصفحة: ٢٠ × ١٤ سم، ومُسَطَّرَتُها (٢١) سطرًا، ويحتوي السطر على (١٥) كلمة في المتوسط.

وقد كتب بالصفحة الأولى - وهي صفحة الغلاف - عنوان الكتاب: هو شرح الملحمة للشيخ الأجلِّ الفاضلِ المحققِ عبد الله الفاكهي المكي الشافعي، نفعنا الله به أمين أمين أمين. وذلك بمنتصف الصفحة من أعلى، وكتب بأسفل العنوان من الجهة اليمنى بيت من الشعر للمتنبّي، وهو:

لَا تَشْكُونَ إِلَى خَلْقٍ فَتُسْمِتُهُمْ شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرَبَانِ

وبالجهة المقابلة يوجد الشطر الأول من بيتين للزخشي وهما:

وَأَخْرَنِي دَهْرِي وَقَدَمَ مَعْشَرِي
وَمُذَبَدَا الْجُهَّالُ أَيَقَنْتُ أَنِّي

وَكُتِبَ بِأَسْفَلِ الشَّعْرِ عِبَارَةٌ وَقَفَ وَهِيَ: (وقف كتبخانة مدرسة محمودية) واستغرقت السطر كاملاً من بدايته إلى نهايته، وبالهامش كُتِبَ رقم جزئي هو (٦٢) وعدد الأوراق (٦٠) وكتب كذلك (٢١) وهو عدد الأسطر، وبأسفل الصفحة من جهة اليسار يوجد خاتم وقف غير واضح باسم (كتبخانة مدرسة محمودية).

وباقى الصفحة استغرقه نصٌّ مقتبس من التصريح، عدد أسطره (١٧) سطرًا وتبدأ اللوحة الثانية (أ) بصلب الكتاب؛ حيث يقول الشارح: بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الإمام العالم العلامة أنحى النحاة أبو محمد، عبد الله الفاكهي المكي متعنا الله بحياته، ومنحنا من منهل عذب فرائه، سبحانك لا أحصي ثناء عليك...!!

(١) ورؤية البيت كما جاءت في ديوان المتنبّي هي:

وَلَا تَشْكُ إِلَى خَلْقٍ فَتُسْمِتُهُ شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرَبَانِ وَالرَّخْمِ

راجع: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ص ٥٤.

وقد انتهج الناسخ فيها نهجاً مطّرداً، حيث يكتب عنوان الباب وكذلك أبيات المصنّف بالمداد الأحمر، ويكتب الشرح بالمداد الأسود، وإذا سقطت منه كلمة أو عبارة ميّز مكانها بعلامة (عه) مكانها ثم أثبتتها في الهامش المجاور لها، وقد عمد إلى تذييل الصفحة (أ) بأول لفظة تبدأ بها الصفحة (ب)، وبهامش هذه اللوحة من الجهة اليمنى وكذلك من الجهة اليسرى كتب عبارة وقف وهي (وقف كتبخانة مدرسة محمودية) وذلك بخطّ كبير استغرق الهامش بطوله، وبأسفل هذه العبارة من الهامش الأيسر يوجد خاتم صغير غير واضح.

والنسخة ليست مقسّمة إلى أجزاء أو إلى كراسات؛ ولكنّ صفحاتها تسير باطراد وتتابع، وهي خالية من أي هوامش أو تعليقات أو حواشٍ، وخالية كذلك من أي خرم أو أثر أرضة أو سقط.

والناسخ هو إدريس بن أحمد بن إدريس الصفدي، وقد فرغ من نسخها في يوم الجمعة نهار أربع عشرة من شهر شوال سنة ١٠٧٣ هـ، حيث جاء بالصفحة الأخيرة منها، بعد الفراغ من صلب الكتاب ما نصّه: وكتبه الفقير الحقير المقرّب بالذّنب والتقصير، الراجي عفوره القدير: إدريس بن أحمد بن إدريس الصفدي، غفر الله له ولوالديه ولعلماء المسلمين أجمعين آمين آمين آمين، وكان الفراغ من هذا النسخة يوم الجمعة نهار أربع عشر في شهر شوال سنة ثلاثة وسبعين بعد الألف ١٠٧٣ هـ.

وتنتهي المخطوطة بخطبة الختام التي جاء بها: وليكن هذا آخر ما تيسّر جمعه، والله الحمدُ سبحانه وتعالى، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، فله الحمد حتى يرضى، وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله صحبه وسلّم.

والنسخة محفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز آل سعود بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية تحت رقم عام (٢١٨٢).

ثالثاً: مخطوطة معهد المخطوطات العربية بالكويت

مخطوطة في مجلد واحد، بقلم نسخي جيّد مشكول الحروف، تقع في (٧١) لوحة كل لوحة من صفحتين، مقاسها ٢١ × ١٥ سم، ومُسَطَّرَتُهَا غير منتظمة، فصفحاتها يتراوح عدد الأسطر فيها ما بين (١٥، ٢٥) سطرًا، ويحتوي كلُّ سطر على (١٦) كلمة في المتوسط.

وقد كتب بصفحة الغلاف عنوان الكتاب وهو: كتاب شرح الملحة للفاكهي؛ وذلك بالزاوية اليسرى من أعلى الصفحة، وفي منتصف الصفحة توجد مقدّمة نقلها الناسخ أو غيره: عن مقدمة المؤلف في كتابه: مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى؛ وبأعلى المقدمة قاعدة نقلت عن الشذور لابن هشام وهي: الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في (وَعَدَ): يَعِدُّ، وفي (وَرَزَنَ): يَزِنُ، وحذفت في يلد وثبتت في (بولد).

وبأسفل المقدمة بعض الفوائد التي لا يُعْلَمُ أصحابها، وبالزاوية اليمنى من أعلى توجد بعض الفوائد المأخوذة عن ابن سينا والفارابي وهما من فلاسفة المسلمين، ولا يوجد بهذه الصفحة أختام تملك أو وقف.

وإذا انتقلنا إلى اللوحة الأولى الصفحة (أ) وجدناها تبدأ بالآتي:

بسم الله الرحمن، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، فلك الحمد حتى ترضى، وأصليّ وأسلم على سيدنا محمد أفضلٍ مَنْ خَصَّصَتْهُ بروح قدسك وبعده...

وبأعلى الصفحة يكتب عنوان الكتاب أيضًا وهو: كشف النّقاب عن مخدّرات مُلْحَةِ الإعراب.

وقد انتهج الناسخ نهجًا مطردًا، حيث كان يكتب عنوان الباب بالمداد الأسود ويخطُّ سميك، ويكتب أبيات النظم بالمداد الأحمر؛ ولكنه لم ينتهج هذا النهج المطرد

بالنسبة لعدد الأسطر؛ فنجد أن عدد الأسطر في صفحات هذه النسخة غير منتظم، ولكن الصفحات يتراوح عدد الأسطر فيها ما بين (١٥، ٢٥ سطرًا)، وإذا سقطت منه كلمة مَيِّزَ مكانها بعلامة (~) أعلى السطر ثم أثبتتها في الهامش المجاور لها سواء من جهة اليمين أو اليسار، وقد عمد إلى تذييل الصفحة (أ) بأول لفظة تبدأ بها الصفحة (ب).

والمخطوطة ليست مقسمة إلى كراسات أو أجزاء، وإنما هي متتابعة الصفحات وبهامشها توجد بعض التعليقات والتقريرات التي لا يُعلم أصحابها.

وهي جيّدة كذلك خالية من أي خرم أو سقط أو أثر أرضة، مثلها مثل باقي النسخ التي سبق وصفها.

والناسخ مجهول، أمّا عن تاريخ النسخ فهو غرّة رجب سنة ١٠٦٩هـ حيث جاء بالصفحة الأخيرة من المخطوطة: كان الفراغ من زبّره غرّة رجب سنة (١٠٦٩هـ) على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وتنتهي المخطوطة بخطبة الختام التي جاءت باللوحة رقم (٧١) والتي نصّها: وليكن هذا آخر ما يتيسر جمعُه، فله الحمد سبحانه، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وذريته وأهل بيته الطاهرين وسلّم تسليمًا إلى يوم الدين آمين.

والمخطوطة محفوظة بمعهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالكويت، وهي نسخة مصوّرة عن نسخة خطيّة محفوظة بمكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم - حَضْرَمَوْت - اليمن برقم عام (١٣٧) مجاميع آل يحيى ضمن مجموعة، وتشغل المخطوطة (من ٨٣ إلى ١٥٣) من المجموعة، وقد صورها المعهد عن نسخة مكتبة الأحقاف باليمن بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٠٣هـ / ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢م.

رابعاً: مخطوطة المتحف البريطاني بلندن

هذه النسخة غيرُ كاملةٍ، فهي تقع في ثلاث لوحات فقط، اللوحة الأولى من صفحتين أمّا الثانية والثالثة فكل منهما من صفحة واحدة، وأرقام الصفحات الثلاث هي (٢٣٧٣ / ٢٣٨٧ / ٢٣٨٤) ومقاس الصفحة ٢١ × ١٥ سم، ومُسَطَّرُهَا (٢٢) سطرًا، ويحتوي السطر على (١٥) كلمة على وجه التقريب.

ولا توجد بها صفحة غلاف، فهي ضمن مجموعة محفوظة بمكتبة المتحف واللوحة الأولى، الصفحة (أ) منها تبدأ بالآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، سبحانك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصليّ وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك وبعد...

أمّا الناسخ فلم يُميّز بين عنوان الباب وبين أبيات المصنّف أو الشرح، وإذا إنه كتب كل ذلك بالمداد الأسود ودون تميّز لأحدها عن الآخر.

والموجود منها ثلاث صفحات من بداية الكتاب إلى مبحث (أل)، وكذلك لم يعلم اسم الناسخ، ولا تاريخ نسخ المخطوطة حيث لم يرد بها ذكر لأيّ منها. والنسخة محفوظة بمكتبة المتحف البريطاني بلندن تحت رقم (٩٢٤).

خامساً: النسخة (ط)

نسخة في مجلد واحد، تقع في (٦٤) لوحة، كل لوحة من صفحة واحدة مقاسها ١٣ × ٢٤ سم ومُسَطَّرُهَا (٣٥) سطرًا تقريبًا، فيما عدا الصفحات الست الأولى فهي تتراوح ما بين ٢٥ و٣٥ سطرًا، ويحتوي كل سطر على (٢١) كلمة على وجه التقريب.

وبالصفحة الأولى وهي صفحة الغلاف - كُتِبَ عنوان الكتاب وهو: (كشَفُ

النَّقَابِ عَنْ مُحَدَّرَاتِ مُلَحَّةِ الإِعْرَابِ، تَأَلِيفَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ الْفَاكِهِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرُونِ الْعَاشِرِ) وَذَلِكَ بِمُتَتَصِفِهَا مِنْ أَعْلَى.

وتبدأ الصفحة الأولى بالآتي: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، سُبْحَانَكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، وَأَصْلِيَّ وَأَسْلَمَ عَلَى مُحَمَّدٍ أَفْضَلٍ مِنْ خَصَصْتَهُ بِرُوحِ قَدْسِكَ، وَبَعْدُ...

وتنتهي هذه النسخة بخطبة الختام، وهي: وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ مَا تيسَّرَ جَمْعُهُ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ، سُبْحَانَهُ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وَحَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وهذه النسخة مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر في ١٨ من شهر رجب سنة (١٣٧٣هـ / ٢٣ من شهر مارس سنة ١٩٥٤م).

النُّسخُ المعتمَدةُ في التَّحقيقِ

بعد أن تجمّعت لديّ صورة فوتوغرافية لكلّ من مخطوطات الكتاب الخمس، وأخذت في مقابلتها جميعاً لأبيّن أوجه الكمال والنقص فيها، ومناحي الترجيح والاطّراح، وزوايا الوفاء بالغرض والقصور عنه؛ أثرت الاعتماد على المخطوطة (د) والمحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، ورأيت أن تكون هي الأساس الذي يقوم عليه تحقيقي لهذا الكتاب، وذلك لما ترجح به المخطوطات الأربعة الأخرى من ميزات أبرزها:

١- عدم وجود سقط بها، أو تحريف أو تصحيف مما يُطمئن الباحث على أنّها متكاملة، وعلى جانب من الدقّة، إذا ما قورنت بما جاء بالنسخ الأربعة الأخرى من:

- أ- كثرة التحريف والتصحيف مما يحدّ من اطمئنان الباحث إلى سلامة المتن.
- ب- كثرة الأخطاء النحوية واللغوية التي يصادفها الباحث متثورة في ثنايا الكتاب في غيرها من المخطوطات.
- ج- اضطراب التراكيب، وعدم تلاؤم العبارات في مواطن كثيرة، إذا ما قورن ذلك بعبارات وتركيب المخطوطة (د).

٢- وضوح الخطّ فيها وجودته وإتقانه بدرجة تفتقدها المخطوطات الأخرى، ذلك مما يساعد الباحث على الوقوع على طلبته في سهولة ويسر.

٣- يرجّح الباحث أن يكون ناسخ المخطوطة (د) هو المؤلف عبد الله الفاكهي نفسه، وذلك لما يأتي:

- أ- لم يُكتب على غلافها، ولا في داخل صفحاتها اسم المؤلف، أي لم ينسب الكتاب إلى المؤلف، وإنما ذكر عنوان الكتاب فقط، مما يدل ذلك على أنّه كتبه بنفسه في عصر يعلم من فيه يقيناً أنّها لعبد الله الفاكهي، فلا داعي لأن

يكتب اسمه عليها، أو أن تنسب إليه، وهذه شيمة العلماء المتمكنين.
ب- أُنْهَا بدأت مباشرة -بصلب الكتاب- بقوله: سبحانك لا أحصي ثناء
عليك... وأما عن النسخ الأخرى فكانت تبدأ بذكر جملة أو أكثر قبل
ذلك كما ذكرنا عند تقديم وصف لكل واحدة منها على حدة.

ج- أنه لم يُذكر فيها اسم لناسخ معين، ولو كتبها أحد غير المؤلف لآثر في
الغالب- أن يدوّن اسمه بعد الفراغ من النسخ.

د- كتبت العبارة التي تتضمن تاريخ النسخ مدرجةً في متن الكتاب، وبنفس
الخط الذي كُتبت به المخطوطة، ولم تكتب في الهامش أو في ذيل الصفحة
كما هي السمة الغالبة لدى معظم النُساخ غير المصنّفين.

هـ- أنه لم يحدد من تاريخ النسخ إلا اليوم والشهر فقط، ولم يرد تحديد السنة
التي تم فيها النسخ، وهذا يؤيد أنّها كتبت في حياة المؤلف، ولم يخطر بباله
ذكر سنة الفراغ من الكتابة؛ حيث جاء بالصفحة الأخيرة منها: وكان
الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين من ذي
القعدة.

و- أنه كتب بعد الفراغ من ذكر تاريخ النسخ، وذلك بالصفحة الأخيرة منها
عبارة وهي: غفر الله لكتابه ومالكه والناظر فيه بخير، ولمن قال آمين.

والعبارة توحى بأن الكاتب والمؤلف شخص واحد، فلو كتب شخص غير
المؤلف، لقان: غفر الله لصاحبه وكتابه ومالكه... فلزم من باب أولى أن يطلب
الرحمة أولاً للمؤلف، ثم للكاتب... إلخ.

ز- حُلُوُّ هذه المخطوطة من الهوامش والحواشي والتعليقات، مما يؤيد عدم
تملك أحد لها غير صاحبها.

وعلى أية حال فهذه مرجحات اجتهادية قابلة للرد إذا ما بُت بالدليل المادي
غيرها. فلا مانع من أن نأخذ بها الآن، فهي وإن لم ترق إلى درجة اليقين المطلق تؤيد

بصورة أو بأخرى تقديم النسخة (د) على غيرها من نسخ الكتاب الأخرى؛ سواء صحَّ ما قلناه من كونها نسخة المؤلف، أو أمَّا كتبت في عصره وبمعرفة، أو قيل بماتته أو غير ذلك.

وقد جعلناها الأصل الذي اعتمدنا عليه في التحقيق، ثم جعلنا النسخ الأربعة الأخرى مساعدة لها، والله الموفق ومنه يُسْتَمَدُّ العونُ.

شرح ملحة الاعراب

كتاب كشف النقاب عن مخدرات
ملحة الاعراب في علم التجويد



بسم الله الرحمن الرحيم ^{محمدا} وصلي الله على سيدنا محمد وآله
 سبحانك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واصلي واسلم
 علي محمد افضل من خصمته بروح قدسك وبعد فقد اتفق
 وجيز علي المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بملحة الاعراب
 كافل جعل مبادئها وتوضيح معانيها وتقنيك نظامها وتعليل
 احكامها ^{بمنتهى} كشف الثغاب عن مخدرات ملحة الاعراب
 سألته بعض الفقهاء الاصفياء المصنفين الاولياء فاجبت سؤالي
 وحنفت امالة وقلت مستمدا من الله التوفيق والهداية الي
 خير طريق قال ناظرها رحمه الله

قوله بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشريف الحول

اتفتح قوله حمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وبغيرها لما
 يفهم الحمد تاسيا بقوله عليه الصلوة والسلام كل امر لا يبدأ فيه حمد
 الله فهو اقطع ولا يبدأ فيه رواية لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم
 لان المقصود الافتتاح بما يبدأ به التثنا على الله تعالى لان لفظ الحمد
 والبسمة متعين كما يبدأ به ذلك رواية كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
 بذكر الله ويؤيد ان اول شي نزل من القرآن اقرا باسم ربك
 والطول الفضل والسحة والحول القوة وازافة الشديدي اليه من اضافة
 الصفة الي موصوفها اي ذي الحول الشديد وعقب التثنا على الله
 بالتثنا على النبي صلي الله عليه وسلم في قوله كما يوجد في بعض النسخ

الصعب علي آله لتشمل الصلوة باقتيم والدرجا جمع درجة بالبا
وهي ظلمة الليل وليكن هذا الحشر ما تيسر جمعده فنده
الحمد سبحانه لا احصي ثنا عليه هو كما اثني علي نفسه وحسبنا
الله ونعم الوكيل نعم المولي ونعم النصير . وكان الفراع
من كتابته في يوم السبت المبارك السادس
عشر من ذي القعدة غفر الله
لكنائته ومالكه والناظر فيه بخير
ولم قال امين .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



عن ابان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح من احدكم ان يتردد في الصلاة في كل سنة اكثر من سبعين مرة

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك لا احصى ثناء عليك اتكأنت على نفسك فلا الحمد حق ترضى واصلى واسلم على سيدنا محمد افضل من خصصته بروح قدسك وروح رفعة تعلق وجيز على المقدمة الموضوعه في علم العربية المشاهير بملحة الاعراب كما لا يخفى مباينها - وتوضح معانيها وتفليك نظامها - وتطيل احكامها مهمتها كشف النقا عن ثغراتها خلة الاعراب ما كنىه بعض الفقهاء الاصفياء المعقلون الاولياء - في سيرته وحققته اما له وقت تستمد منها له التوفيق والهداية الى خير طريق

قالناظر محمد بن ابي اسحاق

أما قوله الحمد لله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وعبرها ما نهر الخيالات من قوله عليه الصلوة والسلام كل امرئى باللا لا يبدى آفة الحمد لله فهو اطلع ولا ينافيه رواية لا يبدى آفة بسم الله الرحمن الرحيم لان المقصود الاقتناع بما يدل على المشاعر على الله تعالى لاكتنا لفظ الحمد والجملة متعين كما يدل لذلك رواية كل امرئى باللا لا يبدى آفة صمد ذكر الله وتوحيده ان اولى شئ من الخلق ان عرف ان اقرب اسم ربك والظن والفضل والشدة والجل والقوة واصنافه الشديدة البه من اصنافه الصفة الى موضوعها اي ذي الحول الشديد القوي قاسم الله بالثبات على بيشته في قوله كما يوجد في بعض النسخ

عن ابان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح من احدكم ان يتردد في الصلاة في كل سنة اكثر من سبعين مرة

عن ابان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح من احدكم ان يتردد في الصلاة في كل سنة اكثر من سبعين مرة

الغدير بعد ما يد الى الحمد والمعنى انه يقول بعد الحمد بسم الله الرحمن الرحيم فافتتاح القول بالحمد وهذا اللفظ وهو بعدة فافضل السلام الى اخره من صوب على الظرفية والعاملية اما الحمد وفة تخفيفا لكثرة الاستعمال ان يله فافضل السلام والنبي انسان اوحي اليه بشيخ وان لم يتردد بل يبلغه

فان
الله اعلم
هذا في قوله لا يبدى آفة الحمد لله فهو اطلع ولا ينافيه رواية لا يبدى آفة بسم الله الرحمن الرحيم لان المقصود الاقتناع بما يدل على المشاعر على الله تعالى لاكتنا لفظ الحمد والجملة متعين كما يدل لذلك رواية كل امرئى باللا لا يبدى آفة صمد ذكر الله وتوحيده ان اولى شئ من الخلق ان عرف ان اقرب اسم ربك والظن والفضل والشدة والجل والقوة واصنافه الشديدة البه من اصنافه الصفة الى موضوعها اي ذي الحول الشديد القوي قاسم الله بالثبات على بيشته في قوله كما يوجد في بعض النسخ

وهي ظلمة الليل وليكن هذا آخر ما يتيسر جمع فيه الجهر سبحانه الا احيى ثنائيا عليه هو كما
 على نفسه وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم
 النصير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وذريته واهل بيته الطاهرين
 وسلم تسليمنا الى يوم
 الدين

امير المؤمنين ع ١٠٦٥ هـ
 كان الفراغ من تحرير عمى حب الاصل سنة ١٠٦٩ هـ بمصر ص ١٠٦٥

المعنى من الاصطلاحات انواع وهي الحركات واسما الاشارة والموصولات واسما الافعال
 والاصوات والمركبات وبعض الظروف وتعني بالمتن بالانجيل اخره بالعامل فالحركات مثلثة وهو الكافي في
 حرك واسما الاسماء مثلا ادواتا والموصولات كالذي واللق واسما الافعال كوكركم ومه ونزال وحقاق
 والمركبات مثل شعرتفخر ونخاز بان وفي سبع لغات وانمايات مثل كركزا والظرف مثل قبل وبعد للغايبه
 ان المصروفها المضافة لها سبع مواضع ان تدخل على النعرو هي مع الفعل الماضي يعنى المصدر ومع المستقبل تصعب
 لما في ان يكون محتمل القبلة ويطبق الاسم والفعل الماضي والمستقبل الثالث يكون زائدة للتوكيد تقول دعاه فلما
 ار جالته الفاء الرابع تكون بمعنى اي تقول سبحان اسمى واخماس يكون بمعنى لا تقول سبحان له كذا فيقولوا
 سادس يكون بمعنى اذ كقولك ان اناه الله الملك الذي اذا ناه الله الملك السابع تكون بمعنى اقول له اذ بونه
 احد مثلا ما اوتيم اي لا يربى والسبب ان يثا في حرف الدراسة وهي المقتضى والظرف والظرف والظرف
 عطا يا ويا وصيا واي وا والظرف ووا والنادى سبعة انواع وهي الحذف والمفرغ والتكرار والمعرف
 ايات واللام وهذا الترجيم ونذا التدبئة ونذا الاستغفانه وقد مثلها الشاعر فقال

وسبعة للنادى بما احسن يا زيدا يا ابا ياها الرجل
 يا جارتى الخذف يا الحسين معا وندبة الميت ونعمة اة تنصل وفي فسله الحسن الوجه تغير الالف لللام
 سبعة اوجه حسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهها وحسن وجهي وحسن وجهي وحسن وجهي وحسن وجهي
 وحسن وجهك ذكر هذه السبعة الرخشي في الفصل وذكر الزحاجي فيه بالالف واللام اربعة اوجه
 اخرى وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجهها ومن الحافضة لها
 سبعة اوجه وابتدا القايدة في اللسان مع الفاعل في انما يامع المفعول ثانيا حسا بلحمت مزواى الرياحين
 من الطريق والتبصيص صلة اي زابده في يبين الصفة وتندفع الموضع الذي يحسن مكانها الذي
 نوله تعالى فاخذوا الحسن من الاقان فخذوا الحبيب الرجل الذي هو لا وان يعنى على كقولك تعالى

الامر في بيعة غيبه الى النبي والتعريف به في كنه اسما تباين بعد
اقتناعه المراد بالمراد وبعد الانبساط وهو يقينه فان فضل السلام له
اوثر وبيده مسبوقة على الغلبة الربانية والكمال جمع اسما
الملك وقد صمدت القلوب واستحسنا لها ووجدنا فيه قوله فافضل السلام
والتي تباين ارق الاله شيخ وان لم يرد في بيعة فافضل السلام
توسد السبطا قاضي موطنه حط كل رصدا لقيه ولا يبغي والام
المان الى الطهور في حال ان يبين ههنا شيئا لهم في اسما ليق
يدل مولدهم خلفهم خلا فتاخرت اليها من ان يحرر الراسية
يقت كمالها في دينها وذلك خارج اكلها فيها واستغنى ان ثمرها
الوصف النبوي والله عليه سلام من لم يخ يدكر اسما مع تفكما
انتم في نعتيما كثيرا ما فقه من الا ان هذا لا يقترا به به وقيل
دقير ستاكر له فقه ما لم يترقب الهم من شأنه اعماله ورواها
التي في فقراته في كل من ينظر في الهم من شأنه اعماله ورواها
من الاما ان مال الله في كل ما في الا ان يترك من اسما في
جواز ابدال فقهه في كل ما في الا ان يترك من اسما في
جواز ابدالها وانكروا الاستلام من الصلح من روى ذلك
وتدعيان من الانظارا حبال الله مع منها لفظا وذلك كاذب
فانه لعل الاكله فيمن اعترف به في كتابه والآخرة ما يسهل ملكهم
انما زعمه السنون من ههنا وفي كل من يترك من اسما في الا ان يترك
جائزه من الصالح وان كان الا ان اصابته الى الطاهر ورواها
والاكتها مع طاهره ورواها من ملك لعل كماله ان يترك الله اقله
بحر ان يجب ان كل السبيته يطهره ان يترك من اسما في الا ان يترك

المراد بمراد
المراد بمراد
المراد بمراد

وهو منتهى صحتها لا تصحح مما يليك أنت يا شيخنا
كله للبهجة تنزلنا على وانما عملها من افعالها من عظمته
بوجه قد سلكه وبوجه مفتاحه ملوك وجوه القلوب
التي هي وجوه في علم البرية ليس بعلمه الاخرى كما لا يجوز ما بينها
فوجه من جانبها ولا يملك نظامها في قبولها كما لا يملكها
كشفت التمام عن غوريات علم الاخرى سائر مضمون النية
الاصح الا تصحح الاصحين الاول فانها تستدرك في خفة في افعالها
وقلت سيدها من الله الذي يفرق والمعلم في الاخرى هو في افعالها
وهي في الولد في افعالها في قوله تعالى في الاخرى هو في افعالها
الاصح هو علمه وبره الصارق المستقيمة النيات في الذي هو ههنا
فبعض العلمات تباينها عليه الحق والعدل كل امرئ في افعالها
فبعض العلمات هي الله هو القوي ولا يباينه زك اية لا يفيد فقهه في الله
المرح في العلم لان التسوية الاخرى باين لعل النيات لله
فان لا يشانه له والمصلحة مستقيمة كما يدل ذلك وتلك العلم
في بالا يبين انه يتوكل الله ويرثه ان اولئك في الاخرى هو العلم
الذي هو علم الله في الاخرى والجمهور المتفضل والسنة واكثر الاشياء
واما لفة اللش حقيقة اية من اسما في القسمة المراد فيها ان في
المراد بمراد ويقتضي النيات على الله كما نالته المراد فيها ان في
ويبدو في بعض النسخ ويقع فاضل السلام على النبي صلى الله عليه وآله
واما لفظها فمشاركها فقهنا كلاهما واسمها يتألف في
العلم

وهو منتهى صحتها لا تصحح مما يليك أنت يا شيخنا
كله للبهجة تنزلنا على وانما عملها من افعالها من عظمته
بوجه قد سلكه وبوجه مفتاحه ملوك وجوه القلوب
التي هي وجوه في علم البرية ليس بعلمه الاخرى كما لا يجوز ما بينها
فوجه من جانبها ولا يملك نظامها في قبولها كما لا يملكها
كشفت التمام عن غوريات علم الاخرى سائر مضمون النية
الاصح الا تصحح الاصحين الاول فانها تستدرك في خفة في افعالها
وقلت سيدها من الله الذي يفرق والمعلم في الاخرى هو في افعالها
وهي في الولد في افعالها في قوله تعالى في الاخرى هو في افعالها
الاصح هو علمه وبره الصارق المستقيمة النيات في الذي هو ههنا
فبعض العلمات تباينها عليه الحق والعدل كل امرئ في افعالها
وقلت سيدها من الله هو القوي ولا يباينه زك اية لا يفيد فقهه في الله
المرح في العلم لان التسوية الاخرى باين لعل النيات لله
فان لا يشانه له والمصلحة مستقيمة كما يدل ذلك وتلك العلم
في بالا يبين انه يتوكل الله ويرثه ان اولئك في الاخرى هو العلم
الذي هو علم الله في الاخرى والجمهور المتفضل والسنة واكثر الاشياء
واما لفة اللش حقيقة اية من اسما في القسمة المراد فيها ان في
المراد بمراد ويقتضي النيات على الله كما نالته المراد فيها ان في
ويبدو في بعض النسخ ويقع فاضل السلام على النبي صلى الله عليه وآله
واما لفظها فمشاركها فقهنا كلاهما واسمها يتألف في
العلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العظم العلامة لخواججة ابراهيم محمد بن عبد الله القاسمي
 لكل متعنا الله بعبادته ومخنا من منهل عذب فوانه سبحانه
 لا احصي ثناء عليك انك كما اشتيت على نفسك واصلي واسلم على محمد
 افضل من خصصته برفع قدره وسكوبه في هذا تعلق و
 على المديونة المودعة في علم القرينة المشاهدة الحجة الامير
 لا ظل بل مبانيها وخصمها عليها وتفكيك نظامها وتعليل الحكم
 سميت كشمس الفلق بعد غروبك فلحة العرب سامية بعد
 الفتح الاصل للمعتق من الاوليات فاجبت سؤاله وحقت
 ايمانه وقلت مستحدا من الله التوفيق والهداية الى خير طريق قال
 نظرها وجه الله اولا مرجعها في الدنيا يوم لا ينفع دين ولا مال ولا
 افتح قوله بجزائه المادق بالصفة الشايعة للحد وغير حاشا
 يفهم الحد تاسيا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يدي فيه
 محمد الله فهو قطع ولا ينافيه رواية لا يدي فيه بيسم الله الرحمن
 الرحيم لان المقصود الاقتراح بما يدل على الشا على الله تعالى لان
 لفظ الحد واليه اي متعين كما يدل كذلك رواية كل امر
 لا يدي فيه يذكر الله ويؤيده ان اول شيء تزل من القران
 اقرب اسم ربك والطول الفضل والسعة والحوال القوة واما
 الشديد اليه من اضافة الصفة الى هو صفة اي ذي الاول
 الشديد وعقب الشا على الله تعالى بالشا على النبي في قوله كما وجد في
 بعض النسخ وتبين فادخل الشديدا في النبي سيدا اذ لا يرد

تفتت في تفسير

والواحد دمية باليا في الظلمة ولكن هذا اخبرنا عنده وقد اوردنا
وتعال لا اصحى فتأمل في كماله تنزي عن نفسه فالله اعلم
ويعلم ان كل من لم يزل في النقص ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وكتبه الفقير الحقير العجز المذنب
بالتوب والتقصير الراجي
عبد الله بن محمد بن ابراهيم
ابن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
قد زور الله وولدت اخذوا
الملك اعين امير المؤمنين

وكان الفتن منقذة من الفتن
يوم الاحد في سنة ١٠٤٢
بمدينة الكوفة

عن محمد بن ابراهيم ملحة الاحمراس

رفع

عبد الرحمن النجدي (مقدمة المؤلف)^(١)
أسكنه الله الفردوس بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، أنحى النحاة، أبو محمد، عبد الله الفاكهي المكي متعنا الله بحياته، ومنحنا من منهل عذب فرائده^(٢): (الحمد لله رب العالمين)^(٣) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، (فلك الحمد حتى ترضى)^(٤)، وأصلي وأسلم على سيدنا^(٥) محمد أفضل من خصصته بروح قدسك، وبعد.

فهذا تعليقٌ وجيزٌ على المقدمة الموضوعية في علم العربية، المسماة بمُلحة الإعراب^(٦) كافلٌ بحلِّ مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكيك نظامها، وتعليل أحكامها (و)^(٧) سَمِيَتْهُ: (كشفتُ النِّقابَ عَنْ مُحَدَّرَاتِ مُلْحَةِ الإِعْرَابِ) سَأَلْنِيهِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ الأَصْفِيَاءِ المَعْتَقِدِينَ الأَوْلِيَاءِ، فَأَجِبْتُ سْؤَالَه، وَحَقَّقْتُ أَمَالَهُ، وَقَلْتُ مُسْتَمِدًّا مِنْ الله التَّوْفِيقَ وَالمُهْدِيَةَ إِلَى (خَيْرِ)^(٨) طَرِيقٍ، قَالَ نَازِمُهُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى^(٩).

أقول من بعد افتتاح القول بحمد ذي الطول الشديد الحول

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٢) ما بين القوسين زيادة في (س).

(٣) ما بين القوسين زيادة في (ط) وفي (م) بدلاً منها عبارة: وبه نستعين.

(٤) زيادة في (ك، م).

(٥) سيدنا: زيادة في (ك).

(٦) المُلْحَةُ: بالضم: الكلمة المليحة والجمع (مُلْح) وقد تطلق على المهابة والبركة. (انظر القاموس المحيط (ملح).

(٧) الواو: ساقطة من (م).

(٨) في (ط): واضح.

(٩) لفظة (تعالى): زيادة في (ط، م).

افتتح قوله بحمدِ الله الصَّادِقِ بالصيغةِ الشائعةِ للحمد، وبغيرها^(١) مما يُفهمُ الحمد؛ تأسياً بقوله - عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٢). ولا ينافيه رواية: «لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؛ لأنَّ المقصودَ الافتتاحَ بما يدلُّ على الله (سبحانه) و^(٣) تعالى لا أن لفظَ الحمد^(٤) وبسببِ البسملةِ متعيَّنٌ كما يدلُّ لذلك رواية: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ...».

ويؤيده أنَّ أوَّلَ شيءٍ نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: «أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» [العلق: ١] ^(٥).

وَالطَّوْلُ: الْفَضْلُ وَالسَّعَةُ، وَالْحَوْلُ: الْقُوَّةُ، وَإِضَافَةُ الشَّدِيدِ إِلَيْهِ مِنْ (بَابِ)^(٦) إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، أَي: ذِي الْحَوْلِ الشَّدِيدِ.

وَعَقَّبَ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ (تَعَالَى)^(٧) بِالثَّنَاءِ عَلَى النَّبِيِّ^(٨) - ﷺ^(٩) - فِي قَوْلِهِ - كَمَا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ.

وَيَعْدُهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
وَاللَّهُ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلٍ فَاحْفَظْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي

(١) في (م): وغيرها.

(٢) انظر سنن ابن ماجه - كتاب النكاح - باب رقم ١٩ (١ / ٦١٠) حديث رقم (١٨٩٤) برواية: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ»، وانظر كذلك سنن أبي داود - أدب - رقم (١٨).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) في (ط): الحمدلة.

(٥) الذي خلق: إضافة في الآية من (م).

(٦) زيادة في (ط).

(٧) لفظة (تعالى): زيادة في (س)، (م).

(٨) في (ك، م): نبيه.

(٩) العبارة ساقطة من (م، س، ك) وفي (ط) بدلاً منها (عليه الصلاة والسلام).

الضَّمِيرُ فِي (بَعْدَهُ) عَائِدٌ إِلَى الْحَمْدِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَقُولُ كَذَا مِمَّا سَيَأْتِي بَعْدَ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِالْحَمْدِ وَبِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ (بَعْدَهُ) - فَأَفْضَلُ السَّلَامِ... إلخ.

و(بَعْدَهُ): مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ (الزَّمَانِيَّةِ)^(١) وَالْعَامِلُ فِيهِ (أَمَّا) الْمَحذُوفَةُ تَخْفِيفًا؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا، وَجَوَابُهَا قَوْلُهُ (فَأَفْضَلُ السَّلَامِ).

وَالنَّبِيُّ: إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ، وَإِنْ لَمْ يُؤَمَّرْ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنَّ أَمْرَ بِهِ فَرَسُوقٌ أَيْضًا. فَالنَّبِيُّ أَعْمٌ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَا عَكْسٌ^(٢).

وَالْأَنَامُ: الْخَلْقُ، عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣).

وَدَلَّ^(٤) عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا (ﷺ)^(٥) سَيِّدَهُمْ، أَيِ أَفْضَلِهِمْ (قَوْلُهُ)^(٦) تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، لِأَنَّ خَيْرِيَّةَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِ كِمَالِهَا فِي دِينِهَا، وَذَلِكَ تَابِعٌ لِكِمَالِ نَبِيِّهَا.

وَاسْتَعْنَى النَّاطِمُ بِهَذَا الْوَصْفِ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٧) عَنِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ؛ تَعْظِيمًا

(١) لَفْظَةُ (الزَّمَانِيَّةِ): زِيَادَةٌ فِي (م).

(٢) وَعَلَى ذَلِكَ فَبَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ يَجْتَمِعَانِ فِي نَبِيِّ وَرَسُولٍ كَمُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَيَنْفَرِدُ النَّبِيُّ فِي إِبْرَاهِيمَ مَثَلًا. قَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ الْعَطَّارِ: وَقَدْ يُطْلَقُ الرَّسُولُ عَلَى أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ): إِنَّ الرَّسُولَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ رُسُلِ اللَّهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَدْمِيِّينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] وَلَا يُسَمَّى الْمَلَكُ نَبِيًّا؛ فَعَلَى ذَلِكَ فَبَيْنَ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ (حَاشِيَةِ الشَّيْخِ حَسَنِ الْعَطَّارِ عَلَى شَرْحِ الْأَزْهَرِيَّةِ) ص ٥.

(٣) وَقِيلَ: الْجِنَّ وَالْإِنْسُ أَوْ جَمِيعُ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ (الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: أَنْم).

(٤) فِي (م): فَدَلَّ.

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ زِيَادَةٌ فِي (ط).

(٦) فِي (م): (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ).

(٧) قَالَ الْفَاكُهِي فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ (شَرْحِ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ): وَجَمَلَةٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جَمَلَةٌ

لشأنه وتفيحًا لقدره؛ لما فيه من الإشارة إلى انفراده (به)^(١) وعدم مشارك له فيه فلا ينصرفُ الذَّهْنُ عند سماعِهِ إلى غيره.

واستعمالُ السَّيِّدِ في غيرِ الله شائعٌ كثيرٌ يشهد له الكتابُ^(٢) والسُّنَّةُ^(٣) وَحِكْمِي عن الإمام مالك^(٤) (رضي الله عنه)^(٥) الكراهةُ^(٦).

وفي أذكار النووي^(٧)

دُعائية، أي: اللهم صلِّ وسلم عليه، والصلاة من الله رحمة، قال الراعي النميري:

صَلَّى عَلَى عِزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَهَا لَيْلِي، وَصَلَّى عَلَى جَارِئِهَا الْأَخْرَسِ

(١) لفظه (به): ساقطة من (ط).

(٢) ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيْهَا سَيِّدَهَا لَدَا آلِ بَابٍ﴾ [يوسف: ٢٥]، وقوله أيضًا: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَتَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

(٣) وذلك كقوله -عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم» انظر في الحديث: سنن أبي داود: كتاب السنة: (٢ / ٥٢١) وسنن ابن ماجه (كتاب الزهد) رقم (٣٧). ومن السنة كذلك قوله ﷺ: «قوموا إلى سيديكم أو إلى خيركم».

انظر صحيح البخاري (٨ / ٢٧٢) كتاب الاستئذان وانظر كذلك: سنن أبي داود: (٢ / ٦٤٥) - كتاب الأدب.

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبغي الحِمَيْرِيُّ، أبو عبد الله إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، وُلِدَ سنة ٩٣ هـ وتوفي بالمدينة سنة (١٧٩ هـ) ومن مصنفاته: الموطأ في الحديث

انظر في ترجمته تذكرة الحفاظ: (١ / ١٩٣ - ١٩٨) والنجوم الزاهرة: (٢ / ٩٦ - ٩٧) وَوَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: (٤ / ١٣٥ - ١٣٩).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٦) أي كراهة استعمال السيد على غير الله تعالى؛ بدليل الحديث الذي رواه أبو داود في سننه (٢ / ٥٥٤): جاء وفد بني عامر إلى النبي ﷺ فقالوا: أنت سيِّدنا... قال: «السَّيِّدُ اللهُ تبارك وتعالى».

(٧) هو يحيى بن شرف بن مَرِّي الحورائِيُّ، الشافعيُّ، محيي الدين أبو زكريا: علامة في الفقه

= (رَجِمَهُ اللهُ) ^(١) عن ابن النحاس ^(٢) (رحمه الله) ^(٣) جوازُ إطلاقه على غير الله (تعالى) ^(٤) إِلَّا أَنْ يُعَرَّفَ بِالْ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأظهر جوازُه معها ^(٥).

وإفرادُ السَّلَامِ عن الصلاة مكروه، وكذا بالعكس ^(٦).

وقد يُجابُّ عن النَّاطِمِ باحتمال أنَّه جمع بينهما لفظاً، وذلك كافٍ (أو أنَّ) ^(٧) محلِّ

والحديث. مولده سنة (٦٣١هـ) ووفاته سنة (٦٧٦هـ) في نوى من قرى حوران بسوريا وإليها ينسب. تعلَّم في دمشق وبها أقام زمناً طويلاً، ومن مؤلفاته: تهذيب الأسماء واللغات، والمنهاج، والأذكار... وغيرها.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية: (٥ / ١٦٥) والنجوم الزاهرة: (٧ / ٢٧٨) شذرات الذهب: (٥ / ٣٥٤) والأعلام: (٩ / ١٨٤) وصدر كتابه (رياض الصالحين).

(١) ما بين القوسين، زيادة من (س).

(٢) هو أحمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النحوي المصري؛ فقيه أديب ويعرف بالنجاس، أخذ عن الأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، والاشتقاق توفي بمصر سنة: (٣٣٨هـ).

انظر في ترجمته: معجم الأدباء: (٤ / ٢٢٤) إنباه الرواة: (١ / ١٠١، ١٠٤) والشذرات: (٢ / ٢٤٦).

(٣) زيادة في (س).

(٤) لفظة (تعالى) ساقطة من (د)، (ط)

(٥) الأذكار: ص ٣١٣

(٦) وذهب النووي في أذكاره إلى استحباب الجمع بينهما وعدم التفريق، واستدل بقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] انظر الأذكار ص ٩٨

وكثرة كذلك إفراد الصلاة عن السلام، وعكسه عند المتأخرين، وأمَّا عند المتقدمين فهو

خلاف الأولى فقط كما صرح به ابن الجوزي، فلو اقتصر على أحدهما لجاز من غير كراهة،

وقد جرى عليه جماعة من السلف والخلف منهم الإمام مسلم أوَّل صحيبه، وأبو القاسم

الشاطبي، وعن قال بكراهة إفراد الصلاة عن السلام على رسول الله ﷺ ولو خطأ: الغزالي

والزبير العراقي أيضًا.

راجع التصريح: (١ / ١١) وحاشية الشيخ ياسين بهامش الصفحة المذكورة.

(٧) في (م): فإن.

الكرَاهِيَةُ فِيمَنْ اتَّخَذَهُ عَادَةً كَمَا قِيلَ .

وَأَلَّ النَّبِيُّ ﷺ: أَقَارِبُهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطَّلَبِ^(١) وَإِضَافَتُهُ إِلَى الضَّمِيرِ كَمَا هُنَا (جَائِزَةٌ)^(٢) عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى إِضَافَتَهُ إِلَى الظَّاهِرِ^(٣).

وَالْأَطْهَارُ: جَمْعُ طَاهِرٍ. وَوَصَفَهُمْ بِذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وَخَيْرٌ: اسْمٌ تَفْضِيلِيٌّ حُذِفَتْ أَلْفُهُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.

وَقَوْلُهُ: (فَاحْفَظْ كَلَامِي... إلخ) أَمْرٌ لِلطَّلَبِ بِحَفْظِ كَلَامِهِ وَالْإِصْغَاءُ إِلَى مَقَالِهِ وَهُمَا مُتَقَارِبَا الْمَعْنَى، وَأَشَارَ إِلَى مَقُولِ الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ:

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَيْفٍ يَنْقَسِمِ
اسْمَعْ - هُدَيْتَ الرُّشْدَ - مَا أَقُولُ وَأَفْهَمْتُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

أَي: أَقُولُ يَا سَائِلِي عَنْ حَدِّ الْكَلَامِ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ، وَعَنْ أَنْوَاعِهِ كَمَا هِيَ

(١) قَالَ الْفَاكِهِي فِي شَرْحِ الْحُدُودِ النُّحَوِيَّةِ الْوَرَقَةِ الْأُولَى: فَسَّرَهُ سَيَّبِيهِ - أَيِ الْآلِ - بِالْقَوْمِ الَّذِينَ يُؤُولُ أَمْرَهُمْ إِلَى الْمُضَافِ، وَهَذَا مِنْهُ نَصٌّ فِي أَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعَ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ (أَهْلٌ) بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلَى (أَهْمِيلٍ) خَصَّ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْأَشْرَافِ وَأَهْلِ الْحَضَرِ. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَشْرَعَّ خَصَّ بِاسْمِ آلِ النَّبِيِّ ﷺ مُؤَمَّنِي بَنِي هَاشِمٍ أَوْ الْمَطَّلَبِ ابْنِي عَبْدِ مَنَافٍ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ كُلِّهِمْ، أَوْ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِقَرَابَةٍ أَوْ نَحْوِهَا.

(٢) فِي (ط): جَائِزٌ.

(٣) وَقَدْ وَرَدَ إِضَافَتُهُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ فِي قَوْلِهِ عَبْدِ الْمَطَّلَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، جَدِّ النَّبِيِّ ﷺ:

وَأَنْصُرُ عَلِيَّ آلَ الصَّلِيِّ وَبِعَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَّكَ

وَقَالَ الْمَوْلَفُ فِي شَرْحِ الْحُدُودِ النُّحَوِيَّةِ: وَإِضَافَتُهُ إِلَى الضَّمِيرِ جَائِزٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَيْسَتْ مِنْ لَحْنِ الْعَامَّةِ. انظُرِ الْوَرَقَةَ (١).

عندهم، وعن أقسام كل نوع.

(فحدًا ونوعًا): منصوبان على التمييز و(يا سائلي. إلى آخر المنظومة) (مُحَكِّيُّ بالقول)^(١).

وقوله: (هديت الرُّشد): جملة دعائية معترضة بين الفعل و(المفعول)^(٢) وعائد (ما) محذوف.

وقوله: (مَنْ لَهُ مَعْقُولٌ) أي: من له عقل، كقوله تعالى: ﴿الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] (أي الفتنة)^(٣) وهي صفة يميز بها بين الحسن والقيبح، ثم بيّن حدّ الكلام المسئول عنه بقوله:

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعُ

أي: قول أفاد المستمع بأن أفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه، بحيث لا يصير السامع متظرًا لشيء آخر تحصل به الفائدة^(٤) فلا حاجة لذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه (ومن)^(٥) ثم استظهر رأي من جنح إلى أن قول ابن مالك^(٦) في

(١) في (ط): مقول القول.

(٢) في (س)، (ك)، (ط)، (م): (ومفعوله).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (د)، (م).

(٤) ذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة وهو اختيار الجزولي، وابن مالك وابن معط والحريري. وهناك من لا يشترطون ذلك مثل: أبي حيان في لمحة، والزنجشري في مفضله. شرح اللوحة البدرية: (١/ ١٧٨ - ١٧٩).

(٥) (ومن): ساقطة من (م).

(٦) وهو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي الجبائي الشافعي الطائي، ولد بجيان سنة (٦٠٠هـ) وأخذ العربية عن غير واحد، ورحل إلى الشام، وتنقل بين مدنه ثم استقر في دمشق، وتصدّر للتدريس فيها حتى لقي ربه سنة (٦٧٢هـ). وله مصنفات كثيرة ومفيدة منها: التسهيل والكافية الشافية، وخلاصتها المعروفة بالألفية. (راجع في ترجمته: بغية

ألفيته (كَاسْتَقِمُّ) ^(١) مثال لا تميم للحد.

والقول: هو اللفظ الدالُّ على معنى؛ مفردًا كان أو مركبًا، مفيدًا أم لا، فهو إذا بمعنى القول، مصدرٌ بمعنى اسم المفعول (لقولهم) ^(٢): هذا ضربُ الأمير بمعنى: مضرّوبه.

واللفظ: ما يتلفظ به الإنسان، مهملاً كان أو مستعملًا. فالقولُ أخصُّ منه، فكلُّ قولٍ لفظ ولا عكس ^(٣).

واحترز بالقول المعبر عنه بما عن الخطِّ والإشارة ^(٤)، ونحوهما مما ليس بقول ^(٥)

الوعاة: (٥٣-٥٧) وسركيس: (٢٣٢).

(١) ومن البيت رقم (٨) في الألفية، وهو بتمامه:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مَفِيدٌ كَاسْتَقِمُّ وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمُ

(٢) في (س)، (ط): كقولهم. وفي (ك): كقوله.

(٣) قال ابن هشام في شرحه للمحة البدرية: وعلى هذا فحده إذا (يقصد القول) أنه اللفظ المستعمل، وذلك كزيد ورجل، وقام، وجعل بخلاف نحو ديز ورفع، مقلوب زيد وجعفر فلا يسميان قولاً؛ لأنهما غير مستعملين، ويسميان (لفظاً) لأن اللفظ هو الطرح ثم نقل إلى الشيء المطروح، وهذان مطروحان بلسان الالفاظ إلى سمع السامع، وقد ظهر أن كل قول لفظ ولا ينعكس. انظر شرح اللوحة البدرية: (١/ ١٥٥-١٥٦).

(٤) الخط كقول العرب (القلم أحد اللسانين) وكذا تسميتهم ما بين دفتي المصحف (كلام الله). وفي الإشارة كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١]. انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٩.

(٥) جاء بهامش تحقيق شرح اللوحة البدرية: نحو المعنى القائم بالنفس كما في قول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨] وغاية ما لا يُعدُّ قولاً هو ما اصطاح اللغويون على تسميتها الدوال الأربع، وهي: الكتابة، والإشارة، والعقد بالأصابع الدال على أعداد مخصوصة، والنَّصْبُ - كَعُرْفُ - وهي العلامة المنصوبة للمحراب للقبلة، وهو جمع (نُصْبَةٍ) كعُقْدَةٍ.

وهو مفيد فإنه لا يسمّى كلامًا في الاصطلاح.

وبقوله: (أفادَ السَّمْعَ) (عمًا)^(١) لا فائدة فيه بالمعنى المذكور، كالمركب الإضافي، نحو: عبد الله، والمزجي، نحو: بَعْلَبَك، والإسنادي، نحو: شَابَ قَرْنَاهَا^(٢).

ودخل في حدّ الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما عُلم ثبوته أو نفيه للسّامع، نحو: الكلُّ أعظم من الجزء، والصّدان لا يجتمعان.

نعم إن أريدَ بالمفيد (ما أفادَ)^(٣) ما لم يكن عند السّامع فلا. واعتبر بعضهم في حدّ الكلام كونه مقصودًا لذاته؛ لإخراج غير المقصود وما قُصدَ لغيره، فالأوّل كالصّادر من النائم مما هو لفظٌ (مفيد)^(٤)، والثاني كجملة الصّلة في نحو: جاء الذي قام أبوه؛ فإنّها مقصودةٌ لإيضاح معناه، وأمّا اتّحاد الناطق فلا يُعتبر في الكلام، وصحّحه ابنُ مالك^(٥) وأبو حيّان^(٦) قالا: كما أنّ اتّحاد الكاتب لا يُعتبر

انظر هامش رقم (١) من ص ١٥٨ الجزء الأوّل، وانظر: شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجزومية ص ٩.

(١) في (د)، (ط)، (م): (ما).

(٢) وذلك لأنّ كلّ واحد من هذه الثلاثة ذو جزأين، وكلّ جزء مفهّمًا يدلّ على معنى، ولكن هذا المعنى الذي يدلّ عليه الجزء ليس جزء المعنى الذي تدلّ عليه جملة اللفظ. (المحقق).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (د).

(٤) في (د): ليفيد.

(٥) قال العلامة أبو النّجا: زاد ابنُ مالك في التسهيل خامسًا، وهو (لذاته) حيث قال: الكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع المقصود لذاته لإخراج ضلّة الموصول وجملة الشرط فقط، وجملة الخبر وحده. ورد بأنّ هذا القيد يغني عنه قيدُ الإفادة؛ لأنّ ما ذكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضمومًا إلى غيره. حاشية أبي النّجا على شرح الأزهرى على الأجزومية: ص ٩.

(٦) هو أنير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان النّقرى الجبّائي، الغرناطي

في كون الحِطِّ خطأً^(١).

والحدُّ لغةً: المنعُ، واصطلاحاً: بمعنى المعرّف، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكونُ كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيرها فيه.

وأشار بقوله: (نَحَوُ سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَّبِعٌ): إلى أنّ الكلام يتألّف من اسمين، نَحَوُ: (عَمَرُو مُتَّبِعٌ) ويسمى جملة اسمية، ومن فعل واسم نحو (سَعَى زَيْدٌ) ويسمى جملة فعلية، وهذا هو أقلُّ ائتلافه.

وقد يتألّف من أكثر، ولا يتألّف من فعلين، ولا حرفين، ولا فعلٍ وحرف، ولا اسم وحرف؛ لأنّ الكلام لا يحصل بدون إسناد، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه، لكونه نسبة بينهما، وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو اسم وفعل. وأمّا نحو: يا زيدُ فأصله: أدعو زيداً، فهو مؤلّف من فعل واسم، خلافاً لأبي عليّ^(٢).

الأندلسيُّ، ولد بمطخشارش على مقربة من غرناطة سنة ٦٥٤هـ وأخذ عن جمع كبير من علماء المشرق والمغرب ونبغ في علوم كثيرة وقد استقر في القاهرة، بعد تجوال في بلاد مختلفة وتصدّر بها للتدريس، وله مؤلفات كثيرة منها: تفسير البحر المحيط وارتشاف الضرب، وشرح التسهيل وتوفي بالقاهرة سنة (٧٤٠هـ).

راجع ترجمته: بغية الوعاة: (١٢١-١٢٣) طبقات النحاة واللغويين: (٢٧٩-٢٩٢). وأبو حيان النحوي د. خديجة الحديثي.

(١) قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وليس اتحاد الناطق معتبراً كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبراً في كون الحِطِّ خطأً، فإنّه لو اصطُح رجلاً على أن يكتب أحدهما (زيد) ويكتب الآخر (فاضل) لكان المجموع خطأً، فكذلك إذا نطق رجل بزيد، ونطق الآخر بفاضل؛ وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين؛ لأنّ المخبر عنه غير المخبر به.

شرح التسهيل: (٧ / ١).

(٢) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، ولد بقسا (مدينة قريبة من شيراز) وأخذ عن ابن السراج وغيره، رحل إلى أقطار من الدولة. وتوفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) وله مصنفات

ولا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً كما مثل، فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم.

والكلام أخص من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها؛ لأنّها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي، أفاد أم لا. فكل كلام جملة ولا عكس، وليس بمترادفين خلافاً للزمخشري^(١) وصاحب اللباب^(٢) واختاره ناظر الجيش^(٣).

كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجة في علل القراءات السبع. راجع في ترجمته: إنباء الرواة: (١/ ٢٧٣ - ٢٧٥) ونزهة الألباء: (٢١٦ - ٢١٧) والنجوم الزاهرة: (٤/ ١٥١) وشدرات الذهب: (٣/ ٨٨) ومعجم الأدباء: (٧/ ٢٣٢). وهو يرى أن أداة النداء عوض عن الفعل، وعليه يكون المنادى مشبه بالمفعول به.

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري. ولد بزعم سنة (٤٦٧هـ) وإليها نسب. وقد ورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر النيسابوري وأبي مضر بن جرير الضبي الأصبهاني الشقاني، وشيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، وغيرهم ورحل إلى خراسان، وجاور بمكة المكرمة حتى قيل له: جار الله. وتوفي بخوارزم سنة (٥٣٨هـ) ومن أشهر كتبه المفصل والأنموذج (في النحو) وأساس البلاغة، والفاائق في غريب الحديث والكشاف... وغير ذلك كثير.

راجع في ترجمته: شدرات الذهب: (٤/ ١١٨ - ١٢١). نزهة الألباء: (٢٧٤ - ٢٧٦) وإنباء الرواة: (٣/ ٢٦٥ - ٢٧٢) وبغية الوعاة: ٣٨٨، ومعجم الأدباء: (١٩/ ١٢٦ - ١٣٥) والنجوم الزاهرة: (٥/ ٢٧٤). ومقدمة أساس البلاغة ص (٥-٦).

(٢) هو أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الأزجي الضري، الحنبلي، النحوي، الغرضي، صاحب التصانيف الكثيرة؛ منها تفسير القرآن وإعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، وشرح الإيضاح وشرح اللمع، وشرح مقامات الحريري... وغير ذلك كثير.

راجع في ترجمته شدرات الذهب: (٥/ ٦٧ - ٦٩).

(٣) هو محب الدين محمد بن يوسف أحمد بن عبد الدايم المحبّي ناظر الجيش، ولد بحلب سنة (٦٩٧هـ) واشتغل ببلاده ثم قدم القاهرة ولازم أبا حيّان والتاج التبريزي وغيرهم، وحفظ المنهاج والألفية، وبعض التسهيل، وتلا بالسبع على الصايغ، ومهر في العربية وغيرها

ثم إن صُدِّرَتِ الجملة باسم فاسميَّة، أو بفعل ففعلية.

والمرادُ (بالصِّدْرِ)^(١): المسندُ أو المسندُ إليه، ولا عبرة بما تقدَّم عليه من الحروف وإن غيَّر الإعرابَ والمعنى، فنَحَوُ: (إنَّ زَيْدًا قائمٌ) جملةٌ اسميةٌ، المُعْتَبَرُ ما هو صدرٌ في الأصل، فنَحَوُ (زَيْدًا صَرَبْتُ): جملةٌ فعليةٌ.

=
 ودرس فيها وحدث وأفاد وشرح التسهيل إلَّا قليلاً، وشرح تلخيص المفتاح شرحاً مفيداً،
 وَوَلِيَّ نِظَارَةَ الْجَيْشِ وَالِدِيَّوَان، وتوفي في ثاني عشر ذي الحجة سنة (٧٧٨هـ).
 راجع في ترجمته: بغية الوعاة: ١١٨. وشذرات الذهب: (٢/ ٢٥٩).
 (١) في (ط)، (س): بالمصدر. تحريف.

أجزاء الكلم^(١)

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى
لَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَدِّ الْكَلَامِ أَشَارَ إِلَى بَيَانِ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا، أَي مِنْ مَجْمُوعِهَا
لَا جَمِيعِهَا فَذَكَرَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، وَلَا رَابِعَ (لَهَا)^(٢) كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ
الْإِجْمَاعُ وَالِاسْتِقْرَاءُ، فَإِنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْقَرْنِ تَتَبَعُوا أَلْفَاظَ الْعَرَبِ فَلَمْ يَجِدُوا غَيْرَهَا فَلَوْ
كَانَ ثَمَّ غَيْرُهَا لَعَثَرُوا عَلَيْهِ^(٣).

وَقَيَّدَ الْحَرْفَ بِكَوْنِهِ لِمَعْنَى، لِإِخْرَاجِ حَرْفِ التَّهْجِيِّ^(٤)، إِذْ لَا يَكُونُ جِزَاءً
لِلْكَلَامِ، عَلَى أَنَّ فِي جَعْلِهِ (حَرْفَ الْمَعْنَى) جِزَاءً لِلْكَلَامِ تَمْجُوزًا، أَوْ جَرِيًّا عَلَى مَقَالَةٍ
ضَعِيفَةٍ.

وَاحْتَرَزَ (بَنَوْعِهِ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى) مِنْ نَوْعِهِ الَّذِي يَنْتَسِمُ إِلَيْهِ؛ كَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ

(١) ما بين القوسين زيادة من المحقق.

(٢) في (س): عليها.

(٣) في شرح اللمحة البدرية: وهي ثلاثة باتفاق من يُعْتَدُّ بِهِ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، وَالِدَالُّ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْاسْتِقْرَاءُ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ كَأَبِي عَمْرٍو، وَالْخَلِيلِ وَسَيَّبِيهِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَيُقَالُ: إِنَّ
الْبَادئَ لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

وَالثَّانِي: الْقِسْمَةُ الدَّائِرَةُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَهُمْ فِيهَا طَرَقٌ أَحْسَنُهَا أَنْ يُقَالَ: الْكَلِمَةُ إِمَّا
أَنْ يَصِحَّ إِسْنَادُهَا إِلَى غَيْرِهَا أَوْ لَا، إِنْ لَمْ يَصِحَّ فِيهَا حَرْفٌ، وَإِنْ صَحَّ فِيمَا أَنْ تَقْتَرْنَ بِأَحَدِ
الْأَزْمَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا، فَإِنْ اقْتَرَنْتَ فِيهَا الْفِعْلُ وَالْأَفْهَى الْاسْمُ.

انظر: شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٦٣).

(٤) الْفَرْقُ بَيْنَ حَرْفِ الْمَعْنَى وَحَرْفِ التَّهْجِيِّ؛ أَنَّ حَرْفَ الْمَعْنَى كَلِمَةٌ بِذَاتِهَا كَحَرْفِ الْجُرِّ
وَالِاسْتِفْهَامِ، وَإِنَّ وَأَخْوَاتِهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَرْفُ التَّهْجِيِّ فَهُوَ جِزَاءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ فَمَثَلًا (زَيْدٌ) تَتَكُونُ مِنَ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ: الزَّايِ
وَالْيَاءِ وَالِدَالُّ (المحقق).

والفعلية والصغرى والكبرى^(١).

وقد يقال: إن الناظم - رحمه الله تعالى^(٢) - قَسَمَ الكلام إلى غير أقسامه؛ لأن هذه الثلاثة أقسامٌ للكلمة لا للكلام؛ لأنَّ علامة صحَّة القسمة جوازُ إطلاق اسم المقسوم على كلِّ واحد من الأقسام.

ويجاءُ: بأنَّ هذا من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، وإنَّما يلزم صدقُ اسم المقسوم على كلِّ واحد من أقسامه في تقسيم الكلي إلى جزئياته^(٣)، والناظم لم يقصد ذلك.

(١) الجملة الكبرى: هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، نحو (زيد قام أبوه) و(زيد أبوه قائم) والصغرى: هي البنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين. انظر المعنى: (٢/ ٣٨٠).

(٢) لفظه (تعالى): سأقطة من (د)، (س).

(٣) أراد: أنَّ الكلمة كليةٌ وأنَّ الاسم والفعل والحرف جزئياتٌ لها. وكون الكلمة كلية؛ لأنَّها مأخوذة في مفهوم كلِّ من الاسم والفعل والحرف، كما أخذ الحيوان في مفهوم كلِّ من الإنسان والفرس والبقر، فإنَّ مفهوم الاسم مثلاً كلمة دلت على معنى في نفسها... إلخ فصارت الكلمة جزءاً من هذه المفاهيم، وصار المفهوم كلا فنسبت إليه، والمنسوب إلى الكليِّ كليٌّ، فصارت كلية. وكون الاسم وقسميه جزئيات لاندرجاهنَّ تحت الكلية اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسب إليها. (المحقق).

حَدُّ الكَلِمَةِ^(١)

والكَلِمَةُ^(٢): قولٌ مفردٌ، وقد مرَّ معنى (القول).

والمفردُ: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه كزيد.

والكَلِمَةُ: واحدةُ الكلمِ^(٣)، وهو - إذا أُخذ بقية التركيب - ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثرَ، أفاد أم لا، كـ (إن قام زيد)^(٤).

و(ثمَّ) في كلام النَّاطِمِ بمعنى الواو، وليست على بابها؛ لأنَّنا إذا قَسَمْنَا شيئاً إلى أشياء فنسبُهُ كُلِّ واحدٍ من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبةً واحدة.

واعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدوداً^(٥) يُعْرَفُ ويتميِّز بها عن قسيميه، والناظم أثر التمييز بالعلامة على الحدِّ، وإن كان هو أضبط لا طرادَه، وانعكاسه^(٦) بخلافها إذ لا تنعكس^(٧) تسهياً على المبتدئ، (فقال)^(٨):

(١) ما بين القوسين إضافة من المحقق.

(٢) الشارح قدَّم النظر في الكلام على الكلمة، وهو بهذا يتفق مع الجزولي وابن معط ويخالف أبا حيان، وسيبويه، والمبرد، والزجاجي وغيرهم، قال ابن هشام: قدَّم النظر في الكلمة على النظر في الكلام؛ لأنَّ المفرد سابق على المركَّب طبعاً، فما ينبغي أن يسبقه وضعاً. شرح اللمحة البدرية: (١٥٢/١ - ١٥٣).

(٣) في (د): (واحد).

(٤) في (س): كان قام زيد قام.

(٥) في (د)، (س)، (ك): (حد).

(٦) الاطراد: أن يوجد المحدود كلما وجد الحد، وهو المانع، والانعكاس: أن يوجد الحد كلما وجد المحدود، وهو الجامع.

(٧) قال ابن هشام: والفرق بين الحدِّ والعلامة أنَّ الحدَّ يلزمه أمران: الاطرادُ والانعكاسُ، والعلامة يلزمها أمر واحد منهما: هو الاطراد، خاصة دون الانعكاس وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وُجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان. ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان. شرح اللمحة البدرية: (١٦٧ / ١).

(٨) لفظة (فقال) ساقطة من (س).

(الاسم وعلاماته)^(١)

فَالِاسْمُ^(٢) مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَعَظْمٌ وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

الاسم لغة^(٣): مشتق من السمو - وهو العلو - في رأي بصري، أو من السمة - وهي العلامة - في رأي كوفي^(٤).

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً.

ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم (ويميز)^(٥) إلا حرف الجر^(٦). وحروفه كثيرة اقتصر المصنف^(٧) منها هنا على أربعة، فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها

(١) ما بين القوسين إضافة من المحقق.

(٢) (فالاسم): الفاء فاء الفصيحة، وضابطها أن تقع في جواب شرط مقدر فكأنه قال هنا: إذا أردت أن تعرف ما يتميز به الاسم والفعل والحرف، فالاسم ... إلخ. وهو مبتدأ مرفوع بالابتداء (المحقق).

(٣) قوله (لغة): منصوب على التمييز، أي: من جهة اللغة لا على نزع الخافض؛ لأنه سماعي إلا أن يقال: إن المؤلفين أجروه مجرى القياس؛ لكثرتهم في كلامهم، ولا يصح أن يكون حالاً؛ لأن مجيء الحال من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضاً مجيء المصدر حالاً سماعي. (المحقق).

(٤) انظر الإنصاف: مسألة (١).

(٥) في (س): ويتميز. وفي (ك) ويميزه. وفي (ط): ويتميز به.

(٦) قال الحريري: للاسم عدة علامات، وإنما اقتصرنا في الملحة على حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته، ويدخول حتى على (إذا) في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا﴾ [الزمر: ٧١] استدلال على أن (إذا) اسم. شرح الحريري على ملحة الإعراب: ص ٣٣.

(٧) لفظة (المصنف) ساقطة من (س)، (ك)، (ط).

حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم، نحو: أخذت^(١) من ذا، ونظرت إلى تلك، وركبت على الخيل، ﴿وَسَلَّمْتُ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فهذه أسماء لدخول (حرف)^(٢) الجر عليها إذ لا يدخل إلا على اسم صريح أو ما في تأويله، وأما قولهم: مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَالِدِ^(٣)، وَعَلَىٰ بَيْتِ الْعَيْرِ^(٤) فعلى حذف الموصوف وصفته^(٥).

وكما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره، وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل سواء أكان العامل حرفاً، أم مضافاً، ولا جرّ غيرها على الصحيح.

ومما يميّز به الاسم أيضا التنوين، وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطأ استغناءً عنها بتكرار الحركة عند الضبط بالقلم كرجلٍ وَصِهٍ، ومسلماتٍ، وحينئذٍ.

وكذا الإسنادُ إليه، وهو أنفعُ (علاماته)^(٦)، إذ به تعرف اسمية التاء من (ضَرَبْتُ)، (مَا) في: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ النَّجْوَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾

(١) في (د): اتخذت - تحريف، وما أثبتناه: في (س)، (ك)، (ط).

(٢) في (س)، (ك): حروف.

(٣) هذه عبارة قالها أعرابي عندما بشر بمولودة فقيل له: نعم الولد ولدك، قال: والله ما هي بنعم الولد؛ نصرها بكاء، وبرها سرقة. (المحقق).

(٤) هذه عبارة قد كثرت في كلام العرب حتى صارت بمنزلة المثل، وتماها: نعم السير على بئس العير.

وَالْعَيْرُ: يطلق على الحمار الوحشي والأهلي، والجمع: أعيارٌ، وعيارٌ، وعُيُورٌ، وعُيُورَةٌ.

انظر القاموس المحيط: عير.

(٥) إذ التقدير: (ما هي بولد مقول فيه نعم الولد) و(نعم السير على غير مقول فيه بئس العير).

انظر: قطر الندى: (١/ ٢٦).

(٦) في (س): العلامات.

[الجمعة: ١١] (١) (و) (٢) ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي كما حققه بعضهم. وأما: تَسْمَعَ بِالْمُعَيَّدِيِّ (٣) فعلى حذف (أن) أو إقامة الفعل مقام المصدر (٤).

(١) و(من التجارة) ساقطة من (س)، (ط).

(٢) الواو إضافة من المحقق.

(٣) هذا جزء من المثل العربي المشهور: تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.

والمُعَيَّدِيُّ: بضم الميم وفتح العين وإسكان الياء، وكسر الدال، وبعدها ياء مشددة، قال ابن خلكان: وقال المفضل الضبي: أول من تكلم بهذا المثل المنذر بن ماء السماء، قاله لشقة بن ضمرة التميمي الدارمي، وكان قد سمع بذكره فلما رآه اقتحمته عينه، فقال له هذا المثل وسار عنه، فقال له شقة: أبيت اللعن، وإن الرجال ليسوا بجزر يراؤ منها الأجسام، وإنما المرء بأصغريه؛ قلبه ولسانه فأعجب المنذر ما رأى من عقله وبيانه، وهذا المثل يضرب لمن له صيت وذكر ولا ينظر له. والمعيديُّ: منسوب إلى معد بن عدنان.

راجع وفيات الأعيان: (٤/ ٦٨).

(٤) روي هذا المثل بثلاث روايات:

الأولى: أن تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ بِنَصْبِ (تَسْمَعُ) بأن المصدرية المذكورة. وهذه الرواية لا غبار عليها ولا إشكال فيها؛ لأنَّ المبتدأ إثماً هو من المصدر المنسب من أن والفعل المذكورين كما قال المؤلف. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

الرواية الثانية: تسمع بالمعدي خيراً من أن تراه بنصب (تسمع) من غير وجود (أن) وفي هذه الرواية إشكال، وهو حذف أن المصدرية وبقاء عملها وهو النصب، مع أن القياس أنه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لضعف عامل النصب.

والرواية الثالثة: تسمع بالمعدي... برفع المضارع على ما يقتضيه القياس الذي قررناه.

انظر شرح شذور الذهب، هامش رقم ١، ص ١٩.

والرواية الثانية والثالثة هما الروايتان اللتان تكلم المؤلف عنهما وخرجهما.

(الفعل وعلاماته)^(١)

وَمَا فَرَّغَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ الْاسْمُ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا يُعْرَفُ بِهِ مُطْلَقُ الْفِعْلِ وَيَتَمَيَّزُ
(عن)^(٢) قَسِيمِيهِ فَقَالَ:

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ: بَانَ أَوْ يَبِينُ
أَوْ لِحِقَّتْهُ نَاءٌ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ: لَسْتُ أَنْفُتُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اسْتِثْقَاقٍ نَحْوِ: قُلْ وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ وَأَنْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

الفعل لغة: نفس^(٣) الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام، أو قعود، أو نحوهما.

واصطلاحًا: كلمة دلَّت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة
وضعًا، وله علامات كثيرة، ذكر منها أربع علامات:

الأولى: (قد) و (أي)^(٤) الحرفية، وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة
تحقيقه، أو توقعه، أو تقريب زمنه من الحال^(٥)، وعلى المضارع لإفادة^(٦) التقليل أو
التوقع، نحو: قد بان زيد^(٧)، وقد يبين، ولا تدخل على الأمر أصلاً.

وأما الاسمية فتكون بمعنى (حَسَبَ)، ونحو: قَدْ زَيْدٌ دَرَاهِمٌ، تُتَّصَلُ بِهَا يَاءٌ

(١) ما بين القوسين إضافة من المحقق.

(٢) في (س): من.

(٣) لفظة (نفس): ساقطة من (ك).

(٤) لفظة (أي): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك) عبارة مختلفة عما بين القوسين، وهي: بين الماضي والمضارع وتفيد في الماضي
التحقيق، والتوقع، والتقريب، لزمته من الحال أصلاً. وإن كان المعنى قريباً.

(٦) (الإفادة): ساقطة من (ك).

(٧) لفظة (زيد): ساقطة من (س)، (ك).

المتكلم مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية جوازاً^(١).

وقد تكون اسم فعل بمعنى (يكفي)^(٢). وإذا اتصلت بها الياء كانت في محل نصب (على المفعولية)^(٣) (ولزمتها)^(٤) نون الوقاية.

[العلامة الثانية: (السين)، أي: سين الاستقبال، وهي حرف تنفيس يختص بالمضارع، يخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال، أو محتملاً له وللإستقبال، ومثلها (سوف) لكنها أكثر تنفيساً، إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى]^(٥).

الثالثة: (تاء الفاعل) وهي المرادة بقوله: (تاءً من يحدث) (سواء أكانت لتكلم أم مخاطب، ويختص بها الماضي، وبها يتبين لك أن ليس وعسى)^(٦) فعلان^(٧) لقبولها إياها في نحو: «لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ» [الأنعام: ٦٦]^(٨) (و)^(٩) «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ»

(١) وذلك كقول أبي نُحَيْلَةَ، مُمَيَّدُ بْنُ مَالِكِ الْأَرْقَطِ:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيئِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحِدِ

(٢) في (د)، (س)، (ط): اكفف.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط).

(٤) في (ك): ويلزمها.

(٥) في (ك) توجد عبارة بدلاً من المذكورة، هي: العلامة الثانية: السين وسوف وتختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال بعد أن كان للحال أو محتملاً لها وللإستقبال لكن زمن (سوف) أوسع من السين؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى.

(٦) في (ك): وتكون للمتكلم والمخاطب وتختص بالماضي، وبها استدل على أن عسى وليس.

(٧) والفاكهة هنا يتفق في ذلك مع الحريري، وهما معاً يتفقان مع البصريين في القول بفعاليتها.

راجع: شرح ملحمة الإعراب للحريري ص ٣٥.

(٨) ووردت في (س)، (د)، (ط): (لست عليهم بوكيل) خطأ.

(٩) الواو من إضافتنا.

[محمد: ٢٢] خلافاً لمن زعم أن (ليس) حرف نفى كـ (ما) النافية^(١)، و(عسى) حرف ترجُّ كـ (لعل)^(٢).

ومثل تاء الفاعل تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل، وهي خاصة بالماضي أيضاً، وتلحقه منصرفاً كان، أو جامداً ما لم يلتزم تذكيراً فاعليه. وبها يتبين لك أيضاً أن (نعم، وبئس) فعلان لقبولهما إياها. ففي الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ»^(٣).

وفيه أيضاً: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِيُسْتِ الْبِطَانَةِ»^(٤) خلافاً لمن زعم أنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما كما تقدّم.

(١) زعم ابن السراج أن (ليس) حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحليّات وابن شقير وجماعة. قال ابن هشام: والصواب الأول- يقصد كونها فعلاً- بدليل لستُ ولستُها ولستُنَّ وليسوا وليسوا وليستُ وليسنَّ. انظر المغني: (١ / ٢٩٧).

(٢) قال ابن هشام: (عسى): فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وشعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب، كقوله: يا أبنا علكَّ أو عساكا. خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي. ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه. المغني: (١ / ١٥١).

(٣) هذا جزء من حديث نبويّ شريف وتامه: «وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». انظر في الحديث: سنن النسائي: (٣ / ٧٧) كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، وسنن أبي داود: (٢ / ٦٤٥) كتاب الأدب برواية: «فهو أفضل». المعنى: من توضع يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء. راجع: قطر الندى: (١ / ٢٥).

وفي الحديث حذف التمييز والمخصوص أيضاً، وذلك على رأي من أجاز حذف التمييز كالناظم المحقق.

(٤) هذا جزء من حديث نبويّ شريف، والحديث بتمامه كما رواه أبو داود في سننه، كتاب الاستعاذة (١ / ٣٥٤): «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ فَإِنَّهُ يَبْسُ الصَّحِيجُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِيُسْتِ الْبِطَانَةِ».

وواجع فيه كذلك: سنن النسائي (٨ / ٢٥٠) كتاب الاستعاذة، باب رقم (٣٣).

العلامة الرابعة: دلالة الكلمة على الأمر بما اشتقت منه وهو المصدر كما مثل به من نحو: (قُلْ) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمَا اشْتَقَّ مِنْهُ وَهُوَ الْقَوْلُ، وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ، وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ، وَكُلْ). بخلاف (صَه) فَإِنَّهُ وَإِنْ^(١) دَلَّ عَلَى الْأَمْرِ بِالسُّكُوتِ لَيْسَ فِعْلٌ أَمْرٌ لِعَدَمِ اشْتِقَاقِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ (مَه) وَإِيَّاهُ.

وقضية كلاميه أَنَّ (نَزَالٍ وَدَرَاكٍ) فعلا أمر؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه، فَإِنَّ (نَزَالٍ) مشتقٌّ من النزول، و(دَرَاكٍ) مشتقٌّ^(٢) من الإدراك، وليس كذلك بل هما اسما فعل أمر^(٣).

وَأَنَّ (هَلْمٌ)^(٤)، و(هَاتٍ)، و(تعال) ليست أفعال أمر.

(١) (وإن): ساقطة من (س).

(٢) لفظة (مشتق): زيادة في (ط).

(٣) اختلف في كون الألفاظ المذكورة أفعالاً أو أسماء، فذهب البصريون إلى أنها أسماء سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ. قال سيويه: وكذلك الحروف التي للأمر والنهي ليس بفعل، نحو: إيه، وصه، ومه، وأشباهها، وهَلْمٌ في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد وللأثنين وللجميع والذكر والأنثى.
انظر الكتاب: (٢/ ١٥٨)

وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال دالة على الحدث والزمان وذهب أبو جعفر أحمد بن صابر - وهو من نحاة الأندلس - إلى أنها قسم برأسه خارج عن الكلم الثلاث وسماه (خالفة).
انظر شرح اللوحة البدرية: (٢/ ١٠٩) وبغية الوعاة: ١٣٤.

(٤) هَلْمٌ: عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضُر، وأقيل. وعند بني تميم فعل أمر. ومذهب البصريين أَنَّ (هلم) مركبة من (ها) التنبيه، ومن (لم) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ اللهُ شَعْنَهُ؛ أَي: جَمَعَهُ. كَأَنَّهُ قِيلَ: اجْمَعْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا. فحذفت أَلْفُهَا تَخْفِيفًا. وقال الخليل: رَكِبًا قَبْلَ الْإِدْغَامِ، فَحَذَفَتْ هَمْزَةُ الدَّرَجِ إِذْ كَانَتْ هَمْزَةً وَصَلْ، وَحَذَفَتْ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ثُمَّ نَقَلَتْ حَرَكَةَ الْمِيمِ الْأُولَى إِلَى اللَّامِ وَأَدْغَمَتْ. وقال الفراء مركبة من (هل) التي للزجر، و(أَم) بمعنى أَقْصِدْ، فَخَفَّفَتْ الْهَمْزَةَ بِالْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا، فَصَارَ (هَلْمٌ). وقيل: إِنَّمَا لَيْسَتْ مَرْكَبَةً.

راجع الكتاب: (٢/ ١٥٨) والمقتضب: (٣/ ٢٠٣) وشرح اللوحة البدرية (٢/ ١١٣).

الذي صحَّحَهُ ابنُ هشام^(١)، وغيرُهُ^(٢) أنَّ (هاتِ)، و(تعالَ) فعلاً أمر^(٣).

والمشهور بين النحاة أنَّ علامةَ الأمرِ دلالتُه على الطَّلَبِ، وقَبولُه ياءَ المخاطبةِ. فإن دَلَّتْ كلمةٌ عليه، ولم تقبلِ الياءَ فهي اسم فعل كَصِهٍ، أو قبلتها ولم تدلَّ عليه ففعلٌ مضارعٌ، وقد استبان لك أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسامٍ:

ماضٍ: وعلامته المَخْتَصَّةُ به تاءُ الفاعلِ، ومثلها تاءُ التانيثِ الساكنةِ.

ومضارعٌ: وعلامته المَخْتَصَّةُ به: السِّينُ وسوف.

وأمرٌ: وعلامته المَخْتَصَّةُ به إِفهامه الأمرِ بما اشْتُقَّ منه.

وإنَّ (قد) علامةٌ مشتركةٌ بين الماضي والمضارعِ.

(١) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، والخزرجي ولد بمصر سنة (٧٠٨هـ - ١٠٣٩م وتوفي ٧٦١هـ). ومصنَّفاته كثيرةٌ منها مغني اللبيب، وشدور الذهب وشرحه، وشرح لمحة أبي حيَّان وقطر الندى وشرحه، والتوضيح وغير ذلك كثير.

راجع في ترجمته: الأعلام: (٤ / ٢٩١) وشدرات الذهب: (٦ / ١٩١) وشرح اللمحة البدرية: (١ / ٨٣ - ١٢٤).

(٢) و(غيره): زيادة من (ك).

(٣) قال ابن هشام: ومنه - يقصد الأمر - (هاتِ) بكسر التاء، (تعالَ) بفتح اللام خلافاً للزحخشري في زعمه أنَّها من أسماء الأفعال، ولنا أفهام يدلان على الطَّلَبِ، ويقبلان الياءَ، تقول (هاتي) بكسر التاء و(تعالِي) بفتح اللام. والعامَّة تقول (تعالِي) بكسر اللام، والصواب الفتح كما يقال: اخش، واسع، فلو لم تدلَّ الكلمة على الطَّلَبِ، وقبلت ياءَ المخاطبةِ، نحو: قومين، وتقعدين أو دَلَّتْ على الطَّلَبِ، ولم تقبلِ ياءَ المخاطبةِ، نحو (نَزَالِ يا هندُ) بمعنى (انزلي) فليست بفعل أمر.

شرح شدور الذهب: (٢٢ - ٢٣).

(الحرف وعلامته)^(١)

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فِقِسْ عَلَيَّ قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
مِثْلُهُ: حَتَّى وَلَا وَثُمَّ وَهَلْ وَيَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَا

والحرف لغة: طَرَفُ الشَّيْءِ كحرفِ الجَبَلِ، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] أي: على طَرَفٍ، وجانبٍ من الدين.

واصطلاحاً: كلمةٌ دَلَّتْ على معنى في غيرها فقط^(٢) وليس له علامةٌ وجوديةٌ، وهذا هو المرادُ بقوله (مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ) بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدميةٌ، وهي ألا يقبل شيئاً من خواصِّ الاسم ولا من خواصِّ الفعل، فحيثُ لا يمتنع كونه واحداً منهما، فيتعيَّن كونه حرفاً، إذ لا مخرج عن ذلك كما دلَّ عليه الاستقراء.

فإذا عَرِضَتْ عليك مثلاً كلمةٌ، وَسُئِلْتَ عنها، أهي: اسمٌ أم فعلٌ، أم حرفٌ؟ فاعْرِضْ عليها علاماتِ الاسمِ أولاً، فَإِنْ قَبِلَتْ شيئاً منها فاسمٌ وإلا فاعْرِضْ عليها علاماتِ الفعل، فَإِنْ قَبِلَتْ شيئاً منها ففعلٌ وإلا احكُمْ بحرفيَّتها.

والحرف ثلاثة أقسام كما أفهَمَهُ تعدُّدُ المِثَالِ في النِّظْمِ:

مختصٌّ بالاسم: كـ(في، وَحَتَّى الجارَّة).

(١) ما بين القوسين من إضافتنا.

(٢) هذا هو المشهور بين النحويِّين، غير أنَّ الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه، وتابعه في زعمه هذا أبو حيَّان في شرح

التسهيل.

راجع شرح اللمحة البدرية: (١/ ١٦٤).

مختصّ بالفعل: كـ (لَمْ، وَلَمَّا، وَلَوْ الشرطية)^(١).

ومشتركٌ بينهما: كـ (هَلْ، وَبَلْ، وَتُمْ، وَلَا) (غير الناهية).

والأصلُ في كلِّ حرفٍ مختصٌّ أن يعملَ فيما اختصَّ به ما لم يتنزلْ منه منزلة

الجزء، كـ (أَلْ، وَالسَّيْنِ) وفي كلِّ حرفٍ لا يختصُّ أن لا يعمل^(٢).

(١) لفظة (الشرطية): ساقطة من (د).

(٢) (لا): ساقطة من (د).

بَابُ فِي النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

البَابُ: مَا يُتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَى الشَّيْءِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْأَجْسَامِ؛ كِبَابِ الْمَسْجِدِ، وَمَجَازٌ فِي الْمَعَانِي؛ كَهَذَا الْبَابِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَنَشِيرٌ^(١) فِيهِ إِلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ.

فَالِاسْمُ ضَرْبَانِ: فَضَرْبُ نَكْرَةٍ وَالْآخَرُ الْمَعْرِفَةُ الْمَشْتَهَرَةُ

فَيَسَمُّ الْإِسْمَ بِحَسَبِ التَّنْظِيرِ وَالتَّعْرِيفِ إِلَى نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ.

فَالنَّكْرَةُ: مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ، كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ^(٢). أَوْ مَقْدَّرٍ وَجُودُهُ^(٣) كَشَّمْسٍ.

وَالْمَعْرِفَةُ: مَا وَضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي مَعْيَنٍ. وَالنَّكْرَةُ^(٤) هِيَ الْأَصْلُ لِأَنْدِرَاجِ كُلِّ مَعْرِفَةٍ تَحْتَهَا مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ^(٥)، وَلِهَذَا بَدَأَ بِهَا النَّاطِمُ، فَقَالَ:

وَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَارْجُلُ
نَحْوُ: غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبِيقٍ كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبْتَقِ

يعني: أَنَّ عَلَامَةَ النَّكْرَةِ جَوَازُ دَخُولِ (رُبَّ) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ (رُبَّ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكْرَاتِ^(٦)، فَكَلَّمَا وَجَدْتَ هَذِهِ الْعَلَامَةَ (وَجَدْتَ النَّكْرَةَ) نَحْوُ: (رُبَّ غُلَامٍ لِي

(١) وَفِي (س): وَأَشِيرُ، وَفِي (ك): نَشِيرُ.

(٢) (وَفَرَسٍ): زِيَادَةٌ مِنْ (ك).

(٣) (وَجُودُهُ): زِيَادَةٌ مِنْ (ك).

(٤) قَالَ سَيِّبِيهِ: وَاعْلَمْ أَنَّ النَّكْرَةَ أَحْفَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَهِيَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ أَوَّلُ شَيْءٍ

يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا تُعْرَفُ بِهِ فَمَنْ تَمَّ أَكْثَرَ الْكَلَامِ يَنْصَرَفُ فِي النَّكْرَةِ.

انظُرِ الْكِتَابَ: (١/ ٦-٧).

(٥) فِي (ط): نَكْرَةٌ.

(٦) فِي (د): وَجَدْتَ هَذِهِ النَّكْرَةَ.

أَبَقُ^(١) و(رُبَّ طَبَقٍ أَهْدَى إِلَيَّ)، وبها استدلالٌ على أَنَّ (مَنْ) و (مَا) قد يقعان نكرتين، كقوله:

١- رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ^(٢) قَدْ تَمَّتْ لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِ^(٣)

وقوله:

٢- رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمِّ رِلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٤)

وقد تدخل (رَبِّ) على ضمير غيبة، كقوله:

٣- رَبِّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا^(٥)

(١) أَبَقَ الغلام أَبَقًا وَأَبَقًا وإباقًا: ذهب بلا خوف ولا كَدَّ عمل، أو استخفى ثم ذهب أو هرب من سيِّده. انظر القاموس المحيط: أبق.

(٢) (صدره): في (ط).

(٣) هذا البيت من بحر الرمل، وهو من كلام لسويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري من قصيدة له رواها صاحب الفضليات.

والبيت من شواهد الأشموني رقم ٩٣، وأمالي ابن الشجري (٢ / ١٦٩) وابن يعيش: (٤ / ١١)، وخزانة الأدب: (٢ / ٥٤٦، ٣ / ١١٩) والمغني: رقم ٣٢٨ (٥٣٣) وشذور الذهب: ص ١٣١، وهمع الهوامع (١ / ٩٢، ٢ / ٢٦) والدرر اللوامع (١ / ٦٩ / ٢٠ / ١٩).

(٤) هذا البيت من بحر الخفيف، ينسب لأمية بن أبي الصلت، وينسب كذلك لأبي قيس اليهودي ولابن صرمة الأنصاري ولحنيف بن عمير اليشكري ولنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. والمشهور أنه لأمية بن أبي الصلت كما نسبه إليه سيويه وغيره، وجاء في ديوانه ص ٥٠.

والبيت من كلمة له يذكر فيها قصة إبراهيم الخليل مع ولده الذبيح. وكان أمية قد قرأ الكتب السماوية ولبس المسوح وتنسك. وهو من شواهد سيويه: (١ / ٢٧٠، ٣٦٢) والمقتضب: (١ / ١٨٠) وأمالي ابن الشجري: (٢ / ٢٣٨) وابن يعيش: (٤ / ٢، ٨ / ٣٠) وخزانة الأدب: (٢ / ٥٤١، ٤ / ١٩٤) والمغني: ص ٢٩٧ رقم (٤٩٢) وشذور الذهب: ص ١٣٢ رقم (٦٤) وهمع: (١ / ٨، ٩٢) والدرر: (١ / ٤، ٦٩) والأشموني: رقم (٩٥) وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٢٢٠ رقم ٤٠٤، وأمالي المرتضي: (٢ / ١٣١).

(٥) هذا البيت من بحر الخفيف لبشار بن برد، أحد مخضرمي شعراء العرب الدولتين الأموية

فإن قلت: هل هو حيثئذ معرفة أو نكرة كما هو قضية النظم.

قلت: قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب ثالثها: إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة كـ (جاءني رجل فأكرمته)، أو واجبة فنكرة، نحو رُبَّ رجلٍ وأخيه^(١)، وكالبيت^(٢) المذكور^(٣).

(ثم إن النكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف، فبعضها أنكر من بعض)^(٤) فأنكرها شيء، ثم مٌتَحَيَّرَ ثم جسمٌ، ثم نام، ثم حيوانٌ، ثم ماشٍ، ثم ذو رجلين، (ثم

والعباسية تُوفي سنة (١٦٧هـ) والبيت من شواهد المغني ص ٤٩١، رقم (٧٣٨) وشرح شذور الذهب ص ١٣٣ رقم (٦٥) وأوضح المسالك رقم (٢٩٣) واللمع (٢ / ٢٧) والدرر (٢ / ٢٠) والتصريح (٢ / ٤) والأغاني (٣ / ١٣٥).

(١) قال ابن هشام: وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة، هل نكرة أو معرفة؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه نكرة مطلقاً.

والثاني: أنه معرفة مطلقاً.

والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإن كانت واجبة التنكير كما في المثال (رُبُّه رجلاً... البيت) فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته، كما في قولك: جاءني رجل فأكرمته، فالضمير معرفة. وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير؛ لأنها تميز، والتميز لا يكون إلا نكرة. وإنما كانت في قولك: جاءني رجل فأكرمته، جائزة التنكير؛ لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول: جاءني رجلٌ، وجاءني زيدٌ.

راجع شرح شذور الذهب: ص ١٣٤.

(٢) وكالبيت: ساقطة من (د).

(٣) (المذكور): زيادة من (م).

(٤) في (ك) عبارة مختلفة، هي: (ثم إن النكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف فإن بعضها أعرف من بعض). والعبارتان متقاربتان.

إنسان^(١)، ثم رَجُلٌ، ولذلك ضابط ذكرته في شرحي على القطر^(٢).

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ

أي: ما لا يجوز دخول (رَبِّ) عليه فهو معرفة لَا يَشُكُّ فِيهِ ذُو الْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةُ؛ أي: التامة كالأمثلة الآتية في النَّظْمِ، فلا يجوز دخول (رَبِّ) عليها.

ولكن من الكلمات ما لا تدخل (رَبِّ) عليه، ومع ذلك فهو نكرة: كَأَيْنَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ، وَعَرِيبٌ^(٣)، وَدَيَّارٌ^(٤).

(١) ما بين القوسين: ساقط من (د).

(٢) قال الفاكهي في شرح القطر: والضابط أَنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة، أي بالنسبة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص. وأقسامها في الأعمية عشرة؛ كل واحد منها أعمُّ ممَّا بعده، وأخصُّ ممَّا فوقه، وهي: مذكورٌ، ثم موجودٌ، ثم مُحَدَّثٌ، ثم جسمٌ، ثم نامٍ، ثم حيوانٌ، ثم إنسانٌ، ثم عاقلٌ، ثم رجلٌ، ثم عالمٌ.

فمذكور: يشمل الموجود والمعدوم، فهو أعم من موجود.

وموجود: يشمل القديم والحادث فهو أعم من محدث.

ومحدث: يشمل الجسم والعرض، فهو أعم من جسم.

وجسم: يشمل النامي وغير النامي، فهو أعم من نام.

ونام: يشمل الحيوان وغيره فهو أعم من حيوان.

وحيوان: يشمل الإنسان وغيره فهو أعم من إنسان.

وإنسان: يشمل العاقل وغيره فهو أعم من عاقل.

وعاقل: يشمل الرجل وغيره فهو أعم من رجل.

ورجل: يشمل العالم وغيره فهو أعم من عالم.

مجيب النداء: ص ٦٦.

(٣) عريبٌ كغريب: فرسٌ أو رجلٌ. القاموس المحيط: عرب.

(٤) دَيَّارٌ: اسم لصاحب الدَّير ورئيسه، أو ممن يسكنه. (السابق: دَيْر).

فالأولى ذِكْرُ المعارفِ بالعدِّ لانهصارِها. ثم يقال: وما عدا ذلك فهو نكرة.

والمعارفُ على ما هنا ستة: الضَّميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارةِ، والموصولُ وذو الأداة، والمضافُ إلى واحدٍ منها إضافةٌ محضة، وهي متفاوتة في التعريفِ أشار إليها (بتعدد) (١) المثال حسب ما أتفق له في قوله:

مِثَالُهُ: الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغِنَا

فأعرْفُها الضَّميرُ، وهو: ما دَلَّ على متكلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ؛ كأننا، وأنتَ وهو.

ثُمَّ العَلَمُ، وهو ما عَيَّنَ مسمَّاه بغيرِ قيدٍ، كزَيْدٍ، وَمَكَّةَ.

ثم اسمُ الإشارةِ وهو: ما وضع لمسمًى وإشارةً إليه، كذَا وَتِلْكَ.

ثم الموصولِ وهو: ما افتقر إلى صلةٍ وعائدٍ، كالَّذِي، وَالَّتِي.

ثم ذو الأداة (٢): كالرجلِ والدارِ. وسيأتي الكلام عليها.

وأما المضاف، فهو في التعريفِ بحسب ما يضاف إليه، كغلامِ زيدٍ، وخاتمِ هذا، وذا الغنا. إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم، كغلامي وغلამِك، ولم يذكر المنادى المقصود، نحو: (يا رَجُلُ) لمعين مع أنه من المعارف. ولعله إنَّما تركه؛ لأنَّه يرى أنه داخل كما قيل في المعرَّف بأل، أو في اسم الإشارة.

وَأَلَّةُ التَّعْرِيفِ الِ فَمَنْ يُرِدُ تَعْرِيفَ كَبِيدٍ مَبْهَمٍ قَالَ: الْكَبِيدُ

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى تَنْدَرِجُ سَقَطَ

(١) في (ك) (ط): بتعداد.

(٢) في (ك): ذوو الأدوات.

اختلفَ في آلة التعريف، فمذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) أن (أل) بجملتها للتعريف. لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل، فيه زائدة لكنها معتد بها في الوضع.

ومذهب الأخفش^(٣) أن (آلة) التعريف هي اللام فقط وُضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكّن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام،

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد سنة (١٠٠هـ) وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهما، وخرج إلى البادية يشافه أهلها، ويأخذ عنهم اللغة، وهو مخترع علم العروض، وخرج به على الناس علماً كاملاً، كما اخترع طريقة تدوين المعاجم، واستنبط من النحو أصوله وفروعه وعلله وأقيسته، ونقل عنه سيبويه أكثر من (٥٠٠) نقل، وكانت وفاته في سنة (١٧٥هـ).

راجع في ترجمته: مراتب النحويين: (٢٧-٤١) وطبقات النحويين: (٤٣-٤٧) وإنباه الرواة: (١/٣٤١-٣٤٧) وأخبار النحويين البصريين: (٣٨-٤٠) والمزهر: (٢-٢٤٩) والشذرات: (١/٢٧٥-٢٧٧) وَوَفَيَاتِ الأعيان: (١/١٧٢-١٧٥).

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، و(سيبويه) لقبه الذي لا يكاد يذكر أو يعرف إلا به، ولد بالبيضاء، إحدى مدن فارس، ونشأ وأقام بالبصرة، وأخذ عن الخليل، وأطال ملازمته، وكان أحب تلاميذه إليه، وأخذ كذلك عن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهما. وهو صاحب أعظم كتاب في النحو وأبقاه على مرّ الأيام، وتوفي سنة (١٨٠هـ).

راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ص ٦٥، وأخبار النحويين البصريين: (٤٨-٥٠) ونزهة الألباء: (٣٨-٤٢) والبعية: (٣٦٦-٣٦٧) والمزهر: (٢/٢٥٣) ومعجم الأدباء: (١٦/١١٤-١٢٧) والشذرات: (١/٢٥٢-٢٥٥).

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ولد ببلخ، ثم سكن البصرة، وأخذ عن سيبويه، وكان يقول: ما وضع سيبويه شيئاً في كتابه إلا عرضه عليّ، وتوفي ببغداد سنة (٢١٥هـ) ومن مؤلفاته في النحو: كتاب المقاييس، والأوسط، وله آراء مشورة في كتب النحو.

راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ص ٦٨، ٦٩، وأخبار النحويين البصريين: (٥٠، ٥٢) ونزهة الألباء (٩١-٩٣) والبعية: ص ٢٥٨، ومعجم الأدباء: (١١/٢٢٤-٢٣٠) والشذرات (٢/٣٦) وإنباه الرواة: (٢/٣٦-٤٣).

ونسب هذا إلى سيبويه أيضًا^(١). فقد ظهر لك أنَّ حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف.

على أنه يُحْكَمُ عن المبرد^(٢) أنَّ الهمزة للتعريف، واللام زائدة للفرق بينها بين همزة الاستفهام^(٣).

وإذا عرفت ذلك وأردت تعريف اسم نكرة (كَرَجُلٍ وَكَبَيْدٍ) أدخِلْ عليه (أَلْ) فقل: (الرَّجُلِ، وَالكَيْدِ).

واعلم أنَّ (أَلْ) المذكورة قسمان: عهدية، وجنسية، وكلُّ منهما ثلاثة أقسام، لأنَّ العهد: إمَّا ذكرى، نَحْوُ: ﴿فِي رُجَاةٍ الرُّجَاةُ﴾ [النور: ٣٥] أو ذهني، نَحْوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي الغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

أو حضوري، نَحْوُ: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

(١) نسبة إليه ابن هشام في شرحه لللمحة البدرية قال: وقال سيبويه: حرف التعريف هو (اللام) فقط، والهمزة همزة وصل تثبت في الابتداء، وتحذف في الدَّرَجِ على قياس همزات الوصل.

راجع شرح اللمحة البدرية: (١/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٢) هو أبو العباس مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبِيدِ الأَكْبَرِ، ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ) وقيل سنة (٢٠٦هـ) ونشأ بها، سمع الكتاب من الجَرَمِيِّ وأُمَّه على المازني، وكان إمام العربية في عصره، وتوفي سنة (٢٨٦هـ). وله مؤلفات كثيرة منها: المقتضب، والكامل، وشرح شواهد سيبويه، والردُّ على سيبويه... وغير ذلك.

راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ٧٣، وأخبار النحويين البصريين: (٩٦-١٠٩) ونزهة الألباء: (١٤٨-١٥٦) وإنباه الرواة: (٢٤١-٢٥٣) والبغية: ١١٦، وطبقات النحاة واللغويين: (٢٨٠-٢٨٥) والمزهر: (٢/ ٢٥٥) ومعجم الأدباء: (١٩/ ١١١-١٢٢) والنجوم الزاهرة (٣/ ١١٧) والشذرات (٢/ ١١٠).

(٣) راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/ ٧٨).

ولأنَّ (أل)^(١) التي للجنس إمَّا أن تكون لاستغراقِ أفرادهِ، وهي التي يخلفها (كُلُّ) حقيقةً، ويصحُّ الاستثناء من^(٢) مدخولها، نحو: ﴿وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان.

أو لاستغراق صفاته، وهي التي يخلفها (كُلُّ) مجازًا، نحو أنتَ الرَّجُلُ علماً؛ أي: أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحدودة.

أو لبيان الحقيقة من حيث هي، وهي الي لا تخلفها (كل) لا حقيقةً ولا مجازًا، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. أي: من^(٣) حقيقة الماء، ولا من كلِّ شيء اسمه ماء.

قال في المغني: ومن ذلك (لو قال)^(٤): والله لا أتزوج النساء، ولا ألبس الثياب؛ ولهذا يقع الحنثُ بواحد^{(٥)(٦)}.

(١) لفظة (أل): زيادة من (ط)، (ك).

(٢) لفظة (من): ساقطة من (م).

(٣) لفظة (من): ساقطة من (م).

(٤) (لو قال): زيادة من (م).

(٥) في (م): بواحدة.

(٦) راجع المغني: ص ٥٠.

بَابٌ فِي قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ^(١)

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيُنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَى الْإِشْكَالِ
فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا هُنَّ رَابِعٌ: مَاضٍ وَفِعْلٌ الْأَمْرُ وَالْمُضَارِعُ

أي: إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل، وتمييز كل قسم عن أخويه؛ ليزول
عك غشاوة^(٢) الاشتباه والالتباس، فهي ثلاث: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ لا رابع لها.
وسياتي ما يتميز به كل قسم.

وإنما كانت الأفعال ثلاثة؛ لأنَّ الأزمنة كذلك، إذ الفعل إمَّا متقدِّم عن زمن
الإخبار أو مقارن له، أو متأخر عنه فالأول: الماضي، والثاني: الحال، الثالث:
الاستقبال.

وما ذهب إليه الناظم من أنَّ الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين، وذهب
الكوفيون إلى أنَّه قسمان بإسقاط الأمر بناءً على أنَّه منقطع^(٣) من المضارع^(٤)، إذ أصل
(افْعَلْ) لِيَفْعَلَ^(٥)، كأمر الغائب.

لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها
مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وهو عندهم معربٌ،
وانتصر لهم ابن هشام في المغني^(٦). والراجع ما في النظم.

(١) لفظة (في): ساقطة من (ط)، (س).

(٢) في (ط)، (س)، (ك): غباوة.

(٣) في (س): منقطع.

(٤) راجع الهمع: (٧/١).

(٥) في (ك): ليفعل.

(٦) راجع المغني: ص ٢٢٤، ٢٢٥.

ولما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه، وبدأ بالماضي لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بئانه، فقال:

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٌ فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسٍ

يعني أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه (أمس) كقيام (أ) أمس^(١)، واستخرج، ما لم يمنع مانع.

وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، والتمييز بذلك أولى من هذه^(٢)؛ لعدم أطرادها^(٣) مع الماضي، ك(عسى، وليس) لصلاحيتها مع المضارع المنفي بلم، نحو: لم يَقمِ أمس. ووسموه بأنه ما دلَّ على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه، وأشار إلى بيان حكمه بقوله:

وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ: سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

يعني: أن حكم الماضي أن يبنى آخره على الفتح لفظاً، أو تقديرًا، ثلاثيًا أو رباعيًا أو خماسيًا، أو سداسيًا نحو: ضَرَبَ وَضَرَبْتُ^(٤)، وَضَرَبَكَ وَضَرَبْنَا، وَنَحَوُ: رَمَى وَعَقَا، وَأَصْلُهُمَا: رَمَى وَعَقَوُ: تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، فسكون آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدرة على الألف.

ومحل ما ذكر من بئانه على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك، فإن اتصل به بُني آخره على السكون، كضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا كراهية توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة^(٥) الواحدة.

(١) لفظة: (أمس): زيادة في (ك).

(٢) أي: التمييز بئاء الفاعل أو تاء التانيث أولى من التمييز بدخول أمس.

(٣) أي: لعدم كونها مانعًا من دخول غيرها، جامعًا لأفراد المحدود.

(٤) (وضربت): زيادة من (ط).

(٥) عبر بقوله: (الكلمة) لعدم كونه كلمة بل هو كلام، كضَرَبْتُ؛ لأنه فعل وفاعل.

وإذا اتصل به واو الجماعة كضربوا ضُمَّ آخره للمجانسة^(١) والفتحة مقدرة، وإتياً لم يُبَيَّنْ حيثُذ على الضمِّ؛ لأنَّ الضَّمَّ لا يدخل الفعل، أمَّا نَحْوُ: «أَشْتَرُوا بِقَايَتِ اللَّهِ» [التوبة: ٩]. و «دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا» [الفرقان: ١٣] فأصلهما: (أَشْتَرُوا) بياء مضمومة، و(دَعَوْوا)، بوواين أو هُما مضمومة: تحرَّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مِثَالُهُ: أَحَدَزَ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ

لما فرغ من الماضي أخذ في بيان^(٢) حكم فعل الأمر، وقد مرَّ أنه يتميَّز بدلالته على الطلب مع قبولِ ياء المخاطبة.

وقدَّمه على المضارع؛ لأنَّه قد يكون مجرِّداً بخلاف المضارع، والمزيد^(٣) فيه فرع عن^(٤) المجرد، وأشار إلى أنَّ حكمه أن يبنى آخره على السكون، وهذا محله إذا كان صحيح الآخر، كأضرب: فإنَّ مضارعه علامةُ جزمه سكونُ آخره، فإن كان المضارع علامة جزمه حذف آخره، - وهو حرف العلة - بُنِيَ الأمر منه على حذف آخره، نَحْوُ: اغزُ، وأخش، وازم، وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون بُنِيَ الأمر منه على حذف النون كأضربوا، واضربا، واضربي. والأحسنُ أن يقال: والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

وَإِنْ تَلَّاهُ أَلِفٌ وَوَاوٌ فَانْصَبْ وَقُلْ: لِيَتِمَّ الْفِعْلُ

يعني: أن فعل الأمر المبني على السكون إذا اتصل بآخره (أل) نَحْوُ: صُمَّ النَّهَارَ، واعتكف الليل. حرَّك آخره بالكسر فراراً من التقاء الساكنين، وذلك لأنَّ

(١) في (ك): للمناسبة.

(٢) لفظة (بيان): ساقطة من (ك).

(٣) في (س): الزائد.

(٤) في (س)، (ط)، (ك): (من).

همزة الوصل تسقط في الدَّزَج فيلتقي ساكنان فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره
وإنما حُرِّك^(١) بالكسرة^(٢)؛ لأنَّها الأصلُ في التخلُّص من التقاء^(٣) الساكنين.

وهكذا كلُّما التقى ساكنان فإنه يحرك بالكسر، وربَّما حُرِّك بالفتح، نحو: ﴿وَمِنَ
النَّاسِ﴾ [الحج: ٣] كراهية أن يتوالى كسرتان في كلمة على حرفين.

لكنَّ تمثيل الناظم بقوله: (لِيَقْمِ الْعُلَامُ) غيرُ مطابق، إذ الكلام في أمر الحاضر
الذي هو قسيم المضارع، لا في المضارع المقرون بلام الأمر، وإن كان الحكم صحيحاً
فيه أيضاً.

وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ عَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا^(١)
تَقُولُ: يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقَيْتَ الرَّشْدِ
وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي أَرْمِ مَنْ رَمَى فَاخْذُ عَلَيَّ ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَمَا

يعني: إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سَعَى، وَعَدَا،
وَرَمَى فاحذف الحرف الأخير منه، وهو حرف العلة؛ ليكون مبنياً على حذفه نيابة
عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدلَّ على المحذوف، فتقول: يا زيدُ
اسْعَ واغْدُ، وارْمِ، وقس على ذلك وهذا تقييد لقوله أولاً: والأمر مبنيٌّ على
السكون، وقد عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

وفقوله: (مِنْ سَعَى، وَمِنْ عَدَا، وَمِنْ رَمَى) من مجاز الحذف؛ أي: من مضارع
ما ذكر؛ لأنَّ الأمر مأخوذ منه.

وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعَقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجَدِ الْجَوَابَا

(١) في (ط): (بحرك).

(٢) في (د): بالكسر.

(٣) لفظة (التقاء): زيادة من (ك).

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالِ الْعَبَثِ

أي: إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف، وهو ما عينه حرفُ علة، كمضارع خاف وجاد فاحذف الوسط، أي حرف العلة لملاقاته ساكنًا، وهو آخر الفعل فتقول: خَفْ، وَجُدْ، وَقُلْ، وَبِعْ، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة^(١)، كَخِفْنَ، وَقُلْنَ، وَبِعْنَ، بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة، كخافي رجال العبث، فإنه لا يحذف لانتفاء العلة كما لا يحذف إذا أسند إلى ضمير تثنية لها أو جمع، كخافا، وخافوا، وقولا، وبيعا.

(١) في (س): (الكثرة) تحريف.

باب الفعل المضارع

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءً أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءً
قَدْ حَقَّتْ أَوَّلُ كُلِّ فِعْلٍ فَإِنَّهُ الْمَضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي

لما فرغ من الماضي والأمر أخذ يتكلم على المضارع، فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة، لكن يشترط^(١) أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، والنون له ومن معه، أو^(٢) للمعظم نفسه^(٣) ولو ادعاء^(٤). والياء للغائب المذكر، مفردًا أو مثنى أو^(٥) مجموعًا. ولجمع الإناث الغائبات، والتاء للمخاطب مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، وللغائبة المفردة ولثناها^(٦).

قال بعضهم وتميز المضارع بهذه الأحرف أولى من التمييز بلم، لعدم انفكاكها عنه^(٧) ولا اتصالها به، وللتنصيص على جميع أمثله بخلاف (لم)^(٨). وعليها اقتصر ابن

(١) في (ك): (بشرط).

(٢) في (ك): (و).

(٣) أي: الذي يأتي بها على وجه التعظيم بإقامة نفسه مقام جماعة، وإن لم يكن في الواقع كذلك. واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

(٤) وذلك كقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِيمَا وَلَدْنَا﴾ [الشعراء: ١٨].

(٥) في (د): (و).

(٦) راجع: شرح الرضي على الكافية (٢ / ٢٢٧).

(٧) أي: لفظًا، وأما نحو: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [عبس: ٦]، ﴿فَأَنْذَرْتُكَ نَارًا تَلْقَى﴾ [الليل: ١٤]

فالصحيح أن المحذوف هو التاء الثانية لآتاء المضارعة إذ الأصل: تصدى، وتلظى.

(٨) هذا ما يراه السيوطي في الهمع، وابن مالك في شرح التسهيل، يقول السيوطي عن المضارع: ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة والنون والتاء والياء، والتميز بها أحسن من التمييز بسرف وأخواتها، للزوم تلك، وعدم لزوم هذه. الهمع: (٧ / ١).

وقال ابن مالك: والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من

مالك في التسهيل^(١).

وبما قرناه يُعَلِّمُ أَنْ نَحْوًا: أَكْرَمَ، وَتَرَجَسَ، وَبَرَّأَ، وَتَعَلَّمَ ليست أفعالاً مضارعة لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة، بل هي أفعال ماضية.

وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ وَالتَّمْيِيلُ فِيهِ: يُضْرَبُ

أشار إلى أَنَّ المضارع يدخله من أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجزم، فيرفع بحركة أو حرف، وينصب بحركة أو حذف، ويجزم بحذف حركة أو حرف هذا ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه من نون^(٢) توكيد أو إناء^(٣).

وَسُمِّيَ مضارعاً؛ لأنه لما شابه الاسم لمشاركته له في الإعراب باحتواء المعاني المختلفة عليه سما على قسيمه بذلك كما أشار إليه بقوله أولاً: فَإِنَّ المضارعُ المُسْتَعْلِي.

الإحالة على سوف أو أخواتها؛ لأنَّ افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع، وليس الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة شرح التسهيل: (١٧ / ١). ويرى الكثير من النحاة عكس ذلك؛ ومن بينهم ابن مالك الذي لم يذكر في ألفيته من علامات المضارع سوى (لم) فيقول: فعل مضارع يلي لم كَيْسَمُ. وكذا صاحب التصريح الذي يقول: وعلامته أن يصلح لأن يلي (لم) بأن يقع بعدها من غير فصل، نحو لم يَقُمْ، ولم يَسْمُ. وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم (التصريح: ١ / ٤٤).

وهذا ما يراه ابن هشام راجع شرح قطر الندى: ص ٣٣. ويقول الرضي: وقوله بأحد حروف نأيت ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانه هو قوله لوقوعه مشتركاً، وتخصيصه بالسين. شرح الكافية: (٢ / ٢٢٦).

(١) راجع التسهيل: ص ٤.

(٢) في (ك): نوني.

(٣) يشير الناظم في البيت السابق إلى أنه لا يعرب من الأفعال إلا الفعل المضارع، وذلك إذا خلا من نون التوكيد ونون النسوة، نحو: يضرب ولم يشر إلى شيء مما قاله الشارح، وسوف يأتي كلام الشارح ذلك في باب الإعراب.

والمضارعة^(١) لغة: المشابهة، مأخوذة من الصَّرع، كأنَّ^(٢) كلا المشتبهين ارتضعا من صِرْع^(٣) واحد فهما أخوان^(٤) رِضَاعًا^(٥) (١٠).

وَالْأَحْرُفُ الْأَرْبَعَةُ الْمَتَابَعَةُ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ الْمَضَارِعَةِ
وَسَمُّهَا الْحَاوِي لَهَا: نَأَيْتٌ فَاسْمَعُ وَعِ الْقَوْلُ كَمَا وَعَيْتُ

يعنى: أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة، ويجمعها قولك: (نَأَيْتُ) أي: بعدت.

لكن يؤخذ مما قَدَّمناه أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من (نأيت).

وَالسَّمْتُ: الخيط الذي يُنْظَمُ^(٦) فيه الحُرْزُ، فشبَّه الناظم اجتماع الأحرف المفترقة باجتماع الحرز المتظم في خيط.

وقوله (فَاسْمَعُ وَعِ^(٧)... إلخ) أي: اسمع ما أقول لك وَعِ^(٨)، أي: احفظه حفظاً كحفظي:

وَوَضَّمُهَا مِنْ أَصْلِهَا الرَّبَاعِي مِثْلُ: يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ الدَّاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تُبَلُّ أَحْفَ وَزْنَا أَمْ رَجَحُ

(١) في (س): والمضارع.

(٢) في (د) و(س) لأن والصحيح ما أثبتناه في ط، ك.

(٣) في (ط): ثدى.

(٤) في (س): إخوة.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٢٦.

(٦) في (ط): ينتظم، وفي (س): ينضم.

(٧) (وع): زيادة من (س).

(٨) في (ط): وع للقول، وفي (ك): وع.

مِثَالُهُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ^(١) تَسَارَةً وَيَلْتَجِي^(٢)

لما فرغ من تمييزه أخذ في بيان حكمه باعتبار أوله، فذكر أن حرف المضارعة منه يُضَمُّ إن كان أصله الذي هو الماضي رباعياً، سواء كان كلُّ حروفه أصولاً كَيَدْخُرْجُ، أم بعضها زائداً كَيُجِيبُ، ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي، سواء تحفَّ وزنه، أي: قَلَّتْ أحرفه بأن كان ثلاثياً كَيذهب، أم رَجَحَ، أي: كَثُرَتْ أحرفه بأن كان خماسياً كَيَلْتَجِي، أو سداسياً كَيَسْتَجِيشُ.

وقوله (وضمها): يحتمل أن يكونَ فعلَ أمر، وأن يكون مبتدأ، خبره ما بعده، والضمير المتصل به لأحرف المضارعة.

ومن أصلها: للأفعال.

وقوله (لا تُبَلُّ): أصله قبل دخول الجازم (تَبَالِي) حذف آخره؛ لدخول الجازم ثم عومل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف؛ لكثرة استعماله بأن سَكَّنَتْ اللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(١) جاشت النفس: عثت أو دارت للعقبات، كتجيشت وارتفعت من حُزْنٍ أو فزع.

راجع القاموس المحيط: جاش.

(٢) التجى إلى غير قومه: ادعى. المصدر السابق: لجي.

بَابُ الإِعْرَابِ

وَأَنَّ تُرِيدَ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَ لَتَقْتَنِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجُرِّ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي

الإعرابُ: مصدرُ (أَعْرَبَ) يجيء، لغةً لمعانٍ، منها: الإبانة، والتحسين،
والتغيير^(١) والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة، إذ القصدُ به إبانة
المعاني المختلفة.

وأما اصطلاحًا، فهو عند البصريين: أثرٌ ظاهرٌ أو مقلدٌ يجلبه العامل في آخر
الكلمة حقيقةً أو حكمًا. فهو عندهم لفظي^(٢)، وهو ظاهر قوله: (فإنه بالرفع ثم الجرّ...
إلخ) إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعًا للإعراب حقيقة إنما يتمشى عليه.

وعند الكوفيين: تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو
تقديرًا^(٣) فهو عندهم معنويٌّ، وعليه يتضح أن يقال للرفع مثلًا علاماتٌ، وللنصبِ
كذلك بخلاف الأول إذ هي هو^(٤)، و(ثم) في كلامه بمعنى الواو.

(١) للإعراب معانٍ أخرى منها: الإظهار، والإجالة، وإزالة عَرَبِ الشَّيْءِ، وهو فساده،
والتكلم بالعربية، وإعطاء العزبون، والتكلم بالفُحْشِ، وعدم اللحن في الكلام، أو
التحُبُّ إلى الغير، ومنه العروبة المتحبية إلى زوجها، ويقال: أعرب فلان؛ إذا وُلِدَ له وُلْدٌ
عربيُّ اللون، وكذا إذا صار له خيلٌ عربيٌّ.

انظر شرح الأشموني (١/١٩) وراجع القاموس المحيط: عرب.

(٢) وإلى هذا الرأي ذهب ابن خروف، والشلوين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن
الحاجب، وسائر المتأخرين.

انظر الهمع: (١/١٤).

(٣) قوله (أو تقديرًا) نحو: بكم درهم اشتريت؟ إذ التقدير: بكم من درهم اشتريت؟

(٤) وإلى هذا الرأي ذهب الأعلام وجماعةٌ من المغاربة ونسب لظاهر قول سيويه ورجَّحه أبو
حيان.

وهذه الأنواع السابقة، أعني: الرفع، والنصب، والجر، والجزم تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ منها يدخل الاسم والفعل وهو المشار إليه بقوله:

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا مَمْنَعٍ قَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْمَضَارِعِ

أي: قد دخل كلُّ منهما في الاسم المتمكن، وهو: الذي لا يشبه الحرف شيئاً قوياً بحيث يدينه منه، وفي الفعل المضارع إذا عَرِيَ من نون (١١) الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة لفظاً أو تقديرًا، نحو: (زيدٌ يقومُ)، (وإنَّ زيدا لن يقومَ).

وقسمٌ منها لا يدخل إلا الاسم، وهو المشار إليه بقوله:

وَالْجَرُّ يَسْتَأْتِرُ بِالْأَسْمَاءِ

أي: يختصُّ بها، كمررتُ بزيدٍ؛ لخصته، ولأنَّ كلَّ مجرورٍ مُخْبَرٌ عنه في المعنى، والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً^(١).

وقسمٌ منها لا يدخل إلا الفعل، وهو المشار إليه بقوله:

وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ بِلَا امْتِرَاءٍ

انظر الجمع: (١٤/١).

(١) قال سيبويه (٣/١): وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتونين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وقال السيوطي في الجمع (١/٢١): وأما الجرُّ فعامله غيرٌ مستقل لا فتقاره إلى ما يتعلَّق به ولذلك إذا حذف الجار نُصِبَ معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تفرُّيع غيره عليه فانفرد به الاسم.

وقال ابنُ مالك في التسهيل (ص ٨): وخصَّ الجر بالاسم، لأنَّ عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب، وخصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجرِّ.

أي: يختصُّ به، لثقله، وليكون الجزم فيه كالعوض من الجرِّ لما فاتته من المشاركة فيه، فيحصل لكل من صِنْفِيِ المَعْرَبِ ثلاثةٌ أوجهٍ من الإعراب^(١) ولا يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أنَّ لهذه الأنواع الأربعة علاماتٍ أصولاً، وعلاماتٍ فروعاً ومجموعها أربع عشرة علامة، منها أربعٌ أصولٌ، والبقية نائبة عنها^(٢)، وقد أشار إلى الأصول، بقوله:

فَالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلاَ وُقُوفٍ
وَالجَزْمُ بِالكَسْرِ لِلتَّيِّبِينَ وَالجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

يعني: أنَّ أصل الإعراب أن يكون الرَّفْعُ بالضمّة، والنَّصْبُ بالفتحة، والجرُّ بالكسرة^(٣) والجزم بالسكون؛ إذ الإعراب بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف، وبالسكون أصلٌ للإعراب بالحذف؛ لأنَّه لا يُعَدَّلُ عنها إلا عند تعذُّرهما، قيل: وكانَّ القياس أن يقال: يَرْفَعُهُ، وَنَصَبِهِ وَجَرَّهُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ، والْفَتْحَ، والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسُّعاً^(٤).

(١) راجع الهمع: (٢١/١).

(٢) وتنقسم هذه العلامات الفروع إلى نوعين: حركات وحروف؛ حيث تنوب حركة عن حركة في غير المنصرف، والمختوم بألف وتاء. وينوب حرف عن حركة في الأسماء الستة، والمثنى والملاحق به، وجمع الذكور والملاحق به، والأمثلة الخمسة والمضارع المعتل الآخر.

(٣) الجرُّ: عبارة البصريين، والخفض: عبارة الكوفيين. قد اختار الناظم والشارح لفظة "الجر" مما يؤيد ما ذهبنا إليه من كون كل منهما بصرياً المذهب في النحو. (المحقق).

(٤) انظر الهمع: (٢١/١، ٢٢).

ومما يترأى لنا أنَّ الناظم والشارح يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وذلك جرياً على عادة جمهور البصريين. وكان سيويه والمبرد يفرقان كذلك بين حركات الإعراب وحركات البناء.

قال سيويه (٣/١): فالنصب والجرُّ، والرفع، والجزم لحروف الإعراب... وأما الفتح

وقوله: (آخر الحروف) إشارة إلى أن الرفع محلّه آخرُ الكلمة، ومثله النَّصْبُ، والجرُّ والجزْمُ؛ إذ لا فرق، ففي عبارته حذف؛ لدلالة الأوّل (عليه)^(١).

وقوله: (بلا وقوف): إشارة إلى أن الحركات إنّما تظهر في حالة الوصل دون الوقف^(٢).

وقوله (للتبيين): إشارة إلى أن الإعراب جيء به لتعيين المعنى وإيضاحه؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة، فلولا الإعرابُ لالتبس بعضها ببعض، فإذا قلت: (ما أحسن زيد) (بالسكون)^(٣) لم يُدْرَ أن المراد منه التعجبُ من حُسْنِ زَيْدٍ، أو نفي الحسَنِ عنه، أو أيُّ شيءٍ من أجزائه حَسَنٌ. فإذا قلت: (ما أحسن زَيْداً) بالنصب فهمَ الأوّل (أو: ما أَحَسَنَ زَيْدٌ) بالرفع^(٤) فهم

والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة.

وقال المبرد في المقتضب (٤/١): وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب على: الرفع، والنصب، والجر، فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبْلُ، وبعْدُ؛ قيل له مضموم، ولم يقل مرفوع؛ لأنه لا يزول عن الضم. و"أين" و"كيف" يقال له: مفتوح، ولا يقال له: منصوب؛ لأنه لا يزول عن الفتح. ونحو: هؤلاء، وحذّار، وأمسٍ مكسور، ولا يقال له: مجرور؛ لأنه لا يزول عن الكسر، وكذلك مَنْ، وهَلْ، وبَلْ يقال له: موقوف، ولا يقال له: مجزوم؛ لأنه لا يزول عن الوقف.

وقال الرضي في شرح الكافية (ج ٢ ص ٣): التمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء وسكونها في اصطلاح البصريّين متقدميهم، ومتأخريهم تقريباً على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينها.

(١) لفظة (عليه): زيادة من (س).

(٢) عملاً بالمبدأ اللغوي الشهير: لا يُبدأ ساكن ولا يوقف على متحرك.

(٣) لفظة (بالسكون): زيادة من (ك).

(٤) بالرفع: ساقطة من (د).

الثاني^(١). أو: ما أحسن زَيْدٍ، بالخفض مع ضمّ النون، فُهِمَ الثالثُ.

وقوله: (والجزمُ في السَّالمِ) أي: في الفعل السالم من اعتلال آخره؛ لإخراج المعتل الآخر، فإنَّ جزمه بحذف آخره كما سيأتي - إن شاء الله تعالى^(٢).

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

باب في الاسم المنصرف

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى معرب ومبني. فالمعرب: هو الاسم المتمكن كما تقدم^(١)، والمبني: ما أشبه الحرف في الوضع^(٢)، أو في المعنى^(٣)، أو في الاستعمال^(٤). وقيل: ما أشبه مبني الأصل^(٥).

ثمَّ المعرب: منصرف، وغير منصرف. فغير المنصرف ما أشبه الفعل بوجود علته فيه من عللٍ تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها وسيأتي الكلام على ذلك.

وأما المنصرف فهو بخلافه، وإليه أشار بقوله:

(١) في ص (٣١٠) من هذا التحقيق، وفيها قال عن تعريف الاسم المتمكن: هو الذي لا يشبه الحرف شبهة قوية بحيث يدنيه منه.

(٢) وضابطه أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لين، كالتاء، ونا في (جئتنا)؛ فالأول أشبه (باء الجر) والثاني أشبه (ما النافية).
انظر التصريح: (٤٧/١، ٤٨).

(٣) وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كمتى فإنها تستعمل شرطاً، نحو: متى تَقُمُ أقم. وتستعمل أيضاً استفهاماً، نحو: متى نصر الله.
راجع المصدر السابق: (٤٨/١).

(٤) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً كهيئات، ووه وأوه فإنها نائبة عن (بعُد) و(اشكّت) و(أتوجّع).
انظر السابق (٥٠/١).

(٥) ويضاف إلى ما ذكره الشارح نوع آخر من أنواع الشبه وهو الشبه الافتقاري، وهو أن يفترق الاسم افتقاراً متأصلاً إلى جملة، كإذ، وإذا، ألا ترى أنك تقول (جئتك إذ) فلا يتم معنى الكلام مع "إذ" حتى تقول: جاء زيد، ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصول.

راجع التصريح: (٥١/١).

وَتَوْنِ الْإِسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفِ إِذَا انْدَرَجَتْ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ

تقدّم أنّ التنوين من خواصّ الاسم، وهو مصدر نَوَّنْتَهُ^(١)، أي: أدخلته (١٢) نونًا، فسُمِّي ما به يُنَوَّنُ^(٢) الشَّيْءُ - أعني التَّوْنُ - تنوينًا، إشعارًا بحدوثه، وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث.

ومراد الناظم - رحمه الله تعالى -^(٣) أنّ الاسم إذا أعرب بالحركة ألحق بآخره التنوين، للدلالة على أمكنته في باب الاسمية؛ أي: كونه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف، ولا الحرف فيبنى.

لكن يُشْتَرَطُ^(٤) كونه مفردًا، منصرفًا، مجردًا من "أل" والإضافة، نحو: جَاءَ زَيْدٌ (يا فتى)^(٥)، ورأيت زَيْدًا (يا فتى)^(٦)، ومررت بزَيْدٍ (يا فتى)^(٧).

واحترز بالفريد، أي المفرد^(٨) عن المثني والمجموع على حده^(٩) فلا ينونان؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد، وبالمنصرف عن غيره فلا ينون إلحاقًا له بالفعل.

(١) في (س): نوني.

(٢) في (س): ثبوت، تحريف.

(٣) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٤) في (س): بشرط.

(٥) (يا فتى): زيادة في (س).

(٦) (يا فتى): زيادة في (س).

(٧) (يا فتى): زيادة في (س).

(٨) (أي المفرد): ساقطة في (ك).

(٩) أي: على حدّ المثني وطريقته في إعرابه بالحرف وسلامة واحديه، واختتامه بنون زائدة تحذف بالإضافة.

وأشار بقوله: (إِذَا انْدَرَجَتْ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ) إلى أَنَّ حَلَّ إِنْجَابِ التَّنْوِينِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ عَدَمِ الْوَقْفِ، وَأَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَى حُكْمِهِ بِقَوْلِهِ:

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ كَمَثَلِ مَا تَكْتَبُهُ لَا يَخْتَلِفِ

يعني أَنَّ الْاسْمَ الْمَفْرَدَ، الْمُنْصَرَفَ، الْمُنُونُ يُوَقَّفُ عَلَيْهِ فِي حَالَةِ النِّصْبِ بِالْأَلْفِ؛ أَيَّ بِإِبْدَالِ تَنْوِينِهِ أَلْفًا، كَمَا يَبْتَدَأُ^(١) ذَلِكَ خَطًّا.

تَقُولُ: عَمْرٍو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدًا

لأنَّ الْوَقْفَ تَابِعٌ لِلخَطِّ غَالِبًا، وَهَذَا وَقَفَ عَلَى نَحْوِ (رَحْمَةً) بِالْهَاءِ؛ لِأَنَّ كِتَابَتَهُ كَذَلِكَ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَالْجَرِّ فَإِنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ حُذِفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ وَسُكِّنَ آخِرُهُ، نَحْوُ: (هَذَا زَيْدٌ)، (وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، كَمَا يَحْذَفُ مِنْهُ لِلْإِضَافَةِ، أَوْ دُخُولِ (أَل). وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ تَكُنَّ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ

يعني: أَنَّ التَّنْوِينَ قَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يُسْقِطُهُ، فَإِذَا أَضَفْتَ الْاسْمَ الْمُنُونِ حُذِفَتْ تَنْوِينُهُ، مِثَالُهُ: (جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي) وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَدُلُّ عَلَى كِمَالِ الْاسْمِ، وَالْإِضَافَةُ تَدُلُّ عَلَى نَقْصَانِهِ، وَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ كَامِلًا نَاقِصًا.

وَكَذَلِكَ إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ اللَّامَ، وَإِنْ لَمْ تُعْذِهِ تَعْرِيفًا، نَحْوُ: (جَاءَ الْخَارِثُ)، (وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ) اسْتِقْلَالًا^(٢) لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، إِذْ كُلُّ مِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَالتَّنْوِينِ زَائِدٌ^(٣) وَكَلَامُهُ هُنَا^(٤) صَرِيحٌ فِي أَنَّ آلَةَ التَّعْرِيفِ هِيَ اللَّامُ^(٥).

(١) فِي (س): ثَبِتَ.

(٢) فِي (س): وَرَدَتْ (اسْتِقْلَالًا - تَحْرِيفًا).

(٣) لَفْظَةٌ (زَائِدٌ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٤) فِي (س): هَذَا.

(٥) رَاجِعِ الْخِلَافَ حَوْلَ آلَةِ التَّعْرِيفِ فِي التَّحْقِيقِ.

باب في الأسماء الستة المعتلة

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهُا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
وَالنَّضْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالأَلْفِ وَجَرُّهَا بِالنِّبَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْرِفْ
وَهِيَ: أَخُوكَ، وَأَبُو عِمْرَانَ وَذُو، وَفُوكَ، وَحَمُّو عُمَتَانَا
ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَاةِ

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون^(١)، وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر، وتسمى أبواب النيابة؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل؛ فمنها هذه الأسماء الستة^(٢) ناب فيها حرف عن حركة، وحكمها أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٣]، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَيْفَى ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: ٨]، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة (١٣)، نحو: ﴿ أَرْجِعُونَا إِلَىٰ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف: ٨١].

وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة - فلو ثنيت، أو جمعت أعربت إعراب

(١) ذكر السكون؛ لأن السكون هو عدم الحركة حتى إن من النحاة من يعبر عنه بقوله: وعدم الحركة علامة الجزم.

راجع التصريح: (٦١ / ١).

(٢) من النحاة من عد هذه الأسماء خمسة فقط، وهو الفراء، وذلك بإسقاط (هـ) منها، وتبعه الزجاجي، ومنهم من عدّها سبعة بإضافة (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجلٌ: (مَنْ؟) ولمن قال: رأيت رجلاً: (مَنْ؟) ولمن قال: مررت برجلٍ: (مَنْ؟) قاله الجوهري صاحب كتاب (الصحاح) في كتاب له في النحو مفقود، وكونها ستة، مذهب الجمهور.

راجع شرح اللوحة البدوية: (١ / ١٩٧ - ١٩٨).

المثنى والمجموع.

وأن تكون مكبّرة، فلو صُغرت أعربت بحركات ظاهرة.

وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرًا بأن تضاف لظاهر، أو ضمير غائب، أو مخاطب، أو متكلم غير الياء، فلو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدّرة، وسيأتي في الإضافة أن (ذو) لا تضاف إلا إلى اسم جنس.

واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هذه الشروط فيها لنطقه بها كذلك، كما استغنى عن تقييد (ذو)^(١) بمعنى صاحب، وتقييد (فو) بالخلوّ من الميم، فإن لم يُخلّ منها أعرب بحركات ظاهرة منقوصًا، وبحركات مقدّرة مقصورًا.

والحم: أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة^(٢) كما مثل الناظم.

والهن: كناية عمّا يستقبح التصريح باسمه، وقيل: عن الفرج خاصة.

وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف فعَدَّ الأسماء خمسة، وهو محجوج بالسباع^(٣).

وإعرابه منقوصًا كإعراب (غدي) أفصح، فهذا هنك: أفصح من: هذا هنوك^(٤).

(١) في (د): ذلك.

(٢) وفي القاموس المحيط: "وَحْمُو الْمَرْأَةِ، وَحْمُوها، وَحْمَاهَا، وَحْمُها، وَحْمُوها أبو زوجها ومن كان قَيْلَهُ، وَالْأُنْثَى: حَمَاءٌ، وَحْمُو الرجل: أبو امرأته، أو أخوها أو عمُّها، أو الأعمام من قَيْلِها، خَاصَّةً، وَحْمُو الشمس: حرُّها.

انظر مادة: (حمو).

(٣) وهو رأي الفراء وتابعه الزجاجي، وهما محجوبان بنقل سيويه وأبي الحسن الأخفش.

راجع شرح اللوحة البدرية: (١/١٩٧-١٩٨).

(٤) قال ابن هشام: ومن العرب من يستعمله تامًا في حاله الإضافة فيقول: هذا هنوك، ورأيت هنك ومررت بهنيك، وهي لغة قليلة ولقنتها لم يطلع عليها الفراء، ولا أبو القاسم

وما ذكره الناظم من أن هذه الأسماء معربةٌ بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة^(١) والذي صحَّحه جمعٌ ونُسب إلى سيبويه أنَّها معربةٌ بحركات مقدَّرة على أحرف العلة، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعًا، وجرًّا^(٢)، فقول الناظم: (في قول كلِّ عالمٍ ورأوي): فيه نظرٌ؛ إذ مقتضى كلامه أن هذه الأحرف هي الإعرابُ في كلِّ قولة.

الزجاجي فادَّعى أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

شرح شذور الذهب: (٤٢، ٤٣).

(١) وهذا مذهب قُطْرُبٍ والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين وقد ذكر

السيوطي في الهمع اثني عشر مذهبًا في إعراب هذه الأسماء الستة.

راجع الهمع: (٣٨/١، ٣٩).

(٢) هذا مذهب سيبويه والفاربي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن

هشام وغيرهم من المتأخرين.

راجع الهمع: (٣٨/١).

بَابُ: حُرُوفِ الْعَلَّةِ^(١)

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بِجَمِيعَا وَالْأَلِفُ هُنَّ حُرُوفُ الْأَعْتِلَالِ الْمُكْتَنِفِ^(٢)

أشار إلى أن هذه الأحرف التي جُعِلَتْ علامةً للإعرابِ، تُسَمَّى أحرفَ العَلَّةِ، وسمَّيتْ بذلك؛ لأنَّ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَنْقَلِبَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

وحَقِيقَةُ الْعَلَّةِ: تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ، وَتَسْمَى أَيْضًا أَحْرَفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ لِمَا فِيهَا مِنَ اللَّيْنِ مَعَ الْإِمْتِدَادِ، فَإِنْ كَانَ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا سَمَّيَتْ أَحْرَفَ^(٣) لَيْنٍ لَا مَدٍّ، هَذَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، أَمَّا الْأَلِفُ فَحَرَفٌ مَدٌّ أَبَدًا. وَسَيَّأُهَا مَكْتَنِفَةٌ لِكُونِهَا إِلَى جَانِبِ حَرَفٍ سَابِقٍ لَهَا.

وَكُنْفَ الشَّيْءِ: جَائِزَةٌ^(٤). وَلَكِنِهَا مَكْتَنِفَةٌ لِلْحَرَكَاتِ الْمَقْدَّرَةِ فِيكون فِيهِ إِيْبَاءٌ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَعْرَبَةٌ بِحَرَكَاتٍ مَقْدَّرَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ زَائِدٌ عَلَى مَا هِيَ الْكَلِمَةُ وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ لَيْسَتْ زَوَائِدٌ وَإِنَّمَا هِيَ أَصْلِيَّةٌ.

(١) ما بين القوسين زيادة للمحقق.

(٢) لفظة (حركة): زيادة في (ط).

(٣) في (ك): حرف.

(٤) جاء في القاموس المحيط: أنت في كُنْفِ اللَّهِ - تعالي؛ في حِرْزِهِ وَسِتْرِهِ؛ وهو الجَانِبُ، وَالظِّلُّ، والناحية. (انظر مادة: كنف).

بَابُ فِي الْأَسْمِ الْمَنْقُوصِ

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِيِ وَفِي الْمُسْتَشْرِيِ سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجُرُّ
وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا نَحْوُ: لَقِيْتُ الْقَاضِيَّ الْمُهَذَّبَا

علامة الإعراب تكون ظاهرة - كما تقدّم - ومقدرة، وذلك في الاسم والفعل المعتل. والاسم قسمان: صحيح، ومعتل.

والمعتل قسمان: مقصورٌ - وسيأتي، ومنقوصٌ، وهو: كلُّ اسمٍ معربٍ آخره ياءٌ لازمة قبلها كسرة، كالقاضي.

وسمّي منقوصاً؛ لأنه يُحذف آخره للتنوين، كداعٍ، ومُرْتَبٍ.

وحكمه أن ياءه ساكنة رفعا، وجرًا - إن كان معرفة، والضمة والكسرة مقدرتان عليها سواء كان معرفة بأل، ك(جاء القاضي والمستشري، ومررت بالقاضي والمستشري) (١٤) أو بالإضافة، ك(جاء قاضي مكة أو مررت بقاضي طيبة) (١١).

وإنما قدرنا لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها، وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرةٌ عليها للخفة كما مثل، ومنه نحو (١٢): ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [العلق: ١٧]، ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٣١].

فإن كان نكرة، فقد أشار إليه بقوله:

- (١) طَيْبَةٌ بِالْفَتْحِ، ثُمَّ السُّكُونِ، ثُمَّ الْيَاءُ مُوَحَّدَةٌ: اسم لمدينة رسول الله ﷺ، ويقال لها: طَيْبَةٌ، وطَابَةٌ (من الطيب)؛ وهي الرائحة الحسنة، لحسن تربتها فيها قيل. وَطَيْبَةٌ (بكسر الطاء): اسم من أسماء زمزم. والطَيْبَةُ أيضًا: قرية كانت قرب زرود. راجع معجم البلدان: (٦/٧٧، ٧٦).
- (٢) لفظة (نحو): زيادة في (س).

وَنَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمُنْقُوصِ فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصًا

يعني أن المنقوص إذا كان نكرة بأن نُحِلِّي من (أل، والإضافة) دخله التنوين؛ أي: تنوين التمكين؛ في حالة رفعه وجره، ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسورًا ليدل عليها، مثاله:

تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعٌ وَأَنْزِعَ إِلَى حَامٍ حَمَاهُ مَانِعٌ

(فَمُشْتَرٍ) أصله (مُشْتَرِيٌّ) بالتنوين، حذف الضمة للاستئصال والياء لالتقاء الساكنين فصار (مُشْتَرٍ) فرفعه بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة. وكذا (حَامٍ) أصله (حَامِيٌّ) بالتنوين؛ حذف الكسرة ثم الياء فصار (حَامٍ) فجرّه بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة.

وأما نصبه فتردّ فيه الياء وينصب منونًا، ك(رَأَيْتُ قَاضِيًا) ومنه: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا﴾ [الدخان: ٣١] وقوله:

وَهَكَذَا تَفَعَّلُ فِي يَاءِ الشَّجِيِّ وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي
هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُحَقَّقَهُ فَافْهَمُهُ عَنِّي فَهَمَّ صَافِي الْمَعْرِفَةِ^(١)

يعني به أنك تفعل مثل ما تقدّم في (القاضي والمستشري) في ياء (الشّجّي) وشيئه من كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة ك(الدّاعي، والجاني).

فما كان معرفة أقيمت ياءه ساكنة رفعا، وجرًا، وفتحها نصبا، وما كان نكرة نونته^(٢)، وحذفت ياءه رفعا، وجرًا، وأثبتها مفتوحة نصبا، بخلاف ما آخره ياء مشدّدة أو ساكن ما قبلها، نحو (كرسيٌّ وظبيٌّ) فإنه يجري مجرى الصحيح في الإعراب، تقول: هذا كرسيٌّ وظبيٌّ، ورأيت كرسيًا وظبيًا ومررت بكرسيٍّ وظبيٍّ.

(١) هذا البيت من المنظومة: ساقط من (د).

(٢) في (س): منونة-تحريف.

بَابُ فِي الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيهَا قَدْ قَصُرَ مِنْ الْأَسْمَاءِ أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ
 مِثَالُهُ؛ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَرَحَى أَوْ كَحَيَّا أَوْ كَحَصَى^(١)
 فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ^(٢)

المقصور: كل اسم مُعَرَّبٌ^(٣) آخره ألف لازمة قبلها فتحةٌ كالأمثلة المذكورة، ويسمى مقصوراً؛ لأنه منع المد، أو لأنه قصر عن ظهور الحركات.

والقصر، لغة: لغة المنع، وحكمه أن الإعراب جميعه يقدر فيه؛ أعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها على الألف، كجاء الفتى، ورأيت الفتى، ومَرَرْتُ بالفتى. فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظاً على تصاريف الكلام رفعاً، ونصباً، وجرّاً.

لكن محل تقدير جميع^(٤) الحركات فيه إذا كان منصرفاً، أمّا غير المنصرف منه، كموسى ويحيى فيقدر فيه الضمة، والفتحة دون الكسرة، لعدم دخولها فيها^(٥). وقيل: بتقديرها فيه أيضاً؛ لأنها إنما امتعت فيما لا ينصرف كأحمد، للثقل. ولا ثقل

(١) الحَيَّا: الحِصْبُ والمطر - وَيُمَدُّ (انظر القاموس المحيط: حيا).

(٢) تصاريف الكلام: يعني تحويله من الرفع إلى النصب أو الجر، والمؤتلف: معناه المنتظم، أي: المركب المفيد.

(٣) لفظه (معرب): ساقطة من (س).

(٤) لفظه (جميع): ساقطة من (س).

(٥) وهذا هو مذهب الجمهور.

راجع حاشية الشيخ يس (١/٨٩) بهامش التصريح، وكذلك الهمع (١/٥٣).

مع التقدير^(١). وأفاد بتعدد^(٢) المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة أو نكرة، مفردًا أو جمعًا.

وإذا كان نكرة لحقه التنوين، ووجب حينئذٍ حذفُ ألفه لالتقاء الساكنين، وقُدِّرَ الإعراب على الألف، فإذا (١٥) قلتَ: رأيتُ فتىً مثلًا - ففتى: منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف المحذوفة (لالتقاء الساكنين)^(٣) (٤).

(١) وهذا ما قاله ابنُ فَلَاحِ اليميني.

انظر المجمع: (١/٥٣).

(٢) في (س): بتعداد.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) بقي أن نقول: إنَّ الأسماء المقصورة تنقسم قسمين:

الأول: ما يدخله التنوين مثل: رَحَا، وَحَيَا، وَحَصَا، كما مثل الناظم.

الثاني: ما لا يدخله التنوين، إما لكونه معرفًا بأل مثل: الحَيَا، والنَّدَى، وَالْحَصَا، والعصا.

وإما لكونه لا يتصرف مثل: موسى، وعيسى، وسلمي، وسُعدى، ودُنْيَا، وأخرى، وكلا

القسمين لا يختلف حكمُ آخره في الرفع والنصب والجرُّ، نقول: هذا فتى، ومررتُ بفتى،

ورأيتُ فتى؛ فالأول مرفوع والثاني مجرور، والثالث منصوب ولفظهم واحد. وعلى ذلك

فقس (المحقق).

بَابُ فِي الْأَسْمِ الْمَثْنَى

وَرَفْعُ مَا تَثْنَيْتَهُ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا إِسْرَاءٍ

قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل، وهذا هو الباب الثاني منها، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضا.

والمثنى: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد وعطفٍ مثله عليه، وذلك^(١) ك(الزيدان)، و(الهندان).

وأما التثنية فهي جعلُ الاسم الواحد دليلًا اثنين بزيادة في آخره.

وحكمُ المثنى أنه يرفع بالالف نيابةً عن الضمة، نحو: (الزيدانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي) أي: محل إلفي. ومنه نحو: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخْفَوْنَ ﴾ [المائدة: ٢٣].

ويجْرُ ونصبُ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة مثله:

تَقُولُ: زَيْدٌ لَا يَسْرُ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

ومنه، نحو: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿ فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت: ١٢]، وجعلت الياء علامة للنصب^(٢) والجر فيه وفي الجمع الآتي على حده؛ حملاً للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلةً مستغنى عنه.

(١) (وذلك): زيادة في (ك).

(٢) في (د): النصب.

عنه. وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة للإعراب في المثني هو المشهور^(١).

ومن العرب من يستعمل^(٢) المثني بالألف دائماً، ويعربه بحركات مقدره على الألف^(٣)، كقوله:

٤- تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ طَعْنَةً^(٤)

وقوله:

٥- قَدْ بَلَغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٥)

(١) وهذا الرأي اختاره ابن مالك، حيث قال: (بل الأحرف الثلاثة إعراب والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد، (راجع التسهيل: ١٣).

(٢) في (س): يلزم.

(٣) وهي لغة كنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطنون من ربيعة بن بكر بن وائل وزبيد، وخُثْعُم، وهُمدان، وعُدْرَة. وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا مِنْ لَسَجْرَيْنِ﴾ الآتي قريباً، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ولا وتران في ليلة» سنن أبي داود: (١/٣٣٢) باب في نقض الوتر. (انظر الهمع: ١/٤٠).

(٤) في (د): أذنيه.

(٥) هذا صدر بيت من بحر الطويل، وعَجْزُهُ:

دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ

وقائله هو بر الحارثي. وهو من شواهد ابن يعيش (٣/١٢٨، ١٠/١٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤٧) والهمع (١/٤٠) والدرر (١/١٤).

موضع الشاهد: استشهد به على أن من العرب من يلزم المثني الألف في الأحوال الثلاثة.

(٦) هذا عَجْزُ بيت من بحر الرجز، وَصَدْرُهُ: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا. وقاله أبو النجم العجلي. وهو من شواهد: الإنصاف مسألة (١١) والهمع (١/٣٩) وشرح شذور الذهب ص ٤٨، والدرر (١/١٢) وابن يعيش (١/٥١، ٣/١٢٩) وخزانة الأدب (٣/٣٣٧) والمغني ص ٢٨، ١٢٢، ٢١٦ رقم (٥٠) والأشموني رقم (١٦).

موضع الشاهد: ساقه شاهداً على لزوم المثني الألف على لغة. فإن (غاياتها) مثني منصوب يتلغاً، فهو مفعول به وقياسه النصب بالياء، ولكنه هنا منصوب بفتحة مقدره على الألف على اللغة المذكورة.

وقد^(١) خَرَجَ على هذه اللغة قراءة: ﴿إِنْ هَذَا لَسَعِيرٌ﴾ [طه: ٦٣]^(٢).

واعلم أنه يُشترط في كل ما يثنى^(٣) ثمانية شروط هي:

الإفراد^(٤)، والإعراب^(٥)، والتنكير^(٦)، وعدم التركيب^(٧)، واتفاق اللفظ^(٨)، واتفاق المعنى^(٩)، ووجود ثانٍ له في الخارج^(١٠)، وألا يُستغنى بثنية غيره عن تثنيته^(١١).

(١) (قد): زيادة في (س).

(٢) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب وخلف. انظر النشر: (٢/٣٢١).

(٣) في (س): مثنى.

(٤) فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع، كزيدان، وزيدون، ومساجد. ولا الجمع على مفاعل كمصالح، ومفاعيل كمفاتيح؛ لاجتماع إعرابين في الأولين، وإفراط الثقل في الثالث. واختلف في الجمع على غير مفاعل ومفاعيل؛ فذهب ابن مالك إلى جواز تثنيته بقول الشاعر:

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَتَهَسَّلِ

(٥) فلا يثنى المبني. وأما نحو زان، وثان، واللذان، واللتان، فصيغ موضوعه للمثنى وليست مشاة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين.

انظر التصريح: (١/٦٧).

(٦) فلا يثنى العلم باقياً على علميته، بل يُنكر ثم يثنى. (المصدر السابق).

(٧) فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيُستغنى بثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

(٨) وأما نحو الأبوان للأب، والأمّ فمن باب التغليب. (المصدر السابق).

(٩) فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز. وأما قولهم: القلم أحد اللسانين - فشاذاً. (المصدر السابق).

(١٠) فلا يثنى الشمس ولا القمر. وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز. (المصدر السابق).

(١١) فلا يثنى (سواء)؛ لأنهم استغنوا بثنية (سبي) عن تثنيته فقالوا: (سيان) ولم يقولوا: (سواءان). (نفس المصدر).

وَتَلَحَّقُ النَّوْنَ بِمَا قَدْ تَنَّى مِنَ الْمَفَارِيدِ^(١) لِحَبْرِ الْوَهْنِ

يعني أنك إذا تَنَيْتَ الاسم لحقته نونٌ مكسورةٌ بعد علامة التنية، والإعراب، عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجر الوهن؛ أي الضعف الذي لحقه بفوات التنوين. وقد تَفَتَّحَ النون مع الياء، كقوله:

٦- عَلَى أَحْوَذِيَيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ^(٢)

وهي لغة^(٣). وسيأتي أنها تحذف للإضافة.

(تَمَّة)

الْحِقَّ بِالْمَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ^(٤): اثنان، واثنان من غير شرط، وكلا، وكلتا بشرط الإضافة إلى مضمير^(٥). وما سُمِّيَ به منه، كزيدان عَلَمًا.

(١) في النسخ جميعها: (المقادير) بدلاً من المغادير، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الطويل لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، وهو من أبيات قصيدة يصف فيها القطة. وعَجْزُهُ هو:

فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ

وهو من شواهد: ابن عقيل: (٦٩/١) وابن يعيش (١٧٧/١) والهمع (٤٩/١) والدرر (٢١/١) والتصريح (٧٨/١) والأشموني (٩٠/١) وشرح اللمحة البدرية (٢١٦/١) وديوان حميد بن ثور ص ٥٥.

والشاهد فيه: فتح نون المثني من قوله: (أحوذِيَيْنَ) على لغة بعض العرب، وليس ذلك بضرورة؛ حيث إن كسرها يأتي معه الوزن كذلك.

(٣) هذه اللغة نقلها الفراء والكسائي عن بني أسد. انظر الأشموني: (٩٠/١) والدرر: (٢٠/١).

(٤) في (س): الإعراب.

(٥) في (س): المضمير. وفي (ط): ضمير.

فكُلُّ من هذه الأسماء ترفع بالألف، وتنصب^(١) وتجرُّ بالياء حملاً على المثني؛ لفقد ما اعتبر فيه منها.

(١) لفظة (وتنصب): ساقطة من (د).

باب في جمع المذكر السالم

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدَةٌ
فَرَفَعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعٌ مِثْلُ شَجَائِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ
وَنَضَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ

هذا هو الباب الثالث من أبواب النياية، ناب فيه حرف عن (١٦) حركة، وهو: ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده كـ(الزيدون) والمسلمون).

وحكمه أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، مثل شَجَائِي^(١) الخاطِبُونَ فِي الْجَمْعِ، أي: أطربوني، أو أحزنوني^(٢). فالواو علامة الرفع، ومنه نحو: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ﴾ [الفتح: ١٥].

وَيُنْصَبُ وَيُجْرُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ، مثاله:

تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مَنَى

أي: سلّم عليهم.

وسل عن الزَّيْدَيْنِ هَلْ كَانُوا هُنَا؟

فالياء المكسور ما قبلها فيها^(٣) علامة النصب والجر.

(١) في (د): أشجاني.

(٢) في (س، د): أطربني وأحزنني، والصحيح ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(٣) في (د): فيها.

وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ هُمَا الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: (زائدة) فَإِنَّهُمَا يَلْحَقَانِ الْجَمْعَ بَعْدَ انْتِهَاءِ حُرُوفٍ وَاحِدَةٍ.

والعرب العرباء: هم سُكَّانُ البادية، فلم يَخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِهِ الإِعْرَابَ الْمَذْكُورَ كَمَا اِخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِ الْمُثَنَّى عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(١).

وَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَا اعْتُبِرَ فِي الْمُثَنَّى. وَزِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدَةً عَلِمًا لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ صِفَةً لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ خَالِيَةٍ^(٢) مِنْ التَّاءِ قَابِلَةً لَهَا أَوْ دَالَّةً عَلَى التَّفْضِيلِ.

ويلحقه نون بعد علامة الجمع والإعراب كالمثني، عوضاً عما فاته من التنوين.

وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله:

وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنَّى تُكْسَرُ

يعني أن حركة نون الجمع مفتوحة في الرفع، والنصب، والجر، وحركة نون المثني مكسورة، كذلك للفرق بينهما. وقد تُكْسَرُ نون الجمع للضرورة.

كقوله:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٣) -٧

(١) انظر التحقيق.

(٢) في (س): خالياً.

(٣) هذا عجز بيت من بحر الوافر قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وصدره:

وَمَا إِذَا يَنْتَفِي السُّعْرَاءُ مِنْ نِسِي

وسحيم شاعر مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، وعده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. والبيت من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض بالأبيرد الرياحي، وقبل هذا البيت:

ثُمَّ أُشَارَ إِلَى مَا اشْتَرَكَا فِيهِ بِقَوْلِهِ:

وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الْإِضَافَةِ.

أي: إذا أُضِيفَ الْمُشْتَرِكُ إِلَى مَا بَعْدَهُ حُذِفَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا النُّونُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ
عَلَامَةِ التَّنْبِيْهِ وَالْجَمْعِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ كَمَا يَحْذِفُ التَّنْوِينَ لِلْإِضَافَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا
بَدَلٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْمَفْرَدِ:

نَحْوُ: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرِّصَافَةِ

مِثَالٌ لِحَذْفِ نُونِ الْجَمْعِ.

وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَخِيْنَا . فَأَعْلَمْتُهُ مِنْ حَذْفِهَا يَقِينَا

مِثَالٌ لِحَذْفِ نُونِ الْمُشْتَرِكِ فِي الضَّمِيرِ فِي (حَذْفِهَا) لِلنُّونَيْنِ، وَكَانَ مَقْتَضَى الْقِيَاسِ
حَذْفُهَا أَيْضًا مَعَ (أَل).

(تَبَيَّنَ)

أَلْحَقْ بِهِ فِي إِعْرَابِهِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ: أُولُو^(١)، وَعَالَمُونَ، وَعَشْرُونَ وَإِخْوَتَهُ،

أَكَلَّ الدَّفْرَ حَلَّ وَارْتَحَالَ . أَمَا يُقِينِي عَالِي وَلَا يَقِينِي

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ (٣/٣٣٢، ٤/٣٧) وَابْنُ يَعِيشَ (٥/١١، ١٣، ١) (١٢٦/)
وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٣/٤١٤ - ٤٢٦) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْعَيْنِيِّ (١/١٩١) وَالْمَجْمَعُ (١/٤٩)
وَالدَّرَرُ (١/٢٢) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ (١/٨٩) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ ص ٣٦٠، وَشَرَحَ ابْنُ
عَقِيلٍ (١/٦٨) وَشَرَحَ اللَّمْحَةُ الْبَدْرِيَّةُ (١/٢٢٥).
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَسْرُ نُونِ الْجَمْعِ لِقَعَةٍ فِي قَوْلِهِ: (الرَّابِعِينَ).

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِي أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ﴾ [النور: ٢٢].
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر: ٢١].

وَأَهْلُونَ^(١)، ووابلون^(٢)، وَأَرْضُونَ^(٣)، وَسِنُونَ وبابه^(٤)، وما سُمِّي به منه كزيدون،
عَلًا.

فكلُّ من هذه الأسماء تُرفع بالواو، وتنصب وتجرُّ بالياء حملاً عليه؛ لفقد ما اعتُبر
فيه من الشروط فيها.

(١) قال تعالى: ﴿ شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح: ١١]، وقال تعالى: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِيعُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح: ١٢].

(٢) وهو جمع لوابل، وهو: المطر الغزير.

(٣) بتحريك الرَّاء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

(٤) هو كلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ حذفت لاهه وعُوِّضَ هاء التانيث ولم يُكسَّر، ألا تَرَىٰ أَنَّ سَنَةَ أَصْلَهَا
(سَنَوٌ أو سَنَةٌ بدليل قولهم في الجمع بالآلف والتاء (سنوات) أو (سنهات) فلما حذفوا من
الفرد اللام، هي (الواو) أو الهاء، وعوضوا عنها هاء التانيث، أرادوا في جمع التكسير أن
يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم جَبْرًا؛ لما فاتته من حذف اللام، وكذلك القول في
نظائره، وهي: عِصَّةٌ، وَعِضُونَ، وَعِزَّةٌ وَعِزُونَ، وَبُيَّةٌ وَبُيُونَ، وَقَلَّةٌ وَقُلُونَ، ونحو ذلك.

باب في الجمع بالفاء وتاء مزيدتين^(١)

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ فَارْفَعُهُ بِالضَّمِّ كَرَفَعِ حَامِدَهُ
وَنَضْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِي

هذا هو الباب الرابع من أبواب النياحة، ناب فيه حركة عن حركة.

فتعبرهم بجمع المؤنث السالم جرى على الغالب؛ إذ لا فرق بين ما مفرده مؤنث كهذرات، ومذكر كحمّامات، وما سلم فيه بناء واحده (١٧) كما مثلنا، وما تغيره كسجّادات حبيبات.

وحكمه: أن يرفع بالضمة كمفرده، تقول: جاءتُ مُسْلِمَاتٌ وَحَامِدَاتٌ، كما تقولُ جاءتُ مسلمةٌ وحامدةٌ، وينصب ويجر بالكسر؛ حملاً للنصب على الجرّ قياساً على أصله، وهو جمع المذكر السالم نحو: رأيتُ مسلماتٍ وحامداتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ وحامداتٍ. وفي التنزيل: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتِّينَ يَوْمًا ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هود: ١١٤].

(١) المؤلف في هذه التسمية عدل عن تسمية الأكثرين: جمع المؤنث السالم، وهو بهذا يخالف الناظم الذي أطلق تسميته (جمع المؤنث السالم) في بابه. انظر شرح الحريري على الملحة ص ٧٨.

وهو بهذا تابع لابن هشام الأنصاري الذي يقول في (شرح قطر الندى: ٥١): ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت: الجمع بالألف والتاء؛ لأعم جمع المؤنث، وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغير. وكلاهما تابع في ذلك لإمام المتأخرين، وقُدوة العلماء العلامة ابن مالك، وذلك في قوله في ألفيته الشهيرة:

وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جَمَعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

وقضية كلام الناظم أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام: كلغات،
وثبات وهو الغالب.

وقد ينصب بالفتحة على لغة إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع،
كسَمَعَتْ لغاتهم؛ جبراً لما فاتته من حذف لامه.

واشترط^(١) كون التاء مزيدة، وكذا الألف - وإن لم يبنه على هذا في النظم
لإخراج^(٢) نحو: أبيات، وقضاة. فإن التاء في الأول، والألف في الثاني أصليتان
فينصبان بالفتحة على الأصل.

(تَبَيَّنَتْ)

مُجِلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ فِي إِعْرَابِهِ: أُولَاتٍ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ^(٣)، كَأُذْرِعَاتٍ^(٤)،
وَعَرَفَاتٍ.

وقد تبقى مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة:

فمن الأسماء: باب ما لا ينصرف، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة أيضاً.
وحكمه: أنه يجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة حملاً للجر على النصب، نحو: مررتُ
بأفضل - إلا إذا أضيف، أو دخلته (أل) كما سيأتي، وأما رفعه ونصبه فعلى الأصل.

(١) في (ك): واشترط.

(٢) لإخراج: ساقطة من (د).

(٣) في (س): منها، وفي (د): منها.

(٤) أذرعَات: جمع أذْرَعَةٌ الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: (رجالَات) وبيوتات، وجمالات، وقد

سُمِّيَ بِأُذْرِعَاتٍ بِلَدِّ فِي الشَّامِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

تَنَوَّرْتُمَا مِنْ أُذْرِعَاتٍ، وَأَهْلُهَا . يَتْرَبُ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

وانظر القاموس المحيط: ذرع.

ومن الأفعال بابان:

أحدهما: بابُ الأمثلة الخمسة، وهو ممَّا ناب فيه حرف عن حركة، وحذفه عن حركة أو سكون.

وحكمُها: أنَّها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، نحو: ﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن: ٥٠]، ﴿وَأَتَمَّرَ مَشْهُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤]، ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

وثانيهما: بابُ الفعل المعتل الآخر، وهو ممَّا ناب فيه حذف حرف عن سكون فيجزم بحذف آخره، نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧].

وسياقُ الكلام على جميع ذلك - إن شاء الله تعالى.

باب في جمع التكسير

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسَدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ
فَهُوَ نَظِيرُ الْقَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعُ مَقَالِي وَأَتَّبِعُ صَوَائِي

جمع التكسير: ما تغير في بناء مفردة بزيادة، أو نقص، أو تبديل لغير إعلال، ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديرًا كما في نحو (فُلُك) مما الجمع والواحد فيه متجدد^(١) بالصورة^(٢)، فالضمة فيه إذا كان مفردًا ضمة (فُكُل)، وإذا كان جمعًا ضمة (أُسُد).

وهو ستة أقسام كما يُؤخذ من حده؛ لأن مفردة إما أن يتغير بزيادة فقط كَصِنُو^(٣)، وَصِنَوَانٍ، أو بنقص فقط كَتَحْمَة^(٤) وَتَحْمٍ، أو بتبديل شكل فقط كَأَسَدٍ، وَأَسَدٍ، أو بزيادة وتبديل شكل كَأَيَّاتٍ، وَرُبُوعٍ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُولٍ وَرُسُلٍ أو بالجمع كغلام وعليمان.

وحكمه: أنه يعرب بالحركات الثلاثة كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصرفًا،

(١) في (ط): متحدان.

(٢) قد ورد جمع التكسير بلا زيادة ولا نقصان ولا تغيير في الحركة والسكون مثل كلمة فلك، فقد جاءت مفردة في قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوْحِينَا وَلَا تَحْنُطِينَ فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [يهم مفرقون] ﴿هود: ٣٧﴾، وجاءت جمعًا في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الجاثية: ١٢].

(٣) الصنُو، بالكسر: الحفر المعطل، والأخ الشقيق، والابن، والعم، والجمع: أصناء، وصنوان، وهي بهاء، وكذا النخلتان فما زاد في الأصل الواحد كل واحد منهما صنو.

راجع القاموس المحيط: صنو.

(٤) التَحْمَة، كَهَمْزَة: داء يصاب منه الكثيرون، وتسكن هاؤه في الشعر والوَحْم: داء كالباسور بحياء الناقة.

القاموس المحيط: وخم.

نَحْوُ: جَاءَ الرَّجَالُ، وَالْأَسَارَى، وَغِلْمَانِي، وَرَأَيْتُ الرَّجَالَ، وَالْأَسَارَى، وَغِلْمَانِي،
وَمَرَرْتُ بِالرَّجَالِ وَالْأَسَارَى وَغِلْمَانِي، وَإِلَّا فَبِحَرَكَتَيْ الضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ^(١)، نَحْوُ:
هَذِهِ مَسَاجِدُ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَاعْتَكَفْتُ فِي مَسَاجِدَ.

وهو على قسمين: جَمْعُ قَلَّةٍ، وَجَمْعُ كَثْرَةٍ. وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَوْزَانٌ تَخْصُهُ، وَالْعِلْمُ بِهَا
مَهْمٌ (١٨) جَدًّا، وَمَحَلُّهَا عِلْمُ التَّصْرِيفِ، وَقَدْ أَنْصَفَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٢) حَيْثُ
أَمَرَ بِاسْتِمَاعِ مَقَالِهِ وَاتِّبَاعِ الصَّوَابِ مِنْهُ^(٣).

(١) وذلك إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف وهو ما يعبر عنه العربون بقولهم: (صيغة منتهى
الجموع).

(٢) عبارة (رحمه الله): ساقطة من (ط).

(٣) قال العلامة الحريري في شرحه على الملحّة: (وإنما لم تتضمن هذه الملحّة شرحاً أبنيّة
التكسير؛ لأنّ شيخنا أبا القاسم النحوي - رحمه الله - كان يقول: فسدت السنة العامة إلا
في نوعين وهما: الجمع، والتصغير).

ثم عاد فقال: (إلا أن في بعض أبنيّة الجموع ما تغلّط العامة فيه، ويحتاج إلى التنبيه عليه).

انظر شرح ملحّة الإعراب للحريري: (ص ٨٢-٨٦).

وللوقوف على أوزان جملة القلّة وجمع الكثرة راجع كتاب سيوييه: (١/١٠٥) (٢/١٧٥-١٧٤).

(٢١٤) والمقتضب: (٢/١٥٦، ١٥٩-٢١٦) والهمع: (٢/١٧٤-١٧٩).

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

المكتبة اللغوية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب

كشف النقاب

عن مخدّرات ملاحمة الإعراب للحريري

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكري
المكي الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسته وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

المجلد الثاني

الناشر
مكتبة الشفاة الديرسية

المكتبة اللغوية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب

كشفت النقاب

عن مخدرات مآحة الإعراب للحري

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكري
الملك الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسته وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

المجلد الثاني

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة

ت. ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس ٥٩٢٢٢٧٧

ص.ب ٢١ توزع الظاهر - القاهرة

E-mail: alsakafa_alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٥ / ١٨٧٠٣	رقم الإيداع
977-341-253-9	الترقيم الدولي L.S.B.N.

بَابُ فِي حُرُوفِ الْجُرِّ

وهو عشرون حرفاً أشار الناظم إلى ما اشتهر منها، بقوله:

وَالْجُرِّ فِي الْإِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرَفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفٌ
مِنْ، وَإِلَى، وَفِي، وَحَتَّى، وَعَلَى وَعَنْ، وَمُنْذُ، ثُمَّ حَاشَا، وَخَلَا
وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا وَاللَّامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبَّ أَيْضًا، ثُمَّ مَذْفِيئًا حَضَرَ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ
تَقُولُ مَا رَأَيْتَهُ مُذْ يَوْمَنَا وَرُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ مَسْرَبَنَا

الجرُّ عبارةٌ البصريين، والخفضُّ عبارةٌ الكوفيين، ومؤدَّاهما واحدٌ، ولا
مِشَاخَةٌ^(١) في الاصطلاح.

ومقصود الناظم أنَّ الجرَّ بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا
ما^(٢) جرَّ بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم^(٣) بخلاف الاسم المعتل
مقصوراً كان، أو منقوصاً، فإنَّ الجر فيه مقدَّر كما مرَّ.

(١) في (س) وردت عبارة: (ولا مؤداهما مسمَّى حجة) موضع: (ولا مشاخة).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (ك) (س).

(٣) ذكر ابن مالك في ألفيته عشرين حرفاً للجرِّ، وزاد عن الحروف التي ذكرها الحريري ستة
أحرف، هي: عدا، والواو، والتاء، وكى، ولعل، ومتى. (راجع الألفية: ص ٣٤، ٣٥).
وزاد الأخفش (بله) قال الأشموني: والصحيح أنها اسم (٢/ ٢١٠).

وزاد سيبويه (لولا) وجعلها جارة للضمير، حيث قال: ولولاك ولولاي. إذا أضمرت
الاسم فيه جرَّ، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا
أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]. الكتاب (١/ ٣٨٨).
وقدره عليه كل من الأخفش والمبرد. انظر المقتضب (٣/ ٧٦) والأشموني (٢/ ٢١٣).

ويخلاف ما لا ينصرف فإنَّ جَرَّه بالفتحة كما قدَّما.

فمن حروف الجرِّ (من)^(١) وتكونُ لابتداءِ الغاية مكانًا أو زمانًا، أو غيرهما، نحوُ: ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ [النمل: ٣٠]^(٢).

ولبيان الجنس، نحو: ﴿ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠].

وللتبعيض، نحو: أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وللتوكيد بعد نفي، أو شبيهه، نحو: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك.

ومنها: (إلى) وتكون لانتهاى الغاية مطلقًا، نحو: ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ ثُمَّ أَمْشَوْا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللمصاحبة، نحو^(٣): ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النساء: ٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (في)^(٤)، وتكون للظرفية حقيقةً، أو مجازًا، نحو: الدَّرَاهِمُ فِي الْكَيْسِ، وزيدٌ فِي الْبَرِيَّةِ، وللسبية، نحو: ﴿ لَمَسْكُرٍ فِي مَا أَفْضَرْتُمْ ﴾ [النور: ١٤]، وللمصاحبة، نحو: ﴿ آذْخُلُوا فِي أُمْرٍ ﴾^(٥) [الأعراف: ٣٨]. ولغير ذلك.

ومنها: (حتى)^(٦) في بعض المواضع وهي لانتهاى الغاية مطلقًا

(١) ذكر لها ابن هشام في المغني خمسة عشر وجهًا. انظر المغني: ص ٣١٨.

(٢) وتام الآية: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾.

(٣) لفظه (نحو): ساقطة من (س).

(٤) ذكر ابن هشام لـ (في) عشرة معانٍ. راجع المغني: ص ١٦٨.

(٥) و(في) هنا بمعنى: مع.

(٦) ذكر لها ابن هشام في المغني ثلاثة معانٍ. انظر المغني: ص ١٢٢.

ولا تكون جارة إلا آخرًا، نَحْوُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتَهَا)^(١) أو مَتَّصِلًا
بالآخر نحو: ﴿سَلَّمْتُ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرُ﴾ [القدر: ٥].

ومنها: (على)^(٢)، وتكون للاستعلاء؛ أي: العُلُو، نَحْوُ: ﴿وَعَلَيْتَا وَعَلَى الْفَلَكِ
تَحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. وللتعليل، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾
[البقرة: ١٨٥]. وللظرفية نحو: ﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (عَنْ)^(٣)، وتكون للمجاورة، كـ(سرتُ عَنِ البلدِ)، وللاستعلاء نَحْوُ:
﴿وَمَنْ يَبْخُلْ﴾^(٤) ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

وللبعدية^(٥) نَحْوُ: ﴿طَبَقًا عَنِ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]. ولغير ذلك.

ومنها: (مُنْدٌ)، (مُنْدٌ): ويختصان بالزمن المعين، ولا يكون ذلك المعين إلا
ماضيًا، وهما فيه^(٦) لا ابتداء الغاية نحو: مَا رَأَيْتَهُ مُنْدٌ أَوْ مُدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أو حاضرًا،
وهما فيه للظرفية، نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مُنْدٌ أَوْ مُدٌ يَوْمِنَا. ولا يدخلان على زمن مبهم ولا
مستقبل؛ فلا تقول: مَا رَأَيْتَهُ مُنْدٌ أَوْ مُدٌ وَقَتٍ، ولا أَرَاهُ مُدٌ أَوْ مُنْدٌ عَدِيدٍ.

لكن ظاهر كلام النظم^(٧) أن^(٨) (مُدٌ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر، كما يُومى
إليه (قوله: دُونَ مَا مِنْهُ عَبْرٌ؛ أي: دون ما من الزمان مضى، وهو بغين معجمة.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٢) ذكر لها ابن هشام في المغني تسعة معانٍ. المغني: ص ١٤٣.

(٣) ذكر لها ابن هشام في المغني عشرة معانٍ. انظر المغني: ص ١٤٧.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في (س): وللتعدية - تحريف.

(٦) في (د): وعاقبة - والصحيح ما أثبتناه.

(٧) في (ط) (ك): الناظم.

(٨) لفظة (أن): ساقطة من (س).

ويمكن حمل كلامه على ما قلناه بأن يراد بقوله: (غَبَر)؛ أي: بقي، ولم يقع بعد، ويكون^(١) قوله: **فِيمَا حَضَرَ مِنَ الزَّمَانِ شَامِلًا لِمَا حَضَرَ** ولما وقع بالفعل ولم ينقطع.

ومنها: (حاشا)، وكذا: (خَلَا)، و(عَدَا) **إِنْ تَجَرَّدَا** عن (ما) نحو (١٩): **مَا^(٢) قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، أَوْ خَلَا بَكْرًا، أَوْ عَدَا بَشِيرًا،** ولك نصب الاسم بعدهنَّ على تقدير كونهنَّ أفعالًا جامدة^(٣).

ومنها: (الباء)^(٤) إذا كانت زائدة على نفس الكلمة، وتكون للإصاق، نحو: **بِقَلْبِي غَرَامٌ أَيْ: لَصِقَ بِهِ. وَلِلإِسْتِعَانَةِ نَحْو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ. وَلِلظَرْفِيَةِ نَحْو: ﴿مَجِيئُهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].** وللشيئية نحو: **﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]**^(٥). وغير ذلك.

ومنها: (الكاف)^(٦) الزائدة أيضًا، وتكون للتشبيه، نحو: **زَيْدٌ كَالْبَدْرِ،** وللتعليل

(١) ما بين القوسين برمته: ساقطة من (س).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (س).

(٣) قال ابن هشام في المغني عن (حاشا): ذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا بمتزلة إلا، ولكنها تجر المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جازًا وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا، لتضمنه معنى (إلا) وسمع: **(اللهم اغفر لي ولين سمع حاشا الشيطان وأبا الإصباح).**

راجع المغني: ص ١٢٢ وفي خلا، وعدا.

انظر المغني: ص ٣٣٣، ١٤٢.

(٤) ذكر لها ابن هشام في المغني أربعة عشر معنى.

انظر المغني: ص ١٠١.

(٥) وكذلك سورة المائدة: الآية ١٣.

(٦) قسم ابن هشام الكاف الجارة إلى قسمين: حرف واسم. وذكر للحرفية خمسة معان (انظر

المغني: ص ١٧٦) وقال عن الاسم الجارة، وأمَّا الكاف الاسم الجارة فمرادفة لمثل،

وللتعليل نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وللتأكيد نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) [الشورى: ١١]. وغير ذلك.

ومنها: (اللام)^(٢) أي: الزائدة، وتكون للملك، نحو: ﴿يَلِّوْ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]: له ما فيها، وله ما في الأرض^(٣) وللإختصاص، نحو^(٤): (الجنة للمتقين)^(٥)،^(٦). وللإستحقاق: نحو: النار للكافرين أي: عذابها. وللتعليل نحو:

٨- وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرَاكِ هِرَّةٌ.....^(٧)

=

لمل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: بيض ثلاث كنعاج حُمٌّ. وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفراسي: يجوز في الإختبار، فجوزوا في نحو: (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة.

انظر المغني: ص ١٨٠.

(١) وقال العكبري: (والكاف في (مِثْلِهِ): زائدة، أي: ليس مِثْلُهُ شَيْءٌ، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال؛ إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً، وليس كِمِثْلِهِ شَيْءٌ. وفي ذلك تناقض.

انظر ما من به الرحمن (٢/٢٢٤).

(٢) ذكر ابن هشام في المغني للام الجر اثنين وعشرين معنى.

انظر ص ٢٠٨.

(٣) (وله ما في الأرض): زيادة في (ك).

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): للمؤمنين.

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي، وَعَجْرَةٌ:

كَمَا انْتَقَصَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

انظر في البيت: الإنصاف (ص ١٦) وابن يعيش (٦٧/٢) وأمالى القالي (١٤٩/١) والأغاني (٩٧/٢١) والمقرب (ص ٣٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٩) العيني (٦٧/٣، ٢٧٨) والخزانة (٥٥٢/١) وشرح التصريح (٣٣٦/١، ١١/٢) والهمع

=

ولغير ذلك.

ومنها: (رُبُّ)، وهي موضوعةٌ لإنشاء التقليل، نحو: رُبُّ عَبِيدِ كَيْسٍ^(١) مَرَّ بِنَا وَمِنَّهُ نَحْوُ^(٢):

٩- أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وقد تستعمل للتكثير، نَحْوُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

(١/١٩٤) والدرر (١/١٦٦) وشرح الأشموني (٣/٢٣٧، ٢/٣٨٠) وشرح اللمحة البدرية (٢/٢٠٦) وشرح ابن عقيل (٣/٢٠).

والشاهد فيه: في قوله: (لذكر الك) فإن اللام فيه للتعليل.

(١) الكَيْسُ: الظريف. (راجع القاموس المحيط: ك ي س).

(٢) في (ط): قوله.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله رجلٌ من أزد السراة. وَعَجْزُهُ:

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ

وهو من شواهد: سيبويه (١/٣٤١، ٢/٢٥٨ برواية: عجبت لمولود) والهمع (١/٥٤،

٢/٢٦) والدرر (١/٣١، ٢/١٨) الخصائص (٢/٣٣٣) وابن يعيش (٤/٤٨،

٩/١٢٣، ١٢٦) وخزانة الأدب (١/٣٩٧) والتصريح (٢/١٨) والمقرب (ص ٤٢)

والعيني (٣/٣٥٤) والأشموني (٢/٢٣٠) وشرح اللمحة البدرية (٢/٢٤٥) وشرح

شواهد المغني للسيوطي (ص ٣٩٨) والمغني (١/١٣٥). وأراد بالمولود الذي ليس له

أب: عيسى عليه السلام، وذي ولو لم يلدّه أبوان: آدم عليه السلام. والشاهد فيه: أن

(رب) تأتي لإنشاء التقليل.

(٤) انظر في الحديث: صحيح البخاري: (١/٣٩) كتاب العلم.

ومعنى الحديث: كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع فلم تستر عورتها فتدعى النفس

إليها لذلك؛ ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل فتعاقب بالعراء.

وأشار الناظم إلى ما انفردت به عن سائر حروف الجر^(١)، بقوله:

وَرُبَّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَةٌ وَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ إِلَّا نَكْرَةٌ
وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ: وَرَاكِبٍ بَجَاوِي

يعني: أن (رُبَّ) اختصت عن بين حروف^(٢) الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام، ويكون مجرورها لا يكون إلا نكرة - وهذا علم مما مر - والغالب وصفه كما أن الغالب حذف عاملها، ولا يكون إلا ماضيًا، نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ.

وقد يُجْرُّ بها ضمير غيبة (كما تقدم)^(٣) فيجب إفراده، وتذكيره وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى، نحو: رُبُّهُ رَجُلًا أو امرأَةً، أو رَجُلَيْنِ، أو رجالًا، أو نساءً.

وكثيرًا ما تحذف (رُبَّ) مع بقاء عملها؛ وذلك بعد الواو كثيرًا، كقوله:

١٠ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

ومثله: (وَرَاكِبٍ بَجَاوِي)، أي: وَرُبَّ رَاكِبٍ بَجَاوِيًا، أي: بعيرًا بَجَاوِيًا، أي منسوب إلى (بجَا) بفتح الباء الموحدة والجيم: قبيلة من العرب في بر سواكن.

(١) في (س): الحروف.

(٢) لفظة (حروف): ساقطة من (د).

(٣) (كما تقدم): ساقط من (ك).

(٤) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس الشاعر الجاهلي المعروف وعجزه:

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتِي

وهو من شواهد: الزجاجي في مجالس العلماء (ص ٢٧٣) والمغني (ص ٣٦١) وشرح شذور الذهب (٣٢١) والتصريح (٢٢/٢) وشرح الأشموني (٢/٢٣٣) وشرح اللوحة البدوية (٢/٢٥٤). والشاهد فيه: في قوله: (وليلي) حيث حذف حرف الجر الذي هو (رُبَّ) ونابت الواو منابه في جر ما بعدها.

وبعد الفاء قليل، كقوله:

١١- فَمِثْلِكَ حُبِّي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ

وَيَعْدَ (بَل) أَقْلٌ^(٢)، كقوله:

١٢- بَلْ بَلْدٍ مِثْلُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ^(٣)

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس ضمن معلقته الشهيرة. وَعَجْزُهُ: ---
فَأَلْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمِ مَحْوِلِ

وقد أنشده سيويه في كتابه: (٢٩٤/١) برواية:

وَمِثْلِكَ بِكَرًّا قَدْ طَرَقْتُ وَتَيْبَا فَأَلْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمِ مُغِيلِ

وأنشده ابن النحاس في (شرح أبيات سيويه ص ٢٢٨ رقم ٤٢٦). وانظر في البيت كذلك: شرح شواهد المغني ص ٤٠٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢، وشرح ابن عقيل (٣٦/٢) وشرح الأشموني رقم (٥٧٧) والتصريح (٢٢/٢) والهمع (٣٦/٢) والدرر (٣٨/٢) والمغني رقم (٢١١) ص ١٣٦، ١٦١. وشرح الحريري على ملححة الإعراب ص ٩٤، وأمالى المرتضى (١٤٨/٢).

وهو شاهد: على جرِّ (مِثْلِكَ) بإضمار (رَبِّ)؛ أي: رَبِّ مِثْلِكَ. ويجوزُ نصبُه على المفعولية للفعل الذي بعده. وهنا حذف (رَبِّ) بعد الفاء وهو قليل.

(٢) في (ك): قليلاً.

(٣) هذا الشاهد من كلام رؤية بن العجاج، وهو من بحر الرَّجَز.

وهو من شواهد الأمالي الشجرية (١٤٤/١) والإنصاف: ص ٣٠٥، والمغني (٣٣٥/٣) والدرر (٣٨/٢) وشرح الأشموني (٢٩٩/٢) وشرح شواهد المغني: ص ٣٤٧، وشرح ابن عقيل (٣٧/١) واللسان (جهرم) والهمع (٣٦/٢) برواية:

بَلْ بَلْدٍ مِثْلُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ

الشاهد قوله: (لَا يَشْتَرِي كِتَانَهُ وَجَهْرُمُهُ). وقد استشهد به على أن (رَبِّ) تحذف بعد (بَلْ) بقلة، ويبقى عمله بعد بل.

وقد تتصل بها (ما) الكافة فتدخل على الجملة^(١) الاسمية، نحو: رَبِّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.
وعلى الفعلية، نحو: رَبِّمَا قَامَ زَيْدٌ.

وقد تكون (ما) غَيْرَ كَافَّةٍ فَيَبْقَى عملُها، كَقَوْلِهِ:

١٣- رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

(١) لفظة (الجملة) ساقطة من (س). وفي (ك): الجمل، بدلاً منها.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الخفيف، قاله عديُّ بن الرَّعْلَاءِ الغَسَّانِي. وَعَجْزُهُ:

بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

وقبله:

قَدَّعْنَا الْعَمَّةَ أَبَاطَ لِطَيْرٍ حَتَّى جَرَّتِ الْخَيْلُ بَيْنَهُمْ فِي الدَّمَاءِ

انظر في البيت: الأمالي الشجرية (٢/٢٤٣) والمغني (٣١٢، ١٣٧) والعيني (٣/٣٤٢)

والممع (٢/٣٨) والدرر (٢/٤١) التصريح (٢/٢١) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩).

الشاهد فيه: استشهد به على أن (مَا) قَدْ لَا تَكْفُ (رُبَّ) عن العمل.

بَابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ

وَقَدْ يُجْرُ الْأَسْمَ بِبَاءِ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالنَّاءُ أَيْضًا فَاغْلَمَ
لَكِنْ تَخَصُّ النَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلَا أَشْتِيَاهُ

من حروف الجر أحرف القسم، وهي ثلاثة^(١): الباء، والواو، والناء. وإنما أفردتها بالذكر؛ لدلالاتها على المُقْسَمِ به، ولاختصاص القسم بأحكام وفروع. والباء أصل أحرف القسم؛ ولهذا يُجْرُ بها الظاهر والمضمر، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها^(٢)، نَحْوُ: بِاللَّهِ، وبه لأفعلن.

وَيُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلِ الْقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٩]،^(٣) وَيُسْتَعْمَلُ فِي السُّؤَالِ، نَحْوُ: بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي.

وأما الواو فتختص بالظاهر، نَحْوُ: ﴿يَسَّ ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ٢]. ولا (٢٠) يُجْمَعُ بينها وبين الفعل؛ فلا يقال: أَقْسِمُ وَاللَّهِ، كما يقال: أَقْسِمُ بِاللَّهِ، (فهي عوض عن الباء والفعل)^(٤). ولا تستعمل في السؤال؛ فلا يقال: وَاللَّهِ أَخْبِرْنِي (كما يقال: بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي)^(٥).

وأما الناء فهي كالواو، ولا يجمع بينها وبين الفعل، ولا تستعمل في السؤال وتختص بالظاهر، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله تعالى، نَحْوُ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تستعمل في غيرها؛ لتقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

(١) زاد الحريري حرفاً رابعاً، وهو (ها) فقال: حروف القسم أربعة: الباء والواو والناء، و (ها) التي للتشبيه. انظر شرح الحريري على الملحة: ص ٩٤.

(٢) ذكرت هذه العبارة هكذا في (ط) وأما في النسخ الأخرى فذكرت مضطربة هكذا: والباء أصل أحرف القسم؛ ولهذا يُجْرُ بها وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها الظاهر والمضمر.

(٣) والنحل: ٣٨، والنور: ٥٣، وفاطر: ٤٢.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

بَابُ فِي الْإِضَافَةِ

وَقَدْ يُجْرَى الْأَسْمَاءُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَةَ

الاسمُ كما يُجْرَى بالحرفِ يُجْرَى بإضافة اسم إلى اسمٍ إمَّا لقصد التعريف، أو التخصيص كما في الإضافة المحضة، أو لمجرد التخفيف في اللفظ، أو رفع القبح^(١). ويسمى الأول من المتضامنين مُضَافًا، والثاني مضافًا إليه، ويصيران بالإضافة كاسم واحد، ومن ثمَّ لم يُنون الأول منهما.

فإذا أضفت اسمًا إلى اسمٍ حذف ما في الأول من تنوينٍ أو نونٍ تاليةٍ للإعراب، وأعرته بحسب العوامل، وجررت الثاني بالإضافة، أو بالحرف المقدر، أو بالمضاف^(٢) وهو الراجح^(٣).

وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه، كقولك في نحو: غَلامٌ لِزَيْدٍ، وَتَوْبَانٍ^(٤) لِبَكْرٍ: غَلامٌ زَيْدٍ، وَتَوْبَانٌ بَكْرٍ.

ثمَّ الإضافة قسمان: لفظية. وتسمى غير محضة، ومعنوية وتسمى محضة.

فاللفظية لا تفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا، بل مجرد تخفيف، كإضافة الوصف إلى

(١) وذلك كما في الإضافة اللفظية التي تسمى (إضافة غير محضة).

(٢) اختلف حول العامل في المضاف إليه الجر؛ فذهب سيبويه إلى أنَّ عامل الجرِّ في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزجاج، وابنُ الحاجب إلى أنَّه مجرورٌ بالحرف المقدر، وذهب الأخفش إلى أنه مجرورٌ بالإضافة.

راجع الهمع: (٤٦/٢).

(٣) في (ك): الأرجح.

(٤) في (د) (ط) (س): ثوبين، والصحيح ما أثبتناه من (ك).

معموليه، نحو: ضَارِبٌ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا^(١)؛ ألا ترى أَنَّهُ أَخْفٌ مِنْ (ضَارِبٌ زَيْدًا).

والمعنوية على قسمين: وإليها أشار بقوله:

فَتَّارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحْوُ أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامٍ
وَتَّارَةٌ تَأْتِي بِمَعْنَى (مِنْ) إِذَا قُلْتَ مَنَى زَيْتٍ. فِقِسْ ذَلِكَ وَذَا

الإضافة المعنوية: ما أفادت تعريفاً- إن^(٢) كان المضاف إليه معرفة، كغلام زيد، أو تخصيصاً إن كان نكرة، كغلام امرأة.

وهي على^(٣) قسمين؛ لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه، وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه، كخاتم حديد، ومثله: مَنَا زَيْتٍ: فالإضافة بمعنى (من)، وإلا فهي بمعنى اللام، كدار أبي قحافة، وعبد أبي تمام. هذا مذهب الجمهور، وقال الجرجاني^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وابن مالك^(٦): وقد تكون بمعنى (في)، وذلك حيث

(١) الآن أو غداً: زيادة في (ك) (ط).

(٢) في (ك): إذا.

(٣) لفظة (على): ساقطة من (س).

(٤) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، كان من أكابر النحويين: أخذ عن أبي الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث وأخذ عنه علي بن أبي زيد الفصيح المتوفى سنة ٥١٦ هـ. صنف تصانيف كثيرة جيدة، منها: كتاب المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وكتاب إعجاز القرآن، والجمل وشرحها... وغير ذلك.

راجع في ترجمته: إنباه الرواة (٢/ ١٨٨ - ١٩٠) والشذرات (٣/ ٣٤٠) والبغية (٣١٠، ٣١١).
(٥) هو عثمان بن عمر المولود حوالي سنة ٥٧٠ هـ. نشأ بالقاهرة، ولازم الأخذ عن العلماء ونبغ في علوم شتى، وغلب عليه النحو، وتوفي في الإسكندرية سنة (٦٤٦ هـ). وله مصنفات كثيرة ومفيدة من أشهرها: الكافية في النحو، والشافية في الصرف.

انظر في ترجمته: بغية الوعاة (٣٢٣) والشذرات (٥/ ٢٣٤).

(٦) سبقت ترجمته: في ص (٢٧٣) من التحقيق.

كان المضاف إليه ظرفاً للأول، نَحْوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ الْهَيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿تَرْتَضُ أَرْتَعَةَ أَشْبَهَ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وفي الحديث: «فَلَا تَحْدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»^(١) ^(٢).

والناظم لم يتعرّض لهذا القسم؛ إمّا تَبَعًا للجمهور، أو لقلّته.

وقوله: (فقس ذلك)؛ أي: عَبْدُ أَبِي عَمَامٍ.

وذا؛ أي: مَنَى زَيْتٍ^(٣)، وَمَنَى: كَعَصَى^(٤)، لغة في المَنِّ بالتشديد الذي هو رَطْلَانٍ.

وأبو تمام: شاعرٌ مشهورٌ، وأبو فحافة: والد الصديق - رضي الله عنه -.

واعلم أنّ الإضافة لا تُجمَعُ تنوينًا، ولا تُؤنّأُ تاليةً للإعراب كما مرّ، ولا ما فيه (أل) إلّا إذا كان المضاف وصفًا معربًا بالحروف، نَحْوُ: جاء الضاربًا زيد، والضاربو زيد، أو وصفًا مضافًا لما فيه (أل) نَحْوُ: جاء الضَّارِبُ الرَّجُلُ، أو المضاف لما هي فيه، نَحْوُ: (جاء الضَّارِبُ رأس الجاني). أو لضمير^(٥) عائد على ما هي فيه، نَحْوُ: (مررت بالرجل الضَّارِبِ غلامه).

وَفِي الْمُضَافِ مَا يَجْرُ أَبَدًا مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ - وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمِنْهُ سُبْحَانَ، وَذُو، وَمِثْلُ وَمَعَ وَعِنْدَ، وَأَوْلُو وَكُلُّ
تُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ: فَوْقَ، وَوَرَا وَيُؤْمِنَةُ وَعَكْسُهَا بِلا مِرَا

(١) هذا حديث نبوي شريف رواه الترمذي في سننه (٤٧/٥) كتاب العلم - باب ما جاء في عالم المدينة.

(٢) راجع مع الهوامع: (٤٦/٢).

(٣) المنى: معيارٌ قديمٌ كان يُوزَنُ به، وَجَعَهُ أمانةً وَأَمْنٌ.

راجع القاموس المحيط: منى.

(٤) في (س): كعمي.

(٥) في (ك): الضمير.

وَهَكَذَا غَيْرُ وَبَعْضُ وَسْوَى فِي كَلِمِ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى

الأصل في الاسم أن يُسْتَعْمَلَ مضافاً تارةً، وَغَيْرُ مُضَافٍ أُخْرَى، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا لفظاً ومعنى، ومنها ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى.

فَمِنْ الْأَوَّلِ: لَدُنْ وَ لَدَى، وَسُبْحَانَهِ^(١)، وَذُو وَمَعَ وَعِنْدَ وَأُولُو.

أَمَّا لَدُنْ فَهِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى عِنْدَ إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَمَلَاذِمٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَالْغَالِبُ اقْتِرَانُهُ بِمِنْ، نَحْوُ: (كَانَ سَيْرُكَ مِنْ لَدُنِ الْجَامِعِ، أَوْ مِنْ لَدُنِ صَلَاةِ الْعَصْرِ)، وَقَدْ تَضَافُ إِلَى الْجَمْلِ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتَهُ مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ قَائِمٌ، أَوْ مِنْ لَدُنْ قَامَ زَيْدٌ)^(٢).

أَمَّا لَدَى وَعِنْدَ فَهِيَ اسْمَانِ لِمَكَانِ الْحُضُورِ وَزَمَانِهِ، نَحْوُ: (لَقِيْتُهُ لَدَى الْبَابِ)، وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ، غَيْرَ أَنَّ عِنْدَ تُسْتَعْمَلُ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ خَفْضًا بِمِنْ^(٣)، وَلَدَى لَا تُجْرُ أَصْلًا.

وَعِنْدَ: (تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي، وَلَدَى لَا تَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا لِلْأَعْيَانِ خَاصَّةً، قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٤) فِي أَمَالِيهِ^(٥)).

(١) لفظة (سبحانه): ساقطة من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٣) يتساءل الحريري مُلْفِزًا، وما منصوبٌ أبدًا على الظرف، لا يخفضه سوى حرف، وهو يريد بتساؤله هذه لفظة (عند).

انظر مقامات الحريري - المقامة الرابعة والعشرين: ٢٣٦.

(٤) هو الشريف أبو السعادات: هِبَةُ اللَّهِ بْنِ عَيِّيِّ الْعُلُوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْبَغْدَادِيِّ النَّحْوِيِّ اللَّغْوِيِّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، كَانَ مُتَضَلِّعًا فِي عِلْمِ الْأَدَبِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهَا وَأَحْوَالِهَا، كَامِلُ الْفَضَائِلِ، لَهُ عِدَّةُ تَصَانِيفٍ أَهْمُهَا: كِتَابُ الْأَمَالِي، وَهُوَ شِعْرٌ حَسَنٌ، وَتُرُوِّفِي سَنَةِ ٥٤٢ هـ.

نقلت الترجمة من صدر كتاب الأمالي للمؤلف (٢/١) بتصرف.

(٥) انظر الأمالي: (١/٢٥٣).

وَيُقَلَّبُ أَلْفُ لَدَى يَاءٍ مَعَ الضَّمِيرِ لَا الظَّاهِرِ، نَحْوُ: «وَوَلَدَيْنَا مَزِيدٌ» [ق: ٣٥]،
«وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمَا» [آل عمران: ٤٤].

وَأَمَّا (سُبْحَانَ) فَهُوَ اسْمٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّسْبِيحِ، مَلَاذِمٌ لِلنَّصْبِ، وَقَدْ يُفْرَدُ فِي
الشَّعْرِ عَنِ الإِضَافَةِ مُنَوَّنًا إِنْ لَمْ تُنَوِّ (١) الإِضَافَةُ كَقَوْلِهِ:

١٤- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ

وغير مُنَوَّنٍ إِنْ نَوِّتَ كَقَوْلِهِ:

١٥- سُبْحَانَ مِنْ عَلَقَمَةَ الفَاخِرِ (٢)

(١) في (د): تنوين، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من بحر البسيط نسبة سيبويه لأميةَ بنِ أبي الصَّلْتِ، ونسبه السُّهَيْلِيُّ فِي
الرُّوضِ الأَنْفِ إِلَى ورقةَ بنِ نَوْفَلٍ، وَذَكَرَ قَصِيدَتَهُ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ القَصِيدَةَ كَامِلَةً، وَنَسَبَهَا
إِلَى زَيْدِ بنِ عَمْرٍو، وَقَالَ: أَوْ ورقةَ بنِ نَوْفَلٍ، وَنَسَبَهُ البَغْدَادِيُّ وَالشَّنَقِيطِيُّ إِلَى ورقةَ بنِ
نَوْفَلٍ، وَعَجَزَ البَيْتَ:

وَقَبَلْنَا سَبْحَ الجُوزِيِّ وَالجَمْدُ

انظر فِي البَيْتِ: سيبويه (١٦٤/١) وَشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٤)
وَالدَّرر (١٦٣/١) وَالمعجم (١٩٠/١) وَالمقتضب (٢١٧/٣) وَالحِزَانَةُ (٣٧/٢-٤١،
٢٤٧/٣-٢٥٠) وَمعجم البلدان (٢٦١/٢، ٢٦٢) وَالرُّوضُ الأَنْفِ (١٢٥/١)
وَاللِّسَانُ (سبح- وَحَم).

الشاهد: مجيء (سبحانًا) نكرةً مُنَوَّنًا لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَالمَعْرُوفُ فِيهِ أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ
أَوْ يُجْعَلُ مَفْرَدًا مَعْرِفَةً- وَهَذَا مَذْهَبُ سيبويه.

(٣) هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ، مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ، قَالَه الأَعْشَى، وَصَدْرُهُ:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

وَالْبَيْتُ قَالَه الشَّاعِرُ لَعَلْقَمَةُ بنِ عَلَانَةَ فِي مَفَاخِرَتِهِ لِعَامِرِ بنِ الطَّفِيلِ، وَكَانَ الأَعْشَى قَدْ
فَضَّلَ عَامِرًا وَتَبَرَّأَ مِنْ عَلْقَمَةَ وَفَخَرَهُ عَلَى عَامِرٍ.

أراد: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَحَذِفَ المِضَافُ إِلَيْهِ وَأَبْقِيَ المِضَافُ بِحَالِهِ.

وَأَمَّا (ذُو) فَهُوَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى^(١) اسْمِ جِنْسٍ غَيْرِ صِفَةٍ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى عِلْمٍ، نَحْوُ: (أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ)^(٢).

أَوْ جُمْلَةٍ نَحْوُ: (أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمَ)^(٣).

وَأَمَّا (مَعَ): فَهِيَ اسْمٌ مَعْرَبٌ لِمَكَانِ الاجْتِمَاعِ أَوْ زَمَانِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَعَكَ، رَجُلٌ مَعَ الْعَصْرِ. وَفِيهَا لُغَتَانِ: فَتُحُ الْعَيْنِ، وَسُكُونُهَا، وَلِغَةُ السُّكُونِ قَلِيلَةٌ.

وَإِذَا لَقِيَ السَّاكِنَةَ سَاكِنٌ (جَارٌ) كَسَرُهَا وَفَتْحُهَا، وَقَدْ تُفْرَدُ عَنِ الإِضَافَةِ فَتَنَوَّنُ تَكُونُ بِمَعْنَى (جَمِيعٍ) فَتُنْصَبُ عَلَى الحَالِ، نَحْوُ: (جَاءَ الزَيْدَانِ مَعًا) أَي: جَمِيعًا.

وَأَمَّا أَوْلُو فَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعٍ

انظر في البيت: الكتاب (١/١٦٣) وشرح الشواهد لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٣) والهمع (١/١٩٠) والدرر: (١/١٦٤) واللسان (سبح).

وقد استشهد به على مجيء (سبحان) غير منون، لأنه أراد (سبحان الله) فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

(١) لفظة (إلى): ساقطة من (ك).

(٢) هذه عبارة قالوا: إِنَّهَا وَجِدَتْ قَبْلَ الإِسْلَامِ مَكْتُوبَةً عَلَى حَجَرٍ مِنْ أَحْجَارِ الكَعْبَةِ بِخَطِّ قَدِيمٍ. وَبَكَّةٌ: لُغَةٌ فِي مَكَّةَ سَمَّيَتْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تُبْكِي أَعْنَاقَ الجَلَابِرَةِ. وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيِّنَةٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦].

(٣) هذه عبارة مسموعٌ بها عن العرب، وقيل معناها: إِذْهَبْ بِوَقْتِ صَاحِبِ سَلَامَةٍ أَوْ فِي مَذْهَبِ صَاحِبِ سَلَامَةٍ، وَقِيلَ مَعْنَاهَا: فِي الوَقْتِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، أَوْ فِي المَذْهَبِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي) وَ(ذِي) عَلَى الأَوَّلِ نَعْتٌ لِنَكْرَةِ مَحذُوفَةٍ، وَعَلَى الثَّانِي مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي).

راجع الهمع: (٢/٥١).

المذكر السالم في إعرابه، نَحْو: جَاءَنِي أَوْلُو الْعِلْمِ، أي: أصحابه.

وأما القسم الثاني فَمِنْهُ: كُلُّ، وَبَعْضُ، وَغَيْرُ، وَسَوَى، وَأَيُّ، وَحَسْبُ، وَأَوَّلُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وَأَسَاءَ الْجِهَاتِ السَّتِّ، وَهِيَ فَوْقَ وَتَحْتَ، وَشَمَالُ وَيَمِينُ، وَوَرَاءُ وَأَمَامُ. تقول: (جَاءَنِي كُلُّ الْقَوْمِ)، فيكون مضافاً لفظاً ومعنى، ولك قطعُه عن الإضافة لفظاً، نَحْو: (جَاءَنِي كُلُّ) وهو منويُّ الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبل وبعد أربع حالات.

وقول الناظم: (مَا يَجْرُ أَيْدَا) بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ أي: ما يُلازِمُ الإضافة، ولو قال ما يُضَافُ أَيْدَا لكان أجود؛ لأنَّ كُلَّ مضافٍ يَجْرُ أَيْدَا.

وكلامه صريحٌ في أن المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه وهو الصحيح^(١).

وقوله: (فِي كَلِمِ سَتَى) أي: مع كلماتٍ متفرقةٍ ملازمةٍ للإضافة لم أذكرها

(١) هذا الذي اختاره كلُّ من الشارح والناظم هو اختيارُ سيبويه، انظر هامش (٣٤٩) ص من التحقيق.

بَابُ كَمِ الْخَبْرِيَّةِ

وَاجْرُرِ بِكُمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُحْبِرًا - مُعْظَّمًا لِقَدْرِهِ مُكْبِرًا (٢٢)
تَقُولُ: كَمَ مَالٍ أَفَادْتَهُ يَدِي - وَكَمَ إِمَاءٍ مُلِكْتَ وَأَعْبُدِ

(كَم) فِي الْكَلَامِ عَلَى قِسْمَيْنِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى أَيُّ عَدَدٍ، وَخَبْرِيَّةٌ بِمَعْنَى عَدَدٍ كَثِيرٍ، فَالاسْتِفْهَامِيَّةُ سَأَلِي فِي بَابِ التَّمْيِيزِ. وَأَمَّا الْخَبْرِيَّةُ فَيَقْصِدُ بِهَا التَّعْظِيمَ وَالتَّكْثِيرَ، وَلَا يَكُونُ تَمْيِيزُهَا^(١) إِلَّا تَجَرُّوْرًا بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ حَمَلًا لَهَا عَلَى مَا هِيَ مُشَابِهَةٌ لَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَيَكُونُ مَفْرَدًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ، كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ فَمَا فَوْقَهَا، نَحْوُ: (كَمَ مَالٍ أَفَادْتَهُ يَدِي).

وَتَمْيِيزُ تَمْيِيزُ نَصْبُهُ حَيْثُودُ، وَيَكُونُ جَمْعًا كَتَمْيِيزِ الْعِشْرَةِ فَمَا دُونَهَا نَحْوُ: (كَمَ إِمَاءٍ مُلِكْتَ وَأَعْبُدِ)^(٢). وَالتَّاءُ فِي (مُلِكْتَ) لِلتَّائِيثِ.

وَتَخْتَصُّ (كَمَ) بِالْمَاضِي؛ فَلَا يُقَالُ: (كَمَ غُلْمَانٍ سَأَمَلُكُهُمْ)؛ لِأَنَّ التَّكْثِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا عُرِفَ حَدُّهُ وَالْمُسْتَقْبَلُ مَجْهُولٌ وَلَا تَفَارِقُ صَدْرَ الْكَلَامِ.

(١) فِي (د) (س): تَمْيِيزُهَا.

(٢) قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ: وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ لُغَةَ تَمْيِيزِ جَوَازِ نَصْبِ تَمْيِيزِ (ك) الْخَبْرِيَّةِ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ مَفْرَدًا، وَرَوَى قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:

كَمَ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَزِيرُ وَخَالَةٌ قَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بِالْحَفْضِ عَلَى قِيَاسِ تَمْيِيزِ الْخَبْرِيَّةِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى اللُّغَةِ التَّمْيِيزِيَّةِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً اسْتِفْهَامَ تَمْكُمُ، أَيُّ: أَخْبَرَنِي بِعَدَدِ عَمَّاتِكَ وَخَالَاتِكَ اللَّاتِي كُنَّ يَحْدِثُنِّي فَقَدْ نَسِيتُهُ.

الْمَغْنِيُّ: ص ١٨٤.

باب في المبتدأ والخبر

وَأَنَّ فَتَحْتَ التَّنَطَّقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأًا فَارْقَعَهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ

المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفي به^(١).

والخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة^(٢) مع مبتدأ غير الوصف المذكور. وحكمهما: أمثما مرفوعان باتفاق، كما مثل به^(٣) الناظم.

وإنما اختلفوا في رافعها على أقوال أصحها عند ابن مالك، ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ^(٤). فعامل الأول معنوي، والثاني لفظي^(٥).

- (١) قوله: المجرد عن العوامل اللفظية، مخرج نحو الفاعل واسم كان وقوله: غير الزائدة، لإدخال نحو: (بحسبك درهم) و (وهل من خالق غير الله). وقوله: ومخبراً عنه أو وصفاً، مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب. وقوله: رافعاً لمكتفي به، يشمل الفاعل نحو (أقائم الزيدان). وقوله: نائبه نحو (أمضروب العبدان) وخرج به نحو (أقائم) من قولك (أقائم أبوه زيد) فإن مرفوعه غير مستغنى به. انظر شرح الأشموني: (١/٨٨).

(٢) وهو موافق في تعريفه هذا لإمام المتأخرين ابن مالك؛ حيث يقول في الخلاصة (الألفية):

(٣) لفظة (به): زيادة في (س) و (ك) و (ط).

(٤) قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأً بالابتداء كذلك رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

(٥) في رافع المبتدأ والخبر أقوال وهي:

أولاً: رأي الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بُيِّنَ عليه،

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَدِّ الْمَبْتَدَأِ أَنَّهُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مُبتدأٌ له خبرٌ كما في النَّظْمِ، ومبتدأٌ لا خبرَ له؛ بل له مرفوعٌ يُغْنِي عن الخبرِ، وهو الوصفُ المُسندُ إلى الفاعلِ نَحْوَ: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، أو نَائِبِهِ نَحْوَ: مَا مَضْرُوبُ العُمَرَانِ. واستغنى هذا القسمُ بمرفوعه عن الخبرِ؛ لشدةِ شَبْهِهِ بالفعلِ؛ ولهذا لا يطرُدُ في الكلامِ حتَّى يعتمدَ على ما يُقَرِّبُهُ من الفعلِ من استفهامٍ أو نفيٍّ كما مثلنا.

والغالبُ في المبتدأِ أن يكونَ معرفةً، وقد يكونُ نكرةً إن حصلتْ فائدةٌ وهي في الغالبِ تحصلُ بمسوّغٍ، والمسوّغاتُ للابتداءِ بالنكرةِ كثيرةٌ أُنْهَاهَا بعضهم إلى نَيْفٍ وثلاثين^(١).

ورافعُ الخبرِ المبتدأُ؛ لأنَّهُ مبنِيٌّ عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداءِ، وهذا الرأي هو الذي اختاره الفاكهي هنا تبعاً لابن مالك، وجههور البصريين.

ثانياً: العاملُ في المبتدأِ هو الابتداءُ، وكذلك في الخبرِ وعليه الأخصُّ وابنُ السراج والرماني.

ثالثاً: العاملُ في المبتدأِ هو الابتداءُ، وفي الخبرِ المبتدأُ والابتداءُ كلاهما وهو اختيار المبرّد.

رابعاً: مذهب الكوفيين؛ وهو أنّهما ترافعا، واختاره ابنُ جنبي وأبو حيان والسيوطي.

خامساً: قولُ آخر للكوفيين؛ وهو أنّ المبتدأُ مرفوعٌ بالذكرِ الذي في الخبرِ نَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ؛ لأنَّهُ لو زال الضميرُ انتصب فكان الرفعُ منسوباً للضميرِ، فإذا لم يكن ثمَّ ذِكْرٌ نَحْوَ (القائمُ زيد) تَرَفَعَا.

راجع: الهمع: (٩٤/١) والإنصاف: مسألة (٢٥) والمقتضب: (٤٩/٢) (١٢٦، ١٢/٤) والتصريح: (١٥٩/١).

(١) الذي أنْهَاهَا إلى هذا العدد هو بهاءُ الدينِ بنُ النخّاسِ في تعليقه على المقرّب، وقد نقل السيوطيُّ عنه تلكَ المواضعَ في كتاب الأشباه والنظائر: (٦٦-٦٩) وقد أنْهَى السيوطيُّ تلكَ المواضعَ إلى نَيْفٍ وأربعينَ موضعاً (المصدر السابق) وقد أتمَّ ابنُ عقيلٍ مواضعَ الابتداءِ بالنكرةِ إلى أربعٍ وعشرينَ موضعاً، وذكر أنّ بعضهم أنْهَاهَا إلى نَيْفٍ وثلاثينَ موضعاً. (راجع شرح ابن عقيل: ٢١٦-٢١٧). وأنْهَاهَا الأشمونيُّ إلى خمسةِ عشرَ موضعاً (شرح الأشموني ٩٦-٩٨). وأنْهَاهَا السيوطيُّ في الهمع (١/١٠١) إلى خمسٍ

قال المرادي^(١): وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نَحَوَ: ﴿كُلُّ لَهُ قَلْبَتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦] و (ما رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»^(٢) (٣).

والأصل في المبتدأ أن يكون مقدّمًا على الخبر، وقد يتأخّر، نَحَوَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ؟

لكنّ عبارة النّظْمِ قَدْ تُوهِمُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ^(٤) المبتدأ أن يكون مقدّمًا.

والأصل أن يجبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مرّ، وقد يجبر عنه باثنين فأكثر^(٥) وإن اختلف الجنس، نَحَوَ: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَمْتَعِي﴾ [طه: ٢٠] وَنَحَوَ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [ذو العرش المجيد] ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]. فترفع

وعشرين مسوغًا. وقد ذكر الحريري في شرحه على الملحة من مسوغات الابتداء بالنكرة خمسة (راجع شرح الحريري على الملحة ص ١٠٣).

(١) هو بَدْرُ الدِّينِ الحَسَنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المولّد النحويّ، اللّغويّ، الفقيه المالكِيّ، البارِعُ المعروف بابن أمّ قاسم، وله تصانيف مفيدة منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجَنَى الدّاني في حروف المعاني، وغير ذلك، وتوفي سنة (٧٤٩هـ) راجع ترجمته في شذرات الذهب (٦/١٦٠-١٦١) والبغية ص ٢٢٦، وسركيس: ١٧٢٣.

(٢) هذا جزء من حديث نبويّ شريف وهو بتمامه كما رواه الإمام البخاريّ في صحيحه: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، فَمَنْ جَاءَ مِنْهُنَّ لَمْ يَنْتَقِصْ مِنْهُنَّ شَيْئًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَهْدًا أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُنَّ قَدْ انْتَقِصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتَحْفَافًا بِحَقِّهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ هَدَبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ». انظر صحيح البخاري: ١/١٠٠- كتاب الصلاة.

(٣) لم أعر على النصّ المذكور في أي من كتب المرادي.

(٤) في (س): شروط.

(٥) (فأكثر): ساقطة من (ك).

كلُّها على الخبرية؛ ولهذا أتى الناظم بصيغة الجمع في^(١) قوله: (فَارْفَعُهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ) ويجوزُ كسر الهمزة من (الإخبار عنه).

وَمَتَى أُخْبِرَ عَنِ الْمَبْتَدَأِ وَجِبَ مَطَابَقَةُ الْخَبْرِ لَهُ (٢٣) إِفْرَادًا، وَثَنِيَّةً وَجَمْعًا، تَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، نَحْوُ: أَنَا قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، أَنْتُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَهُنَّ قَائِمَاتٌ.

وَلَا يُجَوِّزُ حُكْمَهُ مَتَى دَخَلَ (لَكِنْ) عَلَى جُمْلَتِهِ وَ(هَلْ) وَ(بَلْ)

يعني أن المبتدأ لا يتغير حكمه من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملة؛ أي جملة المبتدأ مع خبره، وإن غيّر المعنى، كـ (لكن) الخفيفة، و(بل) و(هل) و(نحو): هل زيد قائم، وبل عمرو قاعد، ولكن خالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات^(٢) عاملة كـ (إن) وأخواتها فإنها تنسخ حكمه - كما سيأتي:

وَقَدَّمَ الْأَخْبَارَ إِنْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أَيَّنَ الْكَرِيمِ الْمُنْعِمُ
وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضِ الْمُدْنَفُ^(٣) وَأَيُّهَا الْقَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرًا عن الموصوف، وقد يتقدم عليه:

إمَّا جَوَازًا: وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَعْضُ مَا يَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيمِهِ^(٤)، نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (تَمِيمِيُّ أَنَا)، (وَمَشْنُوٌّ مَنْ يَشْنُوْكَ).

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٢) في (د): الأداة

(٣) المُدْنَفُ، بكسر النون وفتحها: الذي اشتد مرضه. والدَّنَفُ: المرضُ الملازمُ. (راجع

القاموس المحيط: دنف)

(٤) في (ك): تقدمه).

وإمّا وجوباً: وذلك إذا عرض له ما يُوجِبُ ذلك، فمن ذلك أن يكون متضمناً لما له صدر الكلام كالاستفهام نحو: أَيْنَ الكَرِيمُ المنعم؟^(١). فَأَيْنَ: خبرٌ مُقَدَّمٌ وجوباً، لتضمينه الاستفهام؛ لأنّه سؤالٌ عن المكان، ومثله: (كَيْفَ المَرِيضُ) و(مَتَى المُنْصَرَفِ) ف(كَيْفَ): خبرٌ مُقَدَّمٌ، وكذلك^(٢) (متى) وما بعدها مبتدأ مؤخرٌ ووجب تقديمها؛ لتضمينها الاستفهام؛ إذ الأوّل سؤالٌ عن الحال، والثاني عن الزمان.

ومن ذلك أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة، نحو: (في الدَّارِ رَجُلٌ) و(عندك مَالٌ) و(قصدك غُلامٌ رَجُلٌ)؛ إذ لو أُخِّرَ الخبرُ في هذه الأمثلة لما صحَّ الابتداء بالنكرة.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعُودَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِالْمَبْتَدَأِ عَلَى بَعْضِ مَتَعَلِّقِ الْخَبَرِ، أَوْ عَلَى مِضَافٍ إِلَيْهِ الْخَبَرُ، نَحْوَ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا^(٣)، وَقَوْلُهُ:

... وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبًا^(٤)

-١٦-

إذ لو أُخِّرَ الْخَبَرُ لِلزَّمِّ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مَتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً، وَهُوَ لَا يَجُوزُ (إِلَّا فِي

(١) (المنعم): زيادة في (ك)

(٢) في (س): وكذا.

(٣) انظر المقتضب: (١٤٤/٢) وشرح الأشموني: (١٠١/١).

(٤) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله نُصَيْبُ بْنُ زَبَّاحٍ، والبيتُ بتمامه كما ذُكِرَ فِي النُّسخَةِ (ك):

أَهَابِكُ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبًا

انظر في البيت: شرح ابن عقيل (٢٤١/١) برقم (٥٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

(١٣٦٣) والعيني (٥٣٧/١) والتصريح (١٧٦/١) وشرح الأشموني (١٠١/١).

وقد استشهد به على تقديم الخبر - وهو قوله: (مِلءُ عَيْنٍ) - على المبتدأ - وهو قوله (حَبِيبًا)؛ لأنّ اتصال المبتدأ بضمير يعود على الخبر وهو (ها) الذي هو في محل جرّ مضاف إليه.

سَبْعَ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا فِي الْمُغْنِيِّ (١) (١١٠).

ولم يتعرَّض الناظم لوجوب تأخير (٣) الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو شرط، نَحْو: مَنْ فِي الدَّارِ؟ وَمَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ، أو مقرونًا بلام الابتداء، نَحْو: لزيد قائم، أو أخبر عنه بفعل مُسْنَدٍ إِلَى ضَمِيرِهِ، نَحْو: زَيْدٌ قَامَ.

أو كان المبتدأ والخبر متساويين تعريفًا وتنكيرًا ولا قرينة، نَحْو: أَفْضَلُ مِنِّي أَفْضَلُ مِنْكَ؛ إذ لو قُدِّمَ الخبرُ لَمَا عَلِمَ المخبرُ عنه (٤).

(١) العبارة التي بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) المواضع أو المسائل التي ذكرها ابن هشام في المغني لجواز أن يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، هي:

أ- أن يكون الضمير مرفوعًا بِنَعْمٍ أو بِئْسَ، وَلَا يُقَسَّرُ إِلَّا بِتَمْيِيزٍ، نَحْو: (نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ) (وبئس رجلاً عمرو).

ب- أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نَحْوُ قَوْلِهِ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ؛ إِنِّي لِعَنٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

ج- أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره، نَحْو: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾
د- ضمير الشأن والقصة، نَحْو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ه- أن يُجَرَّ بِرُبِّ مَفْسَّرًا بِتَمْيِيزٍ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ ضَمِيرِ نَعْمٍ وَبِئْسَ فِي وَجُوبِ كَوْنِ مَفْسَّرِهِ تَمْيِيزًا، وَكَوْنُهُ هُوَ مَفْرَدًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَا بُورِثَ الْمُجَدِّدَاتِ بِنَا فَأَجَابُوا

و- أن يكون مُبَدَّلًا مِنْهُ الظَّاهِرُ الْمَفْسَّرُ لَهُ، كـ(صَرِيئَةٌ زَيْدًا).

ز- أن يكون مُتَّصِلًا بِفَاعِلٍ مَقْدَمٍ، وَمَفْسَّرُهُ مَفْعُولٌ مُؤَخَّرٌ، كـ(صَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا).
المغني: (٤٨٩-٤٩٣) بتصرف شديد.

(٣) في (ك): (تأخر).

(٤) زاد ابن مالك موضعًا آخر لوجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، وهو أن يكون الخبر محصورًا بآئتها أو بآلها، وذلك نَحْو: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ. قَالَ فِي الْأَلْفِيَّةِ:

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الخَبْرًا فَأُولَئِهِ النَّصْبُ وَدَعَّ عَنْكَ المِرَا
تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدًا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ غَدًا

الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، وقد يقع جملة مشتملة على رابطٍ يربطها بالمتبدأ الذي سبقت له، كـ (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو قَامَ أَخُوهُ) (١) إِلَّا إِذَا كَانَتْ نَفْسُ المَبْتَدَأِ فِي المَعْنَى؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ لَفْظِيٍّ اكْتِفَاءً بِهَا عَنْهُ، نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وقد يقع ظرفًا، نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أو جازًا ومجرورًا، نَحْوُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وإذا وقعَا خبرين فلا بُدَّ لهما من محذوف يتعلّقان به، وذلك المحذوف هو الخبر على (٢٤) الحقيقة، وأطلق عليها الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا لا يجمع بينهما إِلَّا شذوذًا (٢).

وهو عامل النَّصْبِ فِي لَفْظِ الظرفِ كما يُرْشَدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: (فَأُولَئِهِ النَّصْبُ)، وَفِي مَحَلِّ الجارِ والمَجْرُورِ.

(١) فِي (ك): أَبُوهُ.

(٢) أَي: لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الخَبْرِ المَحذُوفِ وَبَيْنَ الجارِ والمَجْرُورِ أَوْ الظرفِ فِي الكَلَامِ، وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا - شذوذًا - كما قال الشارح، وذلك فِي قول الشاعر:

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهِنُّ فَأَنْتَ لَدَى بَخْبُوحَةِ الهونِ كائِنُ

فقد جمع بين الظرف (لدى) وبين الخبر (كائن) فِي الشطر الثاني من البيت المذكور، ومثله قوله حافظ إبراهيم:

أنا البَحْرُ فِي أَحْسَنِ الدَّرُ كائِنُ فَهَلْ سَاءَ لَوْ العَوَاصِ عَن صَدَقَاتِي؟

وَاخْتَلَفَ فِيهِ؛ هَلْ هُوَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ؟ فَمَنْ قَدَّرَ الْاسْمَ كَانَ الْإِخْبَارُ بِهِمَا مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمَفْرَدِ، وَمَنْ قَدَّرَ الْفِعْلَ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ^(١).

ثُمَّ الظَّرْفُ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَكَائِيٍّ، وَزَمَانِيٍّ.

فَظَرْفُ الْمَكَانِ: يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اسْمِ الذَّاتِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَمَامَكَ، وَعَنْ اسْمِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: الْحَيَّرُ عِنْدَكَ.

وَظَرْفُ الزَّمَانِ: يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اسْمِ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْوَأْدُ غَيْرَ مُسْتَمِرٍّ، نَحْوُ: الصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ غَدًا. وَلَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اسْمِ الذَّاتِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدُ الْيَوْمِ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَإِنْ حَصَلَتْ جَازَ، نَحْوُ: نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا، أَوْ فِي زَمَانٍ طَيِّبٍ.

وَأَمَّا تَمْثِيلُ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ: زَيْدٌ خَلَفَ عَمْرُو قَعْدَ؛ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالظَّرْفِ، بَلْ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالظَّرْفُ لِعَمْرُو. وَهَهُنَا فَوَائِدُ ذَكَرْتُمَا فِي شَرْحِي عَلَى الْقَطْرِ فَمَنْ أَحَبَّهَا فَلْيُرَاجِعْهُ^(٢).

(١) فِي (ك): عِبَارَةٌ مُغَايِرَةٌ هِيَ: فَمَنْ قَالَ اسْمَ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمَفْرَدِ، وَمَنْ قَالَ فِعْلًا كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ.

(٢) قَالَ الْفَاكِهِي فِي جُجِبِ النَّدَا (ص ٩١-٩٢): وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ عِنْدَهُمْ يَحْسَبُ مُتَعَلِّقَهُ قَسَمَانِ: مُسْتَقَرًّا (بِفَتْحِ الْقَافِ) وَلَغَوًّا: فَالْمُسْتَقَرُّ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ عَامًّا وَاجِبَ الْحَذْفِ، نَحْوُ: ﴿وَعِيْدُهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ وَاللَّغَوُّ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ كَالْقِيَامِ وَالْقَعُودِ سِوَاءِ وَجِبِ حَذْفِهِ نَحْوُ:

يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَمْتُ فِيهِ، أَوْ أَجَازَ نَحْوُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَتَى قَمْتُ؟ وَوَجْهٌ تَسْمِيَةُ الْأَوَّلِ مُسْتَقَرًّا وَالثَّانِي لَغَوًّا: أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ الْعَامَّ لَمَّا كَانَ إِذَا حُذِفَ انْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُسْتَقَرًّا فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ؛ سُمِّيَ ذَلِكَ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ، ثُمَّ حَذَفَتِ الصَّلَةُ وَهِيَ فِيهِ اخْتِصَارًا؛ لِكثْرَةِ دَوْرَانِهِ بَيْنَهُمْ؛ كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَشْرُوكِ فِيهِ (مَشْرُوكٌ) وَلَمَّا كَانَ الْآخِرُ لَمْ يَتَقَلَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ سُمِّيَ لَغَوًّا أَوْ مُلْغَى - كَأَنَّهُ الْغَيْبِيُّ وَلَمْ يَتَعَبَّرْ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ - قَالَ الدَّمَامِينِيُّ.

وَقَالَ: كُلُّ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ لَيْسَ بِزَائِدٍ، وَلَا يَمَّا يَسْتَعْنِي بِهِ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ، أَوْ مَا يَشْبَهُهُ، أَوْ مَا أُوَّلَ بِهَا يَشْبَهُهُ، أَوْ مَا يَشِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ، وَالْمُتَعَلِّقُ إِذَا كَانَ يَكُونُ مَلْفُوظًا بِهِ، أَوْ

وَإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الْأَمِيرُ جَالِسٌ وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بَشْرٌ مَائِسٌ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

إذا وُجِدَ مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ، وكلٌّ من الاسم والظرف والجار والمجرور صالحٌ للخبرية بأن حَسُنَ السكوتُ عليه؛ جاز جعلُ كُلِّ منها حالًا والآخر خبرًا، لكن إذا تقدَّم الظرفُ أو المجرورُ على الاسم - كما مثَّل - أُخْتِيرَ عند سيويه والكوفيَّين حالةُ الاسم، فإن لم يتقدَّم أُخْتِيرَ عندهم خبريةُ الاسم، نحو: بَشْرٌ مَائِسٌ^(١) في فِنَاءِ الدَّارِ^(٢). فإن كُرِّرَ الظرفُ والمجرورُ؛ فالأرجحُ حالةُ الاسم، تقدَّم الظرفُ أو تأخر، لورود القرآنِ به نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ

مقدَّرًا، والمقدَّرُ إمَّا واجب الحذف، أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني. اهـ.

(١) مَائِسٌ: تقول: ماس فلانٌ يَمِيسُ مَيْسًا فهو مَائِسٌ: تَبَخَّرَ وَاخْتَالَ، والمَيْاسُ: الْأَسَدُ الْمُتَبَخِّرُ. راجع القاموس المحيط: م ي س.

(٢) قال سيويه في باب ما يتنصب فيه الخبر: وذلك قولك: فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا، و(عَبْدُ اللَّهِ) ارتفع بالابتداء، لأنَّ الذي ذكر قبله وبعده ليس به. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلامك مستقيمًا؛ كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: (عبد الله فيها) فيصير كقولك: عبد الله أخوك ... (الكتاب: ٢٦١/١).

لكن المبرِّد يرى خلاف ذلك، فهو يرى أنَّ الجار والمجرور إذا تقدَّم على الاسم يجوز حالة الاسم وخبريته، وهذا الجواز مبنيٌّ عنده على معنى الكلام، وأمَّا الظرف ففيه تفصيل: فإذا كان الظرف مكانيًا فمثله مثل الجار والمجرور وإذا كان زمنيًا ففيه تفصيل: فإذا كان الظرف واقعيًا بعد اسم ذات أو جثة؛ فالاسم بعده خيرٌ لا غير؛ نحو: (زيدٌ يوم الجمعة قائم). وإذا كان واقعيًا بعد اسم فيه معنى الفعل نحو: (القتالُ يوم الجمعة) فيجوز أن تكون أسماء الزمان ظرفًا له.

راجع المقتضب: (٤/١٣٢-١٣٣).

فيها ﴿ [هود: ١٨] ^(١)، ﴿ فَكَانَ عَنُقَيْبَهَا أَهْمًا فِي النَّارِ خَلِيدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧].

وأوجب الكوفيون النَّصْبَ فَإِنْ كَانَ الظرفُ أو المجرورُ غيرَ مستغنى عنه ^(٢) تَعَيَّنَ خبرُهُ الاسمِ وحالِيَةُ الظرفِ، تَكَرَّرَ أم لَا، نَحْوُ: فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، وَفِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ.

وإن اجتمع طرفان: تَامٌّ، وناقصٌ؛ جاز الرفعُ والنصبُ في الاسمِ سواء بدأتِ بالتاءِ نَحْوُ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ بِكَ وَائْتَا أَوْ وَاثِقُ) أو بالناقصِ نحو: (إِنَّ فِيكَ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ رَاغِبًا، أَوْ رَاغِبٌ).

(١) الآية شاهدٌ على مجيئِ ﴿ خَلِيدَيْنِ ﴾ حالًا - على الأرجح - لتكرار الجار والمجرور فيها.
(٢) في (س): به.

بَابُ اسْتِغْفَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ بِضَمِيرِهِ

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ: زَيْدًا لَمْ تُعْطِ وَخَالِدٌ ضَرَبْتَهُ وَضَمُّهُ^(١)
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصَبُ كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

إذا تقدّم اسم معرفة، وتأخّر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدّم، أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ) جاز لك في ذلك الاسم المتقدّم رفعه ونصبه؛ كما جاز رفع (جالس) مثلاً، ونصبه فيما تقدّم، وإن اختلفت جهة الرفع والنصب، فإذا قلت: (زيداً لمّته) مثلاً - جاز لك رفع زيد على الابتداء - فالجملة بعده في محل رفع على أنّها خبر - ونصبه على المفعولية؛ بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور - فلا موضع للجملة حينئذ بعده؛ لأنّها مفسرة، والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير.

نَعَمْ لو كان الفعل المتأخّر دالاً على الطَّلَبِ^(٢) فالنصب (٢٥) أرجح، نحو: (زيداً أضربته)؛ لأنّ الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدأ^(٣)، وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأوّل ما ورد من ذلك^(٤).

(١) ضَمُّهُ: بكسر الضاد: ظَلَمْتُهُ، قال في القاموس: (ضَامَهُ حَقَّهُ يَضِيْمُهُ واستضامه: انتقصه، فهو مَضِيْمٌ وَمُسْتَضَامٌ، والضَمِيمُ: الظلم). (انظر: ضام).

(٢) والطلب هو الأمر - كما مثل الشارح، والنهي نحو: زيداً لا تُهِنهُ، والدعاء نحو: اللهم عبدك أرحمهُ، وبكرًا غفر الله له.

(٣) هذا ما يراه ابن مالك حيث قال:

وَاخْتِيَرِ نَصَبَ بَعْدَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ

(٤) ويرى ابن السيّد وابن بابشاذ اختيار الرفع في الأمر المراد بما قبله العموم، وذلك نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. والنصب في الخصوص كزيد أضربته، والجمهور تأولوا ما ورد من ذلك على الإضمار وأنّ الكلام في ذلك جملتان، والتقدير مثلاً في الآية السابقة: وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. انظر الهمع: (١/١١٣) والأشموني: (١/١٨٩).

ولو كان الاسم المتقدم نكرةً تَعَيَّنَ النَّصْبُ، نَحْوَ: (رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ^(١)).

- (١) ذكر المؤلف موضعًا من مواضع الاشتغال، وهو جوازُ الأمرين معًا، وذكر الشارح موضعًا آخر، وهو ترجيحُ النصبِ، وبقي بعد ذلك ثلاثة مواضع:
- الأول: وجوبُ نصبِ الاسمِ السابقِ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور بعد الاسم، وذلك إذا كان قبل الاسم شيء لا يدخل إلا على الفعل كأدوات الشرط والاستفهام ما عدا الهمزة، وهل، مثل: إن زيدًا لقيته فأكرمته، هل عمراً ضربته؟
- الثاني: وجوب رفعه، وذلك إذا تقدم على الاسم المذكور ما يختص بالابتداء كـ (إذا الفجائية) مثل: جئت فإذا زيد يضربه عمرو.
- الثالث: أن يستوي الأمران بلا ترجيح؛ وذلك إذا كان الاسم المذكور معطوفًا على جملة ذات وجهين صدرها اسم، وعجزها فعل، فإن راعيت الصدر رفعت، وإن راعيت العجز نصبت، مَثَلُ: (زيد قام وعلي أو وعليًا جلس)
- انظر شرح الأسموني: (١/١٨٧-١٩١). وابن عقيل: (٢/١٣٢).

بَابُ الْفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمٍ^(١) الْبِنَاءِ
فَارْفَعَهُ إِذْ تَمَرَّبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحَوَ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ

الفاعل: اسم، أو ما في تأويله، أُسِنِدَ إليه فعل تام، أو ما في تأويله، مقدّم، أصليّ المحلّ والصيغة، فالاسم نَحَوَ: (جَرَى الْمَاءُ، وِجَارَ الْعَامِلُ). والمؤوّل به^(٢) نَحَوَ (قوله تعالى)^(٣): ﴿أَوْلَعَهُ يَكْفِيهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] والمؤوّل مصدر، أي: إنزأنا^(٤).

والفعل كما مثلنا، والمؤوّل به، نَحَوَ: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]

وقولنا: (مُقدّم)؛ مُخْرِجٌ لِنَحَوٍ: زَيْدٌ قَامَ، فَإِنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِفَاعِلٍ كَمَا يُفْهَمُهُ^(٥) قوله: (عَقِيبَ فِعْلٍ)، بل مبتدأ، وما بعده خبر.

لكنّ تعبيره بـ(عَقِيبَ) يُوهِمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ. وليس كذلك كما سيأتي.

وقولنا: (أصليّ المحلّ) مُخْرِجٌ لِنَحَوٍ: (قَائِمٌ زَيْدٌ) فَإِنَّ الْمَسْنَدَ وَهُوَ (قَائِمٌ) أَصْلُهُ التّأخِيرُ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ.

(١) بيّن الناظم في الملحة أنّه يقصد بالفعل السالم الفعل المبني للمعلوم، لأنّ المبنيّ للمجهول لم يَسَلَمَ من التّغيير.

(٢) لفظة (به): ساقطة من (ك).

(٣) قوله (تعالى): زيادة في (ط).

(٤) العبارة بعد الآية: زيادة في (س).

(٥) في (س): أفهّمه.

وذكر الصيغة (مُخْرِجٌ لِنَحْوِ (ضُرِبَ زَيْدٌ) بضم أوله، وكسر ثانيه^(١)) فَإِنَّهَا صِيغَةٌ مَفْرَعَةٌ عَنْ (ضَرَبَ) بِفَتْحِهَا^(٢). وهو معنى قول الناظم (فعل سالم البناء) أي: لم يُعَيَّرْ بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: (فَارْفَعُهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ الرَّفْعُ، ورافعه هو ما أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ.

وَقَدْ يُجْرَى لَفْظًا بِحَرْفِ زَائِدٍ، نَحْوُ: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

أو بإضافة مصدرٍ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وَشَدَّ نَصْبُهُ، وَرَفْعُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الرَّجَاجُ الْحَجَرَ^(٣).

وقوله: (إِذْ يُعْرَبُ) لِلتَّبِيهِ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيهِ، أَوْ يَقْدَرُ إِذَا كَانَ مُعْرَبًا وَإِلَّا فَيُقَالُ: فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

وأشار بتعدد^(٥) المثال إلى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْنَادِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ^(٦)، وَلَا

(١) في (ك): وكسر ما قبل آخره.

(٢) في (س): بفتحها.

(٣) جملة (وكسر الزجاج الحجر): زيادة في (ك).

(٤) جعل ابن الطراوة ذلك قياساً مطرداً، واستأنس له البعض بقراءة عبد الله بن كثير ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.

انظر التصريح: (١/ ٢٧٠).

(٥) في (ك): بتعداد.

(٦) الإسناد الحقيقي: هو إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة وقوعه منه، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ.

وأما الإسناد المجازي: فهو إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة قيامه به، نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ.

ومات عمرو. (شرح الأزهري: ص ٧٦).

فرق^(١) بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعا منه أو قائما به^(٢).
وَوَحَّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ

أي: جرّد الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مجموع؛ كما تجرّده إذا أسندته للواحد، نَحَوَ: (سَارَ الرَّجَالُ) ومنه نَحَوُ: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]. بخلاف إذا أسندته إلى ضمير مجموع، نَحَوُ: (الزيدون قاموا)^(٣) و(النسوة قمن).

وكالجمع المثني، فيقال: قام رجلان، ولا يقال -على الأفصح: (قاما رجلان) ومن العرب من يُلحِقُ الفعل الألف، والواو، والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علامات للفاعل، كالتاء في نَحَوُ: قامت هند^(٤).

وإنما وجب تجريدُه^(٥) على اللغة الفصحى، لأن تثنية الاسم وجمعه يُعلمان من

(١) (ولا فرق): زيادة في (ط).

(٢) الفعل الواقع منه: هو أن يقوم الفاعل بإحداث الفعل، نَحَوُ: (قام زيد) فالقيام واقع من زيد. والقائم به: وهو أن يقوم الفعل بالفاعل، نحو: (مات زيد) فإن الموت قائم بزيد.

(٣) في (د): قاما، والصحيح ما أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٤) عَزَيْتُ هذه اللغة لَطِيئٌ، وَأَزْدٌ شَنْوَةٌ. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث). ويعبر عنها ابن مالك بقوله: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ومن شواهدا قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدَ وَحْرِيمٍ

وقول الآخر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَهْتَزَّتْ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ حَدَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

وقول الآخر:

يَلُومُ وَنَبِيَّ فِي أَشْرَاءِ النَّخِيِّ ———— لَقَوْمِي فَكَلَّهُمُ يَغْدِلُ

انظر شرح الأشموني: (١/ ١٧٠-١٧١) والهمع: (١/ ١٦٠) والتصريح (١/ ٢٧٦).

(٥) في (س): توحيده.

لفظه دائماً، بخلاف تأنيثه فَإِنَّهُ قد لا يُعْلَمُ من لفظه، مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثُمَّ.

وَإِنْ تَشَأْ فَرِزْ عَلَيَّهِ التَّاءَ نَحْوُ: اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشَّتَاءَ
يعني أَنَّكَ إِذَا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع (٢٦)
فَأَنْتَ بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث، فَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ: (جَاءَ الرِّجَالُ) بالتذكير على
التأويل بالجمع، أو (جَاءَتِ الرِّجَالُ) بالتأنيث على التأويل بالجماعة، ومنه (اشْتَكَّتْ
عُرَاتُنَا الشَّتَاءَ).

وشمل كلامه جمع التفسير للمذكّر أو لمؤنث^(١)، واسم الجمع كقامت النساء،
واسم الجنس الجمعي؛ كأورقت الشجر، وكذا جمع المؤنث السالم؛ كقامت الهندات،
وجمع المذكر السالم كقام^(٢) الزيدون. وفي هذين خلاف، والصحيح أنّهما كمفرديهما،
فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات، كما يجب في نحو: قامت هندة. ويجب
التذكير في نحو: قام الزيدون كما يجب في نحو: قام زيد.

ولما ذكر أنّ الفعل إذا أسند إلى جمع تلحقه تاء التأنيث؛ أراد أن يبين مواضع
لزومها، فقال:

وَتَلْحَقُ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقَةٌ

إذا أسندت^(٣) الفعل إلى مفردٍ ظاهرٍ حقيقيٍّ التأنيث؛ وهو ما له فرج، غير
مفصول، ولا مراد^(٤) به الجنس؛ لحقته وجوباً تاء ساكنة تدلُّ على تأنيث فاعله:

(١) في (س): مؤنث.

(٢) في (ك): ك(قامت).

(٣) في (ك)، (س)، (ط): أسند.

(٤) في (د): ولا مراداً.

كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةً وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هِنْدِيَّةً رَاتِبَةً^(١)

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴿ آل عمران: ٣٥ ﴾، قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴿ يوسف: ٥١ ﴾ بخلاف ما لو كان مجازيًّا التانيث كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، أو مفصلاً عن^(٢) عامله، نحو: (قامت اليوم هند)، و(حضرت القاضي امرأة)، أو مراداً به الجنس نَحْوَ: (نعمت المرأة هند)؛ جاز إلحاق التاء وعدمها -والإلحاق أرجح.

ويجب إلحاقها أيضاً^(٣) إذا أسند إلى ضمير متصلٍ عائِدٍ إلى مؤنثٍ حقيقيٍّ كهندي قامت. أو مجازيًّا، كالشَّمْسِ طَلَعَتْ. وأمَّا قوله:

١٧ - وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ لَإِبْقَاهَا^(٤)

فَضْرُورَةٌ.

(١) رَتَكَ البعيرُ رَتَكًا وَرَتَكًا وَرَتَكَانًا: قاربَ حَطْوَهُ. (انظر القاموس المحيط: رتك).

(٢) في (س)، (ط)، (د)، (من).

(٣) لفظة (أيضاً): ساقطة من (س).

(٤) هذا عَجْزٌ بَيْتٌ من بحر المتقارب، قاله عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائِي، وَصَدْرُهُ:

فَلَا مُزْنَةٌ وَذَقَّتْ وَذَقَّهَا

انظر في البيت: سيويه (١/ ٢٤٠) وشرح شواهد سيويه، لأبي جعفر النحاس: ص ٢٠١ رقم ٣٦٥، والمغني (ص ٦٩٦، ٦٧٠) وشرح ابن عقيل (٢/ ٩٢) وشرح الحريري على الملحّة (ص ٢٢٨) والهمع (٢/ ٢٧١) والدرر اللوامع (٢/ ٢٢٤) وشرح الأشموني (١/ ١٧٤).

والشاهد فيه: في قوله (ولا أرض أبقل) حيث ذكر الفعل المسند إلى ضمير المؤنث. وقال الأعلام: الشاهد فيه حذف التاء من (أبقلت)؛ لأنَّ الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقاها.

انظر شرح الأعلام لشواهد به (١/ ٢٤٠) بهامش الكتاب.

وقوله: (راتكة) بالتاء المثناة فوق: من قولهم: رَتَكَ البَعِيرُ؛ إذا انطلق راکضاً محرّكاً أعجازَهُ.

وَتُكْسِرُ التَّاءُ بِلاَ تَحَالُةٍ فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْفَرَالَةُ

يعني أن تاء التانيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة، وقد يعرض لها ما يُجْرِجُها عن الأصل؛ كما إذا وَلِيَهَا ساكِنٌ؛ فحيتتدُ تُحَرِّكُ بالكسر لالتقاء الساكنين - كما مثل - أو بالضم^(١)، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجْ عَلَيْنِ﴾ [يوسف: ٣١].

(١) وَجْهُ الضَّمِّ هُنَا: نَقْلُ حَرَكَةِ الهمزة فِي (أَخْرُجْ) إِلَى التَّاءِ السَّاكِنَةِ، فَأَصْبَحَتْ مَحْرُوكَةً بِالضَّمِّ.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

أي: احكم للمفعول الذي لم يُذكر^(١) فاعله بالرفع، إقامة له مقامه، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يُذكر فاعله. ولما كان ذلك متوقفاً على تغيير صيغة الفعل قال: مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ.

فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف المتعدّي^(٢) إلى نائب الفاعل ضَمَّ أَوَّلُهُ لفظاً أو تقديرًا، ماضياً كان أو مضارعاً - وهذا ما اقتصر عليه.

ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظاً أو تقديرًا، وفتح ذلك في المضارع، فإن كان مفتوحاً في الأصل بَقِيَ عليه، وكذا إذا^(٣) كان أَوَّلُهُ مضمومًا في الأصل بَقِيَ عليه^(٤) ثُمَّ ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه (٢٧) سائر أحكامه من وجوب تأخيره^(٥) عن العامل، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل كتابته، فقولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ) مثلاً. أصله: ضَرَبَ عمرو زيدًا؛ حُذِفَ الفاعلُ، وأُقيِمَ المفعولُ به مقامه فارتفع، فحصل اللبس؛ لأنَّه لا يعلم هل^(٦) الفعلُ مبنيٌّ للفاعل أو للمفعول، فغيرت الصيغة عمَّا كانت^(٧) عليه لأمن اللبس.

(١) في (س): لم يُسَمَّ.

(٢) لفظة (المتعدّي): ساقطة من (ك) (س) (ط).

(٣) في (ك) (ط): (إن).

(٤) (بقي عليه): زيادة في (ط).

(٥) في (ك): تأخير، وفي (ط): تأخر.

(٦) في (س): (هذا).

(٧) في (س): (كان).

فإن لم يوجد في اللفظ مفعولٌ به ناب عن الفاعل ما اختصَّ وتصرف؛ من ظرف، نَحَوَ: (صِيَمَ رَمَضَانَ)، أو جارٍ ومجرور، نَحَوَ: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أو مصدر نَحَوَ: ﴿فَإِذَا تُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣].

وَإِنْ يَكُنْ ثَلَاثِي الْإِلْفِ فَأَكْسِرُهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ يَبِعَ الثُّوبُ وَالغُلَامُ وَكَيْلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامِ

إذا أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يُسمَّ فاعله كُسر أوله، وقُلبت ألفه ياءً، سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو، فتقول في (بَاعَ) و(قَالَ): (قِيلَ)، (يَبِعَ)، أصلهما: يَبِعُ، وَقُولَ، نُقلت حركة الياء والواو؛ لاستئصالها إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (يَبِعَ، وَقِيلَ).

وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحى، ومن العرب من يكسر أوله مُشَمَّا ضَمًّا، تسيهاً على أن الضمَّ هو الأصل. والإشمام: تَهَيُّتُهُ الشَّفَتَيْنِ لِلتَّلْفُظِ^(١) بالضمَّ من غير تَلْفُظٍ به.

ومن العرب من يقول: (بُوعَ، وَقُولَ) بالواو الساكنة وضمَّ الأوَّل وهو قليل، ومنه قوله:

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْرَيْتُ^(٢)

- ١٨

(١) في (س): باللفظ.

(٢) هذا عَجْرُ بَيْتٍ من بحر الرَّجَزِ، قاله رؤبة بن العجاج، وصدره:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

انظر فيه: ابن عيش (٧٠/٧) والمغني (ص ٣٩٣ رقم ٦٣٢) والجمع (١٦٥/٢) والدرر

(٢٢٢/٢) والعيبي (٢٥٤/٢) وشرح ابن عقيل (١٥/٢) وشرح الأشموني (١٨١/١).

موضع الشاهد: في قوله: (بُوعَ): فإنه فعل ثلاثي معتل العين، وهو مبني للمفعول، والقياس فيه (يبيع) فلما بُني للمجهول أُخْلِصَ صَمَّ فائه، وبعده حرفٌ من جنس الحركة فصار (بوع). وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم بعضٌ من بني تميم ومنه ضبَّة، وحُكيت عن هُدَيْلٍ. وأضاف ابن عقيل: وهي لغة بني دَيبِرٍ وبني فُقَعَسٍ (وهما من فصحاء بني أسد).

وأما المضارع منه فإنَّ نَحْبَهُ تَقَلَّبُ أَلْفًا؛ وَأَوْا كَانَتْ أَوْ يَاءٌ، فَتَقُولُ فِي (يَقُولُ وَيَبِيعُ): (يُقَالُ، وَيُبَاعُ)؛ إِذْ أَصْلُهُمَا: يَقُولُ، وَيَبِيعُ، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قَلَبْتُ الْعَيْنَ أَلْفًا؛ لِتَحْرِكِهَا فِي الْأَصْلِ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ: (يُقَالُ، وَيَبَاعُ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أَوْجِبًا كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الْأَمِيرُ أَرْزَبًا

المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل، فأرنب: مفعولٌ به لوقوع فعل الفاعل عليه؛ وهو الصيد.

والمرادُ بوقوع الفعل عليه^(١) تعلُّقه بشيءٍ^(٢) من غير واسطة بحيث لا يُعقل إلاَّ بعد^(٣) تَعَقُّلِ ذلك الشيءِ، فدخل نَحْوُ: (ما صَرَبْتُ زيدًا)، (لا تَضْرِبْ زيدًا).

وعلامَةُ المفعول به أن يخبرَ عنه باسم مفعول تامٍّ من لفظٍ ما عمِلَ فيه، كضربتُ زيدًا، وركبتُ الفرسَ، إذ يصحُّ أن يُقالَ: (زيد مَضْرُوبٌ)، و(الفرس مَرْكُوبٌ).

وحكمُه النَّصْبُ كما أنَّ حكمَ الفاعلِ الرَّفْعُ، وسببُ ذلك أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلاَّ واحدًا بخلاف المفعول، والرفعُ أثقلُ والفتحُ أخفُّ، فأعطوا الأثقلَ الأثقلَ، والأخفَّ الأكثرَ، ليكونَ^(٤) ثِقَلُ الرَّفْعِ موازنًا لِقَلَّةِ الفاعلِ، وَخِفَّةُ الفتحِ^(٥) موازنةٌ لكثرة المفعول.

وَرُبَّمَا أَحْرَعَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْوُ: قَدِ اسْتَوَى الْخِرَاجَ الْعَامِلُ

الأصل تأخيرُ المفعول عن الفعل والفاعل، وقد يُتَوَسَّطُ بينهما: إمَّا جوازًا كما مثل، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٤١]. وإمَّا وجوبًا كما إذا اتَّصل

(١) لفظة (عليه): زيادة في (ك).

(٢) (بشيء): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (بعد): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): فيكون.

(٥) في (ك): الفتح.

بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] أو كان المفعول ضميراً متصلاً بالفاعل، نحو: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ).

وقد يتقدّم عليهما إمّا جَوَازًا، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وإمّا وجوبًا كما إذا كان له صدرُ الكلام، نحو: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد يَجِبُ ذلك الأصل؛ وهو تأخيرُه^(١) عنها^(٢) كما أشار إليه بقوله:

وَإِنْ تَقُلْ كَلِمَ مُوسَىٰ يَعْلىٰ فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوَّلَىٰ

إذا خيفَ التباسُ الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينةٌ تُمَيِّزُ أحدهما عن الآخر؛ وجب كونُ الأولِ فاعلاً، والثاني مفعولاً، وإن أوهم كلامُ الناظم خلافه لتعبيره (بالأولى) سواء كانا مقصورين، نحو: (كَلَّمَ مُوسَىٰ يَعْلىٰ)، أو اسمي إشارة، نحو: (ضَرَبَ هَذَا ذَاكَ) أم موصولين، نحو: (ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى الْبَابِ)، أم مضافين إلى ياء المتكلم، نحو: (ضَرَبَ غُلَامِي صَدِيقِي).

ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضاً على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ، فإن وُجِدَتْ قرينةٌ لفظيةٌ نحو: (ضَرَبَتْ عَيْسَىٰ سَعْدَىٰ) أو معنويةٌ نحو: (أَكَلَّ الكَمْثَرَىٰ مُوسَىٰ) لم يَجِبِ التأخير.

واعلم أنَّ الناصبَ^(٣) للمفعول به إمّا فعلٌ متعدّدٌ كما مرَّ، أو صفةٌ، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْبَالِغِ أَمْرُهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٤)، أو مصدرٌ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [البقرة:

(١) في (ك): تأخره.

(٢) (عنها): ساقطة من (د).

(٣) في (س): (التأخير) خطأ.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

[٢٥١] أو اسم فعلٍ نَحَوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ولمَّا كان المفعولُ به ينصبه المتعدِّي، أشار إليه مع التعريض إلى أنَّ مطلقَ الفعل ينقسمُ إلى متعدٍّ ولزومٍ، بقوله:

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُ

الفعل المتعدِّي، وهو ما يتجاوز الفاعلَ بنفسه إلى المفعولِ به فينصبه، واللازم بخلافه.

ومرادُ الناظِم - رحمه الله تعالى^(١) - أنَّ كُلَّ فعلٍ ينصبُ المفعولَ به فهو متعدٍّ ففي عبارته قلبٌ، وإذا قُصِدَ تعدِّي اللازمِ إليه عُدِّي بحرفِ الجرِّ، أو الهمزة أو التضعيف^(٢).

ومن النحاة مَنْ يُبَيِّنُ الواسطةَ فيجعلُ كانَ، وكادَ وأخواتهما^(٣) لا توصف بلزوم ولا تعدُّ، ومنهم من يُبَيِّنُ قسماً رابعاً يوصف باللزوم والتعدِّي معاً لاستعماله بالوجهين كَشَكَرَ، وَنَصَحَ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ، وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ^(٤)، زاعماً أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه.

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) مثال اللازم الذي يتعدَّى بحر الجرِّ قولك في (ذَهَبَ): ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أَي: أَذْهَبْتُهُ، والمتعدِّي بهمزة النقل قولك في (خَرَجَ): أَخْرَجْتُهُ. والمتعدِّي بالتضعيف ويكون في عين الفعل، قولك في (فَرَحَ): فَرَّحْتَهُ.

(٣) في (س): وأخواتها.

(٤) في إصلاح المنطق، لابن السكيت (ص ٢٨١): (وتقول: نصحتُ له، وشكرتُ لك فهذه اللغة الفصيحة). قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ﴾ وقال في موضع آخر ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾. ونصحتك وشكرتُك لغة. قال النابغة الذبياني:

نَصَحْتُ بِنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رَسَائِلِي

واعلم أن المتعدّي على ثلاثة أقسام: متعدّد إلى واحد، نَحَوَ: (شَرِبَ زَيْدٌ لَبَنًا)،
ومتعدّد إلى اثنين: (سَقَى بَكْرٌ خَالِدًا سَمْنًا)، ومتعدّد إلى ثلاثة، نَحَوَ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا
عَمْرًا فَاضِلًا).

والمتعدّي إلى اثنين قد يكونُ الثاني منها غيرَ الأول كما مثلنا، وقد يكون هو
الأول في المعنى وهذا معقود له باب (ظنّ وأخواتها)^(١)، وإليه أشار بقوله:

(١) عبارة (ظنّ وأخواتها): ساقطة من (س).

(بَابُ ظَنَّ وَأَخْوَاتِهَا)^(١)

لَكِنَّ فِعْلَ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الْهَلَالَ لَا يَحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
وَهَكَذَا تَفَعَّلَ فِي عِلْمَتُ وَفِي حَسِبْتُ، ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

ذكر الناظم - رحمه الله تعالى^(٢) - سبعة أفعالٍ من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين والثاني منها عين^(٣) الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ والخبر^(٤).

فهذه السبعة وكذا كل^(٥) ما يتصرف من الماضي منها كما يؤمى إليه قوله (٢٩) "وَمَا أَظُنُّ... إلخ" تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فتنصبها مفعولين

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) في (ط): عينه.

(٤) وهذه الأفعال السبعة التي ذكرها الناظم - رحمه الله - هي: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَرَعَمَ، وَوَجَدَ، وَرَأَى، وَعَلِمَ.

انظر شرح ملحمة الإعراب للحريري: ص ١٢١.

وهناك ستة أفعال من أخوات (ظَنَّ) ذكرها النحويون ومنهم ابن مالك ولم يذكرها الناظم وتابعه الفاكهي في ذلك، وهو: (عَدَّ) بمعنى: (ظَنَّ) مثل: عدت عمرا كريما، و(حجا) بمعنى ظن كذلك، مثل: حجا علي زيدا كريما، (دَرَى) بمعنى (علم) مثل: درى علي محمدا كريما، و(جعل) بمعنى (اعتقد) مثل: جعلت محمدا كريما، و(هَبَّ) بمعنى (ظن) وهو بلفظ الأمر مثل: هب زيدا كريما بمعنى: ظنه، و(تعلم) بمعنى (اعلم) مثل: تعلم أبا المكارم طيبا.

انظر شرح الأشموني (١٩/٢)

ووصل بهم السيوطي إلى تسعة عشر فعلا. راجع الهمع: (١٥٩/١).

(٥) لفظة (كل): زيادة في (ط).

على التشبيه بأعطيت، كالأمثلة التي ذكرها وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيها؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها. وَيَسُدُّ مَسَدَهُمَا (أَنَّ) المفتوحة المشددة ومعمولاها، كظننت أن زَيْدًا قَائِمٌ، وإن كانت بتقدير اسم مفرد.

وكذا يَسُدُّ عنهما (أَنَّ) وَصَلْتَهَا، نَحْوُ: ﴿ الْقَمْرُ ﴿ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت: ٢٠١].

وَسَمَّيْتَ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ: (لأنَّ معانيها قائمة بالقلب، وأفعال الشك واليقين)؛ لأنَّ منها ما يفيد في الخير شَكًّا، نَحْوُ: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَرَعِمَ، ومنها ما يفيد فيه يقينًا، نَحْوُ: وَجَدَ، وَعَلِمَ، وَرَأَى.

ويجوز فيها الإلغاء؛ وهو إبطال عملها لفظًا ومحلًا لغير موجب -إن تأخرت عن المفعولين، نَحْوُ: "زيدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ". أو تَوَسَّطَتْ، نَحْوُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ.

والأرجحُ الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط. ويجوز فيها أيضًا التعليق وهو: إبطال العمل لفظًا لا محلًا لموجب ككَوْنِ أَحَدِ المفعولين اسم استفهام، نَحْوُ ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [الكهف: ١٢].

أو مضافًا إليه نَحْوُ: عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ، مدخولًا له نَحْوُ: عَلِمْتُ أَزِيدٌ قَائِمٌ أم عَمَّرُوا، أو لِمَا النافية، نَحْوُ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو للام الابتداء، نَحْوُ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ويجوزُ العطفُ بالنصبِ على الجملة المعلقة؛ لأنَّ محلَّها نصبٌ، كَقَوْلِهِ:

١٩- وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ^(١)

(١) هذا بيت من بحر الطويل، قاله كُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، المعروف بكثير عزة. انظر في البيت: معني اللبيب ص ٤١٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨، وقطر الندى =

فعطف (موجعات) بالنصب على محلّ قوله (ما البكا).

ولا يجوز في هذه الأفعال حذفُ مفعوليهما، ولا أحدهما اقتصارًا، أي: لغير دليل؛ لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر.

ويجوزُ الحذفُ^(١) اختصارًا، أي: لدليل. فمن حذفهما معًا قوله:

٢٠- بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ^(٢)

أي: وتحسبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ^(٣).

ومن حذف الأول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَتْرًا

(١/١٩٠) والعيني (٢/٤٠٨) وشرح الأشموني (١/١٦٢).

موضع الشاهد: في قوله: (أدري ما البكا ولا موجعات) فإنه يجوز عطف جملة "ولا موجعات" على جملة "ما البكا" التي هي في محلّ نصبٍ على أنّها مفعولٌ للفعل المتعدي (أدري) فتكون موجعات منصوبةً كذلك.

(١) لفظة (الحذف): زيادة في (ط).

(٢) هذا بيتٌ من بحر الطويل، قاله الكميُّ بنُ زيد الأسدي، من قصيدةٍ يمدحُ فيها آل الرسول ﷺ وأول القصيدة قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِيَا مَنِّي، وَذُ الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنزِلٍ وَلَمْ يَتَطَّرَنِي بِنَانَ مُخَضَّبٍ

انظر البيت: خزاعة الأدب (٤/٥) والهمع (١/١٥٢) والدرر (١/١٣٤) والعيني (٢/٤١٣) والمحتسب (١/١٧٣) وشرح ابن عقيل (٢/٥٥) وشرح الأشموني (١/١٦٤).

موضع الشاهد: في قوله (وتحسب) حيث استشهد به على جواز حذف مفعولي (حسب) للدليل.

(٣) العبارة المذكورة: زيادة في (ط).

هُم ۞ [آل عمران: ١٨٠] أي: بخلهم.

وَمِنْ حَذْفِ الثَّانِي قَوْلُهُ:

٢١- وَلَقَدْ عَلِمْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّْي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْكُورِمِ^(١)

أي: فلا تظنني غيره واقعا مني.

(١) هذا الشاهد من بحر الكامل قاله عنتر بن شداد العسبي، وهو من معلقته المشهورة والتي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

انظر فيه: الخصائص (٢١٦/٢) والمحتسب (٧٨/١) والمقرب (٢١) وخزانة الأدب (٥٣٩/١، ٤/٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٨) والعيني (٢١٤/٢) والتصريح (٢٦٠/١) والهمع (١٥٢/١) والدرر (١٣٤/١) وشرح ابن عقيل (٥٦/٢) وشرح الأشموني (١٦٤/١).

واستشهد به على حذف المفعول الثاني لظن، اختصارًا أو سماعًا.

بابُ إعمالِ اسمِ الفاعلِ^(١)

وإن ذَكَرْتَ فَاعِلًا مُنَوَّنًا فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا يَتَنَا
فَارْفَعُ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ وَأَنْصِبُ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ

اسم الفاعل: هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث. ويعمل عمل فعله المبني للفاعل، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازماً.

(تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ بِالرَّفْعِ) من الاستواء مثلما تقول في فعله اللازم (يَسْتَوِي أَخُوهُ).

وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً لواحد، نَحَوَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا، ومنه قوله: (وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُمَانًا) بالنَّصْبِ مثلما تقول في فعله المتعدي (يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا).

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نَحَوَ: سَعِيدٌ مُعْطٍ خَالِدًا دِرْهَمًا.

لكن^(٢) صححة عمله عمل الفعل مشروطةً بأمرين:

أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والاحتمال لأحد الزمانين، ودخول لام الابتداء.

والثاني: اعتماده على (٣٠) استقهام، نَحَوَ: أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا، أو نفي، نَحَوَ: ما

(١) أطلق الحريري على هذا الباب (باب اسم الفاعل المتون)

انظر شرح الحريري على الملحة: ص ١٢٣

(٢) في (ك): ثم.

مُكْرِمٌ خَالِدٌ بِشْرًا، أو مَخْبِرًا عَنْهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ بَكْرًا. أو وَصْفًا نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا، أو^(١) حَالًا نَحْوُ: جَاءَ سَعِيدٌ رَاكِبًا قَرَسًا.

فإن كان بمعنى الماضي، أو^(٢) لم يعتمد لم يعمل^(٣)، خلافًا لبعضهم^(٤).
وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] فمحمول على إرادة
حكاية الحال الماضية، ومعناه: يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ بِدَلِيلٍ: ﴿وَنَقَلِبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨].

وَأَمَّا:

٢٢ - خَيْرٌ بِنُو لِهَيْبٍ^(٥)

فعلى التقديم والتأخير.

وَأَمَّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِالْمَفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ (فَعِيلًا) قَدْ يَسْتَعْمَلُ لِلجَمَاعَةِ، نَحْوُ:

(١) في (ك): (و).

(٢) في (س): (أم).

(٣) (لم يعمل): ساقط من (س).

(٤) خالف الكسائي هذا الشرط فأجاز عمل اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي، مثل قولك:
أنا ضارب زيدًا أمس، ولا حجة له، لأنه لا يقال: أنا أضرب زيدًا أمس.
راجع شرح الأشموني: (٢/٢٩٨).

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله رجل طائفي ولم يُعَيِّنْهُ أَحَدٌ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ
مَرَاجِعٍ، وَالْبَيْتُ بِتَمَاهِهِ:

خَيْرٌ بِنُو لِهَيْبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا مَقَالَةَ لِهَيْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

انظر في البيت: العيني (١/٥١٨) والتصريح (١/١٥٧) والهمع (١/٩٤) والدرر اللوامع (١/٧٢) وشرح الأشموني (١/٩٠) وشرح ابن عقيل (١/١٩٥).

والبيت ليس شاهدًا في هذا الباب، وإنما موضعه بابُ المبتدأ والخبر، ويستشهد به هناك على
جواز كون الوصف (خير) خبرًا مقدمًا، و(بنو لِهَيْبٍ) مبتدأ مؤخرًا وذلك لأنه بزنة (فعيل)
فأعطي حكم ما هو على زنته.

﴿وَأَلْمَلَيْكَتُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤].

فإن وقع اسمُ الفاعلِ صلةً لألِّ عَمِلَ عَمَلٌ فِعْلِهِ مُطْلَقًا، حالًا كان أو مستقبلًا أو ماضيًا، معتمدًا أو لا، لوقوعِهِ حينئذٍ موقعَ الفعلِ، إذ حقُّ الصلَةِ أَنْ تكونَ فعلاً كَجَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ، أو الآنَ أو غَدًا.

وإذا استوفى اسمُ الفاعلِ المجرَّدُ ما اشترطَ لِصِحَّةِ عَمَلِهِ جازًا أَنْ يُنْصَبَ المفعولُ به وِجَازًا إِضافته إليه، وقد قُرئَ بالوجهين^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]^(٢) و ﴿هَلْ هُنَّ كَشِفْتُ صُرُوهَ﴾ [الزمر: ٣٨]^(٣).

وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جزؤه على اللفظ ونصبه على المحل نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وعمراً).

(١) أي: بالتثنية والنصب وحذف التثنية والجر.

(٢) وقراءة الرفع في (بالغ) مع عدم التثنية، وجر (أمره) هي قراءة حفص وقراءة التثنية والنصب هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرة وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

(٣) وقراءة التثنية والنصب هي قراءة البصريين، وقرأ الباكون بغير تثنية وحفص.

انظر النشر: (٣٦٣/٢).

بَابُ الْمَصْدَرِ

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ بِأَصْحَابِ اسْتِثْقَاقِ الْفِعْلِ

المصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل وليس عَلَمًا. وهو أصلُ للفعل^(١) في الاستثقاق عند البصريين لوجوه مذكورة^(٢) في كتبهم^(٣)، ولهذا سمي مصدرًا؛ لأنَّ فعله صَدَرَ عنه، أي: أُخِذَ منه.

وقيل بعكس ذلك - وهو مذهب الكوفيِّين - وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الفرع لا بدَّ فيه^(٤) من الأصل^(٥) وزيادة، ولا شكَّ أنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الحدث والزمانِ بَلِّ والذاتِ^(٦) التي قام بها^(٧) الفعل، ففيه زيادةٌ على المصدر وهي فائدةُ الاستثقاق، فيكون فرعًا للمصدر^(٨).

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النَّحَاةُ النَّضْبًا كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

المصدرُ إذا كان فضلةً، وسُلِّطَ عليه عاملٌ من لفظه وجب نصبه، كما أشار إليه ذلك بالمثال، وإلا فما كلُّ مصدرٍ يجب^(٩) نصبه ومثله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

(١) في (ك): الفعل.

(٢) في (ك): عند التصريف لوجوده مذكورًا.

(٣) هذه الوجوه ذكرها صاحب الإنصاف وعدّها سبعة وجوه.

راجع الإنصاف: مسألة رقم: ٢٨.

(٤) في (ك) (ط): له.

(٥) في (ك): أصل.

(٦) في (ك): الذي.

(٧) في (س): به.

(٨) انظر الإنصاف مسألة رقم: ٢٨.

(٩) (ونحو): زيادة في (ك).

[النساء: ١٦٤]، و(نحو)^(١): ﴿وَالصَّغْفَرِ صَفَا﴾ [الصفات: ١]، ﴿فَارِبْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكَرْ جَزَاءً مُّؤَفُّورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

ويسمى حينئذ (مفعولاً مطلقاً) ومنه عند بعضهم نحو: قَعَدْتُ جُلُوسًا، وَيُعْجِبُنِي قِيَامُكَ وَقُوفًا. وجزم به ابن هشام^(٢).

فإن سُلِّطَ عليه عاملٌ من غير لفظه لم يجز نصبه على أنه مفعولٌ مطلق^(٣).

ثم إنَّ المصدرَ المنصوبَ على المفعولية المطلقة يُؤْتَى به في الكلام إمَّا لقصد التوكيد - كما مثلنا - أو لبيان نوع عامله^(٤) بأنَّ دَلَّ^(٥) على هيئة صدور الفعل (كَضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ، أو ضَرْبًا شَدِيدًا^(٦)).

أو لبيان عدد عامله^(٧) بأنَّ دلَّ على مرَّات صدور الفعل، كَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أو ضربات.

والأول لا يُشْتَى ولا يجمع اتفاقاً؛ لكونه يشبه فعله من حيث إنَّه لم يزد عليه من حيث المعنى^(٨).

(١) و(نحو) زيادة في (ك).

(٢) انظر قطر الندى وبل الصدى: (٢/٦٠).

(٣) في (د): مطلقاً والصحيح ما أثبتناه.

(٤) لفظة عاملة ساقطة من (ك).

(٥) في (س): رأي - تحريف في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاص، نحو: رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب).

(٦) في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاص، نحو: رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب).

(٧) هذه العبارة: ساقطة من (ك).

(٨) قال ابن عقيل: "لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده فنقول:

والثالثُ يُثَنَّى ويجمعُ اتفاقاً^(١). وفي كون الثاني كالأول أو^(٢) الثالثَ قولانٍ أصحُّهما عند ابن مالك الثاني^(٣).

وَقَدْ أُقِيمَ الوُصْفُ وَالْأَلَاتُ مَقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْإِبْتِاتُ
نَحْوُ ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبَ وَأَضْرِبُ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرَّيْبَ
وَأَجْلِدُهُ فِي الْخُمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَأَحْبِسُهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى عَبْدِهِ

أي: وقد ينوبُ منابَ المصدرِ في الانتصابِ على أَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ غيرُهُ، لما فيه من الدلالة على المصدر، فمن ذلك: اسمُ الآلة، كضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا، أي: ضَرَبْتُ بسوطٍ فحذف الجار توسعاً، وأضيفَ المصدرُ إلى الآلة، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب.

ومن ذلك صفة المصدر خلافاً لسيبويه^(٤)، نحو: ﴿وَكَلَّا مِتْهَا رَغْدًا﴾ [البقرة]:

"ضربت ضرباً" وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع.

انظر ابن عقيل: (١٧٤/٢).

(١) والثالث: هو الميئُ للعدد. قال ابن عقيل: (فَأَمَّا الميئُ للعدد فلا خَلْفَ في جواز تثنيته وجمعه، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرَبَتَيْنِ، وضربات) (ابن عقيل: ١٧٥/٢).

(٢) في (س): (و).

(٣) اختلفَ في تثنية المفعول المطلق الميئ للنوع وجمعه إلى قولين:

الأول: أَنَّهُ لا يجوز تثنيته وجمعه. قال ابن عقيل: "وظاهر كلام سيبويه أَنَّهُ لا يجوز تثنيته وجمعه، قياساً، بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلويين شرح ابن عقيل (١٧٥/٢).

والثاني: أَنَّهُ يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نَحْوُ: سِرْتُ سِرَّتِي زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ - وهو المشهور - واختاره ابن مالك.

(٤) وتابعه في ذلك ابن هشام قال في القطر (٦١/٢) وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو:

﴿وَكَلَّا مِتْهَا رَغْدًا﴾ خلافاً للمعربين، زعموا أَنَّ الأصل (أَكَلًا رَغْدًا) وَأَنَّهُ حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه. ومذهب سيبويه أَنَّ ذلك إِنَّمَا هو حال من

[٣٥] أي: أَكَلًا رَغَدًا^(١)، ومثله نَحَوَ: اضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ: أي ضَرْبًا أَشَدَّ الضَّرْبِ واحبسه مثل حبس مولى عبده: أي حبسًا فحذف الموصوف اعتيادًا على ظهور المراد.

ومن ذلك اسم العدد نَحَوَ: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أي: جلدًا ثمانين. ومنه^(٢): (اجْلِدْهُ فِي الْحَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً) أي: جلدًا أربعين، فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه.

وتقييده نيابة^(٣) العدد بالإثبات في النظم لم يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ^(٤).

وَرُبَّمَا أَضْمَرَ فِعْلَ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمِعْنَا وَطَوَّعْنَا فَاخِيرِ
وَمِثْلُهُ سَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا وَإِنْ تَشَأْ جَدْعًا لَهُ وَكَيْيَا
المصدر ينتصب بمثله وبما اشتق منه من فعلٍ أو وصفٍ كما تقدّم.

وأشار هنا^(٥) إلى أن عامله قد يُضْمَرُ، أي: يحذف، وإضماره إمّا جوازًا؛ وذلك لقريفة لفظية نَحَوَ: (حَيْثُ) لِيْنُ قَالَ: أَيُّ سَيْرٍ سِرْتِ؟ أو معنوية نَحَوَ: (حجًا مبرورًا) لمن قدّم من حج، و(سعيًا مشكورًا) لِيْنُ سَعَى فِي مَثُوبَةٍ.

مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلّا حال كون الأكلِ رَغَدًا، ويدل على ذلك أنهم يقولون: (سَيْرٌ عليه طويلًا) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: (طويلٌ) بالرفع، فدلّ على أنّه حالٌ لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأنّ المصدر يقوم مقام الفعل باتّفاق.

(١) عبارة (أي أَكَلًا رَغَدًا): ساقطة من (س).

(٢) في (ط)، (س)، (ك): ومثله.

(٣) في (س): ثبات.

(٤) لفظة (وجهه): ساقطة من (س).

(٥) في (س): بهذا.

وَأَمَّا وَجُوبًا، وَهُوَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ.

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ الأَمْرِ بِفَعْلٍ: (سَمَعًا لَكَ وَطَاعَةً، وَحُبًّا لَكَ وَكِرَامَةً)، أَي: أَسْمَعُ لَكَ سَمْعًا، أَوْ أَطِيعُ لَكَ طَاعَةً^(١)، وَأُحِبُّكَ حُبًّا وَأُكْرِمُكَ كِرَامَةً.

وَمِثْلُهُ فِي الدَّعَاءِ لِشَخْصٍ: (سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا) أَي: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا، وَرَعَاكَ اللهُ رَعِيًّا^(٢)، فِي الدَّعَاءِ عَلَيْهِ (جَدَعًا لَهُ وَكَيًّْا)^(٣)، أَي: جَدَعَ اللهُ أَنْفَهُ وَكَوَّاهُ.

وَالجَدْعُ: قَطْعُ طَرْفِ الأَنْفِ.

فَهَذِهِ المَصَادِرُ وَنَحْوُهَا مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ مُقَدَّرَةٍ مِنْ جِنْسِهَا تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، لِعَدَمِ وَجُودِ ضَابِطٍ كُلِّيٍّ لِلحَذْفِ يُعْرَفُ بِهِ. لَكِنِ مَحَلُّ وَجُوبِ حَذْفِ عَامِلِهَا عِنْدَ اسْتِعْمَالِهَا بِالأَلَامِ كَمَا مِثْلُنَا.

وَالثَّانِي: فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

أَنْ يَقَعَ المَصْدَرُ تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ نَحْوُ: ﴿ فَشُدُّوا الأَوْتَانَقَ فَإِذَا مَتَّأَ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءً ﴾ [مُحَمَّد: ٤].

فَمَتَّأَ وَفِدَاءً مَنْصُوبَانِ بِفَعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا، أَي: فَإِذَا تَمَنُّونَ مِنَّا وَإِذَا تَفْدُونَ فِدَاءً.

(١) فِي (د): طَوْعًا.

(٢) قَالَ سَيِّبِيهِ: (وَأَمَّا ذَكَرَهُم (لَكَ) بَعْدَ (سَقِيًّا) فَإِنَّهَا هِيَ لِيبِينُوا المَعْنَى بِالدَّعَاءِ وَرَبِّهَا تَرْكُوه اسْتِغْنَاءً إِذَا عَرَفَ الدَّاعِي أَنَّهُ عِلْمٌ مَنْ يَعْنِي وَرَبِّهَا جَاءَ بِهِ عَلَى العِلْمِ تَوَكِيدًا، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (بِكَ) بَعْدَ قَوْلِكَ (مَرْحَبًا) يَجْرِيانِ بِمَجْرَى وَاحِدًا فِيهَا وَصَفْتُ لَكَ).
الكتاب: (١/١٥٧).

(٣) مَا بَيْنَ القَوْسَيْنِ: زِيَادَةٌ فِي (س)، (ك)، (ط).

ومنها^(١): أن يقع نائبًا عن فعلٍ أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكرّرًا نَحَوَ: زيد سَيْرًا سَيْرًا، أي: يَسِيرُ سَيْرًا^(٢)، أو محصورًا نَحَوَ: إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا^(٣).

وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَأَشْتَمَلَ الصَّامَاءَ إِذْ تَوَضَّأَ

أي: ومن المصدر الذي أَضْمَرَ عامله نَحَوَ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا، وَأَقْبَلَ زَيْدٌ سَعْيًا. وَإِنَّمَا فَصَلَهُ عَمَّا قَبْلَهُ لِلخِلَافِ فِيهِ؛ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَقْدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ^(٤) - وإليه جنح الناظم. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ حَالٌ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: ذَارَ كُضٍ وَذَا سَعْيٍ.

والذي عليه سيويه وجهور البصريين أن مثل ذلك منصوبٌ على الحال على تأويله بالمشتق، أي: رَاكُضًا وَسَاعِيًا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ^(٥) - ومنه: هُتْمٌ آذَعُهُنَّ يَأْتِيكَ

(١) في (ك): موضعها بياض.

(٢) في (د): سير، بدلًا من (سيرا).

(٣) في (س): (إنما أنت سيرا سيرا).

(٤) هذا رأي الأخفش والمبرد، فالتقدير في (جاء الأمير ركضًا) على ما ذهبنا إليه: جاء الأمير يركض ركضًا. والجملة (يركض) من الفعل والفاعل في محل نصب حال. انظر الهمع: (٢٣٨/١).

(٥) ذكر الشارح ثلاثة آراء للعلماء حول إعراب المصدر المنكر في نَحَوَ قولك (جاء الأمير ركضًا) وهناك ثلاثة آراء أخرى هي:

الأول: وهو رأي أبي علي الفارسي: أن هذا المصدر مفعولٌ مطلق عامله وصف محذوف يقع حالًا، فتقدير المثال المذكور هو (جاء الأمير رَاكُضًا رَاكُضًا).

الثاني: وهو قول الكوفيين - أن هذا المصدر مفعولٌ مطلق مبيّن لنوع عامله وعامله هو نفس المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: كرهته بغضًا.

الثالث: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه والمضاف المحذوف مصدرٌ آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام وأصل المثال المذكور (جاء الأمير مجيء ركض).

راجع هذا الخلاف في الهمع: (٢٣٨/١)

سَعْيًا [البقرة: ٢٦٠]، «يُنْفِقُونَ» (٣٢) أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١) سِرًّا وَعَلَانِيَةً [البقرة: ٢٧٤]، «وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا» [الأعراف: ٥٦].

ووقوع المصدر المنكَّر موقع الحال كثير في كلامهم، ومع كثرته لا يُقاس عليه^(٢).

وأما قوله: (اشتمل الصَّاء) فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة^(٣) المصدر منابه، والأصل: الشَّمْلَةُ الصَّاء^(٤).

ومثله^(٥): قَعَدَ الْقُرْفُصَاء^(٦) - وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم.

واشْتِئَالَ الصَّاء: أن يُدِيرَ الثوبَ على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر.

(١) (باليل والنهار): ساقطة من الآية في النسخ كلها.

(٢) قال ابن عقيل: "وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة؛ ولكنّه مع كثرته ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: زيد طلع بَعْتَةً، فبَعْتَةٌ: مصدرٌ نكرة، وهو منصوبٌ على الحال والتقدير: زيد طلع باعْتًا، هذا مذهب سيويه والجمهور".

انظر: شرح ابن عقيل: (٢/٢٥٣).

وقال السيوطي في الهمع (١/٢٣٨): "وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء. وشدَّ المبرّد فقال: يجوز القياس".

(٣) في (ك): نوع.

(٤) الصَّاء: نوعٌ من الاشتغال.

(٥) في (ك): ومنه.

(٦) الْقُرْفُصَاء: نوع من القعود.

باب المفعول له

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله

وإن جَرَى نُطِقَكَ بِالمَفْعُولِ لَهُ فَأَنْصِبُهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ
 وَهُوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
 وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ: لِمَ فَعَلْتِ مَا تَهْوَاهُ؟
 تَقُولُ قَدْ رَزُّتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغَضْتُ فِي البَحْرِ ابْتِغَاءَ الدَّرِّ

المفعول له: وهو ما اجتمع فيه أربعة شروط، ومنها استفاد تعريفه: أن يكون مصدرًا وأن يكون فضلةً، وأن يكون مذكورًا للتعليل، وأن يكون المعلنُّ به حدثًا مُشَارِكًا له في الزمان والفاعل.

وعلامته أن يقع في جواب (لم) ^(١). فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور؛ فانصبه على أنه مفعولٌ له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إجلالاً لك، ف(إجلالاً) مصدرٌ، فضلةٌ، ذُكِرَ علَّةٌ للقيام، وزمنه وزمنُ القيام واحدٌ، وفاعلها ^(٢) واحدٌ أيضًا وهو المتكلم ولو سئل ^(٣): لِمَ قُمْتَ؟ لقال: إجلالاً لك ^(٤).

وهذه الأمور ^(٥) الأربع مستفادةٌ من تمثيله مع أنه قد صرح بالأول، وأوماً إلى الثالث بقوله: أن تراه جوابٌ لِمَ (لكن التقييد بقوله: وَغَالِبُ الأَحْوَالِ ^(٦) لا معنى له.

(١) لفظة (لم): ساقطة من (س).

(٢) في (ك): وفاعله.

(٣) في (س): سئلت.

(٤) لفظة (لك): ساقطة من (ك).

(٥) لفظة الأمور: ساقطة من (س).

(٦) في (س): (وغالب الأحوال أن تراه) موضع ما بين القوسين.

وأفاد بقوله: لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ أَنَّهُ^(١) لا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مَغَايِرًا
لِلْفِظِ فَعَلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا لَكَانَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا.

ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نَصْبِهِ^(٢) لِأَنَّهَا مَعْتَبَرَةٌ
مَتَعَيَّنَةٌ^(٣) لِحَوَازِ نَصْبِهِ لَا لِحَوَازِ جَوْبِهِ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ نَصَيْتَ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ^(٤)
بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، سِوَاءَ كَانَ^(٥) مَجْرَدًا مِنْ أَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ كَمَا مَثَّلْنَا، أَمْ مَقْرُونًا بِأَلٍ
كَـ (صَرَبْتُهُ لِلتَّأْدِيبِ) أَمْ مَضَافًا - كَمَا فِي النِّظْمِ - لَكِنَّ النِّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الْجُرِّ فِيهَا إِذَا
تَجَرَّدَ، وَالْجُرُّ أَرْجَحُ فِيهَا إِذَا كَانَ بِأَلٍ، وَيَسْتَوِيَانِ^(٦) فِيهَا إِذَا كَانَ مَضَافًا كَمَا مَثَّلَ بِهِ^(٧)
الناظم.

وَمَتَى دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ وَفُقِدَ مِنْهَا شَرْطٌ مِنَ الشَّرْطِ الْبَاقِيَةِ فَلَيْسَتْ
مَفْعُولًا لَهُ، وَوَجَبَ أَنْ تَجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ^(٨) نَحْوُ: ﴿هُوَ^(٩) الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٩].

(١) في (س): إذ.

(٢) في (س): النصب.

(٣) لفظة (متعينة): زيادة في (ط).

(٤) في (د): جردت. تحريف.

(٥) في (س): أكان.

(٦) في (ط): ومستويان.

(٧) لفظة (به): ساقطة من (د) (ك).

(٨) الحروف الدالة على التعليل هي: اللام، ومن، وفي والكاف والباء. وقد مثل المؤلف للآم،

وأما (من) فمثال قوله تعالى: ﴿فَيَبْطَلُونَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠]، والكاف كقوله

تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، و(في) كقوله تعالى: ﴿لَمَسْكُرٍ فِي مَا

أَفْضَلْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

(٩) لفظة (هو): ساقطة من (ك).

- وَأَنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ

(١)

٢٣- فَحِجْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ نِيَابِهَا

(٢)

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي وَعَجَزُهُ:

كما انتفض العصفورُ بَلَّه القطرُ

انظر في البيت: الإنصاف: ١٦٠ (مسألة ٣٢) والأغاني (٩٧ / ٢١) والمقرب (٣٢) وشرح ابن يعيش (٦٧ / ٢) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩، والعيني (٣ / ٦٧، ٢٧٨) والخزانة (١ / ٥٥٢) والتصريح (١ / ٣٣٦، ٢ / ١١) والهمع (١ / ١٩٤) والدرر (١ / ١٦٦) وشرح اللمحة البدرية (٢ / ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (٣ / ٢٠) وشرح الأشموني (٣ / ٢٣٧، ٢ / ٣٨٠).

الشاهد: في قوله (لِذِكْرِكِ)؛ حيث جرّ الذكرى بحرف الجرّ وهو لامُ التعليل وذلك لاختلاف فاعل الذكرى الذي هو علة، وفاعل العامل (تعرو) الذي هو معلن. (٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل قاله امرؤ القيس، وهو من معلّقة الشهيرة وَعَجَزُهُ:

لَدَى السَّرِّ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

والبيت من شواهد: المقرب (٣٣) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨، والعيني (٣ / ٦٦، ٢٢٥) والتصريح (١ / ٣٣٦) والهمع (١ / ١٩٤، ٢٤٧) والدرر (١ / ١٦٦، ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢ / ١٢٤) وشرح اللمحة البدرية (٢ / ٢٠٥) وديوان امرئ القيس ص ١٢٩.

والشاهد: في قوله (لنوم) لأنّه رغم أنّ النومَ علةٌ لخلع الثياب إلا أنّه لم يتحدّ مع المعلول في الزمن، فرمته متأخراً عن زمن خلع الثياب لهذا جرّ باللام.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَأَنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ مُقَامَ مَعَ فَأَنْصِبُ بِلَا مَلَامٍ
تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجَبَابَا وَأَسْتَوْتُ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
وَمَا صَنَعْتَ يَا قَتِي وَسُعْدَى فِقِسْ عَلَى هَذَا تُضَادِفُ رُشْدَا

المفعول معه: هو الاسمُ الفُضْلَةُ الواقعُ بَعْدَ وَاوٍ^(١) أريدُ بها الدلالةُ عَلَى المصاحبةِ من غيرِ تَشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِفِعْلِ ظَاهِرٍ أَوْ مَقْدَرٍ، أَوْ اسْمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ، فَمِثَالُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ (٣٣) نَحَوَ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجَبَابَا)، أَي: مَعَ جَبَابِ النَّخْلِ: أَي تَلْقِيحُهُ - مِنَ الْجَبِّ وَهُوَ الْقَطْعُ^(٢)، وَمِثْلُهُ: (اسْتَوْتُ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَ) أَي: مَعَ الْأَخْشَابِ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَكُنْ مَعُوجَّةً حَتَّى تَسْتَوِيَ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّ الْمِيَاهَ بَلَّغَتْ فِي ارْتِفَاعِهَا إِلَى الْأَخْشَابِ فَاسْتَوَتْ مَعَهَا، أَي: ارْتَفَعَتْ، وَكَذَا (مَا صَنَعْتَ يَا قَتِي وَسُعْدَى؟) أَي^(٣) مَعَ سُعْدَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ السُّؤَالَ عَنِ صُنْعِهِ مَعَ سُعْدَى، لَا عَنِ صُنْعِ كُلِّ مِنْهُمَا.

ومثال الفعل المقدر نحو^(٤): (كَيْفَ أَنتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثُرَيْدٍ؟)، (وَمَا أَنتَ وَرَيْدًا؟)، أَي: كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةٌ؟، وَمَا تَكُونُ وَزَيْدًا؟.

ومثال الاسم المذكورِ نَحَوَ: (أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلُ)، (وَأَعْجَبَنِي اسْتِوَاءُ الْمَاءِ وَالْحَشْبَةِ)، وَإِنَّمَا عَدَّدَ الْمَثَالَ لِيَفِيدَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ قَدْ يَكُونُ صَالِحًا لِلْعَطْفِ كَالْمَثَالِ الْأَوَّلِ، وَالثَّالِثُ^(٥)، وَقَدْ لَا يَكُونُ كَالثَّانِي^(٦)، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْلُحْ^(٧) لِمَا مَرَّ.

(١) فِي (ك): (وَاوِ الْمَعِيَةِ).

(٢) فِي (س): قَطْعُهُ.

(٣) لَفْظَةٌ (أَي): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٤) لَفْظَةٌ (نَحَوَ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٥) فِي (س): وَالثَّانِيثُ، خَطَأً.

(٦) فِي (س): كَالثَّالِي.

(٧) فِي (ك): يَصْحُحُ.

ومثله: (لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ الْعَطْفُ؛ لِاقْتِضَائِهِ خِلَافًا
المعنى المراد^(١) بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه.

وقد تبيّن لك ممّا قلنا أنّه ليس من المفعول معه قولُ أبي الأسود الدؤلي^(٢)

٢٤- لَا تَنْهَ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ^(٣)

وَتَخَوُّ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لِانْتِفَاءِ الْاسْمِ، إِذِ الْأَوَّلُ فَعْلٌ وَالثَّانِي جُمْلَةٌ
اسْمِيَّةٌ. وَلَا نَحْوُ: مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً، إِذِ الْوَاوُ فِيهِ لِلْعَطْفِ، وَالْمَعْيَةُ اسْتَفِيدَتْ مِنَ
الْعَامِلِ، وَلَا: (كُلُّ رَجُلٍ وَصَيَعْتُهُ)؛ لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ.

وليس من المفعول معه أيضًا قوله:

٢٥- عَلَفْتُهُا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٤)

(١) لفظه (المراد): ساقطة من (ك).

(٢) هو ظالم بن عمر، يرتفع نسبه إلى الدئل بن بكر وإليه ينسب، ولد بمكّة ورحل إلى المدينة
فروى عن عمر، وقرأ على عثمان وعلي -رضي الله عنهما- توفي بالبصرة سنة ٦٩ هـ وأخذ
عنه يحيى بن يعمرت ١٢٩ هـ وميمون الأقرن، وعنسة الفيل.

راجع في ترجمته: بغية الوعاة (٢٧٤) وإنباه الرواة (١/ ١٦، ٣٨٠) والأنساب (٢٣٣)
وطبقات بن سعد ص: ٧.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الكامل، وعجزه:

عَارَ عَلَيَّكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

والبيت من شواهد: سيبويه (١/ ٤٢٤) وابن يعيش (٧/ ٢٤) والخزانة (٣/ ٦١٧) والمعنى
ص ٣٦١، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ٣١٢، وأدب الدنيا (ص ٣٢) والعيني (٤/
٣٩٣) والتصريح (٢/ ٢٣٨) وشرح ابن عقيل (٣٢٨) وشرح اللمحة البدرية (٢/
٣٤٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس ص
٢٩٥، والهمع (٢/ ١٣) والدرر (٢/ ٩).

وقد استشهد به على نصب (وتأتى) بأن مضمرة وجوبًا، لأنّه أراد: لا تجمع بين النهي
والإتيان.

(٤) هذا صدر بيت من الرجز قاله ذو الرمة، وعجزه:

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، (ولا يجوز فيه أيضًا العطف لانتفاء المشاركة؛ إذ الماء لا يشارك التبن في العلف)^(١) بل ما بعد الواو منصوبٌ على المفعول به بإضمار فعلٍ، والتقدير: أي وسقيتها ماءً^(٢).

ومثله:

وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ^(٣)

-٢٦-

حَتَّى غَدَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

انظر فيه: الخصائص (٢/ ٤٣١) والأمالى الشجرية (٢/ ٣٢١) والإنصاف (٣٥٧) وشرح ابن يعيش (٢/ ٨) وخزانة الأدب (١/ ٤٩٩) والمغنى (ص ٦٣٢) والعيني (٣/ ١٠١)، ٤/ ١٨١) والتصريح (١/ ٢٤٦) والهمع (٢/ ١٣٠) والدرر (٢/ ١٦٩) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٠٧) وصدوره في ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٦٤، مع شطر آخر سابق له من الرجز وهو بتامه هناك، هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلُ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَيْتًا وَمَاءً بَارِدًا

والشاهد في قوله: (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله لانتفاء المشاركة وكذلك ليس من المفعول معه، لانتفاء المعية، بل هو مفعولٌ به لفعل محذوف يناسبه والتقدير: وسقيتها تيتًا ويكون من قبيل عطف الجمل.

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) في (ك): وأسقيتها.

(٣) هذا عَجْزٌ بَيْتٌ من بحر الوافر، قاله الرَّاعِي التَّمْرِي، وَصَدْرُهُ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وهو من فصيحة له مطلعها:

أَبَتْ آيَاتُ حَبِي أَنْ تُبَيَّنَا لَنَا حَبْرًا، وَأَبَكَيْنَ الْحَزِينَا

وهو من شواهد: المغنى (ص ٣٥٧) وتأويل مشكل القرآن ص ١٦٥، والخصائص (٢/ ٤٣٢) والإنصاف ص ٣٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢، والعيني (٣/ ٩١)، ٤/ ١٩٣) والتصريح (١/ ٢٤٦) والهمع (١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠) والدرر (١/ ١٩١)، ٢/ ١٦٩) وشرح الأشموني في باب المفعول معه رقم (٤٤٢).

أَي: وَكَحَلَّنَ الْعِيُونَا^(١).

والشاهد في قوله: "العيونا" حيث انتصب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: وكحلن العيوننا- وهنا من قبيل عطف الجمل، ولا يصح أن يكون مفعولاً معه؛ لانتفاء المعية.

(١) العبارة ساقطة من (س) وفي (ك): (أَي: وَكَحَلَّنَ).

بَابُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ

وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبْنِيِّ
ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ

الحال يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ - وهو الأفضح، يقال: حَالٌ ^(١) حَسَنَةٌ، وحالٌ حَسَنٌ، وقد يؤنَّثُ لفظها فيقال: حالةٌ.

وهي قسمان: مؤكدةٌ - ولم يتعرَّضَ لذكرها ^(٢)، ومؤنَّسة، وهي: الاسمُ، الفضلةُ المفسَّرُ لما أنبهم ^(٣) من الهيئات.

ولما كان بين الحال والتمييز مشاركةٌ في عدَّة أمور جمع بينهما في ذلك اختصارًا فيشتركان في أن كلاً منهما يكون منصوبًا، فضلةٌ نكرة، رافعًا للإبهام.

لكنَّ الحالَ لا يكونُ إلا منصوبًا بخلاف التمييز - وإن ورد الحالُ أو التمييزُ بلفظ المعرفة أوَّلَ كُلِّ منهما بنكرة، محافظةً على ما استقرَّ لهما ^(٤) من لزوم التنكير نحو: اجتهد وخذك، أي: منفردًا، وقوله:

وَطَيْبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنِ عَمْرٍو ^(٥) - ٢٧

(١) لفظ (حال): ساقطة من (س).

(٢) في (د): لي ذكرها.

(٣) في (ك): أيهم.

(٤) في (ك): لها.

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب اليشكري، والبيت بتمامه:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَيْبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ

وهو من شواهد: الهمع (١/٨٠، ٢٥٢) والدرر (١/٥٣، ٢٠٩). والعيني (١/٥٠٢،

أي: نَفْسًا.

والمرادُ بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة وإن تَوَقَّعت^(١) فائدة الكلام عليه،
أَلَا تَرَى أَنْ مَرَّحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿وَلَا تَمَشِ فِي الْأَرْضِ مَرَّحًا﴾ [الإسراء: ٣٧،
لقمان: ١٨]، منصوبٌ على الحال، ولو أُسْقِطَ لفسد المعنى، ومثله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا
السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينًا﴾ [الأنبياء: ١٦].

واعلّم أن الحال قد تكون رافعة: إما لإبهام هيئة الفاعل نحو: (جاء زيدٌ راكبًا)،
أو هيئة المفعول نحو: (ركبتُ الفرسَ مسرّجًا)، أو هيئة صالحة لهما نحو: (لقيتُ عبدَ
الله راكبًا).

وقد تكون رافعة لهيئتها معًا^(٣) (٣٤) نحو: لقيتُ عبدَ الله راكبين، وسيأتي أن
التمييز يكون رافعًا لإبهام ذات^(٤) أو نسبة - وهذا معنى قوله: (على اختلاف الوضع
والمباني)، أي: وضع الكلمات المفردة وتركيبها.

٣/٢٢٥) والتصريح (١/١٥١، ٣٩٤) وشرح الأشموني (١/١٨٢) والمفضليات ص
٣١٠، وشرح اللمحة البدرية (٢/١٨٦).

موضع الشاهد: في قوله: (وطبت النفس) حيث جاء التمييز (النفس) معرفًا بأل، ولكنه
يؤول بالكرة على زيادة (ال) فيه، فيقال: وطبت نفسًا.

وقال صاحب الدرر (١/٢٠٩): "استشهد به على جواز تعريف التمييز - عند الكوفيين
وابن الطراوة"، وتأويله هو مذهب البصريين والناظم وتابعهم المؤلف.

(١) في (س): (وقعت).

(٢) قوله تعالى: زيادة في (ط).

(٣) لفظة (معًا): زيادة في (ك) (س) (ط).

(٤) في (س): ذوات.

وقوله: (جاء) بالإنفراد؛ مراعاةً للفظِ (كَيْلًا)، فإنه^(١) مفردُ اللفظِ، مُتَنَّى^(٢) المعنى.

ثم أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتَقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ
ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مِّنْ سَأَلٍ
مِثْلَهُ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا

لَمَّا قَدَّمَ أَهْمَهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي النَّصْبِ وَالْفَضْلَةِ وَالتَّنْكِيرِ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْفَرْقِ
بَيْنَهُمَا وَهُوَ مِنْ أَوْجِهٍ اقْتَصَرَ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن الغالبَ على الحال أن يكونَ وصفًا من الفعل، أي: من مصدره،
للدلالة^(٣) على مُتَّصِفٍ به، بخلاف التمييز لا يكون غالبًا إلا جامدًا كما سيأتي.

الثاني: أن الحالَ يَصِحُّ أن يقعَ جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ بـ(كَيْفَ) لِأَنَّهَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ
الْأَحْوَالِ، بخلاف التمييز، ألا تَرَى أَنَّ (راكِبًا) في: (جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا) (وصفٌ^(٤))
مُشْتَقٌّ مِنَ الرُّكُوبِ، ويصلحُ للوقوعِ في جوابِ كيفَ، ومثله (خَاطِبًا) في: (قَامَ
قُسٌّ^(٥) فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا).

وَقُسٌّ بِنُ^(٦) سَاعِدَةَ: من فصحاء العرب، كان خطيبًا من خطباء الجاهلية،

(١) في (ك): لأنه.

(٢) في (س): مبني، تحريف.

(٣) في (س): الدال.

(٤) لفظة (وصف): زيادة في (ك) (س) (ط).

(٥) في (د): قيس.

(٦) لفظة (بن): زيادة في (ك) (س) (ط).

مات^(١) قَبْلَ بَعْتِهِ النَّبِيِّ ﷺ، وكان مؤمناً بظهوره ﷺ.

وَعَمَّا ظُنُّوا: سُوْقُ بَوَادِي نَخْلَةٍ^(٢) كانت لهم مشهورة، وهو^(٣) غيرُ منصرفٍ للعلمية والتأنيث.

ومما اختلف فيه أنَّ الحَالَّ لبيان الهيئة، وهو تارةً لبيان الذات، وأخرى لبيان جهة النسبة.

وأيضاً النصبُ في الحال على معنى (في)، وفي التمييز على معنى (من) البيانية.

والحال يقع مفرداً وجملة وشبهها، والتمييز لا يكون إلا مفرداً.

والغالبُ على الحال أن تكونَ متنقلةً، كما أن الغالبَ عليها أن تكونَ مُشتَقَّةً.

ومعنى انتقالها^(٤) ألا تكونَ لازمةً لصاحبِ الحالِ كما مثلنا، وربّما كانت لازمةً نحو: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا^(٥).

(١) لفظة (مات): زيادة في (س) (ك) (ط).

(٢) في (ك): نجلة.

(٣) في (ك): هي.

(٤) في (س): اشتقاقها - خطأ.

(٥) أطول: حالٌ من الزرافة، وهي بفتح الزاي، قال ابنُ هشام: (وقد عاب بعضُ الجهّالِ ما جَرَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتحُ والضمُّ فبيّنتُ له أنَّ هذه اللفظة ذكرها أبو المنصور الجواليقي في كتابه: (فيما تغلط فيه العامة) فقال في باب ما جاء مفتوحاً، والعامةُ تضمُّ ما نصُّه: (وهي الزرافة - بفتح الزاي - هذه الدابة التي مُجمعتُ فيها خَلِقَ شَيْئاً، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس: (زرافة) بالفتح - وهو الوجهُ والعامة تضمُّه اه).

ولم يتعرّض الناظم لصاحب الحال، وهو من تكون^(١) الحال وصفًا له في المعنى، وشرطه أن يكون معرفة، أو نكرة يصحُّ الابتداء بها، نحو: ﴿خَاشِعًا^(٢) أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]^(٣)، ﴿أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّالِئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]^(٤)، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا، وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَتَصَرِّفًا، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَقَدْ يُخْتَفَى، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا وَيَعْتُهُ بِسَدْرِهِمْ فَصَاعِدًا
أي: ومن الحال التي عاملها تضمّن معنى الفعل دون حروفه (مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا).

فَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، (وَذَا: خَبْرُهُ)^(٥)، (وبالفناء: جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ"قاعدًا")^(٦)، وقاعدًا: حالٌ، والعامِلُ فِيهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ "أَشِيرٌ"، ومثله: "زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا"، و"بَكْرٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا".

فقاعدًا، وجالسًا: حالانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِمَا^(٧)، والعامِلُ فِيهِمَا الظَّرْفُ والمَجْرُورُ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ.

(١) في (ط): يكون.

(٢) في (ط): حُشَّعًا، وهي قراءة حفص وغيره.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو، وحمة، والكسائي، وخلف، وقرأها الباقون ومنهم حفص: (حُشَّعًا). [انظر النشر: ١/ ٣٨٠]

(٤) للسائلين: ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (وذا: اسم إشارة للمفرد المذكر في محل رفع على الخبرية).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) فيها: زيادة في (ط) وفي (ك): في الظرف.

ومن الحال التي حُذِفَ عاملُها وجوبًا ما يُبَيِّنُ بها اِزْدِيَادًا في^(١) مقدار، أو (٣٥) نقصٌ فيه بتدرِج، نحو: "بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا، أو فَسَافِلًا"^(٢)، أي: فزادَ الثمنُ، أو قَدَّهَبَ صَاعِدًا، أو فَانْحَطَّ سَافِلًا^(٣).

وشرطُ نصب^(٤) هذه الحالِ أَنْ تكونَ مصحوبةً بالفاءِ أو بِشَمٍّ، لا بالواو؛ لقواتِ معنى التدرِجِ معها.

وقد يُحذَفُ عاملُ الحالِ جوازًا؛ لقريظةً لفظيةً نحوُ (رَاكِبًا) لِمَنْ قَالَ: كَيْفَ جِئْتَ؟ وَمَنْهُ: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي: تَجَمَّعَهَا.

أو حاليَّةً كقولك للمسافر: رَاشِدًا مَهْدِيًّا، أي: تذهبُ، وللقادم مَسْرُورًا، أي: رَجَعْتَ.

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فقد أشار إلى حاله^(٥) بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدَدِ وَالْوَزْنَ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
وَمَنْ إِذَا فَكَّرَتْ فِيهِ مُضْمِرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ

التَّمْيِيزُ: مصدرٌ بمعنى (المُمَيِّزِ) بكسر الياء، ويرادفه: التَّبْيِينُ، والتفسير^(٦)، وهو

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٢) في (د): تسافلًا، تحريف.

(٣) انظر المقتضب: (٢٥٥/٣).

(٤) في (ط): ويشترط لنصب.

(٥) في (س): إليه.

(٦) التبیین والتفسير مصطلح الكوفيين، وأما التمييز فهو مصطلح البصريين، راجع ص

(١٧٨) من التحقيق.

اسم نكرة، فضلة، مَصْمَنٌ^(١) معنى (من) يَرْفَعُ^(٢) إبهام اسم، أو إجمال نسبة.

وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحلّه كما يرشد إليه قوله: (فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ)، وَقَدْ فَهِمَ مِنْ حَدِّهِ أَنَّهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَمْيِيزٌ لِلْمَفْرَدِ، وَتَمْيِيزٌ لِلنِّسْبَةِ^(٣).

فالأوّل هو الواقع غالباً^(٤)، بَعْدَ ما يفيّد المقادير من العدد والوزن والكيل والمساحة؛ لبيان جنسها، أي^(٥): أي شيء هو.

فالواقع بَعْدَ العدد مجرورٌ بالإضافة كَثَلَاثَةِ رِجَالٍ، وَمِائَةِ عَبِيدٍ، وَأَلْفٍ^(٦) غُلَامٍ.

نَعَمْ، الواقعُ بَعْدَ (أَحَدَ عَشَرَ)^(٧) فما فوقه إلى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فإنه منصوبٌ، نحو: ﴿وَتَعْتَنَّا مِنْهُمْ أَتْنَى عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة، فَمَنْصُوبٌ^(٨) وَنَاصِبُهُ مُمَيِّزُهُ (كَعَشْرِينَ مِثْلًا فِي)^(٩): عَشْرِينَ ذِرْهَمًا، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا لِطَلْبِهِ مَا بَعْدَهُ، كاسم الفاعل:

تَقُولُ عِنْدِي مِثْوَانِ زُبْدًا وَخَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا

(١) في (ط): متضمن.

(٢) في (ك): لرفع.

(٣) في (س): وتمييز الجملة.

(٤) لفظة (غالبًا): ساقطة من (س).

(٥) لفظة (أي): زيادة في (ك).

(٦) في (س): (ومائة).

(٧) في (ك): (الأحد عشر).

(٨) في (س): منصوب.

(٩) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلًّا وَمَالَهُ غَيْرُ جَرِيْبٍ نَخْلًا

أتى بأربعة أمثلةٍ الأوَّل للموزون، والثاني للمعدود، والثالث للمكيَّل، والرابع للمدروع^(١).

وَالْمَنَوَانِ: تَنْبِيْهُ مَنَا، كَعَصَا^(٢) - وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَعْنَةٌ فِي الْمَنْ.

وَالجَرِيْبُ: قِطْعَةٌ مَعْلُومَةٌ مِنَ الْأَرْضِ.

وَلَكَّ فِي تَمْيِيزِ غَيْرِ الْعَدَدِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: نَضْبُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَجَرُّهُ بِيْمِنْ ظَاهِرَةٌ كَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ، وَمَنَوَانٍ مِنْ زُبْدٍ، وَجَرِيْبٍ مِنْ نَخْلٍ (وَصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ)^(٣).

وَإِضَافَتُهُ إِلَى جِنْسِهِ كَرَطْلٍ زَيْتٍ، وَمَنَوَانٍ زُبْدٍ، وَجَرِيْبٍ نَخْلٍ، وَ(صَاعٍ تَمْرٍ)^(٤).

نَعَمْ إِنْ أُرِيدَ بِالْمَقَادِيرِ الْأَلَاتِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَجْزُ إِلَّا إِضَافَتُهَا؛ كَعِنْدِي مَنَوَانًا سَمْنًا، وَقَفِيْزُ بُرٍّ: تَرِيدُ الرُّطْلِينَ اللَّذِينَ يُوْزَنُ بِهَا السَّمْنُ، وَالْمِكْيَالُ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْبُرُّ، وَالْإِضَافَةُ حَيْثُئِذٍ بِمَعْنَى اللَّامِ.

وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْعَدَدِ فَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِيْمِنْ كَتَمْيِيزِ النِّسْبَةِ بِالْمَحْوَلِ، وَأَشَارَ التَّمْيِيزُ إِلَى النِّسْبَةِ بِقَوْلِهِ:

وَمِنْهُ أَيُّضًا نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا

(١) المدروع، أي: المقيس؛ حيث كان القياس قديمًا بالدراع، ولا زال موجودًا حتى الآن في بعض قرى الريف المصري، حيث يراد قياس المباني والعقارات، وهو ما يقصد به المساحة.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ص ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين زيادة في (ط).

وَجَبَّذَا أَرْضُ الْبَيْعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ عِرْضًا
وَقَدْ قَرِرْتَ بِالْإِيَابِ عَيْنًا وَطَبَّتْ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

أي: ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن^(١) مضمون الجملة، وهو قسمان^(٢): **مُحَوَّلٌ** (٣٦)، و**غَيْرُ مُحَوَّلٍ**.

فالأول: ثلاثة أنواع: **مُحَوَّلٌ** عن المبتدأ، **نَحْوُ**: (صَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ عِرْضًا) أصله، **عِرْضٌ** صَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع، فصار: (صَالِحٌ أَطَهَّرُ مِنْكَ)، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومنه: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤].

و**مُحَوَّلٌ** عن الفاعل: **نَحْوُ**: (قَرَّرَ زَيْدٌ عَيْنًا)، و(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، أصله: قَرَّتْ عَيْنُ زَيْدٍ، و**طَابَتْ** نَفْسُ) ^(٣) مُحَمَّدٍ، فحوَّلَ الإسنادُ عن المضاف إلى المضاف إليه، ثم جيء بالمضاف تمييزاً.

و**مُحَوَّلٌ**^(٤) عن المفعول - ولم يتعرض له الناظم - **نَحْوُ**: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، أصله: ﴿وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، فحوَّلَ المفعول، وجعل تمييزاً، وأوقع الفعل على الأرض^(٥)﴾.

(١) في (س): (من) تحريف.

(٢) في (س): على قسمين.

(٣) ما بين القوسين برُمَّته: موضعه بياض في (ك).

(٤) في (س): محمول - خطأ.

(٥) هذا مذهب المتأخرين، وبه قال ابنُ عصفور، وابنُ مالك.

وقال الأبيدي: (هذا القسم لم يذكره النحويون).

وقال السيوطي: (والثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله).

وقال الشلويين: (عيوناً) في الآية تُصب على الحال المقدرة، لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز

منقولاً من المفعول فينبغي أن لا يقال به.

(وَأَمَّا غَيْرُ الْمُحَوَّلِ (عَنْ شَيْءٍ أَصْلًا) ^(١) فَتَحَوُّ) ^(٢): (امتلأ الإناء ماءً)، و(نَعَمْ رَجُلًا زَيْدًا، وَيُسَّ بَدَلًا عَبْدُ الدَّارِ)، و(حَبَدًا أَرْضُ البَيْعِ أَرْضًا)، (وَللهِ دَرَّةٌ فَارِسًا) ^(٣)؛ لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ وُضِعَ ابتداءً هَكَذَا غَيْرَ مُحَوَّلٍ ^(٤).

والناصبُ لتمييز النسبة ما تقدّمه من فعلٍ، أو شِبْهه ^(٥).

وقال ابنُ أبي الرِّبيع: عيوناً نُصِبَ على البدل من الأرض، وحذف الضمير - أي: عيونها، أو على إسقاط حرف الجر، أي: (بعيون).
المجم: (١/٢٥١).

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): والثاني نحو.

(٣) العبارة: زيادة في (ك).

(٤) يُشْتَرَطُ في هذا التمييز خمسة شروط:

أولها: أن يكون نكرةً فلا يصحّ الإتيانُ به معرفةً.

الثاني: أن يكون عامّاً، ونريدُ بالعام ما يكون له أفرادٌ متعددة كرجل، وامرأة، وفتاة، وكتاب فإن لم يكن له إلا فردٌ واحدٌ كقمرٍ وشمسٍ لم يصحّ أن يكون تمييزاً.

والثالث: أن تكون النكرة مما يقبل (أل) فخرج بذلك لفظي: مثل، وغير، ونحوهما مما هو متوغّل في التكبير، ولا يقبل (أل).

الرابع: أن يؤخّر هذا التمييز عن الفعل الذي هو نَعَمْ أو بئس فلا يصحّ تقديمه عليهما.

والخامس: أن يُقدّم هذا التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم فلا يجوز أن يؤخّر عنه، والمثال الجامع لهذه الشروط الخمسة هو: (نَعَمْ رَجُلًا زَيْدًا).

انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: ص ١٥١

(٥) وهذا ما عليه سيويه، والمازني، والمبرد، والزجاج، والفارسي، والسيوطي، ويرى ابن

عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصبت عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصبت من تمامه.

انظر المجم: (١/٢٥١).

(بَابُ نِعَمٍ وَبِئْسَ)

وَاعْلَمَ أَنَّ نِعَمَ وَبِئْسَ مَوْضِعَانِ؛ لِإِنِّشَاءَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، ففَاعِلُهُمَا إِمَّا (مَقْرُونًا)^(١) بِأَلِ (الْجَنَسِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ)^(٢) نَحْوُ: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩].

أَوْ مَضَافًا لِمَا هِيَ فِيهِ، نَحْوُ: ﴿وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، ﴿فَبِئْسَ مَتْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦]، أَوْ مَضْمَرًا^(٣)، مَفْرَدًا مُسْتَتِرًا، مَفْسَّرًا بِنَكْرَةٍ بَعْدَهُ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ مَطَابِقَةً لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ: (نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا)، وَ(نِعَمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ)^(٤)، وَ(نِعَمَ رَجُلًا زَيْدُونَ)^(٥).

وَإِذَا^(٦) اسْتَوْفَتْ نِعَمٌ وَبِئْسَ فَاعِلُهُمَا الظَّاهِرَ أَوْ المَضْمَرَ، وَتَمْيِيزَهُ جِيءَ بِالمَخْصُوصِ بِالمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ^(٧)، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا العَمُومُ المُسْتَفَادُ مِنْ أَلٍ فِيهَا إِذَا كَانَ الفَاعِلُ ظَاهِرًا، وَالمَضْمِيرُ فِيهَا عَدَاهُ، أَوْ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٢) (مقرونًا): زيادة في (ك).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) لفظة (مضمراً): زيادة في (ك) (ط).

(٥) في (ك): (زيدان).

(٦) اختلف العلماء حول كون (نعم وبئس) اسمين أو فعلين:

فذهب الكوفيون إلى أنها اسمان مبتدآن.

وذهب البصريون إلى أنها فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي

من الكوفيين، وإلى الرأي الثاني مال كل من الناظم، والشارح.

وانظر الإنصاف مسألة رقم ١٤.

(٧) في (ك): فإذا.

(٨) في (ك) خبر.

ولك تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتعين حينئذ ابتدائية، ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل، ولا بينه وبين التمييز عند البصريين، وما وقع في النظم
إما مذهب كوفي، أو ضرورة^(١).

(١) أجاز الكوفيون توسط المخصوص بين الفعل والتمييز؛ فقد أجازوا نحو (نعم زيد رجلاً)
فزيد هو المخصوص بالمدح، وقد توسط بين الفعل (نعم) وبين التمييز (رجلاً).
وأما البصريون فلا يجوز عندهم ذلك إلا في ضرورة.
انظر الهمع: (١٦/٢).

(بَابُ حَبْدًا)^(١)

(وَأَمَّا حَبْدًا فَهِيَ كَنَيْمٌ فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى، مَعَ زِيَادَةِ أَنَّ الْمَدْوَحَ مَحْبُوبٌ لِلْقَلْبِ)^(٢) وَالْأَصْحَحُ أَنَّ "ذَا" فَاعِلُهُ^(٣) فَلَا يُتَّبَعُ، وَيَلْزَمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ بِخِلَافِ ذَلِكَ لِشِبْهِهِ بِالْمَثَلِ^(٤)، وَيَجِبُ ذِكْرُ الْمَخْصُوصِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا اسْمُ الْإِشَارَةِ، أَوْ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى الْمَخْصُوصِ نَحْوُ: حَبْدًا رَجُلًا زَيْدًا، وَتَأْخِيرُهُ كَمَا مَثَلُ النَّاطِمِ^(٥).

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) العبارة بتامها: ساقطة من (ك).

(٣) اختلف في إعراب لفظة (حَبْدًا)؛ فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان، وابن خروف، وزعم أنه مذهب سيبويه، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف هنا - إلى أن (حَب) فعلٌ ماضٍ، و(ذَا) فاعله، وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ، والجمله قبله خبره، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد، أي: الممدوح زيد، أو المذموم زيد، واختاره الفاكهي.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي، واختاره ابن عصفور إلى أن (حَبْدًا) اسمٌ، وهو مبتدأ والمخصوص خبره، أو خيرٌ مقدَّم، والمخصوص مبتدأ مؤخرٌ، فركبت (حَب) مع (ذَا) وجعلنا اسمًا واحدًا.

وذهب قومٌ منهم ابن درستويه إلى أن (حَبْدًا) فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ فاعله، فركبت (حَب) مع (ذَا) وجعلنا فعلًا - وهو أضعف المذاهب.

انظر شرح ابن عقيل: (١٧٠ / ٣).

(٤) فهو - أي: ذا - لا يتغير عن حاله كالمثل، والأمثال لا تُغَيَّرُ، كما يقال: الصَّيْفَ صَيَّغَتِ اللَّبَنُ بِكسر التاء، وإن كان الخطابٌ لغير مؤنث.

الهمع: (٨٨ / ٢).

(٥) لفظة (الناظم): ساقطة من (س).

وإِذَا أُريدَ بِحَبَّدَا الذَّمُّ أُدخلَ عليها "لا"؛ فتساوي بِشَسَّ في العملِ والمعنى
 فيقال: لا حَبَّدَا زَيْدٌ.

بَابُ كَمِّ الاسْتِفْهَامِيَّةِ

وَكَمَّ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَانصِبْ وَقُلْ كَمَّ كَوَكَبًا تَحْوِي السَّمَاءَ

تَقَدَّمَ أَنَّ (كَمَّ) اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَخَبَرِيَّةٌ، وَأَنَّ الاسْتِفْهَامِيَّةَ فِيهِ بِمَعْنَى (أَيُّ عَدَدٍ)، فَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ غَيْرَكَ بِكَمَّ وَجَبَ نَصْبُ مَا بَعْدَهَا^(١) عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَفْرَدًا كَتَمْيِيزِ أَحَدَ عَشَرَ، فَتَقُولُ: (كَمَّ كَوَكَبًا تَحْوِي السَّمَاءَ؟)، أَيْ: تَجْمَعُ، كَمَا تَقُولُ: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

فَكَمَّ: مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ؛ لِتَضْمِينِهِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَكَوَكَبًا: تَمْيِيزٌ، وَمَا بَعْدَهُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ.

نَعَمْ إِنْ جُرَّتْ (كَمَّ) بِالْحَرْفِ جَازَ لَكَ فِي تَمْيِيزِهَا إِذَا كَانَ مَتَّصِلًا بِهَا الْجُرُّ أَيْضًا بَيْنَ مُضْمَرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ - وَيَجُوزُ إِظْهَارُهَا فَتَقُولُ: بِكَمَّ دِرْهَمَ اشْتَرَيْتَ، أَوْ بِكَمَّ مِنْ دِرْهَمَ اشْتَرَيْتَ.

(١) فِي (س): مَا بَعْدَهَا، خَطَأً.

بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ

وهو المسمى ظرفاً (٣٧)

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَّرْفٌ أَرْزَمَنَّهُ يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَّرْفٌ أَمْكِنَةٌ
وَالكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي فَيَاغْتَرِبُ الظَّرْفُ بِهَذَا وَآكْتَفِ

من المنصوبات المفعولُ فيه، ويُسمَّى الظرف، وهو: كلُّ (١) اسم زمانٍ أو مكانٍ
سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في).

وَقَسَّمَهُ النَّاظِمُ إِلَى: زَمَانِيٍّ وَمَكَانِيٍّ، وَذَكَرَ أَنَّ الكُلَّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي.

والمرادُ من إِضْمَارِهَا ملاحظةٌ معناها كما أشرنا إليه، لا ملاحظة (٢) لفظها، ولم
يَعْتَبَرْ فِي هَذِهِ الْمَلَاخِظَةِ الْإِطْرَادَ- كما فعل ابنُ مالك (٣)؛ لأنَّ هَذَا الشَّرْطَ قَدْ
اضْطَرَبَ، أَي: اخْتَلَفَ (٤) فِيهِ.

وَنَاصِبُ الْمَفْعُولِ فِيهِ مَا سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَسُمِّيَ ظَرْفًا؛ لَوْقُوعِ الْفِعْلِ

(١) لفظة (كل) ساقطة من (د).

(٢) في (ك): ملاحظة. خطأ.

(٣) قال ابنُ مالك في ألفيته: الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمَّنَا (في) باطراد، كَهَذَا انْكَثُ أَرْزَمْنَا.

وقال ابن عقيل: واحترز بقوله: باطراد من نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت
الشام، فإنَّ كُلَّ واحدٍ من البيت، والدار، والشام متضمَّنٌ معنى (في) ولكنَّ تَضَمُّنَهُ معنى
(في) ليس مطَّردًا؛ لأنَّ أسماء المكانِ المختصَّة لا يجوز حذفُ (في) معها؛ فليس البيت والدار
والشام في المثل منصوبة على الظرفية، وإتيا هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ
الظرف هو ما تضمَّن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) بلا اطراد.

شرح ابن عقيل (٢/١٩١).

(٤) (أي اختلف): زيادة في (ط).

فيه؛ إذ كلُّ فعلٍ لا بدَّ له من زمانٍ أو^(١) مكانٍ يقع فيه.

وظروف^(٢) الزمان السائرة بِسَيْرِ^(٣) الدهر جميعًا تقبل النصب على الظرفية لا فرق بين مُبَهَمِهَا، وهو^(٤): ما دَلَّ على وقتٍ غَيْرٍ معيَّن كوقتِ وجين، ومُحْتَصَّهَا كأسماء الشهورِ والأَيَّامِ.

وأما ظروفُ المكانِ^(٥) فلا يقبلُ النصبُ منها إلا نوعان: (أحدهما: ما كان مُبَهَمًا، وهو ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه، وهو ضربان)^(٦): أحدهما الجهاتُ الستُ السابقة، كأمامَ وفوقَ ويمينَ وعكسِهِنَّ، وما أدَّى معناها كِتْلَقَاءَ ودُونَ وَتَمَّ وَغَرْبِيَّ وَشَرْقِيَّ وناحيةَ ومكانَ وجهةً^(٧).

(وثانيهما: المقاديرُ، أي: الدالةُ على مسافةٍ معلومةٍ كالفرسخِ والبريدِ والميلِ^(٨))^(٩).

والنوع^(١٠) الثاني: ما صيغَ من مصدر عامله، وهو ما أتحدت مادته ومادةُ عامله^(١١) كذهبتُ مذهبَ زيدٍ، وأنا قائمٌ مقامك، وسررتُ جلوسِي مجلسك.

(١) في (د): (و).

(٢) في (س): فظروف.

(٣) في (ك): سير.

(٤) في (د) (ك) (س): وعلى.

(٥) (وأما ظروفُ المكانِ): موضعها بياضُ في (ك).

(٦) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).

(٧) لفظة (جهة): زيادة في (ك).

(٨) الميل: هو أربعة آلاف خطوة، والفرسخُ: ثلاثة أميال، والبريدُ: أربعة فراسخ.

(٩) ما بين القوسين برمته ساقط من (ك).

(١٠) كلمة (النوع): موضعها بياضُ في (ك).

(١١) في (ك): عمله - خطأ.

ومن النحاة مَنْ جَعَلَ هذا من قسم المبهَم أيضًا.

فإن صِيغَ من غيرِ مصدرٍ عامِلِهِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِي، كَجَلَسْتُ فِي مَرَمَى زَيْدٍ - كما يَتَعَيَّنُ ذلك في (١) غيره من أسماءِ المَكَانِ المَخْتَصَّةِ، كَصَلَّيْتُ فِي المَسْجِدِ، وَأَقَمْتُ فِي الدَّارِ.

وَأَمَّا نَحْوُ (٢) قَوْلِهِمْ: دَخَلْتُ الدَّارَ، وَسَكَنْتُ الشَّامَ: فمفعولٌ به حَقِيقَةٌ، أو مفعولٌ فِيهِ، إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى المَبْهَمِ - هذا عند من لا يَعْتَبِرُ الاطِّرَادَ، وَأَمَّا عِنْدَ (٣) مَنْ اعتَبَرَهُ فهو منصوبٌ على نزعِ الخافِضِ تَوْشَعًا، أو (٤) إِجْرَاءً لِلْإِزْمِ مَجْرَى المتعدي (٥).

(١) في (د) (ط): (مع).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (عند): زيادة في (ط).

(٤) في (د) (س) (ك): (و).

(٥) قال سيبويه: (وقال بعضهم: ذهبُ الشَّامِ، وشبَّهه بالمبهَمِ إذا كان مكانًا يقع على المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه ليس في "ذهب" دليل على الشَّامِ، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبُ الشَّامِ: دخلتُ البيتَ).

الكتاب: (١/ ١٥-١٦).

فسيبويه يرى أن الشَّامِ والبيت في المثالين منصوبان على نزع الخافِضِ.

ويرى المبرِّدُ أنَّ (البيت) في (دخلتُ البيت) منصوب على المفعولية، ويتعرض لنقد كلام سيبويه السابق، فيقول: ومن ذلك قوله في: (دخلتُ البيت) أنه حذف منه حرف الجر وإنا (البيت) مفعولٌ صحيحٌ ها هنا - كما قال جل ثناؤه: ﴿لَتَدْخُلَنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ ءَامِينِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

والمبرِّدُ في هذا تابعٌ لأبي عمر الجرمي الذي سمع منه كتاب سيبويه، فالجرمي يرى أن (البيت) في: دخلتُ البيت، مفعول به.

ويردُّ ابنُ ولَّادٍ على المبرِّدِ، ويتنصر لسيبويه، ثم يقول: فأما ذهبُ (دخل) فقد استُعْمِلَ معها الوجهان، أعني: حذف حرف الجرِّ وإثباته، كقوله: دخلتُ في الدار ودخلتُ الدارَ، وذهبتُ إلى الشَّامِ وذهبتُ الشَّامَ.

انظر الانتصار في الردِّ على المبرِّدِ في نقده لسيبويه ص: ٦-٨.

وإنما استأثر ظرف^(١) الزمان مطلقاً بصلاحيته^(٢) للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العواويل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط:

تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا	وَعَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ	وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلَّى	وَالزَّرْعُ تَلْقَاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِّ
وَقِيَمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ	وَتَمَّ عَمْرُو فَادُنْ مِنْهُ وَأَقْرُبِ
وَدَارُهُ غَرْبِيٌّ فَيُضِ الْبَصْرَةَ	وَنَحْلُهُ شَرْقِيٌّ نَهْرٍ مُرَّةً

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص - ولم يمثل للمبهم منه كصمت^(٣) حيناً أو يوماً، وبقية الأمثلة المذكورة لظروف المكان المبهم، ولم يتعرض لياً صيغ من مصدرٍ عامليه، ولا لياً دلَّ على مقدارٍ من أسماء المكان.

وَالْأَبْلَقُ هُوَ: الْأَبْيَضُ، وَالْحَيَا بِالْقَصْرِ: الْمَطْرُ، وَالْمُنْهَلُّ: الْمَنْصَبُ بِشِدَّةٍ.

وَتَمَّ: بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ: ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ يُشَارُ بِهِ^(٤) لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ نَحْوُ: «وَأَزَلَفْنَا نَمَّ الْأَخْرِينَ» [الشعراء: ٦٤].

وَعَرْبِيٌّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْغَرْبِ، وَشَرْقِيٌّ (٣٨) مَنْسُوبٌ^(٥) إِلَى الشَّرْقِ، وَالْمَعْنَى الْمَكَانِ الَّذِي يَلِي الْغَرْبَ أَوْ الشَّرْقَ.

(١) في (ك): ظروف.

(٢) في (ك): لصلاحيته.

(٣) في (ك): (نحو كصمت).

(٤) في (ك): فيشار به.

(٥) لفظة (منسوب): زيادة في (ط).

وَفَيْضُ الْبَصْرِ: زِيَادَةُ دِجَلَتِهَا، وَمُرَّةٌ: اسْمُ رَجُلٍ، كَمَعْبَدٍ:
وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَيَعْدُهُ وَإِثْرُهُ وَخَلْفُهُ وَعِنْدُهُ

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضاً، لكنها لما لم تتعين لأحد الظرفين، بل صَلَحَتْ لِكُلِّ مِنْهَا بِاعْتِبَارٍ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ أَفْرَدْتُمَا^(١) بِالذِّكْرِ^(٢)، تَبَعًا لِلنَّاطِمِ فِي شَرْحِهِ^(٣)، فَإِنَّ أَضْفَتْهَا إِلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ التَّحَقَّتْ بِهِ، وَانْتَصَبَتْ انْتِصَابَهُ نَحْوُ: صُمْتُ قَبْلَ السَّبْتِ، وَبَعْدَ الْحَمِيسِ، وَإِثْرَ رَمَضَانَ، وَخَلْفَ رَمَضَانَ، وَقَدِمْتُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِنْ أَضْفَتْهَا إِلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ انْتَصَبَتْ انْتِصَابَهُ أَيْضًا نَحْوُ: دَارِي قَبْلَ الْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْحَمَامِ، وَخَلْفَهُ، وَعِنْدَهُ.

ولما كانت (عند) لا تتصرف (ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها، وهو الجرب من)^(٤) تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(١) في (ط): أفردها.

(٢) (بالذكر): ساقطة من (ك).

(٣) قال الحريري في شرحه للملحة: واعلم أن في الأسماء ما إذا أضيف إلى شيء صار من جنسه، والتحق بنوعه، فمن ذلك: قبل، وبعد، وكذلك أسماء العدد وكل، وبعض، ونصف، وثلاث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة (بين).

فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصمت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورُحْتُ بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ: انتصب (قبل، وبعد، وكل، وبعض، وبعد، وكل، وبعض وبين) انتصاب ظرف الزمان؛ لإضافتها إليه، وحصوله كالجزم منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿تَوَوَّنَ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وإذا قلت: دارى قبل المسجد وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، وقطعت عشرين مرحلة، انتصب قبل، وبعد، وعشرين، وبعض، وبين انتصاب ظرف المكان.

شرح الملحة للحريري ص ١٤٦ [بتصرف].

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطُّ مُجْرَرٌ
وَأَيْتًا صَادَقَتْ (فِي) لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمَ الْخَمِيسِ نَيْرٌ

ما اسْتُعْمِلَ من أسماء^(١) الزمان أو المكان ظرفاً تارة، وغير ظرفٍ أخرى، كأن اسْتُعْمِلَ مبتدأ أو^(٢) خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً؛ فإنه يَسْمَى في اصطلاح النحاة ظرفاً متصرفاً كيوم، فإنه استعمل ظرفاً في نحو: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ لكون نصبه على إضمار (في)، وغير ظرفٍ في^(٣) نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: ١٠]؛ إذ ليس منصوباً على إضمار (في)، بل على أنه مفعولٌ به، إذ^(٤) المراد أنهم يخافون نفس اليوم.

ومثله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]^(٥).

فحيثُ: مفعولٌ به وقع عليه الفعل لا فيه، وناصبه مقدرٌ دلَّ عليه (أَعْلَمُ)^(٦).

وما لزمَ النصب على الظرفية، ولم يخرج عنها أصلاً: قَطُّ وَعَوَّضُ - وهما مبنيان على الضمِّ، أو خرج عنها لكنْ (إلى)^(٧) حالة يشبهها، وهو^(٨) الجر بين خاصة، فإنه

(١) في (ك): (ظرف).

(٢) في (ك): (و).

(٣) لفظة (في): ساقطة من (ط).

(٤) في (س): (أو).

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم، قال أبو حيان في البحر المحيط: وقرأ ابن كثير وحفص ﴿رِسَالَاتِهِ﴾ بالتوحيد، وباقي السبعة على الجمع.

وانظر كذلك النشر: (٢/٢٦٢)

(٦) في (ك): (فحيثُ: مفعولٌ به لفعل محذوفٌ دلَّ عليه (أَعْلَمُ) أي: يَعْلَمُ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا ينصبُ المفعول به).

(٧) في (ك): (أي).

(٨) في (ك): (و(هي)).

يسمى في اصطلاحهم ظرفاً^(١) غير متصرفٍ كعندك؛ فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً، نحو: جَلَسْتُ عِنْدَكَ، أو مجروراً بيمين نحو: خرجتُ مِنْ عِنْدِكَ، ومثله قبل، وبعده، ولدى^(٢).

وإذا تقرر أن اسم^(٣) الزمان أو^(٤) المكان يكون^(٥) على حسب العوامل إذا لم يكن على معنى (في)، فقول الناظم: (فأزفع) محمولٌ على حالة الابتداء كما مثَّل.

(١) لفظة (ظرفاً): ساقطة من (ك).

(٢) في (ط): (لدى).

(٣) في (س): (أسماء).

(٤) في (س): (و).

(٥) في (ك): (يكونان).

بَابُ الاستثناءِ

وَكُلُّ مَا اسْتثنَيْتَهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنصَبِ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا دَعْدًا

من المنصوبات (المستثنى) في بعض أحواله، وهو المذكور بعد (إلا)، أو^(١) إحدى أخواتها، مخالفاً لما قبلها، نفيًا وإثباتًا.

وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله.

وأدواته^(٢) ثمانية ألفاظٍ ذكر منها هنا^(٣) ستة، وهي أربعة أقسام:

ما هو حرف وهو (إلا)، وما هو فعل وهو (ليس)، و(لا يكون)، وما هو مشترك بينهما، وهو: حَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا - كما تقدّم.

وما هو اسم، وهو: غَيْرٌ، وسوى بلغاتها^(٤).

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بيلاً؛ لأنّها أصلُ أدواتِ الاستثناء - وإن كان الأولى البدأة بها هو متعينُ النصب على كلّ حالٍ كالمستثنى بليس.

(١) في (ك): وبعد.

(٢) وأدواته: موضعها بياضٌ في (ك).

(٣) لفظة (هنا): زيادة في (ك).

(٤) قال ابن عقيل: وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنّف، وقلّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية.

انظر شرح ابن عقيل: (٢/٢٢٦).

تَمَّ الْمُسْتَنَى بِإِلَّاهِ حَالَاتٌ:

إحداها: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ كَلَامًا تَامًا مُوجِبًا، فَيَجِبُ نَصْبُ الْمُسْتَنَى بِإِلَّا سِوَاءَ كَانَ الْإِسْتِنَاءُ^(١) مَتَّصِلًا، كَمَا مَثَلُ النَّاطِمِ^(٢)، أَوْ مُنْقَطِعًا (٣٩) نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِجَارًا.

وَنَعْنِي بِالتَّامِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُشْتَمَلًا عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ.

وَبِالْمُوجِبِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِنَفْيٍ، أَوْ تَهْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ غَيْرَ تَامٍ، وَغَيْرَ مُوجِبٍ، فَيُعْرَفُ الْمُسْتَنَى بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ وَلَا عَمَلَ لِإِلَّا فِيهِ، وَمِنْ تَمَّ سُمِّيَ^(٣) هَذَا الْإِسْتِنَاءُ مَفْرَعًا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْإِلَّا تَفْرَعٌ لِلْعَمَلِ فِيهَا بَعْدَهَا، تَقُولُ^(٤): مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، فَتَرْفَعُ زَيْدًا بِجَاءَ^(٥)، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا فَتَنْصِبُهُ بِرَأَيْتُ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ فَتَجْرَهُ بِالْبَاءِ، وَصَارَ الْحُكْمُ مَعَهَا كَالْحُكْمِ بَدُونِهَا، وَعَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ^(٦).

الْحَالَةُ^(٧) الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ تَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ، وَإِلَيْهَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيحَابِ قَاوِلِهِ الْإِبْدَالَ فِي الْإِغْرَابِ

يَعْنِي: وَإِنْ يَكُنِ الْمُسْتَنَى^(٨) مَسْبُوقًا بِكَلَامٍ تَامٍ فِي غَيْرِ الْإِيحَابِ وَهُوَ: النَّفْيُ

(١) فِي (س): الْمُسْتَنَى.

(٢) لَفْظَةُ (النَّاطِمِ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) فِي (ط): يَسْمَى.

(٤) فِي (ك): (فَتَقُولُ).

(٥) بِجَاءَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (س) (ك).

(٦) فِي (ط): (عِنْدَهُ).

(٧) لَفْظَةُ (الْحَالَةُ): زِيَادَةٌ فِي (ط) (ك).

(٨) فِي (س): الْإِسْتِنَاءُ - خَطَأً.

وَشِبْهُهُ مِنْ تَهِي، أَوْ^(١) اسْتِفْهَامٍ إِنْكَارِي فَأَوَّلُهُ الْإِبْدَالُ، أَي: فَأَعْطِيهِ إِيَّاهُ بِأَنْ تَجْعَلَ
المستثنى منه في إعرابه (بدلاً، أي)^(٢): بدل بعض من كل عند البصريين^(٣)، نحو: (مَا
قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، بالرفع على الإبدال، (وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، بالجر.

وهذا غير مُتَعَيَّنٍ، بل يجوز النصب أيضاً^(٤) على الاستثناء، وقد قُرئَ بهما في^(٥):
﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٦٦]^(٦).

نعم الإبدال راجحٌ فيما إذا كان الاستثناء متصلاً كما مثلنا^(٧)، مرجوحٌ فيما إذا
كان منقطعاً، وأمكن تسليط^(٨) العامل على المستثنى كما في نحو^(٩) قوله:

(١) في (س): (و).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ك).

(٣) قال سيويه في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه): وذلك قولك ما
أتاني أحدٌ إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو، وما رأيتُ أحدًا إلا عمرًا، جعلت المستثنى
بدلاً من الأول، فكانك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً، كما
أنك إذا قلت: مررت برجل زيد فكانك قلت: مررت بزيد، فهذا وجه الكلام؛ إذ تجعل
المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنه تدخله فيما أخرجت منه الأول.
الكتاب: (١/ ٣٦٠).

(٤) لفظة (أيضاً): ساقطة من (ك).

(٥) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٦) وقال ابن هشام: قرأ السبعة إلا ابن عامر - برفع (قليل) على أنه بدلٌ من الواو في (فعلوه)
كأنه قيل: ما فعله إلا قليلٌ منهم، وقرأ ابنُ عامرٍ وحده: (إلا قليلاً) بالنصب.
انظر شرح شذور الذهب: ص ٢٦٥، وكذلك النشر: (٢/ ٢٥٠).

(٧) في (ط): (كما مثلناه).

(٨) في (س) (ك) (ط): (تسلط).

(٩) لفظ (نحو): ساقطة من (ك) (ط).

٢٨- وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)

فإن لم يمكن^(٢) ذلك، نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا^(٣) الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ، تَعَيَّنَ النَّصْبُ إِجْمَاعًا^(٤).

وَالْمُتَّصِلُ مَا^(٥) كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُنْقَطِعِ.

وَمَحَلُّ قَوْلِهِ: (فَأَوْلِهِ الْإِبْدَالُ) إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنَّ تَقَدَّمَ

(١) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجروان العود.

والبيت من شواهد: سيبويه (١/١٣٣، ٣٦٥) ومعاني الفراء (١/٤٧٩) والمقتضب (٢/٣١٨، ٣٤٦ - ٤/٤١٤) والإنصاف (١٧٤، ٢٣١) وابن يعيش (٢/٨٠، ١١٧ - ٧/٢١ - ٨/٥٢) والخزانة (٤/١٩٧ - ١٩٩) وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥، والعيني (٣/١٠٧ - ١٠٩) والتصريح (١/٣٥٣) وجمع الهوامع (١/٢٢٥، ٢/١٤٤) والدرر (١/١٩٢، ٢/٢٠٢) وشرح الأشموني (٢/١١٢) وشرح أبيات سيبويه ص ١٦٢ برقم ٥٠٤.

موضع الشاهد: في قوله "إلا اليعافير وإلا العيس"، حيث رفع والعيس واليعافير على أنهما بدلان من "أنيس" مع أنهما ليسا من جنس الأنيس، أي: الذي يؤنس به.

(٢) في (س): (يكن).

(٣) لفظة (هذا): ساقطة من (س).

(٤) قال سيبويه في باب (ما لا يكون إلا على معنى "ولكن"): ... ومثل ذلك أيضًا من الكلام فيها حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فما مع الفعل بمتزلة اسم نحو: (النقصان، والضرر) كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلمت زيداً فهو ما أحسن كلامه زيداً.

وقال السيرافي في شرحه بهامش كتاب سيبويه: كأنه قال: ما زاد إلا النقصان، ولا نفع ولا الضرر، وفي (زاد، ونفع) ضمير فاعل جرى ذكره كأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان، وما نفع زيداً إلى الضرر، على معنى "ولكنه"، وتقديره: ولكن النقصان أمره، فالنقصان مبتدأ والخبر محذوف وهو أمره. [الكتاب: ١/٣٦٧، وكذلك شرح السيرافي بهامشه].

(٥) في (س): (عما) - خطأ.

امتنع الإبدال، وتعيّن النصب كما سيأتي:

تَقُولُ مَا الْفَخْرُ^(١) إِلَّا الْكِرْمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

ظاهر أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تامّ غير موجب، فيكون ما بعد إلا بدلاً وليس كذلك؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تامّ^(٢)، فهو مثال للاستثناء المفرغ - ولم يتعرّض الناظم لحكمه.

(فَالْفَخْرُ): مبتدأ، وما بعد "إِلَّا" خبره، ومثله ما بعده.

(وَمَا): حرف نفي ملغاة، و"إِلَّا" حرف إيجاب للنفي، وهل: حرف استفهام فيه معنى النفي، ومحل الأمن: مضاف ومضاف إليه.

والمضاف: مبتدأ، وإلا حرف إيجاب للنفي. والحرم: خبر المبتدأ^(٣):

وَإِنْ تَقُولُ لَرَبِّ إِلَّا اللَّهُ فَارْفَعُهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يُبدل على المحلّ، نحو: (لا ربّ إلا الله) بالرفع على البدلية من محلّ اسم (لا)؛ فإنّه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها، وبالنصب على الاستثناء، وخبر (لا) محذوف تقديره: لا ربّ في الوجود إلا الله.

وإنما لم يُنصب على البدلية باعتبار اللفظ؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة ولا موجب، ومثله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]^(٤).

(١) في (ك): الفخر - خطأ.

(٢) في (ك): تام غير.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) وتمامها: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك سورة محمد الآية ١٩: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَتَوَلِّكُمْ﴾.

وقد استشكل الإبدال من المحلِّ بأنَّ الرفعَ للمحلِّ قد زال بدخول الناسخ، ولو اعتبر "لا" مع اسمها - إذ هما في محلِّ المبتدأ^(١) عند سيويِّه - لم يتوجَّه عليه دخول (لا) على المعرفة^(٢).

واختار أبو حيَّان أنَّ الاسمَ الكريمَ بدلٌ من الضميرِ المستترِ في الخبرِ المحذوف^(٣).

وَمَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْإِبْدَالُ عَلَى الْمَحَلِّ تَابِعُ الْمَجْرُورِ بِمِنْ الزَّائِدَةِ (٤٠)، نَحْوُ: (مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، بِنَصْبِ (زَيْدٍ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(٤)، وَبِرْفَعِهِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ؛ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ.

ولا يجوز جرُّه حملاً على اللفظ؛ لأنَّ (مِنْ) الزَّائِدَةُ لَا تَجْرُ الْمَعْرِفَةَ:

وَأَنْصَبُ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقُ مَعْنَى

يشير إلى أنَّ محلَّ جواز الإبدال في التَّامِ غيرِ الموجِبِ إذا لم يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه، فإنَّ تقدُّمَ امتنع الإبدال ووجبَ النصبُ على الاستثناء، كَقَوْلِهِ:

٣٩- وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَهْمَدَ شَيْعَةٍ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٥)

(١) في (ط): الابتداء.

(٢) في (ك) العبارة هكذا: ولو اعتبر لا مع اسمها لم يتوجَّه؛ إذ هما في محلِّ الابتداء عند سيويِّه لم يتوجَّه عليه الاعتراض.

(٣) وتقديرُ الكلامِ عنده: لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ، فلفظُ الجلالة بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في لفظه (موجود) المحذوفة.

(٤) في (ك): بالنصب على الاستثناء.

(٥) هذا الشاهد من بحر الطويل، وقائله الكميِّت بن زيد الأسدي من قصيدة له هاشميَّة يمدح فيها آل بيت رسول الله ﷺ ومطلعها:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مِثِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

ومنه ما مثل به في قوله: (تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى)، أصله: هل معنى لنا إلا العراق، يقال: غَنِيَ بِالْمَكَانِ كَرَضِيَ: إذا أقام به، والمعنى: هل لنا منزلٌ^(١) إلا العراق.

وإنما امتنع الإبدال؛ لأنَّ التابع لا يتقدَّم على متبوعه.

وأما إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه، نَحْو: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، فمذهب^(٢) سيويه جوازُ الإتيان بدلاً، والنصبُ على الاستثناء. والإتيانُ (عِنْدَهُ أَرْجَحُ)^(٣) للمشاكلة^(٤)، وعن^(٥)

انظر في البيت: الهمع (١/٢٢٥) والدرر (١/١٩٢) والإنصاف (ص ١٧٦، مسألة ٣٦) وشرح ابن يعيش (٢/٧٩) وشرح ملحمة الإعراب لناظمها (ص ١٥٠) وشرح شذور الذهب (٢٦٣) وشرح ابن عقيل (٢/٢١٦) وقطر الندى (ص ٨٨) وأوضح المسالك (٢٦٢) وشرح الأشموني (٤٤٨).

موضع الشاهد: في قوله: إلا آل أحمد، وإلا مذَهَبَ الْحَقُّ، حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه متقدَّم على المستثنى منه.

(١) لفظة (منزل): ساقطة من (ك).

(٢) في (س): فذهب.

(٣) في (س): (أرجح عنده).

(٤) قال سيويه: "فإن قلت ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زَيْدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد، كان الرفع أو الجر جائزاً، وحسَّنَ البديل؛ لأنك قد شغلت الرفع والجار، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك... وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً خير منه، وكذلك من لي إلا زيداً صديق، وما لي أحدٌ إلا زيداً صديق: كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصّباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصّباً..."
الكتاب: (١/٣٧٢).

وقال المبرِّد: "وكان سيويه يختار: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد خير منك؛ لأنَّ البديلَ إنما هو من الاسم، لا من نعتِه، والنعتُ فضلةٌ يجوز حذفها".

المقتضب: (٤/٣٩٩).

(*) في (ك): (وعند).

المازني^(١) وجوبُ النصب، وعن^(*) المبرّد اختياره. وعن^(*) ابن مالك استواؤهما^(٢).

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَنْبِتًا بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَاَنْصِبْ أَبَدًا

(١) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقیة، من بني مازن الشيبانين من أهل البصرة، بها مولده ومُرباهُ، أكبّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين، كما أكبّ على حلقات المتكلمين، ولزم الأخصش وقرأ كتاب سيويه عليه، وكان إمامًا في اللغة، ورواية واسع الرواية، كما كان بارعًا في الحجاج والمناظرة تُوفي سنة ٢٤٩هـ على أرجح الروايات، وله مؤلفات كثيرة ومفيدة منها: علل النحو، والتصريف، والعروض والقوافي... وغير ذلك.

راجع ترجمته في: إنباه الرواة (١/٢٤٦) وطبقات النحويين واللغويين: ص ٨٧.

(*) في (ك): (وعند).

(*) في (ك): (وعند).

(٢) أرجح عدم اطلاع الفاكهي في هذه المسألة على المقتضب للمبرّد؛ فقد ذكر أن المازني يُوجب النصب هنا، على الرغم من أن المبرّد قال: وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعت ما قد سقط؟ المقتضب: (٤/٣٩٩)

وكذلك نراه يذكر أن المبرّد يختار النصب، والصحيح عكس ذلك، فالمبرّد يصرّح في مقتضبه باختياره مذهب سيويه، يقول المبرّد: والقياس عندي قول سيويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه. (المقتضب: ٤/٤٠٠).

وكذلك نقل ابن يعيش عن المبرّد مذهبه هذا في شرحه على المفصل. انظر (٢/٩٢). والذي أراه هنا أن الفاكهي قد اكتفى بالاطلاع على ما كتبه السيوطي في الهمع والنقل عنه، قال السيوطي: ... والإتباع فيه هو المختار أيضًا مثله للمشاكله، هذا هو مذهب سيويه، واختلّف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقته سيويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجه؛ لأنّ المبدل منه منويّ الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك، ونقل عنه أيضًا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال، قال أبو حيان: والنصب حيثنجد أجود من النصب متأخرًا، ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرّد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبذل مستويان؛ لأنّ كلّ واحد منهما مرجح فتكافؤًا. [١/٢٢٥]

تَقُولُ جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا، وَلَيْسَ أَحَدًا

إذا استثنيت بما خلا، وما عدا وجب نصبُ المستثنى بهما على أنها مفعولٌ به، لتعني فعليتيها^(١) بَعْدَ (ما)؛ لِأَنَّ (ما) المصدرية لا يليها حرفُ جرّ.

وفاعلُها ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من الكلّ السابق^(٢).

وجوّز بعضهم جرّ المستثنى بهما على تقدير (ما) زائدة - وهو شاذٌّ؛ لِأَنَّهُ لم يعهد زيادةُ (ما) قبل حرفِ الجرّ وإِنَّمَا عهَدتْ بَعْدَهُ^(٣).

وموضعُ (ما) وصلتها نصبٌ بلا خلافٍ.

وإِنَّمَا الخلافُ: هل هو على الحال، أو على الظرفية على حذف مضاف؟ فتقدير^(٤)، جاءوا ما عدا محمدًا - مثلًا - أي: مجاوزينَ محمدًا، أو وقتَ مجاوزتهم محمدًا^(٥).

(١) في (ك): (لتعلق فعليهما) تحريف.

(٢) هذا رأي أكثر البصريين واستبعده ابن هشام في شرح اللوحة البدرية، قال: وفيه بُعدٌ لإطلاقهم حيثُذا البعض على الجميع إلا واحدًا.

وقيل: الفاعل عائِد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: قاموا عدا زيدًا، فالتقدير: عدا هو - أي: القائم - زيدًا، وقيل: على مصدر الفعل، أي: عدا القيامَ زيدًا.

[انظر شرح اللوحة البدرية (٢/٢٣١)]

(٣) هذا مذهبُ الجَرْمِيِّ، والكِسَائِيِّ، والفَارِسِيِّ، وابنِ جُنَيْبٍ.

انظر المغني: (١/١٣٤) والمجمع: (١/٢٣٣).

(٤) في (ك): والتقدير.

(٥) قال ابن هشام: وموضعُ (ما خلا) نصبٌ، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت؛ فمعنى: قاموا ما خلا زيدًا، على الأول قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد. وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابتٌ في (حاشا) و(عدا) قال ابن خروف:

وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بَلِيسَ، نَحْوُ: (جَاءُوا لَيْسَ أَحْمَدَ) فَهُوَ وَاجِبُ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ خَبْرُهَا، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَثَرٌّ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلِّ؛ أَي: لَيْسَ هُوَ، أَي: بَعْضُ الْجَائِئِينَ أَحْمَدَ.

وَاخْتَلَفَ فِي جُمْلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ: هَلْ لَهَا مَحَلٌّ؟

فَقِيلَ: مَحَلُّهَا النَّصْبُ عَلَى الْحَالِيَةِ، وَقِيلَ: لَا، لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ^{(١)(٢)}.

وَمِثْلُ لَيْسَ: (لَا يَكُونُ) نَحْوُ: (قَامَ الْقَوْمَ لَا يَكُونُ زَيْدًا).

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا نَوَاصِبَ لِلْمُسْتَثْنَى أَوْ خَوَافِضَ لَهُ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَالْأَفْعَالُ الَّتِي يُسْتَثْنَى بِهَا لَا تَقَعُ فِي الْمَنْقَطَعِ، لَا تَقُولُ: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ خَلَا جِمَارًا^(٣).

وَعَبِيرٌ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَةً جَرَّتْ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمُسْتَوَلِيَةِ

على الاستثناء كانتصاب (غير) في (قاموا غير زيد).

انظر المغني: ١٣٤.

(١) سبقت ترجمة ابن عصفور.

(٢) اختلف في جملة الاستثناء: هل لها محل أم لا؟ بمعنى: هل هي مستأنفة أم لا؟ فقال السيرافي: حال، إذا المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وجوز الاستئناف، وأوجه ابن عصفور، قال ابن هشام في المغني: فإن قلت: جاءني رجال ليسوا زيدًا. فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: جاءني ليسوا زيدًا. على الحال.

المغني: ٣٨٦.

(٣) هذا النص لم أعثر عليه في واحد من كتب أبي حيان، وكذلك لم أعثر عليه في واحد من الكتب التي اهتمت بالنقل عنه.

وَرَأَوْهَا يَجْحَكُمُ فِي إِعْرَابِهَا مِثْلُ اسْمِ (إِلَّا) حِينَ يُسْتَشْنَى بِهَا

الأصل في (غَيْر) أَنْ تَكُونَ^(١) صِفَةً، إِذْ هِيَ بِمَعْنَى (مَغَايِر) كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، وَقَدْ تَخْرُجُ عَنِ الصِّفَةِ، وَتَتَضَمَّنُ مَعْنَى (إِلَّا) فَيُسْتَشْنَى بِهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى (إِلَّا) وَالْمُسْتَشْنَى بِهَا بِمَجْرُورٍ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، وَلَا تَخْرُجُ^(٢) عَنِ الْجُرْ أَصْلًا^(٣) لِمَلَاذِمَتِهَا الْإِضَافَةَ الْمَسْتَوْلِيَةَ عَلَيْهَا.

وَيَجِبُ فِي لَفْظِ (غَيْر) أَنْ (٤١) يُعْرَبَ بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ^(٤) الْمُسْتَشْنَى بِأَلَّا - قَدْ عَرَفْتَ تَفْصِيلَهُ، فَيَجِبُ نَصْبُ (غَيْر) لَكِنَّ^(٥) عَلَى الْحَالِيَةِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمَوْجِبِ نَحْوُ: (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرِ زَيْدٍ)^(٦).

(وَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ بَعْدَ الْكَلَامِ الْمُنْفِي غَيْرِ التَّامِّ، نَحْوُ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ)^(٧).

وَيَتَرَجَّحُ الْإِبْدَالُ عَلَى النَّصْبِ فِي الْكَلَامِ التَّامِّ غَيْرِ الْمَوْجِبِ إِذَا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَتَّصِلًا، وَلَمْ يَتَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ^(٨)، وَمَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ^(٩) غَيْرُ

(١) فِي (ك): (يَكُون).

(٢) فِي (ك): (يَخْرُج).

(٣) فِي (ك): (الْخَبْر).

(٤) لَفْظَةُ (ب): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٥) لَفْظَةُ (لَكِنَّ): زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَانْتِصَابُ (غَيْر) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَنِ تَمَامِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمَغَايِرَةِ كَانْتِصَابِ الْأَسْمِ بَعْدَ (إِلَّا) عِنْدَهُمْ. وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ. وَعَلَى الْحَالِيَةِ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَكَانِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْبَادِشِ.

الْمَغْنِي: ١٥٩.

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (ك).

(٨) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ بِرَمْتِهِ: سَاقِطٌ مِنْ (س).

(٩) لَفْظَةُ (الْقَوْمِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

زَيْدٌ، وَمَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ غَيْرِ زَيْدٍ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ وَجِبَ النَّصْبُ، نَحْوُ: مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ.

ولم يتعرّض الناظم لسوى^(١)؛ لأنها عند سيويه والجمهور لا تكون^(٢) إلا ظرفاً ولا تخرج عنه إلا في الضرورة^(٣).

ومذهب الزّجاج^(٤) - واختاره ابن مالك - أنّها كغير معنى وإعراباً^(٥)، وجزم به ابن هشام في القطر^(٦)،

(١) ولغات (سوى) هي: سُوى (على وزن هُدَى) وسواء - على وزن سَلام، وسواء (على وزن يسَنان) ويسوى (على وزن عِتَب).
انظر شرح اللوحة البدرية (٢/٢٢٣).

(٢) في (س): (لا يكون).

(٣) انظر المغني: ص ١٤١، وكذلك شرح ابن عقيل على الألفية: (٢/٢٣٠).

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزّجاج، كان أول أمره يخرط الزجاج، ثم مال إلى طلب العلم، فلزم ثعلباً ثم المبرد فأخذ عنهما، ثم اتصل بالكتفي وصار ندياً له، توفّي سنة ٣١٠ هـ.

ومن أشهر مؤلفاته: الاشتقاق، وشرح أبيات سيويه، وما ينصرف وما لا ينصرف وغير ذلك.
راجع في ترجمته: أخبار النحويين البصريين: ١٠٨، وبقية الوعاة: ١٧٩، وإنباه الرواة: ١٥٩/١ - ١٦٦، والشذرات: ٢/٢٥٩، مراتب النحويين ص ١٧٩.

(٥) تقول: جاءني سواك، بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني أحد سواك، بالنصب والرفع وهو الأرجح.

انظر المغني: ١٤١.

وقال ابن مالك في ألفيته:

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعللا

(٦) قال ابن هشام: فأما الذي يخفض دائماً فغير وسوى، تقول: قام القوم غير زيد، وقام القوم سوى زيد - بخفض (زيد) فيها وتعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا)

= وصحَّحه في الشذور^(١).

وقال ابن مالك: إنما اخترتُ غيرَ ما ذهبوا إليه^(٢)، لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنَّ معنى قولك: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحدٌ، فإنَّ أحدًا لا يقول: إن (سوى) هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدلُّ على ذلك فهو بمَعزِلٍ عن الظرفية.

ثانيهما: أنَّ مَنْ حَكَمَ^(٣) بظرفيتها حَكَمَ^(٤) بلزومها إيَّاهَا، وأنها لا تنصَّرَف^(٥) والواقع في كلام العرب، نثرًا ونظرًا خلاف ذلك، فإنَّها قد أضيف إليها وابتدئَ بها وعمِلتُ فيها نواسخُ الابتداء، ونحوها من العوامل اللفظية^(٦). انتهى

=

في ذلك الكلام، وتقول: (ما قام القومُ غيرَ زيد) وغيرُ زيد بالنصب والرفع - كما تقول: ما قام إلَّا زيدًا، وإلَّا زيد.

وتقول: (ما قام القومُ غيرَ حمادٍ) بالنصب - عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس، وهكذا حكم (سوى) خلافًا لسيبويه؛ فإنَّه زعم أنَّها واجبة النصب على الظرفية دائمًا.

قطر الندى: (٨٨/٢، ٨٩).

(١) قال في الشذور (ص ٢٦٠): وتعرب (غير) باتِّفاق، وسوى - على الأصح - إعراب المستثنى بيَّالًا.

(٢) أي: غير ما ذهب إليه أكثر البصريين - ومنهم سيبويه - في ادِّعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف.

(٣) في (ط) (ك): (بحكم).

(٤) في (ط): (بحكم).

(٥) في (س) (ك): لا تنصرف.

(٦) هذا النص قد نقله الفاكهي - بتصرف - عن ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية).

انظر: (٧١٦/٢).

وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها^(١).

(١) راجع في هذا الخلاف: الممع: (١/٢٠١-٢٠٢).

بَابُ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ

وَأَنْصَبَ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهُ
وَإِنْ بَدَأَ يَتَيْنَهُمَا مُعْتَرِضٌ فَارْفَعْ وَقُلْ: لَا لِأَيْكَ مُبْغِضٌ

تَعْمَلُ (لَا) عَمَلُ (إِنَّ) مِنْ نَصْبِ الْأَسْمِ، وَرَفْعِ الْخَبَرِ - إِذَا قُصِدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ
عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِغْرَاقِ، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ، وَكَانَ اسْمُهَا نَكْرَةً مُتَّصِلَةً بِهَا، وَخَبَرُهَا
أَيْضًا نَكْرَةً.

فَلَوْ قُصِدَ بِهَا نَفْيُ الْوَحْدَةِ، أَوْ كَانَ نَفْيُهَا إِيَّاهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ لَمْ تَعْمَلْ هَذَا
الْعَمَلُ.

وَكَذَا لَا عَمَلَ لَهَا إِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا جَارٌ، نَحْوُ: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ).

وَلَوْ كَانَ مَدْخُولُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مُتَفَصِّلًا^(١) عَنْهَا وَجِبَ إِهْمَالُهَا وَتَكَرُّرُهَا،
فَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: (لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا بَكْرٌ)، وَ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا
هُمُ عَنْهَا يُتْرَفُونَ﴾ [الصَّافَاتِ: ٤٧].

وَأَمَّا نَحْوُ: (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ^(٢) لَهَا) فَمَوْوَلٌ، وَعَمَلُهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ،
لَكِنْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِهِ^(٣).

(١) فِي (ط) (س): مُتَفَصِّلَةٌ.

(٢) فِي (س): وَلَا أَبِي هَمْدٍ. خَطَأً

(٣) قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي الْمَقْتَضِبِ (٤/٣٦٣): "... وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا،
أَيُّ: قَضِيَّةٌ وَلَا عَالِمٌ بِهَا، فَدَخَلَ عَلَيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَمُنُّ يُطَلَّبُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ."
وَانظُرْ كَذَلِكَ: سَيُوبِيهِ: (١/٣٥٥).

وَقَالَ الرُّضِي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (١/٢٣٩): مَعْنَى قَضِيَّةٍ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا لَا يَفِصَّلُ لَهَا، إِذْ هِيَ
- كَرَمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - كَانَتْ فِصْلًا فِي الْحُكُومَاتِ... فَصَارَ اسْمُهُ كَالْجِنْسِ الْمُبْدَى لِمَعْنَى النَّصْبِ

فإن أُفردتْ عَمِلَتْ وجوبًا، وإلا جوازًا.

لكن إنَّما يظهر نصبُ الاسم إذا كان مضافًا، نَحْوُ: لا صاحبَ علمٍ عمقوتٌ، أو شبيهاً به بأن يكونَ عاملاً فيما بعده "عملَ الفعل، نَحْوُ: لا طالعاً جبلاً حاضراً، ولا راغباً في الشرِّ محموداً.

فإن كانَ اسمُها مفردًا بُنيَ معها على ما يُنصبُ به لو كان معربًا.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهاً به، فدخل المفردُ وجمعُ التكسيرِ والمثنى والمجموعُ على حدِّه وجمعُ المؤنَّثِ السالمِ.

والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمتكر، وهذا كما قالوا: لكلِّ فرعونَ موسى، أي: لكلِّ جبارٍ قهارٍ، فيصرف (فرعون) (موسى) لتكثيرهما بالمعنى المذكور. وقد أول ابنُ عقيل هذا المثال، هكذا: ... ولا مسمًى بهذا الاسم لها. انظر شرح ابن عقيل: (٦/٢).

وقد اعترض على هذا التأويل أستاذنا الشيخُ محمَّدُ محيي الدين عبد الحميد، قائلاً: وهكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأنَّ المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق، وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أنَّ الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل: كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرَّف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه. والثاني: أن يجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس، وكأنَّه قد قيل: ولا فيصّل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو (حاتم) بالمتناهي في الجود، ونحو (مادر) بالمتناهي في البخل، ومثله (يوسف) بالمتناهي في الحسن، وضابطه أن يؤوّل الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

منحة الجليل: هامش شرح ابن عقيل (٦/٢).

(١) في (س): بعد (لا).

فالمفردُ وجمعُ التكسيرِ مَبْنِيَانِ^(١) على الفتح، نَحْوُ: لا رجل، ولا رجال^(٢) لِأَنَّ نَصَبَهُمَا بِهِ^(٣)، والمثنى والمجموعُ على حِدَّةِ^(٤) يَبْنِيَانِ على الياء، نَحْوُ: لا رجلين ولا قائمين؛ لِأَنَّ نَصَبَهُمَا بِهَا^(٥).

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فَيُنْتَى على الكسر أو الفتح (٤٢) نَحْوُ: لا مسلمات^(٦).

(١) في (ك) (ط) (س): (بينان).

(٢) في (س): لا رجال ولا رجال. سهو.

(٣) في (س): (بها) خطأ.

(٤) (على حده): ساقطة من (ك).

(٥) اختار الشارح بناء هذا النوع بالياء ولم يختَرِ النصب - وهو بهذا تابع للخيل وسيبويه؛ فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن اسمَ (لا) المثنى والمجموع على حده يبنى على ما ينصب به نحو كان معرباً، بينما ذهب المبرد إلى أنّهما معربان، وعلل لرأيه بقوله: لِأَنَّ الأسماءَ المثناة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يكن المضاف ولا الشبيه به مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

انظر المقتضب: (٣٦٦/٤) والمغني: ٢٣٨.

وقد وهم ابن هشام في شرحه على اللمحة البدرية وعدّ هذا النوع منصوباً باتّفاق، قال: وقسم حكيمه أن يكونَ منصوباً بالياء اتّفاقاً - وهو المثنى وجمع المذكر السالم، نحو: لا رجلين، ولا قائمين.

شرح اللمحة البدرية: (٦٥/٢).

(٦) اختلف في هذا النوع على أربعة مذاهب:

الأول: وجوب كسره وتنوينه - وهو اختيار ابن خروف - تقول: لا مسلمات.

الثاني: وجوب كسره من غير تنوين، وهو قول ابن كثير، تقول: لا مسلمات.

الثالث: وجوب الفتح، وهو قول المازني والفارسي والرماني، تقول: لا مسلمات.

الرابع: امتناع التنوين وجوباً ورجحان الفتح، ومرجوحية الكسر، واختاره ابن هشام، وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغات ولا جاوأة باسلة تقي المسون لدى استيفاء آجال

انظر شرح اللمحة البدرية: (٦٦/٢).

وَعَلَّةٌ بِنَاءِ اسْمٍ (لَا) تَضَمُّهُ مَعْنَى (مِنْ)، وَقِيلَ: تَرَكُّبُهُ مَعَهَا تَرْكِيبَ (حَمْسَةَ عَشَرَ)^(١).

وَأِنَّمَا تُبْنَى عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ لِيَكُونَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا اسْتَحَقَّهُ ذَلِكَ الْاسْمُ النَّكْرَةَ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ الْبِنَاءِ.

وَأِنَّمَا لَمْ يُبْنَ الْمُضَافُ وَلَا الشَّبِيهَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَرْجَحُ جَانِبَ الْأَسْمِيَةِ فَيَرُدُّ الْاسْمُ بِسَبَبِهَا^(٢) إِلَى مَا يَسْتَحَقُّهُ^(٣) فِي الْأَصْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ النَّاطِمِ مِنْ أَنَّ^(٤) اسْمَ (لَا) مَنْصُوبٌ بِهَا نَصَبٌ^(٥) اسْمٌ^(٦) إِنْ الْمَشْدَدَةُ، مَفْرَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، هُوَ مَذْهَبٌ كَوْنِيٌّ. وَالرَّاجِعُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ^(٧).

وَأَرْفَعُ إِذَا كَرَّرْتُ نَفِيًّا وَأَنْصِبُ أَوْ غَايِرَ الْإِعْرَابِ فِيهِ تُصِيبُ
تَقْوُولٌ لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالٌ فِيهِ وَلَا عَيْبٌ وَلَا إِخْلَالٌ^(٨)

إِذَا تَكَرَّرَتْ (لَا) مَعَ النَّكْرَةِ، نَحْوُ: (لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالٌ)، وَمِثْلُهُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)^(٨)

(١) انظر المصدر السابق: (٦٨/٢).

(٢) فِي (س): (تَشْبُهًا).

(٣) فِي (س): (مَا اسْتَحَقَّهُ).

(٤) لَفْظَةٌ (أَنَّ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٥) لَفْظَةٌ (نَصَبٌ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٦) لَفْظَةٌ (اسْمٌ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ط).

(٧) لِلْوُقُوفِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ انظُرِ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٥٣ فِي الْإِنْصَافِ ص ٢٢٥.

(*) ذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ فِي (ط) هَكَذَا:

تَقْوُولٌ لَا يَبِيعُ وَلَا خِلَالٌ فِيهِ وَلَا يَبِيعُ وَلَا إِخْلَالٌ

(٨) أَصْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيُّ حَدِيثٌ شَرِيفٌ وَهُوَ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ: ص ١٢٥٧ - كِتَابُ الْأَدَبِ - بَابُ ٥٩.

جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه؛ وذلك^(١) لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح والرفع، فإن فتحها جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، وإن رفعها فللك في الثانية وجهان^(٢): الرفع والفتح، ويمتنع النصب فيحصل أنه يجوز رفع الاسمين على إلغاء (لا) أو إعمالها^(٣) عمل (ليس)، وفتحها^(٤) على إعمالها عمل إن، وفتح الأول ورفع الثاني، وبالعكس، وفتح الأول ونصب الثاني على جعل (لا)^(٥) الثانية زائدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم (لا) قبلها.

وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه، وأما رفعها وفتحها فمستفادان من النصف الأول، وأما البقية فمن الثاني؛ إذ المغايرة يصدق بها^(٦) غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة وعلى ما يصحبه تنوين تارة^(٧) أخرى^(٨)، ويوجد في بعض

وانظر كذلك في عبارة: «لا حول ولا قوة إلا بالله». البخاري: (٢/٢٥٢) كتاب الأذان:

(٢/١١٣) ومسلم: (٢/٢٣٨) كتاب المساجد.

واحتج بالجزء الأول منه سيويه في كتابه (٢/٢٩٢) والمبرد في مقتضبه (٤/٣٧١)

والرماني في (معاني الحروف): ٨١، ٨٢، وابن مالك في (التسهيل): ص ٦٨، واحتج به ابن

هشام كاملاً في شرح الشذور: ص ١٦٨.

(١) في (ك): (وذلك يجوز).

(٢) لفظه (وجهان): ساقطة من (س).

(٣) في (س) (ط): (وإعمالها).

(٤) في (س): (وفتحها).

(٥) لفظه (لا): ساقطة من (ك).

(٦) في (س): (بها).

(٧) لفظه (تارة): ساقطة من (ك).

(٨) الوجه الخمسة في تركيب (لا حول ولا قوة إلا بالله) ونحوه، توضيحها كالآتي:

الأول: أن تنصبها جميعاً بلا تنوين، كما قرئ: (لا بيع فيه ولا خلل).

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

لأنسب اليوم ولا تحلّة اتسع الحرق على الراقع

النسخ (*).

وَأِنْ نَشَأْ فَأَنْصِبْهُمَا^(١) جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْعُرَا

وهذا لا يُحتاج إليه للاستغناء عنه^(٢) بما قبله، بل يلزم عليه التكرار أو^(٣) أن يكون رفع الاسمين مسكوتاً عنه، وأمّا إذا لم تتكرر^(٤) (لا) مع النكرة، مثل: لَا رَجُلٌ

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

هذا لعمري الصَّغَارُ بعينه لَا أَمِّي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبُ

الرابع: أن ترفعها جميعاً بتنوين، كقول الشاعر:

... وما هجرْتُكَ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جملٌ

الخامس: أن ترفع الأول وتنونه، وتنصب الثاني بغير تنوين، كما قال الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها وما فاهوا به أبداً مقيمٌ

انظر شرح ملحمة الإعراب للحريري: ١٥٧.

انظر هذه الوجوه كذلك في: سيبويه (٣٥٢/١) والمغني: ٢٣٩، وابن يعيش (١١٢/٢).

١١٣) وشرح الرضي على الكافية (١/٢٤٠، ٢٣٩).

(*) ويوجد في إحدى نسخ الملحمة (وهي نسخة مطبوعة بمطبعة المكتبة الشعبية ببيروت -

لبنان) بيت من المنظومة ذكر عقب البيت السابق وهو:

والفتحُ في الثاني ورفْعُ الأولِ قد جاز والعكسُ كذلك فافعل

ولم يذكر في نسخ الشرح جميعاً، وذلك لأنَّ الشارح يرى أنه لا يُحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله.

(١) في (ط): (فافتحها).

(٢) لفظة (عنه): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): (س): (و).

(٤) في (س): (تكررت).

وامرأة. وجب فتحُ الأوَّل^(١) وجرَّأ في الثانية الرفعُ والنصبُ^{(٢)(٣)}.

- (١) في (س): (رفع الأولى).
 (٢) قال ابن عقيل: (وَحَكَى الْأَخْفَشُ: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً. بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرَ
 (لَا) فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا رَجُلًا وَالْمَرْأَةَ. ثُمَّ حَذَفَتْ (لَا). [شرح ابن عقيل: ٢٠ / ٢])
 (٣) في هامش النسخة (ك) الورقة (٣٨) نصُّ نُقِلَ عَنْ مَجِيبِ النَّدَا لِلْمُؤَلِّفِ، وَهُوَ: (تَيْمَّةٌ): إِذَا
 عَلِمَ خَيْرٌ (لَا) جاز حذفه كثيرًا عند الحجازيين، ووجب عند التميميين والطائين نحو:
 قالوا لا صَيْرَ، أي: علينا، ولا إله إلا الله، أي: موجود. وإن جهل وجب ذكره عند جميع
 العرب، كقوله - عليه السلام: لا أحدٌ أغيرُ من الله - عزَّ وجلَّ، وقد يُحذفُ اسمُ (لا) مع
 العلم به كقولهم: لا بأس، أي: لا بأس عليك.

بَابُ التَّعَجُّبِ

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعَجُّبِ نَضْبَ الْمَفَاعِيلِ وَلَا تَسْتَعْجِبُ
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا

التعجبُ: انفعالٌ يحدثُ في النفس عند الشعورِ بأمرٍ خفيٍّ سببه وخرجَ عن نظائره، ولهذا يقالُ: إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَّ العَجْبُ.

وله صيغٌ كثيرةٌ دالَّةٌ عليه، منها^(١) ما هو بالقرينة نحو: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٢)، ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعلهُ وأفعل به.

وهاتان الصيغتانِ اقتصرَ النحويونَ عليهما^(٣) في هذا الباب، لا طرادَ الإتيانِ بهما في كلِّ معنى يصحُّ التعجبُ منه.

فإذا أردتَ إنشاءَ فعلٍ التعجبِ فجيءَ به على وزن (أَفْعَل) ^(٤) بَعْدَ (مَا) مُبْتَدَأًا بِهَا، ثم جِيءَ بالمتعجبِ ^(٥) من فعله منصوبًا نصبَ المفعولِ به ولا تستغربُ ذلك.

(١) لفظة (منها): ساقطة من (ك).

(٢) هذا جزءٌ من حديثِ نبويٍّ شريفٍ رواه البخاري في صحيحه (٧٩/١) كتاب الغسل باب - عرق الجنب وأن المؤمن لا ينجس - عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ فَهَرَبَ مِنْهُ، وَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» فَقَالَ: كُنْتُ جَنِبًا فَكْرَهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».

وانظر في الحديث كذلك: سنن الترمذي (٢٠٧/١) طهارة، وسنن أبي داود - طهارة

(١/٥٢) والنسائي - طهارة (١/١١٩) وابن ماجه (١/١٧٨) باب مصافحة الجنب.

(٣) في (س): (عليها).

(٤) في (ط): (أفعله).

(٥) في (س): (التعجب).

وَجِيءٌ^(١) به على وزن (أفعل)، ثم جِيءَ بالمتعجب^(٢) من فعله مجرورًا بالباء، مثال الأول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، (فَمَا): (مبتدأ بمعنى شيء)^(٣) وابتدئ به لتضمينه معنى التعجب (٤٣)، وَأَحْسَنَ: فعلٌ ماضٍ بدليل اتصالِ نونِ الوقاية به، وفاعله ضميرٌ (مستترٌ وجوبًا عائذٌ على)^(٤) (ما) و(زيدًا): مفعولٌ به، والجملة خبرٌ المبتدأ.

والهمزة في (أفعل) للصيرورة، والتقدير: شَيْءٌ عَجِيبٌ أَحْسَنَ^(٥) زَيْدًا، أي: صَيَّرَهُ حَسَنًا^(٦).

ومثال الثاني، نحو: أَحْسِنَ بَزِيدًا.

فأحسِنَ: فِعْلٌ^(٧) لفظه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، وبزِيدٍ: فاعله، والباء زائدة لازمة^(٨)، كما في: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦ / الفتح: ٢٨].

والهمزة: للصيرورة أيضًا، والتقدير: أَحْسَنَ زَيْدًا، أي: صار حسنًا، هذا مذهبُ سيبويه، ففيه زيادة الباء، واستعمالُ الأمرِ بمعنى الماضي ولم يتعرَّض في النظم لكون

(١) في (س): (وجيء).

(٢) في (س): (المتعجب).

(٣) في (ك): (اسم تام بمعنى شيء، مبتدأ).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في (س) (ط): (حسن).

(٦) قال ابنُ هشام: المعنى شيءٌ حَسَنٌ زَيْدًا، جزم بذلك جميعُ البصريين إلا الأَخْفَشَ فجَوَّزه، وجَوَّزَ أَنْ تَكُونَ معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، أو أَنْ تَكُونَ نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليها فخر المبتدأ محذوف وجوبًا وتقديره: شيءٌ عظيمٌ ونحوه.

المعنى: ٢٩٧

(٧) لفظ (فعل): زيادة في (ك).

(٨) لفظة (لازمة): زيادة في (ك).

المتعجب منه مجرورًا.

واعلم^(١) أن فعل التعجب إنما يُبنى من فعلٍ متصرفٍ^(٢)، ثلاثي^(٣) مجرّد، تام^(٤)، مُثَبِّت، متفاوتٍ في المعنى^(٥)، مبنيٌّ للفاعل، غير دالٍّ على لونٍ أو خلقية.

فإذا أُريدَ التعجبُ من فعلٍ دالٍّ على لونٍ أو خلقيةٍ فيتوصل إليه بجائزٍ يُصاغ منه، وينصب مصدرُ التعجب^(٦) منه بعده مفعولًا - كما يؤخذ من قوله:

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةِ تَحْدُثِ فِي الْأَبْدَانِ
فَابْنِ لَهُ فِعْلًا مِنَ الثَّلَاثِي نُمَّ ائْتِ بِالْأَلْوَانِ^(٧) وَالْأَخْدَاتِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ^(٨) وَمَا أَسَدَّ ظُلْمَةَ الدِّيَاجِي

وإذا قصدت التعجب من فعل دالٍّ^(٩) على لون كالبياض، أو على عاهة، أي: علة كالعمى فيتوصل إليه بأن يُصاغ فعلُ التعجب من فعلٍ ثلاثي، أي: مع استيفاء سائر الشروط المذكورة، ثم يُؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوبًا

(١) (واعلم): موضعها بياض في (ك).

(٢) فلا يُبنى من فعل غير متصرف، كنعم وبش وعسى وليس.

(٣) فلا يُبنى مما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج وانطلق.

(٤) احترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: كان وأخواتها، فلا يقال: ما أكون زيدًا قائمًا. وقد أجازته الكوفيون.

انظر شرح ابن عقيل: (١٥٤/٣).

(٥) أي: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة، فلا يبينان من مات، وفني ونحوهما؛ إذ لا مزية فيها لشيء على شيء. المصنوع السابق.

(٦) في (س)، (ك): (التعجب).

(٧) في (س)، (ك): (باللون).

(٨) العاج: هو عظم الفيل. واحدة عاجة. [انظر القاموس المحيط: عوج]

(٩) في (ط): (فعل ثلاثي دال).

بعد (ما أفعل) مضافاً إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب من (بيض) ما أشدَّ بياضه^(٢)، ومن عور: ما أبيض عوره، ومثلُه ما مثل به.

وكذا يقال في التعجب من نحو: (انطلق) - مما هو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف. ما أشدَّ انطلاقه.

وأما الفعل الجامدُ والذي لا يتفاوتُ معناه فلا يُتعجبُ منهما ألبتَّة.

وقد أفهم^(٣) كلامه أنَّ فعلَ التعجبِ لا يُبنى من الألوان، ولا من العاهات، ولا من الاسم، ولا فعل زائد على ثلاثة أحرف.

(١) في (ط): ببيض.

(٢) راجع الإنصاف: مسألة رقم (١٦)

(٣) في (س): فهم.

بَابُ الْإِغْرَاءِ

وَالنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرٌ مُلْتَبَسٌ وَهُوَ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ فَافْتَهُمَ وَقَسَّ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلَابًا بَرًّا دُونَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا^(١)

الإغراء: هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه.

وحكم الاسم المغرَى به: النصب - وهو ظاهرٌ غير خافٍ^(٢)؛ لأنه مفعولٌ به.

وعامله إما ظاهرٌ، نحو: الزم أخاك، ومنه قوله: دُونَكَ عَمْرًا وَعَلَيْكَ بِشْرًا^(٣).

فدُونَكَ: اسم فعل منقولٌ من ظرف المكان بمعنى: خذهُ.

وعليك: اسم فعل منقولٌ من جارٍ ومجرورٍ بمعنى: الزم، وما بعدهما منصوبٌ

بيهما على المفعول به، لا يبا نابًا عنه كما هو صريحٌ كلامه.

وإمَّا مُضْمَرٌ: وإضماره إمَّا جوازًا نحو: الصلاة جامعة، أي: احضروا الصلاة.

(وجامعة): حالٌ، ويجوز رفعهما، ورفع^(٤) الأولِ ونصبُ الثاني وبالعكس^(٥).

وإمَّا وجوبًا^(٦): وذلك في العطف نحو: الأهل والولد، والمرؤة والنجدة، وفي

(١) في (س): دونك عمراً، وعليك بشراً.

(٢) في (ط): خفي.

(٣) في (ط): دونك زيّداً، وعليك عمراً، وفي (ط): وعليك بكراً.

(٤) في (س): (أو).

(٥) جاء في التصريح: "... ولو صرح بالعامل لجاز لعدم العطف والتكرار، ويقال برفعها على

الابتداء والخبر، ويُرفع الأول على الابتداء، وحذف الخبر، ونصب (جامعة) على الحال،

ونصب الأول على الإغراء، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف". [انظر ٢/١٩٥]

(٦) يضمّر العامل وجوبًا في سبعة مواضع، هي:

التكرار، نَحْوُ:

٣٠- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

وإنما وجب الإضمارُ فيهما لجعلهما كالبدل^(٣) من اللفظ بالفعل، كما أشار إلى ذلك في التكرار، بقوله:

الأول: في باب الاشتغال: وذلك نحو: زيدًا لمتّه. فزيد: منصوبٌ بفعل واجب الإضمار، والتقدير: لمت زيدًا لمتّه.

الثاني: في باب النداء، فالتقدير في نَحْوِ: يا عبدَ الله: أدعو عبدَ الله.

الثالث: في باب الإغراء، كما مثل المؤلف في البيت الآتي قريبًا.

الرابع: المنصوب على المدح، نحو: أتاني محمدٌ الكريم، أي: أمدح الكريم.

الخامس: المنصوب على الذم، نحو: أتاني شريف الفاسق، أي: أذم الفاسق.

السادس: المنصوب على الترحم، نحو: مررت بزيد المسكينَ والتقدير: أعني المسكين.

السابع: الاختصاص، نحو: نحنُ - النحويين - أكثرُ الناس تعاملاً مع نصوص اللغة.

والتقدير: أخصُّ النحويين. فنحن: مبتدأ، وأكثر: خبره، والنحويين: مفعول بفعل

يلزم إضماره، والجملة حال.

[المحقق].

(١) هذا صدر بيت من بحر طويل - نسبة الأعلام لإبراهيم بن هرمة القرشي، والصحيح أنه لمسكين الدرامي - كما ذكر ذلك صاحب الدرر وغيره، وعَجْزُهُ:

كَسَاعٍ إِلَى الْمَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وهو من شواهد: سيويه (١٢٩/١) والخصائص (٤٨٠/٢) وشرح شذور الذهب

(٢٢٢) وأوضح المسالك (٤٨٥) والعيني (٣٠٥/٤) والتصريح (١٩٥/٢) والجمع

(١٧٠/١) والدرر (١٤٦/١، ١٥٨/٢) والخزانة (٤٦٥/١).

موضع الشاهد: في قوله: (أخاك أخاك) بالنصب على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا،

تقديره: ألزم أخاك، أو احفظ أخاك.

(٢) في (س) كالبدر. تحريف.

وَتَنْصِبُ الْإِسْمَ الَّذِي تُكْرَرُهُ عَنْ عَوَضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تَظْهَرُهُ (٤٤)
مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللهُ اللهُ عِبَّ اللهُ إِذَا اللهُ

أي: وتنصب^(١) الاسم على الإغراء إذا كررته - كما تقدم - بعامل لا يظهر
وجوباً لقيام العوض - وهو تكرار المفعول - مقامه^(٢).

وأما قول الخطيب (الله الله) فمنصوبٌ على التحذير بتقدير (اتقوا)، ولم
يتعرض له^(٣) في النظم، وهو كالإغراء في أحكامه.

ولا يكون المغرَى به إلا ظاهراً، متأخراً عن عامله.

وأما ﴿كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فمصدرٌ مؤكّدٌ؛ لأنَّ قَبْلَهُ: ﴿حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]... إلخ، فدَلَّ على أَنَّهُ مكتوبٌ عليهم^(٤)، فكأنَّه قال: كتبَ اللهُ
عليكم ذلك كتاباً.

والجُلُّ: الصديق، والبرُّ، بفتح الباء: المحسنُ. والأوَّاهُ: كثير^(٥) التأوُّه خوفاً من
الله تعالى^(٦).

(١) في (س): لم.

(٢) في (س) (ك): وينصب.

(٣) في (ك): لقيام العوض مقامه، وهو تكرار المفعول.

(٤) في (س): ولم ير، وفي (ك): (ولم يتعرض الناظم له)

(٥) في (ط): عليكم.

(٦) في (ط): الكثير.

(٧) لفظه (تعالى): ساقطة من (س).

بَابُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الْأَسْمَاءُ بِهَا كَمَا تَرْفَعُ الْأَنْبَاءُ
 وَهِيَ إِذَا رَوَّيْتَ أَوْ أَمَلَيْتَا إِنَّ، وَأَنَّ يَأْفَتْنِي، وَلَيْتَا
 ثُمَّ كَأَنَّ، ثُمَّ لَكِنَّ، وَعَلَّ

من جملة نواسخ الابتداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل^(١) فإنها تنسخ
 حكمه بدخولها على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اتفاقاً - ويسمى اسمها، وترفع
 الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بها كان مرفوعاً به
 قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه^(٢)، ولهذا لا يجوز: أن قائم زيداً - ولو كان
 معمولاً لها لجاز.

وعبارة الناظم صادقة بالمذهبيين، وإلى الأول أقرب لما^(٣) ذكرته في شرح

(١) ذهب سيويه والمبرد وابن السراج إلى أن عدّة هذه الأحرف خمسة لا ستة؛ وذلك لأنهم
 يعتبرون (إنَّ وأنَّ) حرفاً واحداً.

يقول سيويه في باب (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): "...
 وهي: أنَّ، ولكنَّ، وليتَّ، ولعلَّ، وكأنَّ وذلك قوله: إن زيداً منطلقاً، وإن عمراً مسافراً، وإنَّ
 زيداً أخوك، وكذلك أخواتها".

الكتاب: (١/ ٢٨٠).

وقال المبرد: وأن مجازهما واحد؛ فلذلك عددناهما حرفاً واحداً.

المقتضب: (٤/ ١٠٧).

وقال السيوطي: لأنَّ (إنَّ) وأنَّ، واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع، وإن
 كانتا غَيْرَيْنِ فالثانية فرغ الأولى.

الجمع: (٢/ ١٤٨).

(٢) انظر المسألة رقم ٢٢ (ص ١١٥) في كتاب الإنصاف.

(٣) في (ط): (كما).

القَطْرِ^(١).

ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما يجوز^(٢) أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها.

ومعنى (إنَّ وأنَّ) توكيد^(٣) النسبة، وتَقْيُّ الشكِّ عنها أو الإنكار لها إلا أنَّ (أنَّ) المفتوحة مَعَ ما بعدها في تأويل المفرد، كما سيأتي.

ومعنى (كأنَّ): التشبيه المؤكَّد؛ لأنه مرَّكَّبٌ من الكافِ وأنَّ.

ومعنى (لكنَّ): الاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته أو نفيه من الكلام السابق.

ومعنى (ليت): التمني، وهو طلب ما لا طَمَعَ فيه؛ أو ما فيه عُسرٌ.

ومعنى (لعلَّ): الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ويعبَّرُ عنهما بالتوقع، ويقالُ فيها: عَلَّ ولَعَلَّ^(٤) - بمعنى واحد.

(١) قال الفاكهي في (حبيب النداء: ص ١١١): ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه. ولهذا لا يجوز: إنَّ قائم زيِّداً، ولو كان معمولاً لها لجاز، والأصحُّ الأول، لأنَّ لهذه الأحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوساً، ليكون المبتدأ والخبر معهنَّ كمفعولٍ قدَّم وفاعلٍ أُخِّر، تنبيهاً على الفرعية، ولأنَّ معانيها في الأخبار، فكنَّ كالعمد والأسماء كالفضلات، فأعطياً إعراب العمد والفضلات. كذا قيل في تقرير العلة - وهي متأنية في (ما) الحجازية، ولم يتقدَّم منصوبها.

(٢) في (س)، (ك)، (ط): (وما جاز).

(٣) في (ط): (تأكيد).

(٤) في (د)، (ط): (ولعن).

وَأَنَّ بِالْكَسْرِ أُمَّ الْأَخْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَيَعْدُ الْحَلْفِ

- (إنَّ) بكسر الهمزة أمُّ هذه الأخرِف، ولها ثلاثة أحوال:
- وجوب الكسرة إن لم يسدَّ المصدرُ مسدَّها^(١) وَمَسَدَّ معموليها.
 - ووجوب الفتح عن سدِّ ذلك.
 - وجواز الوجهين، إن صحَّ الاعتباران.

فيجبُ الكسرُ إذا وقعت مع معموليها محكيَّةً بالقول، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، أو جواباً للقسم، نَحْوُ: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٢، ٣]، أو ابتداءً في الكلام، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢].

أو في ابتداء الصلاة، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو ﴿الصفة، نحو: مررتُ برجلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو الجملة الحالية، نَحْوُ: جاء زيدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو المضاف إليها ما^(٢) يختصُّ بالجميل: كجنتك^(٣) إذ إنَّ زيدا أمير^(٤).

ويجبُ الفتحُ إذا وقعت فاعلاً^(٥) أو مفعولاً^(٦) أو مبتدأ^(٧) أو خبراً عن (٤٥)

(١) (مسدَّها): ساقطة من (س).

(٢) وفي (ليلة القدر): زيادة في الآية من (ك) (ط).

(*) في (س)، (ك): (و).

(٣) في (ك): (نحو ما).

(٤) في (س): (نحو جنتك).

(٥) انظر الهمع: ١٣٧/١.

(٦) وذلك نَحْوُ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ سَمِعَ﴾ [الجن: ١].

(٧) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُوتَ أُنْكُمُ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمُ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

اسم معنى^(١) غير قول^(٢).

وتكسر وتفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية^(٣)، أو فاء الجزاء^(٤)، أو في موضع التعليل^(٥). وقد بسط ابن هشام في توضيحه الكلام على ذلك^(٦).

وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لِيَسْتَيِّنَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا

- (١) وذلك نحو: اعتقادي أنه فاضل.
- (٢) ويضاف إلى حالات وجوب الفتح المذكورة: أن تقع معطوفة على شيء مما تقدم، أو بدلاً منه، نحو: ﴿أَذْكُرُوا بِعِمَّتِي الَّتِي أُنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].
- وقد زاد السيوطي في الهمع (١٣٧/١) ستة مواضع يفتح فيها همزة (إن) وجوباً وهي:
الموضع الأول: بعد (لولا) نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣].
والموضع الثاني: بعد (لو) نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥].
والثالث: بعد (ما) الظرفية: لا أكلمك ما أن في السماء نجماً.
- والرابع: بعد (حتى) غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارّة - نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل. فإن قدرتها عاطفة كان في موضع نصب، وإن قدرتها جارة ففي موضع جر.
- الخامس: بعد (أما) المخففة إذا كانت بمعنى حقاً، فإن كانت بمعنى (ألا) الاستفاحية كسرت بعدها. وروى بالوجهين قولهم: أما أنك ذهب. وخرجت على المعنيين. والسادس: بعد (لا جرم) غالباً، قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢].
- (٣) وذلك نحو: خرجت فإذا إن محمداً قائم.
- (٤) وذلك نحو: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِثْقَالَ سُورَةٍ بِحَسَنَةٍ تَدَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].
- (٥) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]. والكسر هنا أرجع على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي: لأنه.
- وأضاف السيوطي في الهمع (١٣٨/١) لحالات جواز الأمرين: وقوعها بعد (أي) المفسرة، وكذلك إذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أول قولي أن الحمد لله. وبعد (مد) (ومند).
- (٦) انظر التصريح على التوضيح: (١/٢١٤-٢٢١).

مِثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتَ أَنْ زَيْدًا رَاحِلٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنَّ هِنْدًا لَأَبُوهَا عَالِمٌ

تختص (إنَّ المكسورة بِجَوَازِ دُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّكْيِيدِ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا - وَلَمْ يَكُنْ مَنْفِيًّا، وَلَا مَاضِيًّا مُتَصَرِّفًا خَالِيًّا مِنْ (قَدْ) وَلَا فَرْقَ فِيهِ^(١) بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، نَحْوُ: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ، أَوْ جَمَلَةً اسْمِيَّةً نَحْوُ: إِنَّ هِنْدًا لَأَبُوهَا عَالِمٌ أَوْ فَعْلِيَّةً مُصَدَّرَةً بِمُضَارِعِ نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤].

أَوْ مَاضٍ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لِنَعَمِ الرَّجُلِ، أَوْ مُتَصَرِّفٍ مَقْرُونٍ بِقَدْ، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)، أَوْ ظَرْفًا، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ^(٢).

أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وَتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى اسْمِهَا بِشَرَطِ أَنْ لَا تَلِي^(٣) (إِنَّ) نَحْوُ^(٤): ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، إِنَّ فِيكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ.

وَعَلَى مَعْمُولٍ خَيْرِهَا الْمُتَوَسِّطِ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ لَعِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ.

وهذه اللامُ هي الداخلةُ على المبتدأ، وإِنَّمَا أُخِّرَتْ مَعَ (إِنَّ) كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ حَرْفِي

(١) (فيه): ساقطة من (س)، (ك).

(٢) في (ط): لعندي.

(٣) في (س) (ط): لا يلي.

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

تأكيد. ولهذا تسمى اللام المَزْحَلَقَةَ بالقاف^(١)، والمزحلفة بالفاء^(٢).

واخْتَصَّتْ (إِنَّ) بها ليظهرَ بذلك تمييزُها^(٣) على أخواتها في نفسها، وأَنَّها أمُّ الباب.

وقول الناظم: وقد سَمِعْتَ أَنَّ زَيْدًا راحِلًا، مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت أنه راحل، لكان أنسب. ويحتمل إرادة التمثيل؛ لِإِنَّ وَأَنَّ المفتوحة مع الإيحاء إلى الفارق بينهما.

وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَزَيْدٍ مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ خَالِدٍ جَمًّا

أي: (٤) لا يجوز في هذه الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها؛ لضعفها في العمل بعدم تصرفها وإن عملت عملاً الأفعال، إلا إذا كان ظرفًا و جازًا و مجرورًا، لتوسّعهم فيها كما مثل.

وقد يجبُ التقدُّمُ لعارضي^(٥)، نَحْوُ: إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ عَبْدَهَا^(٦) وَإِنَّ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا.

وإذا امتنع تقديمُ الخبرِ على الاسم امتنع تقديمُه عليه من بابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الأسهلِ يستلزمُ (امتناعَ غيره بخلاف العكس، ولا يلزم من جواز تقديم الظروف

(١) المزحلفة بالقاف: ساقطة من (س).

(٢) المزحلفةُ والمزحلفةُ بمعنى واحد، ومعناها: المدرجة، يقال: زَحَلَفَ الشيء = زحلقه: دحرجه. [انظر القاموس المحيط: فصل الزاي - باب القاف وكذلك فصل الزاي - باب الفاء].

(٣) في (ط): تمييزها.

(٤) لفظ (أي): زيادة في (ط).

(٥) وهو اشتغال على ضمير يعودُ على جزء من الخبر.

(٦) في (س): إِنَّ عَبْدَ هِنْدٍ عِنْدَهَا. خطأ.

والمجرور على الاسم^(١) جواز تقديمه عليها، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

وَإِنْ تَزِيدُ (مَا) بَعْدَ هَذِي الْأَحْرَفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَا فَاعْرِفِ
وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ وَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَانَ فَاسْتَمِعَ مَا يُذَكِّرُ^(٢)

إذا اتصلت (ما) الحرفية^(٣) الزائدة بهذه الأحرف فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية فتعين فيها^(٤) الإلغاء، نحو: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦]^(٥).

وقوله^(٦):

٣١- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ
.....
(٧)

(١) ما بين القوسين برمته: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): ما يؤثر.

(٣) لفظة (الحرفية): ساقطة من (س).

(٤) في (د): (بها).

(٥) وجملة (هم ينظرون) في الآية زيادة في (ك).

(٦) قوله: زيادة من المحقق.

(٧) هذا صدر بيت من بحر طويل وقائله امرؤ القيس. وَعَجْزُهُ:

وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي

انظر فيه: الإنصاف: ٦٤، والمغني: (٢٥٦، ٥٠٨).

والشاهد: في قوله: وَلَكِنَّمَا أَسْعَى. حيث اتصلت (ما) الحرفية بـ (لكن) فكفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجملة الاسمية فتعين بها الإلغاء.

وقوله:

٣٢- أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا^(١)

نَعَمْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ (لَيْتَ)، فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ اسْتِصْحَابًا لِلأَصْلِ^(٢) - وهو الأَرَجُّ، والإِهْمَالُ^(٣) حَمَلًا عَلَى أَخْوَاتِهَا، لِبَقَائِهَا عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِالأَسْمَاءِ - وهو أَكْثَرُ - وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ:

٣٣- قَالَتْ^(٤) أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا^(٥)

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله الفرزدق، وهو بتامه:

أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا

وهو من قصيدة له يهجو بها جريراً، ويندُّ بِعَبْدِ قَيْسٍ، وكان جريراً قد ذكره في قصيدة له يفتخر به فيها.

انظر في البيت: قطر الندى وبل الصدى: (١/١٦٩) وشرح شذور الذهب: ٢٧٩، وشرح اللوحة البدرية: (٢/٥٢) والأشموني: (١/٢٨٤)، وأمالي ابن الشجري: (٢/٤٢١) وشرح المفصل: (٨/٥٤، ٥٧) والمغني: (٢٨٧، ٢٨٨) والهمع: (١/١٤٣). والدرر: (١/١٢٢) وديوانه ص ٢١٣.

والشاهد في قوله: لعلا أضاءت، حيث اتصلت (ما) الحرفية الزائدة بلعل فكفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية، ودخلت على الفعلية.

(٢) في (س): بالأصل.

(٣) في (س): وإهمال.

(٤) لفظة (قالت): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر البسيط، قاله النابغة الذبياني، وعجزة:

إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ

وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر.

وانظر فيه: سيبويه: (١/١٧٢) والخصائص: (٢/٤٦٠) والأمالي الشجرية:

(٢/١٤٢، ٢٤١) وشرح ابن يعيش: (٨/٥٤، ٥٨) والإنصاف: ٢٨١، والهمع:

(١/٦٥، ١٤٣) والدرر: (١/٤٤، ١٢١) وشرح الشذور: ٢٨٠، والمغني: (٦٣)،

يُرْوَى بِرَفْعِ (الْحَمَامِ)، وَنَصْبِهِ^(١) - هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ وَالْجُمْهُورِ^(٢) - وَهُوَ الرَّاجِعُ.

وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِ الْكُلِّ قِيَاسًا عَلَى لَيْتٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يُسَمَّحْ إِلَّا فِيهَا^(٣).

وَقِيلَ: وَفِي (إِنَّ) أَيْضًا^(٤)، وَجَرَى عَلَيْهِ النَّازِمُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْإِعْمَالَ أَظْهَرُ فِي (لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ)، وَ(كَأَنَّ)؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِي تَغْيِيرِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ^(٥).

٣٠٨، ٢٨٦، ٢٣٦ (رقم ٩٢) وشرح العيني: (٢/٢٥٤) والتصريح: (١/٢٢٥) وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٢٣، وشرح اللمحة البدرية: (٢/٥٢) وقطر الندى: (١/١٧٠) وديوان النابغة: ص ١٤.

والشاهد في قوله: (ليتما هذا الحمام) حيث يروى بنصب (الحمام) ورفع.

(١) في (ك)، (ط): ونصبه.

(٢) قال سيبويه: وأما ليتما زيدًا منطلقًا. فَإِنَّ الْإِلْغَاءَ فِيهِ حَسَنٌ، وَقَدْ كَانَ رُؤْيُ بِنِّ الْعَجَّاجِ يُشَدُّ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا.

الكتاب: (١/٢٨٢).

(٣) في (ك): لا.

(٤) ذهب الزجاج إلى أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّهَا إِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا (مَا) لَمْ يَجِبْ إِهْمَالُهَا، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ، غَيْرَ أَنَّ الْإِهْمَالَ أَكْثَرُ فِي الْجَمِيعِ. أَمَّا الْإِعْمَالُ فَعَلِيٌّ اخْتِصَاصُهَا الْأَصْلِيَّ، وَأَمَّا الْإِهْمَالُ فَلَمَّا حَدَثَ لَهَا مِنْ زَوَالِ الْاِخْتِصَاصِ، وَذَكَرَ الزَّجَّاجُ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ فِي الْجَمِيعِ، وَوَافِقَهُ الزُّنْخَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ، وَنَقَلَهُ عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ. انظر الهمع: (١/١٤٤).

(٥) حكى (إنما زيدًا قائم) حكاه الأخفش والكسائي.

انظر شرح ابن عقيل: (١/٣٧٤).

(٦) قال الحريري: وإذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافة فتصير

وعن الزَّجَّاجِ^(١)، وابنِ أَبِي الرَّبِيعِ^(٢): إعمالُ الثلاثةِ لا غيرَ للعَلَّةِ المذكورةِ.
وعن الفَرَّاءِ^(٣) وجوبُ الإعمالِ في "لَيْتَ"، و"لَعَلَّ"^(٤).

الأحرفُ الستَّةُ بمنزلة (هَلْ) التي لا تغيَّرُ المبتدأُ أو الخبر، إلا أنَّ الاختيارَ أنْ تنصَّبَ في (كأنَّها، وليتَّها، ولعلَّها) ويرفعُ في (إنَّها) و(أَنَّها) بكسرِ الهمزةِ وفتحها، وفي (لكنَّها) كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وإنما اختيرَ الرفعُ في هذه الثلاثةِ؛ لأنَّ معنى الابتداءِ لا يتغيَّرُ فيها ويتغيَّرُ في الثلاثةِ الأوَّلِ، فيستحيلُ الكلامُ في (كأنَّها) إلى تشبيهه، وفي (ليتَّها) إلى تمنٍّ، وفي (لعلَّها) إلى ترجٍّ. [شرح الملحَّة للحريري: ١٦٧].

وقد نقل السيوطي عن الحريري أنه يُجيزُ الإعمالَ في (لَعَلَّ وَكَأَنَّ) فقط (انظر الهمع: ١٤٣/١) ولكنَّ الواقعَ أنَّ الحريريَّ يُجيزُ الإعمالَ والإلغاءَ في الكلِّ إلا أنَّ الاختيارَ عنده الإعمالُ في (كأنَّها، وليتَّها، ولعلَّها) والإعمالُ والإهمالُ في البقية - كما في شرحه على الملحَّة.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد العثماني، الإشبيلي، الأمويُّ (أبو الحسن) ابن أبي الربيع: نحويُّ.

من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وملخص القوانين في النحو، وشرح جمل الزجاج، وشرح إيضاح أبي عليِّ الفارسيِّ.

راجع ترجمته في: معجم المؤلفين: (٢٣٦/٦) هدية العارفين: (١/٦٤٩).

(٣) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدبلي، من أصل فارسيٍّ من الدبلم، وُلِدَ بالكوفة سنة ١٤٤ هـ ونشأ بها. واختلف على حلقات الفقهاء، والمحدثين، والقراء، ورواة الأشعار والأخبار وأيام العرب. أخذ النحو عن الكسائي والرؤاسي ويونس بن حبيب، تُوفِّي سنة ٢٠٧ هـ.

وله مؤلفات كثيرة منها: الحدود، ومعاني القرآن، والمقصود والممدود... وغير ذلك.

راجع في ترجمته: الشذرات: (١٩/٢) ومراتب النحويين: ١٣٩، والأعلام: (٢/٢٢٨)

ومعجم الأدباء: (٧/٢٧٦) ونزهة الألباء: ٩٨.

(٤) راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/١٤٤).

بَابُ كَانٍ وَأَخْوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
 وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
 وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ وَمَا فَتِيَ فَافَقَهُ بَيَانِي التَّضْيُحُ (١)
 وَأَخْتَبْتُهَا مَا دَامَ فَأَحْفَظْتُهَا وَأَخَذَرُ - هُدَيْتَ - أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
 تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِيًا
 وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَأَعْلَمَ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ

من نواسخ^(٢) الابتداء أيضًا هذه الأفعال، فتدخل على المبتدأ وترفعه تشبيهاً بالفاعل ويُسمى اسمها حقيقةً، وفاعلًا مجازًا، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقةً، ومفعولًا مجازًا - وذلك عكس عمل (إنَّ وأخواتها).

ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملًا إلا في الخبر؛ لأنَّ الاسم لم يتغير عما كان عليه، والصحيح الأول، لاتصاله بها إذا كان ضميرًا، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بفاعل، وأيضًا كل فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب، وأمَّا أنه ينصب ولا يرفع فلا^(٣).

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل هذا العمل من غير شرط، وهو: كانَ وأمسَى، وأصبحَ، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وليس.

وقسم لا يعمل إلا بشرطٍ تقدّم نفي، أو تهي، أو دُعاء، وهو: زالَ، ماضي

(١) في (س): (غائبًا).

(٢) النَّسْخُ فِي اللُّغَةِ: الإِزَالَةُ، وَالتَّغْيِيرُ، وَالإِبْطَالُ، وَإِقَامَةُ شَيْءٍ مَقَامَ شَيْءٍ.

انظر القاموس المحيط: نسخ.

(٣) في (س): وأما أنه يرفع ولا ينصب فلا.

(يزال)، وَأَنْفَكَ، وَفَتَيْ، وَبِرَح - وهذه الأربعة^(١) بمعنى واحد.

فالنفي نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].

والنهي نَحْوُ:

٣٤- صَاحٍ سَمَّرُ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَتَسِيَانُهُ ضَلَالٌ، مُبِينٌ^(٢)

والدعاء نَحْوُ:

٣٥..... وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجْرَعَاتِكَ الْقَطْرُ^(٣)

وقسم لا يُعْمَلُهُ إِلَّا بِشَرَطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ (ما) المصدرية الظرفية، وهو: دَامَ، نَحْوُ:

﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا.

(١) في (س): الأربع.

(٢) الشطر الثاني من البيت: زيادة في (س).

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

انظر فيه: قطر الندى (١٥٣/١) وشرح اللمحة البدرية: (٢٣/٢) وشرح ابن عقيل:

(٢٦٥/١) وشرح الأشموني: (٢٢٨/١) والعيني: (١٤/٢) والتصريح: (١٨٥/١)

والهمع: (١١٠/١) والدرر: (٨١/١).

والشاهد في قوله: (وَلَا تَزَلْ)؛ حيث أجرى فيه مضارع (زال) مجرى (كان) في العمل،

لكونها مسبوقة بالنهي، والنهي شبيه النفي.

(٤) هذا عَجْزٌ بيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرمة. وصدْرُهُ:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِي

انظر فيه: قطر الندى: (١٥٤/١) وشرح اللمحة البدرية: (٢٣/٢) المغني: ٢٤٣، وشرح

ابن عقيل: (١٦٦/١) وأمالي ابن الشجري: (١٥١/٣٢) والعيني: ٦/٢، والهمع:

(١١٠/١) و(٤٤٧/٢) والدرر: (٨١/١) (٢٣، ٨٦/٢) والتصريح: (١٨٥/١) وشرح

الأشموني: (٣٧، ٢٢٨/١) وشرح شواهد المغني: ٢٣٤.

موضع الشاهد: في قوله: (وَلَا زَالَ مِنْهَا) حيث أجرى (زال) مجرى (كان) في رفعه الاسم

ونصبها الخبر، وذلك لتقدم (لا) عليه، وهي تفيد الدعاء هنا.

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها، ومنه (لَمْ يَزَلْ أَبُو عَيْبٍ غَائِبًا)، وكلها
تتصرف إلا ليس، ودَامَ، وما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لها.

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا أَخَارَا
مِثَالُهُ: قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلٌ وَوَاقِعًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يُشير^(١) إلى مسألتين:

إحداهما: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، وَإِنْ كَانَ
الْأَصْلُ تَأْخِيرَهُ كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ، وَالْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ، نَحْوُ: كَانَ
سَمْحًا وَائِلٌ. قَالَ اللَّهُ^(٢) تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وقد يجب ذلك، نَحْوُ: كَانَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا

وقد يمتنع^(٣)، نَحْوُ: صَارَ عَدُوِّي صَدِيقِي.

الثانية: أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا، كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى
فَعْلِهِ وَفَاعِلِهِ، نَحْوُ: وَاقِعًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلِ.

قال الشاعر:

٣٦- اَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا

(١) في (س): (أشار).

(٢) لفظ الجلالة: زيادة في (س) (ط).

(٣) في (ك): تمتنع، وفي (س): تمتع.

(٤) هذا بيت من بحر المديد، قائله المعدل بن عبد الله.

انظر فيه: العقد الفريد: (٥/ ٤٧٨) وحاشية الدمهوري على متن الكافي: ص ٤٤.

موضع الشاهد: في قوله: (شاهدًا ما كنت) حيث تقدم خبر (كان) وهو (شاهدًا) عليها

وعلى اسمها، وذلك جائز.

وقد يجب ذلك، نحو: أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ؟ وَكَمْ كَانَ مَالُكَ؟، وَكَيْفَ كَانَ بَكْرٌ؟^(١).
 نَعَمْ يُسْتَنَى من إطلاقه خبرٌ ليس؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح، وإن
 كان ظرفاً؛ لعدم السماع، وقياساً على (عسى) بجامع الجمود^(٢).
 وكذلك خبرٌ دَامَ لا يجوز تقديمه عليها مع (ما) باتِّفَاقٍ^(٣)، ولا على (دَامَ)
 وحدها؛ لعدم تصرُّفها، ولثلاث يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته.
 ومثُلُ (دَامَ) كُلُّ فِعْلٍ قَارَنَهُ فِعْلٌ مُصَدَّرِيٌّ، كَيْعُجِبُنِي أَنْ تَكُونَ عَالِمًا^(٤).
 وإذا نُفِيَ الفِعْلُ النَّاسِخُ بـ (ما) جاز توَسُّطُ الخَبَرِ بين النافي والمنفي، نحو: ما
 قائماً كان زيدٌ، وما مُقَيِّماً زال بكرٌ، وامتنع تقديمه على (ما)؛ لِأَنَّ لها صدرَ الكلام^(٥):

- (١) وكيف كان بكر: زيادة في (ط).
 (٢) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرِّدُ، والزجاج
 وابنُ السَّراج، وأكثرُ المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها، وذهب أبو عليِّ الفارسي،
 وابنُ بَرّهان إلى الجواز، فنقول: قاعداً ليس زيدٌ.
 وقال ابنُ عقيل: واختلف النقل عن سيويه، فنسب قومٌ إليه الجواز وقومٌ المنع، ولم يرد من لسانِ
 العرب تقديم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمولٍ خيرها عليها، كقوله
 تعالى: ﴿أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وهذا استدلالٌ من أجاز تقديم خبرها
 عليها، وتقريره: أن ﴿يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ﴾ معمول الخبر الذي هو ﴿مَصْرُوقًا﴾ وقد تقدّم على (ليس)
 قال: (ولا يتقدم معمولٌ إلا حيث يتقدم العامل). شرح ابن عقيل: (١/٢٧٨).
 وانظر كذلك: قطر الندى: (١/١٥٦) والإنصاف: مسألة (١٨): (١/١٠٢).
 (٣) قال صاحب الإنصاف: وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دَامَ) عليها.
 انظر المسألة رقم (١٧): (١/٩٩).
 (٤) انظر قطر الندى: (١/١٥٦).
 (٥) وحاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر (كان) وأخواتها ستة أحوالٍ ذكرها الشيخ محمد
 محيي الدين عبد الحميد في كتابه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) وهو بهامش كتاب
 (شرح ابن عقيل): (١/٢٧٢).

وَإِنْ تَقُلْ: يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ فَلَسْتُ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَّثَ^(١)

تُستعمل (كان) في العربية على ثلاثة أوجه: زائدة، وهي التي لم يؤت بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جازاً ومجروراً، نحو: لم يوجد كانٍ مثلك، وما كان أحسن زيدا^(٢)، وناقصة، وقد تقدمت.

وتامة: وهي التي يكتفى^(٣) بمرفوعها عن المنصوب، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، وهو^(٤) كما أشار إليه بقوله: (وهكذا يصنع كل من نفث)، أي: لفظ... إلخ، نحو: قَدْ كَانَ الْمَطَرُ، أي: حدث، ومنه: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن حصل^(٥).

لا يختص ذلك بكان، بل سائر أخواتها تُستعمل^(٦) تامة ما عدا (ليس)، و (زال)، و (فتى)، نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]^(٧).

وأما: ليس، وزال، وفتى، فإنها ملازمة للنقص، وما أوهم خلافه يؤول:

- (١) في (س): حدث، وكذا في (ط).
- (٢) يضاف إلى ذلك الشرط شرط آخر، وهو: أن تكون بلفظ الماضي راجع التصريح: (١/١٩١).
- (٣) في (س)، (ك): (تكتفي).
- (٤) لفظة (هو): زيادة في (ك).
- (٥) زاد الحريري معنى لـ (كان) وهو بصدد شرحه للملحة، فقال: أن تأتي بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]. (انظر شرح الملحة: ١٧١).
- (٦) في (ط) (ك) (د): يستعمل.
- (٧) ولفظة (الأرض) في الآية: من (ط).

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُخْتَقَرِ
تُزَادُ الْبَاءُ فِي خَبَرٍ (لَيْسَ)؛ لِرَفْعِ تَوْهَمِ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَلِتَوْكِيدِ النِّفْيِ عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ نَحْوُ: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» [الزمر: ٣٦]، وَمِنْهُ: (وَلَيْسَ الْفَتَى بِمُخْتَقَرٍ)^(١).

وتزاد أيضًا في خبر (ما) النافية، وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم، نحو: لم
أكن بقائم، قال الشاعر:

٣٧- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(٢)

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَرَادُ النَّاطِمِ أَنْ (لَيْسَ) مَنْ بَيْنَ أَخَوَاتِهَا تَخْتَصُّ بِجَوَازِ دُخُولِ
الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا، فَإِذَا^(٣) عَطَفْتَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ اسْمًا، نَحْوُ: (لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ)
جَازَ لَكَ جَرُّهُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَنِصْبُهُ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٣٨- فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٤)

(١) في (ك) (ط): بالمتحقر.

(٢) هذا شاهد من بحر الطويل، قاله الشنقري الأزدي، وهو من قصيدته الشهيرة المعروفة باسم
(لامية العرب) وأؤها:

أَيُّمُوا بِنَيْي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ قَائِي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لِأَمِّيَلُ

انظر فيه المغني: ص ٥٦٠، والقطر: رقم ٧٦، والعيني: (١١٧/٢)، (٥١/٤) وشرح ابن عقيل: (٣١٠/١)
والهمع: (١٢٧/١) والدرر: (٢٠١/١) والتصريح: (٢٠٢/١) وشرح الأشموني: (٥١/١)، (٥١/٣).

والشاهد في قوله: (بأعجلهم)؛ حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع (كان) المنفي بلم.

(٣) في (ك)، (س)، (ط): وإذا.

(٤) هذا عجز بيت من بحر الوافر. قاله عقيبة بن هبيرة الأسدي، وصدوره:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْحَجْ

انظر فيه: سيبويه: (١/٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨) والمقتضب: (٢/٢٣٨) (٤/١١٢، ٣٧١) وأمال القالي:

٣٧/١، والمغني: ٤٧٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (٨٦، ٢٧٤) وابن يعيش: (٢/١٠٩) (٤/٩)

وخزانة الأدب: (١/٣٤٣) (٢/١٤٣) والإنصاف: ٢٠٧.

موضع الشاهد: نصب (الحديدا) حملًا على موضع (بالجبال)؛ لأن موضعها النصب؛ لأنّها خبرٌ
ليس، والباء زائدة داخلية على خبرها.

بَابُ: مَا النَّافِيَةُ الْحِجَازِيَّةُ (٤٨)

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةَ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهُ
فَقَوْلُهُمْ^(١): مَا عَايِرٌ مُؤَافِقًا كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص أن لا يعمل، و (ما) النافية من قبيل غير المختص فكان القياس أن لا تعمل، فلذلك أهملها بنو تميم، قال شاعرهم:

٣٩- وَمُهْفَهْفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبَّ حَرَامٌ^(٢)

(أشار في البيت أنه تميمي، برفعه الجزئين بعد (ما)^(٣)).

وأما الحجازيون فأجروها مجرى (لَيْسَ)؛ لمشابتها لها في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخلص^(٤) المحتمل للحال^(٥)، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها، ونصبوا الخبر خبراً لها، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط له أربعة شروط:

(١) في (د): تقول.

(٢) هذا بيت من بحر الكامل، ولم نذكره ابن هشام في شرحه على اللمحة البدرية: ٣٩/٢، هكذا.

ومهفف كالبدر قلت له: انتسب فأجاب: ما قتل المحب حرام

ولم يستشهد به النحاة من قبل وقد ذكره الشارح هنا على أن (ما) مهملة على لغة بين تميم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك)

(٤) في (ط): وتخلص.

(٥) وتختص لمحل الحال.

أحدها: بقاء^(١) النفي، فإن انتقض بيلاً بطل عملها، نحو^(٢): ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف ما إذا انتقض بنغير (إلا) نحو: (ما زيد غير قائم).

الثاني: ألا يقترن الاسمُ بإن الزائدة، فإن اقترن بها امتنع عملها، كقوله:

٤٠- بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ^(٣)

لأن مقارنة (إن) تُبعدُ شبهها بليس؛ لأن (ليس) لا تليها (إن).

الثالث: ألا تؤكد بيا، فإن أكّدت بها امتنع عملها أيضاً، نحو (ما زيد قائم) الرابع: تأخر^(٤) الخبر، فإن تقدّم امتنع عملها، نحو: ما مسيءٌ من أعتب^(٥)، وإذا امتنع في حال تقدّم الخبر ففي حالة تقدّم معموله^(٦) أولى، نحو: ما طعامك زيد

(١) لفظة (بقاء): ساقطة من (ط).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(٣) هذا صدر بيت، من بحر البسيط، قاله عباس بن الأحنف. وعجزه:

وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

انظر فيه: المغني: ٢٥، وشرح شذور الذهب: ١٩٤، قطر الندى: ١٦٣، وشرح اللوحة البدرية: (٤١/٢) والعيني: (٩١/٢) والهمع: (١٢٤/١) والدرر: (٩٤/١)، شرح شواهد المغني: ٨٤، والتصريح: (١٩٦/١) وخزانة الأدب: (١٢٤/٢).

والشاهد: في قوله: (ما إن أنتم ذهبٌ) حيث أهمل عمل (ما) لأنها فقدت شرطاً من شروط عملها وهو اقترانها بأن الزائدة.

(٤) في (س) (ط): تأخير.

(٥) هذا مثل من أمثال العرب - يُضْرَبُ لمن يعتذر إلى صاحبه عما بدّر منه من الإساءة إليه.

انظر مجمع الأمثال للميداني: (٢٨٨/٢).

وهذا المثل شاهدٌ على إهمال (ما)؛ لتقدّم خبرها (مسيء) على اسمها (من أعتب).

انظر الكتاب: (٢٩/١) والمقتضب: (١٩٠/٤).

(٦) في (س): المعمول.

أكل.

نَعَمْ يُعْتَقَرُ تَقَدُّمُ مَعْمُولِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا أَوْ مَجْرُورًا لِلتَّوَسُّعِ فِيهَا^(١)،
نَحْوُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعِينًا).

وقضية هذه العلة جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفًا، أو جارًا أو مجرورًا، وبه
صرح بعضهم^(٢).

لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك، ويظهر كما قال^(٣) العلامة السيوطي
جواز إعمالها إن كان الظرف^(٤) المقدم الخبر، والمنع إن كان معموله^(٥).

وإذا عطفت على خبرها المنصوب بـ (لكن)، أو بـ (بل) تعين في المعطوف الرفع
على أنه خبر مبتدأ محذوف، نحو: ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، ولا يجوز
النصب؛ لأن المعطوف بهما موجب، وأما المعطوف بغيرهما فيجوز^(٦) فيه الأمران،
والنصب أجود^(٧).

وتزاد الباء في خبر (ما) كما تقدم، ولا يختص ذلك بخبر (ما) الحجازية، بل

(١) في س: فيها.

(٢) وهو ظاهر كلام ابن مالك، وصرح به في الكافية الشافية وشرحها، وصرح به ابن هشام في
الجامع.

انظر الجمع: (١/١٢٤).

(٣) في (س): كان - تحريف.

(٤) في (س): الظروف - خطأ.

(٥) انظر الجمع: (١/١٢٤).

(٦) في (س): يجوز.

(٧) انظر الجمع: (١/١٢٤).

تزايد في خبر التميمية، خلافاً للفرسي^(١)، والزخري^(٢)؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم^(٣)؛ ولأنَّ الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً؛ لا لكونه منصوباً.

وقضية هذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل (ما)؛ لزيادة إن أو تقدم^(٤) الخبر، وهو كذلك خلافاً للكوفيين.

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ولد بفسا: مدينة قريبة من شيراز، وأخذ عن ابن السراج وغيره، رحل إلى أقطار من الدولة، توفّي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. وله مصنفات عديدة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجة في القراءات السبع وغير ذلك.

راجع في ترجمته: طبقات النحويين: ١٠٣، وإنباه الرواة: (١/٧٣).

(٢) سبقت ترجمته في ص (٢٧٧) من التحقيق.

(٣) وقد نقل سيويه والفرّاء - رحمهما الله تعالى - زيادة الباء بعد (ما) عند بني تميم، فلا التثان إلى من منع ذلك؛ لأنه موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأي الفرّاء في ذلك، فمرة قال: لا تزد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزد في الخبر المنفي.

انظر شرح ابن عقيل: (١/٣٠٩).

وقد ورد في أشعارهم قول الفرزدق يمدح مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ، والفرزدق تميمي:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسَّرٌ

الكتاب: (١/٣١).

(٤) في (ط): أو لتقدم.

بَابُ النِّدَاءِ^(١)

وَنَادٍ مَنْ تَدْعُو يَبَا أَوْ بِأَيَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

من المنصوبات على المفعول به^(٢) بإضمار عامل لا يظهر (المنادى)، وهو المطلوب إقباله بحرف نائِبٍ منابٍ أدْعُو) لفظاً أو تقديراً^(٣).

وأحرفُ النداءِ على ما هنا خمسة، والمنادى قريبٌ وبعيدٌ، فالهمزةُ، وأيُّ) للقريب، و(أَيَا، وَهَيَا) للبعيد، و(يَا) لهما وهي أمُّ البَابِ؛ لدخولها في كُلِّ نداءٍ، وتعيَّنُ في^(٤) نداءِ اسمِ الله تعالى (٤٩).

وَأَنْصَبْ وَنَوْنٌ إِنْ تَنَادَى النَّكِرَةَ كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهْمَادَعِ الشَّرَّةَ

(١) النداء فيه ثلاث لغات أشهرها كسرُ النونِ مع المدِّ، ثم كسرُ النونِ مع القصرِ (النَّادَا) ثم ضمُّ النونِ مع المدِّ (النُّدَاءُ) واشتقاقه من (ندى الصوت) وهو: بُعْدُهُ، يقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه.
الأشموني: (٢/٤٤١).

(٢) ذهب أبو علي الفارسيُّ إلى أنَّ المنادى شبيه بالمفعول به لا مفعول به؛ وذلك نظراً لأنَّ الناصب له هو حرف النداء، سواء كان على سبيل النياحة عن الفعل، أو العَوَضَ عنه.
انظر الهمع: (١/١٧١).

(٣) قال سيويه: "ومما يتنصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله والنداء كله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريدُ عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: (يا فلان) عُلِمَ أنَّك تريدُه، ومما يدلُّك على أنَّه يتنصب على الفعل، وأنَّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: (يا إياك) إنما قلت: (يا إياك أعنى)؛ ولكنهم حذفوا الفعل، وصار: يا، وأيا، وأي بدلاً من اللفظ بالفعل".

الكتاب: (١/١٤٧).

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).

إذا كان المنادى نكرةً غيرَ معيّنة فانصبه منونًا كما مثل الناظم^(١)، ومثله: قول الأعمى: يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي، وَيَا وَاقِفًا أَنْقِذْنِي، وَالنَّهْمُ وَالشَّرُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢).

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تُنَوِّنُهُ وَضَمَّ آخِرَهُ
تَقُولُ: يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ: يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا كان المنادى مفردًا، أي: غير مضاف ولا شبهه، وكان^(٣) معرفة قبل النداء، كما سعد، وأيَا سعيد، أو معرفة بعده، وهو النكرة المقصودة بالنداء، نحو: يَا أَيُّهَا العميد - فلا تنون^(٤) آخره، بل ابنه على الضم لفظًا - إن كان صحيح الآخر - كما تقدّم - أو تقديرًا - إن كان معتلًا أو مبنيًا قبل النداء، نحو: يَا مُوسَى، وَيَا قَاضِي، وَيَا خَدَام، وَيَا خَمْسَةَ عَشَرَ^(٥)، ويظهر أثر الضم إذا أتبع.

وإذا اضطرَّ إلى^(٦) تنوينه جاز أن يُنَوِّنَ مضمومًا أو^(٧) منصوبًا^(٨).

(١) لفظة (الناظم): زيادة في (ط).

(٢) النَّهْمُ: إفراط الشهوة في الطعام، وأن لا تمتلئ عين الأكل ولا يشبع، وفعله نَهَمَ: كفرح، فهو نَهَمٌ.

انظر القاموس المحيط: نهم.

الشَّرُّ: غلبة الحرص على الطعام وغيره، يقال: شَرِهَ، فهو شَرِيهٌ وشَرِهَانٌ.

انظر القاموس المحيط: شره.

(٣) (وكان): ساقطة من (س)، (ك).

(٤) في (ك)، (س): تنون.

(٥) فيكون المنادى ههنا مبنيًا على الضمِّ المقدَّر في محل نصب، فمثلًا: (موسى) منادى مبني على الضمِّ المقدَّر منع من ظهوره التعذر؛ لأنه مقصور، وهو في محل نصب، وتقدَّر كذلك في البواقي.

(٦) في (س): على - تحريف.

(٧) في (ط)، (ك)، (د): (و).

(٨) وتنوينه مضمومًا، وذلك كقول الأحوص لرجل اسمه (مطر) قد تزوج محبوبته:

وعُلُّ بنائه على الضمِّ إذا لم يكن مثني ولا مجموعاً على حدّه، (فإن كان مثني، نحو: يا زيدان بُنيّ على الألف، أو مجموعاً نحو: يا زيدون بُنيّ على الواو؛ لأنّ رفعها كذلك^(١)).

وإذا نُوديت (أي) كزمتها^(٢) هاءُ التنبيه، ولزم وصفها بما فيه (أل) واجب الرفع كما مثل به^(٣)، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضمّ صرح به المرادي^(٤).

وإذا وُصف المنادى المفرد العلم بابن مضاف لعلم، نحو: (يا زيدُ بنُ سعيدٍ) جاز لك ضمُّه وفتحُه، وكذا لو تكرر المنادى المبنّي على الضم، أو^(٥) أضيف إلى ما بعده، نحو:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومثال المنون المنصوب قولُ المهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، في أبيات يتغزل فيها بمحبوبته:

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

(١) في (ط) عبارة مختلفة وهي: وإلا بُني على ما يرفع به، نحو: يا زيدان، ويا زيدون.

(٢) في (س): لزمتها.

(٣) لفظة به: زيادة في (ط).

(٤) هو بَدْرُ الدِّين، الحَسَنُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ المَرَادِيِّ، المَصْرِيِّ، النُّحَوِيِّ، اللُّغَوِيِّ، الفَقِيه، المَالِكِيُّ البَارِعُ المَعْرُوفُ (بابن أم قاسم) برع في النحو، والعربية، والفقه، والأصول، والقراءات.

وله مصنّفات عظيمة منها: شرح التسهيل، وشرح المفضل، وشرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني... وغير ذلك تُوفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ.

راجع ترجمته في شذرات الذهب: (٦/١٦١، ١٦٠)، والبغية: ٢٢٦.

(٥) في (س)، (د)، (ط): (و).

٤١- يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ^(١)

جاز لك في الأول الوجهان^(٢)، ووجب في الثاني النصب^(٣):

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي التَّدَايِ كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرَّدَاءِ

إذا كان المنادى مضافاً إضافة لفظية، أو معنوية^(٤) ووجب نصبه، نحو: يا عبد الله ويا صاحب الرداء، (ويا ربنا، ويا سيدنا)^(٥).

ومثله المشبه به، وهو ما اتصل به شيء (من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعا جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد)^(٦)، (ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك)^(٧) والحاصل^(٨) أن المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه.

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، والبيت بتامه:

يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنِ الْغَطَّارُ

انظره في التصريح: (١٧١/٢).

واستشهد به هنا على أن (سعد) الأولى في الشطرين يجوز فيها الوجهان (الفتح والضم) وأن (سعد) الثانية واجب النصب، وسعد الأوس: هو سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين: سعد بن عبادة.

(٢) في (س): وجهان، وفي (ط): فتح الأول وضمه.

(٣) في (ط): ووجب نصب الثاني.

(٤) في (س): معنوية أو لفظية.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٨) في (ك): واعلم.

فالمفرد العَلَمُ^(١)، والنكرة المقصودة يُبَيِّنَانِ على ما يُرْفَعَانِ به من حركة أو حرف، والثلاثة الأخيرة منصوبةً لفظاً، ولم يتعرض (في النظم)^(٢) للشبيه^(٣) بالمضاف.

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ قَوْلِكَ: يَا غَلَامِ يَا غَلَامِي
وَجَوْرٌ وَافْتِحَةَ هَذِي الْيَاءِ وَالْوَقْفُ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
وَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَلَامِيَّةِ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَّةِ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غَلَامًا كَمَا تَلَّوْا: يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا^(٤)

إذا نُودِيَ^(٥) الاسمُ الصحيحُ الآخرُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ إضافةً محضةً جازٍ فيه ستُّ لغاتٍ: ذكر منها في النظم أربعة:

أحدهما: حذفُ الياءِ اكتفاءً بالكسرة، نَحْوُ: ﴿يَبْعَادِ قَاتِقُونَ﴾ [الزمر: ١٦].

الثانية: إثباتُ الياءِ ساكنةً، نَحْوُ: ﴿يَبْعَادِ لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨].^(٦)

الثالثة: تحريكُها بالفتح، نَحْوُ: ﴿يَبْعَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣].

ويوقف على هذه بهاء السكت؛ حفظاً لفتحِ الياءِ، فيقال: يَا غَلَامِيَّةَ - كما يقال

(١) في (ك): فأما العَلَمُ.

(٢) في (س): الناظم.

(٣) في (ط): للمشبه.

(٤) في (س): يا حسرت إسلامًا.

(٥) في (س): إذا أُفرد.

(٦) وإثبات الياء ساكنة هي قراءة المدنيين وأبي عمرو، وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك؛ لأنها كذلك في مصاحف المدينة والشام ثابتة.

انظر النشر: (٣٧٠ / ٢).

في غير النداء: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّتَهُ﴾ [الحاقة: ٢٩] (٥٠).

الرابعة: قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا بَعْدَ تَحْوِيلٍ مَا قَبْلَهَا فَتَحَةٌ نَحْوُ: ﴿يَتَأَسَفُ عَلَيَّ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

الخامسة: حَذْفُ الْأَلْفِ اكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ.

السادسة: ضَمُّ الْأِسْمِ اكْتِفَاءً بِنَيْهِ الْإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِيهَا يَكْثُرُ أَنْ لَا يَنَادَى إِلَّا مُضَافًا؛ حَمَلًا لِلْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي) حِكَاةُ يُونُسَ^(١).

فهذه ستُّ لُغَاتٍ، أَفْصَحُهَا حَذْفُ الْيَاءِ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ، ثُمَّ إِثْبَاتُهَا سَاكِنَةً، وَمَفْتُوحَةً، ثُمَّ قَلْبُهَا أَلْفًا، ثُمَّ حَذْفُ الْأَلْفِ اكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ.

وَأَمَّا نَحْوُ: يَا مَكْرَمِي، وَيَا ضَارِبِي - مِمَّا الْإِضَافَةِ فِيهِ لِلتَّخْفِيفِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا لُغَتَانِ: إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً، وَمَفْتُوحَةً.

ومثله في وجوب^(٢) إثباتِ الياءِ إلَّا أنَّهَا مَفْتُوحَةٌ لَا غَيْرَ: الْمُنَادَى الْمُعْتَلُّ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ، نَحْوُ: يَا فَتَاتِي^(٣)، بَفَتْحِ^(٤) الْيَاءِ مَخْفَفَةً، وَيَا قَاضِيَّ بِفَتْحِهَا مَدْغَمَةً فِي يَاءِ الْمَنْقُوصِ:

وَحَذْفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

(١) وقال سيويه: وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: (يا أم لا تفعلي) جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة، (إذ قالوا: يا طلح أقبل؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة (هاء) طلحة، فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب، والأم؛ لكثرتها في النداء كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يُعَبَّرُ عَنِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ - فَكُرِهُوا تَرْكَ الْأَصْلِ.

الكتاب: (١/٣١٨، ٣١٧).

(٢) لفظة وجوب: ساقطة من (س).

(٣) في (س): يا هواي.

(٤) في (س): بفتحة.

وَأِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ أَوْ يَا ذَا فَحَذَفُ (يَا) تَمْتَنِعُ يَا هَذَا

يجوز حذف حرف النداء، وهو (يا) خاصة^(١)، اختصاراً نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام^(٢) في التوضيح، منها^(٣) اسمُ الله إذا لم تلحقه الميم، نحو: يا الله، ومنها^(٤) النكرة مقصودة كانت نحو: يا^(٥) رجل، لمعين، أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي.

ومنها ما ذكره الناظم وهو: اسمُ الإشارة، نحو: يا هذا، ويا هؤلاء^(٦).

وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة^(٧)، واسم الإشارة، لحديث: «ثَوْبِي حَجْرٌ»^(٨)

(١) لفظة خاصة: ساقطة من (س).

(٢) ابن هشام: ساقطة من (ك).

(٣) منها: موضعها بياض في (ك).

(٤) منها: موضعها بياض في (ك).

(٥) في (ك): كيا.

(٦) قال ابن هشام في التوضيح: "ولا يجوز حذف حرف النداء إلا في ثمان مسائل المندوب، نحو: (يا عمراً) والمستغاث، نحو: (يا الله) والمنادى البعيد؛ لأن المراد فيه إطالة الصوت والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي) والمضمرة ونداؤه شاذ كقول بعضهم: يا إياك قد كفيئتك، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، واسم الإشارة، واسم الجنس المعين خلافاً للكوفيين". اهـ التوضيح: (٣/٧٢، ٧٣، ٧٤) بتصرف.

(٧) في (س): المقصود.

(٨) هذا جزء من حديث نبوي شريف رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراة ينظر بعضهم إلى

٤٢ - اشتدِّي أزممة تنقِرْ جي

(١)

٤٣

بِمَثَلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَعَرَامٌ^(١)

إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه أدر، فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى في أثره يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً».

راجع صحيح مسلم: (١/٦٤٣) كتاب الحيض، والبخاري (١/٧٨) كتاب الغسل. واستشهد به على حذف حرف النداء جوازاً، والتقدير: دَعْ ثوبي يا حجر.

(١) هذا صدر بيت من بحر المتدارك قاله الشيخ يوسف التوزري وجعله مفتتحاً لقصيدته المتفرجة، وَعَجْزُهُ:

قَدْ آدَنَّ لَيْلِكَ بِالْبَلَجِ

انظر في البيت: الهمع: (١/١٧٤) والدرر: (١/١٤٩) والتصريح (٢/١٦٥).

وقد استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم.

وقد عدَّ أبو حيان العبارتين معاً حديثاً شريفاً، وتابعه في ذلك السيوطي والشنقيطي، وقد فتشت في كتب السنة جميعها فلم أعر في أي منها على عبارة (اشتدِّي أزممة تنقِرْ جي) والصحيح أن (ثوبي حجر) حديث شريف كما ذكرنا، وأما العبارة الثانية فهي مفتتح القصيدة المتفرجة للشيخ يوسف التوزري - كما ذكرنا أيضاً.

(٢) هذا عَجْزُ بيت من بحر الطويل، قاله ذو الرمة، وصدْرُهُ:

إِذَا أَهْمَلْتُ عَنِّي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

انظر فيه: العيني: (٤/٢٣٥) والمغني: ٦٤١، والهمع: (١/١٧٤) والدرر (١/١٥٠)

والأشموني: (٣/١٣٦) والتصريح: (٢/١٦٥) وديوان ذي الرمة: ٥٦٣.

واستشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند قوم وهم الكوفيون، والتقدير: يا هذا.

وَنَحْوُ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَتُولَاءٌ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] (١).

والمانعُ حَمَلُ ذلك على الشذوذِ والضرورةِ إلَّا الآيةُ فعلى الابتداء، وأمَّا الحديثُ فلم يَبْتُ كونه بلفظِ الرسول ﷺ (٢).

وأمَّا حذفُ المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلافُ جزمِ ابنِ مالك بجوازه قبلَ الأمرِ والدعاء، وخرَجَ عليه قراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] (٣).

وقول الشاعر:

٤٤- يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ (٤)

(١) ولفظة (أنفسكم) فيها: زيادة في (ط).

(٢) راجع الهمع: (١/١٧٤).

(٣) والتمثيل بالآية مبنيٌّ على تخفيف (ألا) وهي قراءة الكسائي، وأبي جعفر المدني، ورويس وهي بالوقف على (يا) هكذا (ألا يا اسجدوا) وكذلك على حذف المنادى، والتقدير: يا هؤلاء.

النشر في القراءات العشر: (٢/٣٣٧) وانظر في تلك القراءة: المغني: ٣٧٤، والأمالي الشجرية: (٢/١٥١).

(٤) هذا بيت من بحر البسيط، نسبة الأستاذ عبد السلام هارون للناطقة الذبياني، ولم أجده في ديوانه، ولم أقف له على نسبة لقائل معين.

ينظر البيت في كتاب سيبويه (١/٣٢٠) والإنصاف: ٧٧، والأمالي الشجرية: (١/٣٢٥)، (٢/١٥٤) وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٤٦، والمغني: ٣٧٣.

باب الترخيم

وَإِنْ تَشَأُ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا
وَاحْذِفْ إِذَا رَحَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ عَنْ رَسْمِهِ
تَقُولُ: يَا طَلْحَ وَيَا عَامَ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ: يَا سُعَا
الترخيم: هو حذف بعض الكلمة تخفيفاً على وجه مخصوص^(١).

وهو ثلاثة أنواع: ترخيمٌ نداءً، وترخيمٌ ضرورة، وترخيمٌ تصغير. والمراد هنا الأول.

ثم المنادى إما أن يكون محتوماً بتاء التانيث، أو مخرجاً عنها، فالأول يُرَخَّمُ مطلقاً، أي: سواء كان علماً أم لا، مجاوزاً ثلاثة أحرف أم لا، فتقول في ثَبَّة، وَطَلْحَةَ، وَفَاطِمَةَ: يَا ثَبَّ، وَيَا طَلْحَ، وَيَا فَاطِمَ.

والثاني يرخم بشرط كونه معرفة، أي: علماً، مفرداً، مجاوزاً ثلاثة أحرف، وذلك نحو: حَارِثٌ، وَجَعْفَرٌ، وَعَامِرٌ، وسعادٌ فتقول: يا حَارِ (٥١) وَيَا جَعْفَ، وَيَا عَامَ، ويا سُعَا بحذف آخرها^(٢) مع بقاء^(٣) ما قبله في هذا الأمثلة، وما قبلها على

وابن يعيش: (٢٤/٢، ٤٠ - ٨/١٢٠) والعيني: (٤/١٦١) والهمع: (١/١٧٤)،
(٢/٧٠) والدرر: (١/١٥٠)، (٢/٨٦).

والشاهد فيه: حذف المنادى بعد حرف النداء وترك حرف النداء للدلالة عليه والتقدير: يا قوم، أو يا هؤلاء.

(١) هذا عن معنى الترخيم في الاصطلاح، أما الترخيم في اللغة: فهو التسهيل والتلين يقال: صوت رخيم، أي: سهل لين.

انظر القاموس المحيط: رخيم.

(٢) في (ك): آخره.

(٣) في (س): (ك): إبقاء.

حاله، كأن المحذوف منطوقٌ به كما أشار إليه بقوله: (ولا تعيّر ما بقي من رَسْمِهِ).

ويُسمى هذا لغة من ينتظر^(١) وهو الأكثر في كلامهم^(٢).

ولا يرخم نحو: إنسان، مرادًا به معيّن؛ لأنّه ليس علمًا، ولا نحو: عبد الله، وشاب قرناها؛ لأنها ليسا مفردين، ولا نحو: زيد، وعمرو، وحكم، لأنها ثلاثية.

وأجاز بعضهم ترخيم نحو: حسن، وحكم مما هو ثلاثي، مُحرك الوسط، قياسًا على إجرائهم نحو (سَقَر) مجرى (زينب) في إيجاب منع الصرف^(٣) وعلى هذه اللغة تقول في (ثمود): يا ثمو، بقاء^(٤) الواو على صورتها من غير إبدال؛ لأنّها في حشو الكلمة، لتية المحذوف.

وفي المرخم لغة أخرى أشار إليها بقوله:

وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ يَا عَامٌ بِضَمِّ الْمِيمِ

(١) وتعني هذه اللغة إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون كما كان، انتظارًا للحرف المحذوف.

(٢) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في (عتق): (يا عن) وفي (حجر): (يا حج) وفي (كثف): (يا كت) وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال.

وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

انظر الإنصاف: المسألة رقم ٤٩.

انظر الهمع: (١/١٨٢).

(٤) في (س): فتبقى.

أي: يجوز في المرخّم^(١) قطع النظر عن^(٢) المحذوف، فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يُحذَفْ منه شيءٌ، فيبنى على الضم فتقول في (طلحة، وعامر، وجعفر): يا طلحُ، ويا عامُ، ويا جعفُ، بضم الميم. وتقول في (ثمود): يا ثمِي بقلب الضمة كسرة، والواو ياء، لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز إبقاؤهما؛ لأنّه يؤدّي إلى عدم النظر؛ إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر^(٣).

والمحذوف للترخيم: إما حرف واحد كما مرّ، أو حرفان، إليه^(٤) أشار بقوله:

وَأَلْقَى حَرْفَيْنِ بِأَلَا عُقُولٍ مِنْ وَزْنِ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ^(٥)
تَقُولُ فِي مَرْوَانَ: يَا مَرُوءُ اجْلِسْ وَمِثْلَهُ يَا مَنْصُصُ فَاثَقَّهُ وَقِسْ

أي: احذف الحرف الأخير، وما قبله ممّا استكمل شروط الترخيم، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنًا زائدًا، مكملًا أربعة فصاعدًا قبله حركة من جنسه - كما مثل - سواء كان على وزن فَعْلَانٍ أم مفعولٍ أم لا، فتقول في (سَلْمَانٍ، وَعُثْمَانٍ، وَمِسْكِينٍ): يَا سَلْمَ، وَيَا عُثْمَ، يَا مِسْكَ.

وفي (منصوي) على لغة من ينتظر: يَا مَنْصُصُ، ببقاء ضمة الصادِ وعلى اللغة الأخرى يا مَنْصُصُ، بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، بخلاف نَحْوِ: سَفْرَجَلٍ، وَهَبِيخٍ، وَمُحْتَارٍ، وَسَعِيدٍ، وَفِرْعَوْنَ - فلا يُحذَفُ منه حرفان، بل حرف واحد.

(١) في (ك) (س): الترخيم.

(٢) في (د): في.

(٣) انظر شرح الملحة للحريزي: ص ١٨٣.

(٤) في (ك): واليهما.

(٥) في (س): ومن مفعول.

وَلَا تُرَخِّمُ هِنْدَ فِي النَّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَا مِنْ الْأَسْمَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ يَاهِبُ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ

أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التانيث لا يُرَخِّمُ سواء كان مسماً مؤنثاً كهند، أم مذكراً كزيد؛ لأنه إجحافٌ به بخلاف نحو (هبة) مما فيه تاء التانيث فيجوز ترخيمه علماً كان أم لا، فتقول في (هبة): يَاهِبُ، وفي (ثبة) وهي الجماعة: يَا ثُبَّ أَقْبَلِي^(١) وقد عَلِمَ هذا مما قدمناه. وقد مرَّ أيضاً عن بعضهم جواز ترخيم نحو: حَسَنٌ، إِجْرَاءً لَهُ مُجْرَى سَقَرٍ^(٢).

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِبِ شَدَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

هذا^(٣) جوابٌ عن سؤال مقدر، تقديره أَنْ يَقَالَ: قَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُرَخِّمُ إِلَّا الْعَلْمَ، أَوْ مَا فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ، فَلِمَ رُخِّمَ (صَاحِبِ) مَعَ أَنَّهُ بَكْرَةٌ؟ بـ (٥٢)، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ شَادٌّ، وَإِنَّمَا رُخِّمَهُ لِمَعْنَى فِيهِ^(٤) وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلمِ فعوملَ معاملةً.

(١) قال الحريري: ولا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلّة فيه أنّه لو رُخِّمَ لَبَقِيَ على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، ومما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث، فيجوز ترخيمه فتقول في ترخيم (هبة): يَاهِبُ؛ لأنّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم كالكلمة.

شرح الحريري على الملحة: ١٨٥.

(٢) انظر التحقيق، والمجوزون هم الكوفيون، وتابّعهم الأخفش فيما نقله ابنُ بابشاذ كما أوضحنا.

(٣) لفظة (هذا): زيادة في (ط).

(٤) لفظة (فيه): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

بَابُ التَّصْغِيرِ

وَإِنْ تُرِدَ تَصْغِيرَ الْأِسْمِ الْمُحْتَقَرِّ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرٍ
فَضْمٌ مَبْدَأُهُ لِهَذَا الْحَادِثِ وَزِدْهُ يُسَاءُ لِتَكُونَ^(١) نَائِلَةٌ
تَقُولُ فِي فِلْسٍ: فَلَيْسَ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ نَائِلِيَّ أَتَى

التصغيرُ من خواصِّ الاسمِ المتمكِّنِ، فلا يُصَغَّرُ الفعلُ ولا الحرفُ، ولا الاسمُ
المبنيُّ وشدَّ تصغيرُ نحو: (ذَا)، (الَّذِي) كما سيأتي.

وله فوائدُ: فتارةٌ يُصَغَّرُ الاسمُ للإهانة، أي: لتحقيرِ شأنِهِ كُجُبَيْلٌ أو ذاته
كَطُفَيْلٍ - وهذا هو المرادُ بقوله: (وَأَمَّا لِصِغَرٍ)^(٢).

وتارةٌ للتقليلِ كَدُرَيْهَمَاتٍ.

وتارةٌ للتقريبِ، إمَّا لزمانِهِ كُبُعَيْدٍ^(٣) العصرِ، أو مكانِهِ كَدُوَيْنِ السَّمَاءِ، أو^(٤)
منزلتِهِ كَصُدَيْقِي.

وتارةٌ للتعطفِ^(٥) كَيَا أَخِي، وَيَا حُبَيْبِي. وقيل وللتعظيمِ كقوله:

دُوَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَتَامِلُ^(٦) - ٤٩

(١) في (ط): بتدبيرها.

(٢) وإما لصغر: ساقطة من (س).

(٣) في (س): كعبد - تحريف.

(٤) أو: موضعها بياض في (ك).

(٥) في (ك): للتعطف.

(٦) هذا عَجْزُ بَيْتٍ من بحر الطويل، قال لَيْبِدُ بْنُ رَيْبَعَةَ العامري الصحابي - رضي الله عنه -
وَصَدْرُهُ:

وردّه المانع^(١) إلى تصغيرِ التقليل، فإنّ الداهية إذا عَظُمَتْ أَسْرَعَتْ فَقَلَّتْ مُدَّتْهَا^(٢).

إذا علمت ذلك أوردت تصغيرَ الاسمِ لشيءٍ من ذلك فَضُمَّ مبدأه^(٣) أي: أوّله، وافتح ثانيه، وزدْ بعد ثانيه ياءً^(٤) ساكنةً تُسَمَّى (ياءِ التصغيرِ)^(٥)؛ لتكونَ الثالثة، فيكون وزنه (فُعَيْلًا). واقتصرْ على ذلك إن كان الاسمُ ثلاثيًا، كَقُلَيْسٍ في (فلس). فإنّ^(٦) كان رباعيًا فأكثر فافعلْ به ذلك واكسرْ ما بعدَ الياءِ، كدُرَيْهِمْ في (دِزهم)، وعصيفر في (عُضْفُور).

فأبنيةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ^(٧).

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

وهو من قصيدة له أكثر من خمسين بيتًا، يمدح بها النعمان بن المنذر.

انظر فيه: المغني: (٤٨، ١٣٦، ١٩٧، ٦٢٦) وشرح شواهد المغني: (١٥٠، ٤٠٢ والأمالى الشجرية: (٢١/١) والإنصاف: (٣١٩/٢) والهمع: (١٨٥/٢) والدرر (٢٢٨/٢) والتصريح: (٣١٩/٢).

والشاهد في قوله: (دويبه) وهي تصغير (داهية) والفائدة من التصغير ههنا التعظيم. وذلك على مذهب الكوفيين، وأما البصريون فيتأولون ذلك على التقليل. انظر الهمع: (١٨٥/١).

(١) والممانعون: هم البصريون. (انظر المصدر السابق)

(٢) راجع التصريح: (٣١٩/٢).

(٣) في (س): بدأه.

(٤) في (ك): وزد بعده ياء.

(٥) في (س): بالتصغير.

(٦) في (ط): وإن.

(٧) وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، فقيل له: لم بنيت المصغّر على هذه الأبنية؟ فقال: لأنني وجدتُ معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار، فإن قلت: النون الأولى من دُنَيْبٍ ليست في مكبّره، قلت: أصل (دينار) دَنَارٌ، بتشديد النون، أبدلت النون الأولى ياء فإذا

فإن كان المكبّر مضمومَ الأوّلِ مفتوحِ الثاني كضرد، قدرت الضمّة والفتحة في المصغّر غيرَهُمَا في المكبّر كما في فُلُكٍ، مفردًا وجمعًا، قاله ابن إياز^(١) (٢):

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءٌ كَمَا تَلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغَّرَ النَّارَ عَلَى نُورِهِ كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَةٌ

إذا كان الثلاثي مؤنثًا بلا علامة لحقته تاءُ التانيث غالبًا عند تصغيره، بشرط أمن اللبس كما تلحق^(٣) بصفته؛ لأنّ المصغّر في معنى الموصوف كنارٍ، وسنةٍ، ودارٍ، وأذنٍ فتقول: نُورِيَّةٌ، وَسُنَيْنَةٌ، وَدُورِيَّةٌ، وَأَذِينَةٌ.

وشمل^(٤) كلامه ما هو مجرد^(٥) ثلاثي في الأصل، كيدٍ فتقول^(٦) فيه: يُدِيَّةٌ بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزئب وسعاد، وما فيه ألفُ التانيث كحُبَلَى

صغر رجع إلى أصله؛ لأنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاح خاصّ بهذا الباب اعتبر فيه مجردُ اللفظ تقريبًا، وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى أنّ وزنَ أَحْمَدَ، وَمُكْرِمَ، وَسُفْرَجَ في التصغير فعيعل، ووزنها التصريفي: أَفْيَعِلُ وَمُفْيَعِلُ، وفعيلل). (انظر التصريح: ٣٢/١).

(١) هو حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله (أبو محمد): نحويٌّ، صرقيٌّ، من آثاره: المصنوع في شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معطٍ، والمطارحة، والإسعاف في الخلاف. توفّي سنة ٦٨١هـ.

راجع في ترجمته: البغية: ٢٣٣، معجم المؤلفين: (٣١٦/٤) كشف الظنون: (٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

(٢) راجع المصنوع في شرح الفصول الخمسين: الورقة ١٤٠.

(٣) في (د)، (ك)، (ط): يلحق.

(٤) في (س): ويشمل.

(٥) لفظة (مجرد): زيادة في (ك).

(٦) فتقول: ساقطة من (س).

وَصَحْرَاءَ، فَإِنَّ التَّاءَ ^(١) لَا تَلْحَقُ ذَلِكَ.

ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس، كخمس ونحوه في ^(٢) عدد المؤنث، إذ لو لحقته لالتبس ^(٣) بعدد المذكور ^(٤). وَكَشَجِرٍ وَبَقْرٍ، إِذْ لَوْ لَحِقَتْهُ لَالْتَبَسَ بِتَصْغِيرِ شَجَرَةٍ وَبِقَرَةٍ.

فإِنَّ سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ كَأُذُنٍ، عِلْمٌ لِرَجُلٍ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ التَّاءُ إِذَا صُغِرَ اعْتِبَارًا بِمَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ التَّذْكِيرِ.

وذهب يونس ^(٥) إلى أنها تلحقه اعتبارًا بأصله محتجًا بقولهم: عُرُوهُ بْنُ أُذَيْنَةَ، وَمَالِكُ بْنُ نُورَةَ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(٦) وفيه نظر ^(٧).

وَصَغْرُ الْبَابِ فُقُلٌ: بُوَيْبٌ وَالنَّابُ إِنْ صَغُرَتْهُ: نُيَيْبٌ

(١) في (ك) الباء. تحريف.

(٢) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): للبس.

(٤) في (س): المذكور.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبي ولد سنة ٩٤هـ أخذ عن أبي عمرو، وقد نقل عنه سيويه في كتابه، نحو مائتي نقل وأكثر ما نقل عنه بابان من التصغير، فقال: وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكره لك في الباب الذي يليه قول يونس. (الكتاب: ١٠٩/٢). وكان وفاة يونس سنة ١٨٢هـ.

راجع في ترجمته: شذرات الذهب: (٣٠١/١) ومعجم الأدباء: (٦٤/٢٠).

(٦) قال سيويه: "إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء وتلدع الهاء هنا كما أدخلتها في (حجر) اسم امرأة، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة، وإنما سمي بمحقّر". الكتاب: (١٣٧/٢).

(٧) وذلك لأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن، ولا بنار، ولا بعين، ثم حُقِرَ بعد التسمية، وإنما هي أسماء أعلام سُمِّيَ بها بعد أن حُقِرَتْ وهي نكرات. انظر الهمع: (١٨٩/٢).

لِأَنَّ بَابًا جَمَعُهُ أَبْوَابٌ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابٌ

وإذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لينٍ رَدَدَتْهُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ كَالْجَمْعِ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا^(١)، فيقال في باب: بُوَيْبٌ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى أَبْوَابٍ وَأَصْلُهُ (بَوْبٌ): قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

ويقال^(٢) في (نَابٍ) لِلضَّرْسِ: نَيْبٌ، لِأَنَّ أَلْفَهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى (أَنْيَابٍ) وَأَصْلُهُ: (نَيْبٌ): قَلِبَتْ يَاؤُهُ أَلْفًا مَا تَقَدَّمَ.

وإنما رجع فيها^(٣) إلى الأصل، لزوالِ مَوْجِبِ الْبَدَلِ، وَهُوَ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ؛ فَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ الْأَلْفِ رُدَّتْ إِلَى الْوَاوِ، كَعَجَاجٍ، وَصَابٍ اسْمٌ لَنَبْتِ كَرِيهِ الطَّعْمِ^(٤)، فَتَقُولُ: عَوَيْجٌ، وَصَوَيْبٌ.

ويقال في (تَوْبٍ، وَبَيْتٍ)، وَتَوَيْبٌ، بَيْتٌ بِلَا قَلْبٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: رِيحٍ، وَقِيَمَةٍ فيقال فيها^(٥): رُوَيْجٌ، وَفُوَيْمَةٌ، بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْهُ. شَدَّ فِي نَحْوِ: عَيْدٍ: عَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: عَادَ يَعُودُ.

وإنما قالوا ذلك كراهية التباس بتصغير عود^(٦).

وإن كان ثالثُ الثلاثي أَلْفًا، كَفَتَى وَعَصِي، أَوْ وَاوًا كَدَلُو وَجِبَ قَلْبُهُ يَاءً،

(١) في (س): أصولها.

(٢) لفظة (يقال): زيادة في (ك).

(٣) في (س): فيها.

(٤) لفظة (الطعم): زيادة في (ط).

(٥) فيها: ساقطة من (ك). وفي (س) فيها.

(٦) انظر التصريح: (٢/٣٢٤).

وإدغام ياء التصغير فيها فيقال: فُتِي، وَعُصِي وَدُلِي. ولم يتعرَّض له في النظم^(١).

ولما^(٢) فرغ من تصغير الثلاثي المجرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه بقوله^(٣):
وَقَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ: رُوَيْجِلٌ

أي^(٤): إذا كان ثاني الثلاثي المزيد ألفاً زائدة فصغره^(٥) على (فُوَيْعِلٍ) بقلب ألفه واواً، لانضمام ما^(٦) قبلها، فتقول في: (ضَارِبٍ)، و(عَامِرٍ)، و(صَاحِبٍ): ضَوَيْرِبٌ، وَعَوَيْرِمٌ، وَصَوَيْحِبٌ، ومثله نَحْوُ: آدم، ممَّا ألفه مبدلةً من همزة كراهية^(٧) اجتماع همزتين فتقول في تصغيره (أويدم) - كما تقول في جمعه: أوادم.

وأما الرباعي المجرد فإنه يُصَغَّرُ على فُعيعلٍ، كَجُعَيْرٍ، ودرهم في تصغير جعفر، ودرهم - ولم يتعرَّض له الناظم^(٨).

وَإِنْ تَجِدُ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفٌ فَأَقْبِلْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ: كَمْ غَزِيلٌ دَبَّحَتْ؟ وَكَمْ دَتِينِيرٌ بِسَمَحَتْ

إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألفٌ وجب قلب ألفه ياءً، وإدغام ياء التصغير فيها، وذلك نحو: كِتَابٍ، وَعَلَامٍ، وَعَزَالٍ، ومفتاح، ودينار، ومثقال فتقول فيها: كُتَيْبٌ، وَعُغَيْمٌ، وَعُزَيْلٌ، وَمُفْتِيحٌ، وَدَتِينِيرٌ، وَمُثْقَلٌ.

(١) وكذلك لم يتعرض له في شرحه على الملحة.

(٢) (ولما): موضعها بياض في (ك).

(٣) (بقوله): ساقطة من (س) (ك).

(٤) لفظة (أي): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): فيصغر.

(٦) لفظة (ما): ساقطة من (ك).

(٧) في (د): كراهة، وفي (ط): لكراهية.

(٨) في (ط): ولم يتعرض له في النظم.

ومثله ما ثالثه أو رابعه واو، كعمود، وعُصْفُورٍ فتقول فيهما^(١)، عُمَيْدٌ،
وَعُصْفِيرٌ بِالْقَلْبِ^(٢).

وَقُلْ: سُرْمُحِينَ لِسَرْحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: سَرَاحِينَ الْحَمَى
وَلَا تُغَيِّرُ فِي عُنْيَانَ الْأَلْفِ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا زُعَيْقَرَانَ فَاغْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ وَافْقَهُ مَا ذَكَرُ

إذا صُغِّرَ ما جاء على وزنِ^(٣) (فَعْلَانٌ) فإن كان يُجْمَعُ على (فعالين) كسَرْحَانَ،
وَسُلْطَانَ: قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً كما تقلبها في جمعه؛ لأنَّ التَّكْسِيرَ والتَّصْغِيرَ أَخْوَانٌ، فتقول:
سُرْمُحِينَ، وَسُلَيْطِينَ^(٤).

وإن كان لا يجمع على ذلك لم يغير^(٥) ألفه اسماً كان أو صفة^(٦)، كعثمان وعمران
وسكران تقول فيهما^(٧): عُنْيَانٌ وَعُمَيْرَانٌ، وَسُكَيْرَانٌ، ومثله نَحْوُ: زَعْفَرَانٌ مِمَّا الْأَلْفِ
وَالنُّونِ فِيهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، فَإِنَّهُ إِذَا صُغِّرَ لَا يَغَيِّرُ أَلْفَهُ فَتَقُولُ فِيهِ: زُعَيْقَرَانٌ وَقَسِ
عَلَيْهِ كُلُّ (٥٤) سُدَاسِيٍّ آخِرُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ كَثْعَلِبَانٍ وَمُرْطَبَانٍ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:
فَاغْتَبِرْهُ السُّدَاسِيَّاتِ.

(١) في (ط): فيقال.

(٢) قال الحريري في شرح الملحّة ص ١٩١: وإن كان خماسياً ورابعه معتلاً قلبتها في التصغير ياء
كقولك في تصغير (سربال ودينار): سُرْمُحِيلٌ، وَدُؤَيْنِيرٌ، وفي تصغير: قنديل وعصفور:
قُنْدِيلٌ، وَعُصْفِيرٌ.

(٣) لفظة (وزن): ساقطة من (ك).

(٤) راجع الكتاب: (١٠٨/٢).

(٥) في (س): يتغير.

(٦) في (س): أو وصف.

(٧) في (ك) (د): فيهما.

وَأَزْدُدْ إِلَى الْمَحذُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ^(١) مُتَّصِفٌ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةِ: شُفِيهَةٌ وَالشَّاةُ إِنْ صَغُرَتْهَا: شُويَهَةٌ

إذا صَغُرَ ما حُذِفَ منه حرفٌ وجب ردُّ المحذوفِ إن كان قد بقيَ بعدَ الحذفِ
على حرفين، مذكراً كان كَأبٍ، وأخ، أو مؤنثاً كَيَدٍ، وَسَنَةٍ^(٢) - محذوف الفاءِ أو^(٣)
العين أو^(٤) اللام، فتقول في تصغير: كُلٌّ، وَحُذٌ، وَعِدَةٌ^(٥) أعلاماً: أَكَيْلٌ، وَأُخَيْدٌ،
وَوُعَيْدَةٌ - بردُ الفاءِ، وفي (مُدٌ - عَلِمًا)^(٦) - وَسَنَةٌ^(٧): مُنَيْدٌ، وَسُنِيهَةٌ^(٨) - بردُ العين،
وفي: أَبٍ، وَأَخٍ، وَسَفَةِ، وَسَاقَةٍ: أَبِيٌّ وَأَخِيٌّ، وَسُفِيهَةٌ، وَسُويَهَةٌ، بردُ اللام.

وإنما وجب ردُّ المحذوفِ في الجميع لِيَتِمَّ كُنَّ مِنْ بِنَاءِ فَعِيلٍ^(٩)، فيكون
رباعياً له، نصفٌ صحيح - فإن بقيَ بعدَ الحذفِ على أكثرَ من حرفين صَغُرَ
على لفظه ولم يُحْتَجَّجْ إلى ردِّ المحذوفِ؛ لأنَّ بِنَاءَ (فَعِيلٍ) مُمَكِّنٌ بدونه - كما
يؤخذ من التعليل، كقولهم في^(١٠) (هَارٍ)، وَ(شَارٍ)^(١١)، وَ(خَيْرٍ)، وَ(شَرٍّ):

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) في (س): يكون.

(٣) في (ط): وشفة.

(٤) في (ط): و.

(٥) في (س): عد.

(٦) لفظه (علماً): زيادة في (ك)، (س).

(٧) في (س): ستة.

(٨) في (س): شبهه، ومن (ك): شبيهه.

(٩) جاء في التصريح: (٣٢٤/٢): وإنما وجب ردُّ المحذوفِ في الجميع لِيَتِمَّ كُنَّ مِنْ بِنَاءِ

(فَعِيلٍ)؛ ولأنَّه لو لم تُرَدِّ لوقعت ياءُ التصغيرِ طرفاً، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب

وهي لا تكون إلا ساكنة.

(١٠) لفظه (في): ساقطة من (ك).

(١١) في (ك): سار.

هُوَيْرٌ^(١)، وَخَيْرٌ^(٢)، وَشَرِيرٌ^(٣).

وَإِذَا صُعِرَ نَحْوُ^(٣) أخت، وبنيت: رَدَّ إِلَيْهَا المَحذُوفَ كَمَا فِي (شَفَقَةٍ) وَلَا يُعْتَدُّ بِالتَّاءِ كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ فِي نَحْوِ: (أَبْنِ).

(١) فِي (ك): سَرِيرٌ.

(٢) قَالَ سَيِّبِيهِ فِي بَابِ تَحْقِيرِ مَا حَذَفَ مِنْهُ وَلَا يَرُدُّ فِي التَّحْقِيرِ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (هَارٍ): هُوَيْرٌ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ (هَائِرٌ) غَيْرَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الهمزة كَمَا حَذَفُوا يَاءَ مَيْبٍ. وَكِلَاهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْعَيْنِ، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: (هُوَيْرٌ) عَلَى مِثَالِ (هُوَيْرٌ) فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَحَقِّرُوا (هَارًا) وَإِنَّمَا حَقَّرُوا (هَائِرًا) كَمَا قَالُوا: (رُؤَيْجِلٌ) كَأَنَّهُمْ حَقَّرُوا رَاجِلًا.

وَقَالَ: وَإِذَا حَقَّرْتَ (خَيْرًا مِنْكَ، وَشَرًّا مِنْكَ) قُلْتَ: خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرِيرٌ مِنْكَ لَا تَرُدُّ الزِّيَادَةَ كَمَا لَا تَرُدُّ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ.

الْكِتَابُ: (٢/١٢٥).

(٣) لَفْظَةٌ (نَحْوِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(باب أحرف الزيادة)^(١)

وَأَلْقِي فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَقْلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَنْقُلُ
وَالْأَحْرَفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمِ تَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: يَا هَوُلُ اسْتَنْمِ
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ: مُطَلِقُ فَأَفْهَمَ، وَفِي مُرْتَزِقٍ: مُرْتَزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ: سُفْرَجُ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرَجٍ: مُخْرِجُ

قد سبق أن للتصغير^(٢) ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ، فالأول للثلاثي المجرد، والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد، كَمِصْبَاحٍ.

فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة، أو مزيداً فيه حرف، ولم يكن قبل آخره حرف مد فاحذف في التصغير من الأول آخره، ومن الثاني زائده، وليعود رباعياً فيتوصل إلى بناء فُعَيْعِيلٍ فتقول في نحو^(٣) (سَفَرَجَلٍ، وَمَدْحَرَجٍ): سُفْرَجُ، وَدَحْرَجُ؛ لأنَّ بقاءهما يُسْتَقْلُ.

فإن اشتمل الاسم على زيادتين وإحدهما مزية على الأخرى حذفت الأخرى، فمنطلق تقول فيه: مُطَلِقُ، بحذف النون دون الميم، لتصدرها ولدالتها على معنى اسم الفاعل.

وهكذا تقول في (مُرْتَزِقٍ): مُرْتَزِقُ، بحذف التاء دون الميم لما سبق^(٤).

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) في (س)، (ك): التصغير.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٤) وراجع شرح الحريري على الملحة: ص ١٩٥.

وَإِذَا صُغِرَ السِّدَاسِيُّ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى بِنَاءِ فُعَيْعِلٍ^(١) كَمَا سَتُخْرِجُ فَتَقُولُ فِيهِ^(٢): مُخْرِجٌ - بِحُذْفِ السِّينِ وَالنَّوَاءِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّازِمُ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ وَهِيَ عَشْرَةٌ فِي قَوْلِهِ: (يَا هُوَلُ اسْتَنْمِ) أَي: اسْكُنْ. وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي (أَمَانٍ وَتَسْهِيلِ)، وَبَعْضُهُمْ فِي (تَسْهِيلِ وَمَنَاءِ)^(٣).

وَمَعْنَى كَوْنِهَا زَائِدَةً أَنَّ الْحَرْفَ الزَّائِدَ عَلَى الْأَصُولِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْهُمْ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ أَصُولًا^(٤). وَلِمَعْرِفَةِ الزَّائِدِ مِنَ الْأَصْلِيِّ ضَابِطٌ مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ^(٥).

وَقَدْ تَزَادَ الْبَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالْجِبْرُ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهَيِّضِ (٥٥)
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمُطَّلِيْقَ أَتَى وَأَخْبَا السُّفْرِيْحَ إِلَى فَضْلِ الشُّتَا

(١) فِي (س): فُعَيْعِلٌ خَطَأً.

(٢) (فِيهِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) الزَّائِدُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الزَّائِدُ لِتَكَرُّرِ أَصْلِهِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَحْرَفٍ بَعِيْنَهَا بَلْ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ إِلَّا الْأَلْفَ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّضْعِيفَ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ سَأَلْتُمُونِهَا أَمْ لَا.

وَالثَّانِي: الزَّائِدُ لِغَيْرِ تَكَرُّرِ أَصْلِهِ - وَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِأَحْرَفِ الزِّيَادَةِ الْعَشْرَةِ وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الَّذِي تَحَدَّثَ عَنْهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا.

(٤) وَلِمَعْرِفَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُزَادُ فِيهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشْرَةُ انظُرِ الْكِتَابَ: (٢/٣١٢، ٣١٣) وَالْمُقْتَضِبَ: (١/٥٦-٦٠).

(٥) وَالضَّابِطُ هُوَ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَلْزَمُ تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ هُوَ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ. وَالَّذِي يَسْقُطُ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ هُوَ الزَّائِدُ، وَذَلِكَ نَحْوِ (أَحْتَذَى) فَإِنَّكَ تَقُولُ: حَذَا حَذْوَهُ: قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا أَحْتَذِي

انظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ: (٤/١٩٨).

يعني أنه يجوز أن يعوّض مما حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ أو زائدٌ^(١)، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبراً له، وليتوصّل بذلك إلى بناء فَعْيَعِيلٍ فتقول في مُنْطَلِقٍ وَسَفْرُجَلٍ، مُطَلِقٌ، وَفِي مُسْتَخْرِجٍ مَخْرِيجٍ.

وفهم من قوله: (وَقَدْ يُزَادُ) قِلَّةُ ذلك، وأنه غيرُ لازمٍ، وأنه لا يُخْلُ بِنَاءِ التصغير بخلاف بقاء الزائد.

والمهْيُضُ: المكسورُ، اسمُ مفعولٍ من (هاض العظمُ)، إذا كُسِرَ^(٢).

(١) في (ك): (زائد).

(٢) وفي القاموس المحيط: (هاض العظم يهْيُضُه): كسره بعد الجُبُورِ كاهتاضه، وهو مهْيُضُ، والهِيْضَةُ: معاودةُ الهَمِّ والحُزْنِ، والمرضةُ بعد المرضة. وبه هَيْضَةٌ، أي: قِيَاءٌ. (انظر هاض).

(بَابُ شَوَازِ التَّصْغِيرِ)^(١)

وَشَذِّمًا أَصْلُوهُ ذِيًّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذِيًّا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن، والأصل ألا يدخل غير المتمكن؛ لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذًا أساء الإشارة والموصول، لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، فاستُبيح لذلك تصغيرها - لكن على وجه خولف به قاعدة التصغير^(٢)، فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد^(٣) في آخرها ألف عوضًا عما فاتها من ضمِّ الأوَّلِ، فقالوا في ذَا، وَتَا: ذِيًّا^(٤) وَتِيًّا وفي الذي والتي: اللَّذِيًّا وَالتَّتِيًّا^(٥)، وقد سُمِعَ التصغيرُ في خمسة ألفاظٍ

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) قال سيبويه في باب تحقير الأسماء المبهمة: "واعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأن لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا: هذِيًّا، وذلك: ذِيَّا، وفي (ألا): أَلِيًّا، وأما ألحقوا هذه الألفات في أوائلها لتكن أوائلها على غير حال أوائل غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك، قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في (ذا) حين حقرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة. ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وأما حذفوها من (ذِيًّا). وأما (تِيًّا) فإنها هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام".
الكتاب: (٢/١٣٩).

(٣) في (ك): ويزيد.

(٤) وما ورد عن العرب في تصغير (ذا) قول الراجز:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَيُّ أَبِو ذِيَّا لِكَ الصَّيِّيِّ

(٥) وما ورد عن العرب في تصغيرهم (التي) قولهم في مثل من أمثالهم (بعد اللتيا والتي) وقول الراجز - وهو المعجاج:

بَعْدَ اللَّتِيَّا وَاللَّتِيَّا وَالتَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

من أسماء الإشارة " ذَا، وَتَا وَذَانِ وَتَانِ، وَأَوْلَاءِ، فيقال: ذِيَانٍ وَتِيَانٍ، وَأَوْلِيَاءٍ -
بالقصر، أو المد على اللغتين^(١).

وُسْمِعَ أيضًا في خمسة ألفاظٍ من أسماء الموصولات: الذي، التي، وتثنيتهما
وجمع الذي، فيقال: اللذيان، واللتيان واللذيون - بضم ما قبل الواو رفعًا.
وبكسره جرًا ونصبًا عند سيويه^(٢).

وقد صُغِرَ أيضًا أفعالٌ في التعجب، وكذا المركب الزجِّي كَبَعَلْبِكَ وسيويه^(٣) في
لغة من بناهما- وتصغيرهما تصغير المتمكن^(٤).

(١) (أولًا): تصغيرها أوليًا، بالقصر، وبالمد تقول: أولياء.

الكتاب: (٢/١٤٠).

(٢) قال أبو سعيد السيرافي: "وقد اختلفَ مذهبُ سيويه والأخفش في ذلك، فأما سيويه
فيحذف الألفَ الزيدة في تصغير المبهم ولا يقدرها"
وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ولا يتغير اللفظ في الشية فإذا جمع
تبين الخلاف فيها.

يقول سيويه في جمع اللذيا: "اللذيون - الذين، بضم الياء قبل الواو، وكسرها قبل الياء".
وعلى مذهب الأخفش: اللذيون والذيين - بفتح الياء - وعلى مذهبه يكن لفظ الجمع كلفظ
الشيية؛ لأنه يحذف الألف التي في اللذيا؛ لاجتماع الساكنين؛ هما الألف في اللذيا، وياء
الجمع كما تقول: المصطفين والأعلمين.

شرح السيرافي، بهامش الكتاب: (٢/١٤٠).

(٣) تقول في تصغير (ما أحسنه): ما أحي سنه، وفي تصغير (سيويه: سيويه).

راجع شرح الأشموني: (٣/٣٢٧).

(٤) قال سيويه: "وزعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأن الصدرَ عندهم بمنزلة
المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه، أو كانا شيئين، وذلك قولك في (حَضَرَ مَوْتُ):
حُضِرَ مَوْتُ، وَبَعَلْبِكَ: بُعِلْبِكُ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ: حُمَيْسَةَ عَشَرَ، وكذلك جميع ما أشبه هذا
كأنك حقرت عبدَ عمرو، وطلحة زيد".

الكتاب: (٢/١٣٤).

وَقَوْلُهُمْ أَيَضًا: أُنَيْسِيَانُ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُعْرِبَانُ
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالِ يُحْدَى فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّ

عما خرج عن القياس فصغر شذوذًا قولهم في إنسان^(١) وَلَيْلَةٌ: أُنَيْسِيَانُ وَلَيْلِيَّةٌ،
بزيادة الياء فيهما وقياسها أُنَيْسَانُ وَلَيْلَةٌ^(٢) - وفي مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ: مُعْرِبَانُ،
وَعُشَيَّانُ - بزيادة ألفٍ ونونٍ وقياسها: مُعْرِبٌ وَعُشِيٌّ^(٣). وفي رَجُلٍ: رُوَيْجِلٌ
وَقِيَاسُهُ رُجَيْلٌ، وفي صَبِيَّةٍ، وَعِلْمَةٍ، وَبُنُونٍ: أَصْبِيَّةٌ، وَأَعْلِمَةٌ، وَأَبِينُونُ، بزيادة
الهمزة في أولها - وقياسها: صُبِيَّةٌ، وَعَلِيمَةٌ، وَبُنِينُونَ - فهذه تحفظ ولا يحذى عليها،
أي لا يقاس عليها^(٤).

(١) في (س): أنسيان. خطأ.

(٢) قال سيبويه: "ومما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: إنسيان،
وفي (بنون): أبينون، كأنتهم حقروا (أنسيان). ومثل ذلك (ليلة) تقول: ليلية - كما قالوا:
ليال وقولهم في رجل: رويجل، ونحو هذا، وجميع هذا أيضًا إذا سميت به رجلًا أو امرأة
صرفته إلى القياس".
الكتاب: (١٣٨/٢).

(٣) قال سيبويه: "فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مُعْرِبَانُ الشمس، وفي العشي:
أنتك عُشَيَّانًا. وسمعنا من العرب من يقول في (عشية): عشيشية فكأنهم حقروا (مغربان)
و (عشيان) وعشاة".
الكتاب: (١٣٧/٢).

(٤) وبقي في التصغير نوعٌ يُسمى: تصغير الترخيم، وهو أن يصغر الاسم بعد تجريده من
الزيادة الصالحة للبقاء، وله شرطان: الأول أن يكون الاسم مزيدًا، والثاني: أن تكون
الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، تقول في تصغير أزهر، وأسود، وحرارث،
وحماد: زُهَيْرٌ، وَسُوَيْدٌ، وَحُرَيْثٌ، وَحَمِيدٌ، فحذفوا الهمزة ثم صغر الاسم بعد ذلك.
انظر شرح الحريري على الملحة: ١٩٧، كذلك الكتاب: (١٣٤/٢).

بَابُ النَّسَبِ^(١)

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تَلَحُّقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
وَمُحَذَفُ الْيَاءِ بِأَلَا تَوْقُفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرَفِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ هَاءٌ فَاحْذِفِ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ
تَقُولُ: قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبِكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلة، أو بلد^(٢) أو صنعة، زيد في آخر المنسوب إليه ياءً مشددة مكسورة ما قبلها فتصير حرف إعرابه، فيقال في النسب إلى دمشق: دِمَشْقِيُّ، وإلى قريش: قَرَيْشِيُّ.

وإنما كانت الياء مشددة لتدل على نسبه إلى المجرد عنها وكثير ما قبلها تشبيهاً (٥٦) بياء الإضافة - وهذا أحد التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاث تغييرات:

لفظي: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

ومعنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

وحكمي: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالضممة المشبهة، كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيٍّ أَبُوهُ (كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْسُوبٌ إِلَى قَرَيْشٍ أَبُوهُ)^(٤) - وَيَطْرُدُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا.

(١) أطلق سيبويه على هذا الباب باب الإضافة.

انظر الكتاب: (٦٩/٢).

(٢) هذا البيت بتمامه: زيادة في (ط).

(٣) في (ط): بلدة.

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وإذا كانت آخر المنسوب إليه تاء التانيث وجب حذفها للنسب، فيقال في مَكَّة: مَكِّيٌّ وفي البصرة: بَصْرِيٌّ^(١) - حذرًا من اجتماع تاء التانيث عند نسبة مؤنثة في نحو: مَكِّيَّة، وبصريَّة، إذ لو بقيت لقل: مَكِّيَّةٌ وَبَصْرِيَّةٌ، قال أبو حيان: وقولُ الناسِ درهمٌ خليفتي لحن^(٢).

ومثل تاء التانيث في وجوب الحذف للنسب ألف التانيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا، نحو: قَرَقَرِيٌّ في قَرَقَرِيٍّ^(٣)، وَحَيْثِيٌّ في حَيْثِيٍّ، أو رابعة في اسم متحرك الثاني كَجَمَزِيٍّ في (جَمَزِيٍّ)^(٤) - فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا كَحُبْلِيٍّ فَحُكْمُ ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتْسَى أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتْسَى

(١) المشهور في البصرة فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بَصْرِيٌّ) بكسر الباء، وعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًا، وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا وعلى هذين يكون لفظ النسب فتح الباء (بَصْرِيٌّ) كما هي في المنسوب (بصري) ولم يكن في هذا شذوذ، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لثلاثا يلبس بالنسبة إلى (بُصْرِيٍّ) بزنة (حُبْلِيٍّ) إذا نُسِبَ إليه، بحذف الألف، فالنسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها وأوًا فيقال: بُصْرَوِيٌّ.

وَبُصْرِيٌّ: بلدٌ بالشام، وقرية ببغداد منها محمد بن محمد بن خلف الشاعر البُصْرَوِيٌّ. (انظر القاموس المحيط: بصر).

(٢) راجع ارتشاف الصَّرْبِ من لسان العرب: ص ٢٩٥.

(٣) (قَرَقَرِيٍّ) اسمٌ موضعٌ مخصب باليامة فيه قُرَى وزروع ونخيل كثيرة.

معجم البلدان: (٥٦/٦).

(٤) جَمَزَ الإنسانُ والبعيرُ وغيرُهُ يَجْمِزُ جَمَزًا وَجَمَزِيٌّ: عَدَا عَدْوًا دُونَ الْخَضْرِ وَفَوْقَ الْعَنْقِ، وَالبعيرُ الْجَمَّازُ: السَّرِيعُ.

القاموس المحيط: (جمز).

فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ وَأَوَّاءَ وَعَاصٍ "مَنْ مَارَى" وَدَعَّ مَنْ نَاوَى"^(١)
تَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقٌ" وَكُلُّ لُحُوْدٍ دُنْيَوِيٌّ مَوْسِيٌّ"^(٢)

يعني إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً قَلِبْتَ ألفه وأوَّاءَ، سواء كانت بدلاً منها كعصى، أو من الياء كفتى، أو مجهولة كمتى - فتقول: عَصَوِيٌّ، وَقَتَوِيٌّ، وَمَتَوِيٌّ.

وإنما قلبت في فتى وأوَّاءَ - وإن كان أصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات، وأما نَحْوُ: دُنْيَا كَحُبْلِيٍّ مِمَّا هُوَ رِبَاعِيٌّ مَقْصُورٌ، وثانيه ساكن فيجوز في ألفه^(٣) الحذف والقلب، فتقول: دُنْيِيٌّ، وَحَبْلِيٌّ، وَدُنْيَوِيٌّ وَحَبْلَوِيٌّ - الحذف أرجح وليس القلب متعيناً - كما توهمه عبارة النظم.

ويقال في النسب إلى (فَعِيلٍ) مُعْتَلِّ اللام كَعَنِيٍّ وَعَلِيٍّ: غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ بِحَذْفِ^(٤) الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية وأوَّاءَ - أي بَعْدَ قَلْبِهَا أَلْفًا.

ومنه قول الناظم: (هَذَا عَلَوِيٌّ) - نسبة إلى عَلِيٍّ، لا إلى عَلَا - كما توهمه

(١) عَاصٍ: يُقَالُ: عَاصَاهُ بِمَعْنَى عَصَاهُ، أَي: خَرَجَ عَنِ طَاعَتِهِ وَخَالَفَ أَمْرَهُ - فَعَاصٍ بِمَعْنَى خَالَفَ.

راجع القاموس المحيط: عصى.

(٢) مَارَى: جَادَلُ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْمَرِيَّةُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ: الشُّكُّ وَالْجَدَلُ.

القاموس المحيط: مري.

(٣) (نَاوَى): يُقَالُ: نَاوَاهُ مَنَاوَأَةً وَنَوَاءً: فَآخَرَهُ وَعَادَاهُ. (القاموس المحيط: ناء).

(٤) الْمَوْبِقُ: الْمُهْلِكُ.

(٥) الْمُعْرِقُ: الْأَصِيلُ.

(٦) فِي (س): اللَّغَةُ.

(٧) فِي (د)، (ط): فَحَذَفْتَ.

عبارته^(١) أيضًا.

وإذا نُسِبَ إلى المنقوص فإن كانت ياءه ثالثة كَشَجَّجٍ^(٢) وَعَمِّ^(٣) فُتِيحَ ما قبلها وَقُلِبَتْ واوًا فتقول: شَجَّوِيٌّ، وَعَمَوِيٌّ، وإن كانت رابعة كـ (قاص) جاز حذفها وقلبها واوًا والحذف أحسن، فتقول: قَاصِيٌّ وَقَاصَوِيٌّ، وإن كانت خامسة فصاعدًا وجب حذفها كـ (مُعْتَدِيٍّ) (مُعْتَدٍ)، وَمُسْتَعْلِيٍّ في (مُسْتَعْلٍ).

وإذا نُسِبَ إلى الممدود فإن كانت همزته للتأنيث قلبت واوًا، كصحرأويٍّ، أو أصلًا سَلِمَتْ من القلب غالبًا نَحْوُ: قَرَائِيٍّ في قراء، وهو: الرجلُ الناسكُ، أو بدلًا من أصل نحو (كساء) جاز الوجهان نحو: كِسَائِيٍّ، وكساويٍّ - بالواو رجوعًا إلى الأصل^(٤).

وإذا نُسِبَ إلى المركب فإن كان التركيب إسناديًا كتأبط شرًا أو مزجيًا كبعلبك نُسِبَ إلى صدره، فتقول: تَأْبُطِيٌّ وَبَعْلَبَكِيٌّ^(٥).

(١) في (س): عبارتنا.

(٢) (شَجَّجٍ) من الشَّجْوِ: وهو الحُزْنُ، يقال: شَجَّاهُ الهمُّ شَجْوًا، أمرٌ شَاجٍ محزنٌ، وتشاجت فلانة على زوجها: تحازنت عليه، ورجلٌ شَجَّجٍ: حزينٌ.
انظر: أساس البلاغة: شجو.

(٣) في (س): عمو.

(٤) راجع التصريح: (٢/ ٣٣٤).

(٥) هذا وجهٌ من وجوه خمسةٍ في المركب المز عند النسب إليه، وثمة وجوه أربعة أخرى لم يذكرها الشارح هنا، وهي:

الأول: أن ينسب إلى عجزه فتقول في بعلبك وَمَعْدِي كَرِبِيٍّ: بَكِّيٌّ، وَكَرِبِيٌّ واختاره الجزيريُّ.
الثاني: أن ينسب إليهما معًا، مزالًا تركيبها، فتقول: بَعْلَبَكِيٌّ وَمَعْدِي كَرِبِيٍّ، واختاره أبو حاتم، وآخرون وأشد عليه السيرافي:

تَرَوُّجُهُ رَامِيَّةٌ هُرْمُرِيَّةٌ

والثالث: أن ينسب على جميع المركب، فتقول: بَعْلَبَكِيٌّ، وَمَعْدِي كَرِبِيٌّ.

وكذا إن كان إضافياً كـ (امرئِي) في امرئ^(١) القيس. إلا إن كان الإضافي كنيةً، كأبي بكرٍ، وأمّ كلثوم، أو معرفاً صدره بعجزه كابن عمَرَ، وابن الزبير - فإنك تنسب^(٢) إلى عجزه، فتقول: بكرِي، وكلثومي وَعُمري، وزُبيري. وربها ألحق بها ما خيف فيه لبس كقولهم في عبد الأشهل: أشهلي، وفي عبد مناف: منافي^(٣) (٥٧).

وَأَنْسِبَ أَخَا^(٤) الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ

أي: قد يُستغنى عن^(٥) ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال، وذلك غالباً في الحرف كبزاز، ونجار، وعطار، وشذ قوله:

وَلَيْسَ بِذِي نَبَالٍ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ^(٦) - ٤٦

أي: بذي نبال، وجعل^(٧) منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رُكَّ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]^(٨).

والرابع: أن يُبني من جزئين المركب اسماً على (فعلَّل) ونُسب إليه، تقول في النسب إلى (حَضْرَمَوْت): حَضْرَمِيٌّ. انظر التصريح: (٣٣٤/٢، ٣٣٥).

(١) في امرئ: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): فتنسبه.

(٣) في (د): إلى.

(٤) في (ك): من.

(٥) هذا عجز بيت من بحر الطويل. قاله امرؤ القيس، وصدوره:

وليس بذي رمح فيطعنني به

انظر فيه: سيويته: (٩١/٢) وشرح ابن يعيش: (١٤/٦) والمقتضب: (١٦٢/٣) والمغني: ص

١١١، والعيني: (٥٤٠/٤) والتصريح: (٣٣٧/٢) وشرح الأشموني: (٢٠٠/٢)، وشرح

شواهد المغني: ٣٤٠، وديوان امرئ القيس: ص ٣٣، وشرح ديوانه للسندوي: ص ١٤٢.

والشاهد فيه: في قوله: (نَبَال) حيث استعمل لذي النَّبْلِ نَبَالاً وحقُّ الكلام أن يُسْتَعْمَلَ

نَابِلٌ؛ لأنَّ النَّابِلَ صاحبُ النَّبْلِ الرامي بها، والنَّبَالُ الذي يعملها.

(٦) لفظة (جعل): ساقطة من (ك).

(٧) واستشهد بالآية على أن (ظلاماً) ليست للمبالغة بل هي للنسب، أي: وما ربك بذي ظلم.

وقد يُصاغ أيضًا على (فَاعِلٍ) أو (فَعِيلٍ) بمعنى: ذي كذا. فالأول كتمامٍ
ولابن، وطَاعِمٍ وكَّاسِرٍ^(١)، والثاني كَطَعِمٍ، ولبنٍ، وَتَمِيرٍ، قال الشاعرُ:

٤٧- لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ

أي: عاملٌ في النهار.

وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان^(٢) بعضها كثيرًا - هذا مذهبُ سيبويه^(٣).

(١) في (س): كاسر.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز لأبي النجم العجلي، ونمائه:

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

انظر فيه: سيبويه: (٩١/٢) والمقرب: ٨٢، والعيني: (٥٤١/٤) والتصريح: (٣٤٠/٢)

واللسان (ليل - نهر) وشرح ابن عقيل: (١٦٨/٤).

والشاهد في: قوله (نهر) حيث بناه على (فَعِل) وهو يريد النسب فكأنه قال: (نَهَارِي).

(٣) لفظة كان: ساقطة من (س).

(٤) انظر الكتاب: (٩٢/٢). وقد أنشد سيبويه البيت برواية (نَهَارِي).

بَابُ التَّوَابِعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّأْكِيدُ^(١) أَيْضًا وَالبَدَلُ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأَوَّلِ
وَهَكَذَا الوُصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً

التوابع: جمع تابع وهو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر^(٢).

وهو أربعة: عطف، وتوكيد، ونعت، وبدل، ومن فصل في العطف جعل التوابع خمسة^(٣)، ومن فصل في التوكيد أيضًا جعلها ستة^(٤).

والأولى أن يبدأ منها بالنعت، ثم بالبيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم النسق؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية رُتبت كذلك، كما في التسهيل^(٥).

(١) في (ط): والتوكيد.

(٢) قال السيوطي في الهمع (١١٥/٢): "حدّ ابن مالك (التابع) في التسهيل فقال: هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله، مطلقًا—مُخْرَجًا بالقيد الأخير المفعول الثاني، والحال، والتمييز"

قال أبو حيان: "ولم يحده جهور النحاة؛ لأنه محصور، بالعدّ فلا يحتاج إلى حدّ".

(٣) قال ابن عقيل: "والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان وعطف النسق، والبدل".

انظر شرح ابن عقيل على الألفية: (١٩١/٣).

وهذا ما يراه ابن هشام في كتبه. راجع شرح شذور الذهب: ٤٢٨، وقطر الندى: (١٣١/٢).

(٤) ومن قال: إنها ستة جعل التأكيد اللفظي بابًا وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

انظر شرح شذور الذهب: ٣٢٨.

(٥) تابع الفاكهي الشيخ خالد في تصريحه في النقل عن ابن مالك ربّما دون النظر أو الرجوع إلى التسهيل.

جاء في التصريح (١٠٨/٢) ما نصّه: "وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان، ثم بالتوكيد،

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل؛ فالعامل فيه مقدّر، وكلُّها تُعْرَبُ بإعرابٍ ما قبلها^(١) كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:

تَقُولُ: خَلَّ الْمَرْحَ وَالْمَجُونَا

مثال للعطف.

ثم بالبدل ثم بالنسق - قاله في التسهيل " .
والواقع أن ابن مالك رتب التوابع في تسهيله هكذا: التوكيد، والنعته، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. راجع التسهيل: ص ١٦٣.

وقال السيوطي في الهمع (١١٥/٢): "التوابع: نعت، وعطف بيان، وتوكيد وبدل، وعطف نسق... وإذا اجتمعت رتبته كذلك بأن يقدم النعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنه جار مجراه، ثم التأكيد؛ لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل؛ لأنه تابع كلاً. تابع؛ لكونه مستقلاً ثم النسق؛ لأنه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الموضوع على هذا الترتيب، بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد".

اختلف في عامل التابع؛ فقبل العامل في (النعته والتوكيد والبيان) هو العامل في المتبوع ينصب عليها انصباباً واحدة - وهذا رأي المبرِّد - وابن السراج وابن كيسان وعزي للجمهور، ونسب إلى سيبويه.

وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه - وهذا رأي الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي. وأما البدل، فقبل: عامله محذوف - وهو قول الجمهور، ودليلهم ظهوره جازاً جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع المضمرة، نحو: يزيد به.

وقال قوم منهم المبرِّد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف.

وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة.

وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف. وقيل: محذوف.

انظر الهمع: (١١٥/٢) والتصريح: (١٠٨/٢).

..... وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَ نَا

مثال للتوكيد، واستفيد منه جوازُ التوكيد بأجمع^(١) من غير تقدم (كلّ).

..... وَأَمْرُ رُزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ

مثال للبدل، واستفيد منه جوازُ إبدال^(٢) النكرة من المعرفة.

..... وَأَغْطِفُ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

مثال للوصف^(٣).

وأفهم قوله أولاً: (وهكذا الوصف... إلخ) أن المعرفة لا يُنَعَتُ بنكرة، ولا العكس وهو كذلك.

وقد اختصر الناظم أحكامَ هذه التوابع ولا بأس بذكرِ جُمَلٍ منها فنقول: أمّا العطف^(٤) فهو قسمان: عطفُ نَسَقٍ - وسيأتي.

وعطفُ بيانٍ وهو: تابع جامدٌ مُوَضَّحٌ^(٥) أو مُخَصَّصٌ لمتبوعه^(٦)، وشرطه موافقته لمتبوعه في تعريفه، وتنكيره، وإفراده وتثنيته وجمعه فهو كالنعتِ يوافقُ

(١) بأجمع: ساقطة من (ك).

(٢) في (س): بدل.

(٣) في (س): الوصف.

(٤) أمّا العطف: موضعها بياضٌ في (ك).

(٥) لفظة (موضح): ساقطة من (س).

(٦) قال أبو حيان في تعريفه: "عطفُ البيان: تابع أشهرٌ من متبوعه، نحو: جاء أبو حفصٍ عُمَرُ،

إذا كان (عمر) أشهر من متبوعه".

انظر شرح اللمحة البدرية: (٣٠١ / ٢).

متبوعه في أربعة من عشرة كما سيأتي ك:

٤٨- أَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصِ عُمَرَ^(١)

وهذا خاتم حديد، ومنه نحو: ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

وأما التوكيد^(٢) فهو قسمان أيضاً:

توكيد لفظي: وهو إعادة اللفظ الأول بِعَيْنِهِ^(٣) أو موافقته، اسمًا كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملةً.

وتوكيد معنوي: وهو إتباع الاسم المعرفة بألفاظ معلومة، وهي: النفس والعين، وَكِلَا وَكِلْتَا، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ، وَجَمَعَهَا.

ولا بد من إضافة النفس والعين، وكلا وكلتا وكل^(٤) إلى ضمير يطابق المؤكِّد.

وإذا اجتمعت النفس والعين وجب تأخير العين عنها، كجاء زيد نفسه عينه.

(١) هذا أول رجز، لعبد الله بن كَيْسَبَةَ، ونسبه ابن يعيش إلى رؤية بن العجاج، والصحيح أنه لعبد الله؛ وذلك لأن رؤية - كما قيل - غير معدود في التابعين، وليس من هذه الطبقة، فضلاً على عدم وجوده في ديوانه.

انظر فيه: ابن يعيش: (٧١/٣) وخزانة الأدب: (٣٥١/٢) وشرح شذور الذهب: ص ٤٣٥، والعيني: (٣٩٢/١)، (١١/٤) والتصريح: (١٢١/١، ١٣١) وشرح الأشموني: (١٢٩/١) وابن عقيل: (٢١٩/٣) وشرح اللمحة البدرية: (٣٠٢/٢).

موضع الشاهد: في قوله: أبو حفص عمر، حيث جاء عطف البيان (عمر) لإيضاح ما قبله وموافقاً له في التعريف.

(٢) التأكيد والتوكيد لغتان، والواو أفصح، وبها جاء القرآن: ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١] والتوكيد في اللغة: الإحكام.

(٣) بعينه: زيادة في (ك).

(٤) وكل: ساقطة من (س).

وإذا أُكِّدَ بهما مثني أو مجموع أو ما في معناهما جُمعاً على أفعل - بضم العين كجاء الزيدان أنفُسهما، وجاء الزيدون أنفُسهم.

ويؤكِّد بكلا وكلتا المثني وما في معناه - إن صحَّ وقوعُ المفرد موقعه، واتَّحد معنى المسند، كجاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاها.

ويؤكِّد بكلِّ غيرِ المثني - إن^(١) كان ذا (٥٨) أجزاء يصحُّ وقوعُ بعضها موقعه، كجاء القومُ كلُّهم، وبعثَ العبدُ كلَّهُ، والأمة كلُّها.

وأما البِدَلُ^(٢): فهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة^(٣).

وهو أربعة أقسام:

بِدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ: وهو ما كان مدلوله مدلولَ الأول، كـ (جاء زيدٌ أخوك) وسماه ابنُ مالك البِدَلُ المطابق؛ لوقوعه فيما لا يطلق عليه كلُّ^(٤).

(١) في (ك): إذا.

(٢) البِدَلُ: تسمية بصرية، وقد اختلف في تسميته عند الكوفيِّين:

فقال الأَخْفَشُ: يسمونه (الترجمة) و(التبيين).

وقال ابنُ كَيْسَانَ: يسمونه (التكرير).

انظر المقتضب: (٢٩٥/٤).

(٣) البِدَلُ في اللغة هو العوض. قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِمَّا﴾ [القلم: ٣٢].

وفي الاصطلاح: كما حدَّه الشارح، وقال أبو حَيَّان: البِدَلُ تابعٌ يعتمد عليه في نسبة الإسناد

إليه. شرح اللمحة البدرية: (٢٩٤/٢).

(٤) قال ابن مالك في ألفيته:

مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَسْتَمِيلُ عَلَيْهِ يُلْقَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ يَبْلُ

وبدُلَ بعضٌ من كلِّ: وهو ما كان مدلوله جزء الأول، كـ (بعثُ العبدَ نصفه، وأكلتُ السمكة رأسها).

وبدُلَ الاشتِمَالُ: وهو ما كان بينهما تعلقٌ بغير الكلية والجزئية، وكان البدلُ بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره، نحو: سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، وَأَعْجَبَنِي بِكَرِّ حَسَنِهِ.

وبدُلَ غَلَطٌ: وهو ما لم يكن جامعاً للأميرين^(١) نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ غَلَامُهُ أَوْ حَمَارُهُ^(٢).

ولا يُشْتَرَطُ في البدل موافقته للمُبْدَلِ منه في التعريف والتكثير، ولا في الإظهار والإحصار فتبدل المعرفة من المعرفة^(٣)، ومن النكرة^(٤)، والنكرة من النكرة^(٥)، ومن المعرفة^(٦) المعرفة^(٧).

(١) في (س): لأمرين.

(٢) ذكر الشارح أربعة أنواع للبدل وبقي نوعان هما: بدل الإضراب وبدل النسيان.

وبدل الإضراب: هو أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل - ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا ملازمة كما في بدل الاشتمال - ومثاله قوله - عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصِلِيَ الصَّلَاةَ مَا كُتِبَ لَهُ نَصْفُهَا ثَلَاثُهَا رِبْعُهَا...» إلى العُشْرِ.

وبدل النسيان: كقولك: جاءني زيدٌ عمرو، إذا كنت إنما تقصد زيداً أولاً ثم تبيّن فسادَ قصيدك فذكرت عمراً.

ولعلَّ الشارح قد اجتزأ ببديل الغلط، واكتفى به عن البدل المبين بأنواعه الثلاثة: الغلط والإضراب، والنسيان.

(٣) كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

(٤) ومن النكرة: ساقطة من (س).

(٥) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَكَلِمَةٌ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

(٦) كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَهُكُمْ ذِكْرًا ۝ رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١].

(٧) وذلك كقوله تعالى: ﴿لَنْسَفَعًا بِالْناصِيَةِ ۝ ناصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٦].

وَيُبَدَّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ^(١)، وَمِنَ الْمُضْمَرِ^(٢)، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ^(٣)،
وَكَذَا مِنَ الظَّاهِرِ عِنْدَ الجُمُهورِ^(٤)، وَتُبَدَّلُ الجُمْلَةُ مِنَ الجُمْلَةِ^(٥)،

- (١) وإبدال الظاهر من الظاهر نحو: جَاءَ فِي زَيْدٍ أُخُوكَ.
(٢) وإبدال الظاهر من المضمير فيه تفصيل، وذلك أَنَّ الظاهر إِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرٍ غِيْبَةٍ جاز مطلقًا، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ بدل من الهاء في ﴿ أُنسِنِيهِ ﴾ بدل اشتغال.
وإِنْ كَانَ ضَمِيرٍ حَاضِرٍ: فَإِنْ كَانَ البَدَلُ بَعْضًا أَوْ اشْتِهَالَ جاز، نحو: أعجبتني وجهك وأعجبتني علمك).
وإِنْ كَانَ بَدَلًا كُلِّ، فَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى إِحاطَةٍ أَوْ لَا - فَإِنْ دَلَّ عَلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿ تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوْلَانَا وَءَاخِرَتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٤].
وإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ اِمْتَنَعَ، نحو: قمت زيد، ورأيتك زيدًا، وجوز ذلك الأخصف والكوفيون تمسكًا بقول الشاعر:

بِكُمْ تُسْرِيثُ كُفِينَا كُلَّ مُعْضَلِيَةٍ وَأَمَّ تَهَجَّ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلَالِيَا

انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١-٤٤٣).

- (٣) نحو: ضربته إياه، فأياه: بدل، وقيل توكيد، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: ضربته هو كان بالاتفاق توكيدًا، لا بدلًا.
انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١).
(٤) قال ابن هشام: "وإبدال المضمير من الظاهر، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ. وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع قال: ولو سُمِعَ لأعرب توكيدًا، لا بدلًا، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يُوَكِّدُ القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيدٌ هو الفاضل. وجوز النحويون في (هو) أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَأَنْ يَكُونَ مَبْدَأً، وَأَنْ يَكُونَ فَصْلًا".
انظر المصدر السابق.

- (٥) قال العلامة الحريري: فأما إبدال الفعل من الفعل فيجوز إذا كان بمعناه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَعَّفَ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، فأبدل ﴿ يُضَعَّفَ ﴾ من ﴿ يَلْقَ ﴾ لتناسب معنيهما، ومنه قولك: إِنْ تَأْتَيْتَنِي تَمَسَّ أكرمك فتجزم (تمس) على البدل من (تأتيني) لمطابقة المشي والإتيان.

ومن المفرد^(١).

وأما النعت: فهو التابع المشتق أو المؤول به المبين لللفظ متبوعه.

وفائدته: توضيح، أو تخصيص، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو توكيد، أو تعميم^(٢).

ويتبع منوعته^(٣) في اثنين من خمسة، حقيقياً كان أو سببياً: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير - وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

ثم إن رفع ضمير المنعوت تبع^(٤) منوعته في اثنين أيضاً من خمسة: في واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد أو فرعيه، فيصير بهذا مع ما مرّ مطابقاً^(٥) له في أربعة من عشرة، ويسمى حيثئذ^(٦): حقيقياً.

=

شرح ملحة الإعراب: ٢٠٥.

وإبدال الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١) أمَدَّكُمْ بِأَنْتَعِمِ وَيَبِينُ ﴿[الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

(١) تبدل الجملة من المفرد، كقول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فقد أبدلت جملة (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى) وهما مفردان. قاله ابن جني.

انظر التصريح: (١٦٢/٢).

(٢) أو تعميم: زيادة في (ك).

(٣) في (ط): متبوعه.

(٤) في (ط): يتبع.

(٥) في (س): مطلقاً.

(٦) حيثئذ: ساقطة من (ك).

وإن رفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحالّ محلّه، فيفرد لرفعه ذلك، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع، لا^(١) المنعوت، كمررتُ برجلين قائمةً أمَّهُما، وبرجالٍ قائمٍ أبأؤهم، ويسمّى حينئذٍ^(٢) سَيِّئًا.

ويجوز قطعُ النعتِ - إذا^(٣) عَلِمَ منعوتُه بدونه - إلى الرفع بتقدير (هو) وإلى النصب بتقدير: (أعني) مثلاً.

وأما عطفُ النَّسِقِ: فهو: تابعٌ يتوسّطُ بينه وبين أحدِ الحروفِ الآتي^(٤) ذكرها. ويجري في الأفعالِ والأسماءِ كما أشار إليه بقوله:

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ ثَبَّ وَاسْمٌ لِلْمَعَالِي

أي: يجوز أن يعطف الفعلُ على الفعلِ، كما يجوز ذلك في الاسمِ، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ - لكن بشرطِ اتحادِ زمانيهما في المضيِّ والاستقبالِ^(٥) سواء اتحدتِ نوعاهما في الفعلية، نحو: ﴿لِنُحْيِيَ بِهٖ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُنْقِضُهَا﴾ [الفرقان: ٤٩] ومنه نحو^(٦): (ثَبَّ، واسمٌ للمعالي) وقد يقال: هو من عطفِ الجملِ.

أو اختلفَ؛ نحو: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

ويجوزُ أيضًا عطفُ الاسمِ على الفعلِ وبالعكس، وعطفُ المفردِ على الجملةِ

(١) في (س): إلا. خطأ.

(٢) حينئذ: ساقطة من (ك).

(٣) في (س)، (ك)، (ط): إن.

(٤) في (ك): التي.

(٥) في (س): والمستقبل.

(٦) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

وبالعكس في^(١) الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يُشبه^(٢) الفعل، والجملة في تأويل المفرد، نحو: ﴿مَخْرَجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَخْرَجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَالْغَيْرَاتِ صُبْحًا﴾^(٣) فَأَتَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]^(٤). وَنَحْوُ: ﴿ذَعَانَا لِحَنِيْمَةٍ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ (٥٩) [يونس: ١٢]^(٥)، ﴿بَيْنَمَا أَوْهُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ بِجَمِيعِ عَشْرَةِ مَحْصُورَةٍ مَأْتُورَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَتَمَّ لِلْمَهْلِ وَلَا وَحَتَّى تُمَّ أَوْ وَأَمَّ وَيَلُ
وَبَعْدَهَا لِكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ^(٦) فَاحْفَظْ مَا ذُكِرَ

ذكر في هذه الأبيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعد، منقولة عن العرب مشهورة عند علماء هذا الفن، ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر^(٧) أن (إمّا) المسبوقة بمثلها عاطفة، وأن العطف بالواو التي قبلها^(٨).

ونُقِلَ عن ابن عُصْفُورِ دَعْوَى الإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ عَاطِفَةٍ كَالأُولَى تَخْلُصًا^(٨)

(١) في (س): على.

(٢) في (س): يشبهه.

(٣) ﴿... بِهِ نَقْعًا﴾ تكملة الآية من (ك)

(٤) ﴿أَوْ قَائِمًا﴾: زيادة في (ط).

(٥) في (د)، (ط): في التخيير.

(٦) في (س): والعلة قصد ذلك على من أنكر.

(٧) قال ابن هشام: (وإمّا) عاطفة عند أكثرهم - أعني: (إمّا) الثانية في نحو قولك: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو.

وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى.

ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالبًا الواو العاطفة. (المغني: ٥٩).

(٨) في (س): تخلط - تحريف.

من دخول عاطف على عاطف، وإنما ذكرت^(١) في باب العطف لمصاحبتها
لحرفه^(٢).

وحروف العطف قسمان:

قسمٌ يقتضي التشريك في الإعراب والحكم - وهو سبعة: الواو، والفاء، وتَمْ،
وحتى، وأو، وإما، وأم^(٣).

وقسمٌ يقتضي التشريك في الإعراب فقط. وهو ثلاثة: بل، ولكن، ولا.

وإنما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها:

فالواو: لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معيةً بدليل
صحة نحو: اشترك زيدٌ وعمرو^(٤) فيعطف بها سابقٌ ولاحقٌ ومصاحب^(٥).

(١) في (س): ذكر.

(٢) في (س): الحرفية.

(٣) نقله عنه ابن هشام في المغني ص ٦٠.

(٤) (وأم): ساقطة من (س).

(٥) قال ابن هشام: وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق؛ غير سديد، لتقييد الجمع بقيد
الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقي، وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها
لا تفيد الترتيب؛ مردودٌ - بل قال بإفادتها إيّاه قُطرب، والرعي، والفراء، وثلعب، وأبو
عمر الزاهد، وهشام، والشافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الخفية أنها للمعية.
المغني: ٣٥٤.

(٦) فمثال عطف السابق على لاحقه، قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾
[الشورى: ٣].

ومثال عطف اللاحق على السابق، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦].

ومثال عطف المصاحب قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

راجع: التصريح: (١٣٥/٢).

والفاء: للترتيب والتعقيب، فِعْطَفُهَا لِحَقِّ مَتَّصِلٍ، نَحْوُ: تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ - إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مُدَّةُ الحَمَلِ مع لحظة^(١) الوطء ومقدمته.

وُثِّمَ: للترتيب والمهلة - أي التراخي - في الزمن، فِعْطَفَ بِهَا لِاحِقٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ: غَابَ زَيْدٌ ثُمَّ حَضَرَ.

ويعطف بلا: بَعْدَ مُثَبِّتٍ لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَنْ^(٢) تَالِيهَا، وَقَصْرِهِ عَلَى مِثْلِهَا نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ.

وبحتى: بعض على كل ولو تقديرًا، نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا، وَقَوْلُهُ:

٤٩ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٣)

أي: ألقى ما يثقله حتى نعله.

ولا يكون المعطوف بها إلا اسمًا ظاهرًا، غاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف، نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، وَعَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النَّسَاءِ.

(١) في (ك): لحظتي.

(٢) في (س): من.

(٣) هذا بيت من بحر الكامل، قاله مروان المهلبى النحوي، وقيل أبه، وقيل هو للمتلّمس.

انظر في البيت: سيبويه: (١/٥٠) معجم الأدباء: (١٩/١٣٤) وابن يعيش: (٨/١٩) وخزانة الأدب: (١/٤٤٥) (٤/١٤٠) ومغني اللبيب: (١٢٤، ١٢٧، ١٣٠) وشرح العيني: (٤/١٣٤) وبغية الوعاة: ٣٩٠، والهمع: (٢/٢٤، ١٣٦) والدرر اللوامع: (٢/١٦، ١٨٨) والتصريح: (٢/١٤١، ٢١٤) وشرح شواهد المغني: ٣٩٠، وشرح الأشموني: ٤١٩، وقطر الندى: (٢/١٥٢).

موضع الشاهد: في قوله: (حتى نعله) حيث عطف (نعله) بحتى، وليست جزءًا مما قبلها تحقيقًا، لكنها جزءة تقديرًا، لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى (نعله).

وَقَوْلُهُ:

٥٠- فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكِمَاءِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا^(١)

ويعطف بأو: أحد الشئيين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب:

إمّا التخيير^(٢): بين المتعاطفين نحو: تزوّج زينب أو أختها.

أو الإباحة: نَحَوُ: تَعَلَّمْ فِقْهَهَا أَوْ نَحَوَا.

والفرق بينها جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير.

وبعد الخبر إمّا: الشك^(٣) من المتكلم كجاء زيداً أو عمرو.أو التشكيك للسامع: أي: إيقاعه في الشك - يعبر عنه بالإيهام^(٤) نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ

إِيَّاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

أو التقسيم: نَحَوُ: الكلمة: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ.

أو الإضراب: نَحَوُ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

ومثل (أو) في إفادة ما تقدّم سوى الإضراب (إمّا) المقرونة بالواو المسبوقة بمثلها.

(١) هذا البيت من بحر الطويل، نسبة أستاذنا عبد السلام هارون للناطقة الذبياني، وفتشت ديوانه فلم أجده.

انظر فيه: المغني: ١٢٧، والهمع: (١٣٦/٢) والدرر: (١٨٨/٢) وشرح الأشموني: ٤١٩، وشرح الشواهد المغني: ٣٧٣.

والشاهد في قوله: (حتى الكماء) (وحتى بيننا الأصاغر) حيث استشهد به على أن (حتى) يعطف بها ما كان غاية لما قبله في القوة، كقوله الأول. ويعطف بها ما كان غاية لما قبله في

الضعف كما في المثال الثاني.

(٢) في (س): للتخيير.

(٣) في (س)، (ك): إما للشك.

(٤) في (س)، (ك): بالإيهام.

واقصر الناظم على التخيير؛ لكونه أشهر معانيها^(١).

وقيدها بقوله: (وَأَمَّا إِنْ كُيِّرَ) للاحتراز عن^(٢) (أَمَّا) المفتوحة، فإنها غير عاطفة، بل حرف متضمن معنى^(٣) الشرط مؤوَّل عند سيبويه بمهما يكن من شيء^(٤).

ويعطف بأم بعد همزة التسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبعد همزة يُطَلَّبُ بها وبأم التعيين^(٥) (٦٠) نحو: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرًا؟ والمعنى: أيهما عندك؟

ولهذا يُجَاب بتعيين أحدهما - لا بتعدي أحدهما^(٦)؛ لأنه معلوم للسائل، وتسمَّى حينئذٍ متصلة^{(٧)(٨)}.

(١) ذكر ابن هشام في المغني لها خمسة معان:

الأول: الشك، نحو: جاني إما زيد وإما عمرو، إذا لم تعلم الجاني منهما.

الثاني: الإيهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوبَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

الثالث: التخيير، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

الرابع: الإباحة: نحو: تعلم إمَّا فقهاً وإمَّا نحوًا.

الخامس: التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(٢) في (ك): عما.

(٣) في (ط): لمعنى.

(٤) قال سيبويه: وأما (إمَّا) ففيها معنى الجزاء: كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا.

الكتاب: (٢/٣١٢).

(٥) في (س): التعيين.

(٦) أحدهما: ساقطة من (ك).

(٧) في (د): منفصلة.

(٨) قال سيبويه: "أَمَّا (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهامًا، ويقع الكلام بها في الاستفهام على

فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى (بَل) مختصة بالجمل، نحو: «أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ» [الرعد: ١٦]. أي: بَلْ هَلْ^(١).

ويعطف ببَل بعد النفي أو النهي لتقرير^(٢) حُكْمٍ مُتْلَوِّهَا، وإثباتِ نقيضه^(٣) نحو: مَا جَاءَنِي^(٤) زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، ومثلها في ذلك (لَكِنْ).

ويشترط في العطف بها إفراد^(٥) معطوفها، ووقوعه بَعْدَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ، وعدم اقترانها بالواو، فَإِنْ تَلَّتْهَا جَمَلَةٌ أو تَلَّتْ وَاوًا أو^(٦) وَقَعَتْ بَعْدَ إِثْبَاتٍ فَهِيَ حَرْفٌ ابْتِدَاءً^(٧).

وجهين على معنى: أيهما وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول، أما (أو) فَإِنَّهَا يَثْبُتُ بِهَا بَعْضُ الْأَشْيَاءِ، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحدّ".
الكتاب: (١/٤٨٢).

(١) قال سيبويه: "وذلك قولك: أَعْمَرُوْ عِنْدَكَ أَمْ زَيْدٌ؟ فهو ليس بمنزلة أيهما عندك؟ ألا ترى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ عِنْدَكَ؟ لَمْ يَسْتَقِمْ إِلَّا عَلَى التَّكْرِيرِ وَالتَّوَكِيدِ، وبذلك على أَنَّ هَذَا الْآخَرَ مُنْقَطِعٌ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلِ الرَّجُلِ: إِنَّهَا لِأَيُّلٍ أَمْ شَاءَ يَا قَوْمُ؟ فلما جاءت (أَمْ) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تحييء بعد الاستفهام، وذلك أَنَّهُ حِينَ قَالَ: أَعْمَرُوْ عِنْدَكَ؟ فَقَدْ ظَنَّ أَنَّهُ عِنْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَهُ مِثْلُ ذَلِكَ الظَّنِّ فِي (زَيْدٍ) بَعْدَ أَنْ اسْتَعْنَى كَلَامَهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: إِنَّهَا لِأَيُّلٍ أَمْ شَاءَ".

الكتاب: (١/٤٨٤).

(٢) في (س): لتقدير.

(٣) في (د): نقيضها.

(٤) في (ك): ما جاء.

(٥) لفظة (إفراد): ساقطة من (س).

(٦) لفظة (أو): ساقطة من (س).

(٧) ومثال ذلك قولك: حَصَرَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَخْضُرْ.

وإن وقعت (بَل) بَعْدَ الإيجاب كانت لنقل الحكم عن^(١) متلوها وصيرورته كالمسكوت عنه، وإثباته لتاليها نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، واضْرِبْ زَيْدًا بَلْ بَكْرًا^(٢).

- (١) في (ط): من.
- (٢) لم يُبشر المصنّف ولا الشارح إلى العطف على الضائر، ولا مانع من إجمال القول في ذلك فنقول: إذا كان الضمير منصوبًا صحَّ العطف عليه بلا شرط سواء كان متصلًا نحو قوله تعالى: في سورة المرسلات: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَىٰ﴾ [المرسلات: ٣٨] أو منفصلًا نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَد.
- وإذا كان الضمير مرفوعًا فلا يُحْسِنُ العطفُ عليه إلَّا بعدَ توكيده بضمير منفصل، بارزًا كان أو مستترًا، مثلُ قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَتَمَّرًا وَإِنَّا وَكُنَّا مُبِينًا﴾ [الأنبياء: ٥٤].
- أو يفصل بين العاطف والمعطوف بفواصل نحو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].
- ويضعف العطف بدون التوكيد أو الفصل مثل قولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ أَي: مستوي هو والعدم.
- ويكثر العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض، حرفًا كان مثل: قوله تعالى في سورة فَصَّلَتْ: ﴿فَقَالَ هَا وَ لِلْأَرْضِ آتِيًّا﴾ [فصلت: ١١] فأعيد حرف الجر- وهو اللام- أو اسمًا مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ ءَابَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].
- وقال يونسُ والأخفش والكوفيون: ليس بلازم بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرها: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِمُ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بخفض الميم.
- راجع: الهمع: (٢/١٣٩) والتصريح: (٢/١٥٠، ١٥١).

علتين فيه أو ما في معناهما؛ كلُّ واحدة فرْعٌ لشيء^(١)، كما أنَّ الفعلَ فرَعٌ عن الاسمِ من جهتين: اشتقاقه^(٢) من الاسمِ وافتقاره إليه.

فلَمَّا شابهَهُ في ذلك ثَقُلَ فَحَمِلَ عليه في الحكمِ فَمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ منه الفعلُ^(٣) وهو الجرُّ والتنوين.

وعِلُّ^(٤) منعُ الصرفِ تسعةً يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبَ وَرِذْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

وتسمية كلِّ واحدة^(٥) منها عِلَّةٌ بمعنى أنَّ لها مدخلًا في العِلِّيَّة^(٦) - ففيه تجوُّزٌ. والعِلَّةُ في الحقيقة: مجموعُ شيئينِ منها، أو ما قامَ مقامَ ذلك.

واعلَمَ أنَّ ما لا ينصرفُ قسمان:

(قسمٌ يمتنعُ صرفه معرفةً ونكرةً، وهو خمسةُ أنواع)^(٧).

(١) في (س): شيء.

(٢) في (ك): من جهة اشتقاقه.

(٣) في (ك): الاسم. خطأ.

(٤) وعلل. وموضعها بياض في (ك).

(٥) هذا البيت ليس من أبيات المصنف، ولكنه لبهاء الدين بن النحاس النجوي، نسبه إليه ابن هشام، وهو من بحر البسيط.

انظر فيه: القطر: (١٦٣/٢) وشرح شذور الذهب: ٤٥٠، وشرح اللمحة البدرية (٣٥١/٢) والتصريح: (٨٤/١) وقبله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ نَسَعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِيَتَّبِعَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

(٦) في (س): واحد.

(٧) في (س): (ك): العلمية.

(٨) ما بين القوسين: ساقط من (س).

وقسمٌ يمتنع صرفه معرفةً لا نكرةً وهو ستة أنواع؛ فمجموعُ الأسماء التي لا تنصرفُ أحد عشر نوعًا - وبدأ منها بالقسم الأول فقال:

مِثَالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَخْمَرُوا فِي الشَّيْءِ

أي: مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن (أفعل) من الصفات كأخمر وأبيض أي: الألوان، وأفضل وأحسن في غيرها؛ والمانع له من الصرف الوصف^(١)، ووزن الفعل^(٢)، لكن يُشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران:

أحدهما: أن يكون وصفًا في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالًّا على الوصفية ليُخرج ما وُضع اسمًا للعدد^(٣)، ثم عرّضت له الوصفية^(٤)، ولهذا صُرف (أربع) في نحو: مررت بنسوة أربع^(٥)، لأنه وضع اسمًا للعدد^(٦) فلم يلتفت إلى ما طرأ له

(١) في (س)، (د)، (ط): الصفة.

(٢) قال سيويه: "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب، وأعلم".

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستقلوا التوین فيه كما استقلوه في الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستقلال كالفعل إذا كان مثله في البناء والزيادة وصارعه، وذلك نحو: أخضر، أحمر، أسود، وأبيض، وأدر.

الكتاب: (٢/٢).

(٣) لفظة العدد: ساقطة من (ك).

(٤) لفظة الوصفية: زيادة في (ط).

(٥) قال أبو سعيد السيرافي: "قوله -يقصد سيويه: تقول إذا قلت هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال".

وَرَعِمَ المازني خطأ سيويه في ترك صرف هذا، وقال: "أبو العباس لم يصنع المازني شيئًا، والقول عندي أنه ينصرف؛ لأننا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع".

شرح السيرافي على الكتاب: (٦/٢).

(٦) للعدد: زيادة في (ط).

له (٦١) من الوصفية.

والثاني: أَلَا يَقْبَلُ النَّاءَ إِمَّا لِأَنَّهُ^(١) لَا مُؤنَّثَ لَهُ، كَأَكْمَرَ لِعَظِيمٍ^(٢) الْكَمْرَةَ^(٣) وَأَدْرَ
لِمَنْ: بِخَصِيَّتِهِ^(٤) تَفْخُ.

أَوْ لَهُ مُؤنَّثٌ لَكِنَّهُ عَلَى وَزْنِ^(٥) فَعْلَاءَ أَوْ فُعْلَى، كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَأَفْضَلَ وَفُضِّلَى،
بِخِلَافِ نَحْوِ (أُرْمَلُ) فَإِنَّهُ يَقْبَلُ النَّاءَ، يُقَالُ أُرْمَلَةٌ فَهُوَ مَنْصَرِفٌ^(٦).

وَأَمَّا أَدْهَمُ^(٧)، وَأَرْقَمُ^(٨)، وَأَبْطَحُ^(٩)، وَنَحْوُهَا - فَعَبْرٌ مَصْرُوفَةٌ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا مَرَّ،

(١) فِي (س)، (ك): أَنَّهُ.

(٢) فِي (د): تَعْظِيمٌ.

(٣) الْكَمْرَةُ: رَأْسُ الذَّكَرِ، وَالْجَمْعُ كَمَرٌ، وَفِي الْمَثَلِ: الْكَمَرُ أَشْبَاهُ الْكَمَرِ، يَضْرِبُ فِي تَشْبِيهِ الشَّيْءِ
بِالشَّيْءِ. الْمَكْمُورُ: مَنْ أَصَابَ الْخَائِنُ كَمَرَتَهُ، وَالْعَظِيمُ الْكَمْرَةَ.

انظر القاموس المحيط: كمر.

(٤) فِي (ط): بِخَصِيَّتِهِ.

(٥) لَفْظَةٌ وَزْنٌ: زِيَادَةٌ فِي (ط)، (ك).

(٦) مِنْ مَجِيءِ (أُرْمَلُ) وَصَفًا لِلْمَذْكُورِ قَوْلُ جَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةٍ:

هَذِي الْأُرْمِلُ قَدْ قَضَيْتُ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأُرْمَلِ الذَّكْرُ
وَمِنْ مَجِيءِ (أُرْمَلَةٌ) بِالنَّاءِ - وَصَفًا لِلْمُؤنَّثِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ عَلَيْكَ عَلَى مِلْحَانَ صَيْقُ مُدْفَعٍ وَأُرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أُرْمَلًا

(٧) الْأَدْهَمُ: الْأَسْوَدُ. وَمِنْ الْبَعِيرِ: الشَّدِيدُ الْوَرَقَةُ حَتَّى يَذْهَبَ الْبَيَاضُ وَيَطْلُقُ الْأَدْهَمَ عَلَى
الْقَيْدِ كَذَلِكَ.

انظر القاموس المحيط: دهم.

(٨) الْأَرْقَمُ: أَحْبَبُ الْحَيَّاتِ وَأَطْلُبُهَا لِلنَّاسِ، أَوْ مَا فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، أَوْ ذَكَرُ الْحَيَّاتِ.

السابق: رقم.

(٩) الْأَبْطَحُ: مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دُقَاقُ الْحَصَى. السَّابِقُ: بَطْحُ.

فإتّها وُضِعَتْ صفاتٍ فلمْ يُلتَفَتْ إلى ما طرأ لها من الاسمية. وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَفَهَا^(١).

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ مِثَالُ بُشْرَى^(٢) أَوْ مِثَالُ ذِكْرَى

هذا هو^(٣) النوع الثاني من القسم الأول، وهو ما جاء مماثلاً في وزنه (فعلَى) مثلث الفاء كَسَكْرَى^(٤)، وَدُنْيَا، وَذِكْرَى وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا آخَرُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ نَكْرَةٌ كَانَتْ^(٥) كَمَا تَقَدَّمَ. أَوْ مَعْرِفَةٌ كَرَضْوَى^(٦)، مَفْرَدًا^(٧) كَمَا مَرَّ^(٨)، أَوْ جَمْعًا كَجَرْحَى، اسْمًا كَمَا ذَكَرَ أَوْ صِفَةً كَحُبْلَى.

والمائع له من الصرف أَلْفُ التَّائِيثِ وَحَدَّهَا، وَإِنَّمَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّائِيثِ لِأَزْمَةِ لِبْنَاءِ مَا هِيَ فِيهِ - فَكُونُهَا لِلتَّائِيثِ عَلَّةٌ، وَلِزَوْمِهَا لِبْنَاءِ مَا هِيَ

(١) قال سيبويه: "وأما أذهم إذا عنيته القيد. والأسود - إذا عنيته الحية - والأرقم - إذ عنيته الحية فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة. ولم تختلف في ذلك العرب إن قال قائل: اصرف هذا لأنني أقول: أداهم وأراقم. فأنت تقول الأبطح والأباطح وأجارغ وأبارق، وإنما الأبرق صفة. وإذا ما قيل (أبرق) لأن فيه حمرةً وبياضاً وسواداً كما قالوا: تيس أبرق... ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم، واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حين يستغنون بها عن الأسماء؛ كما تقول: (الأبغت) وإنما هو من البغته - وهو لون. ومما يقوي أنه صفة قولهم: بطحاء ورجعاء وبرقاء، فجعلوا مؤنثه كمؤنث أحر".
الكتاب: (٥/٢).

(٢) في (ط): دنيا.

(٣) لفظة (هو): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): سلوى.

(٥) لفظة (كانت): ساقطة من (س). وفي (ك): كان.

(٦) رَضْوَى، بفتح الراء: فرس وجبل بالمدينة. القاموس المحيط: رضي.

(٧) في (ك): فردا.

(٨) كما مر: ساقطة من (س).

فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة^(١) أخرى، بخلاف الناء فإنها في الغالب مقدرّة الانفصال.

أَوْ وَزَنَ فَعْلَانُ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعَلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُسُهُ

هذا هو النوع الثالث وهو ما جاء مماثلاً في^(٢) وزنه^(٣) (فَعْلَانُ) بفتح أوله، بشرط كونه^(٤) وصفاً في الأصل، وكون غير قابل للناء إمّا لأنه^(٥) لا مؤنث لهن كَلْحَيَانَ لكبير اللحية، ورحمن، أو له مؤنث لكن^(٦) على فَعَلَى كَسَكْرَانَ وَعَضْبَانَ^(٧).

والمانع له من الصرف الصفة، وزيادة الألف والنون.

ومن اشترط وجود^(٨) فعلى كالناظم صرف نحو (رحمن)، لانتفاء وجود فعلى قال صاحب المتوسط^(٩): والحق انتفاء وجود فعْلَانَةٍ؛ لأن وجود فعلى ليس شرطاً بالذات، بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعْلَانَةٍ الذي هو شرط بالذات. اهـ^(١٠).

(١) لفظة علة ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): على.

(٣) في (س): وزن.

(٤) في (ك): أن يكون.

(٥) في (ك): إما أنه.

(٦) لفظة (لكن): زيادة في (ط).

(٧) لفظة (عضبان): ساقطة من (س).

(٨) لفظة (وجود): زيادة في (ط).

(٩) صاحب المتوسط هو ركن الدين، الحسن بن أحمد الإستراباذي (أبو علي): نحووي، لغوي، أديب.

من آثاره: شرح فصيح ثعلب، وشرح الحماسة، والمتوسط، والبسيط... وغير ذلك توفي سنة ٧١٥هـ.

راجع ترجمته في: البغية: ٢١٨، ومعجم المؤلفين (٣/١٩٦).

(١٠) كتاب المتوسط: الورقة ٤٦ (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠٠) نحو تيمور.

فلو كان (فَعْلَانٌ) غيرَ صفةٍ كَسَرَ حَانَ، أو وصفيته عارضة، كَصَفْوَانٍ، بمعنى قاسٍ أو مؤنثة على (فعلانة)، كَنَدْمَانٍ انصَرَفَ^(١).

وقوله: (مَا أَنْفُتُهُ)، أي: ما ألفظه لك من فَمِي.

ومن النوع الثاني ما^(٢) أشار إليه بقوله:

أَوْ وَزَنٍ فَعْلَاءٌ وَأَفْعِلَاءٌ كَوَيْلٍ: حَسَنَاءٌ وَأَنْبِيَاءٌ
أي: أو جاء مماثلاً في وزنه (فَعْلَاءٌ) كَحَسَنَاءٍ، أو (أَفْعِلَاءٌ) كَأَنْبِيَاءٍ أو نحوهما مما فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ الممدودة نكرة كَحَمْرَاءَ^(٣)، أو معرفة، مفرداً أو جمعاً اسماً أو صفةً، ومنه: ﴿لَا تَسْقُلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

إذ أصله فَعْلَاءٌ^(٤)، بخلاف: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾ [النجم: ٢٣].

(١) يُشْتَرَطُ لاعتبار الوصف أمران:

الأول: الأصالة، فلو كانت الوصفية عارضة، بأن كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها، وذلك كما إذا خرجت (صفواناً) عن معناها الأصلي وهو الحجر الأملس، واستعملتها بمعنى (قاس) فقلت (هذا قلبٌ صفوانٌ) فإنك تصرفها لعروض الوصفية فيها.

الثاني: ألا تقبل الكلمة تاء التأنيث، فلهذا تقول: مررت برجلٍ ندمانٍ كقولهم في المؤنث: (ندمانة). ولهذا تصرف لقبولها تاء التأنيث.

انظر قطر الندى: (١٦٧/٢) وشرح الشذور: ٤٥٣.

(٢) لفظة (م): ساقطة من (س).

(٣) (كحمرأ): زيادة من (ط).

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه (أفْعَاءٌ) والأصل (أفْعِلَاءٌ) وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه (لَفْعَاءٌ) والأصل (فعلَاء).

راجع الإنصاف - مسألة رقم: ١١٨.

والمانع له من الصرف ألفُ التانيث الممدودة^(١)، واستقلت بالمانع لما تقدّم^(٢) وأشار إلى الرابع بقوله:

أَوْ وَزْنَ مَثْنَى وَثُلَاثَ فِي الْعَدَدِ فَاصْغِرِ يَا صَاحِبِ إِلَى قَوْلِ السَّدَدِ^(٣)

أي: أو^(٤) جاء مماثلاً في وزنه (مفعَل) بفتح أوله، أو فعَال بضم أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق^(٥)، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة

وقد نظم أحد الناظمين أشهر المذاهب حول أصل كلمة أشياء، فقال:
 فِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ الْقَوْمِ أَقْوَالٌ قَالَ الْكِسَائِيُّ إِنَّ الْوَزْنَ أَفْعَالٌ
 وَقَالَ يَحْيَى بِحذف اللام فَهِيَ إِذَنْ أفعاء وزناً وفي الوزنين إشكالٌ
 وسيبويه يقول القلبُ صَيْرَهَا لَفَعَاءٌ فَافْهَمْ قَدْأَ مُحْصِلُ مَا قَالُوا

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك)، (ط).

(٢) وفي صرف (أشياء) مذاهبٌ أصحُّها ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين أن أصلها: شَيْئَاءُ (كحَمْرَاءَ)، فكَرِهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام - وهي الهمزة الأولى - إلى موضع الفاء، فقالوا: (أشياء) بوزن (لفعاء) وهي عندهم اسمٌ جمع لشيء، ولا جمع له، فهو ممنوعٌ من الصرف لألف التانيث الممدودة.

انظر حاشية الشيخ حسن العطلو على شرح الأزهرية: ص ٨.

(٣) في (س): الرشد.

الشرط الثاني يروى في بعض نسخ الملحّة هكذا:

إِذْ مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحْزَنَ

انظر الملحّة: ص ٣٧

(٤) في (س): (و).

(٥) قال ابن هشام: قال البخاري - رضي الله عنه: لا يتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأنّ (أحَاد): معناه واحد واحد، (وثنَاة): معناه اثنان اثنان... وكذا الباقي.

كَمَوْحِدٍ وَأَحَادٍ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ، وَهِيَ مَعْدُولَةٌ عَنِ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الْأَصُولِ مَكْرُورَةٌ^(١).

وَأَصْلُ^(٢): جَاءَ فِي الْقَوْمِ أَحَادًا؛ جَاءَ وَالْجَمْعُ^(٣) وَأَحَادًا (٦٢) وَاحِدًا، وَكَذَا الْبَاقِي.

وَلَا تَسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِلَّا نَعْوَتًا نَحْوُ: ﴿أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلُثَ وَزُنْعَ﴾ [فاطر: ١]^(٤).

=

قال الله تعالى: ﴿أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلُثَ وَزُنْعَ﴾ [فاطر: ١]. فَمَثْنَى وَمَا بَعْدَهُ: صِفَةٌ لِأُجْنِحَةٍ. وَالْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةَ أَرْبَعَةٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» فَمَثْنَى الثَّانِيَةَ لِلتَّأْكِيدِ - لَا لِإِفَادَةِ التَّكْرَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَاصِلٌ بِالْأَوَّلِ.

قطر الندى: (١٦٦/٢).

(١) ثمة خلافٌ حول قياس باقي الأعداد، أي من خمسة إلى عشرة على الأعداد من واحد إلى أربعة، على ثلاثة مذاهب:

الأول: عدمُ جوازِ القياسِ عليها، وعليه البصريون؛ لِأَنَّ فِيهِ إِحْدَاثَ لَفْظٍ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ.

الثاني: جوازُ القياسِ عليها، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من (فُعَالٌ) لكثرتِه دون (مَفْعَلٌ) لقلَّتِه.

وجاء في شرح الكافية لابن مالك: أَنَّ حُفَّاسَ لَمْ يُسْمَعْ.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة

وحكى أبو عمرو، وإسحاق بن مرار الشيناني: مَوْحَدٌ إِلَى مَعْتَرٍ.

وحكى أبو حاتم السجستاني في كتاب (الإبل) ويعقوب بن السكيت أحاد إلى عَشَارَ.

وقال أبو عبيدة في المجاز: وَلَا تُجَاوِزُ الْعَرَبُ (زُنْعًا).

انظر هذا الخلاف في الهمع: (٢٤/١).

(٢) في (س): وَالْأَصْلُ.

(٣) لفظة (جاءوا): ساقطة من (ك). وفي (س): أي جاءوا.

(٤) ولفظة (رباع) من الآية: ساقطة من (د).

(أو أخبارًا، نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^{(١)(٢)(٣)}).

(أو أحوالًا: نَحْوُ: «فَأَنكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ» [النساء: ٣٣]).^(٤) والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل.

وإذا سُمِّي بهذا النوع كَمَثْنَى وَثُلُثَ بَقِيَ عَلَى مَنَعِ صَرْفِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ فِيهَا بَعْدَ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ أَوْ الْعَبَّاسِ^(٥)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَإِنْ زَالَتْ بِالتَّسْمِيَةِ خَلَفَتْهَا الْعَلَمِيَّةُ، وَالْعَدْلُ بَاقٍ، فَمَا^(٦) يَوْجَدُ فِي بَعْضِ النِّسَخِ بَدَلَ قَوْلِهِ: فَاصْغِرْ... إلخ:

..... إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدًا^(٧)

(١) في (د): وثلاث.

(٢) هذا جزء من حديث نبوي شريف وهو بتمامه: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا حَظِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». انظر سنن أبي داود: (٣٠٥ / ١) كتاب الصلاة. وهناك رواية أخرى في الموطأ وهي: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يَسْلَمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ».

انظر الموطأ: ص ٩٤، كتاب صلاة الليل - باب رقم: ٧.

(٣) ما بين القوسين: ساقط في (س).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) جاء في التصريح: "وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنه لو سُمِّي بمَثْنَى أو أَحَدٍ إِخْوَتُهُ انصرفت؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمًا فَلَيْسَ فِي مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّعْرِيفُ خَاصَّةً.

وتبعها على ذلك الفارسي، وارتضاه ابنُ عصفور، وردَّ بأنَّ هذا مذهب لا نظيرَ له، إذ لا يوجد بناءٌ فيصرف في المعرفة، ولا ينصرف النكرة، وإِنَّهَا المَعْرُوفُ العكس".

التصريح: (٢ / ٢١٦).

(٦) في (ك): وفيها.

(٧) انظر الملحة: ص ٣٧.

فيه نظرٌ بالنسبة إلى تَفْيِي الخلاف. والإصغاء: استماعُ القول. والسدّد: الصوابُ، وإضافةُ القَوْلِ^(١) إليه من باب^(٢): إضافة الصفة إلى موصوفها. ويا صاح: منادى مرَّحَم.

وأشار إلى النوع^(٣) الخامس بقوله:

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ وَهُوَ خَماسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمَثَالِ نَحْوُ: دَتَانِيرٍ بِلا إِشْكَالِ

أي: وكلُّ جمع خماسيٍّ أو سداسيٍّ موازنٍ لمفاعلٍ أو مفاعيلٍ في كونِ أوّله مفتوحًا وثالثه ألفًا بعدها حرفانٍ أو ثلاثة أو سَطْها ساكنٌ وما يلي الألف مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا فإنه لا ينصرف، كمساجد، ومصاييح، ولا يشترط أن يكون أوله ميمًا، كدراهم ودواب.

لأنَّ المعْتَبَرَ موافقته لمفاعلٍ أو مفاعيلٍ في الهيئة لا في الحروف^(٤) - ويسمى الجمع المتناهي، والجمع الذي لا نظير له في الأحاد.

وإنما استقلَّ بالمنع لقيام الجمع فيه مقامَ علّتين، فكونه جمعًا علّةً، وخروجه عن صيغ الأحاد^(٥) العربية بمنزلة علّةٍ أخرى؛ لأنَّ هذين الوزنين يختصان بالجمع^(٦)، أو

(١) في (د): المقول.

(٢) لفظة (باب): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) لفظة (النوع): زيادة في (ك).

(٤) في (ك): الأحرف.

(٥) في (س): أحاد.

(٦) قال سيبويه: "واعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء الواحد - الذي هو أشدُّ تمكّنًا - وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكّنًا - وهو الأول - تركوا صرفه، إذ

بِمَا نُقِلَ عَنْهُ^(١) كَحَضَاجِرٍ لِلضَّبْعِ^(٢).

وإذا كان هذا الجمعُ معتلاً الآخر كجَوَارِ، وِعَوَاشٍ أُجْرِي في الرفع والجرُّ مُجْرَى المنقوص المنصرف، كقاضي في حذف يائه، وثبوت تنوينه نحو: ﴿وَمِنْ قَوَائِمِهِمْ عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْالٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

وفي النصب مُجْرَى الصحيح، كدراهم في سلامة آخره وظهور فتحته من غير تنوين، نحو: ﴿يَسْمُرُوا فِيهَا لَيْالٍ﴾ [سبا: ١٨].

لكن تنوين (قاضي) تنوينٌ صرفي، ونحو: (جوارٍ) تنوينٌ عيوض.

وجرُّ (قاضي) بكسرة مقدرة، و(جوارٍ) بفتحة مقدرة، وإنما قدّرت مع خفتها لنيابتها عن الكسرة.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا الْمَعْرِفُ

يعني أنّ هذه الأنواع الخمسة لا تنصرف في محلّ تنكير ولا تعريف، فهي لا تنصرف أبداً - فإذا سُمِّيَ بشيء^(٣) منها بقيَ على منع صرفه كما لو سُمِّيَ شخص بالجمع المتناهي، كحَضَاجِرٍ، علماً للضَّبْعِ، أو (بأفعل) الوصف كأحمرٍ مسمًى به^(٤) أو

خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً، وإنما صرفت (مقاتلاً وغذاً)؛ لأنّ هذا المثال يكون للواحد.

(١) في (س)، (د) منه.

(٢) راجع الكتاب: (١٦/٢).

(٣) في (ك): شيء.

(٤) قال أبو العباس المبرد: "أرى إذا سُمِّيَ بأحمر، وما أشبهه ثم نُكِّرَ أن يَنْصَرِفَ؛ لأنّه امتنع من الصرف في النكرة، لأنّه نعتٌ - فإذا سُمِّيَ به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخصس، ولا أراه يجوز في القياس غيره."

المقتضب: (٣/٣١٢)

(بفعلان) الوصف كَسَكْرَانَ مُسَمًّى به، نظرًا إلى أصلها.

وقد مرَّ أنَّ بعضَهم يصرف نَحَوَ (أَذْهَمَ) ممَّا استعمل استعمالَ الأَسْمَاءِ^(١) رعن الأَخْفَشِ وأبي العباسِ أَنَّهُما يصرفانِ نَحَوَ: مَثْنَى وَثَلَاثَ إِذَا سُمِّيَ بهما، وذلك لزوال^(٢) الوصف والعدل فليس فيها إلا التعريفُ خاصَّةً^(٣).

وردَّ بأنَّ هذا لا نظيرَ له، إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنَّما المعروفُ العكسُ.

واعلم أنَّ هذه الأنواعَ إِذَا نَكَّرْتَ بعد التسمية لم تنصرف أيضًا إِلَّا (أَفْعَلٌ) التفضيل إِذَا سُمِّيَ به (٦٣) مُجَرَّدًا من (مِنْ)^(٤) ثُمَّ نَكَّرَ (فِيَانَهُ يَنْصَرِفُ بِإِجْمَاعٍ^(٥))؛ لِأَنَّهُ لم يَبْقَ فيه شبه الوصف؛ إذ لم يستعمل فيه إِلَّا بِمِنْ ظاهرة^(٦) أو مقدَّرة، فَإِنْ سُمِّيَ

(١) يقول المبرد: "فأما الأسود - إذا عنيت به الحية -، والأرقم - إذا أردت به القيد -، والأرقم - إذا أردت الحية - فنوعت غير منصرفة في معرفة ولا نكرة؛ لأنها تحلية لكل ما نعت بها، غير دالة على لون بعينه".

المقتضب: (٣/٣٤٠).

وفي سيويه: "وأما الأذهم - إذا عنيت القيد -، والأسود - إذا عنيت الحية -، والأرقم - إذا عنيت الحية - فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، ولم تختلف في ذلك العرب".
الكتاب: (٥/٢).

وقد صرح ابن جنبي بأنَّ هذه الأسماء كلها: أذهم، وأرقم، وأبطح - تنصرف وذلك اعتدادًا باسميتها الطارئة.

انظر التصريح: (٢/٢١٤).

(٢) في (س): لو قال: تحريف.

(٣) انظر الهامش رقم (٥) من ص (٥٠٧) من التحقيق.

(٤) لفظة (من): ساقطة من (س).

(٥) في (ط): بالإجماع.

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

به مع (من) ثُمَّ نُكِّرُ مُبْعَ قَوْلَا وَاحِدًا^(١).

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلْفٍ فَهَوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ
تَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ
وَإِنْ بَكَرْنَا مُحَفَّةً كَدْعِدٍ فَاصْرِفْهُ - إِنْ شِئْتِ - كَصْرِفِ

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة، وهو ستة أنواع بدأ منها بيا تأنيثه بغير الألف.

فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع^(٢) صرفه للعلمية والتأنيث، سواء كان علمًا لمؤنث كفاطمة، أم لمذكر كحمزة، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا، محرك الوسط أم لا، (أَعْجَمِيًّا أَمْ لَا)^(٣)، منقولًا من مذكر إلى مؤنث أم لا.

لكن شروط تحتم التأنيث المعنوي^(٤) في منع الصرف أحد أمور أربعة: إمَّا زيادة

(١) قال سيبويه: "اعلم أنك إنما تركت صرف (أَفْعَلْ مِنْكَ)؛ لأنه صفة، فإن سَمَّيت رجلاً (بِأَفْعَلْ) هذا بغير (مِنْكَ) صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمد، وأصغر، وأكبر؛ لأنك لا تقول: هذا رجلٌ أصغر، ولا: هذا رجلٌ أفضل، وإنما يكون هذا صفة بـ(مِنْكَ) فإن سَمَّيتَه (أَفْضَلُ مِنْكَ) لم تصرفه على حال.
وأما: (أجمع وأكتع) فإذا سَمَّيتَه (أَفْضَلُ مِنْكَ) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، وليس واحد منها في قولك: مررت به أجمع وأكتع بمنزلة أهر،؛ لأن أهر صفة للنكرة، وأجمع وأكتع إنما وُصِفَتْ به معرفة فلم ينصرفا؛ لأنَّهما معرفة، فأجمع ههنا بمنزلة (كلهم)".
الكتاب: (٥/٢).

(٢) في (س): منع.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) التأنيث ثلاثة أقسام بالنسبة للأسماء المنوعة من الصرف:

الأول: مؤنث لفظًا ومعنى. وذلك مثل: فاطمة.

الثاني: ما كان مؤنثًا لفظًا لا معنى، مثل: طلحة وحمزة.

على ثلاثة أحرف كزيب، أو مُحَرَّكِ الوسط كَسَقَر^(١)، أو العجمة^(٢) كَبَلْخ (اسم بلد)^(٣)، أو النقل من مذكَر إلى مؤنث كزيد، اسم امرأة^(٤).

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط كَهِنْد يجوز فيه الصرفُ نظرًا إلى خفة اللفظ، والمنع - وهو أولى - نظرًا إلى وجود العلتين، فهما يؤثران جوازَ منع الصرف، ولا تحتُمُهُ، وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مُحَقَّفًا كَدَعْدِ^(٥)... إلخ^(٦)).

=

الثالث: ما كان مؤنثًا معنى لا لفظًا، كسعاد وزيب وهند. (المحقق).

(١) سَقَر، معرفة: جهنم أعادنا الله تعالى منها، وجبل بمكة مُشْرِفٌ على موضع قصر المنصور. انظر القاموس المحيط: سقر.

(٢) في (ك): العجمة.

(٣) بَلْخ: مدينة مشهورة بِخُرَاسَانَ. (راجع: معجم البلدان: ٤/٤٧٩).

(٤) قال سيويه: "فإن سَمِيَتِ المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس - وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أشدُّ ملاءمةً للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمي المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية الذكر بالذكر، وكان عيسى يصرف امرأة أسماها عمرو؛ لأنه على أخف الأبتية".

الكتاب: (٢٣/٢).

(٥) (كدعد): زيادة في (ك).

(٦) قال سيويه في باب تسمية المؤنث: "واعلم أنَّ كُلَّ مؤنثٍ سميت به ثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميت به ثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالبُ عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار - إن شئتَ صرفته، وإن شئتَ لم تصرفه - وترك الصرف أجودٌ وتلك الأسماءُ نحو: قَدْرٌ وَعَتْرٌ ودَعْدٌ وَجُمْلٌ ونُعْمٌ وهِنْدٌ. وقد قال الشاعر - فصرف ذلك ولم يصرفه:

فصرف ولم يصرف".

الكتاب: (٢٢/٢).

وأوجب بعضهم الصرفَ في نَحْوِ: (هِنْدُ)، نظرًا إلى أَنَّ سكونَ الوسطِ قابلٌ^(١)
إحدى العلتين فتساقطتا^(٢) فبقي بلا سبب^(٣).

وقيل: يَجُوزُ الوجهانِ أيضًا كما^(٤) في نحو (زَيْد) اسم امرأة^(٥).

وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

وَأَجْرٍ مَا جَاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ مَجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بغيرِ فَضْلِ
فَقَوْلُهُمْ: أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبَ وَقَوْلُهُمْ: تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

يعني ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد، وتغلب يجري في الحكم من
عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق، لكن شرط وزن
الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة:

إِذَا أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ، بالتشديد^(٦)، وَضُرِبَ بالبناء للمفعول، وانطَلَقَ
أَعْلَامًا.

أو يكون غالبًا فيه؛ لكونه أَكْثَرَ كَأَثَمَدَ، وإصْبَحَ، وَأَبْلُمَ، فَإِنَّ وُجُودَ أوزانها^(٧) في

(١) في (س): قليل. تحريف.

(٢) في (ك): فتساقط، في (س): فتساقطا.

(٣) وأوجب الزجاج منع الصرف، وعَلَّله بأنَّ السكونَ لا يُغَيِّرُ حكمًا أَوْجِبُهُ اجْتِمَاعُ عِلْتَيْنِ
تَمْنَعَانِ الصَّرْفَ.

التصريح: (٢/٢١٦).

(٤) (كما): زيادة في (ك).

(٥) قاله عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو الجرمي وأبو العباس المبرد.

انظر التصريح: (٢/٢١٦).

(٦) بالتشديد: ساقطة من (س).

(٧) في (د): أوزانها.

في الفعل أكثر منه في الاسم^(١).

أو يكون مُفْتَحًا^(٢) بزيادة هي بالفعل أولى كأحمد ويعلى.

ثم لا بدَّ مع ذلك أن يكونَ لازماً باقياً على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قررنا في محلّه.

فإن كان الوزنُ خاصاً بالاسم، أو غالباً فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيها على السواء. وأمّا قوله:

٥١- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَائِيَا.....^(٣)

(١) قال سيويه: "وإذا سميت رجلاً بإنمِد لم تصرفه؛ لأنّه يشبه (اضرب) وإذا سميت رجلاً بإصْبَع لم تصرفه؛ لأنّه يشبه اصنَع، وإن سمّيته بأبْلُم لم تصرفه؛ لأنّه يشبه اَقْتَل، ولا تحتاج في هذا إلى ما يحتاج إليه في (تُرْتِب) وأشباهاها؛ لأنّها ألف، وهذا قول الخليل، ويونس".
الكتاب: (٣/٢).

(٢) في (د): مفتوحاً.

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الوافر، قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة ذكرها صاحب الإصمعيّات في ص ١٦. وعُجِرُ البيت:

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وهو من شواهد: سيويه: (٧/٢) والكامل: (١٢٨-٢١٥) ومجالس ثعلب: ٢١٢، وآمالي القالي: (٢٤٦/١) وابن يعيش: (٦١/١)، (٦٢، ٥٩/٣)، (١٠٥/٤) والمقرب: ٦١، وخزانة الأدب: (١٢٣/١)، (٢١٣/٢)، (١١٢/٤) التصريح: (٢٢١/٢) الهمع: (٣٠/١) والدرر: (١٠/١) وشرح الأشموني: (١٩٧/٣) وقطر الندى: (١٠٤/١) وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص ٤٥٩، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٣٢٦، والمغني: (١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦) والعيني: (٢٥٦/٤). وقبله:

موضع الشاهد: استشهد به على امتناع (جلا) من الصرف؛ لأنّه جُملةٌ محكية أو صفةٌ لمحذوف، والتقدير: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

فهو^(١) جملة محكية، أو صفة لمحذوف، أي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

وأشار في الثالث^(٢)، بقوله:

وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلًا إِلَى فَعَلٍ لَمْ يَنْصَرْفْ مُعَرَّفًا مِثْلُ زُحَلٍ

العدلُ صرفٌ لفظٌ أُولَى بالمسْمَى إلى لفظٍ آخَرَ، فإذا عدل عن صيغة (فاعل) إلى صيغة (فعل) بضم الفاء، امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية، كَعُمَرَ، وَزُفَرَ، وَزُحَلَ^(٣)، فكلٌّ منها ممنوعٌ من الصرف، للعلمية والعدل في الأوَّل عن عَامِرٍ، وفي الثاني عن زَافِرٍ^(٤)، وفي الثالث عن زاحلٍ تقديرًا (٦٤)، لورودها ممنوعةً الصرْفِ وليس فيها ظاهرًا إلا العلمية وهي لا تستقلُّ بمنع الصرف، فَحُكِمَ بتقدير العدل لإمكانه وتعدُّر غيره.

فإن ورد (فعل) ممنوع من الصرف وفيه مع العلمية مانعٌ لم يجعل معدولاً نحو: طَوَى^(٥)، فإنَّ فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة^(٦) فلا وجه^(٧) لتكلف غيره مع إمكانه.

وإنما عدلوا عن (عَامِرٍ) مثلاً حال إرادته التسمية به إلى عُمَرَ؛ اختصارًا ولثلا

(١) في (س): فهي.

(٢) في (س): الثلاث، والصحيح ما هو مثبت.

(٣) زُحَلٌ: هو النجم المعروف بالطارق، وعدل به عن زاحلٍ؛ لآئنه أَبْعَدُ النجوم فلنكا. واشتقاقه من (زَحَلٌ)، أي: بَعُدَ.

(٤) زَافِرٌ: هو حاملُ الأثقال.

(٥) طَوَى، بالضم والكسر، وينون: وادٍ بالشام. (انظر القاموس المحيط: طوي).

(٦) كلمة (البقعة): مطموسة في (ك).

(٧) في (د): فلا حاجة.

يَتَوَهَّمُ إِرَادَةَ الوصفِ المنقول عنه^(١).

وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَا كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

أي: والاسم الأَعْجَمِيُّ وضعًا كميكائيل، وإسرافيل، وإبراهيم وإسماعيل، مِثْلُ طَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَأَحْمَدَ، وَزُحْلَ في الحكم وهو عدمُ الصرفِ، لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرفٍ وكونه عَلَمًا في اللغة العجمية كما مثل، بأن تنقل الكلمة - وهي علمٌ في الْعَجَمِ، إلى لسان الْعَرَبِ. فحيثُ يَمْنَعُ من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كَلِجَامٍ، وما كان نكرة في لسانهم، ثم نقل في أول أحواله عَلَمًا في العربية فيصرف لانتفاء علميته في لغة الْعَجَمِ.

ومثله الاسمُ الأَعْجَمِيُّ^(٢) الثلاثي فيصرف^(٣) وَإِنْ كَانَ عَلَمًا في العجمية كَشَرَّ، ونوح.

والمراد بالأعجمي: كلُّ ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها، سواء أكان من^(٤) لغة الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

وتعرف عجمة الاسم بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيل، وينقل الأئمة وبأن

(١) قال العلامة الحريري: ثم اعلم أنه قد جاء (فَعَل) في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس، نحو: جُعِلَ، وَصُرِدَ، وَرُطِبَ.

والثاني: ما كان صفةً، نَحْوُ: حُطِمَ وَلُبِدَ.

والثالث: ما كان جمعًا نحو: زَيْدٌ، وَعُمَرُ، وَزُفَرٌ، فهذه الأسماء الثلاثة لا تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، وينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

شرح الملحة: ص ٢٢٢.

(٢) في (س): الأعجمي.

(٣) في (ط): فينصرف.

(٤) في (ط): في.

يَجْتَمِعُ فِيهِ مَا لَا يَجْتَمِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَالجِيمِ وَالصَّادِ، كَصَوْلَجَانَ أَوْ الْقَافِ كَمَنْجَنِيْقٍ أَوْ الْكَافِ كَسَكْرَجَةَ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرُوهُ.

وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ^(١) وَالسَّلَامُ - أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً: مُحَمَّدًا ﷺ، وَصَالِحًا، وَشُعَيْبًا، وَهُودًا - عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٢) - وَأَلْحَقَ بِهَا فِي^(٣) الصَّرْفِ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَجَمِ: نُوحٌ وَلُوطٌ وَشَيْثٌ^(٤). فَهَذِهِ السَّبْعَةُ مَنْصَرَفَةٌ^(٥) وَيَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

تَذَكَّرْتُ شُعَيْبًا ثُمَّ نُوحًا وَصَالِحًا
وَهُودًا وَلُوطًا ثُمَّ شَيْثًا مُحَمَّدًا
وَأَشَارَ إِلَى النَّوْعِ الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ:

وَهَكَذَا الْإِسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا

أَي: وَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَعْلَامِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ عَدَمُ الصَّرْفِ الْإِسْمَانِ إِذَا رُكِّبَا تَرْكِيبَ مَزْجِ كَمَعْدِ كَرِبٍ وَبَعْلَبِكَ^(٦). لَكِنْ بَشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِالْعِلْمِيَّةِ، وَلَمْ يَخْتَمْ بِوَيْهِ، (فِي مَنَعِ حَيْثُذُ مِنَ الصَّرْفِ، لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ بِخِلَافِ مَا خَتَمَ بِهِ)^(٧) كَسِيَّوِيهِ، وَنَفْطُوِيهِ،

(١) لَفْظَةُ (الصَّلَاةِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٢) مَا بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ: زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٣) لَفْظَةُ (فِي): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٤) فِي (ط): شَيْثٌ.

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "وَزَعَمَ عِيْسَى بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ قَتَيْبَةَ، وَالْجُرْجَانِي، وَالزُّعْمَرِيُّ أَنَّ فِي (نُوحِ) وَجْهَيْنِ - وَهُوَ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِمَنَعِ الصَّرْفِ سَمَاعٌ مَشْهُورٌ وَلَا شَاذٌ".
انظُرْ شَرْحَ شَذُورِ الذَّهَبِ: ص ٤٥٤.

وَقَالَ فِي الْقَطْرِ (٢/١٦٤): وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ.

(٦) بَعْلَبِكَ: مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ فِيهَا أُنْبِيَةٌ عَجِيبَةٌ وَأَثَارٌ عَظِيمَةٌ وَقُصُورٌ عَلَى أَسَاطِينِ الرِّخَامِ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الدُّنْيَا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ دِمَشْقَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ فَرَسَخًا مِنْ جِهَةِ السَّاحِلِ. (رَاجِعْ مَعْجَمَ الْبِلْدَانِ: ٤/٤٥٣).

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (س).

وخالويه^(١)، وما ركب من الأعداد كخمسَ عَشْرَ^(٢) والظروف نحو: يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ^(٣) والأحوال نحو: هو جاري بَيْتَ بَيْتٍ^(٤) (وَتَفَرَّقُوا شَجَرَ بَعْرٍ)^(٥)، فَإِنَّهُ مَبْنِي (على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني)^(٦)، بخلاف^(٧) المركب الإضافي نَحْوُ: (عبد الله) فمصروف، والإسنادي نَحْوُ: (شَابَ قَرْنَاهَا) فَمَحْكِيٌّ - وَالْأَفْصَحُ فِي الْمَرْكَبِ الْمَزْجِيُّ أَنْ يَعْرَبَ ثَانِي جِزْيِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ، وَيَبْنِي الْأَوَّلَ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَهُ يَاءً فَتَسْكُنُ^(٨).

(١) نفظويه وخالويه: زيادة في (ك).

(٢) الأصل في (خَمْسَةَ عَشْرَ): خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ، حُدِفَتْ الْوَاوُ قَصْدَ مَزْجِ الْأَسْمِينَ وَتَرْكِيبِهَا وَبِنَا عَلَى الْحَرَكَةِ لِيُعْلَمَ أَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي الْإِعْرَابِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً لِتَخْفِيفِ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَأَمَّا خَمْسَةَ عَشْرَ وَأَخْوَاتِهَا، وَحَادِي عَشْرَ وَأَخْوَاتِهَا فَهِيَ شَيْئَانِ جَعَلَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا أَسْمَاءُ: خَمْسَةَ عَشْرَ: خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ، لَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ". (الكتاب: ٥٠ / ٢).

(٣) قوله: (فَلَانٌ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ) أصله: صَبَاحًا وَمَسَاءً، فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ فَحُذِفَ الْعَاطِفُ وَرَكِبَ الظَّرْفَانِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ تَرْكِيبَ خَمْسَةَ عَشْرَ. (انظر شرح شذور الذهب: ٧٢). وفي هامش النسخة (ك) قول الشاعر:

(٤) قوله: هو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، أصله: بَيْتًا لِبَيْتٍ، أَي: مَلَاصِقًا، فَحُذِفَ الْجَارُ وَهُوَ اللَّامُ وَرَكِبَ الْأَسْمَانِ. وَعَامِلُ الْحَالِ مَا فِي قَوْلِهِ (جَارِي) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى (مَجَاوِرِي).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٧) في (س)، (د): وبخلاف.

(٨) قال سيبويه: وَأَمَّا مَعْدُ يَكْرِبُ فَبِهِ لُغَاتٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَعْدُ يَكْرِبُ فَيُضِيفُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَعْدُ يَكْرِبُ فَيُضِيفُ وَلَا يَصْرَفُ، بِجَعْلِ (كْرِبٍ) اسْمًا مَوْثِقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (مَعْدُ يَكْرِبُ) فَيُجْعَلُ اسْمًا وَاحِدًا، فَقُلْتُ لِيُونُسَ: هَلَّا صَرَفُوهُ حَيْثُ جَعَلُوهُ اسْمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَرَبِيٌّ، قَالَ: لَيْسَ شَيْءٌ يَجْتَمِعُ مِنْ شَيْئَيْنِ فَيُجْعَلُ اسْمًا سُمِّيَ بِهِ وَاحِدًا إِلَّا لَمْ يَصْرَفْ، وَإِنَّمَا اسْتَقْبَلُوا صَرَفَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلُ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ بِدَلِكِ عَلَى هَذَا قَلَّتْ فِي كَلَامِهِمْ. (الكتاب: ٥٠ / ٢).

وقال الناظم: إذا قلت: هذا معد يكرِبُ جاز فيه ثلاثة أوجه:

وَأَشَارَ إِلَى السَّادِسِ بِقَوْلِهِ:

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى (فَعْلَانَا) عَلَى اخْتِلَافِ فَائِثِهِ أَحْيَانًا
تَقُولُ: مَرَّوَانُ أَتَى كِرْمَانَ وَرَحِمَةَ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَ (٦٥)

أي: ومن غير المنصرف العَلْمُ المَزِيدُ في آخره أَلْفٌ، ونون الجائِي على وزن (فَعْلَانٌ) مثلث الفاء - كَمَرَّوَانٌ وَكِرْمَانٌ وَعُثْمَانٌ. وإِنَّمَا أُورِدَ هُنَا ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ولم يورد في الصفة إلا وزناً واحداً وهو مفتوح الفاء، كَسَكَّرَانَ لا مضموم الفاء من الصفات كعُريَانٍ مؤنثه يقبل التاء، فيكون منصرفاً قطعاً، ومكسور الفاء لا يوجد وزنه^(١) في الصفات ولا يختص العلم المَزِيدُ في آخره ما تقدم بوزن (فَعْلَانٌ)، فمن أوزانه: (أَفْعَلَانٌ) كَأَصْبَهَانَ^(٢) وَفَعْلَانٌ، كَغَطَفَانَ^(٣)، وَفَعْلَانٌ كَحَرَاسَانَ^(٤).

والمقصود أن ما فيه من الأعلام أَلْفٌ ونون مزيديتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة، ويحكم بزيادتهما إذ تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين، فإن كان ما^(٥)

أحدها: وهو الأظهر: هذا معد يُكْرَبُ، بتسكين الياء وضم الباء.

الثاني: هذا معد يُكْرَبُ بتسكين الياء وجرِّ الباء بالإضافة والتنوين.

الثالث: هذا معد يُكْرَبُ بتسكين الياء وترك صرف (كرب).

شرح ملححة الإعراب: ٢٢٣.

(١) (وزنه): ساقطة في (س).

(٢) اسم لبلدة من العجم، وقد تكسر همزتها وقد تبدل باؤها فاء وأصلها إسباهان، أي:

الأجناد - لأنهم كانوا سكانها - أو لأنهم لما دعاهم نمرود إلى محاربة من في السماء كتبوا في

جوابه: (إسباه أن نة كه بأخذ كُتْد) أي: هذا الجندي ليس مما يُجَارِبُ الله.

انظر القاموس المحيط: أ ص ب.

(٣) غَطَفَانَ: حَيٌّ مِنْ قَيْسٍ، وَأَبُو غَطَفَانَ بْنِ ظَرِيفٍ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

المصدر السابق: غطف.

(٤) اسم بلد. (السابق: خرس).

(٥) لفظة (ما): ساقطة من (ك)، (س)، (ط).

قبلهما حرفان ثانيهما مضَعَّف، فلك اعتباران:

إن^(١) قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان، أو زيادته فالتون أصلية (كحَسَّانِ وَعَلَّانَ وَحَيَّانَ).

فإن جعلتها من الحسِّ والعلِّ والحياة فوزنها: فعلان - فلا تنصرف أو من الحسن والعلن والحين فوزنها (فَعَّالٌ)^(٢) فتصرف.

ومثلها (شَيْطَان) هل هو من الشيط أو من الشطن؟^(٣) (٤).
 فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفُ وَمَا أَنَّى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ
 أي: فهذه الأنواع الستة المقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية، أي: بكل منها لم تنصرف، لوجود العلتين كمررت بطلحة وأحمد وعمر وإبراهيم^(٥) ومعد يكرب ومروان.
 وإن قصد بها التكرير صرفت، لزوال العلمية، تقول: رَبِّ طَلْحَةَ، وَأَحْمَدَ، وَعُمَيْرَ، وَإِبْرَاهِيمَ، ومعد يكرب، ومروان لقيتهم - بالجر والتنوين.

(١) لفظة (إن): ساقطة من (س).

(٢) في (د): فعلال، تحريف، وفي (ك): فعلان.

(٣) شيطان إذا كان مشتقاً من (شَطْن) بمعنى بعد، فالتون أصلية ويكون بهذا مصروقاً، أما إذا أخذ من (شاط) يَشِيْطُ، أي: التهب - فالتون زائدة، ووزنه (فَعَّالٌ) فلا ينصرف.
 انظر شرح ملحمة الإعراب للحريري: ٢٢٤.

(٤) في (س): عبارة مختلفة هي: فلا تنصرف، أو من الحسن والعلن والشطن فوزنها فعلان فتصرف. ومثلها (حَيَّان) هل هو من الحياة، أو من الحين.

وفي (ك): كحسان وعلان وحيان فإن جعلتها من الحسن والعلن والحياة، فوزنها فعلان فلا ينصرف، أو من الحس والعدل والعل والحين فوزنها (فعال) فينصرف ومثلها شيطان هل من الشيط أو من الشطن؟

(٥) عمر وإبراهيم: ساقط من (ك).

وَإِنْ عَرَاهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلامٌ
وَهَكَذَا تُصْرَفُ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ سَخَى بِأَطْيَبِ الضِّيَافَةِ

يعني أن الإساء التي لا تنصرف إتبا تمنع^(١) من الصرف فتجر بالفتحة إذا^(٢) لم يدخلها (أل) أو تضيف^(٣) لشبهها حيثئذ بالفعل، فإن دخلها (أل) أو بدلها سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجب جرُّها بالكسرة كمررت بالأفضل، ﴿وَأَنْتُمْ عَيْكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكذا إن أضيفت ولو تقديراً، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وسخي بأطيب الضيافة.

اكن هل هي حيثئذ^(٤) منصرفة أم باقية على منع صرفها؟ - فيه خلاف، فذهب جمعٌ منهم الناظم - إلى الأول^(٥)؛ لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم - أعني (أل) والإضافة - قلل شبه الفعل، فَرَجَعَ إِلَى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيفٌ.

وقيل: بالثاني بناء على أن (الكسر لم يزل عما لا ينصرف)^(٦) إلا تبعاً لزوال التنوين بالعتين، فلما كان زواله هنا لأجل اللام أو الإضافة لأجل العلتين زال موجبٌ منع الكسر فدخل. وهذا هو قول الأكثرين والذي اختاره كثيرٌ من المتأخرين أنه زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف وإلا فلا^(٧).

(١) في (س): منعت.

(٢) في (س): إذ.

(٣) في (د): أو تضعف.

(٤) لفظة حيثئذ: ساقطة من (ك).

(٥) قال الناظم - رحمه الله: "فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف - كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] فكسر النون في الجر بالإضافة. وهكذا إن عُرِّف بالألف واللام انصرف كقولك: نظرت إلى الأجر، ومررت بالسكران، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل. شرح ملحّة الإعراب: ٢٢٥.

(٦) في (س): الكسرة: تدل على ما لا ينصرف. خطأ.

(٧) الصرف فيما أضيف أو دخله (أل) مذهب السيرافي والزجاج والزرّاجي، وتابعهم في ذلك السيوطي في ألفيته حيث قال:

وَأَلْبَسَ مَضْرُوقًا مِنَ الْبِقَاعِ إِلَّا بَقَاعُ جِئْنٍ فِي السَّمَاعِ
عِثْلُ حُنَيْنٍ^(١)، وَمِنَى^(٢)، وَيَدْرٍ^(٣) وَوَأَسِطٍ^(٤)، وَذَابِقٍ^(٥)، وَحَجْرٍ^(٦) (٦٦)

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبيان على المعنى؛ فإن أُريدَ بها البقعة أو الخطة منعت الصرف، أو المكان، أو البلد صُرِفَتْ، كالأسماء التي ذكرها، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر غلب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا ينصرف^(٧).

=

انظر الهمع: (٢٤ / ١).

(١) حُنَيْنٌ: وادٍ قريبٌ من مكة، وقيل: وادٍ قبل الطائف، وهو لفظ يذكر ويؤنث فإن قصدت به البلد ذكرته وصرفته كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥] وإن قصدت به البلدة أو البقعة أنثته ولم تصرفه. راجع: معجم البلدان: (٣١٣ / ٢).

(٢) مِنَى: قرية بمكة وتصرف، سميت لما يمني بها؛ لأن جبريل - عليه السلام - لما أراد أن يفارق آدم، قال له: تمنّ. قال: أتمنى الجنة، فسميت منى لأمنية آدم وكذلك منه موضع بنجد. راجع السابق: منى، والقاموس المحيط: منى.

(٣) ويذر: موضع بين الحرمين، معرفة، ويذكر ويؤنث وقيل: بئر هناك حفرها بدر بن نخلة بن النضر بن كنانة. راجع: معجم البلدان: (٣٥٧ / ١).

(٤) واسط: بلد بالعراق بين الكوفة والبصرة وهو منصرف وقد يراده البقعة والمدينة فيمنع من الصرف. السابق: (٣٤٧ / ٥).

(٥) ذابق: قرية قرب حلب بينها وبين حلب أربعة فراسخ (السابق: ٤١٦ / ٢).

(٦) حَجْرٌ: مدينة باليهامة وأمّ قراها. وبها ينزل الوالي (السابق: ٢٢١ / ٢).

(٧) قال سيبويه: وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر، وإنها سُمِّيَ واسطاً؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: (واسطة) ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. ودابق: التصريف والتذكير فيه أجود. قال الراجز

ودابقٌ وأين مني دابقٌ

وقد يؤنث فلا يصرف. وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود، وإن شئت أنثت ولم تصرفه، وكذلك (هَجَرَ) يؤنث ويذكر. وأما (حَجْرٌ) اليهامة فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيجريه مجرى امرأة سُمِّيَت بعمره؛ ولأن حَجْرًا شيء مذكر سُمِّيَ به المذكر. الكتاب: (٢٤ / ٢).

وقد يتعيَّنُ اعتبار المكان أو البقعة، فالأول كَبَنَرٌ وَنَجْدٌ^(١)، والثاني كدمشق^(٢) وَجَلْتَقُ^(٣).

وقد يستوي الأمران كسبأ^(٤) وجرأ^(٥) وَمِنَاءٌ وَقَبَاءٌ^(٦) وبغداد^(٧).

ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل، فإن أُريدَ باسم القبيلة الأَبُ، كمعد وتميم، أو الحَيُّ كقريش وثقيف صرف، أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود منه للتأنيث مع العلمية.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصَّلِيفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

(١) نجد: موضع مرتفع عن تهامة. وقيل: هو اسم للأرض العريضة التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام.

معجم البلدان: (٥/٢٦٢).

(٢) دمشق، بفتح الميم وكسرهما: قاعدة الشام، سميت بانيها دِمَشْقَاقُ بن كُنَعَانَ.

راجع: السابق: (٢/٤٦٣).

(٣) جَلْتَقُ: موضع بقرية من قرى دمشق، وقيل: هي دمشق نفسها. وقيل صورة امرأة يجري الماء من فيها، في قرية من قرى دمشق.

السابق: (٢/١٥٤).

(٤) سَبَأٌ: بفتحتيْن وتوئين - ويمنع الصرف: بَلْدَةٌ بَلْقَيْسَ. ولقب ابن يَشْجُبُ ابن يَعْرَبَ واسمه عبد شمس.

السابق: (٣/١٨١).

(٥) جِرَاءُ: يذكر ويؤنث ويمنع ويصرف: جبل بمكة فيه غار تحنَّث فيه النبي ﷺ على بعد ثلاثة أميال من مكة. (السابق: ٢/٢٣٣)

(٦) قُبَاءُ: موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة. (القاموس المحيط: ق.ب.ي.)

(٧) قال سيويه: وأما قولهم: قباء وجرأ فقد اختلف العرب فيها؛ فمنهم من يذكر ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين كما جعلوا واسطاً بلدًا أو مكانًا، ومنهم من أتت ولم يصرف وجعلها اسمين لبععتين من الأرض. (الكتاب: ٢/٢٤).

إذا اضطرَّ الشاعرُ إلى صرف ما ينصرف صرفه؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الشيء إلى أصله، وأصلُّ الأسماء الصرفُ كما تقدَّم^(١). لكن الضرورة قد تكون موجهة للصرف لأجل إقامة الوزن، كقوله:

٥٢- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْجِدْرَ خِدْرٌ عُنَيْزَةٌ.....^(٢)

وقد لا تكون موجهة، كقوله:

٥٣- أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ.....

إذ لو بقيَ نعمانُ على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلاَّ أنَّه يكون فيه الزحاف المسمَّى بالكف^(٣) - وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن^(٤) - ومنع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة، لتأديته إلى حذف

(١) كما تقدم: ساقطة من (ك).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس وهو معلقته المشهورة وعجزه قوله:

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

انظر فيه: المغني: ٣٤٣، والعيني: ٤/ ٣٧٤، والتصريح: ٢/ ٢٢٧، الأشموني: ٣/ ٢٧٤. الشاهد: في قوله (عنيزة) حيث صرفها وكان حقه منعه الصرف للعلمية والتأنيث ولكن ذلك جائر في ضرورة الشعر.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لم يعرف قائله. وعجزه:

هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّ

والشاهد: في قوله (نعمان): حيث صرفه الشاعر وكان حقه منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. ولكن الشاعر صرفه للتخلص من أحد عيوب القافية وهو الكف فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن. فضرورة الوزن هنا ليست موجهة للمنع فالوزن لم يتغير ولم ينكسر حتى ولو بقي على منع صرفه.

(٤) الكف: هو إسقاط الحرف السابع إذا كان ساكنًا، كنون (فاعلاتن ومفاعيلن) فيصير (فاعلات، ومفاعيل) فالتفعيلة (نعمانن) هي: (مفاعيلن) وإذا منعت الصرف دخلها الكف فتكون: (نعمان)، بزنة: مفاعيل.

(٥) في (س): متحسن.

ساكن وهو الألف وإثبات شيء^(١) آخر وهو التنوين فلا فائدة، وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم، فقد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي ساكنان فيكسر، محتاجاً إلى ذلك، وبه جزم الدماميني^(٢).

ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: ﴿سَلَيْلًا وَأَعْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤] ^(٣)،
﴿وَدَا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَغُوكَ وَيَعُوكَ وَفَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] ^(٤).

وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً نحو: حُمَيْدٌ وَعُمَيْرٌ فِي: أَحْمَدَ وَعُمَيْرٌ،
لزوال أحد السببين بالتصغير^(٥).

وأما منع المصروف من الصرف فمذهب البصريين المنع مطلقاً؛ لأنه خروج

(١) لفظة شيء: زيادة في (ك).

(٢) هو بدر الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي من بلدة قرب الأقصر تسمى (دماين). ومولده بالإسكندرية، وتعلم بها ثم هبط مصر وعلا قدره بها. وتصدر للتدريس بالأزهر الشريف ثم غادر مصر إلى اليمن فدرس في جامع زبيد، ثم رحل إلى هند حيث تفرغ للتعليم والتصنيف.

ومن مؤلفاته: شرح التسهيل، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وتوفي بالهند سنة ٨٢٧هـ راجع ترجمته في: الشذرات: ٧/ ١٨١، والضوء اللامع: ٧/ ٤٤٥).

(٣) والصرف في (سلاسل) قراءة حفص ونافع والكسائي وذلك لمناسبة (أغلا لا).

(٤) وهو قراءة الأعمش والأشهب العقيلي. (راجع البحر المحيط: ٨/ ٣٤٢، وكذا تفسير النهر الماد من البحر، هامشي السابق) وقرأ المدنيان (وداً) بضم الواو. وقرأ الباقون بفتحها (النشر: ٢/ ٣٩١).

وقال صاحب التصريح: وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وأن الصرف في ذلك للتناسب، لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائر مطلقاً على لغة. (التصريح: ٢/ ٢١٧).

(٥) بقي هنا موضع للخلاف، وهو هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة الشعر؟ ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في الضرورة. (راجع: الإنصاف: ص ٢٨٦).

عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل^(١).
وجوزّه بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر^(٢).

(١) يقول المبرد: واعلم أنّ الشاعر إذا اضطرَّ صَرَفَ ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنَّما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ لأن الضرورة لا تجوزُ اللحن. (المقتضب: ٣/ ٣٥٤).

وأما الكوفيون فيرون أن منع صرف المصروف جائز في ضرورة الشعر، إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم فهو لا يبيح ذلك. (انظر الإنصاف: مسألة رقم ٧٠، والتصريح: ٢/ ٢٢٨).

(٢) في منع الاسم المصروف من الصرف أربعة مذاهب.

إحداها: الجوازُ مطلقاً حتى في الاختيار - وعلى ذلك أحمد بن يحيى ثعلب.

والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر - وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين. قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر؛ فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار - وعليه أكثر الكوفيين، والأخفش من البصريين، واختاره ابن هشام وابن مالك وصححه أبو حيان قياساً على عكسه ولورود السماع بذلك كثيراً في الشعر. ومما ورد من ذلك في الشعر قول العباس بن المرداس:

حيث منع صرف (مرداس) وليس فيه سوى العلمية. وقول الأخطل التغلبي من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد.

فإنه منع صرف (شبيب) وليس فيه إلا العلمية فقط.

وكذلك قول دؤسر القريعي:

وكل ذلك منع للضرورة.

والرابع: يجوز في العلم خاصة.

راجع: الهمع: (١/ ٣٧)، التصريح: (٢/ ٢٢٨)، والإنصاف: مسألة رقم ٧٠.

بَابُ الْعَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ فَانظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِّبَتِ الرَّشَدُ
فَأَثَبْتَ الْمَاءَ مَعَ الْمَذْكَرِ وَأَحْذِفْ مَعَ الْمَوْثِ الْمُسْتَهْرَ
تَقُولُ: لِي خَمْسَةٌ أَثْوَابٍ جُدُّ وَأَزْمُمْ لَهَا تِسْعًا مِنَ النَّوْقِ وَقَدْ

العدد^(١) ما وضع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب^(٢).

فالواحد والاثنان مجريان على القياس يذكّران مع المذكر نَحْوُ: واحد واثنان
ويؤنّثان مع المؤنث نَحْوُ: واحدة واثنتان. ولا يجمع بينهما وبين المعدود؛ فلا يقال
واحد رجل واثنان رجلان؛ لأنّ رجلاً (يفيد الجنسية والوحدة، وكذلك
رجلان)^(٣)، يفيد^(٤) الجنسية والزوجية، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٥) - وما ورد من

(١) قال ابن هشام: العدد في أصل اللغة: اسمٌ للشيء المعدود كالقبض والنقض والخطب بمعنى
المقبوض والمنقوض والمخبوط، بدليل ﴿ قَلَّ كَمَّ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون:
١١٢]. والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء (شرح شذور الذهب: ٤٥٧).

(٢) انظر الكافية: ١٤٥ / ٢.

(٣) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٤) في (ط): يفيدان.

(٥) ومعنى هذا أنك إذا ذكرت الواحد فقلت: رجل أو فرس أو نحو ذلك أو ثنيت فقلت:
رجلان أو فرسان، فقد اجتمع لك في ذلك معرفة العدد والنوع. وإذا قلت: (ثلاثة أفراس)
لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع. ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من
الأنواع، وكان القياس أن تقول: واحد رجال، واثنا رجال. لكنك أمكنتك أن تذكر الرجل
باسمه فيجتمع لك فيه الأمران، ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنتك
ذلك من لفظ الواحد فقلت: رجلان، وغلّمان ولم يحسن ذلك في الجمع، لأنه غير محظور،
ولا موقوف على عدّة، ولا يفصل بعضه من بعض. (المقتضب: ١٥٥ / ٢).

ذلك فضرورة^(١).

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما.

ثم إن قُصِدَ بها المعدود (٦٧) جَرَتْ على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذَكَّرِ وحذفها مع المؤنث، كما مثَّلَ به من حَمْسَةِ أَثْوَابٍ وَتَسَعٍ مِنَ التُّوقِ.

والمراد بالهاء تاء التأنيث.

واستُفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك، ولذلك يقال: ثلاثة اصطبلات، وثلاثة حمامات، بالتاء فيهما، ولا يقال: ثلاث- بتركها، خلافاً للكسائي^(٢)، والبغداديين^(٣).

وقد مرَّ أن مُمَيِّزَ الثلاثة ونحوها يجوز جره بالإضافة وَبِمِنْ كما نطق به الناظم-

(١) وورد منه قول الراجز: وهو جندل بن المثني - يهجو شيخاً كبيراً:

فقد جمع الراجز بين العدد (ثتا) والمعدود (حنظل) - ضرورة. (انظر في ذلك: سيبويه: ١٧٧/٢، والمقتضب: ١٥٥/٢، والتصريح: ٢٧١/٢، والخزانة: ٣١٤/٣).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام نحاة الكوفة وأحد القراء السبعة وهو من أصل فارسي. ولد بالكوفة في سنة ١١٩ هـ. ونشأ بها وكان فطناً ذكياً، وأخذ عن الهراء والخليل وأقرأه الأخفش كتاب سيبويه، ورحل إلى البادية فحفظ كثيراً من اللغة وعهد إليه الرشيد في تأديب الأمين والمأمون. ومن كتبه في النحو: مختصر النحو، والحدود النحوية، وما يلحن فيه العوام، ومعاني القرآن. توفي بخراسان سنة ١٨٩ هـ. (راجع في ترجمته: شذرات الذهب: ١/ ٣٢١، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٨-٩١، مراتب النحويين: ٧٤-٧٥، وإنباه الرواة: ٢/ ٢٥٦-٢٧٤، ووفيات الأعيان: ١/ ٣٣٠-٣٣١).

(٣) انظر التصريح: ٢/ ٢٧٢.

رحمه الله تعالى^(١).

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا وَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ الْأُبْعَرَبَا
فَالْحَقِ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِأَخْرِ الثَّانِي وَلَا تَكْثَرِثِ
مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلَاثُ عَشْرَةَ جُحَانَةٌ^(٢) مَنْظُومَةٌ مَعَ دُرَّةٍ^(٣)

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلف من الأحاد السابقة مع العشرة كأحد عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغاية، فالأحاد^(٤) من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، وما دون ذلك على القياس إلا أنك تأتي بأحد وإحدى مكان: واحد وواحدة، ويبنى الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنين فتعربهما كالمثنى.

وإلا (ثمانى) فلك فتح الياء وإسكائها، ويقال^(٥) حذفها مع بقاء كسر النون وفتحها، وأمّا العشرة فعلى القياس، فتلحق بها الهاء^(٦) مع المؤنث دون المذكر وتبنيها^(٧) على الفتح مطلقاً، فتقول في المذكر: "عِنْدِي أَحَدٌ عَشْرَ عَبْدًا"، واثنًا عَشْرَ رَجُلًا، بتذكيرهما، وثلاثة عَشْرَ عَبْدًا بتأنيث الأول. وفي المؤنث: إحدى عَشْرَ أُمَّةً^(٨)، واثنًا عشرة جاريةً بتأنيثهما، وثلاث عشرة جارية - بتذكيري الأول والشين في

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ك).

(٢) الجحان: اللؤلؤ - واحدها جحانة. (انظر القاموس المحيط: ج م ن).

(٣) الدرّة: اللؤلؤة العظيمة، والجمع (دُرٌّ). السابق: درر.

(٤) في (ك): والأحاد.

(٥) في (ط): ونقل.

(٦) لفظة (الهاء): ساقطة من (س).

(٧) في (ط): وتبنيها.

(٨) لفظة (أمة): ساقطة من (ك).

التذكير مفتوحة، وفي التأنيث يجوز إسكائها وكسرها - والأول أفصح^(١).

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير، والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث، تقول: عندي عشرون عبدًا وثلاثون أمةً.

تَيْمَّة

تمييز المائة وما فوقها مفرد مخفوض، نحو: مائة رجلٍ، ومئتي رجلٍ، وألف رجلٍ وألفي رجلٍ، وثلاثة آلاف رجلٍ، وهكذا.

وقد يميز بمفرد منصوب، كقوله: "إِذَا عَاشَ الْفَتَى مائتين عامًا"^(٢):

وقد يضاف إلى جمع، نحو: ثلاثمائة سنين - على الإضافة.

وتمييز العشرة - مفردة لا مركبة - وما دونها إلى ثلاثة مجموع مخفوض نحو: عشرة رجال، وثلاثة رجال، أو تسعة رجال. إلا المائة فهو مستثنى من دون ما يميز العشرة لعدم إضافتهم العشرة إلى المائة؛ فلا يقولون عشرة مائة، استغناء بالألف، فمرده نحو ثلاثمائة رجل، وتسعمائة رجل - كما تقدم.

وتمييز الأحد عشر، ونحوها مفردة منصوبة. ولا يخالفه قوله عز وجل: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَيْ عَشَرَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأنَّ التمييز محذوف، أي فرقة، وليس (أسباطًا): تمييزًا، بل بدلٌ من (اثنتي عشرة) وقد يجوز مجيئه جمعًا صادقًا على الواحد منها، فيقال: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرَاهِمًا) على معنى: عشرون شاء كل واحد منها دراهم، ومنه: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا)، أي: اثنتي عشر فرقة، كل فرقة منهم أسباطًا^(٣).

(١) راجع: شرح ملحمة الإعراب للحريري: ٢٣٩.

(٢) هذا شطر بيت من بحر الوافر، لم أعثر على قائل وعلى تيممة ولم أجده في واحد من كتب

النحو والشواهد.

(٣) هذه التيممة برمتها: زيادة في (ك).

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(١)

وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءٍ
وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحًا يُفْهِمُ مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزَمُ
أي: قد^(٢) انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة^(٣) بالأسماء على اختصار وإيجاز في
العبارة واستيفاء لما أنبهم من أمره^(٤) في إرشاد المبتدئ ووجب علينا أن نشرح في إتمام
المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع، وجوازمه - كما تقدم أنه لا يعرب من
الأفعال سواه - وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم^(٥).

أما رفعه فلا خلاف أنه إذا تجرّد من ناصب أو جازم، ولم تباشره نونا التوكيد،

(١) في (س): باب إعراب الأفعال.

(٢) لفظة (قد): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): المعلقة.

(٤) في (ك): كل ما بهم، وفي (د): لما بهم أمره.

(٥) أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها،

فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة.

وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيخصص:

ألا ترى أنك تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال فإذا قلت: (سوف يذهب)

اختص بالاستقبال فاخص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول:

(رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل): اخص بعد شياعه.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: (إن زيداً ليقوم) كما تقول: (إن زيداً

لقائم).

والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أن قولك: (يضرب)

على وزن (ضارب) في حركته وسكونه. (راجع: سيبويه: ١/٤٠٩، والإنصاف: مسألة

رقم ٧٣).

ولا نون الإناث يكون مرفوعاً بحركة أو حرف - لفظاً أو تقديراً.

وإنما الخلاف في رافعه - والأصح أنه التجرد من الناصب واجازم^(١) لا مضارعة للاسم^(٢)، ولا حلوله محله^(٣)، ولا حروف المضارعة^(٤).

وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب، والنواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة^(٥) - وهو ضعيف، والأصح أنها أربعة، وهي: أن ولن وإذن وكى (٦٨)، وما عداها فالفعل بعده منصوب بأن مضمرة^(٦). وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

فَيَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ وَإِنْ شِئْتَ لَكَيْلًا وَإِذْنَ^(٧)

(١) هذا مذهب الفراء وتابعه في ذلك حذاق الكوفيين، والأخفص من البصريين. (انظر قطر الندى: ٧٨/١).

(٢) هذا مذهب ثعلب من الكوفيين، وتابعه الزجاج من البصريين. (السابق).

(٣) وهذا مذهب البصريين. (انظر السابق، والإنصاف: مسألة رقم ٧٤).

وقال سيويه: ومن زعم أن أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع يتصب فيه الاسم، ويجزها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكيوتتها في موضع الاسم. (الكتاب: ٤١٠/١).

(٤) هذا مذهب الكسائي. (انظر الإنصاف: مسألة ٧٤، والقطر: ٧٨/١).

وقد جمع العلامة الحريري بين المذهبين، الكوفي والبصري في هذا الموضع فقال: واعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريفه من عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم. (انظر شرح ملحمة الإعراب: ٢٤٤).

(٥) النواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين عشرة لا تسعة، وقد وهم الشارح هنا إذ عدها عنه تسعة. قال الناظم: فأما عوامل النصب فهي: أن، ولن، وكى وإذن، واللام المكسورة التي بمعنى (كى)، ولام الجحد المكسورة، وحتى، وأو، والفاء، والواو، وإذا جاء جواباً في غير الإيجاب. (شرح ملحمة الإعراب: ص ٢٤٥).

(٦) وهذا هو اختيار البصريين. (انظر التصريح: ٢٢٩/٢).

(٧) في (س): الشطر الثاني هكذا:

فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتِّفاقٍ ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتلّه، غير أن المعتل منه لا تظهر فيه الفتحة، بل تقدّر كما سيأتي، ولهذا قيد الفعل بالسليم، أي: الصحيح الآخر - للاحتراز عنه - وكان الأولى تركه.

وشرطُ النصب بـ(أن) أن تكون مصدرية، غير مسبوقة بعلم، نحو: ﴿وَأَلَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]^(١).

فإن سُبِقَتْ بعلم وجب إهمالها وتسمي مخففة من الثقيلة، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإن سُبِقَتْ بظن جاز إعمالها وإهمالها، وقد قرئ بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَسِبُوا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]^(٢).

وشرطُ النصب بكي أن تكون مصدرية، وعلامتها تقدّم^(٣) اللام عليها لفظاً أو تقديرًا نحو: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فإن ظهرت اللام بعدها^(٤) أو أن المفتوحة نحو: جِئْتُكَ كَيْ تَكْرَمَنِي، أو كي أن تَكْرَمَنِي - تعين كونها جارةً والفعل بعدها منصوب بأن لكنّها^(٥) مضمرة في

وكي وكبلا وإن شئت إذن

(١) (مَيْلًا عَظِيمًا): زيادة في الآية من (ك).

(٢) وقراءة الرفع إجراء للظن مجرى العلم هي قراءة البصريين وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالنصب. (انظر النشر: ٢/٢٥٥).

راجع كذلك: (الكتاب: ١/٤٨١، والمعني: ٣٠، والتصريح: ٢/٢٣٤).

(٣) في (ك): تقديم.

(٤) في (ك): قبلها.

(٥) (لكنّها): ساقطة من (س).

الأول^(١) ويؤول بمصدر مجرور بكفي، فإن لم تظهر اللام قبلها، ولا (أَنْ) بعدها نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أو ظهر تابعا كقوله:

٥٤- أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي

جاز كونها مصدرية، وكونها جارة^(٢).

وشرط النصب بـ(إذن) أن تكون مصدرية في أول الكلام المجاب به^(٣) والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذن أكرمك، و:

٥٥- إِذَا وَاللَّهِ نَزَرْتَهُمْ بِحَرْبٍ

(١) في الأول: ساقطة من (س).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل لم يعرف قائله. وعجزه:

فتركتها شتاً بيضاء بلفح

(انظر فيه: المغني: ١٨٢، والإنصاف: ٣٤١، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٨، وخزانة الأدب: ٥٨٥/٣، والتصريح: ٢٣٢/٢، والعيني: ٤٠٥/٥، وابن يعيش: ١٩/٧، ١٦/٩، والأشموني: ٢٨٠/٣).

موضع الشاهد: في قوله (لكيما)؛ حيث إنه يجوز كون (كي) جارة، وكونها مصدرية مؤكدة بأن الزائدة والعمل لـ(كي).

(٣) اختلف التحويرون حول (كي) هل هي التي تنصب الفعل بنفسها أم ينصب بأن مضمرة بعدها؟ فذهب سيوييه إلى الأول، وذهب الخليل والأخفش إلى الثاني، وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم، وقيل: إنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل. (انظر الهمع: ٥/٢).

(٤) لفظة (به): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الوافر نُسب لحسان بن ثابت الأنصاري -رضي الله عنه- وقد بحثت ديوانه فوجدتُ بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان دون أن يكون

وَإِذَنْ لَا أَفْعَلُ^(١).واغتفر ابنُ بابشاذ^(٢) الفصلَ بالنداء^(١)، وابنُ عصفور^(٣) ----- =

معه سابق أو لاحق. وعجزه:

تُشِيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(انظر في البيت: المغني: ص ٦٩٣، وشرح شذور الذهب: ص ٢٩١، وقطر الندى: ٨٢/١، والهمع: ٧/٢، والدرر: ٥/٢، والتصريح: ٢٣٥/٢، وأوضح المسالك رقم ٤٩٦، والأشموني: باب نواصب المضارع).

الشاهد: من قوله: (إذن والله ترميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (ترمي) بإذن، مع الفصل بينها وبينه بالقسم.

(١) ثم أربع مسائل تتعلق بإذن، لا مانع من إيجاز القول فيها:

الأولى: (في نوعها أو حقيقتها)، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف، وأصلها إذ الظرفية، لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الحرفية فبقي فيها معنى الربط والسبب.

الثانية: (في معناها): قال سيويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوين: في كل موضع. وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر، وقد تتمخض للجواب بدليل أنه يقال لك: (أجبتك) فتقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا.

الثالثة: (في لفظتها عند الوقف عليها): يقول ابن هشام في المغني: ص ٢٠، (والصحيح أن نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأنها كتون (لن) و(أن) روي عن المبرد والمازني).

وييني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: (إِنْ عَمِلْتَ كُتِبَ بِالْأَلْفِ، وَإِلَّا كُتِبَ بِالنُّونِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِذَا) وَتَبِعَهُ ابْنُ خُرُوفٍ) اهـ.

المسألة الرابعة: (في عملها) وهو نصب المضارع - وقد تحدث الشارح عن هذا بما يغني عن الإعادة. (انظر الكتاب: ٤٢٠/١، والمغني: ٢٠، والهمع: ٦/٢، ٧، والتصريح: ٢٣٤/٢).

(٢) هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد، أصله من العراق، ونشأ بمصر وتصدّر للإقراء في جامع

= الفصل (٣) بالظرف وشبهه (٤).

وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ وَهِيَ إِذَا فَكَّرْتَ لَامَ الْجَرِّ
 أي: وينصب الفعل المضارع اللام المكسورة، سواء كانت للتعليل نحو:
 ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢]، أو للعاقبة والضرورة نحو: ﴿لِيَكُونَنَّ لَهُمْ عَدُوًّا
 وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أو للجحود وهي المسبوقة بكونٍ منفي (٦) نحو: ﴿وَمَا

عمرو بن العاص، ثم انقطع للعبادة. وتوفي سنة ٤٦٩ هـ.

ومن مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو.

(راجع ترجمته في: إنباه الرواة: ٩٥/٢، والشذرات: ٣/٣٣٣، ونزهة الألباء: ٢٤٧،
 والنجوم الزاهرة: ١٠٥/٥، ومعجم الأدباء: ١٧/١٢ - ١٩).

(١) وكذلك أجاز ابن بابشاذ الفصل بالدعاء، فأما الفصل بالنداء نحو: إذن يا زيدُ أحسنَ إليك.
 وبالدعاء نحو: إذن يغفرُ اللهُ لك يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ. (انظر الهمع: ٧/٢).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي أخذ النحو
 عن الدباج والشلوبين، تصدر لإقراء النحو في بلاد كثيرة بالأندلس ومن تصانيفه: المقرب
 وشرحه والممتع في التصريف، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على جمل الزجاجي. توفي
 سنة ٦٦٩ هـ.

(راجع ترجمته في: الأعلام: ١٧٦/٥، والشذرات: ٥/٣٣٠).

(٣) لفظة (الفصل): ساقطة من (ك).

(٤) وأيضاً أجاز الألبدي الفصل بالظرف وذلك نحو: إذن غداً أكرمك. وأجاز الكسائي والفراء
 وابن هشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائي حينئذٍ النصب، وعند ابن
 هشام الرفع، نحو: إذن فيك أرغبُ وأرغبَ وإذن صاحبك أكرمُ وأكرمَ. (انظر الهمع:
 ٧/٢).

(٥) روي الشطر الثاني في الملحة ص ٤١، وكذلك في النسخة (ط) هكذا:

كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لَامُ الْجَرِّ

(٦) مذهبُ البصريين أنَّ النصب بعد لام الجحود بأن مضمرة وجوباً، ومذهبُ الكوفيين أنَّ لام
 الجحود هي الناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنَّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام (أنَّ)
 (راجع: الهمع: ٧/٢).

كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴿ [الأنفال: ٣٣]، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]

أو كانت مؤكدة نحو: ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ﴾ [الأنعام: ٧١].

فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم، وعند غيره وهو الراجح - بأن مضمرة جوازًا إلا بعد لام الجحود فوجوبًا.

فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا؛ فنافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار (أن)، كراهية اجتماع لامين نحو: ﴿ لِقَلًّا يَكُونُ ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿ لِقَلًّا يَعْلَمُ ﴾ [الحديد: ٢٩].

وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّفْيِ وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالتَّهْيِ
وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَعْنَاكَ وَأَنْتَى وَمَتَى

أي: وينصب المضارع أيضًا^(١) الفاء السببية الواقعة في جواب نفي محض (أي: خالص من معنى الإثبات)^(٢)، نحو: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر: ٣٦] أو طلب من نهي نحو: ﴿ وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [طه: ٨١].

أو أمر^(٣) بالفعل نحو:

٥٦- يَا نَاقُ سِيرِي^(٤) عَقًّا فَسِيحًا إِلَى سُـلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا^(٥)

(١) لفظة (أيضًا): ساقطة من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط).

(٣) في (ك): وأمر.

(٤) سيرى: ساقطة من (س).

(٥) هذا رجز لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي كما نسبه سيويه والأعلم الشتمري والمبرد.

وقد أنشده سيويه في كتابه: ٤٢١/١، والمبرد في مقتضبه: ١٣/٢، وابن يعيش: ٢٦/٧، والعيني: ٣٨٧/٣، وابن هشام في شرح الشذور: ص ٣٠٥، وفي قطر الندى: ٩٢/١، وابن

أو ترجَّح عند القائل به^(١)، نحو: ﴿لَعَلِّي أَتْلُجُ الْأَسْبَبَ﴾ ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم.

ومذهب الجمهور أنَّ الفعل في هذه المواضع الثانية أو التسعة منصوبٌ بإضمار أن وجوباً بعد الفاء، لا بها ولا بالمخالفة - خلافاً لمن زعم ذلك^(٢).

وإذا^(٣) سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر، وقصد به الجزاء جزم جواباً لشرط مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾^(٤) [الأنعام: ١٥١] وقوله:

٥٨- قَفَا نَبِكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وشرط^(٥) صحَّة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحَّة حلول (إن لا) محله

(١) قال السيوطي في الهمع: (١٢/٢): واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له؟، فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. قال ابن مالك: وهو الصحيح، لثبوته في النثر والنظم) اهـ.

فالبصريون يجعلون هذه المواضع ثمانية بإسقاط الترجي، على حين أن الكوفيين ومن تابعهم يعدونها تسعة بإضافته إليها.

(٢) يرى جمهور البصريين أنَّ الفعل في هذه المواضع منصوبٌ بأن مُضمرة وجوباً بعد الفاء. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة بنفسها. (انظر شرح الأشموني: ٥٦٥/٣).

(٣) (وإذا): موضعها بياضٌ في (ك). وفي (س): فإذا.

(٤) (قوله تعالى: قل): زيادة في (ط)، (ك).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس - وهو أول بيت في معلقته الشهيرة - وعجزه:

مع صحة المعنى، نحو: لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ، بخلاف: لَا تَدْنُ مِنْهُ يَا كَلْبُ؛ فَإِنَّهُ بالرفع.

وَالْوَاوُ إِذَا جَاءَتْ بِمَنْعِ الْجُمُعِ فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمُنْعِ

أي: وينصب المضارع أيضًا^(٢) الواو التي بمعنى (مع) في جواب نفي محض، أو طلب من أمر، أو نهي، أو دعاء، أو استفهام، أو عرض، أو تخصيص، أو تمنٍّ أو ترجُّ كالفاء، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع مثال النفي نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] والأمر نحو:

٥٩- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتُ أَنْ يُنَادِيَ وَاعِيَانِ^(٣)

(انظر فيه: سيبويه: ٢/٢٩٨، ومجالس نعلب: ص ١٢٧، وآمالى ابن الشجرة: ٢/٣٩، والإنصاف: ص ٣٨٦، المغني: ١٦١-٣٥٦، وقطر الندى: ١/٩٩، وابن يعيش: ٤/١٥، ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩-١٠/٢١، والعيني: ٤/٤١٤، والهمع: ٢/١٢٩، والدرر: ٢/١٦٦، والتصريح: ٢/١٣٦، وخزانة الأدب: ٤/٣٩٧).

والشاهد: جزم المضارع (نُبِكَ)، لوقوعه في جواب الأمر.

(١) (وشرط): موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة (أيضًا): ساقطة من (ك).

(٣) هذا بيت من بحر الوافر، نسبة سيبويه إلى الأعشى، ونسبه الأعمش إلى الخطيئة ونسبه الزمخشري في مفصله إلى ربيعة بن جشم، ونسبه القالي إلى الفرزدق، والصحيح أنه لدثار بن شيان النمري من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها أبو السعادات ابن الشجري في مختاراته - كما قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. (وانظر فيه: سيبويه: ١/٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ٢٩٦، والإنصاف: ٣٠٦، والمغني: ٣٩٧، وشرح الشذور: ٣٣١، وآمالى القالي: ١/٩٠، وابن يعيش: ٧/٣٣، والعيني: ٤/٣٩٢، وابن عقيل: ٤/١٥، والهمع: ٢/١٣، والدرر: ٢/٩، والتصريح: ٢/٢٣٩، والأشموني: =

والنهي، نحو:

لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(١)والدعاء، نحو: "اللهم ارزقني بعيرًا وأحجّ عليه"^(٢). (رقم ٢٢٥).والاستفهام نحو^(٣):٦٠- أَتَيْتُ رَبَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكُرَى وَأَيَّتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ^(٤)

والعرض، نحو: أَلَا تَقَوْمَ قَوْمَ مَعَكَ

= ٥٦٦/٣.

موضع الشاهد: في قوله "وأدعو"، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(١) هذا صدر بيت من بحر الكامل قاله أبو الأسود الدؤلي؛ وعجزه:
عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ(انظر فيه: سيويه: ٤٢٤/١، والمقتضب: ١٦/٢)، والمغني: ٣٦١، وابن يعيش: ٢٤/٧،
وشرح الشذور: ٢٣٨، ٣١٢، وقطر الندى: ٩٦/١، وشرح اللمحة البدرية: ٣٤٣/٢،
وأدب الدنيا والدين: ٣٢، والعين: ٣٩٣/٤، وابن عقيل: ١٥/٤، الأغاني: ٣٩/١١،
ومعجم البلدان: ٣٨٤/٧، التصريح، ٣٨/٢، وخزانة الأدب: ٦١٧/٣، والأشُموني:
٥٦٦/٣).الشاهد: نصب (وتأت) بعد واو المعية بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه بعد النهي، والمراد لا
تجمع بين النهي والإتيان.

(٢) في (س): وأحجج.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ك)، (س)، (ط).

(٤) هذا بيت من بحر الكامل قاله الشريف الرضي. وهو في ديوانه (٤٩٧/١) هكذا:

(وانظر فيه: المغني: ٦٦٨، والهمع: ١٣/٢، الدرر: ١٠/٢، والأشُموني: ٥٦٦/٣).

والشاهد: في قوله "وأبيت"، حيث نصبه بعد الواو بأن مضمرة، لوقوعه في جواب الاستفهام.

والتحضيض، نحو: هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ وَيَغْفِرَ لَكَ.

والتمني، نحو: ﴿يَلَيْتُنَا تُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ بِعَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]^(١) في قراءة النصب.

والترجي، نحو: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ وَيَفْهَمَنِي.

قال ابن هشام: ولم يُسْمَعْ النصبُ بعدَ الواوِ في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي^(٢).

ومذهبُ الجمهور أنَّ الفعل في هذه المواضع منصوبٌ أيضًا بإضمار (أن) وجوبًا بعد الواو - لا بها، ولا بالمخالفة - خلافًا لمن زعم ذلك^(٣).

وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى وَكُلُّ ذَا أَوْ دَعِ كُتِبَ شَأْنِي

من النواصب عند الناظم - رحمه الله تعالى^(٤): (أو) الصالح في موضعها (إلى أن) أو (إلا أن)، نحو: لِأَلْرَمْنِكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، (أي: إلى أن تقضيَنِي حَقِّي)^(٥).

وقوله:

كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

(١) قراءة النصب هي قراءة حفص عن عاصم.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٣٠٨ - ٣١٠.

(٣) الخلاف حول الواو كالخلاف حول الفاء. راجع هامش () ص () من هذه الرسالة.

(٤) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٦) هذا عجز بيت من بحر الوافر، قاله زياد الأعجم. وصلده:

وكنْتُ إذا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمِ

أي: إلا أن تستقيم.

والصحيحُ أن (أو) عاطفةٌ، والنصب بإضمار (أن) وجوبًا بعدها والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم؛ أي: ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضًا عنده (حتى) ^(١)، نحو: ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُؤْمِنِينَ ﴾ (٧٠) [طه: ٩١]، ﴿ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٨٧، يونس: ١٠٩].

والصحيح أن (حتى) جارةٌ والنصب بإضمار (أن) وجوبًا بعدها والفعل مؤول

=

وهو من قصيدة يهجو بها زياد المغيرة بن حنباة التميمي.

(وانظر في البيت: سيويه: ٤٢٨/١، والمقتضب: ٢٨/٢، وآمالي ابن الشجري: ٣١٩/٢، والمغني: ص ٦٦، شرح الشذور: ٢٩٩، والقطر: ٨٣/١، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٢٩٨، وشرح ابن عقيل: ٩/٤، وشرح شواهد العيني: ٣٨٥/٤، وابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الأشموني: ٣٨٠/٢، واللسان: غمز.)
(موضع الشاهد): في قوله: أو تستقيا؛ حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو) على معنى: إلا أن تستقيم.

(١) مذهب البصريين أن (حتى) جارةٌ والنصب بعدها بأن مضمرة وجوبًا واختلاف الكوفيين؛ فذهب الفراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى.

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضًا وأنها جارة بإضمار (إلى) وهذا عكس مذهب البصريين، ثم إنه جوز إظهار (إلى) بعدها فقال: الجر بعد حتى يكون إلى مظهره ومضمرة. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كأن، أو جارة بنفسها أيضًا تشبيهًا بإلى، ومع قول الكوفيين: إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار (أن) بعدها وعلى قول البصريين لا تظهر. (راجع: الإنصاف: مسألة ٨٣، وانظر الهمع: ٨/٢).

بمصدر مجرور بحتى^(١)؛ لآتته قد ثبتت جرُّها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لـ (أن)، لما تقرر من أنَّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأنَّ ذلك ينفي الاختصاص^(٢).

ويشترط لإضمار (أن) بعدها أن يكون الفعل مستقبلًا، أو مؤوَّلاً به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا - وإن لم^(٣) يكن مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، كما في: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]^(٤) في قراءة غير نافع فإنَّ قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم^(٥) - وإن كان ماضيًا بالنظر إلى زمن التكلم.

وحيث انتصب المضارع بأنَّ بعدها فالغالب أن تكون للغاية، كما مثلنا - وعلامتها صلاحية (إلى) موضعها.

وقد تكون للتعليل، نحو: (أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وعلامتها صلاحية (كي) موضعها. ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَقِيَةَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

وقد تكون (حتى) ابتدائية. وعلامتها أن تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:

حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ^(٦)

-٦٢-

(١) انظر الإنصاف: المسألة ٨٣.

(٢) وهذا أحد أدلة البصريين. (راجع الإنصاف: ص ٢٤٩).

(٣) لفظة (لم): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٤) وقراءة نافع برفع (يقول) وقرأها الباقون بالنصب. (راجع النشر: ٢/٢٢٧)

(٥) عبارة: بالنظر إلى زلزالهم: موضعها في (س): إليهم.

(٦) هذا عجز بيت من بحر الطويل، قاله جرير من قصيدة هجا بها الأخطل وذكر فيها ما أوقعه

الجحاف بن حكيم السمني ببني تغلب، وصدرة:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمَّحُّ دِمَاءَهَا

ولا يكون الفعل معها إلا حالاً، أو مؤولاً به. وقد تقدم أنها تكون أيضاً عاطفة.

وأشار بقوله: (وكل ذا أودع كتباً شتى) إلا أن هذه النواصب كانت متفرقة في كتب فجمعها في هذه الأبيات وقربها على الطالب فجزاه الله خيراً.

وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة، زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله:

(تقول: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا) مثال للنصب بأن.

(ولن أزال قائماً أو تركباً) مثال للنصب بأن وبأو.

(وَجِئْتُ كَيْ تُؤَلِّبَنِي الْكِرَامَةَ) مثال للنصب بكى المصدرية إن قَدَّرت اللام قبلها وإلا فالفعل منصوبٌ بإضمار (أن)، وكى جارة^(١).

وقوله:

وَسِيرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْيَمَامَةَ

وانظر فيه: المعنى: ص ١٢٨، ٣٨٦. وشرح الحريري على الملحة: ص ٨٩، وابن يعيش: ١٨/٨، وخزانة الأدب: ١٤٢/٤، والعيني: ٣٨٦/٣، والهمع: ٢٤٨/١، ٢٤/٢، والدرر: ٢٧/١، ١٦/٢، وشرح شواهد المعنى: ص ٣٧٧، واللسان: (شكل)، وديوان جرير: ص ٣٦٧.

موضع الشاهد: استشهد به على أن (حتى) حرف من حروف الابتداء يستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله فيقع بعدها المتبدأ والخبر.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن) نحو: جئتُك لتكرمني. وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها والتقدير: جئتُك لأن تُكرمني. (راجع الإنصاف: مسألة رقم ٧٩).

مثال لحتى:

..... وَاقْتَبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا

مثال أيضًا لكي، وأفاد بذكره أن اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل:

..... وَعَاصِرِ أَرْبَابِ الْهَوَى لِنَسَلَمَا

مثال للام كي:

..... وَلَا تُمَارِجَ أَهْلًا فَتُتَبَمَا

من التعب - مثال للفاء في جواب النهي:

وَمَا عَلَيْكَ عْتَبُهُ فَتُتَبَمَا

مثال لها في جواب النفي.

وقوله: (فَتُتَبَمَا) بوزن (فَتُضْرَبَا) مبنيا للمفعول من العتب، يقال: عتبه يعتبه إذا لامه على قبيح.

وقوله:

..... وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدُهُ

بكسر الصاد - مثال لها في جواب الاستفهام:

..... وَكَيْتَ لِي كُنْزُ الْغِنَى فَأَرْفِدَهُ

بكسر الفاء من (رَفَدَهُ) كَصَرَبَهُ، إذا أعطاه، مثال لها في جواب التمني:

..... وَرَزُّ فَتَلْتَلْذُ بِأَصْنَافِ الْقِرَى

بكسر القاف - أي: الضيافة - مثال لها في جواب الأمر:

..... وَلَا تُخَاصِمَ وَتُسيءَ الْمُخَضَّرَا

مثال للواو التي بمعنى (مع) في جواب النهي، أي: لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع المجلس:

وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ فَقُلْ لَهُ أَنْتَ إِذَا أَحْتَرَمَكَ
وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ - يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَا أَكَلَا^(١)

مثال للنصب بإذن:

وفي بعض النسخ: إِنِّي إِذَنْ أَحْتَرَمَكَ^(٢).

والنصب في مثل هذه لا يجوز في ضرورة، كقوله:

٦٣ - إِنِّي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا^(٣)

وقوله:

فَهَذِهِ نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ

(١) هذا البيت برمته: من (س).

(٢) انظر ملحّة الإعراب (ص ٤٢)، وشرح الملحّة لناظمها: (٢٤٤).

(٣) هذا عجز بيت من الرجز، نسبّه أستاذنا عبد السلام هارون في معجمه إلى رؤية ابن العجاج وصدرة:

لَا تَتْرُكُنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا

وانظر فيه: المقتضب: (٣/٥٧٤)، والإنصاف: (ص ١١٥)، والمغني: (ص ٢٢)، وابن يعيش: (٧/١٧)، والعيني: (٤/٣٨٣)، والدرر: (٢/٦٢)، والتصريح: (٢/٢٣٤)، واللسان: (شطر).

موضع الشاهد: في قوله (أهلك)؛ حيث نصبها الشاعر ضرورة.

إشارة إلى الأدوات التسع (٧١) السابقة. وقد علمت أن النواصب في^(١) الحقيقة أربعة منها.

وقوله: (مثلتها)؛ أي: صورتها، فاحذ على مثالي، أي: فقس على تصويري، ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

وإن يكن حائمة الفعل ألف فهى على سكونها لا تختلف
تقول: لن يرضى أبو السعود حتى يرى نتائج الوعود

أي: إذا كان آخر المضارع ألفاً فنصبه بالفتحة لا تظهر في آخره؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف؛ لوضعها على السكون، ولهذا قال: فهى على سكونها لا تختلف نحو: لن يرضى، وحتى يرى؛ فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة رفعه.

وأما إذا كان آخره واواً، كيدعو، أو ياء كيرمي؛ فله حكم الصحيح من ظهور النصب في آخره كما علمت بما مرّ ويقدر فيه الضمة للاستقلال، وسيأتي أن حرف العلة إذا^(٢) كان آخر فعل فجزؤه بحذف آخره.

وخمسةٌ يُحذفُ^(٣) مِنْهُنَّ الطَّرْفُ فِي نَصْبِهَا فَأَلْفِيهِ وَلَا تَحْفُ
وهي - لقيت الخير - يفعلان يفعلان
ويفعلون تُسمُّ تفعّلون وأنتِ يا أسماء تفعلين

يعني أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف - أي الأخير - منها علامةً لنصبها، وهي المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب نحو: أنتم

(١) في (ك): على.

(٢) في (س): إن.

(٣) في (س)، (ط): تحذف.

تضربان، والزيدان يضربان، أو ضمير جمع المذكر مخاطب أو غائب^(١) كذلك، نحو: أنتم تضربون، والزيدون يضربون، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: أنتِ تضربين.

فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وخمسة في التقدير، وهذا معنى قوله: فاعرف المباني.

وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة أكلوني البراغيث بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى الثمانية.

وسميت أمثلة خمسة؛ لأنها ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الستة، وإنما هي أمثلة يكتفى بها على كل فعل كان بمنزلتها.

وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

فَهَذِهِ يُحذَفُ مِنْهَا النُّونُ	فِي نَضْبِهَا لِيُظَهَّرَ السُّكُونُ
تَقُولُ لِلزَّيْدِينَ لَنْ تَنْطَلِقَا	وَفَرَّقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرَقَا
وَجَاهِدُوا يَا قَوْمَ حَتَّى تَغْنَمُوا	وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَمَا يُسَلِّمُوا
وَلَنْ يَطِيبَ العَيْشُ حَتَّى تَسْعِدِي	يَا هِنْدُ بِالْوَضَلِ الَّذِي يُشْفِي الصَّدي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل، ومنه نحو^(٢): ﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]^(٣)، ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) (مما تحبون): زيادة في الآية من (ط).

وأما نَحْوُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو أصل، والفعل مبني على السكون^(١)، ونحو: ﴿أَتُحْتَجُّونَ﴾ [الأنعام: ٨٠]^(٢)، فالمحذوف منه نون الوقاية، لا نون الرفع.

(وقوله: ليظهرَ السكونُ) أي: بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء، إذ^(٣) وصل النون بها ربما أخفى السكون.

وقد تحذفُ هذه النونُ لتوالي الأمثالِ، نَحْوُ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وحذفُها لغير ذلك شاذٌّ.

والأصلُ فيها السكونُ، وإِنَّمَا حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين فكسرت^(٤) بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء؛ طلباً للخفة. وقيل: تشبيهاً للأول بالثاني، والثاني بالجمع.

(وقوله: لَنْ تَنْطَلِقَ) بقاء الخطاب. والفرقدان: نَجْبانِ صغيرانِ هما أول بنات نعش الصغرى. وَيَشْفِي: بفتح الياء وضمها (وفي نسخة: يروى)^(٥). والصدى: الظَّمَانُ (وهو العَطْشَانُ)^(٦).

وقد مرَّ أنَّ هذه الأمثلة تُرْفَعُ^(٧) بثبوت النون، وسيأتي أنَّها تُجْزَمُ بحذفها أيضاً.

-
- (١) على السكون: زيادة في (ط).
 - (٢) وهي بنامها: ﴿وَحَاجُّهُمْ قَوْمُهُ﴾ قَالَ أُمْتَحِنُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُفْرِكُونَ بِمَةِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ.
 - (٣) في (س)، (ك): إن.
 - (٤) في (ك): وكسرت.
 - (٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك). وانظر في هذه الرواية: الملحة ص ٤٣.
 - (٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).
 - (٧) في (ك) عبارة مختلفة هي: (وقد مر بيان هذه الأمثلة أنَّها ترفع ...).

بَابُ جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

لجازم قسان: قَسَمَ يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا. وَقَسَمَ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ

ويدأ بالأول فقال:

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِلَمٍ فِي النَّفْيِ وَالسَّلَامِ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا تَقْسُؤُ: لَمْ أَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَدَلَ
وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلُ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاوِصِلْ مَنْ يُؤَدُّ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا تَقْسُؤُ: لَمْ أَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَدَلَ
وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلُ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاوِصِلْ مَنْ يُؤَدُّ

أي: وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ بِالسُّكُونِ أَوْ بِحَذْفِ حَرْفٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدُ هَذِهِ
الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ، فَأَمَّا (لَمْ) فَهِيَ حَرْفٌ لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ، وَقَلْبٌ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ
نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وتتصل بها همزة الاستفهام، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ تَفْتَحْ﴾ [الشرح: ١] ^(١)، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾
[إبراهيم: ٢٨] ^(٢).

وأما (لَمَّا) فالمرادُ بها هنا النافية لا الرابطة، ولا الإيجابية؛ وهي مركبة من (لم
وما)، ويقال فيها ^(٣): حَرْفٌ لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ، وَقَلْبٌ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُضِيِّ ^(٤) نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ
مَا أَمْرُهُ﴾ [عبس: ٢٣].

(١) وتمامها: ﴿أَلَمْ تَفْتَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

(٢) وهي بتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾.

(٣) (فيها): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): (ماضيًا) موضع: إلى الماضي.

فهي تشاركُ (لَمْ) في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم، والقلبِ إلى الماضي، وتشاركها أيضًا في جواز دخولِ همزة الاستفهام التقريري^(١) عليها.

وتنفرد عنها باتصال نفي^(٢) منفيها، وبتوقُّعه، نَحْوُ: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومن ثَمَّ امتنع أن يقال: لَمَّا يَجْتَمِعِ الضَّدَّانِ^(٣)، وبجواز حذفه نَحْوُ: قاربتُ البلدَ ولَمَّا، أي: ولَمَّا أَدْخَلَهَا.

وتنفردُ (لَمْ) بمصاحبة أداة الشرط، نَحْوُ: إِنْ لَمْ، وَلَوْ لَمْ، وبجواز انقطاع نفي منفيها، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

ومن ثَمَّ جازَ: ﴿لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ﴾ وامتنع: لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كَانَ.

وأما لامُ الأمرِ فهي موضوعةٌ لأمرِ الغائب ولائها مكسورة، نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]^(٤).

فإن تَقَدَّمَ عليها فاءٌ أو واوٌ، سُكِّنَتْ على المختار، نَحْوُ: ﴿فَلْيَكْتَسِبْ وَيَكْمُلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]^(٥)، ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]، ومثلها أيضًا لامُ الدعاء^(٦)، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا زُلْفَكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وأما (لَا) الناهية فَنَحْوُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ﴾ [طه: ٨١]،

(١) التقريري: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نفي): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) في (س): سراب.

(٤) ﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾ زيادة في (ط)، (ك).

(٥) ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾: زيادة من (ط).

(٦) لام الدعاء: موضعها بياض في (ك).

ومثلها أيضًا (لا) الدعائية^(١)، نَحْوُ: ﴿لَا تَوَاحِدُنَا﴾ ، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾^(٢)، ﴿وَلَا تُحْمِلُنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وافهم قوله: في الأمر وفي النهي أنَّهما قد يأتيان لغير ذلك.

فهذه الأحرف الأربعة تجزئ فِعْلًا واحدًا كما^(٣) تقدّم وأمثلتها في النظم ظاهرة والمراد بـ(مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلَّ): أربابُ الشوكة والولاية، (إذ الأمر والنهي من الأعلى إلى الأدنى، ومن الأدنى إلى الأعلى دعاءً، ومن المتساويين التماسٌ)^(٤).

وَإِنْ تَلَّاهُ أَلِفٌ وَلَا مٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكُسْرِ وَالسَّلَامِ
تَقْوُلٌ لَا تَنْتَهِرُ الْمُسْكِينَا وَمِثْلُهُ: لَمْ يَكُنِ الْيَدِينَا

أي: وإن تَلَّا المضارع المجزوم بالسكون ساكنٌ: كَلَامِ التَّعْرِيفِ؛ كُسِرَ آخره وجوبًا؛ لالتقاء الساكنين - كما مثل - جريًا على القاعدة، ويكون السكون مقدَّرًا في الآخر منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بحركة التخلُّص.

(وقوله: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) أصلُهُ: يكون؛ حذف الضمة للجازم؛ والواو لالتقاء الساكنين (٧٣).

وَإِنْ تَرَّ الْمُعْتَلُّ فِيهَا رِذْفًا أَوْ آخَرَ الْفِعْلِ فَسِمُهُ الْحَذْفَا

(١) لا الدعائية: موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة ﴿إِصْرًا﴾: زيادة في الآية من (س).

(٣) في (ك): لا.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (١) من سورة البينة، وهي: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

تَقُولُ: لَا تَأْسَ « وَلَا تُؤْذِ وَلَا تَقُلْ بِإِلَاعِلِمٍ وَلَا تَحْسُ الطَّلَا
وَأَتَتْ يَا زَيْدٌ فَلَا تَهْوِ الْمُنَى « وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَفْسِي فِي مَنَى «

أشار إلى مسألتين:

إحداهما: أَنَّ المضارعَ الصحيح الآخر إذا كان معتلَّ الوسطِ بَأَنَّ كان حرف العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: رِدْفًا، من ردف الراكب، وَجُزِمَ بالسكون؛ لدخول الجازم فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط، (أي: احذفه، لَأَنَّهُ يلتقي حيثُ ساكنان؛ وهما سكون الآخر للجازم، وسكون الردف أو اجعل الحذف سمة له) (١).

فقوله: فَسُمِّه الحذف، بضم السين أو كسرهما، من السَّوْم أو السمة.

وقد مثل للردف، بقوله: (لَا تَقُلْ، وَلَا تَبِعْ)؛ أصلهما: تقول وتبِعْ؛ حذف الضمة ثم حرف (٢) العلة - لما تقدَّم. ومثلها: لَا تَحْفَ.

الثانية: أَنَّ حرفَ العلة إذا كان آخرَ المضارع (٣) فاحذفه للجازم، واجعل حذفه

(١) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (٦٨) من سورة المائدة، وهي: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

(٢) المنى: الأمانى الكاذبة.

(٣) منى: قرية بمكة وتصرف. سميت لما اليمنى بها من الدماء؛ لأن جبريل - عليه السلام - لما أراد أن يفارق آدم قال له: تمنن، قال: أتمنى الجنة، فسُمِّيت منى لأمتية آدم. و(منى) أيضًا موضع آخر بنجد. [انظر القاموس المحيط: منى]

(٤) في (ك) عبارة مغايرة هي: واجعل الحذف سمة له؛ لالتقاء الساكنين، سكون الآخر للجازم، وسكون الردف.

(٥) في (د)، (س): حذف.

(٦) في (ك): آخر الفعل المضارع.

حذفه علامة للجزم، وقد مثل لذلك -رحمة الله تعالى-^(١)، بقوله: لا تَأْسَ، أي: لا تحزن على ما فات. (ولا تُؤْذِ)، أي: أحداً من خلق الله تعالى^(٢)، (ولا تَحْسُ الطَّلَا) بكسر الطاء، أي: لا تشرب الخمر، و(لَا تَهَوِّ الْمُنَى) أي: لا تحبَّ الأمانى الكاذبة.

ولقد صدق والله^(٣) -فيما قال- رحمة الله عليه^(٤).

فهذه الأفعال^(٥) الأربعة مجزومةٌ بحذف آخرها -وكون حرف العلة يحذف^(٦) للجازم هو المشهور^(٧).

وأما قوله:

(١) عبارة (رحمة الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) (والله): ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): رحمة الله تعالى.

(٥) في (ك): الأقوال.

(٦) في (س): محذوف.

(٧) هذا مذهب الناظم واختاره الشارح والسيوطي، أما أبو حيان فيرى أن هذه الحروف

انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه

الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة

وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصل ولا المنقلب

عنه فالقياس عنده أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لثلاثا يلتبس المجزوم

بالمرفوع لو بقيت، لآتخاذ الصورة. [انظر الهمع: ٥٢/١]، ونقل صاحب التصريح عن

سبويه أن حرف العلة محذوف عند الجازم لأنه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة

واكتفي بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحداً؛ فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة،

وعن ابن السراج أن الجازم حذف نفس حرف العلة. [انظر التصريح: ٨٧/١]

٦٤- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(١)

فضرورة، أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم، كما تحذف له الملفوظة- وهي لغة لبعض العرب^(٢) كما أشار إلى ذلك في التسهيل^(٣) وعليها خرّج قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]^(٤).

وَالْجُزْمُ فِي الْخُمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاتَّقَعَ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

يعني أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون، نيابة عن السكون كنصبها^(٥) نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]^(٦)، ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠]^(٧)،

(١) هذا صدر بيت من بحر الوافر لقيس بن زهير. وعجزه:

بِمَا لَأَقْتِ لِبَنِي زِيَادِ

انظر فيه: سيويه (٥٩/٢)، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس (ص ٥١)، والإنصاف: (ص ١٦)، والمحتسب (١٩٦/١)، ومعاني القرآن للفراء (١٨٨/٢)، وشرح ملحة الإعراب للحريزي (ص ٢٣٠)، والمغني (١٠٨)، وابن يعيش (٢٤/٨)، والهمع (٥٢/١)، والدرر (٢٨/١)، والتصريح (٨٧/١).

موضع الشاهد في قوله: (ألم يأتيك) حيث أسكتت الباء في (يأتيك) إما ضرورة أو إجراء للفعل مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف في الحركة الظاهرة.

(٢) الجمهور على أن ذلك مختص بالضرورة وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب وخرّج عليها قراءة قبل للآية المذكورة. [انظر الهمع (٥٢/١)]

(٣) انظر شرح التسهيل (٦١/١).

(٤) وهي قراءة قبل كما هو مذكور في الشرح. [انظر النشر (٢٩٧/٢)]

(٥) ظاهر كلام الشارح أن الجزم محمول هنا على النصب وليس كذلك، بل النصب محمول على الجزم في علامته، قال السيوطي في الهمع: (وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثني والجمع السالم كذلك... وقيل الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها. وعليه الأخفش والسهيلي. ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون

﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ [القصص: ٧]. والإيجاز هو الاختصار.

ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال^(٣):

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجْزِمُ فَعْلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءِ
وَتَلُوهُمَا: أَيُّ، وَمَنْ، وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا أَيْضًا وَمَا، وَإِذْ مَا
وَأَيِّنَ مِنْهُنَّ، وَأَنْسَى، وَمَتَى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدْوَاتِ يَا فَتَى

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة، والإشارة بهذا إلى القسم الأول، أي: خذ هذا.

ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

ما هو حرف بالاتفاق: لا محل له من الإعراب^(٤)، وهو (إن) وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

وما هو حرف على الأصح: وهو (إذ ما) وهو كـ(إن) في الدلالة على مجرد التعليق^(٥).

له وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها - وعليها الفارسي (١/٥١ - بتصرف).
(١) وتامها: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(٢) وتامها: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مَنِ سَعَتِهِ﴾.

(٣) (فقال): زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في حقيقة (إذ ما) خلاف ذكره صاحب الهمع، قال: ذهب سيبويه إلى أنها حرف كـ(إن).

وما هو اسمٌ على الأصحّ: وهو (مهها)^(١) وهو موضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط^(٢).

وما هو اسم باتفاق: وهو (مَنْ) وهو موضوع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، و(ما) وهو كمهها، علمًا^(٣)، وحيثًا وأين، وأني- وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط.

و(متى) وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى (٧٤) الشرط.
و(أي) وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وللزمان

وذهب المبرد وابن السراج، والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى فريد عليها (ما) وجوبًا في الشرط؛ فجزم بها واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع (ما) صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفًا. ونظير ذلك أنهم حين ركبوا (حب) مع (ذا) فقالوا: حبذا زيد، بطل معنى (حب) من الفعلية وصارت مع (ذا) جزء كلمة وصارت (حبذا) كلها اسمًا بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالتركيب. [المجم (٥٨/٢)، وراجع كذلك: التصريح (٢/٢٤٨)]

(١) ذكر ابن هشام لـ(مهها) ثلاثة معان منها ما ذكره الشارح هنا. [راجع المغني: ص ٣٣١، ٣٣٢]

(٢) وهذا مذهب الجمهور، ودليلهم عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ أَيْنَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وزعم السهيلي، وابن يسعون أنها حرف. [راجع التصريح: (٢/٢٤٨)، والمغني (٣٣٠)]

وعلى هذا فهي بسيطة وليست مركبة من (ما) الجزائية و(ما) الزائدة كما قال الخليل وتابعه الرضي، ولا من (مه) بمعنى (كف)، و(ما) الشرطية كما زعم الأخفش والزجاج، ولا من (مه) المذكورة أضيفت لـ(ما) الشرطية كما يرى سيبويه واختار البساطة أبو حيان، والسيوطي، وابن هشام. [راجع المجم: ١/٥٧]

(٣) لفظة (علمًا): زيادة في (ك).

وللمكان.

والفعلان مجزومان بهذه الأدوات، أي: بكلّ منها^(١)، يسمى أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه^(٢)، فإن كانا^(٣) مضارعين، نحو ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فالجزم للفظهما، أو ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فالجزم لمحلها. وإن كانا مختلفين، ماضيًا ومضارعًا أو عكسه فلكل منهما^(٤) حكمه نحو: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(٥).

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحلها^(٦). ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطًا فإنه يجب اقترانه بالفاء.

وَزَادَ قَوْمٌ (مَا) فَقَالُوا: إِمَّا وَأَيُّمَا كَمَا تَلَوْنَا مَا

أشار إلى أن (إِنْ، وَأَيَّنْ، وَأَيًّا)، تزاؤ (مَا) عليها جوازًا لتوكيد المعنى الشرط، نحو: ﴿فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيُّمَا تَكُونُوا﴾ [النساء: ٧٨]^(٧)، ﴿وَأَيُّ مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومثلها (متى).

(١) منها: زيادة في (ك).

(٢) وجزاؤه: زيادة في (ك).

(٣) في (ك): كان. خطأ.

(٤) منها: ساقطة من (ك).

(٥) هذا حديث شريف وهو بتمامه: «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه». [رواه البخاري: كتاب الإيمان - باب قيام ليلة القدر من الإيمان (٢/ ١٥)]

(٦) في (ك): لمحلها.

(٧) وتمامها: ﴿أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشْتَدَّةٍ﴾.

وأفهم كلامه أن الجزم بـ (حيثما، وإذا) مخصوص باقتران (ما) بهما كما لفظ^(١) به، وهو الأصح^(٢)، وبقية الأدوات لا تلحقها.

وقد تخرّج (إن) عن الشرط، وكذا: (من، وما، وأي) كما يشعر به قوله: (في الشرط والجزاء)، فتقع استفهاميات^(٣)، أو موصولات.

وكذلك^(٤) تقع (أين، ومتى) استفهامًا، وكذا (أني) بمعنى: متى، نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِفْعَم﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: (من أين)، نحو: ﴿أَنِّي لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٢٧]، وبمعنى (كيف) نحو: ﴿أَنِّي يُخِيءُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ولم يذكر من الجوازم (أيان)؛ لقلة الجزم بها، وكثرة ورودها استفهامًا ولا (كيفًا) لِعَدَمِ السماع بذلك، ومن أجاز الجزم به فبالقياس على غيرها، ولا (إذا) لأن الجزم بها خاصٌّ بالشعر.

وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

تَقُولُ إِنْ تَخْرُجُ تُصَادِفُ رُشْدًا وَأَيَّمَا تَذْهَبُ تُلَاقِ سَعْدًا
وَمَنْ يَزُرُ أَرْزُهُ بِاتِّفَاقٍ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبِوَاقِ

فأتى بثلاثة أمثلة (إن، وأين، ومن)، وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي^(٥)

(١) في (س) كاللفظ.

(٢) وأجاز الفراء الجزم بهما قياسًا على (أين وأخوانها)، وردَّ بأنه لم يسمع فيهما إلا متروكين بها بخلاف (أين). [انظر الهمع: ٥٨/١]

(٣) في (س): استفهامات.

(٤) في (س)، (ك): وكذا.

(٥) في (ك): لكي.

يَتَمَرَّنَ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَثَالِ^(١) بِقَوْلِهِ: (وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي) أَي: تَصْنَعُ فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ مِثْلَ هَذَا الصَّنْعِ.

مثال (أي)، نحو: أَيُّ جِهَةٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وَأَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ. ومهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتَيْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِيَتَسَحَّرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وحيثما، نحو:

٦٥- حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرْ لَكَ الْـ لِه نَجَاحًا فِي عَابِرِ الْأَرْزَمَانِ^(٢)

و(مَا) نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و(إِذْ مَا)^(٣) نحو:

٦٦- وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا^(٤)

وَأَيُّ، نَحْوُ:

(١) في (ك): الأمثلة.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولم أجد أحدًا من العلماء الذين أطلعنا على كلامهم ينسبه إلى قائل معين، وهو من بحر الخفيف.

[انظر فيه: المغني (ص ١٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٧)، وقطر الندى (ص ١٠٥)، وشرح ابن عقيل (٤/٣٣٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٩١)، والأشموني (٣/٥٨٠)] موضع الشاهد: في قوله: (حيثما تستقيم يقدر)، حيث جزم بحيثما فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجزاؤه.

(٣) قال في المغني: (إذ ما): أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد، وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة، خلافا لبعضهم. [المغني: ص ٨٧]

(٤) هذا البيت من بحر الطويل، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معين، ولم أجد أحدًا من النحويين ينسبه إلى قائل معين.

[انظر في البيت: قطر الندى (١/١٠٥)، وابن عقيل: ٤/٢٩، والأشموني رقم ١٠٦٧ (٣/٥٨٠)].

والشاهد في قوله: (إذ ما تأت .. تُلْفَ)؛ حيث جزم بـ(إذما) فعلين، الأول وهو قوله: (تأت) فعل الشرط، والثاني (تُلْفَ) جوابه وجزاؤه.

٦٧- خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
و (متى)، نَحْوُ:

٦٨- مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٌ^(٣)

فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ
فَأَحْفَظُ وَقَيْتَ السَّهُوَمَا أَمَلَيْتُ
جَلَوْتُمَا مَنْظُومَةَ السَّلَالِي
وَقَسَّ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْعَيْتُ

الإشارة بهذا^(٣) إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبهها بالعروس المجلاة باللالئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه، لأنَّ الحفظ (٧٥) يعينه على ما هو بصده، وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

(١) هذا البيت من بحر الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون للنابغة الذبياني. ولم أجد أحدًا من العلماء الذين أطلعنا على كتبهم ينسبه على قائل معين. [انظر فيه: شرح شذور الذهب (ص ٣٣٦)، والعيني (٤/٤٢٦)، وابن عقيل (٤/٣١)، والأشموني- رقم ١٠٦٩ (٣/٥٨٠)]
والشاهد في قوله: (أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا)؛ حيث جزم بَأَنِّي فعلين الأول هو فعل الشرط والثاني هو جوابه وجزاؤه.

(٢) هذا بيت من بحر الطويل، وقائله الحطيئة، يمدح بغيض بن عامر بن شماس بن أنف الناقية، ضمن قصيدة دالية، وفي ديوانه ص ٥١.
وهو من شواهد: سيبويه: (١/٤٤٥)، والمقتضب: (٢/٦٥)، والأمل الشجرية (٢/٢٧٨)، وابن يعيش: (٢/٦٦، ٤/١٤٨، ٧/٤٥، ٥٣)، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ٣٠٩)، وابن عقيل: (٤/٢٧)، والعيني (٤/٤٣٩)، والأشموني (٣/٥٧٩)- رقم ١٠٦١.

والشاهد في قوله: (متى تأتاه .. تجد)؛ حيث جزم ب(متى) فعلين أولهما فعل الشرط والثاني جوابه جزاؤه.

واستشهد به سيبويه (١/٤٤٥)، على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال، لأنه أراد: متى تأتاه عاشيًا .. تجد).

(٣) في (س): في هذه.

بَابُ الْمَبْنِيَّاتِ

ثُمَّ لَتَعْلَمَنَّ^(١) أَنْ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسِمٍ
فَسَكَّنُوا (مِنْ) إِذْ بَنَوْهَا، وَأَجَلٌ وَمُدٌّ، وَلَكِنَّ، وَنَعَمٌ، وَهَلٌ، وَبَلٌ

اعلم أن من الكلم ما هو معرب، وهو: الاسم المتمكن، والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد ونون^(٢) الإناث - وقد سبق الكلام عليهما^(٣).

ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل.

والأصل في كل مبني، اسمًا كان أو فعلًا، أو حرفًا أن يبنى على السكون، لأنه أخف، ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحاب ما لم يمنع مانع.

وألقاب البناء أربعة: صَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ.

ولأصالة السكون بدأ الناظم به، ولخفته دخل في^(٤) الأسماء والحروف والأفعال. فما بنى عليه من الأسماء: مَنْ، وَكَمْ. وعلّة بنائهما شبههما بالحروف في الوضع.

ومن الحروف: (لكن)، و(هل)، و(بل)، و(مد) في لغة من جرّ بها^(٥)، و(أجل)،

(١) في (ط): اعلمن.

(٢) في (د): نوني - تحريف.

(٣) في (ك) عليها، راجع ص () من التحقيق.

(٤) لفظة (في): ساقط من (ك). وفي (ط): على.

(٥) (مد) لها ثلاث حالات ذكرها ابن هشام في المعنى:

و(أَجَلٌ)، و(نَعَمْ) وهما حرفا جوابٍ: وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.
 وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ^(١) وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهُ وَاسْتَبِينَ
 وَحَيْثُ، ثُمَّ مُنْدُ، ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَأَخْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
 أتبع السكون الضم والأولى تأخيره على الفتح والكسر؛ لأنه إذا عدل إلى
 الحركة قدم الأَخْفُ فالأَخْفُ وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم.

ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف إلا في (مُنْدُ) في لغة من جرَّ بها^(٢).
 فما بينى على الضم من الأسماء (حَيْثُ) من ظروف المكان، وقَطُّ بالتشديد.
 وهو ظرفٌ لما مضى من الزمان، و(نَحْنُ) من الضمائر المنفصلة، وكذا: قَبْلُ وَبَعْدُ
 إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]

ومن قولهم: (أَمَّا بَعْدُ)^(٣)

الأولى: إن وليها اسم مجرور فهي حرف جر، وذلك نحو: ما رأيته مُدَّ يوم الخميس.
 الثانية: أن يليها اسم مرفوع، نحو: (مد يوم الخميس) فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبر قاله
 المبرد، وابن السراج والفارسي. وقال الأَخْفَشُ والزجاجي: ظرف مخبر بها عما بعدها
 ومعناها: بيني وبين مضافة، فمعنى: ما لقيته مد يومان: بيني وبين لقائه يومان.
 والثالثة: أن يليها الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله: (وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع)،
 وتكون حينئذ ظرفاً مضافاً، إمَّا إلى الجملة بعدها أو إلى زمن مضاف إلى الجملة بعدها أو
 مبتدأ وخبره زمان مضاف إلى الجمل. [انظر المغني: ٣٣٥-٣٣٦]

- (١) لعله اقتباسٌ من القرآن الكريم من قوله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].
 (٢) منذ لما نفس حالات (مد) الثلاث. راجع الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة، وكذلك
 المغني: ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) الأصل أن (بعد) موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتم الكلام فيقال: (أَمَّا بَعْدُ حمد الله
 والصلاة على نبيه فقد كان كذا وكذا). فاقطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية بمعنى:

فإن صُرِّحَ بالمضاف إليه، أو حُذِفَ وَنُوي ثبوت لفظه، أو حُذِفَ ولم يُنَوَّ ثبوت لفظه، ولا معناه أعراباً نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ(من)، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [غافر: ٥٠]^(١). ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مَنْ بَعْدَ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾ [القصص: ٤٣]، وقد قرئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾ [الروم: ٤]^(٢)، بالخفض من غير تنوين وتقول: جِئْتُكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، أي: في زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ. ومنه قوله:

٦٩- فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ^(٣)

ومثلها^(٤) في ذلك أسماء الجهات الست، وأول، ودون، وحسب.

=

آخر الكلام. [انظر شرح الملحة للحريري: ٢٦٢].

والإتيان بـ(أما) أولى من (وبعد) لأنها الواقعة منه ﷻ لما صح أنه خطب فقال أما بعد. وأما: الشرطية؛ أي: نائبة عن اسم الشرط وهو (مهما) وعن فعله أيضاً وهو (يكن)، والتقدير: مهما يكن من شيء...، و(بعد): ظرف مبني على الضم في محل نصب لنية معنى المضاف إليه، أي: بعدما تقدم من البسطة وما بعدها، والمراد بنية المعنى ملاحظة معنى المضاف إليه ومسماه.

[انظر حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري على شرح الكفراوي على الأجرومية ص ٣]

(١) وهي بتامها: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾.
(٢) وهي قراءة الجُحْدَرِي والعَقِيلِي. [انظر أعراب القرآن للنحاس (٣/٢٦٢، ٢٦٣)، ومعاني القرآن (٢/٣٢٠، ٣٢١)]

(٣) هذا بيت من بحر الطويل نسبة العيني لعبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر، ونسبه أبو عبيدة ليزيد بن الصَّعْق. [انظر متحة الجليل (٣/٧٣)]
وقال ابن يعيش (٤/٨٨): والمشهور في الرواية، بالماء الفرات. ورواه الشعالي عن أبي عمرو بالماء الحميم، وهو المحفوظ.

وهو من شواهد: ابن يعيش (٤/٨٨) وشرح الشذور (ص ١٠٤)، والقطر (١/١٦)، وابن عقيل (٣/٧٣)، والعيني (٣/٣٥٤)، وخزانة الأدب (١/٢٠٤، ٣/١٣٥)، والهمع (١/٢١٠)، والدرر (٢/٦١)، والتصريح (٢/٥٠)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة. موضع الشاهد: في قوله (قبلاً) حيث حذف منها المضاف إليه ولم ينو فاعريه منصوباً منوناً.

(٤) في (د) ومثلها.

وسميت (قَبْلُ وَبَعْدُ)، وما في معناهما غايات لصيرورتها بعد الحذف^(١) غاية في النطق بعد أن كانت^(٢) وسطًا.

وَالْفَتْحُ فِي أَيَّنَ، وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ، وَرَبَّ فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكِبُوا مِنَ الْعَدَدِ بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف، فما بنى عليه من الأسماء (أَيْنَ). وعلّة بنائه شبهه بالحروف في المعنى وهو معنى (٧٦) الاستفهام أو الشرط، ولم يبين على السكون؛ فرارًا من التقاء الساكنين وحرك بالفتح^(٣) طلبًا للخفة، ومثله: أَيَّانَ وكيف، ومما بنى على ذلك منها أيضًا شتان وهو اسم فعل بمعنى افرق وإنما بنى^(٤) لشبهه بالحرف^(٥) في كونه عاملاً غير معمول. وقيل: لوقوعه موقع المبنى، وحرك بالفتحة طلبًا للخفة.

والجزءان من العدد المركب، كأحد عشر، وثلاثة عشر، وتسعة عشر وما بينهما، أما الأول فلافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمُّنه معنى الحرف، إذ أصل (أحد عشر) مثلًا أحدٌ وعشرٌ، فحذفت الواو؛ قصدًا لمزج الاسمين، وجعلها اسمًا واحدًا وحُرِّكًا بالفتح؛ قصدًا لتخفيف الثقل (الحاصل بالتركيب)^(٦).

ومما يُبَيَّن على الفتح من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك، كضرب واستخرج.

(١) في (س): الحدث، تحريف.

(٢) في (س): كان.

(٣) في (ط): بالفتحة.

(٤) لفظة (إنها): زيادة في (ك).

(٥) في (ط): بالحروف.

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط)، (س).

ومن الحروف: رُبُّ، ولعلُّ، ولكنَّ بالتشديد.

وَأَمْسٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ صُغِرَ كَانَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطْنِ
وَجَيْرٍ، أَي: حَقًّا، وَهَؤُلَاءِ كَأَمْسٍ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ: نَزَلَ مِثْلَهَا قَالُوا: حَدَامٌ وَقَطَامٌ فِي الدُّمَى^(١)

البناء على الكسر يكون في الأسماء، وفي الحروف ولا يكون في الأفعال فمما بنى عليه من الحروف (باء) الجر، ولامه، وجَيْرٍ: بمعنى (نعم)، وفسرها الناظم بمعنى حقًا - والمشهور الأول^(٢).

ومن الأسماء: (أمس)، وعلَّةٌ بنائه شبهه بالحروف وهو تضمنه معنى لام التعريف.

وبنى على الحركة ليعلم أنَّ له أصلًا في الإعراب، وكانت كسرة لأَنَّها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وبناؤه على ما ذكر لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين^(٣)، ولم

(١) الدُّمَى: جمع دُمَيْة، وهي: صورة من العاج يعملها اليونانيون، ويجعلونها قبالة المرأة الحامل إذا أتى عليها ثلاثة أشهر؛ ليأتي الولد على شكلها ثم صارت تطلق على العرائس التي يلهو بها الصبية. [وانظر القاموس المحيط: دم]
(٢) وانظر المصدر السابق (جَيْر).

(٣) للعرب في كلمة (أمس) التي يراد بها معين - وهو اليوم الذي قبل يومك ثلاث لغات: إحداهما: البناء على الكسر مطلقًا - وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون: ذهب أمس بما فيه، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس بالكسر!!

الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا وهي لغة بني تميم، وعليها قوله:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا عجائزًا مثل السعالي خمسا

يضف ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر.

فإن فُقِدَ شرط من ذلك كأن صُغِرَ، فلا خلاف في إعرابه وصرفه.

وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس - وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضًا: هَوْلَاءِ، وَنَزَالِ، وَحَدَامِ، وَقَطَامِ.

فأما (هَوْلَاءِ): فهو من أسماء الإشارة، يشار به (لجمع المذكر والمؤنث)^(١) والهاء فيه للتنبيه.

وعلة بنائه تضمُّته معنى الإشارة الذي هو في معاني الحروف - ويُنْبِي على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

=

وقد وهم الزجاجي؛ فزعم أن من العرب من بنى (أمس) على الفتح، واستدل بالبيت المذكور.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر - وهي لغة جمهور بني تميم، فيقولون: ذهب أَمْسٌ؛ فيضمون بغير تنوين، واعتكفت أَمْسٌ، وعجبت من أَمْسٍ - فيكسرونها فيها، أما إذا أريد به أَمْسٌ يوم ما من الأيام الماضية، أو كَسَّرَ، أو دخله (أل) أو أضيف - أعرب بإجماع؛ تقول: (فعلت ذلك أَمْسًا)، أي: في يوم ما من الأيام الماضية.

وذكر المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريري أن (أمس) يصغر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كَسَّرَ، ونص سيبويه على أنه لا يصغر، وقوفًا منه على السماع. [انظر شرح شذور

الذهب: ص ٩٨ - ١٠١]

(١) في (ك): للجمع مطلقًا.

وأما (تَرَال) فهو اسم فعل أمر^(١) بمعنى (انزل). وعلّة بنائه ما تقدم في (سَتَان) -
وخصّبه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المبارزة (تَرَال)، ومثله تَرَاكَ وَدَرَاكَ.

وأما (حَدَام) ونحوه^(٢) مما هو على وزن (فَعَالٍ) بفتح أوله - علمًا لمؤنث كما أشار إليه بقوله: (في الدمى) - كَوَبَارٍ وَظَفَّارٍ، وَسَكَابٍ، وَسَجَّاحٍ فَأَهْلُ^(٣) الحجاز بينونه على الكسر مطلقًا تشبيهاً له بِفَعَالٍ الدالّ على الأمر في الوزن والعدل التقديري قال الشاعر:

٧٠- إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدُّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ^(٤)

وأكثرُ بني تميم يوافقهم فيما خُتِمَ براءٍ، كَحَضَارٍ^(٥) فتبنيه على الكسر مطلقًا^(٦)

(١) لفظه (أمر): ساقطة من (س).

(٢) في (ط): ونحوها.

(٣) في (س): وأهل.

(٤) هذا بيت من برح الوافر، وقد اختلف في نسبه، فقبيل إنّه لديسم بن طارق - أحد شعراء الجاهلية، ولكن صاحب اللسان قال إنّه للجم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام المذكورة هي زوجته.

وانظر فيه: قطر الندى (١١/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٩٥)، وشرح اللمحة البدرية (١/٢٣٤)، وشرح الحريري على الملحة (ص ٣٦٨)، والمعنى (ص ٢٢٠)، وشرح ابن عقيل (١/١٠٥)، والأمالى الشجرية (٢/١١٥)، وشرح الأشموني في باب ما لا ينصرف. موضع الشاهد: في قوله (حذام) في الموضعين، فإنّه مبنى على الكسر لغة أهل الحجاز.

(٥) كحضار: زيادة في (ك).

(٦) قال سيبويه: فأما ما كان آخره راء؛ فإنّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في (يرى).

والحجازية هي اللغة الأولى القدمى، فزعم الخليل أنّ إجنّاح الألف أخفّ عليهم، يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكرهوا ترك الخفة، وعلّموا أنّه إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إنّ رفعوا لم يصلوا. [الكتاب: ٢/٤٠ - ٤١].

وقال المبرد: وما كان في آخره راء من هذا الباب فإنّ بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز،

ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف.

(وغير الأكثر منهم ذهب إلى إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف)^(١) للعلمية والعدل عند سيويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد وهو الظاهر^(٢).

والدّمى - بضم الدال المهملة (٧٧) جمع دُمَيّة، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، ويطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه^(٣).

وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيَّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلْحَقِّقِ بِالنَّعَمِ
فَهَذِهِ أَثْلَثَةٌ مِمَّا بُنِيَ جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرَةً عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أذْكَرُهُ

تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَضَارِعَ إِذَا لَمْ تَبَاشِرْهُ نُونًا^(٤) التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث (كان معرباً وذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث)^(٥) بني على السكون نَحْوُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، (النوق يسرحن).

وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ولا يكون ذلك إلا والياء مكسورة. [المقتضب: ٣/ ٣٧٥]

(١) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).

(٢) قال سيويه: واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تيم ترفعه وتنصبه وتجره مجرى اسم لا ينصرف - وهو القياس ... وأما أهل الحجاز لما رأوه اسماً ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ما هنا اسم للمؤنث كما كان ثم اسماً للمؤنث - وهو هنا معرفة كما كان ثم. ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء. [الكتاب (١/ ٤٠)]، وراجع كذلك: المقتضب (٣/ ٣٧٣)

(٣) راجع القاموس المحيط: دم.

(٤) في (ك): نون.

(٥) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وإذا دخل عليه عامل، نَحَوُ: (لَنْ يَضْرِبَنَّ، وَلَمْ يَسْرَحَنَّ لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ لَفْظًا). وهذا معنى قوله: (فما له مغيرٌ بحال) - وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزًا حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهِدُ
ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كضربتُ، وضربنُ^(١).

ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة له، نَحَوُ: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤] ^(٢)، ﴿لَيَكُونَنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ^(٣).

ومذهب الجمهور أنه مبنيٌّ معها^(٤) على الفتح؛ لتركه معها تركيب (خمسة عشر) بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم بنائه^(٥)، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] ^(٦)، ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ﴾ [القصص: ٨٧] ^(٧).

وقوله: (فهذه أمثلة لما^(٨) بنى) إشارة إلى أنه لم يستوف^(٩) المبنيات، وإنما ذكر جملة

(١) في (ك) ضربنا.

(٢) وهي بتمامها: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾.

(٣) وهي بتمامها: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إْحْدَى الْأُتْمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾.

(٤) معها: ساقطة من (ك).

(٥) ولم يتعرض الشارح لحكم المضارع إذا اتصلت به نون النسوة ومذهب الجمهور أنه مبنيٌّ معها على السكون. وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معربٌ تقديرًا. [راجع التصريح: ٥٦/١]

(٦) وهي بتمامها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٧) وهي بتمامها: ﴿وَلَا يَصُدُّنكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ وَأَدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْرِكِينَ﴾.

(٨) في (د)، (س): ما.

(٩) في (ك): لم يستوفي. خطأ.

جملة منها، لكونها جائلة بين الناس، أي^(١): دائرة على ألسنتهم.

وأشار بقوله: (وكلُّ مبني يكون آخره على سواء)، إلى الفرق بين المعرب والمبني.

فالْمبني^(٢): ما يكون آخره على سواء، أي: لازماً طريقة واحدة من سكون أو حركة؛ فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه (اللفظ فلا يتغير آخره)^(٣) بخلاف المعرب، فإنه يتغير آخره باختلاف العوامل^(٤)، فحركته^(٥) وسكونه يكونان^(٦) بعامل، فيوجدان بوجوده - فقد ظهر لك أنّهما ضدان، والله أعلم بالصواب^(٧).

وَقَدْ تَقَضَّتْ^(٨) مُلْحَةً^(٩) الْإِعْرَابِ مُودَعَةً بَدَائِعِ الْآدَابِ
فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ

يشير إلى أنّ^(١٠) هذه المنظومة الموسومة بملحمة^(١١) الإعراب انقضت شيئاً فشيئاً مع ما أودع فيها من العلم والأدب، فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على

(١) (بين الناس، أي): ساقطة من (ك).

(٢) في (س)، (ك): والمبني.

(٣) في (ك): شيء يتغير آخره. وفي (ط): عليه حتى يتغير آخره.

(٤) في (ك)، (ط): العامل.

(٥) في (ك): وحركته.

(٦) يكونان: زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٧) والله أعلم بالصواب: العبارة ساقطة من (س).

(٨) تقضت: فرغت وتمت.

(٩) المُلْحَةُ بالضمّ: المستحسنة والمستملحة من كل شيء، والجمع (مُلْحٌ) ويراد بها الكلمة

المليحة، وقد تطلق على البركة أيضاً. [راجع القاموس المحيط: ملح]

(١٠) لفظ (أن): ساقطة من (س).

(١١) في (ك): المساة بملحة.

جملة^(١) جملة من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها وفهم معانيها؛ بلغ الرتبة العليا^(٢)، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء^(٣) لينتفع به حفظاً أو قراءة وتفهماً^(٤)، فإن من أساء ظنّه بشيء؛ لم يتفع به وأن يحسن ظنه بها أن يبلغ^(٥) بها ما يرتجيه ويأمله^(٦) من العلم^(٧) وأن يُحسِنَ إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها، فإنها مشهورة البركة قل أن يشتغل بها طالب إلا وانفع بها ونتج.

والمُلْحَة: الواحدة من المُلح، بضم الميم، وهو^(٨): ما يستملح^(٩) من الكلام، والبدائع (٧٨): الشيء الغريب الذي لم ينسج على منواله.

ولما كان كلامه هذا متضمناً الاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته، أشار بقوله: (وإن تجد عيباً فسدَّ الخلال) إلى^(١٠) أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تحققه (وَألا يكون)^(١١) الجواب عنه إلا على وجه حسن؛ ليكون

(١) في (ط): جمل.

(٢) في (س): العالية.

(٣) في (ك): المستحسن للشيء.

(٤) في (ك): وتفهماً. وفي (س): ويفهماها.

(٥) في (س)، (ط): ليبلغ.

(٦) في (ك)، (س): ويؤمله.

(٧) في هامش هذه النسخة قول الإمام الشافعي:

وعين الرضا عن كل عيبٍ كليلَةٌ كما أن عين السخطِ تُبدي المساويا

(٨) لفظة (هو): ساقطة من (ط). وفي (س): وهي.

(٩) في (س): ما تستملح.

(١٠) من (س): يعني.

(١١) في (د)، (س)، (ط)، (ك): (وإن لم يكن) والصواب ما أثبتناه.

ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن، فإن الإنسان محل العيب والنقص. والكمال المطلق^(١) لا يكون إلا لله تعالى^(٢).

(فجّل من لا عيب فيه وعلا).

وأصل الخلل: الفرج التي تكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بها بدأها^(٣) به من الحمد المعقّب بالصلاة، فقال:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى قَنِعَمَ مَا أَوْلَى وَنِعَمَ الْمَوْلَى
 ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ تَحْمِيدِ الصَّمِيدِ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدٍ
 وَإِلَيْهِ وَصَّحْبِهِ الْأَطَهَّارِ^(٤) الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ^(٥)
 ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِزَّتِهِ وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهِ^(٦)

وقد مر الكلام على الحمد، والنبى وآله.

والصلاة: من صلى، إذا دعا بخير. والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلّى عليه، وإرادة^(٧) الخير له. وقد مرّ أن أفرادها عن السلام مكروه^(٨).

(١) لفظة (المطلق): زيادة في (ك).

(٢) لفظة (تعالى): ساقطة من (س).

(٣) في (ط): بما بدأ.

(٤) هذا البيت من المنظومة يروى في بعض نسخ الملحّة هكذا:

وآله الأفاضل الأخيار ما انسلخ الليل من النهار

(٥) في (س): الأخيار.

(٦) هذا البيت من أبيات الملحّة: زيادة في المنظومة وسقط من نسخ الكتاب. (المنظومة: ص ٤٨).

(٧) في (د): وإزادة.

والهاشمي: نسبة إلى جدّه هاشم بن عبد مناف.

ومحمد: علمٌ على نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام^(٢) - وهو^(٣) منقولٌ من اسم مفعول (حَمَدًا) كمفضَّل من (فَضَّلَ)، موضوعٌ لمن كثرت خصاله الحميدة.

وصحبه: اسم جمع لصاحب عند سيوييه، وجمعٌ له عند الأخفش^(٤)

والصحابي^(٥): من اجتمع مؤمنًا^(٦) بالنبى ﷺ ومات كذلك.

وعطف الصَّحْب على الآل؛ لتشمل الصلاة باقيهم.

والدُّجى: جمع دجية، بالياء، وهي ظلمة الليل^(٧).

=

(١) انظر ص (٢٧١) من هذه الرسالة.

(٢) ما بين الشرطتين: زيادة في (ك).

(٣) لفظة (هو): زيادة في (ط)، (ك).

(٤) انظر ص (٢٧٢) من هذه الرسالة هامش (١).

(٥) في (ط): والصاحب.

(٦) مؤمنًا: ساقطة من (ك).

(٧) في (س): وهي الظلمة.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه، فله الحمد - سبحانه - لا أحصى ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه، فله الحمد حتى يرضى^(١)، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نعم المولى ونعم النصير، (ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(٢)، (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وذريته وأهل بيته الطاهرين وسلم تسليمًا إلى يوم الدين آمين)^(٣).

وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين^(٤) من ذي القعدة غفر الله لكاتبه ومالكه والناظر فيه بخير ولمن قال آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (س)، (ط).

(٣) وفي (س): وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤) وردت في النسخ جميعها (السادس عشرين) والصحيح ما أثبتناه.

الفهارس الفنية^(١)

- أ- فهرس الآيات القرآنية.
- ب- فهرس القراءات القرآنية.
- ج- فهرس الأحاديث النبوية.
- د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز.
- هـ- فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.
- و- فهرس المترجمين.
- ز- فهرس الأعلام.
- ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية.
- ط- فهرس الأماكن والبلدان.
- ي- فهرس المصادر والمراجع.
- ك- فهرس الموضوعات.

(١) حرف (هـ) يدل على أن الكلمة وردت بالهامش.
لا اعتداد بكلمات: أب، أم، وأخ، وابن، وأهل، وأداة التعريف

أ- فهرس الآيات القرآنية

صفحة	رقم الآية	الآية
		١- سورة فاتحة الكتاب:
٥١٢ هـ	٧،٦	اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين
		٢- سورة البقرة:
٥٢٠	٦	سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ...
٥٨٣، ٣٣٦	٢٤	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ...
٣٩٧	٢٩	هو الذي خلق لكم ...
٣٩١	٣٥	وكلا منها رغداً ...
٤٥٦ هـ	٤٧	اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ...
٣٣٦	٨٤	وأنتم تشهدون ...
٤٨١	٨٥	ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ...
٣٤١	١٠٢	على ملك سليمان ...
٣٨٣	١٠٢	لقد علموا لمن اشتراه ...
٣٥٩	١١٦	كل له قانتون ...
٣٧٩	١٢٤	وإذ ابتلى إبراهيم ربه ...
٥٢٢	١٣٣	نعبد إلهك وإله آبائك ...
٢٨٤ هـ	١٨٤	وأن تصوموا خير لكم ...
٣٤١	١٨٥	ولتكبروا الله على ما هداكم ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٤٠	١٨٧	ثم أتوا الصيام إلى الليل ...
٥٤٦	١٨٧	وأنتم عاكفون في المساجد ...
٥٨٧	١٩٧	وما تفعلوا من خير فإن الله يعلمه ...
٣٤٣، ٣٩٧ هـ	١٩٨	واذكروه كما هداكم ...
٥٧٠	٢١٤	وزلزلوا حتى يقول الرسول ...
٣٥٩	٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك ...
٥٨٦	٢٢٣	فأتوا حرثكم أنى شئتم ...
٢١٩، ٣٥١	٢٢٦	تربص أربعة أشهر ...
٥٩٧	٢٢٨	والمطلقات يتربصن ...
٥٧٥	٢٣٧	إلا أن يعفون ...
٥٧٥	٢٣٧	وأن تعفوا أقرب للتقوى ...
٣٧٠، ١٦٨	٢٥١	ولولا دفع الله الناس ...
٣٨٠		
٥٨٦	٢٥٩	أنى يحيي هذه الله بعد موتها ...
٣٩٤	٢٦٠	ثم ادعهن يأتينك سعيًا ...
٣٩٥	٢٧٤	ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية .
٤٦٦	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة ...
٥٧٨	٢٨٢	فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٤٣	٢٨٤	لله ما في السموات ...
٥٧٩	٢٨٦	لا تؤاخذنا ...
٥٧٩	٢٨٦	ولا تحمل علينا إصرًا ...
٥٧٩	٢٨٦	ولا تحملنا ...
		٣- سورة آل عمران:
٤٧٩	٨	ربنا لا تزغ قلوبنا ...
٤٥٧	١٣	إن في ذلك لعبرة ...
٣٧٣	٣٥	إذ قالت امرأة عمران ...
٥٨٦	٣٧	أنتى لك هذا ...
٢٧٠هـ	٣٩	وسيدًا وحصورًا ونبيًا من الصالحين ...
٢٧٤هـ	٤١	آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ...
٣٥٣	٤٤	وما كنت لديهم ...
٥٨٦	٩٢	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ...
٢٦٩	١١٠	كتتم خير أمة أخرجت للناس ...
٥٦٦	١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ..
٤٧٠	١٤٤	وما محمد إلا رسول ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٧٣	١٨٠	ولا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم ...
٥٧٦	١٨٦	لتبلون ... ٤ - سورة النساء
٣٤٠	٢	ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ...
٥٣٢	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ...
٥٧٨	٩	فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً ...
٤٥٢	٢٣	حرمت عليكم ...
٤٥٢	٢٤	كتاب الله عليكم ...
٥٥٨	٢٧	والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات ...
٢٢٩	٢٨	وخلق الإنسان ضعيفاً ...
٤٢٧	٦٦	ما فعلوه إلى قليل ...
٥٦٤	٧٣	ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ...
٥٨٥	٧٨	وأينما تكونوا ...
٤٤٧	١٦٦، ٧٩	وكفى بالله شهيداً ...
٥٨٢	١٣٠	وإن يتفرقا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٥٦٢	١٣٧	لم يكن الله ليغفر لهم ...
٣٤٢	١٥٥	فيما نقضهم ...
٣٩٧	١٦٠	فبظلم من الذين هادوا ...
٣٨٩	١٦٤	وكلم الله موسى تكليماً ...
٥٦٣	١٦٥	لثلاثا يكون ...
٤٥٩	١٧١	إنما الله إله واحد ...
		٥- سورة المائدة
٢٩٨	٣	اليوم أكملت لكم دينكم ...
٤٠٩	١٢	وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً ...
٣٤٢	١٣	نجيناهم بسحر ...
٣٧٠	١٩	ما جاءنا من بشير ...
٣٢٥	٢٣	قال رجلان من الذين يخافون ...
٨٧	٢٦	فلا تأس على القوم الفاسقين ...
٥٥٨	٧١	وحسبوا ألا تكون فتنة ...
٣٣٣	٨٩	من أوسط ما تطعمون أهليكم ...
٥٥٨	١٠١	لا تسألوا عن أشياء ...
٣٨٠، ١٦٨	١٠٥	عليكم أنفسكم
٥٥١٣	١١٤	تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٦- سورة الأنعام
٥٦٧	٢٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ...
٤٥٦ هـ	٥٤	إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ...
٢٨٦	٦٦	لست عليكم بوكيل ...
٥٦٢	٧١	وأمرنا لنسلم ...
٥٧٥	٨٠	أتحاجوني ...
٥١٦، ١٦٤	٩٥	يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ..
٣٤٨	١٠٩	وأقسموا بالله ...
٥٥٢٢ هـ	١٤٨	ما أشركنا ولا آباؤنا ...
٥٦٥	١٥١	قل تعالوا أتل ...
		٧- سورة الأعراف
٥١٦	٤	بياتاً أو هم قائلون ...
٣٧٩	٣٠	فريقاً هدى ...
٣٤٠	٣٨	ادخلوا في أمم ...
٥٣٤	٤١	ومن فوقهم غواشٍ ...
٥٦٣	٥٣	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ...
٣٩٥	٥٦	وادعوه خوفاً وطمعاً ...
٥٦٩	٨٧	حتى يحكم الله ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٥٨٧	١٣٢	مهما تأتينا بآية لتسحرنا ...
٤٠٩	١٤٢	وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ...
٣٧٦	١٤٩	ولما سُقط في أيديهم ...
٥٥٥	١٦٠	وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً ...
٥٩١	١٨٥	فبأي حديث بعده يؤمنون ...
		٨- سورة الأنفال
٤٠٩	٦	كأننا يساقون إلى الموت وهم ينظرون ...
٣٥٦هـ	٧	وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين ...
٥٨٥	١٩	وإن تعودوا نعد ...
٥٦٢	٣٣	وما كان الله ليعذبهم ...
٣٦٣	٤٢	والركب أسفل منكم ...
		٩- سورة التوبة
٣٠٢	٩	اشتروا بآيات الله ...
٢٩٨	٤	إذ هما في الغار ...
٥٩١	٧٠	ألم يأتيهم نبؤ الذين من قبلهم ...
٣٤٠	١٨٠	من أول يوم ...
		١٠- سورة يونس
٥١٦	١٢	دعانا لجنبه أو قاعدًا أو قائمًا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٤٥٥	٦٢	ألا إن أولياء الله ...
٥٩٧	٨٩	ولا تتبعان ...
٥٦٩	١٠٩	حتى يحكم الله ...
		١١- سورة هود
٤٦٥ هـ	٨	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ...
٣٣٧	٣٧	واصنع الفلك بأعيننا ...
٤٧٦	١٠٧	ما دامت السماوات والأرض
٣٦٦	١٠٨	وأما الذين سُعدوا ففي الجنة خالدين فيها ...
٣٣٤	١١٤	إن الحسنات يذهبن السيئات ...
٤٦٣	١١٨	ولا يزالون مختلفين ...
		١٢- سورة يوسف
٤١٧	٤	رأيتُ أحد عشر كوكبًا ...
٣١٧	٨	إن أبانا لفي ضلال مبين ...
٤٧٩	٢٩	يوسف أعرض عن هذا ...
٣٧١	٣٠	قال نسوة ...
٣٧٤	٣١	وقالت اخرج عليهن ...
٤٦٩	٣١	ما هذا بشرًا ...
٣٧٣	٥١	قالت امرأة العزيز ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣١٧	٨١	ارجعوا إلى آبيكم ...
٤٧٨	٨٤	يا أسفى على يوسف ...
٣٤٨	٨٥	تالله تفتؤ ...
٤٢٣	٩٢	لا تثريب عليكم اليوم ...
٢٧٠	٢٢٥	وألفيا سيدها لدى الباب ...
		١٣ - سورة الرعد
٥٢١	١٦	أم هل تستوي الظلمات والنور ...
		١٤ - سورة إبراهيم
٤٢٢	٢٥	تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ...
٥٧٧	٢٨	ألم تر ...
٧٧	٣١	من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ...
		١٥ - سورة الحجر
٣٤٤، ٢١٨	٢	ربها يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ...
		١٦ - سورة النحل
٤١٣	٣٠	ولنعيم دار المتقين ...
٣٤٨	٣٨	وأقسموا بالله ...
٤٥٦ هـ	٦٢	لا جرم أن لهم النار ...
٥١٠ هـ	٩١	ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٢٨٤	٩٦	ما عندكم ينفد وما عند الله باق ...
٤٥٧	١٢٤	فإن ربك ليحكم بينهم ... ١٧ - سورة الإسراء
٣٤٠	١	من المسجد الحرام ...
٣٤٠	١	إلى المسجد الأقصى ...
٥٨٥	٨	وإن عدتم عدنا ...
٤٠٤	٣٧	ولا تمش في الأرض مرحًا ...
٣٩٠	٦٣	فإن جهنم جزاؤهم جزاءً موفورًا ...
٥٨٥، ٣٧٩، ٧٨	١١٠	أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى ... ١٨ - سورة الكهف
٣٨٣	١٢	لنعلم أيُّ الحزبين أحصى ...
٣٨٧	١٨	ونقلبهم ...
٣٨٧	١٨	وكلبهم باسط ذراعيه ...
٤١٣	٢٩	بئس الشراب ...
٤١١	٣٤	أنا أكثر منك مالًا ...
٥١٣هـ	٦٣	وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ...
٥٢٠هـ	٨٦	إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		١٩- سورة مريم
٥٨٥	٢٦	فإِذَا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ...
٤٥٥	٣٠	قال إِنِّي عبد الله ...
٤٦٤	٣١	ما دمت حيًّا ...
		٢٠- سورة طه
٣٦٠	٢٠	فإذا هي حية تسعى ...
٥٧٨، ٥٦٣	٨١	ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ...
٥٩٦	٩١	حتى يرجع إلينا موسى ...
		٢١- سورة الأنبياء
٤٠٤	١٦	وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما ...
٢٩٩	٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي ...
٥٥٢٢	٥٤	لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلال مبين ...
٣٨٣	٦٥	لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ...
		٢٢- سورة الحج
٣٠٣، ٢٩٠	١١، ٣، ٤، ٨	ومن الناس
٣٤٠	٣٠	فاجتنبوا الرجس من الأوثان ...
١٦٨	٤٠	ولولا دفع الله الناس ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٢٣- سورة المؤمنون
٣٤١	٢٢	وعليها وعلى الفلك تحملون ...
٤٥٩	١١٥	أفحسبتم أنها خلقناكم عبثاً ...
		٢٤- سورة النور
٢٩٣	٤	فاجلدوهم ثمانين جلدة ...
٣٩٧، ٣٤٠	١٤	لمسكم فيما أفضتم ...
٣٣٢ هـ	٢٢	ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة ...
٢٩٨	٣٥	في زجاجة الزجاجة ...
٥١٠	٣٥	من شجرة مباركة زيتونة ...
٣٤٨	٥٣	وأقسموا بالله ...
		٢٥- سورة الفرقان
٣٧١، ٣٣٠	٨	وقال الظالمون ...
٥١٥	١٠	إن شاء جعل لكم خيراً من ذلك جنات ...
٣٠٣	١٣	دعوا هنالك ثبوراً ...
٥١٥	٤٩	لتحیی به بلدة ميتاً ونسقيه ...
٥١٣ هـ	٦٩، ٦٨	ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعف له ...
		٢٦- سورة الشعراء
٣٠٥ هـ	١٨	ألم نربك فينا وليداً ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٤٢١	٦٤	وأزلفنا ثم الآخرين
٥١٤ هـ	١٣٢	أمدكم بما تعلمون. أمدكم بأنعام وبينين ...
	١٣٣	
٤٠٧	٢٠٨	وما أهلكتنا من فرية إلا لها منذرون
		٢٨- سورة النمل
٣٤٠	٣٠	إنه من سليمان ...
		٢٨- سورة القصص
٥٨٣	٧	ولا تخافي ولا تحزني ...
٥٦٢	٨	ليكون لهم عدواً وحزناً ...
٣١٧	٢٣	وأبونا شيخ كبير ...
٥٩١	٤٣	من بعد ما أهلكتنا القرون ...
٧٧	٥٧	أو لم نمكن لهم حرماً آمناً ...
٥٩٧	٨٧	ولا يصدنك ...
		٢٩- سورة العنكبوت
٣٨٣	٢٠١	ألم. أحسب الناس أن يتركوا ...
	١٤	فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين ...
٥١٧	١٥	فأنجيناه وأصحاب السفينة ...
٣٣٤	٤٤	خلق الله السماوات ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٦٩	٥١	أو لم يفهم أنا أنزلنا ... ٣٠- سورة الروم
٥٩٠، ٧٨٠ هـ، ٥٩١	٤	الله الأمر من قبل ومن بعد ...
٤٦٦	١٧	فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ...
٣٥٩	٢٦	كلُّ له قاتنون ...
٤٦٤	٤٧	وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين ... ٣١- سورة لقمان
٥٧٨	١٣	لا تشرك بالله ...
٤٠٤	١٨	ولا تمش في الأرض مرحًا ... ٣٢- سورة الأحزاب
٢٧٢	٣٣	إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
٥٥٨	٣٧	لكي لا يكون ...
٢٧١ هـ	٥٦	يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليًّا . ٣٤- سورة سبأ
٥٣٤	١٨	سيروا فيها ليالي ...
٥١٩	٢٤	وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ...
٣٥١، ٢١٨	٣٣	بل مكر الليل ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٣٥- سورة فاطر
٥٣١	١	أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ...
٣٣٩	٢٨	مختلف ألوانه ...
٥٦٣	٣٦	لا يُقضى عليهم فيموتوا ...
٣٩٧	٤٢	وليكونن ...
		٣٦- سورة يس
٣٤٨	٢٤١	يس . والقرآن الحكيم ...
		٣٧- سورة الصافات
٣٩٠	١	والصافات صفاً ...
٤٢٩	٣٥	لا إله إلا الله ...
٤٣٩	٤٧	لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون ...
٤٥٦	١٤٣	فلولا أنه كان من المسبحين ...
٥١٩	١٤٧	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ...
		٣٨- سورة ص
٥٧٨	٨	لما يذوقوا عذاب ...
٤٠٩	٢٣	إنَّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجة ...
٤١٣	٣٠	نعم العبدُ ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٣٩- سورة الزمر
٤٧٧	١٦	يا عباد فاتقون ...
٣٣٢	٢١	إن في ذلك لعبرة لأولي الأبواب ...
٤٦٧	٣٦	أليس الله بكاف عبده ...
٣٨٨	٣٨	هل هن كاشفات ضره ...
٤٧٧	٥٣	يا عبادي الذين أسرفوا ...
٧٨	٥٦	أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت ...
٢٨٢	٧٣، ٧١	حتى إذا جاءوها ...
٤١٣	٧٢	فبئس مثوى المتكبرين ...
		٤٠- سورة غافر
٥١٩	٥	كذبت قبلهم قوم نوح ...
٤١٣	٣٧، ٣٦	لعلي أبلغ الأسباب . أسباب السماوات فأطلع
٥٦٤	٧٦	فبئس مثوى المتكبرين ...
		٤١- سورة فصلت
٤١٣	١٠	في أربعة أيام سواء للسائلين ..
٤٠٧	١١	فقال لها وللأرض ائتيا ...
٥٢٢	١٢	فقضاهن سبع سموات في يومين ...
٣٢٥	٢٩	ربنا أرنا اللذين أضلانا ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٢٥	٤٦	وما ربك بظلام للعبيد ... ٤٢- سورة الشورى
٥١٧	٣	وكذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك ...
٣٤٣	١١	ليس كمثله شيء ...
٥٨٥	٢٠	من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ...
٥١٢	٥٣، ٥٢	وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ٤٣- سورة الزخرف
٥٧٨	٧٧	ليقض علينا ربك ... ٤٤- سورة الدخان
٤٥٥	٣، ٢	والكتاب المين . إنا أنزلناه ...
٣٢٣	٣١	إنه كان عاليًا ... ٤٥- سورة الجاثية
٣٣٧	١٢	الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ... ٤٦- سورة الأحقاف
٣٢١	٣١	أجيبوا داعي الله ... ٤٧- سورة محمد
٣٩٣	٤	فشدوا الوثاق فإما منأ بعد وإما فداء ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٣٨٦	٢٢	فهل عسيتم إن توليتم ...
٣٤١	٣٨	ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه ٤٨- سورة الفتح
٥٦٢	٢	ليغفر لك الله ...
٣٣٣	١١	شغلنا أموالنا وأهلونا ...
٣٣٣	١٢	إلى أهلهم أبدا ...
٣٣٠	١٥	سيقول المخلفون ...
٥٤٢٠	٢٨	وكفى بالله شهيدا ... ٤٩- سورة الحجرات
٤٥٦	٥	ولو أنهم صبروا ...
٥٧٠	٩	حتى تفيئ إلى أمر الله ... ٥٠- سورة ق
٣٥٣	٣٥	ولدينا مزيد .. ٥١- سورة الذاريات
٤٥٥	٢٣	إنه لحق مثل ما أنتم تنطقون ٥٢- سورة الطور
٤٥٦	٢٨	إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٥٣- سورة النجم
٥٢٩	٢٣	إن هي إلى أسماء ...
		٥٤- سورة القمر
٤١١	١٢	وفجرنا الأرض عيونًا ...
٣٤٢	٣٤	نجيناهم بسحر ...
٣٧٨	٤١	ولقد جاء آل فرعون النذر ...
		٥٥- سورة الرحمن
٤٧٩	٣١	سنفرغ لكم أيها الثقلان ...
٣٣٦	٥٠	عينان تجريان
		٥٧- سورة الحديد
٥٨٥	٢٣	لكيلا تأسوا ...
٥١٧	٢٦	ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيم ...
٥٦٣	٢٩	لئلا يعلم ...
		٥٨- سورة المجادلة
٤٦٩	٢	ما هن أمهاتهم ...
		٥٩- سورة الحشر
٥٥٩	٧	كي لا يكون دولة ...
٣٣٦	١٧	فكان عاقبتها أنهما في النار خالدين فيها ...

صفحة	رقم الآية	الآية
		٦٢- سورة الجمعة
٢٨٤	١١	قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ...
		٦٥- سورة الطلاق
٣٧٩	٣	إن الله بالغ أمره ...
٥٧٨	٧	لينقق ذو سعة من سعته ...
٥١٢	١١، ١٠	قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا . رَسُولًا ...
		٦٦- سورة التحريم
٣٧٩	٤	والملائكة بعد ذلك ظهير ...
		٦٨- سورة القلم
٤٥٧	٤	وإنك لعلی خلق عظیم ...
٢٧٣	٦	بأيكم المفتون ...
		٦٩- سورة الحاقة
٣٧٦	٧	سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيام حسومًا .
٣٧٦	١٣	فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ...
٧٧، ٤٧٨	٢٩	هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ ...
		٧٢- سورة الجن
٤٥٥ هـ	١	قل أوحى إلي أنه استمع ...

الآية	رقم الآية	صفحة
٧٣- سورة المزمل		
علم أن سيكون منكم مرضى ...	٢٠	٥٥٨
٧٥- سورة القيامة		
بلى قادرين ...	٤	٤٠٨
٧٦- سورة الإنسان		
لم يكن شيئًا مذكورًا ...	١	٥٧٨
إما شاكراً وإما كافوراً ...	٣	٥٥٢٠
٧٧- سورة المرسلات		
جمعناكم والأولين ...	٣٨	٥٥٢٢
٨٠- سورة عبس		
فأنت له تصدى ...	٦	٣٠٥
لما يقض أمره ...	٢٣	٥٧٧
٨٤- سورة الانشقاق		
طبقاً عن طبق ...	١٩	٣٤١
٨٥- سورة البروج		
وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد .	١٥، ١٤	٣٦٠
فعال لما يريد ...	١٦	

صفحة	رقم الآية	الآية
		٨٩ - سورة الفجر
٥٣٤	٢،١	والفجر . وليالٍ ...
		٩٢ - سورة الليل
٣٠٥	١٤	أنذرتكم نارا تلتظي ...
		٩٤ - سورة الشرح
٥٧٧	١	ألم نشرح ...
		٩٥ - سورة التين
٥٤٦	٤	في أحسن تقويم ...
		٩٦ - سورة العلق
٢٦٨	١	اقرأ باسم ربك الذي خلق ...
٥١٢ هـ	١٦،١٥	لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة ...
٣٣٦،٣٢١	١٧	فليدع ناديه ...
		٩٧ - سورة القدر
٤٥٥	١	إنا أنزلناه في ليلة القدر ...
٣٤١	٥	سلام هي حتى مطلع الفجر ...
		٩٨ - سورة البينة
٥٧٦،٧٨ هـ	١	لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...

صفحة	رقم الآية	الآية
٥١٦	٤،٣	١٠٠- سورة العاديات فالمغيرات صبحًا . فأترن به نفعًا ...
٥٧٩	٤	١٠٤- سورة الهمزة لينبذن ...
٣٦٣	١	١١٢- سورة الإخلاص قل هو الله أحد ...
٥٧٧	٣	لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ...

ب- فهرس القراءات القرآنية

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
١	فتلقى آدم من ربه <u>كلمات</u>	ابن كثير	البقرة	٣٧	٣٧٠
٢	تساءلونَ به <u>والأرحام</u>	ابن عباس والحسن البصري	النساء	١	٥٢٢
٣	ما فعلوه إلا قليلاً منهم	ابن عامر	النساء	٦٦	١٩٣
٤	وحسبوا ألا تكونُ فتنةً	البصريان وحمزة والكسائي وخلف	المائدة	٧١	٥٥٨
٥	الله أعلم حيث يجعل رسالاته	نافع والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم	الأنعام ١٢٤		٤٢٣
٦	إنه من يتقى ويصبرُ	قنبل	يوسف	٩٠	٥٨٢
٧	إن هذان لساحرانِ	نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف.	طه	٦٣	٣٢٧

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
٨	أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ	الكسائي وأبو جعفر المدني ورويس	النمل	٢٥	٤٨١
٩	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ بَعْدَ	الجحدري والعقيلي	الروم	٤	٥٩١
١٠	هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ	البصريان	الزمر	٣٨	٣٨٨
١١	خَاشِعًا أَبْصَارِهِمْ يَخْرُجُونَ	أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف	القمر	٧	٤٠٧
١٢	يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ	المدنيان وأبو عمرو وابن عامر	الزخرف	٦٨	٤٧٧
١٣	إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ	نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة ويعقوب وخلف	الطلاق	٣	٣٧٩
١٤	وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَفُوتُنَا وَيَعُوقُنَا وَنَسْرَا	الأعمش والأشهب العقيلي	نوح	٢٣	٣٨٨
١٥	سَلَسَلَا وَأَغْلَالَا	نافع والكسائي	الإنسان	٤	٥٥٠

ج - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث	صفحة
١	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع	٢٦٨
٢	أنا سيد ولد آدم ...	٢٧٠هـ
٣	قوموا إلي سيدكم أو إلى خيركم	٢٧٠هـ
٤	السيد الله تبارك وتعالى	٢٧٠هـ
٥	من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ...	٢٨٧
٦	وأعوذ بك من الخيانة فإنها بثست البطانة	٢٨٧
٧	لا وتران في ليلة	٣٢٦
٨	يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة	٣٤٤
٩	فلا تجدون أعلم من عالم المدينة	٣٥١
١٠	خمس صوات كتبهن الله ...	٣٥٩
١١	لا حول ولا قوة إلا بالله كنت من كنوز الجنة	٤٤٢هـ
١٢	سبحان الله إن المؤمن لا ينجس!!	٤٤٦
١٣	لا أحد أغير من الله	٤٤٥
١٤	ثوبي حجر ...	٤٧٩
١٥	إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها، ثلثها، ربعها إلى العشر	٥١٢
١٦	صلاة الليل مثنى مثنى	٥٣١، ٥٣٢
١٧	من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه.	٥٨٥

د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٣٤٧	١٣	نجلاء	الخفيف	عدي بن الرعلاء
٤٦٤	٣٦	أوغائباً	المديد	المعذل بن عبد الله
٣٨٤	٢٠	وتحسبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي
٤٣٠	٢٩	مذهبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي
٣٦١	١٦	حيبها	الطويل	نصيب بن رباح
٣٢٨	٦	وتغيبُ	الطويل	حميد بن ثور
٥٦٠	٥٥	المشيب	الوافر	حسان بن ثابت
٣٧٩	١٨	فاشترتُ	الرجز	رؤبة بن العجاج
٥٩١	٦٩	القراتِ	الطويل	عبد الله بن يعرب
٣٧٨ هـ	٢٢	مرت	الطويل	رجل طائي
٣٨٣ هـ	٢٢	تولت	الطويل	كثير عزة
٣٨٠ هـ	٤٢	بالبلج	المتدارك	الشيخ يوسف التوزري
٥٦٣	٥٦	فنستريحا	الرجز	أبو النجم العجلي
٤٥١	٣٠	سلاح	الطويل	مسكين الدارمي
٤٦٨	٣٨	ولا الحديداً	الوافر	عقبة بن هبيرة الأسدي
٤٦٥ هـ	٣٢	المقيدا	البيسط	الفرزدق
٣٥٣ هـ	١٤	والجمدُ	البيسيط	ورقة بن نوفل

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٥٥٨٢ هـ	٦٤	بني زياد	الوافر	قيس بن زياد
٥٤٦٠ هـ	٣٣	فقد	البيسط	النابعة الذبياني
٥٠٦	٤٦	ابتكر	الرجز	أبو النجم العجلي
٥١٠	٤٨	عمر	الرجز	عبد الله بن كيسبه
٥١٩	٥٠	الأصاغرا	الطويل	النابعة الذبياني
٥٧٣	٦٣	أو أطيرا	الرجز	رؤية بن العجاج
٥٣٤٣ هـ	٨	القطر	الطويل	أبو صخر الهنلي
٥٣٩٨ هـ	٣٥	يجر عائل	الطويل	ذو الرمة
		القطر		
٤٦٣	٤٤	جار	البيسط	النابعة الذبياني
	١٥	الفاخر	السريع	الأعشى
٤٨١	٢٧	عمرو	الطويل	راشد بن شهاب اليشكري
٤٢٨	٢٨	العيس	الرجز	عامر بن الحارث
٢٣٩	١	يطع	الرمل	سويد اليشكري
٥٦٤	٥٧	سمعا	البيسط	محمد بن بشير
٥٥٤٩ هـ	٥٣	يتضوع	الطويل	محمد بن بشير
٥٥٩	٥٤	بلقع	الطويل	محمد بن بشير
٥٦٧	٦٠	المسوع	الكامل	الشريف الرضي

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
الشريف الرضي	الطويل	الغطارفُ	٤١	٤٧٦هـ
عباس بن الأحنف	البيسط	الخزرفُ	٤٠	٤٧٠هـ
عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إيقالها	١٧	٣٧٣
الشنفري	الطويل	أعجلُ	٣٧	٤٦٧
جرير	الطويل	أشكلُ	٦٢	٥٧٠
ليد بن ربيعة العامري	الطويل	الأناملُ	٤٥	٤٨٦
النابعة الذبياني	الطويل	لا يجاولُ	٦٧	٥٨٨
امرؤ القيس	الطويل	بنبالِ	٤٦	٥٠٥
امرؤ القيس	الطويل	أمثالي	٣١	٤٥٩هـ
أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العقالِ	٢	٣٩٣
امرؤ القيس	الطويل	ليبتلي	١٠	٣٤٥هـ
امرؤ القيس	الطويل	مرجلي	٥٢	٥٥٤٩هـ
امرؤ القيس	الطويل	المتفضلِ	٢٣	٣٩٨هـ
امرؤ القيس	الطويل	فحوملِ	٥٨	٥٦٥هـ
امرؤ القيس	الطويل	محولِ	١١	٣٤٦
زياد الأعجم	الوافر	أو تستقيما	٦١	٥٦٨
عنتره	الكامل	حرامُ	٣٩	٤٦٩
ذو الرمة	الطويل	وغرامُ	٤٣	٤٨٠

الصفحة	الشاهد	القافية	البحر	الشاعر
٥٥٦٦ هـ	٢٤	عظيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي
٣٢٦	٤	عقيم	الطويل	هوبر الحارثي
٥٩٥	٧٠	حذام	الوافر	الجيم بن صععب
٣٨٥	٢١	المكرم	الكامل	عنرة
٤٠١	٢٦	والعيونا	الوافر	الراعي النميري
٤٦٣	٣٤	مبين	الخفيف	الراعي النميري
٥٨٧	٦٥	الأزمان	الخفيف	الراعي النميري
٣٤٤	٩	أبوان	الطويل	رجل من أزد السراة
٥٦٦	٥٩	داعيان	الوافر	وثار بن شيان النمري
٥٣٩	٥١	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي
٣٣١	٧	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي
٣٣٦ هـ	١٢	قتمة	الرجز	رؤبة بن العجاج
٣٢٦	٥	غائتها	الرجز	أبو النجم
٥١٨	٤٩	ألقاها	الكامل	مروان المهلب
٤٠١ هـ	٢٥	عينها	الرجز	ذو الرمة
٢٧٨	٣	فأجابوا	الخفيف	بشار بن برد
٥٧٨	٦٦	آتيا	الطويل	

هـ - فهرس أقوال العرب وأمشاهم وحكمهم

- ٢٨٤،١٩٩ - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.
- ١٨٥،١٦٣ - ادخلوا الأول فالأول.
- ٤٣٩،١٦٤ - قضية ولا أبا حسن لها.
- ١٦٣ - اجتهد وحدك.
- ٣٥٤،٢٠٠ - اذهب بذي تسلم
- ٣٩٩،٢٠٠ - كيف أنت وقصعة من تريد
- ٣٦١،١٩٩ - مشنوء من يشنؤك.
- ٤٤٦،١٩٩ - إذا عرف السبب بطل العجب.
- ٢٨٣،١٩٩ - نعم السير على بئس العير.
- ٢٨٣،١٩٩ - ما هي بنعم الولد
- ٣٦١،٢٠٠ - على الثمرة مثلها زبدا.
- ٤٠٦،٢٠٠ - خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها.
- ٢٠٩،٢٠٧ - عسى الغوير أبو سا.
- ٣٦١ - تيمي أنا.
- ٣٩٢ - سير عليه طويلاً.
- ٣٩٤ - إنما أنت سيراً.
- ٣٩٩ - جاء البرد والجبايا.

- ٣٩٩ - استوت المياه والأخشابا.
- ٣٩٩ - ما أنت وزيدًا.
- ٤٠٨ - بعته بدرهم فصاعدًا.
- ٤١٢ - لله دره فارسا!
- ٤١٥هـ - الصيف ضيعت اللبن.
- ٤٢٨هـ - ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر.
- ٤٣٣هـ - أرسلها العراك.
- ٤٤٠هـ - لكل فرعون موسى.
- ٤٦٣ - ما طعامك زيدٌ آكل.
- ٤٧١ - ما بي أنت معنيًا.
- ٤٧١ - ما مسى ما أعتب.
- ٤٧٨ - يا أم لا تفعلي.
- ٤٩٨ - بعد اللتيا والتي.
- ٥٢٢ - مررت برجل سواةٍ والعدم.
- ٥٢١ - إنها لأبل أم شاء.
- ٥٢٦ - الكمر أشباه الكمر.

و- فهرس المترجمين

٩	أبان اللاحقي
١٢	الأجهوري
٢٩٧	الأخفش
٧٤	ابن أرسلان (شهاب الدين الرملي)
٥٥	أبو إسحاق الشيرازي
٤٠٠	أبو الأسود الدؤلي
١٢٣	الأشموني
٥٨	أنوشروان
٤٨٨	ابن إياز
٥٦١	ابن بابشاذ
٥٧	باخمومة
٧٥	بحرق اليميني
١٠	بشر بن المعتمر
٢٣	بهلول الصوفي
٣٥٠	الجرجاني (عبد القاهر)
٣٥٠	ابن الحاجب
٧٦	حسين والي

٢٩٧	أبو حيان
١٢	الخصري
١٣	خلف الأحمر
٢٩٧	الخليل
٥٥٠	الدماميني
٤٦٢	الزجاج
٢٧٧	الزخشري
٤٦٢	ابن أبي الربيع
٧٤	سريجا بن محمد
٢٩٧	سيويه
٧٥	السيوطي
٢١	ابن سينا
٣٥٢	ابن الشجري
٧٣	ابن الصائغ
١٢٨	الصبان
٥٨	ابن صدقة
٢٤	طاهر الأصبهاني
٣٦	ابن طراد الزينبي
٢٣	طيرس الجندي

٧٣	أبو العباس الخوفي
٢٢	ابن عبد القوي
١١٥	العز بن عبد السلام
٥٦١	ابن عصفور
٢٤١	العكبري (أبو البقاء)
٢١٠	الفارسي
١٣٤	الفاكهاني
١٥٣	ابن الفاكهاني
١٣٣	الفاكهي (أحمد بن علي)
١٣٦	الفاكهي (عبد القادر)
٣١٧	الفاكهي (محمد)
٣١٧	الفراء
٥٣	الفضل القصباني
٤٣٢	المازني
٢٧٠	مالك بن أنسي
٢٧٣	ابن مالك
٥٦	الماندائي
٢٩٨	المبرد
٧٣	أبو المحاسن (عبد الله بن عبد الحق)

٧٦	المحبي
٧٤	محمد بن جابر
٣٥٩	المرادي
٧٥	ابن مطير
٢٢	ابن معط
١٠	ابن عملي المصري
٢٧٧	ناظر الجيش
٧٣	ابن الناظم
٥٧	ابن التقور
٧٤	نور الدين القلصاوي
٢٧٠	النووي
١٠	ابن الهبارية
٢٨٩	ابن هشام
٦٦	ابن الوردي
٧٤	ابن الوكيل

ز- فهرس الأعلام

- أبان اللاهقي: ٩، ١٤، ١٥، ٢٨
 الأبيدي: ٤١١ هـ، ٥٦٢ هـ.
 الأبيرد الرياحي: ٣٣١ هـ.
 الأثاري: ٢٤.
 ابن أجروم: ١٢٢، ١٤٩.
 الأجهوري: ١٢.
 الأحوص: ٤٧٤ هـ.
 الأخطل: ٥٥١ هـ، ٥٧٠ هـ.
 الأخصش: ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٩٧ هـ.
 ٢٧١ هـ، ٣١٨ هـ، ٣٣٩ هـ.
 ٣٤٤ هـ، ٣٤٣ هـ، ٣٤٩ هـ، ٣٥٨ هـ
 ٣٩٤ هـ، ٤٣٢ هـ، ٤٤٥ هـ، ٤٤٧ هـ
 ٤٦١ هـ، ٤٨٥ هـ، ٤٩٩ هـ، ٦٩١ -
 ٥٣٥، ٥٠٨ هـ، ٥١١ هـ، ٥١٣ هـ
 ٥٢٢ هـ، ٥٣٢ هـ، ٥٣٤ هـ، ٥٥١ هـ
 ٥٥٣ هـ، ٥٥٧ هـ، ٥٨٢ هـ، ٥٨٤ هـ
 ٥٩٠ هـ.
 إدريس الصفدي: ٢٥٠.
 ابن أذينة: ٤٨٩.
 ابن أرسلان: ٧٣.
 الأزجي: ٥٧.
 ابن الأستاذار: ١٢٠.
 الاسترابادي (الرضي): ١٢١، ٢١١ هـ،
 ٢٢٠، ٢١٧ هـ.
 الاسترابادي (ركن الدين): ٢٤١ هـ،
 ٥٢٨ هـ.
 أبو إسحاق: ٤٣٦ هـ.
 إسماعيل الصفوي: ١٢٣.
 إسماعيل المحلاوي: ٧٦.
 أبو الأسود الدؤلي: ١٣، ٢٤، ١٩٨ هـ.
 الأشرف خليل: ١١٢.
 الأشرف بن قلاوون: ١١٣.
 الأشموني: ١٢٣، ١٢٨ هـ، ٢٩٣ هـ
 ٣٠٩ هـ، ٣٢٦ هـ، ٣٢٨ هـ، ٣٣٢ هـ
 ٣٣٩ هـ، ٣٤ هـ، ٣٤٤ هـ، ٣٤٥ هـ
 ٣٤٦ هـ، ٣٤٧ هـ، ٣٥٧ هـ، ٣٥٩ هـ
 ٣٦١ هـ، ٣٦٧ هـ، ٣٦٨ هـ، ٣٧١ هـ
 ٣٧٣ هـ، ٣٧٦ هـ، ٣٨٢ هـ، ٣٨٤ هـ
 ٣٨٥ هـ، ٣٨٧ هـ، ٣٨٩ هـ، ٣٥٧ هـ
 ٤٠١ هـ، ٤٠٤ هـ، ٤٢٨ هـ، ٤٣١ هـ
 ٤٦٠ هـ، ٣٧٣ هـ، ٤٨٠ هـ
 ٤٩٩ هـ، ٥٠٥ هـ.
 الأشهب العقيلي: ١٩٠ - ٥٥٠ هـ.
 الأصفهاني (أبو منصور): ٢٧٧ هـ.
 الأعشى: ٣٥٣ هـ، ٥٦٦ هـ.

- الأعلم: ٣٠٩هـ ٣٧٣هـ ٤٥١هـ
 ٥٦٣هـ ٥٦٦هـ
 الأعمش: ١٩٤، ٥٥٠هـ
 امرؤ القيس: ١٩٨ن ٣٥٤هـ
 ٣٤٦هـ، ٣٩٨هـ ٤٥٩هـ
 ٥٠٥هـ ٥٤٩هـ
 الأمين: ٥٥٣هـ
 أمية بن أبي الصلت: ١٩٨، ٢٩٣هـ
 ٣٥٣هـ
 ابن الأنباري: ٣٥-٣٧-٤٨-
 ١٦٧-١٨٥-١٩٢
 الأنباري (سيد الدولة): ٤٦
 الأندلسي (عبد الله بن محمد): ٢٤
 أنوشروان: ٥٨، ٥٩
 ابن إياز: ٤٢٤، ٤٨٨
 أيك: ١١٧، ١١٢
 إينال: ١١٨
 ابن بابشاذ: ٢٤، ٣٦٧هـ ٤٨٥هـ
 ٥٦١
 ابن الباذش: ٤٣٥هـ
 الباقلاني: ٥٦
 باخجومة: ٧٥
 بحرقي: ٧٥
 البخاري: ٢٠٧، ٢٠٩هـ ٢٧٠هـ
 ٣٤٤هـ ٣٥٩هـ ٤٤٣هـ ٤٤٦هـ
 ٤٧٩هـ ٤٨٠هـ
 بدر بن مخلد: ٥٤٧
 برقوق: ١١٣، ١١٧
 بركات الخشوعي: ٢٥٧
 البرهان بن ظهيرة: ١٣٨
 ابن برهان: ٤١٥هـ ٤٦٥هـ
 بروكلهان: ٢٠هـ ٥٩، ٤٦، ٧٦
 ٧٢هـ ٧٤هـ ٧٥هـ ٧٦هـ ١٤٨
 ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٢٦، ١٢٥،
 ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٤٥
 بشار بن برد: ١٩٩، ١٩٨، ٢٩٣هـ
 بشر بن المعتمر: ١٠
 البصري (الشاعر): ٥٠٢
 البغدادي: ٥٤ن ١٤٨، ١٤٩، ١٢٨،
 ٢٠٣، ٢١٠، ٢١١
 البغدادي (ابن هبة الله): ٥٧
 بغض: ٥٨٨هـ
 أبو بكر الصديق: ٣٥١
 بلال الأشعري: ١٣هـ
 البليسي: ١٤١
 البلقيني: ١٣٧، ١٤١
 بنتو: ٦٣
 بهاء الدين المصري: ١٢٨

- البواب (دكتور): ١٩هـ.
 بيبرس: ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٤.
 اليبضاوي: ٥٥.
 التاج التبريزي: ٢٧٧هـ.
 الترمذي: ٢٠٧، ٣٥١هـ ٢٤٦هـ.
 أبو تمام (الشاعر): ٥٦، ٣٥١.
 أبو تمام (المقريء):
 توران شاه: ١١٢.
 التوزري: ٢١٩، ٤٨٠هـ.
 التونسي: ١٤٦.
 ابن تيمية: ١٢١.
 الثعالبي: ٥٩١هـ.
 ثعلب: ٢٨٧هـ ٤٣٦هـ ٥١٧هـ
 ٥٣٩هـ ٥٥١هـ ٥٥٧هـ ٥٩٢هـ
 ٥٦٥هـ.
 جابر بن زهير: ٤٦.
 جار الله بن فهد: ١٣٨.
 الجبرقي (حسن): ١٢٧.
 الجبرقي (عبد الرحمن): ١٤١.
 الجحاف السلمي: ٥٧٠هـ.
 الجحدري: ١٩٣، ٥٩١هـ.
 جروان العود: ١٩٨، ٤٢٨هـ.
 الجرجاني: ٢٤٢، ٣٥٠هـ ٥٤٢هـ.
 جرجي زيدان: ١٢٤.
 الجرمي: ١٨٣، ١٩٩هـ ٢٨٩هـ
 ٢٩٨هـ ٣٤٢هـ ٤٢٠هـ ٤٣٣هـ
 ٥٠٤هـ ٥٠٨هـ ٥٣٨هـ.
 جرير: ١٩٨، ٢٧٧، ٣٥٧هـ.
 ٤٦٠هـ ٥٢٦هـ ٥٧٠هـ.
 الجزولي: ٢٧٣هـ ٢٨١هـ.
 ابن جشم: ٥٦٦هـ.
 أبو جعفر: ١٩٣، ٢٧١هـ ٢٨٨هـ.
 ابن جنبي: ٣٥٨، ٤٣٣، ٥١٤هـ
 ٥٣٥هـ.
 الجواليقي: ٤٠٦هـ.
 ابن الجوزي: ٤٧١هـ.
 جوهر الصقلي: ١١٧.
 الجوهري: ٣١٧هـ.
 الجيم بن صعب: ٥٩٥هـ.
 أبو حاتم السجستاني: ٥١٣هـ.
 ابن الحاجب: ١٤٠، ٢٤٢، ٢٤١،
 ٣٥٠، ٣٠٠٩هـ ٣٤٩هـ ٥٥٢هـ.
 حاجي خليفة: ١٤٨.
 حاجي زين الدين: ١١٢.
 الحارث بن همام: ٤٩.
 حافظ إبراهيم: ٣٦٣هـ.
 الحافظ العراقي: ١٧.
 الحاكم بأمر الله: ١١٧.
 ابن حجر العسقلاني: ١٢١.

- ٢١٢، ٢٠٩ هـ ٤١٥ هـ ٤٣٣ هـ
 ٤٤١ هـ ٥٠٨ هـ ٥٦١ هـ
 الخزر جي: ٢٧.
 الخصري: ١٢، ١٢٦.
 الخطاب: ١٤٠.
 أبو خطاب: ١٤، ٤٢٨ هـ.
 الخطيب التبريزي: ٥٤.
 ابن خلدون: ١٢٠.
 خلف: ١٣.
 خلف الأحمر: ١٩٣، ١٩٤، ٣٢٧ هـ
 ٣٦٤، ٣٩٧ هـ ٣٨٨ هـ ٤٠٧ هـ
 ٥٥٨ هـ
 ابن خلكان: ٥٨، ٢٨٤.
 الخليل: ١٣، ١٤، ٤٢، ١٧٣، ١٧٤،
 ١٧٥، ٢٠١، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٧ هـ
 ٢٧٩ هـ ٢٨٨ هـ ٢٩٣ هـ ٢٩٧ هـ
 ٤٤١ هـ ٤٧٨ هـ ٤٩٩ هـ ٥٠٨ هـ
 ٥٣٠ هـ، ٥٣٠ هـ ٥٣٩ هـ ٥٥٣ هـ
 ٥٥٩ هـ ٥٨٥ هـ ٥٨٥ هـ
 أبو داود: ٢٧٠ هـ ٢٨٧ هـ ٤٤٦ هـ
 ٣٢٦ هـ ٢٦٨ هـ ٥٣٢ هـ
 داود الدمانبي (دكتور): ٢١ هـ
 داود مزبان (دكتور): ٢١ هـ
 الدباج: ٥٦١ هـ
 الديشي: ٤٦ هـ
 دثار: ٥٦٦ هـ
 الدرديري: ١٢٦ هـ
 ابن درستويه: ٤٥١ هـ
 ابن دعبس: ٧٥ هـ
 ابن دقيق العيد: ١١٥، ١٢١ هـ
 الدماميني: ٥٥، ١٢٢، ٢١٦، ٢١٩ هـ
 ٢٠٣، ٢٤٢، ٣٥٦ هـ
 الدمنهوري: ٤٦٥ هـ
 الدنوشري: ١٢٨ هـ
 دوسر: ٥٥١ هـ
 ديسم: ٥٩٥ هـ
 ذو الرمة: ١٩٨، ٤٠١ هـ ٤٨٠ هـ
 الراعي النميري: ١٩٨، ٤٠١ هـ
 الرؤاسي: ٤٩٢ هـ
 رؤية: ١٢، ٣٤٦ هـ ٤٦١ هـ
 ٥١٠ هـ ٥٧٣ هـ
 الربيعي: ٥١٧ هـ
 ابن أبي الربيع: ٢٤٢، ٤١٢ هـ
 ٤٦٢ هـ
 رفاعة الطهطاوي: ١٢٥ هـ
 الرماني: ٣٨٥ هـ ٤٤١ هـ ٤٤٣ هـ
 روي (دكتور): ٢٠١، ٢٠٠ هـ
 رويس: ١٩٣، ٤٨١ هـ
 زادة (محمود الألوسي): ١٠ هـ

- زبيدة بنت جعفر: ٢٤٢، ٢٧١ هـ
 ٣٤٢ هـ ٣٤٩ هـ، ٤٦٢، ٤٣٦ هـ
 ٤١٢ هـ ٤٣٦ هـ ٤٦٠ هـ ٤٦٢ هـ
 ٤٦٥ هـ ٥٨١ هـ ٥٨٨ هـ ٥٤٧ هـ
 ٥٥٧ هـ ٥٨٤ هـ
 الزجاج:
 الزجاجي: ٧١، ٢٠٢، ٢٨١ هـ
 ٣١٧ هـ ٣١٨ هـ ٣١٩ هـ ٣٥٤ هـ
 ٥٤٧ هـ ٥٦٢ هـ ٥٦٢ هـ ٥٩٠ هـ
 ٥٩٤ هـ
 الزرقاني: ١٢ هـ
 الزركلي: ١٤٨-١٤٩، ٢٢٥، ٢٢٦ هـ
 زكريا الأنصاري: ١٢٢ هـ
 الزخشي: ٣٧، ٢٤٢، ٢٧٣ هـ
 ٤٦١ هـ ٢٧٢، ٥٤٢ هـ ٥٦٦ هـ
 زياد الأعجم: ١٩٨-٥٦٨ هـ
 الزيادي: ٣١٩ هـ
 أبو زيد الأنصاري: ٣٤٢ هـ
 أبو زيد السروجي: ٤٩، ٥٨ هـ
 زيد بن عمرو: ٣٥٣ هـ
 أبو زيد الفصيح: ٣٥٠ هـ
 ابن أبي زيد القيرواني: ١٥٢ هـ
 الزين العراقي: ٢٧١ هـ
 ابن ساعدة: ٤٠٥ هـ
 سيرتغز: ١٤٧ هـ
 السبكي: ٣٨، ٤٨، ٥٣، ٦٦، ١١٩ هـ
 ١٢١ هـ
 سحيل: ١٩٨-٣٣٠ هـ-٥٣٩ هـ
 السخاوي: ٢٨-١٣٨-١٤٠-١٤١ هـ
 ابن السراج: ٢٧٦ هـ ٢٨٧ هـ
 ٢٥٨ هـ ٤٦٥ هـ ٤٢٦ هـ
 ٥٨١ هـ ٥٨٤ هـ ٥٨٧ هـ
 ٥٩٠ هـ
 سر كيس: ٢٢٥، ٢٢٦ هـ
 سريجا: ٧٤ هـ
 سعد الأوس: ٤٧٦ هـ
 سعد الخزرجين: ٤٧٦ هـ
 سفیان بن الأبيرد: ٥٥١ هـ
 سفیان الثوري: ٢٠٥ هـ
 ابن السكيت: ٣٨٠ هـ ٤٣١ هـ
 ابن سلام: ٣٣١ هـ
 سليم الأول: ١٢٣، ١١٣ هـ
 سليمان القانوني: ١٢٣، ١٢٤ هـ
 السمعاني: ٣٥، ٣٨ هـ
 السنهوري: ١٥٣ هـ
 سنجر (علم الدين): ١١٣ هـ
 سهل بن نوبخت: ١٠ هـ
 السهيلي: ٢١٠، ٣٥٣ هـ ٥٨٢ هـ
 ٥٤٤ هـ
 سويد الشكري: ١٩٨، ٢٩٣ هـ

٥٨٢هـ ٥٨٣هـ ٥٤٨هـ ٥٨٧هـ	سيويه: ٨٢، ١٢٠، ١٣٥، ١٦٨،
٥٨٨هـ ٥٩٤هـ ٥٩٥هـ	١٧٧، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٩،
٥٩٦هـ	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨،
ابن السيد: ٣٦٧هـ	٢٠٩، ٢١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٦،
السيرافي: ٢٨٧هـ ٤٩٩هـ	١٩٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٧، ٢٩٨،
٥٠٤هـ ٥١٧هـ ٥٢٥هـ ٥٤٧هـ	٢٧٩، ٢٨١هـ ٢٨٧هـ ٢٨٨هـ
ابن سيرين: ٢١٤.	٢٩٣هـ، ٢٩٧هـ، ٢٩٨هـ
ابن سينا: ٢١، ٢٥١.	٣١٩هـ ٣٠٩هـ ٣١٠هـ ٣١١هـ
السيوطي: ١١، ١٢، ١٨، ٢٢،	٣١٨هـ ٣١٩هـ ٣٣٨هـ
٥٠هـ ٦٤، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧١هـ	٣٣٩هـ ٣٤٣هـ ٣٤٤هـ ٣٤٦هـ
١٨٥، ١١٧، ١٢٢، ١٣٩، ٢١٦،	٣٤٩هـ ٣٥٣هـ ٣٥٥هـ ٣٥٦هـ
١٧٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١،	٣٥٧هـ ٣٩١، ٣٩٤، ٣٥٩هـ
٢٢١، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣١٠هـ	٣٥٦هـ ٣٧٣هـ ٣٩١هـ ٣٩٥هـ
٣١٩هـ ٣٤٤هـ ٣٥٨هـ ٣٥٩هـ	٤٠٠هـ ٤٣٠هـ ٤٣١هـ ٤٣٦هـ
٢٨٢هـ، ٣٩٥هـ ٤٧١هـ، ٤٨٠،	٤٤٧هـ ٤٦١هـ ٤٩٩هـ، ٥٠٦،
٥٠٧هـ ٥٠٨هـ ٥٣٩هـ ٥٤٧هـ	٤٦٥هـ ٤٦٨هـ ٤٧٢هـ ٤٧٣هـ
٥٦٢هـ ٥٦٤هـ ٥٨٢هـ ٥٨٤هـ	٤٧٨هـ ٤٨١هـ ٤٨٩هـ ٤٩٤هـ
ابن شاذان: ٥٥.	٤٩٨هـ ٥٠٠هـ ٥٠١هـ ٥٠٥هـ
الشاطبي: ١٧، ٢٢، ٢١٦، ٢٠٣،	٥٠٦هـ ٥٢٠، ٥٤٣، ٥٩٦، ٦٠١،
٢١١، ٢٧١هـ	٥٠٨هـ ٥١٨هـ ٥٢٠هـ ٥٢١هـ
الشافعي: ٥٥، ٢٧٢هـ ٥١٧هـ	٥٢٧هـ ٥٣٠هـ ٥٣٣هـ ٥٣٥هـ
٥٩٩هـ	٥٣٦هـ ٥٣٧هـ ٥٣٩هـ ٥٤٣هـ
شجرة الدر: ١١٢.	٥٤٧هـ ٥٤٨هـ ٥٥٣هـ ٥٥٦هـ
ابن الشجري: ٢٩٣هـ ٣٥٢هـ	٥٥٧هـ ٥٥٩هـ ٥٦١هـ ٥٦٣هـ
٣٥٢هـ، ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ	٥٦٥هـ ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ

- الشرابي: ١٤٧، ١٩٨، ٥٦٧هـ.
- شعبة: ١٩٣، ٣٢٧هـ.
- شقة بن ضمرة: ٤٠هـ ٢٤٨هـ.
- ابن شقير: ٢٨٧هـ.
- شلمي (دكتور): ١٢٥.
- الشلوبين: ٣٠٩هـ ٣٩١هـ.
- ٥٦١هـ.
- الشمي: ١٢١.
- الشنفري: ٤٦٧هـ.
- الشنقيطي: ٣٥٣هـ ٤٨هـ ٥٦٣هـ.
- الشنواني: ١٢٨، ١٤٦.
- شوقي ضيف (دكتور): ١٢.
- الشوكاني: ١٣٩.
- الشيبياني (أبو عمرو): ٣٤٢هـ.
- شيخو العمري: ١١٦، ١٥١.
- الشيرازي: ٣٨، ٥٥.
- ابن الصائغ: ٧٣، ١٢٢.
- ابن صابر: ٤٦، ٢٨٨هـ.
- الصبان: ٢٤، ١٢٨.
- أبو صخر الهذلي: ١٩٨، ٣٤٣هـ.
- ٣٩٨هـ.
- ابن صرمة: ٢٩٣هـ.
- ابن الصعق: ١٩٨هـ ٥٩١هـ.
- ابن الصلاح: ١٨.
- صلاح الدين الأيوبي: ١١٤.
- صلاح رزق (دكتور): ٢٤٢.
- ابن الضائع: ١٥١، ٢٠١، ٢٠٢.
- ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦.
- طاهر الأصبهاني: ٢٤.
- ابن طراد: ٣٦، ٥٦.
- ابن الطراوة: ٣٧٠هـ.
- طلحة بن النعمان: ٦٠.
- طه محسن: ١٩هـ ٢٠هـ.
- ابن طولون: ١١٦.
- طومنان باي: ١٢٣، ١١٣.
- طيرس: ٢٣.
- عاصم: ١٩٤، ٥٦٤.
- ابن عامر: ١٩١، ١٩٣، ١٩٤.
- ٣٢٧هـ ٣٧٩هـ ٣٨٨هـ ٤٧٧هـ.
- عامر بن الحارث: ١٩٨.
- عامر الطائي: ١٩٨، ٣٧٣هـ.
- عامر بن الطفيل: ١٩٨، ٣٥٣هـ.
- ابن عباس: ٥٢٢هـ.
- عباس بن الأحنف: ١٩٨، ٤٧٠هـ.
- أبو العباس الحوفي: ٧٣.
- ابن عبد البر: ٢٢.
- عبد التواب (د. رمضان): ٢٠٤هـ.
- عبد الرحمن السيد (دكتور):
- عبد السلام هاورن: ٢٠٦هـ،
- ٤٨١هـ ٥٤٦هـ ٥٧٣هـ ٥٨٨هـ.

- عبد شمس: ٥٤٨هـ.
- عبد العزيز سعود: ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠.
- ابن عبد القوي: ٢٢.
- المطلب: ٢٧٢.
- عبد مناف: ٢٧٢.
- عبد الوهاب أمين: ٥٥.
- أبو عبيدة: ٥٣١هـ، ٥٩١هـ.
- أبو العتاهية: ١٦.
- عثمان مدوخ: ٦٦.
- العجاج: ٤٩٨هـ.
- عدي بن الرعلاء: ١٩٨، ٣٤٧هـ.
- العز بن عبد السلام: ١١٥.
- المعز الفاطمي: ١١٧.
- العشاوي: ١٢*.
- ابن عصفور: ٧١، ٢٤٢، ٤٣٤، ٤١١هـ، ٤١٢هـ، ٤١٥هـ، ٤٣٢هـ، ٤٣٤هـ، ٤٣٥هـ، ٥٠٨هـ، ٥٣٢هـ، ٥٦١هـ، ٥١٦هـ، ٥٦١.
- عزيمة: ٢٠٩هـ.
- عقبة بن هبيرة: ١٩٨، ٤٦٨هـ.
- بن عقيل: ١٢١، ٣٢٨، ٣٣٢هـ.
- ٣٤٤هـ، ٣٤٦هـ، ٣٥٨هـ، ٣٥٩هـ، ٣٦١هـ، ٣٩٩هـ، ٤٠٠هـ، ٤٠١هـ، ٤١١هـ، ٤١٨هـ، ٤٣١هـ، ٤٤٠هـ.
- ٤٣٦هـ، ٤٤٥هـ، ٤٤٨هـ، ٤٦١هـ.
- ٤٦٣هـ، ٤٦٥هـ، ٤٦٦هـ، ٤٦٧هـ.
- ٤٧٢هـ، ٤٧٦هـ، ٤٩٠هـ.
- ٥٠٦هـ، ٥٠٧هـ، ٥٦٣هـ، ٥٦٤هـ.
- ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ، ٥٨٧هـ، ٥٨٨هـ.
- ٥٩٥هـ.
- العكبري (أبو البقاء): ٢٤١، ٢٧٧هـ، ٣٤٣هـ.
- علقمة بن علاثة: ١٩٨، ٣٥٣هـ.
- العلمي: ١٣٨.
- علي بن أبي طالب: ٢٧٩هـ.
- علي بن المبارك الأحمر: ٢٠١.
- ابن العماد: ٥٥، ١٤٠، ١٤٩، ١٤٥هـ، ٢٢٥هـ، ٢٢٦هـ.
- عمر بن فهد: ١٣٨.
- أبو عمرو الزاهد: ٥١٧هـ.
- عمرو بن العاص: ١١٦، ٥٦١هـ.
- أبو عمرو بن العلاء: ١٤، ٢٠١هـ.
- ٢٩٧هـ، ٥٣١هـ، ٥٣٨هـ، ١٩٣هـ، ١٩٤.
- العمروسي: ٢١٦.
- العمري: ١٥١.
- عنيسة الفيل: ٤٠٠هـ.
- عترة: ١٩٨، ٣٨٥هـ.

- عيد (دكتور): ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٣،
 ٢٠٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣ هـ
 ٢٠٤ هـ، ٢٠٦ هـ، ٢١٣ هـ
 العيدر وسي: ١٣٢، ١٣٩، ١٤٨،
 ١٤٩، ٢٢٦ هـ
 عيسى: ٢٠١، ٢٩٧، ٥٣٨ هـ
 ٥٤٢ هـ
 العيني: ١٢٢، ٣٣٢، ٣٤٣ هـ
 ٣٤٤ هـ، ٣٨٥ هـ، ٣٨٧ هـ، ٣٩٨ هـ
 ٤٠٠ هـ، ٤٠١ هـ، ٤٠٣ هـ، ٤٢٨ هـ
 ٤٥٩ هـ، ٤٦١ هـ، ٤٦٣ هـ، ٤٦٧ هـ
 ٤٧٠ هـ، ٤٨٢ هـ، ٥٠٥ هـ، ٥٠٦ هـ
 ٥١٠ هـ، ٥١٨ هـ، ٥٣٩ هـ، ٥٤٩ هـ
 ٥٥٩ هـ، ٥٦٣ هـ، ٥٦٤ هـ، ٥٦٦ هـ
 ٥٦٨ هـ، ٥٧٣ هـ، ٥٨٣ هـ، ٥٩١ هـ
 عينة: ٤٨٩ هـ
 الغزالي: ٢٧١ هـ
 أبو الغنائم: ٤٦ هـ
 الغوري: ١١٣، ١٢٣ هـ
 الفارابي: ٢٥١ هـ
 الفاراقاني: ١١٨ هـ
 الفارسي: ٢١٠، ٢٠٤ هـ، ٢٤٢ هـ
 ٣١٩ هـ، ٣٤٣ هـ، ٣٥٠ هـ
 ٣٩٤ هـ، ٤١٢ هـ، ٤١٥ هـ، ٤٣٣ هـ
 ٤٣٥ هـ، ٤٤١ هـ، ٤٥٦٢ هـ
- ٤٦٥ هـ، ٤٧٢ هـ، ٤٧٤ هـ، ٥٨٧ هـ
 ٥٥٩٠ هـ، ٥٩٤ هـ
 الفاسي: ٤٢٥ هـ
 الفاكهاني: ١٣٤، ١٣٧ هـ
 ابن الفاكهاني (جد الفاكهي عبد الله):
 ١٣٤، ١٣٧ هـ
 ابن الفاكهاني (عمر بن سالم
 اللخمي): ١٤١ هـ
 الفاكهي (أحمد بن علي): ١٣٢ هـ،
 ١٣٣، ١٣٦ هـ
 الفاكهي (عمر): ١٤٣ هـ
 الفاكهي (عبد القادر): ١٥٢، ١٥٣ هـ،
 ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ هـ
 الفاكهي (عبد الله): ٦٤، ٧٥، ٨١ هـ،
 ٨٢، ٨٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٣ هـ
 ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣ هـ
 ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨ هـ
 ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ هـ
 ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣ هـ
 ١٤٥ هـ، ١٤٦ هـ، ١٥١ هـ، ١٥١ هـ
 ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢ هـ
 ١٦٣، ١٦١، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣ هـ
 ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨ هـ
 ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩ هـ
 ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦ هـ

أبو الفضل بن ناصر: ٥٧.	٢١٦، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧
أبو الفضل الهمذاني: ٥٧.	٣٣٤، ٢٢٣، ٢٢١، ٢١٩، ٢١٧
الفضيل بن عياض: ١٤١، ١٣٨	٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥
ابن فلاج اليميني: ٣٢٤.	٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٣، ٢٣١، ٣٢٠
الفيروز آبادي: ١٢٢.	٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨
القائم بأمر الله: ٥٤.	٢٦٧، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٤٩، ٢٤٧
قاسم (دكتور): ٤٣، ٤٥، ٦٦،	٤٦٩ هـ، ٢٧٢ هـ، ٢٨٦ هـ، ٢٩٥ هـ
٧٣ هـ، ١٨٦.	٣٠٨ هـ، ٣٨٦ هـ، ٤١٦ هـ، ٤٣٢ هـ
أبو القسم (ابن الحريري):	٤٣٧ هـ، ٤٥٤ هـ، ٥٠٧ هـ.
القاسم بن محمد:	الفاكهي (أبو عبد الله محمد بن
القاضي (أبو الطيب): ٥٥	إسحاق): ١٣٦.
القاضي الفاضل: ١١٧.	الفاكهي (محمد): ١٣٤، ١٣٦.
القالبي: ٣٤٣ هـ، ٥٣٩ هـ، ٥٦٦ هـ	أبو الفدا: ٥٣.
ابن قتيبة: ٥٤٢ هـ.	الفراء: ١٧٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠،
أبو قحافة: ٣٥١.	٢١٥، ٢١٠ هـ، ٢١١، ٢١٦،
القطان: ٥٥.	٢٨٨ هـ، ٣١٧ هـ، ٣١٨ هـ، ٣٢٨ هـ
قطرب: ٣١٩ هـ، ٥١٧ هـ.	٣٤٢ هـ، ٢٦٢، ٤٢٨، ٧٢٧ هـ
قطز: ١١٢.	٥١٧ هـ، ٥٥٧ هـ، ٥٦١ هـ، ٥٦٢ هـ
القفطي: ٣٩.	٥٦٩ هـ، ٥٨٦ هـ.
قلاوون: ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٨	الفرزدق: ١٩٨ هـ، ٣٥٩ هـ
القلصاوي (نور الدين): ٧٤.	٤٧٢ هـ، ٥١٤ هـ، ٥٦٦ هـ.
القلقشندي: ١٢٢.	ابن فضال الجاشعي: ٥٤.
قنبل: ١٩٣، ٥٨٢.	الفضل البرمكي: ١٠.
قوصون: ١١٦.	ابن الفضل العثماني: ٥٦.
أبو قيس اليهودي: ١٩٨	الفضل القصباني: ٣٦، ٥٣، ٧١.

- ابن القيم: ١٢١.
الكافيحي: ١٢٢، ١٤١.
الكامل الأيوبي: ١١٧.
ابن كثير: ١٩٤، ٣٧٩ هـ، ٣٨٨ هـ.
٤٢٣ هـ، ٤٤١ هـ.
كثير عزة: ١٩٨، ٣٨٣ هـ.
كخالة: ١٣٩، ١٤٩، ٢٧٢.
الكسائي: ١٩٩، ٢٠١، ١٩١، ١٩٣،
١٩٤، ٢٤١، ٣٢٧ هـ، ٣٢٨ هـ.
٣٧٩ هـ، ٣٨٧ هـ، ٣٨٨ هـ، ٤٠٧ هـ.
٤١٣ هـ، ٤٢٣ هـ، ٤٣٣ هـ، ٤٦١ هـ.
٤٦٢ هـ، ٤٨٣ هـ، ٥٦٥.
كليب: ٤٧٥.
الكميت: ١٩٨، ٣٨٢ هـ، ٤٣٠ هـ.
الكوراني: ١٤٨.
ابن كيسان: ٥٠٨ هـ، ٥١١ هـ.
٥١٦ هـ.
ابن كيسبة: ١٩٨، ٥١٠ هـ.
لاجين: ١١٥.
ليد: ١٩٨، ٤٨٦.
لويس شيخو: ١٦.
الليثي: ١٣.
مؤتمن الدولي (علي بن صدقة): ٤١،
٥٧.
المأمون: ٥٥٣ هـ.
- ابن ماجه: ٢٠٩، ٢٦٨ هـ، ٢٧٠ هـ.
٢٤٢ هـ، ٤٤٦ هـ.
مادر: ٤٤٠ هـ.
المازني: ٢٤٢، ٢٩٨ هـ، ٣٤٢ هـ.
٤٣٢، ٤١٢ هـ، ٤٣٢ هـ، ٤٤١ هـ.
٥٢٥ هـ، ٥١٦ هـ.
ابن مالك: ١١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢،
١٦، ٢٠ هـ، ٦٤، ٧١ هـ، ٧٢ هـ،
١٢٠٠، ١٢٢، ١٣٨، ١٤٠٠،
١٤٠ هـ، ١٦٨، ١٧٣، ٢٠٤،
٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩،
٢٤٢، ٢٤١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٥ هـ،
٢٧٦ هـ، ٣٠٥ هـ، ٣٠٦ هـ، ٣٠٩ هـ،
٣١٠ هـ، ٣١١، ٣٢٦ هـ، ٣٢٧ هـ،
٣٣٤ هـ، ٣٣٩ هـ، ٣٥٧ هـ، ٣٩١ هـ،
٣٥٧ هـ، ٣٥٨ هـ، ٣٦٣ هـ، ٣٦٧ هـ،
٢٧١ هـ، ٣٨٢ هـ، ٣٩١ هـ، ٤١٨ هـ،
٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٧ هـ، ٤١١ هـ،
٤١٨ هـ، ٤٢٣ هـ، ٤٣٦ هـ، ٤٣٧ هـ،
٤٤٣ هـ، ٤٦١ هـ، ٤٨١ هـ، ٤٩١ هـ،
٥١١، ٥٣٠، ٥٠٧ هـ، ٥٠٨ هـ،
٥١١ هـ، ٥١٣ هـ، ٥١٦ هـ، ٥٣١ هـ،
٥٥١ هـ، ٥٦١ هـ، ٥٨٢ هـ، ٥٩٤ هـ.
الماندائي: ٥٦.

- المبرد: ١٧٣، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٩،
 ٢١٠٠، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٣٥، ٢٧١،
 ٢٨١، ١٩٨، ٣١١ هـ ٣١٢ هـ
 ٣٣٩ هـ ٣٤٢ هـ ٣٥٨ هـ ٣٥٦ هـ
 ٣٩٤ هـ ٣٩٥ هـ ٤٣٢ هـ ٤١٢ هـ
 ٤١٥ هـ ٤٢٠ هـ ٤٣١ هـ ٤٣٢ هـ
 ٤٣٦ هـ ٤٣٩ هـ ٤٤١ هـ ٤٤٣ هـ
 ٤٥٣ هـ ٤٦٥ هـ ٥٩٦ هـ ٥٠٨ هـ
 ٥٣٤ هـ ٥٣٥ هـ ٥٣٨ هـ ٥٥١ هـ
 ٥٦٥ هـ ٥٦٣ هـ ٥٨٧ هـ ٥٩٠ هـ
 ٥٩٥ هـ ٥٩٦ هـ ٥٩٨ هـ
 التلمس: ٥١٨ هـ
 المتنبى: ٢٩٤ هـ
 ابن المتوكل: ٥٧ هـ
 أبو المحاسن: ٧٣ هـ
 المحب الطبري: ١٣٨ هـ
 المحبي: ٧٦ هـ
 محمد الأمير: ١٢٨ هـ
 محمد بن جابر: ٧٤ هـ
 محمد الشعاب: ٧٦ هـ
 محمد علي: ١٢٣، ١٢٥ هـ
 محمد القرافي: ٧٤ هـ
 محمد محيي الدين: ٤٦٦ هـ، ٤٤٠ هـ
 محمد المصري: ٤٦ هـ
 محمود رزق سلم: ١١٩ هـ
 محمود الموصلي: ٢١ هـ
 المخزومي (دكتور): ١٨٠ هـ
 المرادي: ٧٤، ٢٤٢، ٣٥٩، ٣٧٥ هـ
 ابن مرار الشيباني: ١٩٨، ٥٣١ هـ
 المرتضى: ٣٦٤ هـ، ٢٩٣ هـ
 ابن مرداس: ٥٥١ هـ
 المرقس: ٦٠ هـ
 مروان المهلبى: ٥١٨ هـ
 المسترشد بالله: ٥٨ هـ
 المستظهر بالله: ٥٨ هـ
 مسكين الدارمي: ٤٥١ هـ
 مسلم: ٢٧١ هـ، ٤٧٩ هـ
 مسيلمة الكذاب: ٢٩٣ هـ
 مصطفى جواد: ٥٨ هـ
 مصطفى الرئيس: ١٢٧ هـ
 مصطفى العزيزي: ١٢ هـ
 ابن مطير اليافى: ٧٥ هـ
 معاذ: ١٩٢ هـ
 معن بن أوس: ٤٧٢ هـ
 معد بن عدنان:
 المعزل بن عبد الله: ٤٦٤ هـ
 المعز الفاطمي: ١١٧ هـ
 ابن معط: ٢٦، ٢٧، ٦٤، ٧١ هـ
 ٢٧٣ هـ، ٢٨١ هـ
 معد بن أوس: ٤٧٢ هـ

- المغيرة بن الحنبل: ٥٦٨هـ.
 الفضل بن الضبي: ٢٨٤هـ، ٤٠٠هـ.
 المقتفي: ٥٧.
 ابن المقرئ: ١٣٨.
 المقرئ: ١٢٢.
 ابن المقفع: ١٠هـ.
 المكتفي: ٤٣٦هـ.
 مكى الأنصاري: ٢١٠.
 الملا منصور: ٦٦.
 ابن ممتى: ١٠.
 المنذر: ٤٠هـ.
 المنصور فلاوون: ١٢٢.
 منصور الكرخي: ٥٥.
 ابن منظور: ١٢١.
 المهدي: ٩.
 المهلهل: ٤٧٥هـ، ١٩٨هـ.
 الموسوي: ١٤١.
 أبو موسى الحامض: ٥٥١هـ.
 ميمون الأقرن: ٤٠٠هـ.
 النابغة الذبياني: ٣٨٠هـ، ١٩٨هـ.
 ٤٦١هـ، ٤٨١هـ، ٥١٩هـ، ٥٨٨هـ.
 الناشئ الأكبر: ١٥.
 الناصر (ابن الأشرف بن قلاوون):
 الناصر (ابن قلاوون): ١٤١.
 ناظر الجيش: ٢٤٢.
- ابن الناظم: ٧٣.
 نافع: ١٩٣، ١٩٤، ٣٢٧هـ.
 ٣٧٩هـ، ٣٨٨هـ، ٤٢٣هـ.
 ٥٧٠هـ، ٥٥٠هـ.
 ابن نباتة: ٦٦.
 النبتيتي: ١٧٦.
 أبو النجاء: ١٩٨، ٢٧٥هـ.
 نجم الدين أيوب: ١١١، ١١٧.
 أبو النجم العجلي: ٣٢٦هـ.
 ابن النحاس (بهاء الدين): ٢٧١،
 ٢٩٠هـ، ٣٤٦هـ، ٣٥٨هـ، ٥٤٢هـ.
 النحاس (أبو جعفر): ٢٧١هـ.
 ٣٧٣هـ، ٣٥٣هـ، ٣٥٤هـ.
 ٥٣٩هـ، ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ.
 ٥٠٧هـ، ٥٨٨هـ، ٤٠٠هـ.
 أبو نخيلة: ١٩٨، ٢٨٦هـ.
 النسائي: ٩، ٢٠٠هـ، ٢٨٧هـ.
 أبو نصر بن الصباغ: ٣٨، ٥٥، ٥٤.
 نصيب بن رياح: ١٩٨، ٣٦١هـ.
 النعمان: ٤٨٧هـ، ٤٦٠هـ.
 ابن النقور: ٣٦، ٥٧.
 نهار (ابن أخت مسيلمة الكذاب):
 ١٩٨، ٢٩٣هـ.
 ابن نويرة: ٤٨٩.

- النووي: ١٢٢، ١٤٠، ٢٧٠،
٢٦٩هـ.
- النيسابوري: ٢٧٧هـ.
- هارون الرشيد: ١٠، ٢٣هـ
٥٥٣هـ.
- هارون القارئ: ١٩٢هـ.
- هاشم بن عبد مناف: ٢٧٢هـ.
- ابن الهبارية: ١٠هـ.
- الهراء: ١٩٢، ٥٥٣هـ.
- ابن هرمة القرشي: ١٩٨، ٤٥١هـ.
- أبو هريرة: ٢٠٧، ٤٤٦هـ، ٤٧٩هـ
٥٤٤هـ.
- هشام: ٢٠٠هـ.
- ابن هشام: ١٢٠٠، ١٢١، ١٣٤،
١٤٥، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢١٠هـ،
٢١١، ٢١٦، ٢١٩، ١٧٣، ٢٢٧هـ،
٢٣٦، ٢٤١، ٢٨٩، ٣٠٠، ٢٥١هـ،
٢٧٤هـ، ٢٨١هـ، ٢٨٧هـ، ٢٨٩هـ،
٣٠٦هـ، ٣١٨هـ، ٣١٩هـ، ٣٣٤هـ،
٣٤٠هـ، ٣٤١هـ، ٣٤٢هـ، ٣٤٣هـ،
٣٩٠هـ، ٣٦٢هـ، ٣٩١هـ، ٤٥٦هـ،
٤٣٦، ٤٣٦هـ، ٤٣٤هـ، ٤٤٧هـ،
٤٤٦هـ، ٤٧٩هـ، ٤٦٩هـ، ٤٧١هـ،
٤٧٩هـ، ٥٠٧هـ، ٥٠٧هـ، ٥١٣هـ،
٥١٦هـ، ٥٥١هـ، ٥٥٢هـ.
- ٥٦١هـ، ٥٦٢هـ من ٥٦٣هـ،
٥٨٤هـ، ٥٨٩هـ.
- هشام العزيز: ٢٠٠هـ.
- ابن هشام اللخمي: ٤١٥هـ.
- هلال ناجي: ٢٤، ١٥هـ، ٢٥هـ.
- هوير الحارثي: ١٩٨، ٣٢٦هـ.
- ابن الوجيه: ٤٦هـ.
- ابن الوردي: ٢٣، ٦٦هـ.
- ورقة بن نوفل: ١٩٨، ٣٥٣هـ.
- ابن الوكيل: ٧٤هـ.
- ولفسنون: ٢١٣هـ.
- الوليد بن عبد الملك: ١٥هـ.
- الوليد بن يزيد: ٢٨، ١٥هـ.
- ياقوت: ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٥٦هـ.
- يحيى البرمكي: ١٠هـ.
- يحيى التلمساني: ١٤١هـ.
- يحيى بن يعمر: ٤٠٠هـ.
- يس: ١٤٦هـ.
- ابن يسعون: ٥٨٤هـ.
- ابن يعرب: ١٩٨، ٥٤٨هـ.
- يعقوب: ١٩٢، ١٩٣، ٣٢٧هـ،
٣٧٩هـ، ٣٨٨هـ.
- ابن يعيش: ٢٩٣هـ، ٣٢٦هـ،
٣٢٨هـ، ٣٣٢هـ، ٣٤٣هـ، ٣٤٤هـ،
٣٧٦هـ، ٣٩٨هـ، ٤٠٠هـ.

٤٠٠١هـ، ٤٢٨هـ، ٤٣١هـ

٤٣٢هـ، ٤٤٤هـ، ٤٦٠هـ، ٤٦٨هـ

٤٨٢هـ، ٥٠٥هـ، ٥١٠هـ، ٥١٨هـ

٥٩٣هـ، ٥٠٧هـ، ٥٦٥هـ

٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ، ٥٨٠هـ، ٥٧٣هـ

٥٠٨هـ.

يونس: ١٤، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٥،

٢١٣هـ، ٢٤١هـ، ٢٧٧هـ، ٤٦٢هـ

٤٧٨هـ، ٤٨٩هـ، ٤٧٨هـ، ٤٨٩هـ

٤٩٤هـ، ٥١٦هـ، ٥٢٢هـ، ٥٣٧هـ

٥٣٩هـ، ٥٤٣هـ.

يوهان فك: ٢١٥، ٢١٠.

ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية

الأترك	١١١
الأترك العثمانيون	١١١، ١٢٣، ١١٣
أزد السراة	٣٤٤هـ
أزد شنوءة	٣٧١هـ
بنو أسد	٣٧١هـ
الأصوليون	٣٢٨هـ، ٣٧٦هـ
الأيوبيون	٢٣٤
باهلة	١١٧
البربر	٥٤١
البرجية	١١٣
البصريون	٢٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ١٨٠هـ، ٢٣٥هـ، ٢٣٦، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٦٧، ٥٠١، ٥٥١.
البغداديون	١٨٤، ١٨٥، ٥٥٣، ٦٣١
التتار	١١٢، ١١٤

١١٢.	الصليبيون
٣٧٦هـ.	ضبة
٤٤٥، ٣٧٣هـ.	الطائيون
٢٧٠هـ.	بنو عامر
١٣.	عبد القيس
١١١، ١١٣، ١٢١، ١٢٦هـ.	العثمانيون
٢١٢.	العجم
٣٢٦هـ.	عذرة
٣٢٦هـ.	بنو العنبر
٥٤٤.	غطفان
٥٤١.	الفرس
٣٦٧هـ.	بنو فقعمس
٤٦٢، ٢٣٠هـ.	الفقهاء
٤٦٢هـ.	القراء
٥٤٨، ٥٠١.	قريش
٣٢٦هـ.	كنانة
٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٣،	الكوفيون
١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠،	
١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ٢٠١،	

٢٠٢، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٨٨،
 ٣١٢، ٣١٩، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٩،
 ٣٥٨ هـ ٣٩٤ هـ ٤٠٠ هـ ٤٠٨ هـ ٤٣١ هـ
 ٤١٤ هـ ٤٤٢ هـ ٤٤٨ هـ ٤٥٤ هـ ٤٦٢ هـ ٤٦٧ هـ،
 ٤٧٩ هـ ٤٦٥ هـ ٤٨٣ هـ ٤٨٥ هـ ٤٨٧ هـ.

٥١٧ هـ.	اللغويون
٤٣٢ هـ.	بنو مازن
٤١١ هـ.	المتأخرون
٥٤٨	المجوس
٤٦٢ هـ.	المحدثون
٣٠٩ هـ ٣٤٣ هـ.	المحققون
٥٤٢	معد
٣٩١ هـ.	المعربون
٣٠٩ هـ ٤٣٥ هـ.	المغاربة
١١٤.	المغول
١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨،	المهاليك
١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦.	
٢١٢	المولدون
١٧٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥.	النحاة

٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٤،
 ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٧٦، ٢٩٨ هـ
 ٣٦٠ هـ، ٣١٧ هـ، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٢٠، ٤٢٣،
 ٤٣٢ هـ، ٤٦٩ هـ، ٥٠٧ هـ، ٥٦٤ هـ.

١٧٣.	نحاة الأقاليم
٢٨٨ هـ.	نحاة الأندلس
٢٧٢.	بنو هاشم
٣٢٧ هـ.	بنو هجيم
٣٧٦ هـ.	هذيل
٣٢٦، ٢٠٣ هـ.	همدان
٢٠٣.	وائل بن حجر
٦٩٣ هـ.	اليونانيون

ط - فهرس الأماكن والبلدان

أجهور الورد	١٢هـ.
أرمينيا	١١٢.
استانبول	١٥٢.
الآستانة	١١١.
الإسكلرية	٧٥هـ، ١٥٠هـ، ٥٥٠هـ.
أسيوط	١٠هـ.
أصبهان	٥٤٤.
الأقصر	٥٥٠هـ.
ألمانيا	٢٤٤.
الأندلس	٥٦١هـ.
أوروبا	٥٥٨هـ.
باتافيا	٦٣هـ.
باريس	٦٣هـ.
بدر	٥٤٨، ٥٤٧.
برقة	١٢٤.
برلين	٤٦.
بُصْرَى	٥٠٢هـ.
البصرة	١٣هـ، ٤٦، ٤٩، ٥٢، ٦٠، ٣٥، ٣٦، ١٦٥، ١٨٥،

١٩٠، ١٩٢، ٢٠٩، ٢٠٠ هـ ٢٠١ هـ ٢٠٥ هـ

٢٠٦ هـ ٢٢٣، ٤٠٠ هـ ٤٢٢، ٤٣٢ هـ ٥٠٢ هـ

٥٤٧ هـ ٥٤٨ هـ

٥٤٢

بعلبك

٢٣ هـ ٤٦، ٥٥، ٥٧، ١١٤، ٢٠١، ٤٧٢ هـ

بغداد

٥٠٢ هـ ٤٥٨

٢٩٧ هـ ٥٣٧

بلخ

٥٨ هـ ٥٤٨ هـ

بولاق

٦٣ هـ

بيروت

٢٩٧ هـ

البيضاء

٥٨ هـ

تبريز

١٥٢

تركيا

٢٢٨

تريم

٥٤٨ هـ

تهامة

١٢٤

الجزائر

١١١

الجزيرة العربية

٥٤٨

جلق

٥٤١، ١٢٤

الحبشة

١٢٣، ١١١

الحجاز

٥٤٧.	حجر
٥٤٨.	حراء
١٤٠، ١١١، ٢٤٥، ٢٥٢، ٥٠٥ هـ.	حضر موت
١٠ هـ، ٢٧٧ هـ، ٥٤٧ هـ.	حلب
٢٧٥ هـ.	حوران
٢٧٧ هـ، ٥٤٤ هـ، ٥٣٧ هـ، ٥٣٣ هـ.	خراسان
٥٥٠ هـ.	دمامين
١٣ هـ، ٢٢ هـ، ٢٣ هـ، ٧٣ هـ، ٧٦ هـ، ١٣٦ هـ،	دمشق
١٤٥ هـ، ١٤٦ هـ، ١٤٨ هـ، ٢٧١ هـ، ٢٧٤ هـ	
٥٤٨، ٥٠١ هـ.	
٥٤٧.	دابق
١١١.	الروضة
٢٧٧ هـ، ٤٥٨.	زغخشر
٤٥٨.	سأ
٥٥٨ هـ.	سروج
٢٢٤، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٥٠.	السعودية
١٢٤، ١١٢.	السودان
٢٧١ هـ.	سوريا
٧٦.	سوهاج

٥٨هـ ، ٩٢ ، ١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١١٢ ، ٤١٨هـ	الشام
٤٢٠هـ ، ٤٧٧هـ ، ٥٠٢هـ ، ٥١٤هـ ، ٥٤٠هـ	
٥٤٨هـ .	
٢٧٦ ، ٥٥هـ ، ٢٧٢هـ .	شيراز
١٢٤ .	طرابلس
٣٢١ .	طيبة
٢١هـ ، ٢٤هـ ، ٩٦ ، ١١٢ ، ١١١٤ ، ١٢٤ ، ٤٣٠ ،	العراق
٤٣١ ، ٥٤٧هـ ، ٥٤٨هـ ، ٥٦١هـ .	
٤٥ .	عكاظ
٢٧٦هـ .	غرناطة
١٣هـ .	الفايكان
٢٩٧هـ .	فارس
١٣هـ .	فرغانة
٢٧٦هـ .	فسا
١١٦ .	الفسطاط
٢٢هـ .	فلسطين
٥٥ .	فيروز آباد
١٥هـ ، ٥٨هـ ، ٧٦هـ ، ١١٤ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٥١ ،	القاهرة
٢١٣هـ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦هـ ، ٢٧٧هـ .	

٥٤٨.	قبا
١٢٤.	قبرص
٥٠٢.	قرقري
١١٦.	القلعة
٥٤٤-١٠.	كرمان
١٧٤.	كلكتة
١٣هـ، ٢٣هـ، ٤٦٢هـ، ٥٤٧هـ، ٥٥٣هـ.	الكوفة
	الكويت
٥٥٨هـ.	لكنو
٢٥٣، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٢٨.	لندن
١٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٥١، ٤٠٠هـ	المدينة
٤٤٦هـ، ٤٧٧هـ، ٥١٤، ٥٢٧هـ، ٥٤٧هـ، ٥٤٨هـ.	
٢٢هـ.	مردا
٣٩، ٣٥.	المشان
١٢هـ، ١٧هـ، ١٨هـ، ٢٧هـ، ٥٨هـ، ٦٣هـ، ٦٦هـ	مصر
١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤،	
١٤١، ١٤٦، ١٤٩هـ، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٧١هـ	
٢٨٩هـ-٥٥٠هـ-٥٦١هـ.	
٢٧٦.	مطخشارش

٢٧٦.	المغرب
١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،	مكة
١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥٣، ٢٩٦، ٢٧٧،	
٣٢١، ٣٥٤هـ، ٤٠٠هـ، ٥٠٢.	
٥٤٨.	ميناء
١١٢.	المنصورة
٥٤٧.	منى
٢١هـ.	الموصل
٥٤٨.	نجد
٢٠هـ.	النجف
١١٢.	النوبة
٢٧١هـ.	نوى
٢٤٤.	هامبورج
٢٤٤.	هولندا
٥٥٨هـ، ٤٨-٢٠٢هـ، ٥٤١، ٥٥٠هـ.	الهند
٥٥٨هـ.	هيلجو
١٤٢.	وادي الطائف
٤٠٦.	وادي نخلة
٥٥٨هـ.	واسط

٥٤٧هـ.	اليمامة
١١، ١٢٤، ١٤١، ٢٤٥، ٢٥٢هـ، ٥٤٨هـ، ٥٥٠هـ.	اليمن
١٢٤.	يوغوسلافيا
١٢٤.	اليونان

ي- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم - كتاب العربية الأول.

ثانياً: المخطوطات

- ١- أرجوزة في أسباب الحسيات: لابن سينا - مخطوطة بكتبة الأوقاف بالموصل ضمن مجموعة تحت رقم (٢٧ / ٩).
- ٢- ألفية ابن معط (الدرة): تأليف ابن معط - مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢ - نحو تيمور).
- ٣- التحفة الوردية لعمر بن الوردى - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٢٣ - نحو تيمور).
- ٤- التذيل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان - مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٦٢ - نحو).
- ٥- شرح الحدود النحوية: للفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٤٥٤ - نحو طلعت).
- ٦- شرح منظومة الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٥٨٣٠).
- ٧- الضوابط النحوية: للسخاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦٠٤ - نحو).
- ٨- مجيب النداء إلى شرح قطر الندى: لعبد الله الفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٨).

ثالثاً: المطبوعات

- ٩- أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة: د. مكى الأنصاري (طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٤، - ١٩٦٤ م).

- ١٠- الأتراك العثمانيون وحضارتهم: كارل بركلمان - نقله إلى العربية د. نبيه أمين فارس، ومير البعلبكي، (دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - طبعة ثالثة سنة ١٩٦١م).
- ١١- أخبار النحويين البصريين: السيرافي (المطبعة الكاثوليكية ببيروت - لبنان - سنة ١٩٣٦م).
- ١٢- أدب الدنيا والدين: أبو الحسن الماوردي، شرح وتعليق كريم راجح (دار اقرأ للطباعة - بيروت - طبعة ثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).
- ١٣- الأدب في ظل الحكم العثماني: محمد سيد كيلاني، (مطبعة دار القومية العربية - طبعة أولى سنة ١٩٦٥م).
- ١٤- الأدب في العصر المملوكي: د. محمد زغلول سلام (مطبعة دار المعارف بمصر - طبعة أولى سنة ١٩٧١م).
- ١٥- أذكار النووي: النووي، (مطبعة الملاح - دمشق - سنة ١٣٩١ هـ).
- ١٦- أرجوزة في الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك، تحقيق د. طه محسن (نشر التحقيق كاملاً بمجلة المورد العراقية - العدد الثالث ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).
- ١٧- أساس البلاغة: الزمخشري (طبعة دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م).
- ١٨- الإسلام والحضارة العربية: محمد كرد علي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - طبعة ثالثة سنة ١٩٦٨م).
- ١٩- الأعلام: للزركلي (طبعة دار العلم - بيروت - طبعة ثالثة - بدون تاريخ).
- ٢٠- الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: قطب الدين النهرواني (طبعة قديمة بدون تاريخ).
- ٢١- أعيان الشيعة: العاملي - تحقيق حسن الأمين (مطبعة الإنصاف - بيروت - لبنان - سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩م).
- ٢٢- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ).
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (دار الكتب المصرية بالقاهرة - بدون تاريخ).

- ٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (تحقيق د. أحمد محمد قاسم).
- ٢٤- ألفية ابن مالك (دار القاهرة للطباعة - دون تاريخ).
- ٢٥- ألفية الحافظ العراقي في الحديث (تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي): الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر - مصر سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م)
- ٢٦- ألفية السيوطي في الحديث: السيوطي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٢٧- ألفية السيوطي النحوية (الفريدة): السيوطي (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٢٨- الأمالي الشجرية: ابن الشجري (مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند - طبعة أولى سنة ١٣٤٩هـ).
- ٢٩- أمالي القالي: أبو علي القالي (طبعة بولاق سنة ١٣٢٤هـ).
- ٣٠- أمالي المرتضي: علي بن الحسين المرتضى (مطبعة السعادة بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م).
- ٣١- إنباه الرواه على أنباه النحاة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٣٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل البغدادي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨هـ).
- ٣٣- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (طبعة دار الفكر - بيروت - طبعة ثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- ٣٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني (مطبعة السعادة بمصر - طبعة أولى - ١٣٤٨هـ).
- ٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (مطبعة دار السعادة بمصر - طبعة أولى - ١٣٢٦هـ)
- ٣٦- تاريخ أبي الفدا: (المطبعة الحسينية بالقاهرة، دون تاريخ):

- ٣٧- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحلیم النجار، (ج١، ٢، ٣) (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م).
- وترجمة د. رمضان عبد التواب، د. السيد يعقوب بكر (دار المعارف بمصر ج٤: طبعة ثالثة، ج٥: طبعة ثانية، ج٦: سنة ١٩٧٧م).
- ٣٨- تاريخ آداب اللغة العربية: جورجي زيدان (مطبعة الهلال ١٩٣١م)
- ٣٩- تاريخ الجبرتي: (عجائب الآثار في التراجم والأخبار): (المطبعة الحسينية بمصر - طبعة أولى - دون تاريخ).
- ٤٠- تاريخ اللغات السامية: د. إسرائيل ولفسون، (مطبعة الاعتماد بمصر - طبعة أولى ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م)
- ٤١- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي (مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد، الهند ١٣٣٣هـ).
- ٤٢- التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهري، (طبعة محمد مصطفى ١٣١٢هـ، وطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٧٥م).
- ٤٣- التطور والتجديد في الشعر الأموي: د. شوقي ضيف (دار المعارف - دون تاريخ).
- ٤٤- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الأجرومية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٤٣هـ)
- ٤٥- حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الأجرومية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، طبعة ثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- ٤٦- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٤٧- حاشية الشيخ ياسين بهامش التصريح (طبعة مصطفى ١٣١٢هـ).
- ٤٨- الحدود النحوية: عبد الله الفاكهي (طبعة كلتا ١٨٤٩م).
- ٤٩- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع: تأليف القاسم بن فيرة الشاطبي (مطبعة مصطفى الحلبي بمصر - ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م).

- ٥٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٩م).
- ٥١- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي - بيروت - سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م. نسخة أخرى: طبعة بولاق سنة ١٢٩٩هـ.
- ٥٢- الخصائص: ابن جني - تحقيق محمد علي النجّار (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٥٣- خطط المقرئزي: (كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار): المقرئزي (طبعة الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٥٤- دائرة المعارف الإسلامية - نقلها إلى العربية محمد فايد الفند.
- ٥٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، (طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - دون تاريخ).
- ٥٦- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية بلون تاريخ).
- ٥٧- ديوان جرير: (طبعة دار صادر - بيروت - لبنان سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م)
- ٥٨- ديوان الخطيئة: (طبعة دار صادر - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٥٩- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية - دون تاريخ)
- ٦٠- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد (دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٢م).
- ٦١- الروض الأنف: السهيلي (مطبعة الجمالية - دون تاريخ).
- ٦٢- سنن أبي داود (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).

- ٦٣- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة عيسى الحلبي).
- ٦٤- سنن الترمذي: تحقيق أحمد شاكر (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م).
- و تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة ثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٦٥- سنن النسائي (مطبعة عيسى الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م).
- ٦٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: تحقيق لجنة إحياء التراث العربي (طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - دون تاريخ). ومطبعة القدس بمصر سنة ١٣٥١ هـ.
- ٦٧- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. وهبة متولي سالمه، (مطبعة النهضة بمصر - طبعة أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ٦٨- شرح الأزهرية في علم العربية - الشيخ خالد الأزهرى، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م).
- ٦٩- شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٥٨ م).
- ٧٠- شرح ابن عقيل على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة دار مصر - الطبعة العشرون - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- ٧١- شرح التسهيل: ابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- ٧٢- شرح ديوان امرئ القيس: السنديوني (مطبعة الاستقامة بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٧٣- شرح ديوان الحماصة للمرزوقي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - طبعة أولى سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م).
- ٧٤- شرح شذور الذهب - ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- ٧٥- شرح شواهد شروخ الألفية للعينى (مطبعة الحلبي بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٧٦- شرح شواهد المعنى للسيوطي (لجنة التراث العربي).
- ٧٧- شرح كافية ابن الحاجب: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي.
- ٧٨- شرح الكفراوي على الأجرومية طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة
ثالثة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- ٧٩- شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام، تحقيق د. صلاح وزاى
(مطبعة حسان بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥م).
- ٨٠- شرح المفصل: لابن يعيش (المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨م).
- ٨١- شرح ملحة الإعراب: للحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم (مطبعة عبر
بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
- ٨٢- صحيح البخاري (طبعة دار الشعب بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٨٣- صحيح مسلم (دار الطباعة العامرة ١٣٢٩هـ).
- ٨٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (مطبعة القدس ١٣٥٤هـ).
- ٨٥- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي (طبعة دار المعرفة بيروت - لبنان - طبعة
ثانية - دون تاريخ).
- ٨٦- طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهية، تحقيق د. محسن عياض (مطبعة
النعمان ببغداد سنة ١٩٧٣م).
- ٨٧- طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٣
هـ).
- ٨٨- عبد الله بن المقفع: محمد غفراني خراساني (مطبعة العالم العربي بالقاهرة - دون
تاريخ).
- ٨٩- العربية: يوهان فك، ترجمة وتعليق د. رمضان عبد التواب (المطبعة العربية
بمصر سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ٩٠- عصر سلاطين الماليك ونتاجه العلمي والأدبي: د. محمود رزق سليم (المطبعة
النموذجية - طبعة أولى سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م).

- ٩١- عقد الفرائد، مختصر نظم ابن عبد القوي في فقه الحنابلة: (مطابع الزايدى السعودية- طبعة ثانية سنة ١٣٩٧ هـ).
- ٩٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر بمصر- طبعة أولى سنة ١٣٥٥ هـ- ١٩٣٧ م).
- ٩٣- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق وضعته أسماء الحمصي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣ م).
- ٩٤- فهرس المخطوطات المصورة: عمل فؤاد السيد ودار الرياض سنة ١٩٥٤ م، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية).
- ٩٥- الفواكه الجنيه على متممة الأجرومية: عبد الله الفاكهي (المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٢٩٨ هـ).
- ٩٦- القاموس المحيط: للفيروز أبادي (طبعة دار الفكر- بيروت سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م).
- ٩٧- قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (طبعة بيروت- دون تاريخ) (طبعة الشعب دون تاريخ أيضًا).
- ٩٨- الكامل في فنون اللغة والأدب: المبرد (مطبعة دار العهد الجديد بالقاهرة- دون تاريخ).
- ٩٩- كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون (طبعة الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٧ م).
- كتاب سيبويه (طبعة بولاق- الطبعة الأولى سنة ١٣١٧ هـ).
- ١٠٠- كشف الطرة عن الغرة- محمود الألوسي زاده. طبعة بغداد سنة ١٣٠١ هـ.
- ١٠١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (مطبعة وكالة المعارف سنة ١٣٦٤ هـ- ١٩٤٣ م).
- ١٠٢- مجالس ثعلب: تحقيق عبد السلام هارون (مطبعة دار المعارف بمصر- دون تاريخ).

- ١٠٣- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السُّنة المحمدية- دون تاريخ).
- ١٠٤- المحتسب في القراءات الشاذة: ابن جنبي تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي. (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)
- ١٠٥- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م).
- ١٠٦- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م).
- ١٠٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية - سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م).
- ١٠٨- مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي (مؤسسة الأعلم للمطبوعات - بيروت - لبنان).
- ١٠٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (مطبعة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م).
- ١١٠- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب (طبعة دار الفكر - بيروت - طبعة ثانية سنة ١٩٧٠ م).
- ١١١- المزهرة في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥ هـ).
- ١١٢- معاني القرآن: للفرّاء - تحقيق الأساتذة: أحمد يوسف نجائي - محمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي (طبعة دار الكتب المصرية).
- ١١٣- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (مطابع دار المأمون - دون تاريخ) و(مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ تحقيق مرجليوث) و(مطبعة السعادة بمصر طبعة أولى ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م).
- ١١٤- معجم البلدان: ياقوت الحموي (دار صادر - بيروت - بدون تاريخ).
- ١١٥- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون (مطابع الدجوي بالقاهرة - طبعة أولى سنة ١٣٩٢ هـ).

- ١١٦- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم (مطبوعات جامعة الكويت، طبعة أولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ١١٧- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (مطبعة الترقى بدمشق - سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م).
- ١١٨- معجم المطبوعات العربية: يوسف إلياس سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م).
- ١١٩- معجم المطبوعات العربية والمعرية: يوسف سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م).
- ١٢٠- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة دار الحديث بالقاهرة طبعة أولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ١٢١- معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي (طبعة لندن سنة ١٩٠٨ م).
- ١٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (طبعة دار الكتب المصرية).
- ١٢٣- المقتضب للمبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٨ هـ).
- ١٢٤- مقدمة في النحو: خلف الأحمر تحقيق د. عز الدين التنوخي. دمشق سنة ١٩٦١ م).
- ١٢٥- المقرب: ابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري وآخر (مطبعة العافي - بغداد سنة ١٩٣٣ م).
- ١٢٦- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: د. أحمد شلبي (مطبعة النهضة المصرية - الطبعة السابعة سنة ١٩٨٦ م).
- ١٢٧- موضحة الطريق إلى ضوي مناهج التحقيق (أرجوزة في أصول تحقيق النصوص التراثية) تأليف: هلال ناجي (نشرت بمجلة المورد العراقية - العدد ٣، مجلد ١٥ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

- ١٢٨- موقف النحاة من الاجتماع بالحديث النبوي: د. خديجة الحديثي (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- سلسلة دراسات رقم ٢٦٥).
- ١٢٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تعزي بردي (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٢٥ م).
- ١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات بن الأنباري تحقيق: د. إبراهيم السامرائي (مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م).
- ١٣١- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري راجعه: علي محمد الضبياع (دار الكتب العلمية بيروت- دون تاريخ).
- ١٣٢- النظم الأوجز فيما يهزم وما لا يهزم: لابن مالك (صدر عن دار العلوم بالرياض- تحقيق علي حسين البواب).
- ١٣٣- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري- تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد (طبعة دار الشرق- بيروت- دون تاريخ).
- ١٣٤- النور المسافر عن أخبار القرن العاشر: للعيدروسي (مطبعة الفرات- بغداد- سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٣٤ م).
- ١٣٥- هدية العارفين: للبيгдаدي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول سنة ١٩٠٥ م).
- ١٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي (طبعة دار المعرفة- بيروت- لبنان- دون تاريخ).
- ١٣٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان تحقيق إحسان عباس (طبعة دار الآفاق- بيروت- لبنان- دون تاريخ) و(طبعة القاهرة- دون تاريخ) و(دار صادر بيروت- لبنان- دون تاريخ).

ثالثاً: الرسائل العلمية

- ١٣٨- بحر الرجز وأثره في الدراسات النحوية والصرفية: عرفة عبد المقصود عامر ماجستير- دار العلوم سنة ١٩٨٧ م.

- ١٣٩- دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي: لمحمد أحمد العمروسي
دكتوراه- دار العلوم سنة ١٩٨٤ م.
- ١٤٠- الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى: عصمت غوشة دكتوراه- آداب
القاهرة سنة ١٩٨٠ م.
- ١٤١- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي: أحمد الليثي دكتوراه-
دار العلوم- سنة ١٩٨٢ م.

رابعًا: الدوريات

- ١٤٢- مجلة المشرق- العدد الرابع- بيروت سنة ١٩٠١ م.
- ١٤٣- مجلة المورد: تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- المجلد الخامس عشر
العدد الثالث- سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

ك- فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	القسم الأول: (الدراسة)
٩	التمهيد: النظم العلمي
٣١	الباب الأول: الحريري وملحة الإعراب
٣٣	الفصل الأول: الحريري صاحب ملحة الإعراب
٣٥	اسمه ولقبه
٣٥	مولده ونشأته وحياته
٣٦	ثقافته
٣٨	أخلاقه وصفاته ومكاته العلمية
٤٠	مذهبه النحوي
٤٥	شعره
٤٩	ألغازه
٥٢	وفاته
٥٣	شيوخه
٥٦	تلاميذه
٥٨	آثاره ومؤلفاته

صفحة	الموضوع
٦١	الفصل الثاني: ملحة الإعراب
٦٣	تعريف بالملحة
٦٧	أقسامها
٧٢	شروحيها
٧٧	أسلوب الحريري في الملحة
٧٧	الاقْتباس من القرآن الكريم
٧٩	الضرورات الشعرية التي وقع فيها صاحب النظم
٨١	موازنة موجزة بين شرحي الفاكهي والحريري على الملحة
١٠٧	الباب الثاني: مؤلف كتاب كشف النقاب
١٠٩	الفصل الأول: عصر الفاكهي وبيئته
١١١	تمهيد
١١١	لمحة تاريخية عن دولة المماليك
١١١	دولة المماليك الأتراك
١١٣	دولة المماليك الشراكسة
١١٤	الحياة العلمية في عصر المماليك
١١٥	دور العلم في ذلك العصر
١١٩	دور الكتب في ذلك العصر
١١٩	النحو في ذلك العصر

صفحة	الموضوع
١٢١	أشهر النابغين فيه من العلماء
١٢٣	عصر الأتراك العثمانيين
١٢٣	لمحة تاريخية عن الأتراك العثمانيين
١٢٤	الحياة العلمية في ذلك العصر
١٢٦	دور العلم في ذلك العصر
١٢٨	النحو في ذلك العصر وأشهر رجاله
١٣١	الفصل الثاني: الفاكهي نشأته وحياته العلمية
١٣٣	ترجمة الفاكهي
١٣٣	تنويه
١٣٤	اسمه ولقبه
١٣٤	مولده وحياته
١٣٦	مكانته العلمية وثقافته
١٣٧	مذهبه الفقهي
١٣٧	وفاته
١٣٧	من اشتهر بلقب (الفاكهي) من العلماء
١٣٨	شيوخه وتلاميذه
١٣٨	أسرته
١٣٨	والده

صفحة	الموضوع
١٣٩	أخوه عبد القادر
١٤٠	أخوه محمد
١٤١	جده الأدنى
١٤٢	جده الأعلى
١٤٥	الفصل الثالث: آثار الفاكهي
١٤٧	مؤلفاته ومصنفاته
١٥٢	كتب منسوبة إليه خطأ
١٥٥	الباب الثالث: الدارسة النحوية عند الفاكهي
١٥٧	الفصل الأول: الفاكهي وأصول النحو
١٥٩	السماع
١٦٠	القياس
١٦٣	التأويل والتقدير
١٦٤	تعليقاته النحوية
١٦٧	العامل
١٧١	الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي ومذهبه النحوي ...
١٧٣	الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي
١٧٣	فعل الأمر
١٧٤	ألقاب الإعراب

صفحة	الموضوع
١٧٤	الجر والخفض
١٧٥	لام الابتداء
١٧٥	أسماء الأفعال
١٧٦	اسم الفاعل
١٧٦	الظرف
١٧٦	الابتداء
١٧٧	المفاعيل
١٧٧	الخلاف
١٧٨	الفاعلية والمفعولية
١٧٨	النفي والجحد
١٧٨	التمييز - المفسر
١٧٩	البدل
١٧٩	النعته
١٧٩	العطف
١٨٠	مذهب الفاكهي النحوي
١٨٩	الفصل الثالث: الشواهد النحوية عند الفاكهي
١٨٩	القرآن الكريم
١٩٠	مدى اعتماد النص القرآني من بين المصادر الأخرى

صفحة	الموضوع
١٩٠	القراءات القرآنية
١٩١	موقف البصريين من القراءات
١٩٢	موقف الفاكهي من القراءات
١٩٥	تقييم عام لموقف الفاكهي من القرآن والقراءات
١٩٦	الحديث النبوي الشريف
١٩٧	الشعر العربي
١٩٨	الشعراء الذين استشهد بشعرهم
١٩٩	شواهد سيويه التي استشهد بها
١٩٩	المأثورة من كلام العرب وأمثالهم وحكمهم
٢٠٠	موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
٢٢١	الباب الرابع: في الكتاب المحقق
٢٢٣	تعريف بالكتاب المحقق
٢٢٤	تحقيق عنوانه
٢٢٥	تحقيق نسبته إلى الفاكهي
٢٢٩	تاريخ تأليفه
٢٣٠	طباعته
٢٣٠	الدافع وراء تأليفه
٢٣١	منهج الكتاب وأسلوبه

صفحة	الموضوع
٢٤١	مصادره
٢٤٣	القسم الثاني: التحقيق
٢٤٣	مقدمة المحقق
٢٤٣	التعريف بالكتاب ومخطوطاته
٢٤٧	وصف ما اطلعت عليه من نسخ مخطوطاته
٢٥٥	النسخ المعتمدة في التحقيق
٢٥٩	نماذج مخطوطة
٢٦٧	التحقيق
٢٦٧	مقدمة المؤلف
٢٧٩	باب: أجزاء الكلم
٢٨١	حد الكلمة
٢٨٢	الاسم وعلامته
٢٨٥	الفعل وعلاماته
٢٩٠	الحرف وعلاماته
٢٩٢	باب: النكرة والمعرفة
٣٠٠	باب: قسمة الأفعال
٣٠٥	باب: الفعل المضارع
٣٠٩	باب: الإعراب

صفحة	الموضوع
١١٤	باب: في الاسم المنصرف
٣١٧	باب: الأسماء الستة المعتلة
٣٢٠	باب: حروف العلة
٣٢١	باب: الاسم المنقوص
٣٣٢	باب: الاسم المقصور
٣٢٥	باب: المثني
٣٣٠	باب: جمع المذكر السالم
٣٣٤	باب: الجمع بألف وتاء مزيدتين
٣٣٧	باب: جمع التكسير
٣٣٩	باب: حروف الجر
٣٤٨	باب: حروف القسم
٣٤٩	باب: الإضافة
٣٥٦	باب: كم الخبرية
٣٥٧	باب: المبتدأ والخبر
٣٦٧	باب: اشتغال المعامل عن المعمول بضميره
٣٦٩	باب: الفاعل
٣٧٥	باب: ما لم يسم فاعله
٣٧٨	باب: المفعول به

صفحة	الموضوع
٣٨٢	باب: ظن وأخواتها
٣٨٦	باب: إعمال اسم الفاعل
٣٨٩	باب: المصدر
٣٩٦	باب: المفعول له
٣٩٩	باب: المفعول معه
٤٠٣	باب: الحال والتمييز
٤١٣	باب: نعم وبئس
٤١٥	باب: هذا
٤١٧	باب: كم الاستفهامية
٤١٨	باب: المفعول فيه
٤٢٥	باب: الاستثناء
٤٣٩	باب: لا النافية للجنس
٤٦٣	باب: التعجب
٤٥٠	باب: الإغراء
٤٥٣	باب: إن وأخواتها
٤٦٣	باب: كان وأخواتها
٤٦٩	باب: ما النافية الحجازية
٤٧٣	باب: النداء

صفحة	الموضوع
٤٨٢	باب: الترخيم
٤٦٨	باب: التصغير
٤٩٥	باب: أحرف الزيادة
٤٩٨	باب: شواذ التصغير
٥٠١	باب: النسب
٥٠٧	باب: التوابع
٥٢٣	باب: ما لا ينصرف
٥٥٢	باب: العدد
٥٥٦	باب: نواصب الفعل المضارع
٥٧٦	باب: جوازم الفعل المضارع
٥٨٨	باب: المبنيات
٦٠٣	الفهارس الفنية
٦٠٥	فهرس الآيات القرآنية
٦٢٨	فهرس القراءات القرآنية
٦٣٠	فهرس الأحاديث النبوية
٦٣١	فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز
٦٣٥	فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم
٦٣٧	فهرس المترجمين

صفحة	الموضوع
٦٤١	فهرس الأعلام
٦٥٧	فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية
٦٦٢	فهرس الأماكن والبلدان
٦٨١	فهرس الموضوعات